

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و

كَيْفُ الصَّلَاةِ

لِلْإِمَامِ الْحَسَنِ بْنِ يُوسُفَ الشَّاهِدِ عَلَيْهِ

السَّلَامُ

عَلَيْهِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ



مُسْتَقِيمًا

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 015244104



32101 015244104

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

DUE JUN 15 1994

JUN 15 2013



نهج الحق  
وكشف الصداق





# نَهْجُ الْحَقِّ وَكَشْفُ الصِّدْقِ

لِلإِمَامِ الْحَسَنِ بْنِ يُوسُفَ الطَّهَرِ الْحُلِيِّ

« الْعَلَّامَةُ الْحُلِيُّ »

قَدَّمَ  
الْحَجَّةُ السَّيِّدُ رِضَا الصَّدْرُ

عَلَّقَ عَلَيْهِ  
الْحَبَّةُ الشَّيْخُ عَيْنُ اللَّهِ الْحَسَنِيُّ الْإِرْمَوِيُّ



مِنْ مَنشُورَاتِ طَبْعِ الْحَبَّةِ  
إِيرَان - قَم

227  
49367  
3665

2211  
409367  
3665



اسم الكتاب:	بیج الحق وکشف الصدق
المؤلف:	الملافة الحلبي ره
الناشر:	مؤسسة دار الهجرة
المطبعة:	الاولى في ايران
المطبعة:	مطبعة الصدر
العدد:	١٠٠٠ نسخة

جميع الحقوق محفوظة للناسر  
١٤٠٧ هـ





32101 015244104

## حياة المؤلف

بقلم الإمام رضا الصدر

هو الإمام جمال الدين أبو منصور، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد ابن المطهر، الحلي مولداً ومسكناً حسيماً ذكر ذلك في كتابه : خلاصة الأقوال في معرفة الرجال .

**مولده :**

لقد نقل والده تاريخ ولادته فقال :

ولد ولدي المبارك أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر ، ليلة الجمعة في الثالث الأخير من ليل ٢٧ رمضان من سنة ٦٤٨ هـ .

**اسمه وكنيته ولقبه :**

قد تيسر من تصريحه وتصريح والده باسمه ، أنه الحسن ، وأن كنيته أبو منصور .

ولكنه لم يشتهر بهذه الكنية ، بل اشتهر بكنية أخرى هي ابن المطهر نسبة إلى جدّه الأعلى وله عدة ألقاب .

أشهرها العلامة وهو الذي خُصّ به حتى أصبح علماً له ، فلا يتبادر إلى الذهن غيره في إطلاق الفقهاء ، ولُقّب أيضاً بالفاضل .

وأما عند المتكلمين والمؤرخين فأشهر ألقابه جمال الدين ، ويميز عن غيره بالإضافة إلى كنيته المشتهرة - ابن المطهر - ولقب أيضاً في المصادر الإمامية : آية الله .

والده :

هو الشيخ الإمام سديد الدين . يوسف بن المطهر .  
كان من كبار العلماء وأعظم الأعلام ، وكان فقيهاً محققاً مدرساً عظيم الشأن ، ينقل ولده العلامة أقواله في كتبه .  
وحينما حاصر الشاه المغولي . هولاكو خان مدينة بغداد وطال الحصار وانتشر خبره في البلاد . وسمع أهل الحلة بذلك . هرب أكثرهم إلى البطائح ولم يبق فيها إلا القليل . فكان الشيخ سديد الدين من الباقين . فأرسل الخان المغولي دستوراً وطلب حضور كبراء البلد عنده ، وخاف الجماعة من الذهاب إليه من جهة عدم معرفتهم بما ينتهي إليه الحال . فقال الشيخ سديد الدين لمبعوثي الملك المغولي وهما : نكلة ، وعلاء الدين : إن جئت وحدي كفي ؟ . قالوا : نعم ...

فذهب معهما إلى لقاء الشاه ، وكان ذلك قبل فتح بغداد . فسأله الشاه : كيف قدمت على الحضور عندي قبل أن تعلم ما يؤول إليه الأمر ؟ وكيف تأمن إذا صاحبني صاحبكم ورجعت ؟ .  
فأجاب الشيخ :

إنما أقدمت على ذلك لما روينا عن إمامنا علي بن أبي طالب في خطبته الزوراء قال عليه السلام :

الزوراء . وما أدراك ما الزوراء ! أرض ذات أثل . يشيد فيها البنيان . ويكثر فيها السكان ويكون فيها مهازم وخزان . يتخذها ولد العباس موطناً .

والرحمهم مسكاً . تكون لهم در لحو ولعب . ويكون لها اختور الخائر  
والخوف الخيف . والأئمة المعجزة والأمراء الفسقة والنوراء الحونة .  
تخدمهم أساء فارس ولروء لا يأتروء معروء إذا عرفوه . ولا شهاهون  
عن مكر إذا أنكروه . يكتفي منهم لرحاب بالرحاب . ولتساء بالتساء  
فبعد ذلك انعم العميم وليكء الصويى وانويل وانويل لأهل الزوراء من  
سطوات أترك وهم قوم صغار الخندق . وحوههم كالمحاج المطرقة لئسهم  
الخديد . خرد مُرد . يقدمهم ملك يثني من حيث بدأ ملكهم جهوري  
الصوت . قويّ البصولة . عالي الهمة . لا يمرّ مدسة إلا فتحها . ولا تُرفع  
عليه راية إلا يكتسها . الويل من ماواه فلا يراى كذلك حتى يطهر

ثم قال له الشيخ :

وقد وجدنا تلك النقصات فيكم . رحوياك فقصداك

فأصدر الله مرسوماً باسم الشيخ . يطب فيه فلوب أهل الخلة  
وأضره

ومعص هذا الشيخ لكبر وعقريته كانت سلامه الحنة ولكوفة  
والمشهدين من سطوة المغول وفكهم ..

هذه سدة بسيرة عن حدة والد المثلث . يُعصم منها مكاتته الاجتماعية  
والدينية ومواهبه الفكرية والعقلية .

وأف مكاتته العلمية فقد حدثنا بها ولده في إحارته الكبير هلال رهرة قال .  
حصر الخلة . الشيخ الأعظم . الخواجة نصر الدين محمد بن الحسن  
الطوسي قدس الله روحه وحنع عنده فقهاء الخلة فأشار إلى العقبة نجم الدين  
جعفر بن سعيد وقال :

من هو أعلم الجماعة ؟ .

فقال : كلهم فاضلون . إن كان واحد منهم مبرراً في حق كان الآخر مبرراً في حق آخر .

فقال : من أعلمهم بالأصولين ١٠ أصول العقائد وهو علم الكلام . وأصول الفقه .

وأشار إلى والدي سديد الدين يوسف بن المصنف . وإلى العميد سعيد الدين محمد بن جهم فقال : هذان أعلم الجماعة بعلم الكلام وأصول الفقه

وشهادة مثل الفقيه . المحقق الحلبي في حق ذلك العظمى لما فيمنته لا سيما إذا عيّن أن أخته كانت يومئذ ترخر دالعلماء الأوفاد ونعتج بأكثر من خمسة له عتهد في ما قبل

أخوه :

هي من أسرة ترجع إلى هديل في النصارى تلك هي أسرة بني سعيد ولعل أول من لمع بحمه من تلك لأسره . هو المحقق الحلبي . ثم الشيخ نجيب الدين أبو زكريا يحيى بن سعيد الحلبي صاحب جامع وكان من أكره فقهاء عصره .

وقد صاهر المحقق الشيخ سديد الدين بن المصنف على شقيقته فأولدها شيخنا جمال الدين .

أخوه :

هو الشيخ رضي الدين علي بن الشيخ سديد الدين وكان فقيهاً عالماً فاضلاً وهو أكره من أخيه ثلاث عشرة سنة

حصر على حاله المحقق . ووالده سديد الدين . ويروي عنهما وعن آخرين .

وله من المصنفات :

اعداد القويّة لدفع المخاوف اليوميّة

وهو كتاب لطيف في أعمار الأبناء والشهور . سعدا ونحسها كما في  
كتاب البحار .

نوفى في حياة أبيه . وكانت ولادته سنة ٦٣٥ هـ .

ويروي عنه بن أخيه فخر الدين بن العلامة

ويروي عنه ابن أخته السيد حميد الدين .

ويروي عنه الشيخ زين ، علي بن الحسين بن القاسم بن العرمي  
الإسرابادي

وكان له ولد ، اسمه قوام الدين .

وهو من أرباب العلم والمصل والنسب

يروى عن ابن عمه الفخر .

وكان من مشايخ السيد نوح الدين محمد بن القاسم بن معية

أخته :

كانت عقيلة الشريف محمد الدين أبي المورس . محمد بن علي بن  
محمد لعيني الأعرجي فأباحت له بن حمزة

مهم ائمة حميد الدين عبد المطلب ودوه نسخة دلعراق . تميم  
نخاله وشارح بعض كتبه .

ومهم لفاضل صياء الدين عبد الله تلميذ حله وشارح بعض كتبه .

ومهم لفاضل نظام الدين تلميذ حله وشارح بعض كتبه

## نشأة المؤلف :

تربى في حجر تلك الحرة البرّة . ربية بيت التقوى والنجاسة تحت رعاية أبيه . وشاركهم في ذلك . حله العظيم المحقق . فقد كان يعمره بلطف خاص

أحضر أبوه له معدناً خاصاً اسمه محرم . وعهدوا إليه بتعليم الصبي . القرآن والكتابة . فقرأ القرآن على ذلك الأستاذ الخاص وتعلم عنده الكتابة .

## دراساته :

تولّى تربيته والده الشيخ سديد الدين . واشترك معه في توجيهه العلمي حاله الأكر . الشيخ نجيب الدين جعفر . الذي اشتهر بدقة النظر . وقوة المعارضة حتى لقب بالمحقق .

وطوى لقصي مراحل الدراسة . وهو دون العشرين وتخرج عن هذين العلمين في العلوم العربية وعلم الفقه وأصوله . والحديث وعلم الكلام وأتمّ عندهما سائر العلوم الشرعية .

وحضر عند الميسوف الأكر نصير الدين بطوسي . وقرأ عليه كتب الشافعي في الفلسفة للشيخ بن سينا وبعض التذكرة في هيئة تصنيف أستاذه نصير الدين .

وأدرك الأستاذ الميسوف أحله المحتوم . واتسمد في الرابعة والعشرين من عمره .

وحضر في العلوة لعقبة أيضاً عند الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الكشي الشافعي . وكان يعترض عليه أحياناً فحضر الشيخ عن جونه ويعترف له بالعجز .

وقرأ على الشيخ ميثم بن علي بن ميثم الحارابي شيخ الفلاسفة المتوفى سنة ٦٧٩ هـ .



وقرأ شرح الكشف على الشيخ نجم الدين علي بن عمر القزويني الملقب  
بديبران .

ونقصه من الكشف . كشف الأسرار عن عوامص الأفكار في  
المطق ، للقاضي أفصل الدين الخونجي سنة ٦٤٩ هـ .

والشرح لشيخه الاستاد - دبير ن - قرأه عليه إلا ما شذ

وقرأ على السيد علي بن طاووس وأحمد بن طاووس

وقرأ على الشيخ برهان الدين النعماني بعض مصنفاته في الجدل .

### مشايخه في الحديث :

يروى عن حمّاد عمير من علماء عصره إمّا قراءة أو سماعاً ، أو إحارة .  
وهم

١ - الشيخ المفسر عبد الله بن أحمد بن عبد الله الفاروقي الواسطي المتوفى  
سنة ٦٩٤ هـ . وكان الشيخ رجلاً صالحاً من علماء السنة وفقهائهم

٢ - السيد الأجل جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر الطاووسي الحسيني  
المتوفى سنة ٦٧٣ هـ .

٣ - عمه الأكبر - الشيخ نجم الدين أبو القاسم جعفر بن سعيد الملقب  
بالمحقق حال المرحوم . المتوفى سنة ٦٧٦ هـ . وكان فصل أهل عصره  
في العلوم العقلية بتصريح من تلميذه المرحوم

٤ - الشيخ نجم الدين جعفر بن محمد بن جعفر بن علي بن علي صاحب مشير  
الأحرار

٥ - الشيخ جمال الدين الحسين بن أبيان السجوي . وكان أعلم أهل زمانه  
بالبحر والتصريف وله تصانيف حسنة في الأدب .

٦ - الشيخ جمال الدين . الحسين بن علي بن سليمان البحراني

٧ - الشيخ الأحول تقي الدين عبدالله بن جعفر بن علي الصاع الكرخي .  
وكان من فقهاء الحنفية ورجلاً صالحاً

٨ - الشيخ نجم الدين علي بن عمر . ديراب الهروي المتوفى سنة ٦٧٥ هـ  
وكان من أفضل علماء الشافعية بالحكمة والعلم .

٩ - السيد لأجل عات الدين عبد الكريم بن طاووس المتوفى سنة ٦٩٣ هـ

١٠ - الشيخ -٤٠- الدين علي بن موسى الإراني صاحب كشف الغمّة

١١ - سفيان بن سعيد بن يحيى الدين علي بن موسى الطوسي الحلي المتوفى  
سنة ٦٦٤ هـ

١٢ - الشيخ المفتر حماد الدين محمد بن سليمان السدي صاحب التفسير  
الكبير المتوفى سنة ٦٩٨ هـ .

١٣ - شيخ الفقه مهدي الدين محمد بن علي بن محمد بن جهم الحلي  
الأسدي . وكتب فيها عرافة بالأصول أصول العقائد وهو علم  
الكلام ، وأصول الفقه .

١٤ - الفيلسوف الأكر اخواجه نصر الدين الطوسي وكان أفضل أهل  
عصره في العلوم العقلية والسميّة المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

١٥ - الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الكشي وكان أفضل علماء  
الشافعية

١٦ - شيخ الفقه بغداد . برادر الدين محمد بن محمد . المتوفى  
سنة ٦٨٧ هـ .

١٧ - شيخ الحكمة كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم السعدي . صاحب  
شروح نهج البلاغة المتوفى سنة ٦٧٩ هـ .

١٨ - الشيخ نجيب الدين يحيى بن الحسن بن سعيد الحلي . صاحب الجامع  
في الفقه المتوفى سنة ٦٩٠ هـ . وهو ابن عم أمّنا رحمه

- ١٩ - والده معظّم صاحب التصانيف لكثيرة منها الخلاصة في الأصول .  
 ٢٠ - الشيخ حسن بن محمد الصعالي . مؤلف التكملة ، والنصّة نتاج لعة ،  
 وصحاح العربية

### ولسده :

هو الشيخ فخر الدين . أبو طالب محمد بن حسن الملقب بفخر محققين .  
 مولده ليلة الاثنين ٢٠ ح ١ سنة ٦٨٢ هـ  
 هو أشهر من أبيه ذكر . . ثنى عليه أبوه بناءً لعلّ في خاتمة كتاب  
 القواعد ، وغيره .

وقال الشيخ فخر الدين عن نفسه :

إني ابن الإمام جعفر الصادق صديقاً صديقاً تريد على المائة  
 قرأ على أبيه تهذيب الأحكام . واسهبه . واحمل . ومن لا يحصره  
 الفقيه إلى آخر كتاب الصلاة . واعهرست سجاشي  
 وله مؤلفات كثيرة مذكورة في المعجم .  
 توفي في ليلة الجمعة ٢٥ ح ٢ سنة ٧٧١ هـ  
 وله ولدان الشيخ طهیر الدين محمد ، والشيخ أبو المظفر يحيى  
 وكلاهما من مشايخ الإحارة .

### وفاته ومدفنه :

عاش عاشر الله نفسه اركيّة ثمانين ومعين سنة ثم اختارته المدينة .  
 حجّ في آخر عمره وكان معه في سفرته هذه ولده فخر الدين وقرأ على  
 والده في تلك السفرّة كتاب تهذيب الأحكام لشيخ الطائفة الإماميّة  
 وأحارّه أبوه بكتاب الاستبصار وكتاب الرجاء لشيخ الطائفة .

يقول محر الدين . قرأت تهذيب الأحكام على وائدي وشيخه لعروي  
على مشرقه اسلام . ومرة أخرى في طريق الحجر . وحصل لفرح منه في  
مسجد الله الحرام . وكتاب الاستبصار إضافة لي من وائدي

وروي أن شيخنا المرحوم حاتم بن تيمية في نسخة الحرم في تلك  
السفرة . فتذكرنا فأعجب بن تيمية كلامه فقد له

من تكون يا هذا ؟ ! .

أجاب : الذي تسميه - ابن المنجس !!! .

حيث سمناه ابن تيمية بن المنجس . في كتابه منهاج السنة

فحصل بينهما ثلث ومائة

ويروي أن ابن تيمية كتب منهاج السنة . دأ على كتاب شيخنا  
مهاج الكرامة ووصل إلى الشيخ بن مطهر كتب إليه تأنيدها

لو كنت تعلم كل ما عسى أن يرى صراً لعصرت صديق كل العالم  
لكن جهلت فقلت إن جميع منس . هو خلاف هذا ليس بعاصم

ولما رجع فذكر الله سره من الحق إلى أخيه مبرور . مكتبة في تصنيف  
ولتأليف وتربية العلماء إلى . وإياه لأجل يوم السبت ٢١ محرم سنة ٧٣٦ هـ

ونقل حثامه إلى لحنف الأشرف مدني في حجرة عن يمين له حل إلى  
الخصرة الشريفة من جهة الشمال . وقرره صاهر معروف برر لوم

### حلقاته العلمية والفلسفية

وأتى تصانيفه في مختلف العلوم والعلوم الإسلامية وغيره . فهي تروى  
على سبعين مؤلفاً كما في نقد الرجال .

إلا أن العلامة نفسه أورد في خلاصة الأقوال . أسماء ٦٧ نصيباً

من نصابه . وذكر في الإحارة مهتاً من سنان التي كتبها ست سنين قبل وفاته ٥٣ منها

ويقول الشيخ نظري في كتابه مطلع السيرين - في مادة علم - :  
ثم وجد نصح العلامة رحمه الله حمسته محمد من نصابه غير ما وجد  
مها نصح غيره . وليس ذلك بعرب إذ لم تكن المترجم يعتر عن التصنيف  
حتى يصنف وهو أكب كما هو الشيخ صلاح الدين لصعدي في الوافي  
بالوفيات .

### مؤلفاته في الفقه :

١ - مسهب المصنف في تحقيق مذهب . فان في الخلاصة لم يعمل مثله ،  
ذكرنا فيه جميع مذهب مسلم . في الفقه ورحمته ما يعتقد بعد بطلان  
حجج من خالفوا فيه . ثم إن شاء الله تعالى سمعنا من ابن هدد التاريخ وهو  
شهر ربيع الآخر سنة ٦٩٣ هـ . سبع مجلدات ..

٢ - هو موسوعة فقهية كبيرة طبع قسمه في إيران دلتع الحصري .  
واما في لا يزال مخطوطاً

٣ - تنخيص مرم في معرفة الأحكام في قواعد الفقه ومسائله الدقيقة  
على وجه الاختصار شرحه غير واحد كما في أربعة وسبعة كثيرة  
والكل مخطوط .

٤ - عينة الأحكام في تصحيح تنخيص امراء وهو عملة الشرح  
للتنخيص وهو أكثر النقل عنه شيعياً شهد في شرح الإرشاد . ويعتبر عنه  
شرح تنخيص مرم

٥ - تحرير الأحكام شرعية على مذهب الإمامية وهو مسحرج  
فيها فروغاً يسيراً مع اختصاره وهو كتاب يشتمل على دورة تامة  
في الفقه قصير فيه المؤلف على محوذاً انتهى وترك الاحتجاج . ورتنها على

ترتيب كتب الفقه في أربعة أقسام تبعاً لشححه المحقق في كتاب الشرايع -  
وهي أعدادات . وإعمالات . والإبقاعات . والأحكام

صنع في محمد كبير في إيران بالطبع المحجري . وقد شرحه بعض لأعلام  
ويوجد من شرحه نسخة إلى آخر أمية كما في المدرسة

٥ - مختلف الشيعة في أحكام شريعة فإن ذكرنا فيه خلاف عمدات  
خاصة وحجة كل شخص والمترجيع م نصير إليه وهو مطبوع في مجلس  
الطبع المحجري في إيران . وسببه شروح وحواش في شرحنا الشهيد الثاني  
إلى آخر تصانيفه وقد احتج به الشيخ حسن المدرس صاحب السطحي وسماه  
ب: منخل الفلاح .

٦ - بصرة معيين في أحكام مدرس وهو من أهم كتب الفقهية  
الخامسة جميع أبواب الفقه وكما من عليها إلى الآن وبشتمل على  
محررات فتوى . من دون الإشارة إلى الاستدلال

وبطراً لوجارته وجامعيتها وسلامته بصرة أكثر اهتمام الفقهاء به منذ  
بصر مؤلفه إلى ما بعد هذا يمكنه عنه حديث ودراسة وشرحاً وبعيداً حتى  
دب منه وجهه على ثلاثين كما في مدرسه وأما التعديلات فإن شاء الله  
ومن سراج الأجيال شرح مؤلفه المحقق لأصول محمد كاطبة مخصوصي  
قدس الله سره . وسماه بالتكملة في شرح بصرة وصنع بالطبع المحجري

١ - المنهاج في مسائل الخراج ذكره في الخلاصة

٨ - تذكرة الفقهاء فإن في مقدمته قد ترجمنا في هذا كتاب الموسوم  
بتذكرة الفقهاء على تخصص فتاوى العامة . وذكر قواعد الفقهاء . هي  
أحق النظرات وأوثقها برهاناً . وأصدق لأقوال وأوضحها دليلاً وهي  
طريقة الإمامية الأحدين دينهم بالوحي الإلهي وأعمد البرهان . لا بالرأي  
والقياس ولا بالاحتجاج على من لا يحق ولا يحتج . وبرك لاطاله



والإكثار . وأشرنا في كل مسألة إلى الخلاف واعتمدنا في المحاكمة بينهم طريق الإنصاف ..

وهو موسوعة كبيرة في الفقه المقارن وقد طبع منه خمسة عشر جزءاً في مجلدين كبيرين إلى أواخر كتاب الكاح بالطبع الحجري في إيران . واستظهر صاحب الدريعة من كلام فخر الدين ابن المرحوم في الإنصاف . في مسألة حرمان الروجة غير ذات الولد من الأرض : إن العلامة أنهى كتابه إلى الميراث ...

قال إنه عين على كتاب الأم لمحمد بن إدريس الشافعي .. لكن تبين في عدم صحة هذا القول بعد تصحيح كتاب الأم

٩ - مسائل الخج تشمل على واحات الخج وأركانها . دون الأدعية والمستحبات كما في الدريعة وحكي عن الرباض أن عند مؤلفه نسخة منه قريبة من عصر المصنف عتيقه وهو غير كتابه الموسوم بالمساج في مسائل الخج

١٠ - إرشاد الأذهان في أحكام الإيمان وهو من فقه من أجل الكتب أحصى فيه مجموع مسائل الفقه وعليه حواش وشروح يبلغ عددها أربعين كما في الدريعة منها شرح ولده فخر المحققين . ومنها شرح شيخنا الشهيد . ومنها شرح المولى المحقق المقدس الأردبيلي المطبوع

١١ - مدارك الأحكام . قد حرج منه كتاب الطهارة كما ذكره في الخلاصة

١٢ - قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام وهو من فقه من أشهر كتب الفقهية وقد رتبته الفقهاء فنداروه شرحاً ودرساً وحاشية . منها شرح ولده فخر الدين المسمى بإيضاح الفوائد في أربع مجلدات طبع أخيراً في إيران بالطبع الحجري .

ومنها شرح المحقق لكركي المسمى بمجامع المقاصد ، طبع في إيران في مجلدين كبيرين بالطبع الحجري .

ومنها كشف الثام للفاصل الأصمهبني مطبوع في إيران في مجلدين كبيرين حجرياً .

ومنها مفتاح انكرامة للسيد العاملي في عشر محلات مطبوع بالطبع الحجري قال المستشرق الإنكليزي إدوارد دبرون في كتابه المسمى : تاريخ أدبيات إيران لما تولى الشاه إسماعيل الصفوي حكومة إيران وأعطى المذهب الجعفري وأمر بذكر حتى على حيز العمل في الأذان والإقامة بعد احتوائه مد رس طرل بيت لسلخوني التركي صاق لاس عيشة عدم وجود قانون يرجعون إليه على طبق المذهب الرسمي الجديد فأندك الموقف الفاصلي نصر الله الرينثوني بهجرا ح كتاب القواعد من مكتبته وتقرر أن يكون الكتاب . هو الدستور للدولة والبلاد

١٣ - نهاية الإحكام في معرفة الأحكام قال حرج منه الظهارة والصلاة والزكاة والبيع إلى آخر الصفح مخطوط موحود

١٤ - سبيل الأدهان إلى أحكام الإيمان حكه في الدريرة عن حارة بن حانون العاملي المذكورة في حارات كتاب السحار

١٥ - تسليح الأدهان في معرفة الأحكام حكي عن بعض نسخ الخلاصة

١٦ - تنقيح قواعد الدين لأخوذة عن آاب ناسين ذكره المؤلف في المسائل المهتابة . وحكي عن بعض نسخ الخلاصة أنه في عدة أخرى

١٧ - حوانات المسائل المهتابة الأولى كتبها جواباً عن مسائل السيد مهتاً بن سنان بن عبد الوهاب الجعفري العدلي الحسيني المدني وقد مدحه المصنف كثيراً في ابتداء الأخوة . ويظهر أن لسان قر مسائله على المصنف في داره بالحلة في سنة ٧١٧ هـ .

وفي بعض نسخها صورة إحارة المصنف للسيد مهتاً وهي مفصلة .

- ١٨ - حاشية التلخيص كتبها على كتابه تلخيص الأحكام ولعلته تلخيص المرام في معرفة الأحكام ينقل عنها صاحب المعالم في مسألة حوار الطهارة تلمذ المصنف وقار هذا الكتاب عمر مشهور وهو عبدنا موجود لم يتحاور فيه العادات واقتصر فيه على بيان مجرد الخلاف من دون دليل

١٩ - المعتمد في الفقه حكى في التريعه عن ابراهيم رأيت نسخة من الخلاصة . في ( سري مرندران ) وعليها بلاغات العلامة نخطه وفي حاشيته نخط بعض العلماء ولعته من تلاميذ العلامة . نسخة كتاب المعتمد في الفقه من العلامة ثم قال صاحب التريعه لقد أكثر انقل عن كتاب المعتمد في الفقه للعلامة . الشيخ أبو عباس أحمد بن محمد الخلي في المهدت النارع - وفي هامش نسخة الفروع للعلامة المكتوبة سنة ١٠٩٠ هـ نقل بعض الفروع عن كتاب المعتمد .

### مؤلفاته في علم الحديث

- ١ - استقصاء الاعتبار في تخيير معني لأحبار قال ذكرنا فيه كل حديث وصل إليه وحشا في كل حديث منه على صحة السند وإبطاله . وكون منه محكماً أو متشابهاً . وما اشتمل عليه المتن من المباحث الأصولية والأدبية . وما يستلزم من المتن من الأحكام الشرعية وغيرها وهو كتاب لم يعمل منه وقال في المختلف . في مسألة سور ما لا يؤكل لحمه . بعد كلام مشع . هذا خلاصة ما وردناه في كتاب استقصاء الاعتبار .
- ٢ - مصابيح الأنوار في جمع جميع الأحبار . قال ذكرنا فيه كل أحاديث علمائنا . وجمع كل حديث يعنى به في مانه . ورتبنا كل من على أبواب . ابتدأ فيها بما روي عن النبي ( ص ) ثم بعده عن علي ( ع ) وهكذا إلى آخر الأئمة .

٣ - الدر والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان : حكي عن بعض نسخ الخلاصة أن هذا الكتاب في عشرة أجزاء . وقد اقتصر أثره في هذا الباب الشيخ المحقق صاحب المعالم . ابن الشهيد الثاني فقد ألف كتاباً يسمى متقى الحُمان في الأحاديث الصحاح والحسان

٤ - النهج الوصاح في الأحاديث الصحاح ذكره في الخلاصة ولم نعر على خبر منه .

٥ - الأدعية الساحرة المنقولة عن الأئمة الطاهرة - ذكره في الخلاصة ، وفي بعض نسخها أنه في أربعة أجزاء .

٦ - مساهمات الصلاح في اختصار المنصاح ، للشيخ الطوسي . وقد جعله في عشرة أبواب . وألحق به الباب الحادي عشر في ما يجب على عامة المكلفين من معرفة أصول الدين . وهو حارح عن أبواب المنصاح وسيأتي ذكره .

٧ - جامع الأحبار . ألّفه قبل كتابه المختلف ، فقد أحال إليه في أوائله .

٨ - حواهر المطالب في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) :  
نسبه إليه ابن أبي حمهور الأحساني في كتابه - عوالي الآلي ، وينقل عنه أيضاً .

٩ - كشف البقي في فضائل أمير المؤمنين (ع) : ذكره صاحب أمل الآمل ، ونسبه إليه .

### مؤلفاته في علم الكلام

١ - التناسب بين الأشعرية وفيرق المصطائية : ذكره في الخلاصة

٢ - منتهى الوصول إلى علمي الكلام والأصول : يشتمل على قسمين :  
الأول في الكلام . والثاني في الأصول . وهو موجود من مخطوطات المكتبة الرضوية نجران .

- ٣ - منهاج اليقين في أصول الدين : مطبوع وعليه شرح باسم الإيصاح والتبيين للشيخ كمال الدين عبد الرحمن العنقاقي
- ٤ - كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ، وهو أول شروح التجريد للفيلسوف الخواجه نصير الدين الطوسي ، طبع مكرراً
- ٥ - أنوار الملكوت في شرح مصدق الياقوت : للشيخ الأقدم أبي إسحاق إبراهيم النونجي . شرح بعنوان - قال : أقول - طبع أخيراً في تهران عاصمة إيران ضمن منشورات جامعة تهران .
- ٦ - نظم البراهين في أصول الدين وهو مرتب على سبعة أبواب البطر ، الخلدوت ، الصابع ، العدل وفيه الحُسن والقُبح العقليّان ، النبوة ، الإمامة ، المعاد موحود مخطوط
- ٧ - معارج المهم في شرح النظم : وهو شرح له على كتاب نظم البراهين السابق الذكر قال صاحب الذريعة توجد نسخة منه في المكتبة الرضوية مشهد خراسان ، ونسخة منه في المكتبة الخديوية في مصر .
- ٨ - الأبحاث المصيدة في تحصيل العقيدة : وعليه شرح الشيخ ناصر بن إبراهيم البويهي المتوفى سنة ٨٥٣ هـ . وشرح المولى الفيلسوف الهادي السرواري . وكلاهما موحود في المكتبة الرضوية كما في الذريعة
- ٩ - كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد : للفيلسوف الخواجه نصير الدين الطوسي ، طبع في إيران ، وعليه تعليقات للسيد محمد العصار .
- ١٠ - مقصد الواصلين في معرفة أصول الدين : ذكره في الخلاصة ، وفي إجارته المهتأبة أنه في مجلد .
- ١١ - نهج المسترشدين في أصول الدين : طبع أخيراً للطبع الحرقي في إيران وعليه شرح ابن أخته السيد نظام الدين العميدي سمّاه تذكرة الواصلين في شرح نهج المسترشدين .

١٢ - منهاج الهداية ، ومعارض الدراية ذكره في الخلاصة وفي بعض النسخ منها منهاج الهداية ومعارض الدراية كما في المراجعة

١٣ - نهج الحق وكشف الصدق . وهو الكتاب الذي بين يدي القاري . كتبه إجماعاً لطلب السلطان محمد حيدانه - عبدالله - الملك الممولى الذي رفض الكفر واعتنق الإسلام .

١٤ - منهاج الكرامة في الإمامة . وهو منهاج السلامة إلى معراج الكرامة رتبته على فصول ستة . طبع مكرراً في إيران وعليه ردود من علماء السنة .

منها سدة العتيق المطهر . وصلة العتيق ابن المطهر . تزين للدين سريجان بن محمد المنطقي المتوفى سنة ٧٨٨ هـ كما في كشف الطون

ومنها منهاج السنة للمعاصر له أحمد بن عبد الحليم بن تيجية الحسلي المتوفى سنة ٧٢٨ هـ وقد أفرط في الافتراء والتوهين والسبب مكان الحجة والبرهان .

١٥ - استقصاء لطرفي القضاء والقدر كتبه بطلب من الشاه حيدانه - عبدالله - وطبع أخيراً في النجف

١٦ - الرسالة السعدية في أصول الدين وفروعه . كتبه للحواجة سعد الدين الساوي الورير وهي مطبوعة

١٧ - الأملين . الفارق بين الصدق والمين . كتبه بطلب من ولده محمدر الدين وم يمتنه يذكر في مقدمته أنه عزم أن يذكر فيه ألف دليل من العقل والنقل على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام . وألف دليل على إبطال شبهة الطاعين . إلا أنه لم يكمله

١٨ - تسليك النفس إلى حظيرة القدس مخطوط موحود وقد شرحه تلميذه وابن أخته السيد نظام الدين عبد الحميد العميدي



١٩ - المباحث السبئية والمعارضات النصيرية : ذكره في الخلاصة .

٢٠ - اساحت . أربعون مسألة كلامية . قال صاحب الذريعة : ولعله المباحث السنية ... مخطوط موجود .

٢١ - الباب الحادي عشر طبع مراراً وعكف عليه العلماء بالشرح والتعليق حتى نافت شروحهم على الثلاثين كما في الذريعة . وقد مرّ أنّه باب الحق بآخر أبواب منهاج الصلاح في مختصر المصباح .

٢٢ - إنبات الرحمة قال في الذريعة . توجد نسخة منه في مكتبة مدرسة فاضل خان بالمشهد الرضوي . وتوجد نسخة منه في مكتبة جامعة طهران كما في فهرسها .

٢٣ - أربعون مسألة في أصول الدين . قال صاحب الذريعة . إنّ نسخة منها موحودة في مكتبة انبيد راجه محمد مهدي في قبص آناد بالهند .

٢٤ - إنباح مخالفة السنة للكتاب والسنة . توجد نسخة بخط المؤلف في مكتبة المجلس النيابي الإيراني .

٢٥ - تحصيل السداد ، في شرح واجب الاعتقاد . وقد شرحه بعضهم وسّمّه - الاعتماد .

٢٦ - التعليم التام في الحكمة والكلام . ذكره في إجابة المهتأ . وحكي عن بعض نسخ الخلاصة .

٢٧ - تهذيب النفس في معرفة المذاهب الخمس . ذكره في الخلاصة .

٢٨ - حواب السؤال عن حكمة السخ في الأحكام الإلهية : ذكره صاحب الرياض وأنه كانت عدة نسخة منه

٢٩ - خلق الأعمال . رسالة كلامية ذكرها الشيخ الحرّ في أمل الآمل

٣٠ - رسالة في بطلان الخبر : ذكرها صاحب الآمل .

٣١ - رسالة في تحقيق معنى الإيمان : ذكرها بعضهم .

٣٢ - نهاية المرام في علم الكلام . في أربعة أجزاء ذكره في إحارته للمهتأ .

### مؤلفاته في التفسير

١ - نهج الإيمان في تفسير القرآن : قال : ذكرنا فيه ملخص الكشف والتبيان وغيرهما .

٢ - القول الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ذكره في الخلاصة . وفي بعض نسخها - السرّ الوجيز -

### مؤلفاته في أصول الفقه

١ - السكت الدبقة في تحرير الدريعة . ذكره في الخلاصة والدريعة في أصول الفقه للشريف المرتضى ، علّم الهدى ، علي بن الحسين الموسوي المتوفى سنة ٤٣٦ هـ .

٢ - غاية الوصول وإيضاح السؤل ، في شرح مختصر منتهى السؤل والأمل ، في علمي الأصول والحدود في عدة أجزاء - موحود مخطوط . والمختصر للشيخ ابن الخاحب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ

٣ - مبادئ الوصول في علم الأصول . مطبوع في تهران بالطبع الحجري وعقبه شروح كثيرة . أنهاه في الدريعة إلى ١٣ .

٤ - تهذيب طريق الوصول إلى علم الأصول . مطبوع في تهران بالطبع الحجري . والكتاب من المتون الأصيلة الأصولية . وقد شرحه جم غفير من الأعلام ، وعلّقوا عليه تعليقات ، أنهاه في الدريعة إلى ثلاثين . منها شرح السيّد صبياء الدين ابن أحت المصتف واسمه : مية الليب . وهو مطبوع

ومنها شرح أخيه السيد عميد الدين . وقد جمعهما شيعتا الشهيد في كتاب سمّاه . جامع السيّ ، الجامع بين شرحيّ الأحويّن .

٥ - نهاية الوصول في علم الأصول . وهو كتاب كبير في أصول الفقه يشتمل على أربعة أجزاء . قال صاحب الدرّعة . ثم اختصره وسمّاه : تهذيب طريق الوصول إلى علم الأصول . وهذا الكتاب بالرغم من كثرة مخطوطاته المرحودة لم يثر على نسخة مطبوعة له .

٦ - معج الوصول إلى علم الأصول . ذكره في الخلاصة .

### مؤلفاته في الحكمة والفلسفة

١ - القواعد والمقاصد في المطلق ، والطبيعي ، والإلهي : ذكره في الخلاصة .

٢ - الأسرار الحميّة في العلوم العقبيّة . قال صاحب الدرّعة : رأيت منه نسخة مخطّ مؤلفه في انحرابة العروبة . وهناك نسخ أخرى موجودة في إيران والعراق .

٣ - كاشف الأسرار في شرح كشف الأسرار لأستاده ديران - : ذكره في الخلاصة .

٤ - المقاومات : قال في الخلاصة ، ناحتنا فيه الحكماء السابقين يتمّ تمام العمر .

وقد يسمّى بالمقامات الحكميّة وفي الدرّعة إنه من تصانيفه الكبيرة في مجلدات كثيرة

٥ - حلّ المشكلات من كتاب التلويحات . للفيلسوف الأعظم الشيخ شهاب الدين السهروردي المقتول في حلب سنة ٥٨٧ هـ . ذكره في الخلاصة

٦ - شرح حكمة الإشراف . للفيلسوف الإشرافي المقتول في حلب .

احتمل صاحب التريفة أنه الموحود في تهران وعليه حواشٍ من المحقق جلال الدين الدواني .

٧ - إيصاح التليس من كلام الرئيس ( وهو ابن سينا ) : قال في الخلاصة باحشا فيه مع الشيخ أبي علي بن سينا

٨ - إيصاح المقاصد من حكمة عين القواعد للشيخ دبران القرويني .  
توجد نسخة منه في مكتبة جامعة تهران .

٩ - كشف الخفاء من كتاب الشفاء للشيخ ابن سينا . ذكره في الخلاصة . ولعله شرح أو تعليق على كتاب الشفاء ، وأنه في مجلدين كما في إجازته للمهنتا .

١٠ - مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق . قسمة المطلق منه موحودة في مكتبة جامعة تهران . وقسمة العلم الإلهي موحودة مخطوطة في بعض مكاتب تهران .

١١ - المحاكمات بين شراح الإشارات في ثلاث محادثات : ذكره في الخلاصة وفي الإحارة المهنتاينة

١٢ - الإشارات إلى معنى الإشارات للشيخ ابن سينا : وهو أحد شروحه الثلاثة للإشارات والتسيهات كما في التريفة .

١٣ - إيصاح المُعَصَلات من شرح الإشارات لأستاذه الفيلسوف الطوسي .

١٤ - سطر الإشارات : وهو من شروحه لكتاب الإشارات للشيخ الرئيس . كانت نسخة موجودة منه بخط المؤلف عند شبحنا البهائي .

١٥ - تجريد الأبحاث في معرفة العلوم الثلاث ، المنطق والطبيعي والإلهي . كما في بعض نسخ الخلاصة ، والمحكي عن بعضها أنه تحرير الأبحاث .

## مؤلفاته في المنطق

- ١ - الدر المكنون في علم القانون ذكره في الخلاصة
- ٢ - اقواعد الحلية في شرح الرسالة الشمسية ، لأستاده الشيخ دبيران  
القرويني شرحها بحو قال ، وأقول . وسحة منه موجودة محطه في المكتبة  
الرصوية .
- ٣ - الجوهر النصب في شرح منطق التوحيد لأستاذة الخواجة نصير  
الدين الطوسي : مطوع في إيران بالطبع الحصري وعيه تعليق من الحكيم  
الميرزا طاهر الشكاني وقد قرأه علي أخي موسى الصدر المسحون حالياً  
في ليبيا من غير حرم ولا دب . أنفذه الله تعالى وفتح عنه
- ٤ - نهج العرفان في علم الميران : ذكره في الخلاصة .
- ٥ - آداب البحث قال صاحب التريفة توحد منه نسخة في حراة  
المولى محمد عبي الخواساري في السحف .
- ٦ - رسالة في آداب البحث والمناصرة ولعه هو آداب البحث السابق .
- ٧ - النور المشرق في المنطق .

## مؤلفاته هي النحو والعربية

- ١ - كشف المكنون من كتاب القانون قال في الخلاصة : وهو  
اختصار شرح الجزولية في النحو .
- ٢ - بسيط الكافية ، للشيخ ابن الخاحب ذكره في الخلاصة
- ٣ - المقاصد الوافية بموائد القانون والكافية قال في الخلاصة جمعا  
فيه بين الجزولية والكافية في النحو مع تمثيل ما يحتاج إلى المثال
- ٤ - المضال لعبية في علم العربية ذكره في الخلاصة .

## مؤلفاته في علم الرجال

١ - خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال : صُغ مراراً ، ونظمه بعض ، والمنظوم مطبوع أيضاً ..

٢ - كشف المقال في معرفة الرجال : ذكره في مقدمة الخلاصة . وقال : ذكرنا فيه كلّ ما نُقِل عن الرواة والمصنفين ، وصل إلينا من المتقدمين . وذكرنا أحوال المتأخرين والمعاصرين . فمن أراد الاستقصاء فعليه به . فإنه كافٍ في ذاته . ومع الأسف لم يعثر عليه أحدٌ عَمَّن له يلزم في هذا الفن .

٣ - إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة . مع صسط الحركات : طُبع مراراً .. وأثمه بإخاف ما فات من الشيخ عمم هدى ابن الفيض لكاشاني وسماه تضد الإيضاح . طُبع في كلكتة باعد مصصاً إلى فهرست الشيخ ورتبه جدّ صاحب روصات الحفّات وسماه - تكميم الإفصح -

وله قدّس الله سرّه مختصر شرح سبح البلاغة . كما ذكره في الخلاصة واستظهر بعض أنّه مختصر اشرح الكبير لأستاده ابن ميثم الحراني سنة ٦٧٩ هـ . فهو في مختلف العلوم الإسلامية وغيرها

## ما خرج من قلمه في الإجازات

١ - الإحارة الكبيرة لني رهرة وهم حمسة . كما ذكرها في أمل الآمل ، وهي موحودة ومطبوعة

٢ - إحارة الكبيرة للسيد نجم الدين مهتّا س سنان بن عبد الوهاب الحسيني المدني . ذكر فيها فهرس تصانيفه ومؤلفاته . وهي موحودة مطبوعة في كتاب البحار مجلّد الإجازات .

٣ - إحارة ثانية للسيد مهتّا . متوسطة : كتبها له دلخلة في دي الحجة سنة ٧٠٩ هـ . مطبوعة في عمّد إجازات كتاب البحار



وله كتاب تحصيل الملخص كما ذكره في المسائل المهنية وأنه خرج  
منه مجلد وله حوانات ابن حمزة كما في الرياض ....

تلامذته :

قبل إنته خرح من عالي مجلس تدرسه خمسمئة متههد .

### نشاطاته الدينية والعلمية

توفي المفكر العظيم الملك عيران المعولي في سنة ٧٠٣ هجرية . في تيرير  
عاصمة إيران وحلقه أخوه أولخايتو - الذي لقب ر حُدايده - عبد  
النسي . فكان على الملك المعولي أن أدركه الأجل في سنة ٧١٦ هـ  
أتم أولخايتو بناء مدينة السلطانية وجعلها عاصمة مُلكه .

وكانت أمّ أولخايتو من عشيرة مسيحية تسمى كرايت - ورتت  
ولده تربية مسيحية وعمدته ماء المعمودية فكان أولخايتو مسيحياً إلى أن  
توفيت أمه .

تزوج أولخايتو بروحه مسلمة فدعته روحته إلى الإسلام وشوقته إلى  
ذلك ودعمت دعوتها توجيهات من العلماء الحنفية . وكانت لهم اليد العليا  
في العاصمة . فترك أولخايتو . المسيحية واعتنق الإسلام وسمي محمد .  
واختار المذهب الحنفي وصار من أنصاره دون أن يكون منعصاً له .

واعتم علماء الحنفية الفرصة وبدأوا بإظهار التعصب للمذهب الحنفي  
وانتهى الأمر إلى إبداء أتناع المذاهب الثلاثة الأخرى والسعي لترك مذهبهم ،  
والدخول في الحنفية .

وكان الشيخ المحكّ وريره الشافعي الخواجه رشيد الدين فضل الله ينظر  
إلى ذلك عن كثب فشوق الشاه إلى إصدار منشور لنصب الخواجه نظام الدين  
عبد الملك المراعي الشافعي قاضي القضاة لجميع انبلاد المعولية الإيرانية وجعل

جميع الشؤون الدينية لجميع المذاهب الإسلامية تحت أمر سماحة القاضي وهو عالم كبير جامع للمعقول والمنقول .

ولما استلم منصب القضاء الرفيع بدأ بنقص المذاهب الثلاثة التي لم يتمذهب بها وعلى رأسها المذهب الحنفي

وافتح باب المناظرات والمجادلات الدينية بين أرباب المذاهب الإسلامية وعلمائها وراحت سلعة المحاضرات والتراخ حتى وصل الأمر إلى المشاتمة بين علماء المذهبين الشافعي والحنفي !

وفي سنة ١٧٠٧ هـ جاء ابن صدر جهان الحنفي من مدينة بخارى - إلى العاصمة وكان يتعصب شديداً للحنفية فاشتد الخلاف والحصام بينه وبين القاضي وآل الأمر إلى المصباحة حيث لم يقصر كل واحد من علماء الطائفتين عن ذكر قرائع المذهب الآخر وسحائف ما فيه من الأصول والفروع حتى وصل الأمر إلى الإهانة للإسلام ١٩

وأدى الأمر إلى ملائ أمراء المعون ودامتهم من ترك مدبرهم وعشقمهم للإسلام وعصب الشاه حندينه على المناظرين حتى قام من مجلس المناظرة وخرج ... ثم خاطب الأمير المعولي - قنمشاه - أمراء المعون قائلاً

قد صدرت منّا حيلة عشوة حيث تركنا ملة آباءنا ورفضاً بإسار الحنكيري - ودخل في دين العرب وهو دين يختلف فيه المتدينون به اختلافاً شديداً كما ترون ، فالأولى أن نرجع إلى ملة آباءنا ونعمل به بإسار

وانتشر الخبر في الجيش المعولي فعزوا من الإسلام وكانت الثورة تزداد بينهم يوماً فيوماً فكان إذا رأى أحدهم رجلاً من أصحاب العثمانيين يستهزئ به ويطن عليه ! .

وم يكتفوا بذلك حتى تركوا عقد الزواج على طريق الإسلام ونفي الشاه أولخايتو متفكراً حائراً في أمر دينه ثلاث سنين ولم يحتر مدهاً بعد رفض الحنكية . ولكنه لم يترك الإسلام ولم يرتد على أعقابه بالرغم

من دعوة حيثه إلى ذلك ، لأنه كان محباً للإسلام ومؤمناً به .  
واقترح عليه أحد أمرائه المسمى - طي مظاز - اختيار مذهب الشيعة  
قائلاً له :

إنّ الملك عازن ، كان أعقل أهل زمانه وأكملهم ، وقد اختار مذهب  
الشيعة ، والناس أن يكون خليفته على طريقته . .

فلم يُعجب الشاه كلامه وصاح به ، محبياً .  
يا شقي ، أتريد أن تجعلني راعياً ؟ ! لن يكون ذلك .  
ولكن الأمير بدأ بخدمته هذوء ولين ، مبيناً له مذهب الشيعة وأنه  
مذهب أهل البيت الذين هم أدرى بالبيت . بيان أوفى وكلام متين .

وحاول أن يريل من قلب الشاه ما قرع سمعه من لدعايات الفاسدة  
والإشاعات الكدّية صدّه هذا المذهب ولكن أوحاينوه لم يقع بحديثه

وكان قرع سمع شاه اسم شيعياً فترحم وأنه أفصل علماء عصره  
لأخبة وكثيرهم . جامع المعقول والمنقول ، وأنه قد حار السق في المروع  
والأصول فكتب منه أن يؤلف كتاباً في أصول العقائد الإسلامية مع ذكر  
البراهين العقلية والسمعية فأحدث الشيع طبعه ولقى دعوته ( لقد أعطى القوس  
باريها ) .

وأنف اشيع كتاب . بهج الحق وكشف الصدق وهو هذا الكتاب  
وعندما اشتهرت حيرة الشاه في اختياره للمذهب قصده علماء الإسلام  
من أطراف البلاد طمعين بدعوته من مذهبهم وكان منهم علماء الشيعة ، إذ  
كان على مقدمتهم المصنف فقد قصده بعد الفراغ من تأليف الكتاب ومعه  
ابنه العلامة فخر الدين وحسبما وصل الولد والولد لعلامان إلى السلطانية  
قدم الأب إلى شاه كتابين حرجا من فلمه  
أحدهما هذا الكتاب الذي ألف بطلب منه

وثانيهما مسباح الكرامة في باب الإمامة

واحتفل الشاه بقدم الأب والابن وأكرمهما

وافتح باب المآثرات والمآثرات بين العلامة وبين قاضي القضاة  
- الخواجة نظام الدين المراغي . في التشيع والتسن بأحسن وجه وأحدث  
طرر . ولم يخرج العلما الكيران عن حد الأدب المجسي والكلام العسبي  
كما م يصل البحث بينهما إلى شتم أو فحش أو هتك عير أو إساءة  
إلى مذهب أبدأ . وكانت المآثرات تدور مرة بحضور الشاه . ومرة يطع  
على نقاصيلها بالواسطة . ثم طار صيته وكان لها صدى في البلاد . سيما  
بين أمراء المعول والخبش

فاستغل السلطان محمد حُده مذهب التشيع وصار من أنصاره من  
دون أن يصعد على مذهب الأخرى . لأنه كان رجلاً حكيماً . برُشده  
العلامة وهو حكيم .

وقد جعل الشاه أصحاب المذاهب الإسلامية أحراراً في إقامة السنن  
والنسك على طريقتهم والدعوة لها .

ولكن علماء لسة لم يرضوا بذلك بل قصدوا إرجاع الشاه عن التشيع  
إلى التسن وبدلوا في ذلك عبة سعيهم ولكنهم لم يتوقفوا . إذ وصح الحق  
شاه . كغلق الصالح .

ثم تبع الشاه حدانده في اختيار مذهب التشيع جميع أمراء المعول دون  
أن يكونوا مكرهين من قبل الشاه . ولدا بقي أميران منهم على مذهب التسن  
وهما : جويان ولين قتلغ .

وقد بنى الشاه مدرسة دينية في مديته سلطانية لتعليم العلوم الإسلامية  
في جنب القبة العظيمة المشهورة بالقبة السلطانية التي هي دقيه حتى الآن  
ونسس مدرسة سيرة ترحل معه في أسفاره ورحلاته . وطلب من

العلامة أن يكون عميداً للمدرستين ومدرساً للطلاب والمضلاء المشتغلين بهما . وكانت هذه المدرسة تتألف من أربعة أواوين . وعدة عرف وعدد من القاعات كلها مكونة من الخيام الكرنامية فكانت مصارب يأوي إليها الطلبة والمدرسون وكان يقرب عدد الطلاب والمشتغلين فيها من مئة طالب . ومن المدرسين الذين ساهموا العلامة في التدريس فيها العبد الإيجي وندر الذين الشوشري واققيه الحكيم قطب الدين اليمى التستري وكلهم من علماء السنة فكانت انديمراطية الدنية حاكمة فيها فأصبحت أنموذجاً عميقاً للتفريب بين المذاهب الإسلامية

ويظهر من جميع ذلك ( حصوره عدد أساتذة إيراينيين . ومناظراته مع علماء فارسيين . وتدرسه لطلاب يجهلون اللغة العربية ) أن شبحاً المرحم كان عارفاً باللغة الفارسية وإن لم " أحد من ذكر ذلك في ترجمته

## هذا الكتاب

هذا الكتاب ( بهج الحق وكشف الصدق ) وضعه المؤلف حشبة لله . ورحاء ثوانه . وطناً للحلاص من أليم عقده بكنمان الحق وإرشاد الخلق وإحابة لطلب أوحاينو . الملك الناحث عن الحق . كما صرح بذلك بعصف في مقدمة الكتاب .

وبسبب هذا الكلام عن خطوات مؤتمه في الكتاب فقد كانت خطوات الناحثين الفاحصين عن الحق . غير منعصم للرأي . ولا مستحارين إلى عقيدة ابتداء

ولم يطقوا انهم على ما ارتآه . وم يمحص عن الدليل لعقيدته . بل جعل رأيه وعقيدته تدعين للرهان وحاصعين للدليل . فعشى مع الدليل أيضاً حداه . حشبة لله ورحاء ثوانه . وحوفاً من أليم عدهه

والكتاب يشتمل على ذكر أصول الدين . وأسس العقائد الإسلامية ،  
وذكر الأدلة عليها . ويحتوي على مباحث من أصول الفقه التي يبتني عليها  
استنباط الأحكام الشرعية في إطار الإسلام

وهو يتناول بذرةً من مسائل علم الفقه ، مما اختلفت فيها آراء  
فقهاء الإسلام ، ويحتوي علوماً ثلاثة إليك أنواعها وهي في ثمان مسائل :

- ١ - في الإدراك
- ٢ - في النظر
- ٣ - في صفاته تعالى .
- ٤ - في النبوة .
- ٥ - في الإمامة .
- ٦ - في المعاد .
- ٧ - في أصول الفقه .
- ٨ - في ما يتعلق بالفقه .

وقد قام بعده فصل بن روريان الأصمعياني بنفس هذا الكتاب وسمّاه  
إبطال الباطل وإهمال كشف العاطل

ثم قام بعده الشهيد القاسمي سيّد نور الله الشوشري بنفس كتاب ابن  
روريان بكتابه - إحقاق الحق - .

ولما اطلع عليه العامة استعملوا البيط بदन القلم في جوابه حتى قتلوه  
في سنة ١٠١٩ هـ . ببلدة آكره من بلاد الهند في عهد جهانكير شاه  
التيموري ! .

وفي اختتام أقدّم الشكر الجزيل والثناء الجميل إلى مقام أخي الحجة  
الشيخ عن الله الحملي ، حيث بذل وسعه بالدلالة على رقم الصفحات من  
المصادر التي يقل عنها المصنف في الكتب . أي من الكتب التي طُبعت  
بعد عصره ..

إيران — قم — رضا الصلوة

١٥ شعبان سنة ١٤١٠ هجرية

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي عرقت في معرفته أفكار العلماء، ونحيرت في إدراك دانه  
أنظار الصُّهَماء . وانكُملاء . والأدباء العقلاء . وحُسرت عن معرفة كماله  
عقول الأوثياء . وقصرت عن وصف هويته ألسنة الفصلاء . وعجزت  
عن تحقيق ماهيته أذهان الأولياء . فلم يحصل لأحدٍ منهم غير النقصات  
والأسماء لا يُشبهه شيء في الأرض ولا في السماء . رافع درجات العباد  
في دروة العُلَى وحاعهم ورثة الأنساء . ومفضل مدادهم على دماء الشهداء .  
أحمدُهُ حمداً يتحاور عن العدد والإحصاء . ويرتفع عن التناهي والاقصاء .  
وصلى الله على سيد الأنبياء محمد المصطفى . وعلى عترته البررة الأوصياء .  
الأئمة الأئمة . صلاة تملأ أقصر الأرض والسماء .

أف بعد؟ فإن الله تعالى . حيث حُرِّم في كتابه تعزيز كتمان  
وآياته . وحظر إحصاء براهينه ودلالاته . فقال تعالى « إن الذين يكتُمون  
ما أنزلنا من البينات والهدى . من بعد ما ينزلنا في الكتاب . أولئك  
يلعنهم الله . ويبعضهم اللاعنون » (١) . وقال تعالى « إن الذين يكتُمون  
ما أنزل الله من الكتاب . ويشترون به ثمناً قليلاً . أولئك ما يأكلون في  
بطونهم إلاّ النار . ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يركبهم . وهم عذاب  
أليم . أولئك الذين اشتروا الصلاة بالهدى . والعذاب بالعمقرة . فما  
أصبرهم على النار » (٢) ! .

(١) و (٢) البقرة : ١٥٩ و ١٧٤ و ١٧٥ .



وقال رسول الله ( ص ) : من عليم علماً وكتبه أحمه الله يوم  
القيامة سبحانه من الدر ( ١ ) تفضلاً منه على بريته ، وطلباً لإدراجهم في  
رحمته . فراجع الخاضع عن رله ويستوجب الثواب بعينه وعمله . ( ٢ ) .

فحيث وجب على كل معتهد وعارف إظهار ما أوجب الله إظهاره من  
الدين ، وكشف الحق ، وارشاد انصايين ، لثلاث بدخل تحت الملعونين على  
لسان رب العالمين . وجميع الخلائق أجمعين . بمقتضى الآيات القرآنية ،  
والأحاديث النبوية . وقد قال رسول الله ( ص ) : إذا ظهرت البدع في  
أممي ، فبسطهم العالم عظمه فمن لم يفعل فعليه لعنة الله ( ٣ ) .

ولما كان أساء هذا الرمد ، ممن استعواهم للشيطان إلا الشاذ القليل .  
الفائز بالتحصيل ، حتى أنكروا كثيراً من الضروريات ، وأخطأوا في معظم  
المحسوسات . وحب بين خطائهم ، لثلاث يقتدي عبرهم بهم ، فتعم البلية  
جميع الخلق . ويتركون نهج الصدق

وقد وصفا هذا الكتاب الموسوم بـ : نهج الحق وكشف الصدق :  
طالبين فيه الاختصار . وترك الإكثار . بل اقتصرنا فيه على مسائل ظاهرة  
محدودة . ومطالب وصحة محدودة . وأوصحت فيه لطائفة المقلدين .  
من طوائف المحالعين ، إنكار رؤسائهم ومقلديهم ، لقضايا استهية .  
والمكائنة في المشاهدات الحسية . ودحوهم تحت فريق النوسطائية .  
وارتكاب الأحكام التي لا يرتضيها لنفسه ذو عقل وروية . لعلمي بأن

( ١ ) رواء ابن ماجه في سنه - ج ١ ص ٩٦ بأسان متعددة ، وأما ط متعارفة ، ومسنه أحمد

ج ٢ ص ٢٩٦ . ومصانح السنة لمصوي - ج ١ ص ١٦ . وعرفنا من مصادر أهل السنة

ومن جملة روائه في مصادر الشيعة شيخ صدوق في كتابه لأدلي : ، والعلامة الأعظمي

في بحار ج ٢ ص ٦٨

( ٢ ) وفي نسخة عن عمنه

( ٣ ) رواء في الكافي - ج ١ ص ٥٤ . وفي معارف رويات في مستدر كبر العاصم - ج ٤ ص ١٤٩ ،

المطبوع في هاشم المستند .

الْمُنْصِفَ مِنْهُمْ إِذَا وَقَفَ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَقْلَدُهُ تَرَأً مِنْهُ . وَحَادَ عَنْهُ ، وَعَرَفَ أَنَّهُ ارْتَكَبَ الْخَطَأَ وَالزَّلَالَ ، وَحَالَفَ الْحَقَّ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ . فَإِنْ اعْتَمَدُوا الْإِنْصَافَ ، وَتَرَكَوا الْمَعَانِدَةَ وَالْخِلَافَ . وَرَاحَعُوا أَذْهَابَهُمِ الصَّحِيحَةَ ، وَمَا تَقْتَضِيهِ جُودَةُ الْقَرِيحَةِ ، وَرَفَضُوا تَقْلِيدَ الْآثَاءِ ، وَالْاعْتِمَادَ عَلَى أَقْوَالِ الرُّؤَسَاءِ ، الَّذِينَ طَلَبُوا اللَّذَّةَ الْعَاحِلَةَ ، وَأَهْمَلُوا أَحْوَالَ الْآحِلَةِ . حَارَوُا الْقِسْطَ وَالذَّنْوَ مِنَ الْإِحْلَاصِ . وَحَصَلُوا بِالنَّصِيبِ الْأَسْنَى مِنَ الْحَقِّ وَالْإِحْلَاصِ . وَإِنْ أَبَوْا إِلَّا اسْتِمْرَاراً عَلَى التَّقْلِيدِ ، فَالْوَيْلُ لَهُمْ مِنْ نَارِ الْوَعِيدِ ، وَصَدَقَ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى : « إِنْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا ، وَرَأَوْا الْعَذَابَ ، وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ » (١) ..

وإِنَّمَا وَصَفَا هَذَا الْكِتَابَ حَشِيَّةً (٢) اللَّهُ ، وَرَجَاءَ ثَوَابِهِ ، وَطَلَباً لِلْإِحْلَاصِ مِنْ أَلِيمِ عِقَابِهِ ، بِكَتْمَانِ الْحَقِّ ، وَتَرْكِ إِرْشَادِ الْخَلْقِ ، وَتَمَثُّلِ فِيهِ مَرْسُومِ سُلْطَانِ وَحَى الْأَرْضِ ، الْبَاقِيَةِ دَوْلَتُهُ إِلَى يَوْمِ الشَّرِّ وَالْعَرَصِ . سَيِّدِ السُّلَاطِينِ ، وَخَافِقِ الْخَوَافِقِ . مَالِكِ رِقَابِ أَعْدَادِ وَحَاكِمِهِمْ ، وَحَافِظِ أَهْلِ الْبِلَادِ وَرَاحِمِهِمْ ، الْمَطْفَرِ عَلَى جَمِيعِ الْأَعْدَاءِ ، الْمَصْغُورِ مِنْ إِلَهِ السَّمَاءِ ، الْمُؤَيَّدِ بِالنَّفْسِ الْقَدِيمَةِ ، وَالرِّيَاسَةِ الْمَلِكِيَّةِ ، الْوَاصِلِ بِفِكْرِهِ الْعَالِيِّ إِلَى أَسْنَى مَرَاتِبِ الْعُلَى ، الْبَالِغِ مَحَلِّهِ الصَّبَابِ إِلَى مَعْرِفَةِ الشَّهْرِ الثَّوَابِقِ ، عِيَاثِ الْمَلَّةِ وَالْحَقِّ وَالذِّينِ ، : « أَوْلَحَاتُو حُدَا بَدَهُ مُحَمَّدٌ » حَلَّدَ اللَّهُ مُلْكَهُ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَقَرَّبَ دَوْلَتَهُ بِالْبَقَاءِ وَالنَّصْرِ وَالتَّمَكُّنِ ، وَجَعَلَتْ ثَوَابَ هَذَا الْكِتَابِ وَاصِلاً إِلَيْهِ . أَعَادَ اللَّهُ تَعَالَى بُرْكَاتِهِ عَلَيْهِ ، مُحَمَّدٌ وَآلُهُ الطَّاهِرِينَ . صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ . وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الْكِتَابُ عَلَى مَسَائِلَ

(١) الْبَقَرَةُ ١٦٦

(٢) وَدِيْنُهُ حَقٌّ

## المسألة الأولى

### المحسوسات أصل الاعتقادات

« المسألة الأولى : في الإدراك ، وفيه مباحث : »

البحث الأول : كما كان الإدراك أعرف الأشياء وأظهرها على ما يأتي ،  
ونه تُعرف الأشياء ، وحصل فيه من مقالاتهم أشياء عجيبة غريبة ، وجب  
البدءُ به ، فلهذا قدّمناه .

اعلم : أن الله تعالى خلق النفس الانسانية في مبدأ الفطرة حاليةً عن  
جميع العلوم بالضرورة ، قابلةً لها بالضرورة ، (١) وذلك مُشاهدٌ في حال  
الأطفال . ثم إن الله تعالى خلق للنفس آلاتٍ بها يحصل الإدراك ، وهي  
القوى الحساسة ، فيحسّ الطفل في أول ولادته بحسّ لمس ما يدركه من  
الملبوسات ، ويميّز بواسطة الإدراك البصري ، على سبيل التدرّج بين  
أبويه وغيرهما ، وكذا يتدرّج في الطعوم ، وبقي المحسوسات إلى إدراك  
ما يتعلق بتلك الآلات . ثم يرداد تعطّنه فيدرك بواسطة إحساسه بالأشياء  
الحزئية ، الأمور الكمية من المشاركة ، والمباينة ، وبمعقل الأمور الكلية  
الضرورية بواسطة إدراك المحسوسات الحزئية ، ثم إذا استكمل الاستدلال ،

---

(١) في نسخة : قابلة له ، وذلك

وتعطس عواضع الخدان . أدرك بواسطة العلوم لصورة . العلوم الكلية ،  
فقد ظهر من هذا أن العلوم الكلية فرعٌ على العلوم الضرورية الكلية .  
والعلوم الضرورية الكلية فرعٌ على المحسوسات الحسية ، فالمحسوسات إذن هي أصول  
الاعتقادات ، ولا يصح «الفرع» إلا بعد صحة أصله ، فالطعن في الأصل طعن في  
الفرع .

وحدة الأشعة الدبس هم اليوم كلُّ الجمهور من الحنابلة ، والشافعية ،  
والمالكية ، والحنابلة . إلا لبير من فقهاء ما وراء النهر . أنكروا قصايا  
محسوسة على ما يأتي بيانه . فلم يمتهم بكارِ المغفولات الكلية . التي هي فرعُ  
المحسوسات . ويرمهم بكارِ الكليات وذلك هو عينُ البسطة

### شرائط الرؤية

البحث الثاني : في شرائط الرؤية أطلق العلماء بأسرهم عدا الأشاعرة .  
على أن الرؤية مشروطة بأمر ثمانية :

#### الأول : سلامة الحاسة

الثاني : المقابلة أو حكمها . في الأعراض . والصور في المرايا فلا  
تصير شيئاً لا يكون متديلاً . ولا في حكم المقابل

الثالث : عدم التقرب المفرط . فإن الجسم لو اتسق دليين . م  
يمكن رؤيته

الرابع : عدم البعد المفرط . فإن البعد إذا أفرط . لم يمكن الرؤية  
الخامس : عدم الخجاط فإنه مع وجود الخجاط بين الراي والمرفي .  
لا يمكن الرؤية .

السادس : عدم الشفافية ، فإن الجسم لشفاف . لذي لا لون له .  
كالهواء . لا يمكن رؤيته . (١) وفي نسخة الإدراك .

### السابع : تعتمد الرائي للرؤية .

الثامن : وقوع الضوء عليه ، فإن الجسم الملتص لا يشهد في الطلعة وحكموا بذلك حكماً ضرورياً ، لا يرتدون فيه .  
وحالف الأشاعرة (١) في ذلك جميع العقلاء ، من المتكلمين والفلاسفة .  
وم يجعلوا للرؤية شرطاً من هذه الشرائط ، وهو مكابرة محضة ، لا يشك فيها عاقل .

### في وجوب الرؤية عند حصول شروطها

البحث الثالث : في وجوب الرؤية عند حصول هذه الشرائط ، أجمع العقلاء كفة ، عدا الأشاعرة على ذلك ، للضرورة القاصية به ، فإن عاقلاً من العقلاء لا يشك في حصول الرؤية عند استجماع شرائطها

وخالفت لأشاعرة (٢) ، جميع العقلاء في ذلك ، وارتكوا السعسطة فيه ، وحوروا أن يكون بين أيديهم ونحصرنا حال شاهقة من الأرض إلى عتات السماء ، محيطها من جميع الخواب ، ملاسقة لنا . تملأ الأرض شرقاً وغرباً بأواوان مشرقة ، مصيئة ظاهرة عاية الظهور ، وتقع عليها الشمس وقت الظهيرة ولا يشاهدها ، ولا نبرها ، ولا شيئاً منها التة . وكذا يكون نحصرنا أصوات هائلة ، تملأ أفطار الأرض بحيث يدعج ( يترعرع ط ) منها ، كل أحد يسمعها أشد ما يكون من الأصوات . وحواسنا سليمة ، ولا حجاب لنا ، ولا بُعد التة . بل هي في عاية القُرب منا ، ولا نسمعها ، ولا نحس بها أصلاً . وكذا إذا لمس أحدنا طين كفة حديدية محمية بالنار حتى تبصر . ولا نحس حرارتها ، بل يُرمى في تنور أذيب فيه الرصاص أو الزيت ، وهو لا يشاهد التنور ، ولا الرصاص

(١) و (٢) شرح العقائد الفيزيائية وحاشية بكسلي ص ٢٢ ، وشرح التجريد للعوشجي ص ٢٣٨ ، والتفسير الكبير - ج ١٣ ص ١٢٩ .

المذاب ، ولا يُدرك حرارته ، وتفصل أعضاؤه ولا يُحس بالآلام في جسمه (١) .

ولا شك أن هذا هو عين السفسطة ، والضرورة تقتضي فساد ، ومن شك في هذا فقد أنكر أظهر المحسوسات عندنا .

في امتناع الإدراك مع فقد الشرائط

البحث الرابع : في امتناع الإدراك عند فقد الشرائط

والأشاعرة خالفوا جميع العقلاء في ذلك ، وجوّروا الإدراك مع فقد جميع الشرائط ، فجوروا في الأعمى إذا كان في المشرق أن يشاهد ويُسهر النملة السوداء الصبيرة على الصخرة السوداء في طرف المغرب في الليل المظلم ، وبينهما ما بين المشرق والمغرب من البُعد ، وبينهما حُجب جميع الأحوال والمحيطان .

ويسمع الأطرش وهو في طرف المشرق أحى صوت ، يسمع وهو في طرف المغرب (٢) وكفى من اعتقد ذلك نقصاً ، ومكبرة للضرورة ، ودخولاً في المسطة هذا اعتقادهم وكيف من يجوز لعقل أن يقدر من كان هذا اعتقاده .

وما أعجب حالهم يعمون من مشاهدة أعظم الأجسام قدراً ، وأشدّها لوناً وإشراقاً ، وأقربها إلينا مع ارتفاع الموانع ، وحصول الشرائط ، ومن سماع الأصوات الهائلة القريبة ، ويجورون مشاهدة الأعمى لأصغر الأجسام وأخفها في الظلمة الشديدة ، وبينهما عاية البُعد ، وكذا في السماع ، فهل سمع أحد من السوفسطائية في إنكارهم المحسوسات إلى هذه العاية ، ووصل إلى هذه النهاية ؟

---

(١) وقد اعترف الفصل في انعدام ذلك لكنه حاول الترحيح والتأويل ، ولا بأس من مراجعة شرح العقائد ص ٣٢ ، وكتاب المحصل ، وه الأربعة ، والامام محمد الدين الرازي .

(٢) شرح التحرير لقوشجي - ص ٢٣٩

مع أن جميع العقلاء حكموا عليهم بالسمطة ، حيث حوِّزوا انقلاب الأواني التي في دار الإبان حال خروجه أناساً مُصلّاء ، مدقّقين في العلوم حال العبث . وهؤلاء حوِّروا حصول مثل هذه الأشخاص في الحضور ولا يشاهدون ، فهم أبلغ في السمطة من أولئك .

فليطر العاقل المُنصِّف المقلد لهم . هل يجوز له أن يقلد مثل هؤلاء القوم ، ويجعلهم واسطة بينه وبين الله تعالى ، ويكون معدوراً برجوعه إليهم ، وقوله منهم أم لا ؟ فإن حوِّر ذلك لنفسه ، بعد تعقل ذلك وتحصيله ، فقد خلص المقلد من إنجه ، وباء (١) هو بالإثم ، نعوذ بالله من روال الأقدام ! .

وقال بعض الفصلاء ونعم ما قال . كل عاقل حرّب الأمور . فإنه لا يشك في إدراك السليم حرارة النار إذا بقي فيها مدةً مديدة حتى تنفصل أعضاؤه . ومحال أن يكون أهل بغداد على كثرتهم ، وصحة حواسهم . يجوز عليهم جيش عظيم . ويقتنون . وتُصَرَّب فيهم انوقات الكثيرة . ويرتفع الريح . وتشتد الأصوات ، ولا يشاهد ذلك أحد منهم . ولا يسمعه ! ومحال أن يرتفع أهل الأرض بأجمعهم تُصارهم إلى لساء . ولا يشاهدونها ! . ومحال أن يكون في السماء ألف شمس كل واحدة منها ألف ضعف من هذه الشمس ولا يشاهدونها ! . ومحال أن يكون لإنسان واحد مشاهد أن عليه رأساً واحداً ، ألف رأس لا يشاهدونها . وكل واحد منها مثل الرأس الذي يشاهدونه . ومحال أن يرى أحد بأعلى صوته ألف مرة ، تمحصر ألف نفس . كل واحد منهم يسمع جميع ما يقوله بأن زليلاً ما قام ، ويكون قد أحرى بالنتي . ولم يسمع الحاصرون حرف لمي . مع تكرره ألف مرة . وسماع كل واحد منهم جميع ما قاله . بل علّم هذه الأشياء أقوى بكثير من عيّننا بأننا حال خروجه من مارلنا . لا تنقب

(١) وفي البديع لابن الأثير ج ١ - أبوه سمعت . أي أرم . ورجع . وتمر . وأصل البواء اللزوم

الأواني التي فيها أناساً مدققين في علم المطلق والخدمة ، وأن اني الذي شاهدته بالأمس . هو الذي شاهدته الآن . وأنه يحدث حال تغميض العين أنفُ شمس . ثم نعدم عند فتحها . مع أن الله تعالى قادر على ذلك . وهو في نفسه ممكن . وأن المونود الرضيع اندي يولد في الحال . إنم يولد من الأنوين . ولم يمرّ عليه ألف سنة مع إمكانية في نفسه . ودلّطر إلى قدرة الله تعالى (١) .

وقد بسب اسوءصائية إلى العبط . وكذبوا كل التكذيب في هذه القصايا الخائبة ، فكيف بالقضايا التي حوّرنا الأشياء التي تقتضي روال الثقة عن المشاهدات .

ومن أعجب الأشياء حوارُ رئيسهم . وأفضل متأخريهم « فخر الدين الراري » في هذا الموضع حيث قال : ( يجوز أن يخلق الله تعالى في الحديد الحجة دلائل برودة عند خروجها من النار . فهذا لا تحس . واللون الذي فيها . ولصوء المشهد منها يجوز أن يخلق الله تعالى في الجسم البارد (٢)

وعمل عن أن هذا ليس بموضع لراع لأن المتعارف فيه . أن الجسم الذي هو في غاية الحرارة . يمس الإساس الصحيح السئية . السيم الحواس حال شدة حررته . ولا تحس تلك الحرارة . فبأصحه يجوزون ذلك . فكيف يكون ما ذكره جواباً ؟ !

## الوجود ليس علة تامة في الروية

البحث الخامس : في أن الوجود ليس علة تامة في لرؤية

حاصت الأشاعرة . كافة العقلاء هاها . وحكموا بنقيض المعلوم

(١) بحث في كتاب الفصل لابن حزم ص ١٤ وسهف ذهب اليه الاشاعرة في شبهة هذه المسألة

(٢) واستند إلى ذلك الفصل من رويها في نقاء . مع . فيه من خروج عن حريم الرع



بالضرورة ، فقالوا : إن الوجود علة في كون الشيء مرئياً<sup>(١)</sup> ، فجوزوا رؤية كل موجود سواء كان في حيز أو لا . وسواء كان مقبلاً أو لا ، فجوزوا إدراك الكيفيات لنفساية . كالعلم ، والإرادة ، والقدرة ، والشهوة ، واللذة ، وغير لنفساية مما لا ياله البصر كالروائح والطعوم ، والأصوات ، والحرارة ، والبرودة . وغيرهما من الكيفيات الملموسة .

ولا شك في أن هذا مكاررة للضروريات . فإن كل عاقل يحكم بأن الطعم إنما يدرك بالتذوق لا بالبصر ، والروائح إنما تدرك بالشم لا بالبصر ، والحرارة وغيره من الكيفيات الملموسة إنما تدرك باللمس لا بالبصر ، والصوت إنما يدرك بالسمع لا بالبصر . وهذا فإن فقد البصر يدرك هذه الأعراس .. ولو كانت مُدركة بالبصر لاحتل الإدراك باحتلاله ، وباحتلاله فالعلم بهذا الحكم لا يعمل بتشكيك ، وإن من شكك فيه فهو سوسطائي .

ومن أعجب لأشياء نجویرهم عدم رؤية الحل الشاهق في الهواء ، مع عدم الخيل اساق . وثبت رؤية هذه الأعراس التي لا تشاهد ولا تُدرك بالبصر . وهل هذا إلا عدم تعقل من مثله ؟

## هل يحصل الإدراك لمعنى في المدرك

### البحث السادس : في أن الإدراك ليس لمعنى

والأشعره حاصت العقلاء في ذلك ، ودهوا مدهماً عربياً عحيماً ، لزمهم بواسطته إنكار الضروريات فإن العقلاء بأسرهم قالوا . « إن صفة الإدراك تصدر عن كون الواحد متاً حياً لا آفة به »

والأشعره قالوا . إن الإدراك إنما يحصل لمعنى حصل في المدرك ، فإن حصل ذلك لمعنى للمدرك حصل الإدراك ، وإن فقدت جميع الشرائط ،

(١) شرح المعاني ، وحاشية النكتني ص ١٠٣ . وترتيب العباد إلى طريق الرشاد ص ٤٣

وإن لم يحصل ، لم يحصل الإدراك . وإن وجدت جميع الشروط (١) وحوار عندهم بسبب ذلك إدراك المعلومات ، لأن من شأن الإدراك أن يتعلق بالمرئي على ما هو عليه في نفسه . وذلك يحصل في عدمه . كما يحصل حال وجوده . فإن الواحد منّا يدرك جميع الموجودات . إدراك يجري مجرى العلم في عموم التعلق (٢) ، وحيشه يلزم تعلق الإدراك بالمعوم ، وبأن الشيء سيوجد ، وبأن الشيء قد كان موجوداً . وأن يدرك ذلك بجميع الحواس . من : الذوق ، والشم ، واللمس ، والسمع ، لأنه لا فرق بين رؤية الطعموم والروايح ، وبين رؤية المعوم وكما أن العلم باستحالة المعوم ضروري ، كما العلم باستحالة رؤية الطعموم والروايح

وأيضاً . يلزم أن يكون الواحد ما رانياً مع السائر العظيم لبقّة . ولا يرى القيل العظيم . ولا الحل الشاهق . مع عدم سائر . على تقدير أن يكون المعنى قد وُجد في الأول . وانتمى في الثاني . وكان يصحّ منّا أن نرى ذلك المعنى لأنه موجود

وعندهم أن كل موجود يصحّ رؤيته ويتسلسل ، لأن رؤية الشيء إنما تكون بمعنى آخر . وأي عاقل برضى لعنه تقليد من يذهب إلى حوار رؤية الطعم . والرايحه . والحرارة . والبرودة . والصوت بالعين . وحوار لمس العلم والقدرة . والطعم . والرايحه . والصوت باليد . ودوقها باللسان . وشمها بالأنف . وسماعها بالأذن . وهل هذا إلا مجرد مسطرة ، وإنكار المحسوسات . ولم يدالغ السوخطانية في مقالاتهم هذه المدلعة ١

أنه تعالى لا يرى

البحث السابع : في أنه تعالى يستحيل رؤيته .

(١) شرح تكملة . وحاشية الكنتي - ص ١٠٨ : والتصغير الكبير - ج ١٣ ص ١٢٠  
ويعبر السفي هاشم تصغير الحارث ج ٢ ص ٤٣ .

(٢) في نسخة التعليق

وخالفت الأشاعرةُ كافة العقلاء في هذه المسألة ، حيث حكموا بأن الله تعالى يرى للبشر . أما الفلاسفة ، والمعتزلة ، والإمامية ، فلا يكارهون لرؤيته ظاهر لا يشك فيه . وأما المشبهة ، والمجسمة ، فإنهم إنما جاوزوا رؤيته تعالى ، لأنه عندهم جسم ، وهو مقابل للرائي ، فلهذا خالفت الأشاعرة باقي العقلاء ، وخالفوا الصرورة أيضاً (١) ، فإن الصرورة قاضية بأن ما ليس بجسم ، ولا حال في الجسم ، ولا في جهة ، ولا مكان ، ولا حين ، ولا يكون مقابلاً ، ولا في حكم المقابل ، فإنه لا يمكن رؤيته ، ومن كابر في ذلك فقد أكر الحكم الصروري ، وكان في ارتكاب هذه المقابلة سوفسطائياً .

وخالفوا أيضاً آيات الكتاب العزيز الدالة على امتناع رؤيته تعالى ، قال عمرٌ من قائل : « لا تذكره الأنصار » (٢) تمدح بذلك ، لأنه ذكره بين مدحيين ، فيكون مدحاً ، لقبح إدخال ما لا يتعلق بالمسح بين مدحيين ، فإنه لا يحسن أن يقال : فلان عالم فاضل ، يأكل الخمر . زاهد ورع ، وإذا مدح نفى الإبصار له ، كان ثبوته له نقصاً ، والنقص عليه تعدى محال .

(١) أقول من راسخ كتاب « الإبانة في أصول الدلالة » ص ٦٠ لأبي الحسن الأشعري رئيس الأشاعرة ، يظهر أنه لم يأت مذهب جديد ، يصر عن مذهب المعتزليين من أهل الحديث ، وقد صرح في كتابه هذا بأن ما يعتقد ، وما أظهره من أصول المصانيد ، كله كتاب تبعاً لأحمد بن حنبل ، وتقليد له ، وأمرط في تعظيمه ، وتجاوز الحد بالمعصية . وقال عبد الكريم الشهرستاني في « أسد وسنن » ج ١ ص ٩٣ : « حتى انتهى الرومان إلى عهد الله بن سعيد الكلابي وأبي العباس الفلاسفي ، وأحدثت بين أسد المصانيد ، وهؤلاء كانوا من حصة السلف ، إلا أنهم بشروا علم الكلام ، وأعدوا عقائد السلف بجمع كلامية ، وبرهين أصولية ، فأيد أبو الحسن الأشعري مذهبهم بجمع كلامية ، وصار ذلك مذهباً جديداً لأهل السنة والجماعة ، وانتقلت منه الصفاتية إلى الأشعرية » انتهى وذكر ذلك محمد كرد علي في « الجزء السادس من كتابه حطوط الشام » واشبهة والمجسمة من المعتزليين هم الصفاتية . وسبق الأشعري في ذلك أحمد بن حنبل واتباعه (راجع للؤل وسنن ج ١ ص ٩٢ إلى ٩٦ ، وحاشية الكسبي لطبوع في هامش شرح العماد الفتازاني ص ٧٠) . (٢) الأعراف ١٠٣ .

وقال تعالى في حق موسى « لن نرأي » (١) ولن لتفني المؤبد . وإذا امتنعت الرؤية في حق موسى عليه السلام . فهي حق غيره أولى . وقال تعالى « فقالوا لن تؤمن لك حتى نرى الله جهرة » فأخذتهم الصعقة بظلمهم . ولو حارت رؤيته لم يستحقوا الدم . ولم يوصفوا بالظلم . وإذا كانت الصرورة قاصيةً بحكم . ودبَّ مُحْكَمُ القرآن أبصاً عليه . فقد توافق العقل والنقل على هذا الحكم . وقالوا بخلافه وأبكروا ما دلت الصرورة عليه . وما قاد القرآن إليه . ومن حلف الصرورة والقرآن . كيف لا يحلف العلم النظري . والأحر ؟ وكيف يجوز تقليده ؟ والاعتماد عليه ؟ والمصير إلى أقواله ؟ وجعله إماماً . يقتدون به ؟ وهل يكون أعمى قلباً ممن يعتقد ذلك ؟ وأي صرورة نفوذ الإنسان إلى نفسه ههنا لا بدس لم يصدر عنهم شيء من الكرامات ؟ ولا طهر عنهم ملازمة الثموى . ولا تضاد بين ما دلت الصرورة عليه . ونصت به الآيات القرآنية ؟ بل عتمدوا بحلقة نص الكتاب . ورتكاب صدة ما دلت بصرورة عليه . ونوحوا نوك إرشاد المقلدين . ومعهم من ارتكاب الخطأ لدي ارتكبه مشيخهم إن انصهر . لم يطول الكلام بنقل مثل هذه نظامات . بل أوجب لله تعالى عيباً إهداء العامة بقوله تعالى « ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون » (٢) . « فمن هندي وإنما يتندي نفسه ومن صلي فبني يصل عليها » (٣)

(١) الأعراف ١٤٣ « فليس يرى » . ولكن بعض من خيلوا استمر مكانه معروف نرى  
فقد تحمل ربه فحين جعله ذكاً . وحرم موسى صعباً فلهذا قال « فليس يرى » . سبحانه نسب إلته .  
وأن أوب المؤمنين « وإذا في السماء ٤٦ » فقد نوح موسى كبر من ذلك . فلهذا  
رب لله جهرة فأخذتهم الصعقة .

(٢) التوبة ٢٢

(٣) الاسراء ١٥

## المسألة الثانية في النظر وفي المسألة مباحث

العلم بالنتيجة واجب بعد المقدمات

الحث الأول : في أن النظر الصحيح يستلزم العلم بضرورة قاصية بأن كل من عرف بأن الواحد نصف الاثنين . وأن الاثنين نصف الأربعة . فإنه يعلم أن الواحد نصف نصف الأربعة . وهذا الحكم لا يمكن لشك فيه . ولا يجوز تحسمه عن المقدمتين السابقتين . وأنه لا يحصل من تلك المقدمتين أن العالم حادث ، ولا أن الشمس جوهر . أو أن الحاصل أولاً أو من حصول هذين .

وحالفت الأشعة . كانه انفعلاء في ذلك (١) . فلم يوحى حصول العلم عند حصول المقدمات . وجعلوا حصول العلم عقيب المقدمات اتعاقباً . يمكن أن يحصل . وأن لا يحصل . ولا فرق بين حصول العلم . بأن الواحد نصف نصف الأربعة . عقيب قول . الواحد نصف الاثنين .

---

(١) شرح التجربة للشيخ الفاضل في شرح مقادير من ٢٩٢ . وشرح مقادير من ٢٩٩ وفي حاشية الحاشية والكتلي .

والاثنان نصف الأربعة ، وبين حصول العلم بأن العالم محدث ، أو أن  
النفس جوهر ، أو أن الإنسان حيوان ، أو أن العدل حسن . عقيب قولنا :  
إن الواحد نصف الاثنين . والاثنان نصف الأربعة .

وأي عاقل يرتضي لنفسه اعتقاد : أن من عليم أن الواحد نصف  
الاثنين ، وأن الاثنين نصف الأربعة ، يحصل له علم أن العالم محدث ،  
وأن من عليم أن العالم متغير وكل متغير محدث ، يحصل له العلم بأن  
الواحد نصف نصف الأربعة . وأن ريداً يأكل ، ولا يحصل له العلم بأن  
العالم محدث ، وهل هذا إلا عين البسطة ؟

## للنظر واجب بالعقل لا بالسمع

البحث الثاني : في أن اسطر واجب بالعقل

والحق أن متروك وحوب النظر عقلي ، لا سمعي ، وإن كان السمع  
قد دلّ عليه أيضاً ، بقوله : « قل اسطروا » . (١) وقالت الأشاعرة قولاً  
يلزم منه انقطاع حُجج الأنبياء ، وظهور المعاصدين عنهم ، وهم معنورون  
في تكذيبهم ، مع أن الله تعالى قال : « لئلا يكون للناس على الله حجة بعد  
الرسل » (٢) فقالوا إنه واجب بالسمع لا بالعقل (٣) ، وليس يجب بالعقل  
شيء التة

فيلزمهم إفحام الأنبياء ، وإدحاض (٤) حُججتهم ، لأن النبي إذا جاء  
إلى المكلف ، وأمره بتصديقه واتساعه ، لم يجب عليه ذلك إلا مع العلم

(١) يونس ١٠١ « قل اسطروا عدد في خلق السموات والأرض »

(٢) الباء : ١٦٥ .

(٣) كما قرره المصنف في المقام بقوله « عند الإشارة طريق ثبوته بالسمع » . ويراجع الملل  
والحل ج ١ ص ١٠١

(٤) الإدحاض : البطلان .

بصدقه لا محذور الدعوى يثبت صدقه . بل ولا محذور المعجزه على يده .  
ما لم ينصم إليه مقدمات :

منها : أن هذا المعجز من عند الله تعالى .

ومنها : أنه تعالى فعده لغرض التصديق

ومنها : أن كل من صدقه لله تعالى فهو صادق . ولكن العلم بصدقه حيث  
توقف على هذه المقدمات النظرية . لم يكن ضرورياً . بل كان نظرياً .  
فللمكلف أن يقول : لا أعرف صدقك إلا بالنظر . واسطر لا أفعه .  
إلاّ دوح عليّ . وعرف . وحونه . ولم أعرف وحونه إلاّ نقولك .  
وقولك ليس حجة عليّ قبل انعم بصدقك فتقطع حجة سيّ (ص) .  
ولا يبقى به جواب حلص به . فيستفي فائده بعثة الرسل . حيث لا يحصل  
الانقياد إلى أقوالهم . ويكون المحاليف لهم معدوماً . وهذا هو عين الإلحاد  
والكفر . نعوذ بالله منه .

فليطهر ساحل المنصف من ربه هل يجوز له اتساع من يؤذي مذهبه إلى  
لكفر ؟ . وإنما قلنا نوحوب البطر لأنه دافع الخوف . ودفع الخوف واجب  
بالضرورة .

## المعرفة واجبة بالعقل

البحث الثالث : إن معرفة الله تعالى واجبة بالعقل . الحق أن وحبوب  
معرفة الله تعالى مستمدّ من العقل وإن كان السمع قد دلّ عليه بقوله .  
« فاعلم أنه لا إله إلاّ الله » (١) لأن شكر المعظم واجب بالضرورة . وآثار  
التعظيم علينا ظاهرة . فيجب أن نشكر فاعيتها . وإنما يحصل بمعرفته . ولأن  
معرفة الله تعالى واقعة للخوف الحاصل من الاختلاف . ودفع الخوف  
واجب بالضرورة

(١) محمد : ١٩ .

وقالت الأشعرية . إن معرفة الله تعالى واجبة بالسمع . لا بالعقل (١)  
 فلزمهم ارتكاب الدور المعلوم بالضرورة بطلانه . لأن معرفة الإيجاب  
 تتوقف على معرفة الموجب . فإن من لا نعرفه شيء من الاعتبارات الستة .  
 بعلم بالضرورة أننا لا نعرف أنه اوجب . فلو استعبدت معرفة الموجب  
 من معرفة الإيجاب . لزم الدور المحال

وأيضاً لو كانت المعرفة إيجاباً بالأمر . لكان الأمر - إما أن يتوجه  
 إلى العارف بالله تعالى . أو إلى غير العارف . والقسمان بطلان فتعليل  
 الإيجاب بالأمر المحال . أما بطلان الأول . فلأنه يلزم منه تخصيص المخاصل .  
 وهو محال . وأما بطلان الثاني . فلأن غير العارف بالله تعالى يستحيل أن  
 يعرف . أن الله قد أمره . وأن أمثال أمره واجب . وإذا استحال أن  
 يعرف أن الله تعالى قد أمره . وأن أمثال أمره واجب استحال أمره وإلا  
 لزم تكليف ما لا يطاق وسيأتي بطلانه إن شاء الله تعالى

(١) تفسير الكبير - ج ١ ص ٢٢٧ وح ١١ ص ١١٠ والمثل والمعن - ج ١ ص ١٠١ .



## المسألة الثالثة

### في صفات تعالى

### وفيها مباحث

الله تعالى قادر . على كل مقدور :

**الحث الأول :** إنه تعالى قادرٌ على كل مقدور . الحق ذلك . لأن  
المقتضي لتعلق القدرة بالمقدور هو لإمكان . فكون الله تعالى قادراً على  
جميع المقدورات .

وحالفت في ذلك جماعة من الجمهور فقال بعضهم إن الله تعالى  
لا يقدر على مثل مقدور العبد وقال آخرون إنه تعالى لا يقدر على غير  
مقدور العبد وقال آخرون إنه تعالى لا يقدر على التقيح وقال الآخرون  
إنه تعالى لا يقدر أن يخلق ما علما ضرورياً يتعلق بما علمناه مكتسباً (١)

---

(١) أقول مراده (قدس الله سره) من الجمهور حمية المدعين بربانية في شأنه بالإمامة  
وهي عمدة ما وقع النزاع والاحتجاج فيه بين الأئمة . وما حل سب في الإسلام على قاعدته  
دنية مثل ما حل على الأئمة . وذهب إلى الأول أبو عبد الله الكوفي . وليس تكفيه من  
المعتزلة . وإلى الثاني عامة المعتزلة . واحده . وإلى الثالث النجاشي . رئيس مفرقة نظامه  
(راجع شرح عقائده . وحاشية الكنتدي ص ٧ . وشرح سحرية للعلامة ص ٢١٩  
والراجع قول معمر بن عذبة . قيس المعبرية من عفرته . وعبد بن سليمان . تلمذ هشام  
العرطلي . على ما يظهر من المتن . سجل ح ١ ص ٦٦ . ومقالات الإسلاميين ج ٢ ص ٥٤٨ .  
والفصل لاس حره

وكل ذلك سبب سوء فهمهم . وقلة تحصيلهم . والأصل في ذلك . أنه تعالى واجب الوجود . وكل ما عداه ممكن . وكل ممكن فإنه إما يصدر عنه . ولو عرف هؤلاء الله حق معرفته لم تعدد آراؤهم . ولا تشعبوا بحسب ما تشعب أهواؤهم .

## الله تعالى مخالف لغيره

البحث الثاني : في أنه تعالى مخالف لغيره بذاته

لعقل والسمع تطابقاً على عدم ما يشبهه تعالى . فيكون مخالفاً لجميع الأشياء بنفس حقيقته .

ودهب أبو هاشم من الجمهور وأتباعه . إن أنه يخالف ما عداه بصفة إلهية ، وأن ذاته مساوية لغيره من الذوات (١) .

وقد ذكر الضرورة لها هنا الحكمة بأن الأشياء المتساوية يرمها لارم واحد ، لا يجوز اختلافها فيه . فلو كانت ذاته تعالى مساوية لغيره من الذوات لساواها في اللوارجم . فيكون القديم ، والحديث ، والتجرد . والمقارنة إلى غير ذلك من اللوارجم مشتركاً بينها وبين الله ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

ثم إنهم ذهبوا (٢) مدعياً عربياً عجيباً . وهو أن هذه الصفة الموجبة للمخالفة غير معلومة ، ولا محمولة . ولا موحودة . ولا معدومة . وهذا كلام غير معقول في غاية السقوط .

(١) وأتباعه من الأشاعرة القاسمي أبو بكر البغدادي ، وأبو المعالي الخويسي : على ما يظهر

من شرح المواقف ، والمثل والنحل ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠

(٢) المثل والنحل ج ١ ص ٨٢ عن أبي هاشم ومن تبعه . ويوجد فيه في ص ٩٣٢ و ١٠٠ بعض

هذه القرائن من أهل السنة أيضاً ، فراجع

## انه تعالى ليس بجسم

البحث الثالث : في أنه تعالى ليس بجسم

أطبق العقلاء على ذلك إلا أهل الطاهر ، كداود ، والحابلة كافة ، فإسهم  
قالوا : إنه تعالى جسم يجلس على العرش ، ويفصل عنه من كل جانب ستة  
أشبار بشره ، وأنه ينزل في كل ليلة حمعة على حمار ، ويأتي إلى الصباح :  
« هل من نائب ، هل من مستعير ؟ » (١) وحملوا آيات التشبيه على طواهرها (٢)

(١) وفي الأحاديث الواردة عن أنه أهل البيت عليهم السلام أن قه يبعث منكاً يودي بيلة  
الحمة : « من من نائب ، وهل من مستعير ؟ » من دون أن يتجسم تعدل شأنه ( راجع  
تسمية إسحاق الحق ج ١ ص ١٧٣ ) .

(٢) غير حمي عن أولي الألبان أن أحمد بن حنبل ، إمام الحديث ، كان معتقداً بأن الله جسم ،  
وله أعضاء ، كلب ، والوجه ، واليد ، ويتمسك لذلك بطواهر الآيات بتشبيهه ، وهكذا  
قال مالك بن أنس ، إمام المالكية ( راجع فتل والسجل ج ١ ص ٩٣ و ١٠٤ ) وقال  
الزغشري في الكشف ج ٣ ص ٣٠١ :

« من حبلوا قس قالوا بأنسي ثقل حلولي بمصر جسم  
قال ابن الأثير الحزري في تاريخه الكامل ج ٩ ص ٢٤٨ ، تحت عنوان « ذكر فتنة  
الحبلة سداد » ( وجها عظم أمر الحبلة ، وقويب شوكتهم ) ( إل أن قال ) « مخرج  
توقيع الراسي ما يقرأ عن الحبلة ، يسكن عليهم صميم ، ويوحهم يعتقد الشيء ، وغيره ،  
فه تارة أنكم ترعون أن سورة وجوهكم القيمة السجية عن مثال رب العالمين ،  
وهيبتكم الردة عن هيئته ، وتذكرون الكف ، والأصابع ، والرجلين ، والنظير  
المهين ، والشمر القطط ، والصمود إلى السماء ، والنزول إلى الدنيا ، تعالى الله عما  
يقول الظالمون علواً كبيراً ، ثم طعنكم على حيار الأئمة ، ومستمكم شيعه آل محمد ( ص )  
إلى الكفر والصلال ، ثم استدعواكم المسيي إلى الدين بأبدع الظاهرة ، والمذهب الفاجرة ،  
التي لا يشهد بها القرآن ) .

هذا . وكتب الحبلة شعوية هذه الحراوات في الأمور الاعتقادية ، حتى أن أبا الحسن  
الأشعري ، رئيس الأشعرية ، تبعاً لفتوته أحمد بن حنبل قد حقد أيواً لهذه المناكير ،  
في كتبه « الأبدية في أصول الديانة » ص ٣٦ إلى ٥٥ . وذهب إلى هذا المذهب النواهيون ،  
وقدوتهم ابن تيمية ( راجع العقيدة الحموية ، في صم مجموعة الرسائل ج ١ ص ٤٢٩ ،  
ومصاح السنة ج ٢ ص ٢٤٠ إلى ٢٧٨ ، والرسائل الخمس المحسنة بالتهدية السية ص ٩٧ ،  
٩٩ ، وفي الرسالة الخامسة ص ١٠٥ .





## انه تعالى لا يحل في غيره

المبحث السادس : أنه تعالى لا يحل في غيره

من المعلوم القطعي أن الحال مفتقر إلى المحل ، والضرورة قفست بأن كل مفتقر إلى الغير ممكن ، ولو كان الله تعالى حالاً في غيره لزم إمكانه ، فلا يكون واجباً ، هذا بخلاف .

وخالفت الصوفية من الجمهور في ذلك ، وجوروا عليه الحلول في أبدان العارفين ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

فانظروا إلى هؤلاء المشايخ الذين يتبركون بمشاهدتهم . كيف اعتقادهم في ربهم ؟ ونجواهم تارة الحلولة ، وأخرى الاتحاد ، وعبادتهم الرقص ، والتصفيق ، والغناء (١) . وقد عاب الله تعالى على الخاهلية الكفار في ذلك . فقال عز من قائل : « وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديبة » (٢) وأي غافل أبلغ من تعمل من يتبرك بمن يتعبد الله بما عاب به الكفار ؟ « فلمها لا نعسى الأبصار » ولكن نعسى القلوب التي في الصدور » (٣) .

ولقد شاهدت جماعة من الصوفية ، في حصرة مولانا الحسين عليه السلام ، وقد صلوا المغرب سوى شخص واحد منهم ، كان حالماً لم يصل . ثم صلوا بعد ساعة العشاء سوى ذلك الشخص ، فسألت بعضهم عن ترك صلاة ذلك الشخص ، فقال : وما حاجة هذا إلى الصلاة وقد وصل . أيحوز أن يجعل بينه وبين الله تعالى حاجاً ؟ قلت : لا ، فقال : الصلاة

---

(١) ساقب العارفين للأفلاكي ، وأسرار التوحيد ص ١٨٦ ، والأموار في كشف الأسرار ، الشيخ ورهبان بقلي ، والمجلد الثاني من إحياء العلوم للقرظي .

(٢) الأنفال ٣٥

(٣) الحج ٤٦

حاجب بين العبد والرب (١) .

فانظر أيها العاقل إلى هؤلاء وعقائدهم في الله تعالى كما تقدّم ، وعبادتهم ما سبق ، واعتقاداتهم في ترك الصلاة ما مرّ ، ومع ذلك فلأنهم عندهم الأبدال (٢) ، فهؤلاء أحهلُّ الجهّال ..

## حقيقة الكلام

البحث الرابع : في أنه تعالى متكلم ، وفيه مطالب :

المطلب الأول : في حقيقة الكلام . الكلام عند العقلاء عبارة عن المؤلف من الحروف المسبوقة (٣) .

(١) واستدل جلال الدين الرومي في مقدمة المجلد الخامس لمشوي بأنه : « ظهرت اخفائق بطلت الشرايع ، لأن الشرايع سراج في الوصول إلى الحق ، مطلب لتدليل بعد الوصول إلى المدلول فيبيع راجع أيضاً أسرار التوحيد ص ١٨٦ ، وشرح كنش بالأصفي ص ٢٠٧ »

(٢) قال الجاهلي في معجمات الأسر : الأبدال صنف من أولياء الله ، دون مرتبة القطب ، وأمورون بأمور الحق . وقال الهجويزي : عندهم في كل عصر أربعين . وقال القيصري ص ١٢١ بواسطة تعريفهم من قيود المادية : « ومع حجب غلبيتها يشككون بأشكال محسنة ، وهم و صلون يلحق ، ومن روحانيات المحض »

(٣) لا يعني : أنه إذا صدر الكلام من المتكلم ، فلا يصور ، ولا شيء هناك إلا أمور ستة ، الأول : صدور الصوت والحروف عند الذي علمه عما تكلم به الثالث : تصور السمع بين الموضوع والموضوع الرابع : وجود ترابط لفظي بين الخامس : توجه السمع لمعاني كلام متكلم السادس : فهمه لمراد المتكلم من كلامه ، والخاص والسادس : لها كلاماً بالاعتماد . والأمور سبعة غير الأول لا تسمى كلاماً أصلاً ، لأنها إما تصور الرابط ، أو نسبة الواقعية واللاواقعية ، وأما الثم ، أو الإرادة ، أو مجرد الوهم والخيال ، وليس وراءها شيء يسمى كلاماً نفسياً .

ومن الواضح أن الكلام النفسي ، الذي يصور في آخر مخافة لذي ، والحدث ، لأنه باقراهم غير العلم والإرادة ، والنوهم والخيال ، وغير تصور لأغراب والتميم دسة ومخالف الرابع ، لأن معرودات اللفظ والرابط أمور خارجية غير مدته ، وهكذا معاني عالياً ، وبالضرورة والوجود يعلم أن الكلام ليس إلا الأسر الأول ، وهو كيف عرض محسوس بالسمع ، فلا يكون كلاماً النفسي مقولاً .

وأثبت الأشاعرة كلاماً آخر نصيباً . معاًير آلهه الحروف والأصوات  
دالة عليه .

وهذا غير معقول . فإن كل عاقل إنما يفهم من الكلام ما فساه . فأما  
ما ذهبوا إليه فإنه غير معقول لهم ولغيرهم لنته فكيف يحور بثته لله تعالى ؟  
وهل هذا إلا جهل عظيم . لأن الصرورة قاصية بسبق التصور على  
التصديق .

وإد قد تمهنت هذه المقدمة فقوب لا شئت في أنه تعالى متكلم .  
على معنى أنه أوجد حروفاً وأصواتاً مسموعة . قائمة بالأحسام الحماديه .  
كما كلم الله تعالى موسى من الشجرة . فأوجد فيها حروف والأصوات  
والأشعرية حاموا عموهم . وغفول كفة الشر . وأشتوا له تعالى  
كلاماً لا يفهمونه هم ولا غيرهم

وإثبات مثل هذا الشيء ومكارة عنه . مع أنه غير متصور البتة .  
فصلاً عن أن يكون مملولاً عليه . معوم لطلاب . ومع ذلك فإنه صادر  
مت أو فيما عندهم . ولا يعقله نحن . ولا من ادعى ثبوته .

### كلامه تعالى متعدد

المطلب الثاني : في أن كلامه تعالى متعدد المعنوي من الكلام على  
ما تقدم أنه الحروف والأصوات المسموعة . وهذه الحروف المسموعة  
بما تنتم كلاماً معيوماً . إذا كان الانتظام أحد انوجوه لتي يحصل بها  
الإفهام . وذلك بأن يكون حراً . أو قرأ . أو نهياً . أو استفهاماً . أو  
تسهيلاً . وهو يشمل للتنسي . ولترحي . والتعجب . ولقسم . ولنداء .  
ولا وجود له إلا في هذه الجزئيات .

ويعين أشتوا قبله لكلامه حتموا . فذهب بعضهم . إلى أن كلامه



تعالى واحد "معابر" لهذه المعاني . وذهب آخرون . إلى تعدده (١)

والدين أثبتوا وحدته . حالفوا جميع العقلاء في إثبات شيء لا يتصورونه .  
هم ولا حصومهم . ومن أثبت لله تعالى وصفا لا يعقنه ولا يتصوره هو ولا  
غيره كيف يجوز أن يُحفل بما يقتدى به . ويُسأله الأحكام ؟!

## حدوث الكلام

**المطلب الثالث :** في حدوثه . نعتل والسمع متطهران على أن كلامه  
تعالى يحدث ليس بأرلي . لأنه مركب من الحروف والأصوات . ويمتنع  
حتماع حروف في السماع دفعة واحدة . فلا بد أن يكون أحدهما سابقاً  
على الآخر . ومسوق حادث بالضرورة . والسبق على الحادث برهان  
مُسَدِّد حادث بالضرورة . وقد قال الله تعالى : ما يأتيهم من ذكر من  
هم يحدث " (٢)

وحاصت الأشعره جميع العقلاء في ذلك . فحعلوا كلامه تعالى قديماً  
لم يرل معه . وأنه تعالى في الأزل يخاطب لعقلاء المعبودين

وإثبات ذلك في غاية أسفه والتقص في حقه تعالى . فإن الواحد مت لو  
جلس في بيت وحده مفرداً . وقال يا سالم قم . ويا عاتم اصرب .  
ويسعيد كل . ولا أحد عنده من هؤلاء . عده كل عقل مسيهاً ، جاهلاً ،  
عادماً للحصول فكيف يجوز منهم نسبة هذه العقل الدال على لسهه .  
والجهل ، والحماسة اليه تعالى ؟ .

---

(١) القائل بتعدد مع القدم في كلامه تعالى هم بكثرة واحدة ، وقد يقع فيه بعض الخبط ،  
حتى قد جهلا اخلد والعلاف قديمان ، فضلاً عن المصنف ، والقائل بالوحدة في كلامه  
هم سائر أهل السنة راجع شرح التجريد القوشجي ص ٢٥٤ . وشرح العقائد ،  
وحاشية الكشاني ص ٨٩ و ٩١ .

(٢) الأنبياء ٢

وكيف يصحُّ منه تعالى أن يقول في الأزل : « يا أيها الناس اعبدوا ربكم » (١) ولا مخاطب هناك ، ولا ناس عنده ؟ ويقول : « يا أيها الذين آمنوا » (٢) و « أقيموا الصلاة » (٣) و « لا تأكلوا أموالكم » (٤) و « ولا تقتلوا أولادكم » (٥) و « وأوفوا بالعقود » (٦) .

وأبصاً لو كان كلامه قديماً لرم صدور القبيح منه تعالى ، لأنه إن لم يُعد بكلامه في الأزل شيئاً كان سعيها ، وهو قبيح عليه تعالى ، وإن أفاد ، إماً نفسه ، أو غيره ، والأول باطلٌ ، لأن المخاطب إنما يعيد نفسه لو كان يظرب في كلامه ، أو يكرره ليحفظه ، أو يتعمد به كما يُعبد الله بقراءة القرآن . وهذه في حقه تعالى محال لتزهره عنها . والثاني باطلٌ ، لأن إعادته انبر لإما تصحُّ لو خاطب غيره ليُفهمه مُراد ، أو يأمره بفعل ، أو ينهيه عن فعل . ولما لم يكن في الأزل من يُعيد بكلامه شيئاً من هذه . كان كلامه سفهاً وعثاً . وأبصاً يلزمه الكذب في إجباره تعالى ، لأنه لو قال في الأزل : « إنا أرسلنا نوحاً » (٧) ، « إنا أوحينا إلى إبراهيم » (٨) ، و « لقد أهلكنا القرون » (٩) و « صرنا لكم الأمثال » (١٠) ، مع أن هذه إخبارات عن الماضي ، والإخبار عن وقوع ما لم يقع في الماضي كذبٌ تعالى الله عنه . وأبصاً قال الله تعالى : « إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له : كن فيكون » (١١) فهو إخبار عن المستقبل ، فيكون حادثاً .

(١) و (٢) و (٣) البقرة : ٢١ ، ١٠٤ ، ١٣ .

(٤) النساء : ٢٩ .

(٥) الأنعام : ١٥١ .

(٦) المائدة : ١ .

(٧) نوح : ١ .

(٨) النساء : ١٦٢ .

(٩) يونس : ١٣ .

(١٠) إبراهيم : ٤٥ .

(١١) السجدة : ٤٠ .

## استلزام الأمر للإرادة والنهي للكرهية

**المطلب الرابع :** في استلزام الأمر ، والنهي : الإرادة ، والكرهية :  
كل عاقل يريد من غيره شيئاً على سبيل الجزم فإنه يأمر به ، فإذا كره الفعل ،  
فإنه ينهى عنه ، وإن الأمر والنهي دليلان على الإرادة والكرهية ..

وخالفت الأشاعرة جميع العقلاء في ذلك ، وقالوا : إن الله تعالى يأمر  
دائماً بما لا يريد ، بل بما يكرهه ، وإنما ينهى عن ما لا يكرهه ، بل عما  
يريده (١) .

وكل عاقل يتسبب من يفعل هذا إلى السفة والجهل ، تعالى الله عن  
ذلك علواً كبيراً

## كلامه تعالى صدق

**المطلب الخامس :** في أن كلامه تعالى صدق : اعلم أن الحكم يكون  
كلام الله تعالى صادقاً ، لا يجوز عليه الكذب ، وإنما يتم على قواعد العذلية ،  
الذين أحالوا صدور القبيح عنه تعالى ، من حيث الحكمة ، ولا يتمشى على  
مذهب الأشعرية ، لوجهين :

**الأول :** أنهم أسندوا جميع القبيح إليه تعالى ، وقالوا : لا مؤثر في  
الوجود من القبيح بأسرها وغيرها إلا الله تعالى (٢) . ومن يفعل أنواع  
الشرك ، والطُّم ، والخور ، والعدوان ، وأنواع المعاصي ، والقبيح  
المنسوبة إلى البشر ، كيف يمتنع أن يكذب في كلامه ؟ وكيف يقتدر  
الناحث على إثبات كونه صادقاً ؟ .

**الثاني :** أن الكلام النعساني عندهم معايير للحروف والأصوات ، ولا

---

(١) كما ذكره وأوصحه الفصل في المقام ، ويرجع أيضاً - شرح العقائد الشيعية ص ٨٧ ،  
والمد والخلج ١ ص ٩٦ .

(٢) الإبانة في أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري ، والمد والخلج ١ ص ٩٦ .

طريق هم إلى إثبات كونه تعالى صادفاً في الحروف والأصوات ١

### صماته عين ذاته

**المطلب السادس :** في أنه تعالى لا يشاركه شيء في التقدم والعقل والسمع متصفان على أنه تعالى مخصوص بالتقدم . وأنه ليس في الأول سواه . لأن كل ما عده سبحانه وتعالى ممكن . وكل ممكن حادث ، وكان تعالى « هو الأول والآخر » (١) .

وأثبت الأشاعرة معه معني قدمه ثمانية (٢) . هي عمل لصفات . كقدرته . والعلم . والحيّة . إلى غير ذلك ويرمهم من ذلك محالات

**مها :** إثبات قدس غير الله تعالى . قال فخر الدين ارزري « انصاري كبروا بأنهم أثبتوا ثلاثة هــماء . وأصحاب أثبتوا تسعة » (٣) ١

**ومها :** أنه يرّمهم معتقد الله تعالى في كونه علماً إلى إثبات معني هو العلم . ولولاه لم يكن علماً . واعتدوه في كونه تعالى قدراً إلى القدرة . ولولاها لم يكن قادراً . وكذا باقي الصفات . والله تعالى مرة عن الحجة ، ولافتقار . لأن كل معتبر إلى غير فهو ممكن

**ومها :** أنه يلزم إثبات ما لا يهـيه له من المعني لقائمة بدته تعالى . وهو محال . لأن الملازمة إن لعدم الشيء مصدر للعلم بما عده . فإن من شرط العلم صدقته . ومحال أن يصدق الشيء لو اُحد أموراً متغايرة متحدة في الذات والخصيصة . لكن المعلومات غير متشابهة . فكيف له علوه غير متناهية . لا مرة واحدة من مراراً غير متشابهة . وغشاً كل علم بمرص في كل مرتبة من مراتب التعبير المتشابهة . لأن العلم بالشيء معيار للعلم بذلك الشيء . ثم العلم بالعلم بالشيء معيار

(١) الحديد : ٣ .

(٢) الملل والنحل ج ١ ص ٩٥ .

(٣) التفسير كبرج ١ ص ١٣٢ . جيع بعضاً : - العدد : حاشية الكسني ص ٦٦ و ٧٧

نعم . يعلم بذلك شيء . وهكذا . لا يتأهي . وفي كل  
وحدة من هذه المراتب علوه غير مسهية . وهذه نقطة لعدم تعقله للمره  
ومها : أنه لو كان الله تعالى موصوفاً بـه بصفات . وكانت قائمة  
بدنه . كانت حقيقته لإليه مركبة . وكل مركب محتاج إلى حرته .  
وحره غيره . فيكون الله تعالى محتاجاً إلى غيره . فيكون ممكناً . وفي  
هذا أشار مولانا أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال : « أول الذين معرفته  
وكمات معرفته تصديق به . وكمات التصديق به توحيد به . وكمات  
توحيد الإخلاص به . وكمات الإخلاص به نفي الصفات عنه . شهادة  
كل صفه أنها غير موصوف . وشهادة كل موصوف أنه غير بصفه .  
فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه . ومن قرنه فقد شانه . ومن شانه فقد  
حرزه . ومن حرزه . فقد جهله » (١) !

ومها . « لا تكون هذه هي معنوه مصطلح . وهو أنهم قالوا  
إن هذه معنوي لا هي نفس الذات . ولا معبرة ها (٢) . وهذا غير معنوي  
لأن الشيء إذا نسب إلى آخر فهو . لا يكون هو . أو غيره . ولا يعقل  
سلبهما معاً .

## البقاء ليس زائداً على الذات

البحث السابع في بقاء وفيه مصلحتان

الأول : أنه ليس زائداً على الذات .

ودهب لأشعره إلى أن الذي يمدح بقاء الله على ذاته . وهو

(١) مع . عنه شرح عنه . ص ١٠ . وفي أبي الحديد ج ١ ص ٢٣ . وفي ديله قال عليه  
السلام « من جهه قد شانه . ومن أشار إليه فقد حله . ومن حله فقد علوه . ومن  
دله فم فقد صفته . ومن علوه فم . ومن حله فم »

(٢) من وشرح . ص ٩٥ . وهذا ينبغي مع شرح التفسير في ص ١٧

عرض قائم ناساقي ، وأن الله تعالى نافي بقاء قائم بذاته تعالى (١)

ولزمهم من ذلك المحال الذي نجزم الضرورة بطلانه من وجوه .  
الأول : أن البقاء ، إن عُدَّ به الاستمرار لزم تصاف لعدم بالصفة  
أشوتية ، وهو محال بالضرورة . بيان الملازمة : أن الاستمرار كما يتحقق  
في جانب الوجود ، كذا يتحقق في جانب العدم . لإمكان تقسيم مستمر  
إليهم . ومورد لتقسيم مشترك . ولأن معنى الاستمرار كونه لأمر في  
أحد الزمانين كما كان في الزمان الآخر وإن عُدَّ به صفة رائدة على  
الاستمرار . فإن احتاج كل منهما إلى صاحبه دار . وإن لم يحتج أحدهما  
إلى الآخر أمكن تحقق كل منهما بدون صاحبه . فيوجد بقاء من غير استمرار  
وبالعكس . وهو مطلق بالضرورة . وإن احتاج أحدهما إلى صاحبه انقضت  
الآخر عنه ، وهو ضروري البطلان .

الثاني : أن وجود الجوهر في الزمان الثاني ، هو احتياج إلى البقاء لزم  
الدور . لأن البقاء عرض يحتاج في وجوده إلى الجوهر . فإن احتياج إلى  
وجود هذا الجوهر الذي فرضنا ناقياً . كان كل من البقاء ووجود الجوهر  
محتاجاً إلى صاحبه . وهو عين الدور المحال . وإن احتياج إلى وجود جوهر  
غيره به قيام لصفة غير الموصوف . وهو غير معقول .

أجابوا مع احتياج لبقاء إلى جوهر . فحار أن يقوم بذاته لا في محل .  
وبقتضي وجود جوهر في الزمان الثاني . وهو خطأ . لأنه يقتضي قيام البقاء  
بذاته . فيكون جوهرأ مجرداً . والبقاء لا يفعل إلا عرساً قائماً بغيره .  
وأيضاً يلزم أن يكون هو بالذاتية أولى من الذات . وتكون لذات  
بالوصفية أولى منه . لأنه مجرد مستعير عن الذات . والذات محتاجة إليه .  
والمحتاج أولى بالوصفية من المستعير . ومستعير أولى بالذاتية من المحتاج

(١) شرح الفقه ص ٥٠ والمحل وشرح ص ٩٥ : شرح سيرة المشي ص ٣٥٨

ولأنه يقتضي نفيه جميع الأشياء . لعدم اختصاصه بذات دون أخرى ( حينئذ )

الثالث : أن وجود الجوهر في الزمان الثاني . هو وجوده في الزمان الأول . وقد كان وجوده في الزمان الأول عيباً عن هذه النماء . كان وجوده في الزمان الثاني كذلك . لا متناهي كون بعض أفراد الطبيعة محتاجاً لذاته إلى شيء ، وبعض أفرادها مستغنياً عنه .

انه تعالى باق لذاته

المطلب الثاني : في أن الله تعالى باق لذاته .

بحسب ذلك . لأنه لو احتاج في ذاته إلى غيره كان ممكناً ولا يكون وحاً . بساقي بالضرورة إلى الواحد والممكن . وحالفت الأشاعرة في ذلك . وذهبوا إلى أنه تعالى باق بنفسه (١)

وهو خطأ لما تقدم . ولأن النماء . بتمام ذاته تعالى لزم نكثته . واحتاج النماء إلى ذاته تعالى . مع أن ذاته محتاجة إلى النماء . فيدور . وإن قام بغيره . كان وصفاً لشيء حالاً في غيره . وإن غيره محدث . وإن قام النماء بذاته . كان مجرداً

وبصاً نقوده تعالى . لا مساح تصرف لعدم إلى ذاته ( صفاته ) تعالى ولأنه لزم أن يكون محلاً للحدوث . فيكون به نداء آخر . وينتسب وأيضاً صفاته تعالى باقية . فلا تمت بالنماء لزم قيم المعنى بالمعنى

( ١ ) - اسبح ربك لمصرحاً من ٣٤٨ ، وشرح العقائد من ٧٦ .

## يصح البقاء على الأجسام

خاتمة : تشمل على حكمتين :

الأول : البقاء يصح على الأجسام بأسرها . وهذا حكم ضروري لا يقبل التشكيك .

وحالف فيه اسطاف من الجمهور . فذهب إلى امتناع بقاء لأجسام بأسرها . بل كل آن يوجد فيه جسم ما . يعدم ذلك الجسم في الآن الذي بعده . ولا يمكن أن يبقى جسم من الأجسام . فتكيتها . وعنصريتها . سيظهر . ومركبتها ، ناطقها وغيرها . آتين (١) .

ولا شك في تضلل هذا قوم . لقضاء الضرورة بأن الجسم الذي شاهدته حال فتح العين . هو الذي شاهدته قبل تعميصها . والمكر لذلك سوفسطائي . بل لسوفسطائي لا يشك في أن ندبه الذي كان به فالأمس هو ندبه الذي كان الآن . وأنه لا يتبدل ندبه من أول خطه إلى آخرها . وهؤلاء حرموا بالتدب

## البقاء يصح على الأعراض

الثاني : في صحة بقاء الأعراض

دهت الأشاعره إلى أن الأعراض غير باقية . بل كل لون ، وطعم ، ورائحة . وحرارة . وبرودة . ورطوبة . وبسوسة . وحركة . وسكون . وحصول في مكان . وحياة . وعلم . وقدرة . وتركب . وغير ذلك من الأعراض . فإنه لا يجوز أن يوجد آتين متصلين . بل يجب عدمه في الآن الثاني من آن وجوده (٢) .

(١) الملل والنحل ج ١ ص ٥٦ ، وذكره الفضل في المقام .

(٢) وقال بعض في المقام . ذهب الأشعري ومن تبعه إلى أن الأعراض لا يبقى زمانين ، فالأعراض بجمتها غير باقية عندهم



وهذا مكابرة للحس . وتكذيب للضرورة الحاكمة بخلافه . فإنه لا حكم أحلى عبد العقل من أن اللون الذي شاهدته في الثوب حين فتح العين ، هو الذي شاهدته قبل طيها . وأنه لم يُعده ولم يتغير . وأي حكم أحق عبد العقل من هذا وأظهر منه ؟ ثم به يلزم منه محالات .

الأول : أن يكون الإنسان وعبره يُعدهم في كل آن . ثم يوحد في آن بعده . لأن الإنسان ليس إنساناً باعتبار الخواهر الأفراد التي فيه عندهم ، بل لا بد في تحقق كونه إنساناً من أعراض قائمة بتلك الخواهر . من لون ، وشكل ، ومقدار . وعبرها من مشخصاته . ومعلوم بالضرورة أن كل عاقل يجد نفسه باقية لا تتغير في كل آن . ومن خالف ذلك كان سوفسطائياً . وهل إنكار السوفسطائيين للقضايا الحسية . عند بعض الاعتبارات أبلغ من إنكار كل أحد بقاء ذاته . وبقاء جميع المشاهدات آنين من الزمان ؟

فليطر المقتد المنصف في هذه المقالة . اني ذهب إليها الذي قنّده ، ويعرض على عقله حكمه ١ . وهل يقصّر حكمه ببقائه ، وبقاء المشاهدات عن أحق البصوريين ؟ وبعلم أن إمامه الذي قنّده إن قصر دهره عن إدراك مساد هذه المقالة . فقد قلّد من لا يستحق التقيد . وأنه قد اتجأ إلى ركن غير شديد (١) وإن لم يقصّر دهره . فقد عثّه . وأحصى عنه مذهبه . وقد قال (ص) « من عثّه فليس مت » (٢)

الثاني : أنه يلزم تكذيب الحس الدال على الوحدة . وعدم التعبير . كما تقدم .

الثالث : أنه لو لم يسر العرض إلا أنا واحداً لم يدّم نوعه ( لم يلزم تأييد نوعه ) . فكان اسود إذا عدم . لم يجب أن يخلعه اسود آخر . بل

(١) هذه الجملة اقتباس من قوله تعالى : « قال لو أن فيكم فوهة أو ي من ركن شديد » هود ٨٠

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٢٥ . بدر بن ، عن أبي هريرة ، وكثر العمال ج ١ ص ٣٣ منه ، وعن أبي هريرة

حار أن يحصل عقهه بياض أو حمرة . أو غير ذلك وأن لا يحصل شيء من الألوان . إذ لا وجه لوجوب ذلك حصول . لكن دوامه يدل على وجوب بقائه .

الرابع : لو حوّر العقل عدده كل عرص في لآن الثاني من وجوده مع استمراره في الحسن . حوّر ذلك في جسم . إذ الحكم بعد الحسم إنما هو مستند إلى استمراره في الحسن

وهذا للدليل لا مستثنى . لا يتصوره لأمر من عددهم . فيكون إطلاقاً . فلا يمكن الحكم بقاء شيء من أحواله من . لكن لشك في ذلك هو عن السعطة

الخامس : إن الحكم بامتناع انقلاب شيء من إمكانه الديني إلى الامتناع لدني ضروري وإلا لم يس وثوق شيء من القضايا الدينية . وحوار . فثبت عدمه من إمكان لوجوده ووجوب وجوده . فستعني عن مؤثر . فيستدرك إثبات لصانع تعالى . من ويجوز انقلاب وحب وجوده إلى الامتناع . وهو ضروري إطلاق . ويد تقرر هذا المقبول

لأمر من إن كانت ممكنة لذاته في لآن الأول . فيكون كذلك في لآن الثاني . وإلا لزم الانتقال من إمكان الديني إلى الامتناع الديني وإذا كانت ممكنة في الثاني حار عليها البقاء

وقد ختموا بوجهين

الأول : البقاء عرضي . فلا يقوم بالعرض

الثاني أن لعرص أو بقي ما عدده . لأن عدده لا يستند إلى ذاته . وإلا فكان ممتهناً . ولا يمتنع . لأن أثر المانع لا يوجد ولا إلى صيرار الفقد . لأن طريق البقاء على محض مشروط بعدم البقاء الأول عنه .

فلو عُزل ذلك العدم . دار . ولا إن انتفاء شرط . لأن شرطه الجوهر لا غير . وهو ناق . ولكلامه في عدمه كالكلام في عدم العرض

والجواب عن الأول : المانع من كون الفناء عرضاً رائداً على الذات .. سلمنا . لكن منع متناع قيام العرض مثله . فإن السرعة واسطة عرضان قائمان بالحركة ، وهي عرض .

والجواب عن الثاني : أنه لم لا يُعدم لداته في الزمان الثالث . كما يُعدم عندكم لداته في الزمان الثاني " سلمنا . لكن حار أن يكون مشروطاً بأعراض لا تنقضي . فإذا انقطع وجودها عُدَّ

سلمنا . لكن يستدبر المعدل . ومع انحصار أثره في الإيجاد . فإن العدم ممكن لا بد له من سبب .

سلمنا . لكن يُعدم محصول المانع . ومع اشتراط طريان الثاني بعدم البعد الأول . بل الأمر بالعكس وباحتملة الاستدلال على نقيض الضروري باطل . كما في شبهة ارسوطائية . فإنها لا تُسمع لما كانت الاستدلالات في مقابل الضروريات .

## القدم والحدوث اعتباريان

المبحث العاشر : في أن القدم والحدوث اعتباريان

ذهب بعض الأشعرية (١) إلى أن القدم وصفٌ ثنوي . قائم بذات الله تعالى ، وذهبت الكرامية إلى أن الحدوث وصفٌ ثنوي قائم بذات الحادث (٢) . وكلا القولين باطل . لأن القدم لو كان موحوداً معاييراً للذات لكان : إما قديماً . أو حادثاً . فإن كان قديماً . كان له قدم آخر . ويتسلسل .

(١) وهو عبد الله بن سعيد . من الأشعرية . راجع شرح السجدة ص ٣٧

(٢) الملل والمجلد ١ ص ٩٠-٩١ .

وإن كان حادثاً . كان الشيء موضوعاً بقبضه . وكان الله تعالى متحلاً  
للحوادث . وكان الله تعالى قبل حدوثه ليس بعدم . وإنما مفعول استقلال  
وأما الحوادث . فإن كان قد تأخره عدم الحادث يعني هو شرطه . وكان  
الشيء موضوعاً بقبضه . وإن كان حادثاً تسليلاً . وحق أن عدمه واحداً  
من الصفات الاعتبارية .

## نقل الخلاف في مسائل العدل

المبحث الحادي عشر : في عدل الله وقه مقاصد

أول : في نقل الخلاف في مسائل هذا الباب

علم أن هذا أصل عظيم تنبئ عليه انقياد الإسلام . من الأحكام  
الدينية مطلقاً . ونسبوه لا يتم شيء من الأدان . ولا تكفي أن نعمه صدق  
نبي من الأنساء على الإصلاق . على ما عرفت فيمعد . إن شاء الله . وبشأن  
ما احتار الإنسان لنفسه مذهباً . خرج به عن جميع الأديان . وههنا ما  
يعلم الله تعالى شرع من الشرائع سابقه واللاحقه . ولا يجرم به على نجاة  
نبي مرسل . أو مثلث مشرك . أو مضيق في جميع أفعاله من أولياء الله تعالى  
وخلصاته . ولا على عدل أحد من كفار وشركون . أو نوح نفساني  
والعاصيين . ففسرنا بعض المتقدمين في نحو أنه أن تلقى الله تعالى مثل هذه  
العقائد الفاسدة . والآراء الباطلة . مستندة إلى تدريج الشهوة . والافساد  
في المصانع

قالت الإمامية . ومتبعوهم من معتزلة . في الحس والتشبع عقليتان .  
مستندان إلى صفات قائمة بالأفعال . أو وجود . وعذرت تقع عليها .  
وقالت الأشاعرة . إن العقل لا يحكم حسن شيء لثبته ولا تشبعه . من  
كل ما يقع في الوجود من أنواع الشرور . كالظلم . والعدوان . والقتل .



ولا يلومهم على صُغره . « ولا تَرَرُّ واررةٌ وررٌ أخرى » (١)

وقالت الأشاعرة : لا يعاقب الله الناس إلاّ على ما لم يفعلوه ، ولا يلومهم إلاّ على ما لم يصنعوه . وإنما يعاقبهم على فعله فيهم ، وسُوءه وشتمه ، ثم يلومهم عليه ، ويعاقبهم لأجله . ويخلق فيهم الإعراص . ثم يقول : « فما لهم عن التذكيرة مُعرصين » (٢) ، ويجمعهم من الفعل . ويقول : « ما منع الناس أن يؤمنوا » (٣) .

• • •

وقالت الإمامية : إن الله تعالى لم يفعل شيئاً عبثاً . بل إنما يفعل لعرص ومصلحة . وإنه إنما يُعرص لمصالح العباد . ويعوّض المؤمن بالثواب ، بحيث ينتفي العبث والظلم .

وقالت الأشاعرة : لا يجوز أن يفعل الله شيئاً لعرص من الأعراص . ولا لمصلحة ، ويؤلم العبد بغير مصلحة ولا عرص . بل يجوز أن يخلق خلقاً في النار . محالدين فيها . من غير أن يكونوا قد عصوا أو لا (٤)

• • •

وقالت الإمامية : لا يحس في حكمة الله تعالى أن يطهر المعجزات على يد الكدّابين ، ولا يصدق المُتَظَلِّين . ولا يُرسل السمهاء ، والفُسّاق ، والعُصاة .

---

(١) كما قال الله تعالى في سورة الاسراء : ١٥ .

(٢) المدثر : ٤٩ .

(٣) الكهف : ٥٥ . أقول : ذكر العرص في انقضاء الأشاعرة وأوضحها ، وليراجع الفصل لاين حرم ج ٣ ص ٥٤ ، وشرح العقائد ص ١٠٩ .

(٤) التفسير الكبير ج ١٧ ص ١١ وح ٢٨ ص ٢٣٢ ، وشرح التحرير للموشجي ص ٣٧٥ .

وقالت الأشاعرة : يحسن كل ذلك (١) .

● ● ●

وفايت الإمامة إن لله سبحانه و يكفب أحداً هو في طافته

وقالت لأشاعرة : يكف الله أحداً إلا فوق طاقته . وما لا تنمك  
من تركه وبعده . ولا منه على ترك ما يعطيه القدرة على فعله . وحوّروا  
أن يكف الله مصلوح لئلا يكتب له الزكاة . ومن لا مال له الزكاة . ومن لا يقدر  
على المشي للزمانة (٢) . انطيران إلى السماء . وأن يكف العطل الرّمس  
المصلوح حتى لأحد . وأن يجعل القديم مُحدثاً . والمحدث قديماً .  
وحوّروا أن يرسل رسولاً إلى عباده بالعبادة . ليأمرهم أن يعبدوا  
الحسن الأسود أبص دفعة واحدة . ويأمرهم بالسكنة الحسة . ولا يخلق  
لهم الأيدي والآلات . وأن يكتبوا في ألواء غير دوفة ولا مداد . ولا قسم .  
ولا يدما يفرّوه كز أحد (٣) . وقالت لإمامية : ربّ عبد وأحكم من ذلك

23

وہی ہے ایمان۔ مگر "حق" اللہ تعالیٰ اُحداً ہے عبادہ میں ۲۰ ہوں  
 پر رسول، رسولاً، اِلَّا ناسخکما وایر عصبہ الخ

وقالت لأشاعره قد أصبل الله كثير من عباده عن الدين . ولتس  
عليهم ونعوهم . ونه يحو أن رسل رسولاً إلى قوم لا تأمرهم إلا بسنة .  
ومدح ليس فيكون من سنة الله تعالى ومدح أشعبار وعقفا التثبث

(١) فصل من حرم ج ٢ ص ١ - والمحول القرآني - وذكره الفصل في المقام موصفا له.

(٢) م د ن ي صحبه ه ه عه بعض الأعضاء تعطيل القوى

(٣) مبداء و سبأ ج ١ ص ١٠٢ و ١٠١ والفصل لابن حزم ج ٣ ص ٥٩ و شرح المعاند ص ١١٢ و ١٢٣

والإلحاد . وأنواع الشرك . مستحقاً للثواب والعقوب . ويكون من مدح الله تعالى طول عمره . وعنده عفتي أوامره . ودمه يلبس دائماً ، في العقاب المخلد ، واللعن المؤبد ..

وحذروا أن يكون فيمن سيف من الألب . ممن لم يلعبا حبره . من لم يكن شريعته إلاً هذا (١) .

• • •

وقالت الإمامية قد أراد الله تعالى لطاعات ، وأحبتها ، ورصبتها ، وحذرهما ، وم يكرهها ، ولم يسخطها ، وأنه كره المعاصي ، والقواحش . ولم يحبها ، ولا رصبتها ، ولا اختارها .

وقالت الأشعرية قد أراد الله من الكافر أن يسته ويعصيه ، واختار ذلك . وكره أن يمدحه . قال بعضهم أحب وجود الفساد . ورصي بوجود الكفر (٢) .

• • •

وقالت الإمامية قد أراد لسي ( ص ) من الطاعات ما أراد الله عز وجل ، وكره من المعاصي ما كرهه الله عز وجل .

وقالت الأشعرية بل أراد لسي صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً مما كرهه الله عز وجل . وكره كثيراً مما أراد الله (٣)

• • •

---

(١) وقد قرر مقدم هذه متكلمهم ، فصل من دوها في مقدم ، ويراجع الفصل لاس

حرم ج ٣ ص ٤٢ . وشرح حقه ص ١٠٩ و ١٢٩ ، في حاشيته للكتاني

(٢) وقد مر ذلك أيضاً ، فصل في المقام ، وحدود توجيهه . ويراجع المن والجل ج ١

ص ٩٦ ، وشرح المقام ص ١١٣ ، وذكره ابن قيم خوية في شرح مدار السالكين

(٣) التفسير الكبير ج ١٧ ص ٢١٨ ، ويأتي ما هو الحق في ذلك في مسألة النبوة



قالت الإمامية . قد أراد الله تعالى من طاعات ما أرادته أتبيؤه . وكره ما كرهوه . وأراد ما كره الشياطين من الطاعات ، ولم يُرد ما أرادوه من القواحش .

وقالت لأشاعرة بل قد أراد الله سبحانه ما أرادته الشياطين من القواحش . وكره ما كرهوه من كثير من الطاعات ، ولم يُرد ما أرادته الأنبياء . من كثير من الطاعات ، بل كره ما أرادته منها (١)

• • •

وقالت الإمامية : قد أمر الله عزّ وجلّ بما أرادته ونهى عما كرهه  
وقالت الأشاعرة قد أمر الله عزّ وجلّ بكثير مما كرهه ، ونهى عما أراد (٢)

هذه خلاصه أقاويل الفريقين في عدد الله تعالى

• • •

وقول الإمامية في التوحيد يصاهي قولهم في العدد . فهم يقولون إن الله عزّ وجلّ واحد لا قديم سواء . ولا إله غيره . ولا يُشبه الأشياء . ولا يجوز عليه ما يصحّ عليها من التحرك . وانسكون . وأنه لم يزل ولا يراى حبّاً ، قادراً ، عالماً ، مبركاً . لا يحتاج إلى أشياء يعين بها . ويقدر ويُحيى . وأنه خلق الخلق . أمرهم . ونهاهم . ولم يكن أمراً ونهاياً قبل خلقه لهم .

(١) أقول . إذا مرص أن الله تعالى هو الفاعل لأفعال بشر ، ولا مؤثر إلا هو . فلا بد أن يكون مرعداً لما يقع من القواحش التي هي مراد الشياطين . ومراد الشياطين مكروه الأنبياء . وقد أراد الله منهم ما هو مكروه للأنبياء ، وما أرادته الأنبياء من طاعات لم يردّها الله تعالى في الشياطين والفساق

(٢) التعبير الكبير ح ١ ص ١٤٢ ، ونعص لاس حرم ج ١ ص ١٤٢ ، وشرح العقائد ، وفي حاشيته لكستاني ص ١٠٩ - ١١٣

وقالت المشبهة : إنه شبه حنيفة ووصفوه بالأعضاء . والخوارج .  
 وأنه لم يزل آمراً وناهياً . ولا يزال قبل خلق حنيفة . ولا يستعيد بذلك شيئاً .  
 ولا يُفقد غيره . ولا يزال آمراً وناهياً من بعد خراب العالم . وبعد  
 الحشر والشر . دائماً بدوام ذاته تعالى (١)

وهذه المقالة في الأمر وانتهى ودوامها مقابلة الأشعرية أيضاً . وقالت  
 الأشاعرة أيضاً إنه تعالى قادر . عدم - حي . إلى غير ذلك من الصفات .  
 بدوات قديمة . ليست هي الله تعالى ، ولا غيره . ولا نعبه . ولولاها لم  
 يكن قادراً ، عالماً . حياً<sup>(١)</sup> تعالى عن دلت عتو كسراً .

• • •

وقالت الإمامية . إن أسياء الله وأئمنه مرتفون عن المعاصي . وعما  
 يستحق ويشر . ودأبو بتعظيم أهل بيت الدين . أو الله تعالى بمودتهم .  
 وحبها أحر الرسالة . فقال : قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في  
 القُرْبى (٢)

---

(١) قال أبو منصور البغدادي في كتابه : عري بين الفرق ص ٣٧ (ط مصر) : « إن المشبهة  
 صفان ، صف شيوخ ذات الشاري به بعبارة ، وصف آخر شيوخ صفاته بصفات غيره .  
 وكل من هذين صنفين متفرقين ، و صفات شئ .

أقول إن أحمد بن حنبل ومن تبعه من حنابلة . وعندهم كُتبي حسن لاشعري .  
 والوهابية . قد وقعوا في شبهة في كلام صغير . راجع « لا يانه في أصول الديانة »  
 لالاشعري . وللعن والسجل ج ص ٩٢ و ٩٣ و ١٠٣ و ٨٠ . وراجع الكامن ج ٢  
 ص ٢٤٨ . ومصدر اكتشاف ج ١ ص ٣٠ . ومهجع السبع ج ٢ ص ٢٤٠ إلى ٢٦٨ .  
 والرسائل الخمس لصحة شهادة سب ص ٩٠ . ٩٩ . وفي أسانيد الحديث ص ٥  
 ومجموعة الرسائل ج ١ ص ٤٢٩ .

(٢) الملل والنحل ج ١ ص ٩٥ .

(٣) شوري ٢٣ ، ونائب في بحث لا يانه هو تحقيق في عصر لانه

وقال أهل السنة (١) إنه يجوز عليهم الصغائر . وجوّزت الأشاعرة عليهم الكائرا .

## ترجيح أحد المذهبين

فيستطر العاقل في المقاتلين . ويلمح المذهبين . ويُصنف في الترجيح ، ويعتمد على الدليل الوصح الصحيح (٢) ، ويترك تنفيذ الآباء . والمشيخ الآخذين بالهواء (٣) . وعرفتهم الحياة الدنيا (٤) . من يصح نفسه . ولا يعون على غيره (٥) . ولا يُقلّ عُدّره عدّاً في القيمة : إني قلّدت شيخي الملائي (٦) . ووجدت آثائي وأحد دي على هذه المقالة (٧) . فإنه لا ينفعه ذلك يوم القيامة . يوم يقرأ المتبعون من أتباعهم . ويعرفون من أشياعهم . وقد نصّ الله تعالى على ذلك في كتابه العزيز (٨) . ولكن أين الآذن السامعة ،

(١) مراده الأهم من المعتزلة ، والأشاعرة .

(٢) كما قال الله تعالى : « هذا بصر من ربكم وهدى لرحمة يقوم بمرسوق » لأعرابي ٢٠٣ وقال تعالى : « قد جاءكم موعظة من ربكم ، واتقوا الله فاعبدوه ، وهدى لرحمة للمؤمنين » يوسف ٥٧ .

(٣) كما قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تسجدوا للهكم ويسجدوا للهكم » ، وقال تعالى : « عبدوا أحبّاءهم وربّانهم أرباباً من دون الله » التوبة : ٣١ و ٣٢ .

(٤) كما قال تعالى : « ودر بدن محدود ديهه بسأ ولهوا ، وعرفهم اخيه بدسا الانعام ٧١ » (٥) كما قال تعالى : « أنا معبود بعضي حرم على ما فرطت في حب الله وإني كنت من الساعرين » بزم ٥٩ .

(٦) كما قال تعالى : « ولا تتركوا دين بنيي طيسو فيسكنكم دار » هود ١٣ . وقال تعالى : « لئن لم ينته لن تمنع ديني ظلموا معديهم ولا هم يمسسون » روم ٥٧ .

(٧) كما قال تعالى : « وإذا قطعوا قاصدة قالوا : وجدنا عليها آباء والله أمرنا بها . قل إن الله لا يأمر بالفسح ، يعوبون على الله ما لا نعمون » لأعرابي ٢٨ .

(٨) تقول بعض كتاب الله : على أن يوم عيامة يوم يكشف فيه الأسرار . ويتذكر فيه الأوصاف . ويرى فيه لا يعاد من عمله صغيرة ولا كبيرة . لا حصص في صحيفة عمله .

قال تعالى : « فإذا جدت الساعة الكبرى ، يوم يتذكر الأسرار » سعي ٢٥ و ٢٦ .

وذكر الله : « ووصح الكتاب ، يرى محرمين مشعين تأويله ، ويقولون : يا ويلتنا .. »

والصواب الواعية . وهن بشك العقل في تصحيح من المناشئين . وأن مقالة  
الإمامية هي أحسن الأقوال . وثانها أشبه بالدين (١) . وأن القائلين بهم  
الذين قال الله فيهم «فشره ديين يستمعون اقوال فيتعول أحسنه .  
أولئك الذين هدهم الله . وأولئك هم أولو الألب» (٢) . والإمامية هم  
الذين قبلوا هداية الله تعالى ، واهتدوا بها . وهم أولو الألب

ويُنصف لعقل من نصه ، به لو جاء مُشرك يطب (وصف)  
شرح أصول دين المسلمين في العدل . ونوحيد . رجاء . يستحسنه .  
ويدخل فيه معهم . هن كان الأولى أن يقد له حتى يرعب في الإسلام  
ويترتب في قلبه أنه من دين . أن جميع أفعال الله تعالى حكمه وصواب  
وأنما يرضى بقضائه . وأنه مرة عن فعل الشايع ويتواحد . لا تقع منه .  
ولا يعاقب أساس على فعل يفعه فيهم . ولا يقدرون على دفعه عنهم .  
ولا يتمكنون من امتثال أمره أو ينه . يس في أفعاله حكمه وصواب  
وأنه يفعل لسنه واما حشنة (وأنه أمر بالسنه واما حشنة) ولا يرضى بقضائه الله .  
وأنه يعاقب أساس على ما فعله فيهم . ين حتى فيهم تكفر ولشرك .  
ويعاقبهم عليهم . وخلق فيهم نوب . والنصوب . والقصر . ويعاقبهم عليها

من هذا الكتاب هو ما ذكره في هذا . لا حشر . ووجدوا . عند حشر ولا  
يعلمون ذلك . كقولهم «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» .  
أو العذب . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» .  
كما يراون . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» .  
بمرة . . . . .

(١) فقد ورد على سائر السور لا عيب . بهي لا يعل عن يهود . بهي لا وحى نوحى .  
في مرون وتلك . بهي بعد . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» .  
جراؤهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار . خالدين فيها أبدا رضي الله عنهم  
ورضى عنه . السنة ٨١٦ . بهي يوم القيمة . بين مرسين . وهم الذين وعدهم  
سبحان ربهم وعدي . بهي بعد . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» . «وعدوا» .  
(٢) الرد . . . . .

وهل الأولى أن نقول : من ديننا أن الله لا يكلف الناس ما لا يقدرون عليه ، ولا يطيقون ؟ أو نقول : إنه يكلف الناس ما لا يطيقون ، ويعاقبهم على ترك ما لا يقدرون على فعله ؟ .

وهل الأولى أن نقول : إنه تعالى يكره الفواحش ، ولا يريد بها ، ولا يحسبها ، ولا يرصاها ، أو نقول : إنه يحب أن يُشتم ، ويُسب ، ويُعصى بأنواع المعاصي ، ويكره أن يُمدح ، ويُطاع ، ويعذب الناس لما كانوا كما أراد ولم يَكُونُوا كما كره ؟ .

وهل الأولى أن نقول : إنه تعالى لا يُشبه الأشياء ، ولا يجوز عليه ما يجوز عليها ؟ أو نقول : إنه يشبهها ؟

وهل الأولى أن نقول : إن الله تعالى يعلم ، ويقدر ، ويُحبي ، ويدرك داته ؟ أو نقول : إنه لا يدرك ، ولا يُحبي ، ولا يقدر ، ولا يعلم إلا بدوات قديمة . لولاها لم يكن قادراً ، ولا عالماً ، ولا غير ذلك من الصفات ؟ وهل الأولى أن نقول : إنه تعالى لما خلق الخلق أمرهم ونههم ، أو نقول : إنه مبرر في التقيد ولا يرل بعد فائهم طول الأمد يقول : أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ، لا يحل ذلك أصلاً ؟ .

وهل الأولى أن نقول : إنه تعالى تستحيل رؤيته ، والإحاطة بكنه داته ؟ أو نقول : إنه يرى تابعين إما في جهة من الجهات له أعضاء وصورة ، أو يرى لا في الجهة .

وهل الأولى أن نقول : إن أنبياء وأئمة مترهون عن كل قبيح وسحيف ، أو نقول : إنهم اقترعوا المعصية المنفرة عنهم ، وأنه يقع منهم ما يدل على الخسة والندلة ، كسرقة درهم ، وكذب ، وفاحشة ، ويدومون على ذلك ، مع أنهم محلٌ وحيه ، وحفظة شرعه . وأن الدجاة تحصل بامتنال أوامرهم لقوائمه والعلية ؟ .

فإذا عرفت أنه لا ينبغي أن يُذكر لهذا السائل عن دين الإسلام .  
 إلا مذهب الإمامية دون قول غيرهم . عرفت عظم موقعهم في الإسلام .  
 وتعلم أيضاً زيادة نصيرتهم . لأنه ليس في التوحيد دليل ولا حجاب عن  
 شبهة إلا من أمير المؤمنين عليه السلام . وأولاده عليهم السلام أخذ .  
 وكان جميع العلماء يستندون إليه على ما يأتي . فكيف لا يجب تعظيم الإمامية .  
 والاعتراف بعلو منزلتهم . فإذا سمعوا شبهة في توحيد الله تعالى . أو في  
 عت بعض أفعاله انقطعوا بالمكر فيها عن كل أشغالهم فلا تسكّر نفوسهم .  
 ولا تظمن قلوبهم حتى يتحققوا حوائجهم . ومُحال لهم إذا سمع دلالة  
 قاطعة على أن الله عزّ وجلّ لا يفعل الفواحش والقبائح . ظل بيله ونهاره  
 مغموماً معموماً . طالما لإقامه شبهة يجب بها حذراً . أن يصح عنده أن الله  
 تعالى لا يفعل الفحش . فإذا طهر بأدنى شبهة قمت نفسه . وعظم سروره  
 بما دلت لشبهة عليه . بأنه لا يفعل الفحش . وأنواع الفواحش غير الله  
 تعالى . فشتان بين الفريقين . وبعد ما بين المذهبين ونشرع الآن في  
 تعصير السائل . وكشف الحق فيها بعون الله ولطفه

### اثبات الحسن والقبح العقليين

المطلب الثاني : ذهب الإمامية . ومن تابعهم من لمعتبه . إلى أن من  
 لأفعال ما هو معروف الحسن . والقبح بضرورة العقل . كعندما يحسن  
 لصدق النافع . وقبح لكذب لصار . فكل عاقل لا يشك في ذلك  
 وليس حرمه بهذا الحكم بأدول من الحزم باعتقاد الممكن إلى السب . وأن  
 الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية . ومنها ما هو معدوم بالاكتساب أنه  
 حسن . أو قبيح . كحس الصدق لصار . وقبح لكذب لنافع (١)  
 ومنها ما يعبر العقل عن العلم به وقبحه فيكشف الشرع عنه كالعادات

(١) أقول . إن الحسن والقبح العقليين لا يصير ولا يشك بعروض حسن أو قبح التدوي .  
 بطر العرف الثاني لأن ما هو حسن في ذاته لا يجب بغيره في ذاته وبالعكس

وقالت الأشاعرة . إن الحُسَّ والقُصَّ شرعيان . ولا يقضي العقل بحس شيء منها . ولا نقضه . بل القضي بذلك هو الشرع ، فما حسه فهو حس وما قنعه فهو قبيح (١) وهو ناطل من وجوه .

الأول : أنهم أنكروا ما عليه كل عاقل . من حس الصدق النافع ، وقبح الكذب المصّر . سواء كان هناك شرع أم لا . ومُسْكِر الحكم انضروي سوفسطائي .

الثاني : لو حُبِرَ لعاقل الذي لم يسمع الشريعة ، ولا عَلِمَ شيئاً من الأحكام . بل بشأ في نادية . حالياً من العقائد كلها ، بين أن يصدق ويعطى ديناراً . أو بين أن يكذب ويعطى ديناراً . ولا صرر عليه فيهما ، فإنه يتحير الصدق على الكذب . ولولا حكم العقل بقبح الكذب ، وحس الصدق ، لما فرّق بينهما . ولا احتار الصدق دائماً .

الثالث : لو كان الحُسَّ والقُصَّ شرعيين لا حكمهما من ينكر الشرع . والتالي ناطل . فإن الراهمة بأسرهم ينكرون الشرايع والأديان كلها . ويحكمون بالحس والقُص . مستنديين إلى ضرورة العقل في ذلك .

الرابع : الضرورة قاصية نقض العبث . كمن يستأجر أجيراً ليرمي من ماء المرات في دحة . ويبيع متاعاً أعطي في بلد عشرة دراهم ، وفي بلد يحمله إليه بمشقة عظيمة . ويعلم أن سعره كسعر بلد عشرة دراهم أبصاً . وقُصَّ تكليف ما لا يطاق . كتكليف الزمير الطيران إلى السماء ، وتعذيبه دائماً على ترك هذا الفعل . وقُصَّ من يدم العالم الزاهد ، على علمه ، ورُده . وحُسَّ مدحه . وقبح مدح الخاهل العاسق على جهله ومقه . وحُسَّ ذمّه عليهما . ومن كاتّر في ذلك فقد أنكر أجلى الضروريات ، لأن هذا الحكم حاصل للأطفال . وانضروريات قد لا تحصل هم .

(١) الملل والنحل ج ١ ص ١٠١ ، وشرح التبريد للقوشجي ص ٣٧٥

الخامس : لو كان الحُسْن والقُبح باعتبار السمع لا غير ، لما قُبِحَ من الله شيء ، ولو كان كذلك لما قُبِحَ منه تعالى إظهار المعجزة على يد الكذابين

ونحويز ذلك بسدّ باب معرفة البوّة . فإن أي شيء أظهر المعجزة عقيب ادّعاء البوّة ، لا يمكن تصديقه ، مع نحويز إظهار المعجزة على يد الكاذب في دعوى البوّة

السادس : لو كان الحُسْن والقُبح شرعيين حسن من الله تعالى أن يأمر بالكُفْر ، وتكذيب الأنبياء ، وتعظيم لأصنام ، والمواطأة على الزنا والسرقة ، والنهي عن العبادة والصدق لأنها غير قبيحة في أنفسها . وإدّاء أمر الله تعالى بها صارت حسنة ، إذ لا فرق بينهما وبين الأمر بالطاعة ، فإن شكر المصنوع . وردّ الوديعة ، والصدق ليست حسنة في أنفسها ، ولو سئى الله تعالى عنها كانت قبيحة . لكن لما اتفق أن الله تعالى أمر بهذه محمداً ، لغير عَرَص ولا حكمه ، صارت حسنة . واتفق أنه سئى عن تلك فصارت قبيحة ، وقبل الأمر والنهي لا فرق بينهما . ومن أدّاه عقله إلى تعبد من يعتقد ذلك ، إنه أجهلُ أجهل . وأحمقُ الحمقى . إذ علم أن معتقد رئيسه ذلك ومن لم يعلم . ووقف عليه . ثم استمر على تعليده فكذلك . فلهذا وحب علينا كشف معتقدهم . لئلا يصلّ غيرهم ولا تستوعب النية جميع الناس

السابع : لو كان الحُسْن والقُبح شرعيين ، لزم توقّف وحوّب الواحِدات على محيى الشرع . ولو كان كذلك لزم إفحامُ الأنبياء . لأن السّيء عليه السلام إذا ادّعى الرسالة ، وأظهر المعجزة . كان للمدعو أن يقول إنما يحب عليّ النظر في معجرتك . بعد أن أعرف أنك صادق . فأنا لا أنظر حتى أعرف ، صدقك ولا أعرف صدقك إلاّ بالنظر . وقوله لا يحب عليّ أمثالُ الأمر ، فيقطع السّيء ، ولا يبقى له جواب .

الثامن : لو كان الحُسْن والقُبح شرعيين ، لم يجب المعرفة ، لتوقف





فيها : متاع الحرام يصدق الأنياء لأن مُسَمِّة الكذآب لا فعل به .  
 بل القبيح يدعى صدر عنه من الله تعالى عندهم . فحار أن يكون جميع  
 الأنبياء كذلك . ويكـ بعلم صدقهم . وعلم أنه تعالى لا يصد عنه القبيح .  
 فلا نُعَمِّم حسنة نوحاً شيئاً صحتي لله عنه وآله . ولا نوحاً موسى . وعيسى .  
 وغيرهم من الأنبياء .

فأي عدل يرضى عنه أن يُقَسِّد من لا يحرم سبي من أنبياء لئلا  
 وأنه لا فرق عنده بين نوحاً محمد صحتي لله عنه وآله . ونوحاً مُسَمِّة  
 الكذآب . فتشاهد العدل من تشاع أهل لأهوا . ولأنفساد إلى . عنهم .  
 ليلتصمهم من رتبه . ويرجع هو محزون بالحقد في سبأ . ولا ينفعه  
 عدله عند في يوم الحساب .

وعنها : أنه يبره منه تكذيب الله تعالى في قوله : إن الله لا يحب  
 الكفار (١) . و « إن الله لا يرضى لعباده الكُفْر » (٢) . « ما الله بريد  
 ظلمات بعد » (٣) . و « ما من حيث صلاة بعد » (٤) . و « لا يصوم ربك  
 أحداً » (٥) . و « ما كان لك ليذهب الغمى بضم » (٦) . « فذهبها فمصحح » (٧) .  
 « كل ذلك كان مسأله عندك مكروه » (٨) . و « قد فعلوا وحده فلو  
 وحدها عليها آراء . والله أمرنا » . قل : إن الله لا يبر . فمصحح » (٩)  
 ومن يعتقد اعتقاداً به من تكذيب القرآن . فمصحح . فمصحح . فمصحح .  
 الكُفْر . وحصل لأمره . وخروج عن منه لإسلام . فليعود الخاهل  
 العاقل من هذه المسألة أردنه . مؤذنه إلى منع خروج صلاته . وليحذر  
 من حضور الموت عنده وهو على هذه العقيدة . فلا تفتن نفسه . وليحذر  
 من الموت قبل تعضه خطأ نفسه . فيطلب . حجة . فمصحح .

- (١) نمر . ٢٤ . (٤) قصص . ٤٦ . (٧) الإسراء : ٢٨ .  
 (٢) رمر . ١ . (٥) الكهف : ٤٩ . (٨) الأعراف : ٢٨٠ .  
 (٣) مؤس . ٣ . (٦) قد . ١١ .

ارجعوا لعني اعمل ما حيا فيما تركت + . فيقال له « كلاً » (١)

ومها : أنه يرم منه عدم الوثوق بوعده . ووعيده . لأنه لو حار  
منه فعل الصحيح . حار منه الكذب . وحيث يستفي الحرام بوقوع ما أحبر  
بوقوعه من ثواب على إطاعة . والعدب على معصية . ولا يبقى للعد  
حرام بصدقه . بل ولا ضمه . لأنه ما وقع منه أنواع الكذب واشتور  
في العاسم . كيف يحكم بعمل بصدقه في لوعده ولوعده . ويستفي حيث وثقة  
التكليف . وهو الحذر من لعدب . والمطمع في ثواب

ومن يجوز لنفسه أن يفسد من يعتمد حوار الكذب على الله تعالى . وأنه  
لا حرم في لعث واشتور . ولا باحساب . ولا بالثواب . ولا بالعقاب .  
وهل هذا إلا خروج عن امه الإسلامه ؟

فشيخنا جاهل من تقليد هؤلاء . ولا يعتبر في ما عرفت مذهبهم .  
فهذا عين مذهبهم . وصرح مقامهم يعود بالله تعالى منها . ومن أمثله

ومها : أنه يلزم منه مطيع في نفسه وخموص . ومنه العصي في  
الحكمة والكياسة . والعمل بمقتضى العمل من كتمان . ود مطيع في طاعته  
ورأيه . ورعيه للأمر الديوية . وإقرار على الله تعالى بالكلية .  
ولا يقيد إلى امتثال أمره . وحناب مذهبه . نسب في زيادة الجهل .  
والحق . ونسبه وكله رداد لعاصي في عصيانه . ولج في عيه  
وصعيه . وأسرف في رنكاب للملاهي المحرمة . واستعمال املاء أمر حور  
عنها بالشرح . نسب إلى العقل . والأحد دحرم . لأن الأفعال القسحة  
يد كدت مستنده إليه تعالى . حار أن يعاقب المطيع . وثبت لعاصي .  
فيجعل (٢) مطيع بالتعب . ولا تصيه (٣) طاعته إلا بخسران . حيث حار  
أن يعاقبه على امتثال أمره . وعصا في الآخرة بالعقاب لأليم أسرمد .

(١) في سورة  
٢ في سورة  
(٣) في سورة ولا يعب

والعقاب المؤبد . وحده أن تُشبَّه بالعاصي . فحصل ما يرجح في ما ريس .  
ويتخلص من المشقة في ما ريس .

ومنها : أنه تعالى كلف المحال . لأن لا شيء مستند إليه تعالى .  
ولا تأثير لعدم إعداده . فجميع الأفعال غير مستند إليه . وقد  
كلف بعضها . فيكون قد كلف ما لا يطاق

وحواروا بهد لا عسر . ولا عسر . وفتح فتح مع تعالى أن يكلف  
الله تعالى أن يحل مشه تعالى . ومثل مشه . وأن يحل مشه في الدنيا .  
كآدم . وفتح . وفتح . وأن يحل مشه في الدنيا . وسبب  
منه دحية خيرة . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح .

فليست العقل في نفسه . هلى يحل مشه . وفتح . وفتح . وفتح .  
إلى مثل هذه التكاليف . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح .  
تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ..

ومنها : أنه يرد من عدمه شيء سواد أحد من الأنبياء عليهم السلام .  
لأن دليل أسوة هو أن الله تعالى فعل معجزة حبيب الدعوى . لأجل  
التصديق . وكل من صدقه به تعالى فهو صادق . وهذا صدق التمسح منه له  
ينمى الدليل . أما الصغرى . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح .  
وأما الكبرى . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح .

ومنها : أن التماثل وحده . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح .  
حيث أصر على إثبات من يمس به الله . وكان واحداً على قلوبهم . أن  
يقول متعبد . أعوذ بشفاعة الرحيم من الله تعالى

وهو يرصى العقل حقه المصير إلى ملة تذبذب إلى التعبد من أرحم  
الرحيمين . وأكرم الأكرمين . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح .  
والطرد . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح . وفتح .  
ولتقتصر في هذا المختصر على هذا القدر .

## انه تعالى يفعل لغرض وحكمة

المطلب الرابع : في انه تعالى يفعل لغرض وحكمة

قالت الآية منه : ان الله تعالى لما يفعل بعرض . وحكمة . وفائدة .  
ومصلحة يرجع إلى مكنتهم . ويقع بصل إليهم

وقد أشعره : انه لا يجوز أن يفعل شيئاً عرض . ولا مصلحة  
يرجع إلى احد . ولعله من حيث (١) ويرمى من ذلك محلات

منها : أن يكون الله تعالى لاجل عاقل في فعله . فإن العاقل هو الذي  
يفعل لا تعرض وحكمة . بل محض . وانه تعالى يقول : وما جحد اسماءات  
وذكرهم وما يبيهم لأعين (٢) . رت . جحدت هذا . خلاص (٣) . وتعمل  
الذي لا تعرض بتفاعل فيه داخل . فب . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

ومنها : انه لم يزل لا يكون الله تعالى محضاً إلى احد . ولا منعاً  
عليهم . ولا صدقهم . ولا كبره في حق الله . ولا احد

وكن هذه تأتي خصوصاً لاجل تقرير . وانه تعالى من لاجل سيوئية .  
ووجه حق كنههم . من سلسل وعبرهم . فربهم لا خلاف بينهم في  
وصف الله تعالى بهذه الصفات على سبيل حقيقة . لا على سبيل المحر

و . وروى ذلك أن الإحسان بغير قصد في فعل منجس لغير  
الإحسان . مستغ . فربه لم فعله لا كنهه . كل محض . وانه لا يوصف  
مقتضيه انه أنس حتى يدحه . إحسان في حق . ولا . لعدم عليها .

(١) في نسخة : وانه . وروى أن بعض في نسخة : وانه . وروى أن بعض في نسخة : وانه .

و . وروى أن بعض في نسخة : وانه . وروى أن بعض في نسخة : وانه .

و . وروى أن بعض في نسخة : وانه . وروى أن بعض في نسخة : وانه .

(٢) الأنبياء : ١٦ الفخا : ٣٨ .

(٣) آل عمران : ١٩١

ولا بالرحمة . لأن انتصف والشفقة إنما يشت مع قصد الإحسان إلى الغير .  
لأجل نفعه ، لا لمرص آخر يرجع إليه . وإنما يكون كريماً وحواداً . لسمع  
الغير للإحسان . ونقصه ولو صدر منه انفع لا لمرص . لم يكن كريماً .  
ولا حواداً . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

فيطر العاقل المنتصف من نفعه . من يجوز أن يستدركه عز وجل  
إلى العبث في أفعاله ؟ وأنه ليس بخواد . ولا محس . ولا راحم . ولا  
كريم ؟ يعود بالله من مراد الأقدار . والانتقاد إلى مثل هذه الأوهام

ومها : أنه يرم أن يكون جميع المنافع التي جعلها الله تعالى موضة  
بالأشياء غير مقصودة . ولا مقصودة لله تعالى من وضعها وحلمها عبثاً .  
فلا يكون خلق العين للإبصار . ولا خلق لأذن للسمع . ولا المسار للخطى .  
ولا اليد للبطش . ولا الأرجل للمشي (١) وكل جميع لأعضاء التي في  
الإنسان . وغيره من الحيوانات . ولا خلق الحرارة في النار للإحراق (٢) .  
ولا الماء لتبريد . ولا خلق الشمس . والقمر . ولحوم للإصاعة . ومعرفة  
الليل والنهار للحساب (٣) وكل هذا منطلي للأعرص . والحيكم .  
والمصالح . ويعين علم انصب بالكتبه . فإنه لم يخلق الأدوية للإصلاح .

(١) قال تعالى « ما جعلت من ولاس لا يبصرون » فأرب ٥٦ وقال تعالى « فمما  
أما خلقكم عبداً ، وأنكم إباحاً لم يحسبوا » مؤمنون ١١٥

(٢) وقال تعالى « لهم قلوب لا يفقهون » وهم أعين لا يبصرون بها ، وهم آذان  
لا يسمعون بها « الآية لأعراف ١٧٩ وقال تعالى « أنهم أن جعل يمشون بها .  
أم بهم أيد يمشون بها ، أم بهم أعين يبصرون بها ، أم لهم آذان يسمعون بها » . الأعراف  
١٩٥ وقال تعالى « ومن آتاه حب السماوات والأرض ، و اختلاف أمتكم و بوائكم ،  
إن في ذلك لآيات للعالمين » الروم : ٢٢

(٣) وقال تعالى « ما ربه المولود » الهمة - وقد « ثم في ما يحرون » علق ٧٢

(٤) وقال تعالى « هو الذي أنزل من السماء ماء . فكم به شرب . ومنه شجر » النحل ١٥



بصدقه . فلو لم يحلقه لأجل تصديق الكافر لله تعالى معزياً بجهل .  
وهو قبيح . لا يصدر عنه تعالى . وكان من تعمي السوء كذا . حيث قال  
إن لله تعالى حين معجزة علي بن أبي طالب تصديقي . وقد استحال عندهم  
أن يفعل لغيره . كيف يجوز للذي عليه حاله هذه المستوى ؟

والمقدمة الثانية : وهي أن كل من صدقه الله تعالى فهو صادق .  
مجموعة عندهم أيضاً لأدعيه صلاب . وشرور . ونوع نقصان .  
وشرك . ومعاصي صادرة من أبي آدم . فكيف يجمع عليه تصديق  
الكاذب ؟ فيبطل المقدمة الثانية أيضاً

هذا نص مدعيهم . وصرح مدعيهم . هو الله من عبدة أدت  
في بعض أسوأ . وتكذب رسول . وسموه بهم ورسول مسيئة  
حيث كذب في ادعاء الرسالة ..

فمنظر دعوى مصنف . وسحق بته . وحش من أسم عذابه .  
وعرض عن محله . هل يقع كثر كفر في هذه من ذاب أردته ؟  
ولا اعتدات لصادق . هل هؤلاء أدعيه في مدعيهم . أم لا . وتعدى .  
بدين حكيموا سوء أدعيه متقدمين عليهم حاله . وحكم عليهم جميع  
ناس . كفر . حيث تكبروا سوء محمد صني على حبه وآله . وهؤلاء قد  
لزمهم بكراً جميع أدعيه عليهم السلام . فهم شر من أولئك . وقد كان  
صادق عليه السلام . حب مدعيهم . وذكر يهود واستنار . به شر  
لثلاثة . لا بعد اثبات نفسه . فإن هذا التوفيع معناه لكل أحد .

---

(١) في حاشية من ٢٢٩ من على شدة . عليه عديدي (دعوى مدعيه) لا بد من  
عنه مدعيه على مدعيه . انما حكمه بواجب . مدعيه . مدعيه .  
والمدعيه . مدعيه . فهو شرهم فإن الله تبارك وتعالى لم يخلق أنيس من الكلب وإن  
مدعيه . مدعيه . مدعيه . مدعيه . مدعيه . مدعيه . مدعيه . مدعيه .  
و ٢٢٩ من على مدعيه . مدعيه . مدعيه . مدعيه . مدعيه . مدعيه . مدعيه . مدعيه .



وهم معترفون بصاحبه أيضاً .

ومنها : أنه ندم منه مخالفة الكتاب العزيز لأن الله تعالى قد نصّ نصاً صريحاً في عدة مواضع من القرآن . أنه يفعل لعرص وعديّة ، لا عشاءً ونعماً ، قال تعالى « وما خلقنا السموات والأرض ، وما بينهما لأعين » (١) ، وقال تعالى « أفحسبتم أنى خلقكم عشاءً » (٢) . وقال تعالى « وما خلقت الجن والإانس إلاّ ليعبدون » (٣) . وهذا الكلام نصّ صريح في التعليل بالعرص والنعمة . وقال تعالى « فطعم من الدين هادوا حرّمنا عليهم طيبات أحلت لهم . ونصّبناهم على سبل الله » (٤) . وقال تعالى « لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم . ذلك بما عصوا ، وكفوا يعبثون » (٥) . وقال تعالى « ونسوا أحواركم » (٦) .

والآيات الدالة على لعرص والنعمة في أفعال الله أكثر من أن تُحصى ، فيستحق الله المثلّة في نفسه . ويعش عصب ربه . وينظر فيمن يفتنه هل يستحق التعليل . أم لا ؟ وينظر ابن مفلح . ولا ينظر إلى من قال وليستعدّ لحوائج ربّ العالمين . حيث قال « يوم نعركم » ما يتدكّر فيه من تدكّر . وحاء كم البدير (٧) . فهذا كلام الله تعالى على لسان البدير . وهاتيك الأدلة العقلية المستندة إلى العقل . اندي حصة الله تعالى حجة على بريته . وليبدل في رُمرة الذين قال الله تعالى عنهم « عشّر عدد » الذين يسمعون لقول فيتنعون أحسنه . أولئك الذين هداهم الله ، وأولئك هم أولو الألباب (٨) . ولا يُدحس منه في رُمرة الذين قال الله تعالى

(٥) المائدة : ٧٨ .

(٦) محمد ( ص ) ٣١ .

(٧) فاطر : ٣٧ .

(٨) الزمر : ١٧ .

(١) الأبيات : ١٦ .

(٢) طه : ١١٥ .

(٣) الأنبياء : ١٧ .

(٤) النساء : ١٦ .

عنهم : « قالوا : ربنا أرنا الذين أصلاًنا من الجن والإنس نجعلهما تحت أقدامنا ، ليكونا من الأسفلين » (١) . ولا يُعسر بقصر العُمر . فهو طويلٌ على الفِكر ، لوصوح الأدلة وطُهورها ، ولا يَعدم المرشدين ، فالرُسل متواترة ، والأئمة متتابعة ، والعلماء متضامرة .

ومنها : أنه يلزم تجويز تعذيب أعظم المطيعين لله تعالى . كالنبي صلى الله عليه وآله ، بأعظم أنواع العذاب ، وإثابة أعظم المعصين به . كالإبليس ، وفرعون بأعظم مراتب الثواب . لأنه إذا كان يفعل لا لغرض وغاية ، ولا لكون الفعل حسناً ، ولا بترك الفعل لكونه قبيحاً ، بل محاباً لغیر غرض ، لم يكن تعاوت بين سيد المرسلين . وبين إبليس في الثواب والعقاب ، فإنه لا يُثيب المطيع لطاعته ، ولا يُعاقب المعصي لمعصيته ، فهذان الوصفان إذا تجردا عند الاعتبار في الإثابة والانتقام ، لم يكن لأحدهما أولوية الثواب ، ولا العقاب ، دون الآخر .

فهل يجوز لعاقل يحاف الله تعالى ، وعقابه أن يعتقد في الله تعالى مثل هذه العقائد الفاسدة ؟ مع أن الواحد مما لو نسب غيره إلى شيء ، لم يرص من أحسن إليه ، ويحسن إلى من أساء إليه . قالته بالشتم والسب ، ولم يرص ذلك منه ، فكيف يليق أن يسب ربه إلى شيء . يكرهه أدون أسس لنفسه ؟

انه تعالى يريد الطاعات ، ويكره المعاصي

المطلب الخامس : في أنه تعالى يريد الطاعات ويكره المعاصي .

هذا مذهب الإمامية قالوا : إن الله تعالى أراد الطاعات ، ولم يرّد المعاصي ، سواء وقعت ، أو لا . وكره المعاصي ، سواء وقعت ، أم لا ، ولم يكره الطاعات ، سواء وقعت أم لا .

وخالفت الأشاعرة مقتضى العقل ، والنقل في ذلك ، فذهبوا إلى أن الله

تعالى يريد كل ما وقع في الوجود ، سواء كان طاعة ، أو لا ، وسواء أمر به ، أو نهى عنه ، وكره كل ما لم يقع ، سواء كان طاعة ، أو لا ، وسواء أمر به ، أو نهى عنه ، فجعلوا كل المعاصي الواقعة في الوجود من : الشرك ، والظلم ، والخور ، والعلوان ، وأنواع الشرور مُراداً لله تعالى ، وأنه تعالى راضٍ بها ! .

وبعضهم قال : إنه مُحِبٌّ لها ، وكل الطاعات التي لم تصدر عن الكفار مكروهةٌ لله تعالى ، غير مرید لها ، وأنه تعالى أمر بما لا يريد ، ونهى عما لا يكره ، وأن الكافر فعل في كرهه ما هو مُرادٌ لله تعالى ، وترك ما كرهه تعالى من الإيمان ، والطاعة منه (١) .

وهذا القول يلزم منه مجالات :

مها : نسبة القبيح إلى الله تعالى ، لأن إرادة القبيح قبيح ، وكراهة الحسن قبيحة ، وقد بينا ، أنه تعالى متردٍ عن فعل القبايح كلها

ومنها : كون المعاصي مطعياً بعصيانها . حيث أوجد مُراد الله تعالى . وفعل وفق مُرادها

ومها : كونه تعالى يأمر بما يكره ، لأنه أمر الكافر بالإيمان ، وكرهه منه . حيث لم يوحد ، وبهى عما يريد . لأنه ساء عن الكفر ، وأراده منه .

وكل من فعل ذلك من أشخاص البشر يسهه كل عاقل إلى السفه والحق . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فكيف يجوز للعقل أن ينسب إلى ربه تعالى ما يترداه ، ويترداه عنه ؟ .

ومها : مخالفة الصصوص القرآنية . الشاهدة . بأنه تعالى يكره المعاصي ،

---

(١) شرح معانيه ، وحاشيته لكنتني ص ١١٢ ، والفصل لابن حرم ح ٣ ص ١٤٢ ، والمثل والتحلل ج ١ ص ٩٦ .

وَيُرِيدُ الظَّالِمَاتِ . كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَمَا اللَّهُ بِرَبِّدٍ ضَالُّاً سَبْعُ مِائَةٍ (١) . وَ « كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا » (٢) . فَإِنَّ اللَّهَ عَمِّيْ عَيْكُمْ . وَ « لَا يَرْصُقُ لِعِبَادِهِ الْكُفَّهَ » . وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْصُقْ لَكُمْ » (٣) . « وَاللَّهُ لَا يَخْبُثُ لِفُسَادٍ » (٤) . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ . فَتَرَى لِأَيِّ عَرَصٍ يُخَافُ هَؤُلَاءِ الْقُرْآنَ اعْرِيرَ . وَمَا دَلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ ..

ومنها : مخالفة المحسوس . وهو استناد أفعال العباد إلى تحقق الدواعي .  
وانتفاء الصوارف . لأن الطاعة حسنة . والمعصية قبيحة . ولأن الحسن  
حجة دعاء ، والقبح حجة صترف . فثبت لله تعالى في الطاعة دعوى الداعي  
إليها ، وانتفاء الصارف عنها ، وفي القبح ثبوت الصارف ، وانتفاء الداعي ،  
لأنه ليس داعي الإحاجة ، لاستغنائه تعالى . ولا داعي الحكمة . لموافقته إياها .  
ولا داعي الجهل . لإحاطة علمه به . فحيث يتحقق ثبوت الداعي إلى  
الطاعات ، وثبوت الصارف في المعصية . ثبت إرادته للأمر . وكراهته

للثاني

وجوب الرضا بالقضاء

المطلب السادس : في وجوب الرضا بقضاء الله تعالى

انفتحت الإمامية والمعتزلة ، وغيرهم من الأشاعرة . وجميع طوائف الإسلام على وجوب الرضا بقضاء الله تعالى وقدره (٥)

ثم إن لأشاعرة قائلو قولاً لهم من حرق الإجماع . وانصوص  
الدالة على وجوب الرضا بالقضاء . هو أن الله تعالى يفعل القبايح بأسرها .  
ولا مؤثر في الوجود غير الله تعالى من الطاعات . والقبايح فتكون  
القبايح من قضاء الله تعالى على العبد . وقدره (١) والرضا بالقبح حرام  
بالإجماع . فيجب أن لا يرصى بالقبح ولو كان من قضاء الله تعالى لرم  
إبطال إحدى المقدمتين . وهي : إن عدم وجوب الرضا بقضائه تعالى  
وقدره . أو وجوب الرضا بالقبح وكلاهما خلاف الإجماع

[illegible]

(١) قال أبو حامد نرى في بعض النسخ: ٣٥ و ٣٦ وقد غلط بعض النسخائين  
 عن يمين و عم ، و ماضي و محصور ، و بكر من نصاء له ولد ، و غر و حن ، و فيجب  
 الرضا به . و هذا جهل بالناويل ، و غفلة عن أسرار الشرع . و رطب و رطب و رطب  
 الآيات و الأخبار بالرضا بقضاء الله تعالى ، قال كاتب النسخ ، بعد نصاء الله تعالى ، فهو  
 محال ، و هو قد ورد في مواضع . و رطب كذا نصاء الله تعالى فذكر رطب و رطب كذا نصاء  
 الله تعالى ، كيف السبيل إلى الجمع ، و هو سائل عن هذه الوجهة ، و كيف يمكن الجمع  
 بين رطب و تكراره في شيء واحد . و عند الله قد تيسر على قوم معنى رطب و سكونت عن  
 حكمه مقاماً من معاني رطب ، و سموه حسن خلق ، و هو سهل محض ، بل يقول  
 الرطب و الكر أنه تصديق بـ مورد على شيء واحد من جهة واحدة ، فليس من التصديق  
 في شيء واحد أن يكرره من وجه واحد ، و يرصى به من وجه واحد ، و كذلك المصيبة من وجه  
 واحد إن الله تعالى ، من حيث أنه تعالى و حن ، و رطب . و يرصى به من هذا الوجه  
 سبباً للملك إلى ذلك الملك . و رطب من نصية الله . و وجه من يعله القدر من حيث أنه  
 كسبه ، و وصفه ، و علامته كونه بمقتضى عده الله . نصيب عده ، حيث سقط عنه أسباب  
 عبه ، و رطب . فهو من هذا الوجه ممكن مدموم . أنور لا عده ، أن كسب العبد ،  
 و وصفه به ، و سطره عليه هم عديم الخلق من تعالى ، و نصائه ، و قدره ، و لغيره .  
 « ولا يؤثر في الوجود إلا به » . و نصاف حده به ليس إلا الوجود لا المدم ، فانه هو  
 يؤثر في الوجود أصلاً ، فهو به من لا يرصى به العاقل المصنف ، لأنه في الحقيقة دليل  
 السائل و يشهد بطلان

أما قول الإمامية من أن الله تعالى متره من فعل القبايح والفواحش .  
 وأنه لا يعمل إلا ما هو حكمة ، وعدل ، وصواب ، ولا شك في وجوب  
 الرضا بهذه الأشياء ، فلا حرم كان الرضا بقصائه وقصره على قواعد الإمامية ،  
 والمعتزلة واجباً ، ولم يلزم منه خرق الإجماع ، في ترك الرضا بقضاء الله  
 تعالى ، ولا في الرضا بالقبايح .

### انه تعالى لا يعاقب على فعله

المطلب السابع : في أن الله تعالى لا يعاقب العبد على فعله تعالى  
 دعت الإمامية والمعتزلة إلى أن الله تعالى لا يعذب العبد على فعل  
 يفعله فيهم . ولا يلومهم عليه .

وقالت الأشعرية : إن الله تعالى لا يعذب العبد على فعل لعد . بل  
 يعمل الله تعالى فيه الكفر . ثم يعاقبه عليه . ويعمل فيه الشتم لله تعالى .  
 والسب له ، ولأبيه ( ع ) . ويعاقبه عليها . ويخلق فيهم الإعراض عن  
 الطاعات . وعن ذكره وذكر أحوال العباد ( ١ ) . ثم يقول : « فما هم عن  
 التذكرة معرضين » ( ٢ ) ؟ .

وهذا أشد أنواع العظم . وأبلغ أصناف الجور . تعالى الله عن ذلك  
 علواً كبيراً . وقد قدس تعالى « وما ربك بظلام للعبد » ( ٣ ) . وما الله يريد  
 ظُلماً للعباد ( ٤ ) . وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ، ( ٥ ) ولا تزر  
 وازره وزر أخرى ( ٦ ) . وأي ظلم أعظم من أن يخلق في العبد شيئاً .  
 ويعاقبه عليه . بل يخلق له أسود . ثم يعذبه على سواده . ويخلق له طويلاً .

( ١ ) امل والسج ١ ص ٩٦ ، وشرح نصائحه ص ١١٢ ، والفصل لاي حرم ج ٣ ص ١٤٢

( ٢ ) المدثر : ٤٩ . ( ٥ ) هود : ٦٠١ .

( ٣ ) فصلت : ٤٦ . ( ٦ ) الأنعام : ١٦٤ .

( ٤ ) غافر : ٣٦

ثم يعاقبه على طول له . ويخلق أسكنه . ويعدُّ به على ذلك ، ولا يخلق له قدرةً  
على الطيران إلى السماء ، ثم يعدُّ به بأنواع العذاب بأنه لم يظر

فلينظر العاقل المصنف من نفسه . التارك للهوى . هل يجوز أن يسب  
ربه عز وجل إلى هذه الأفعال ؟ مع أن الواحد منا لو قال . إنك تحبس  
عبدك . وتعدُّ به على عدم حروجه في حوائجك لقائل بالكذب . وترأ  
من هذا الفعل . فكيف يجوز أن يسب إلى ربه ما ينزهه هو عنه ؟ .

## امتناع تكليف ما لا يطاق

المطلب الثامن : في امتناع تكليف ما لا يطاق .

قالت الإمامية . إن الله تعالى يستحيل عليه من حيث الحكمة : أن يكلف  
العبد ما لا قدرة له عليه . ولا طاقة له به . وأن يطلب منه فعل ما يعجز عنه .  
ويمتنع منه . فلا يجوز له أن يكلف الرَّمس الطيران إلى السماء . ولا  
اجتمع بين الصَّديين . ولا كونه في المشرق حال كونه في المغرب . ولا  
إحياء الموتى . ولا إعادة آدم ونوحاً عليهما السلام . ولا إعادة أمس  
الماضي . ولا إدخال حجرٍ قافٍ في حرم الإبره . ولا شرب ماء دجلة في  
جرعة واحدة . ولا إنزال الشمس والقمر إلى الأرض . إلى غير ذلك من  
المحالات المستعنة لذاتها .

ودهمت الأشاعرة . إلى أن الله تعالى لم يكلف العبد إلا ما لا يطاق .  
ولا يتمكن من فعله (١) .

فحالفوا المعقول لئلا يعمى قسح ذلك . والمفهوم . وهو المتواتر من  
الكتاب العزيز . قال الله تعالى : لا يكلف الله نفساً إلاَّ وسعها (٢) .

(١) المثل والسنن ج ١ ص ٩٦ . والتصريح الكبير ج ٧ ص ١٤٠ . وروح المعاني ج ٧ ص ٩٠ .

(٢) النقرة : ٢٨٩ .

« وما رثك بطلاّم للعبيد » (١) و « لا طُنم ليوم » (٢) . و « لا يظلم رثك أحداً » (٣)

والظلم هو إصرار غير مستحق . وأني إصرار أعظم من هذا . مع أنه غير مستحق<sup>٤</sup> تعالى الله عن ذلك عتوً كبيراً

## إرادة السي مواءمة لإرادة الله

المطلب التاسع : في أن إرادة السي ( ص ) مواءمة لإرادة الله تعالى

دهت الإمامية إلى أن السي ( ع ) يريد ما يريد الله تعالى . ويكره ما يكرهه . وأنه لا يخالفه في الإرادة والكره

ودهدت الأشاعرة إلى خلاف ذلك . وأن السي ( ص ) يريد ما يكرهه الله تعالى (١) ويكره ما يريد . لأن الله تعالى أراد من الكافر الكفر . ومن العاصي العصيان . ومن الفاسق الفسوق . ومن الفاجر الفجور . والسي ( ص ) أراد منهم الطاعة . فحالفوا بين مُراد الله تعالى وبين مُراد السي ( ص ) وأن الله كره من الفاسق الطاعة . ومن الكافر الإيمان ، والسي أرادهما منهما . فحالفوا بين كراهته تعالى . وكراهة السي . يعود الله تعالى من مذهب يؤدّي إلى الفجور بأن مراد السي يخالف (٢) مراد الله تعالى . وأن الله تعالى لا يريد من الطاعة ما يريد أنبيؤه . بل يريد ما أرادته الشياطين . من المعاصي . وأنواع الفواحش والفساد<sup>٤</sup>

(١) فصلت : ٤٦ . (٢) غافر : ١٧ . (٣) الكهف : ٤٩ .

(٤) راجع الفصل في حل ولاهواء وسحل ، لاس حرّح ٣ ص ٥٢ . و بعدد . و ١٤٢ ، رد بعدد .

(٥) أقول هذه كلمة من أركان المذهب لأشعري . وهم يسمون بها في تكرّ معاندهم لأعقوبة



## إنّا فاعلون

### المطلب العاشر : في إنّا فاعلون .

تعمقت الإمامية (١) ، وبمعتزلة على « إنّا فاعلون » وادّعوا الضرورة في ذلك . فإن كل عاقل لا يشك في الله في بين الحركات الاختيارية والاضطرارية . وأن هذا الحكم مركوز في عقل كل عاقل ، بل في قلوب الأطفال والمجانين . فإن الطفل لو صر به غيره بآخرة تؤله ، فإنه يذمُّ الرامي ، دون تلك الآخرة ، ولولا علمه الضروري بكون الرامي فاعلاً دون الآخرة لما استحسّن دم الرامي دون الآخرة ، بل هو حاصل في البهائم

قال أبو الهذيل ( حمارٌ بشرٌ أعقل من بشر . لأن الحمار إذا أتيت به إلى جدول كبير ، نصرته ، لم يطاوع على الصور ، وإن أتيت به إلى جدول صغير حار ، لأنه مرّق بين ما يقدر عليه ، وما لا يقدر عليه ، وبشر لا يفرّق بينهما . فحماره أعقل منه )

وخالفت الأشاعرة في ذلك ، وذهبوا إلى أنه لا مؤثر في الوجود إلا الله تعالى (٢)

---

(١) لا يجمع على من تتبع كتب الإمامية أنهم يطلون الحمر ، خلافاً للأشاعرة ، ويطلون التفويض خلافاً للمعتزلة ، كما استفاض ، بل يوتر عن أئمة أهل البيت عليهم السلام « لا حمر ولا تعريض ، بل أمر بين الأمرين » ، فعوا حقيقة الأمر ، وحقيقة التفويض بمعنى اسمي فيها . وصروا عليهم آلاف التحية والثناء الأمر بين الأمرين بأنه الملكية الواقعية ( التي لا ترديد في تحققها . بضرورة العقل والوحدان ) للقدرة والاستطاعة التي يمكنها الماد ، بتجليك الله تعالى لهم إياه . وهو أملت لما يمكنهم ، والقدرة على ما أقدرهم عليه ، مبادته تعالى شأنه يتصرف الإنسان فيه : ويوجد ما اختاره من العمل أو الترك . قال تعالى « لا يكلف الله بشاً لا وسعاً » الآية ٢٨٦ وقال تعالى « اتقوا الله ما استطعتم ، واسمعوا وأطيعوا » التباين : ١٩ وغيرهما من الآيات .

(٢) الملل والنحل ج ١ ص ٩٧ شرح القائد شمسزادي ص ١٢٣ .

## مكابرة الجبرية بضرورة العقل

لزمهم من ذلك محالات :

منها : مكابرة الضرورة ، فإن العاقل يفرق بالضرورة بين ما يقدر عليه ، كالحركة بمنة ويسرة ، والبطش باليد ، وبين الحركة الاضطرارية ، كالوقوع من شاطئ ، وحركة المرتعش ، وحركة النهر .

ويفرق بين حركات الحيوان الاختيارية ، وحركات الحماد ، ومن شك في ذلك فهو سوفسطائي ، إذ لا شيء أظهر عد العاقل من ذلك ، ولا أجلى منه .

## يلزم الجبرية انكار الاحكام الضرورية

ومها : إنكار احكام الصوري ، من : حُسن مدح المُحسن ، وقُبح ذمّه ، وحُسن ذمّ المُسيء ، وقُبح مدحه

فإن كل عاقل يحكم بحسن مدح من يعمل الطاعات دائماً ، ولا يفعل شيئاً من المعاصي ، وببالح بالإحسان إلى الناس ، وببذل الخير لكل أحد ، ويعين الملهوف ، ويساعد الضعيف ، وإنه يقبح ذمه ، ولو شرع أحد في ذمه . باعتبار إحسانه عدّه العقلاء سبياً ، ولأمله كل أحد ويحكمون حكماً ضرورياً بقبح مدح من يبالغ في الظلم ، والخور ، والتعدي ، والعصب ، ونهب الأموال ، وقتل الأنفس ، ويمتنع من فعل الخير وإن قلّ ، وأن من مدحه على هذه الأعمال عدّه سبياً ، ولأمله كل عاقل

ونعلم ضرورة قُبح المدح والذم على كونه طويلاً أو قصيراً ، أو كون السماء فوقه ، والأرض تحته ، وإنما يحسن هذا المدح والذم لو كان الفعلان

صادريّ عن العبد ، فإنه لو لم يصدر عنه لم يحسن توجه المدح والذم إليه (١)  
والأشاعة لم يحكموا بحسن هذا المدح والذم ، فلم يحكموا بحسن مدح  
الله تعالى على إنعامه ، ولا الثناء عليه ، ولا الشكر له ، ولا بحسن ذم إبليس ،  
وسائر الكفار ، والظلمة ، المبالعين في الظلم . بل جعلوها متساويين في  
استحقاق المدح والذم .

فبترضى العاقل المصنف من نفسه هذه القضية على عقله ، ويتبع  
ما بقوده عقله إليه ، ويرفض تقليد من يخطئ في ذلك ، ويعتقد صدق  
الصواب ، فإنه لا يقبل منه خدأ يوم الحساب . وليلجئ من إدخال نفسه  
في زمرة الذين قال الله تعالى عنهم : « وإذ يحتاجون في النار » فيقول  
الضعفاء للذين استكبروا : « إنا كنا لكم تبعاً ، فهل أنتم مفعنون عنا نصيباً  
من النار » (٢) ؟ .

### يلزم الجبرية قبح التكليف

منها : أنه يفصح منه تعالى حيث شد تكليفنا فعل الطاعات ، واحتتاب  
المعاصي ، لأننا غير قادرين على محاربة القديم ، فإذا كان الفاعل للمعصية فينا  
هو الله تعالى ، لم نقدر على الطاعة ، لأن الله تعالى إن خلق فينا فعل الطاعة  
كان واجب الحصول ، وإن لم يخلق فينا كان ممتنع الحصول .

ولو لم يكن العبد متمكناً من الفعل والترك كانت أفعاله جارية مجرى

---

(١) في الطرائف . روي أن رجلاً سأل جعفر بن محمد الصادق ( ع ) ، عن القصاء والقدر ،  
فقال : ما استطعت أن تلوم العبد عليه فهو منه ، وما لم تستطع أن تلوم العبد عليه فهو من  
فعل الله ، يقول الله تعالى للعبد : لم عصيت ؟ لم عصيت ؟ لم شربت الخمر ؟ لم شربت ؟  
هذا فعل العبد ، ولا يقول له : لم عصيت ؟ لم عصرت ؟ لم ابضت ؟ لم ابضدت ؟  
لأنه من فعل الله تعالى . ( بشار الأنوار ج ٥ ص ٥٩ )

(٢) المؤمن : ٤٧ .

حركات الحمايات . وكما أن اسديية حاكمة بأنه لا يجوز أمر الحمايات ،  
ونهي . ومدحه ، ودمه . وحب أن يكون الأمر كذلك في أفعال الحمايات ،  
ولأنه تعالى يريد ما فعل المصية . ويخلقها فيها . فكيف تقدر على ممانعته ؟  
ولأنه إذا طلب منا أن نفعل فعلاً . ولا يمكن صدور عتاً . بل إنما يفعله  
هو . كان عادياً في الطلب . مكتملاً لما لا يطاق ، تعالى الله عن ذلك عتاً كبيراً

### يلزم الجبرية كونه تعالى طاملاً

ومنها : أنه يرم أن يكون الله سبحانه أظلم الظالمين ، تعالى الله عن  
ذلك علواً كبيراً . لأنه إذا خلق فيها المصية . ولم يكن لها فيها أثر استة .  
ثم عدنا عليها . وعاقبنا على صدورها مع تعالى فيها . كان ذلك نهاية  
الحور والعدوان . يعود بالله من مذهب يؤدّي إلى وصف الله تعالى بالظلم  
والعدوان . فأي عادل يبقى بعد الله تعالى . وأي مصصف سواء . وأي  
راحم للعبد غيره . وأي عجم للكرم والرحمة . والإنصاف عداه . مع  
أنه بعدنا على فعل صدر عنه . ومعصية لم تصدر عتاً من مع

### يلزم الجبرية نفي ما علم ثبوته وإثبات ما علم نفيه بالضرورة

ومنها : أنه يرم منه تجوير انتفاء ما علم بالضرورة ثبوته

وبانه أنا نعلم بالضرورة أن أفعالنا إنما تقع بحسب قصدنا  
ودواعينا ، وننتهي بحسب انتفاء الدواعي ، وثبوت الصوارف

فإننا نعلم بالضرورة أننا متى أردنا الفعل . وحلص الداعي إلى إيجاده ،  
وانتهى الصارف . فإنه يقع . ومتى كرهناه لم يقع . فإن الإنسان متى  
اشتد به الجوع . وكان تناول الطعام ممكناً ، فإنه يصدر منه تناول الطعام ،  
ومتى اعتقد أن في الطعام سماً انصرف عنه ، وكذا يعلم من حال غيره  
ذلك . فإننا نعلم بالضرورة أن شخصاً لو اشتد به العطش ولا مانع له من

شرب الماء فإنه يشربه بالضرورة . ومتى علم مصرة دخول لارم يدخلها . ولو كانت الأفعال صادرة من الله تعالى حار أن يقع الفعل . وإن كرهه . وانتهى الداعي إليه . ويمتنع صدوره عما وإن أردناه وخلص الداعي إلى إيجادها على تقدير أن لا يعمه الله تعالى . وذلك معلوم السطال ، فكيف يرتضي العقل لعمه مدهماً يفوده إلى سطلان ما علم بالضرورة ثبوته ؟

ومنها : أنه يلزم تجوير ما قصص بالضرورة نفيه . وذلك لأن أفعاله إنما تقع على الوجه الذي يريد ونقصه . ولا يقع ما على لوجه الذي نكرهه . فإن تعلم بالضرورة أنا إذا أردنا الحركة بمة . م تقع بسرة . ولو أردنا الحركة بسرة م تقع بمة ، والحكم بذلك ضروري . فلو كانت الأفعال صادرة من الله تعالى ، حار أن تقع الحركة بمة . ونحن نريد الحركة بسرة . وبالعكس . وذلك ضروري السطلان

### الجبرية يخالفون بصوص القرآن

ومنها : يلزم مخالفة الكتاب العزيز . وبصوصه . والآيات المتصافرة فيه ، الدالة على استناد الأفعال إليها . وقد يست في كتاب « الإيضاح » مخالفة أهل السنة لصح لكتاب والسنة ، بالوجه التي حالوا فيها آيات الكتاب العزيز ، حتى أنه لا تمضي آية من الآيات إلا وقد حالوا فيها من عدة أوجه . فمعضها يزيد على عشرين ، ولا يقصر شيء منها عن أربعة ولتقتصر في هذا المختصر على وحوه قبلة . دالة على أنهم حالوا صريح القرآن ، ذكرها أفصل متأخريهم ، وأكبر علمائهم فخر الدين الرازي (١) . وهي عشرة .

الآيات التي نسب للمعل فيها إلى العبد

الأول : الآيات الدالة على إضافة الفعل إلى العبد \* فويل للدين

(١) التفسير الكبير ج ٢ ص ٤٢ .

كفروا ، (١) « قول للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ، (٢) « إن يشعون إلا الظن » (٣) « ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، (٤) « بل سئلت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل » (٥) « فطوَّعت له نفسه قتل أخيه ، (٦) « من يعمل سوءاً يُجْزَ به ، (٧) « كل امرئ بما كسب رهين » (٨) « وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم » (٩) .

## الآيات التي مدح فيها المؤمن أو ذم فيها الكافر

الثاني : ما ورد في القرآن من مدح المؤمن على إيمانه ، وذم الكافر على كفره ، ووعدته بالثواب على الطاعة ، وتوعده بالعقاب على المعصية ، كقوله تعالى : « اليوم تُجْزَى كل نفس بما كسبت » (١٠) ، « إنما تُجْزَوْنَ ما كنتم تعملون » (١١) ، « وإبراهيم الذي وفى » (١٢) ، « ألا تزر وازرة وزر أخرى » (١٣) ، « تُجْزَى كل نفس بما تسعى » (١٤) ، « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » (١٥) . « هل تُحْزَنُونَ إلا ما كنتم تعملون » (١٦) ، « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » (١٧) ، « ومن أعرض عن ذكرى » (١٨) ، « أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا » (١٩) ، « وإن الذين كفروا بعد إيمانهم » (٢٠)

(١) مريم : ٢٧	(١١) الطور : ١٦
(٢) البقرة : ٧٩	(١٢) و (١٣) الجيم : ٣٧ و ٣٨
(٣) الأنعام : ١٤٨ .	(١٤) طه : ١٥ .
(٤) الانشراح : ٥٣ .	(١٥) الرحمان : ٦٠
(٥) يوسف : ١٨ .	(١٦) النمل : ٩٠ .
(٦) المائدة : ٣٠ .	(١٧) الأنعام : ١٦٠ .
(٧) النساء : ١٢٣ .	(١٨) طه : ١٢٤ .
(٨) الطور : ٢١ .	(١٩) البقرة : ٨٦ .
(٩) إبراهيم : ٢٢ .	(٢٠) آل عمران : ٩٠ .
(١٠) غافر : ١٧ .	

## الآيات التي تنزه فعله تعالى عن شبه أفعال العباد

الثالث : الآيات الدالة على أن أفعال الله تعالى منزّهة عن أن تكون مثل أفعال المخلوقين ، في التصاوت ، والاختلاف ، والظلم . قال الله تعالى : « ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت » (١) ، « الذي أحسن كل شيء خلقه » (٢) ، والكفر والظلم ليس بحسن . وقال تعالى : « وما خلقتنا السماوات والأرض وما بينهما إلاّ بالحق » (٣) ، والكفر ليس بحق . وقد قال تعالى : « إن الله لا يظلم مثقال ذرة » (٤) ، « وما ربك بظلام للعبيد » (٥) ، « وما ظلمناهم » (٦) ، « لا ظلم اليوم » (٧) ، « ولا يظلمون فتيلًا » (٨) .

## الآيات التي توبخ العباد على كفرهم وعصيانهم

الرابع : الآيات الدالة على دمّ العباد على الكفر والمعاصي كقوله تعالى : « كيف تكفرون بالله » (٩) ، والإلحاد والتوبيخ مع العجر عنه محال .

ومن مذهبهم : ( أن الله خلق الكفر في الكافر . وأراد به ، وهو لا يقدر على غيره ) (١٠) ، فكيف يوبخه عليه ؟ وقال تعالى : « وما منع

(١) الملك : ٣ . (٤) النساء : ٤٠ (٧) عمر : ١٧

(٢) السجدة : ١٧ . (٥) صلت : ٤٦ . (٨) لاسراء : ٧١

(٣) الحجر : ٨٥ . (٦) هود : ١٠١ . (٩) البقرة : ٢٨

(١٠) قال ابن تيمية ، في كتابه مجموعة الرسائل الكبرى ج ١ ص ١٢٩ ، ما خلاصته : قالت غيبية ، والأشعرية - قد علم أن الله صادق كل شيء ، وربه ، ومليكك ، ولا يكون صادقاً إلا بقدرته ، ومشيئته ، فما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن . وكل ما في الوجود فهو بمشيئته ، وقدرته ، وهو خالقه ، سواء في ذلك أفعال العباد ، وغيرها .

وقال الشهرستاني - في الملل والنحل ج ١ ص ٩٦ : فإن الأشعري - وإرادته واحدة ، قديمة أزلية ، متصفة بجميع المراتدات ، من أفعاله الخاصة ، وأفعاله العامة ، من حيث أنها مخلوقة له ، أراد الجميع ، خيرها وشرها ، ونفعها وضرها ، وكما أراد وعلم ، أراد من العباد ما علم ، وأمر القلم ، حتى كتب في النوح المعهود .

الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى <sup>(١)</sup> . وهو إنكار لفظ الاستفهام . ومن  
 المعارف : أن رجلاً لو حسن آخر في بيت . بحيث لا يمكنه الخروج عنه ،  
 ثم يقول : ما معك من التصرف في جوانحي ؟ فبح منه ذلك . وكذا قوله  
 تعالى : « وماذا عليهم لو آمنوا » <sup>(٢)</sup> ، « ما معك أن تسجد » <sup>(٣)</sup> ، وقوله  
 تعالى : « ما منعك إذ رأيتهم صلوا » <sup>(٤)</sup> . « فما هم عن تذكرة معرضين » <sup>(٥)</sup> .  
 « فما هم لا يؤمنون » <sup>(٦)</sup> . « عما الله عبث لم أدت لهم » <sup>(٧)</sup> . « لم  
 تحرم ما أحل الله لك » <sup>(٨)</sup> ، وكيف يجوز أن يقول : لم تعمل ؟ مع أنه  
 مفعله . وقوله تعالى : « لم تلبسوا الحق بالباطل » <sup>(٩)</sup> . « لم تصدقوا  
 عن سبيل الله » <sup>(١٠)</sup> .

قال الصحاح بن عباد : كيف يأمر بالإيمان ولم يُرده <sup>٢</sup> . ويهيى عن  
 المنكر وقد أُراده <sup>٣</sup> . ويعاقب على الباطل وقدّره <sup>٤</sup> . وكيف يصرفه عن  
 الإيمان <sup>٥</sup> . ويقول : « أتى تُصرفون » <sup>(١١)</sup> . وبحق فيهم لكفر ، ثم يقول  
 « كيف تكفرون » <sup>(١٢)</sup> ؟ ويخلق فيهم لئس للباطل ، ثم يقول : « لم  
 تلبسوا الحق بالباطل » <sup>(١٣)</sup> ، وصدّتهم عن سواء لسيلى ، ثم يقول  
 « لم تصدقوا عن سبيل الله » <sup>(١٤)</sup> . وحال بينهم وبين الإيمان ، ثم قال :  
 « وماذا عيبهم لو آمنوا بالله » <sup>(١٥)</sup> . وذهب بهم عن لرشد ، ثم قال  
 « فأين تذهبون » <sup>(١٦)</sup> . وأصلّتهم عن لدين حتى أعرضوا ، ثم قال :  
 « فما لهم عن التذكرة معرضين » <sup>(١٧)</sup> ؟ .

---

(١) الكهف ٥٥	(١٠) آل عمران : ٩٩
(٢) الباء ٣٩	(١١) يونس : ٣٢ .
(٣) ص ٧٥	(١٢) البقرة : ٢٨
(٤) طه ٩٢	(١٣) آل عمران : ٧١ .
(٥) المدثر ٤٩	(١٤) آل عمران - ٩٩
(٦) الشعراء ٢٠	(١٥) الباء ٣٩
(٧) التوبة ٤٣	(١٦) التكاوير : ٢٦ .
(٨) الحريم ١	(١٧) المدثر ٤٩
(٩) آل عمران ٧١	



## الآيات الدالة على التخيير في الأفعال التكليفية

الخامس : آيات التي ذكر الله تعالى فيها تخيير العباد في أفعالهم .  
وتعلقها بمشيئتهم . قال تعالى : « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (١) .  
« اعمسوا ما شئتم » (٢) . « فبإذن الله عملكم » (٣) . « من شاء منكم  
أن يتقدم أو يتأخر » (٤) . « فمن شاء ذكره » (٥) . « فمن شاء تَجِدْ  
إلى ربه سبيلا » (٦) . « ومن شاء تَجِدْ ربه مآباً » (٧)

وقد أنكر الله تعالى على من نعى شيئا عن نفسه ، وأوصاهم إلى الله تعالى  
بقوله : « سيمون لدين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا » (٨) . « وقالوا  
لو شاء الرحمن ما عبدناهم » (٩) .

## الآيات التي فيها أمر العباد بالأفعال

السادس : آيات التي فيها أمر العباد بالأفعال ، وسارعة إليها . قبل  
فواتها . كما هو تعالى « وسارعوا إلى معصية من ربكم » (١٠) . « أحيوا »  
داعي الله وآمروا به » (١١) . « استحيوا لله وللرسول » (١٢) . « يا أيها الذين  
آمنوا ، اركعوا واسجدوا » (١٣) ، « اعلوا ربكم » (١٤) ، « آمنوا به خير لكم » (١٥)  
« واتقوا أحسن ما أمرت بكم » (١٦) . « وأطيعوا ربكم » (١٧) .

(١٠) آل عمران : ١٣٣ .

(١١) لحداد : ٣١ .

(١٢) الأنعام : ٢٤ .

(١٣) الحج : ٧٧ .

(١٤) النقرة : ٧١ .

(١٥) ساء : ٥٧ .

(١٦) الزمر : ٥٥ .

(١٧) الزمر : ٥٤ .

(١) الكهف : ٢٩ .

(٢) صافات : ٤ .

(٣) التوبة : ١٠٥ .

(٤) المائدة : ٣٧ .

(٥) عبس : ١٢ .

(٦) لرمز : ٩ .

(٧) التبا : ٣٩ .

(٨) الأنعام : ١٤٨ .

(٩) الزخرف : ٣٠ .

فكيف يصحُّ الأمر بالطاعة ، والمصارعة إليها ، مع كون الأمور  
منوعاً ، عاجراً عن الإتيان به ؟ وكما يستحيل أن يقال فيها للمُعَدِّ الزَّمن .  
فم ، ولم يُرْمَى من شاهق جبل . احفظ نفسك ، فكدا ها هنا .

## الآيات التي حث الله تعالى فيها على الاستعانة به

السابع : الآيات التي حثَّ الله تعالى فيها على الاستعانة به ، كقوله  
تعالى : **وَرَبَّكَ بِعَدِّ وِلْيَاكَ تَتِمُّنَ** (١) . **وَأَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ** (٢)  
**وَأَسْتَعِينُوا بِاللَّهِ** (٣) .

وإذا كان الله تعالى خلق الكرم والمعاصي كيف يستعد . ويستعد له .  
وأيضاً ينزّم نُطْلَان الألفاظ والدواعي . لأنه تعالى إذا كان هو  
الخالق لأفعال العباد . فأبي يعز يحصل للعبد من اللطف الذي يفعله الله تعالى  
ولكن الألفاظ حاصنة . كقوله تعالى : **أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْعَلُونَ**  
**فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً . أَوْ مَرَّتَيْنِ** (٤) . **وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً** (٥) .  
**وَلَوْ سِطَّ اللَّهُ الرِّقْقَ لِعِبَادِهِ لَخَرَّتْ فِي الْأَرْضِ** (٦) . **وَقَبْلَ رَحْمَةٍ مِنَ**  
**اللَّهِ لَنُبَتِّلَهُمْ** (٧) . **وَأِنْ الصَّلَاةَ تَتَّبِعُوا** عن الفحشاء والمكر (٨)

## الآيات الدالة على اعتراف الأنبياء بأعمالهم

الثامن : الآيات الدالة على اعتراف الأنبياء بدوهم (٩) . وإضافتها إلى

(١) الزخرف : ٣٣ .

(٢) الحمد : ٥ .

(٣) التورى : ٢٧ .

(٤) النحل : ٩٨ .

(٥) آل عمران : ١٥٩ .

(٦) الأعراف : ١٢٨ .

(٧) المكيوت : ٤٥ .

(٨) التوبة : ١٢٦ .

(٩) ستعرف في بحث التوبة ، بأنبيى ، وأحكم يرفع من الله سره . أن لأبي

سره من الذنوب ، ولخطأ ، والسهو . والنسيان . وهذا الاعتراف من الأنبياء (١٠) .

أنفسهم ، كقوله تعالى ، حكاية عن آدم ( ع ) . « ربنا طمنا أنفسنا (١) ، وعن يونس ( ع ) « سبحانه إني كنت من الظالمين » (٢) ، « وعن موسى ( ع ) « رب إني ظننت نفسي » (٣) ، « وقال يعقوب لأولاده : « بل سوّئت لكم أنفسكم أمراً » (٤) ، وقال يوسف ( ع ) « من بعد أن نزع الشيطان بني وبين إخواني » (٥) ، وقال نوح ( ع ) : « رب إني أعوذ بك أن أمألك ما ليس لي به علم » (٦) .

هذه الآيات تدل على اعتراف الأنبياء بكوهم وعين لأفعالهم .

## الآيات الدالة على اعتراف الكفار والعصاة

التاسع : الآيات الدالة على اعتراف الكفار والعصاة : بأن كفرهم ومعاصيهم كانت منهم . كقوله تعالى « ولو ترى إذ الظالمون موقفون عند ربهم » (٧) ، « وقال تعالى « أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم ؟ بل كنتم قوماً محرمين » . وقوله تعالى « ما سئلكم في سقر ؟ قالوا : لم نك من المصلين » (٨) ، « كلما أنفي فيها فوج سألهم حرثها : ألم يأتكم نذير » (٩) إلى قوله تعالى « فكذبوا » ، وقوله تعالى « أولئك يبطلهم

ليس إلا إظهاراً للخصوع ، وجملة من رديه ، في مقابل حلال كفر يائه تعالى وعظمته ، ومن باب ما عداك من عبادك ، فليس مراده من قوله ( قدس الله سره ) ( ع ) « اعتراف الأنبياء بدوهم » . ذهب مخالفة أمر الله تعالى ، وعصيانهم له تعالى ، بل مراده كذا قال عفيف عند احتاج طائره ، في كتابه « مع الأنبياء في القرآن الكريم » ص ٢١ . وقد يعتبر الأنبياء أنفسهم مقصرين في حق الله ، لأنهم أعرف الناس بحلال الله ، وعظمته ، فيستغفرون الله على تقصيرهم ، لا على ذنوب اقترعوها .

- |                     |                           |
|---------------------|---------------------------|
| (١) الأعراف : ٢٣ .  | (٦) هود : ٤٧ .            |
| (٢) الأنبياء : ٨٧ . | (٧) سبأ : ٣١ إلى ٣٢ .     |
| (٣) القصص : ١٦ .    | (٨) المائدة : ٤٢ إلى ٤٦ . |
| (٤) يوسف : ١٨ .     | (٩) المائدة : ٨ إلى ٩ .   |
| (٥) يوسف : ١٠ .     |                           |

نصيبهم من لكتاب ، (١) ، « فذوقوا العذاب بما كنتم تكسبون » (٢)

## الآيات الدالة على تحسر الكفار في الآخرة

العاشر : الآيات التي ذكر الله تعالى فيها ما يحصل منهم من تحسّر في الآخرة على الكفر ، وطلب الرحمة . قال تعالى : « وهم يصطرون فيها ربنا ، أخرجنا بعملنا صالحاً غير الذي كنا بعملنا » (٣) . « فب ربنا أرحمونا لعلي نعمل صالحاً » (٤) . « ولو نرى إلا المحرمون يأكسون رؤوسهم عند رؤسهم ، ربنا . أنصرون ، وسمعنا . فأخرجتنا بعملنا صالحاً » (٥) . « أو تقولون حين نرى العذاب : لو أن لنا كرة فأكوب من المحسين » (٦)

فهذه الآيات ، ومثلها من مصوص الكتاب ليرير . اندي لا يأتيه الناطل من بين يديه ولا من خلفه ، نزيل من حكيم حميد » (٧) . فما عذر فصلانهم ؟ « وهل يمكنهم الخواب عن هذا السؤال كيف تركتم هذه لمصوص وسمعوها وراءكم ظهرياً » (٨) . « إلا أن تأت طمناً لحياة الدنيا . وآثرونها على الآخرة » وما عذر عوامتهم في الانقياد إلى فتوى عبيانهم ، واتبعهم في عقائدهم ؟ « وهل يمكنهم الخواب عند السؤال كيف تركتم هذه الآيات . وقد جاءكم بها نذير . وعمرناكم ما يتذكر فيه من تدكير » (٩) . « إلا أن تأت فلاناً آباء وعبياءنا . من غير محض ، وحث

(٥) السجدة : ١٢

(٦) الزمر : ٥٨

(٧) فصلت : ٤٢

(١) الأعراف : ٣٧

(٢) الأعراف : ٣٩

(٣) فاطر : ٣٧

(٤) المؤمنون : ٩٩

(٨) إشارة إلى قوله تعالى : « فليدور ، وروى جمهورهم ، آل عمران : ٨٦

(٩) إشارة إلى قوله تعالى : « أولم نعمركم ؟ ما يتذكر فيه من تذكر ، وجاءكم النذير »

طبر : ٣٧

ولا نصر . مع كثرة الخلاف . ونسج الحجة إلى ( ١ ) فهي يُقَلَّ عند  
حديث القسبي " وهل يُسمع كلامه العريفيين "

## مخالفة الجبرية للحكم الضروري

ومها : مخالفة لحكم الضروري . فخاص لكل أحد . عندما يطلب  
من غيره أن يفعل فعلاً . فإنه يعلم بالضرورة أن ذلك الفعل يصدر  
عنه . وهذا يستلزم في سبب فعله منه . بكل لطيفة . ويعطيه . ويرحبه  
عن تركه . ويختار عنه بكل حبه . ويعده . ويتوعدّه على تركه . ويبهّاه  
عن فعل ما كرهه . ويمنّعه على فعله . ويتعجب من فعله ذلك . ويستظرفه  
ويتعجب اعتياله من فعله . وهذا كله دليل على فعله

ويعلم بالضرورة عرش ( ٢ ) من أمره بالعبادة . وبين أمره بالإنجاد  
لسموات والكواكب . ولا أن علمه الضروري حاصل لكونا موحدين  
لأفعالنا . لما صحح ذلك .

## مخالفة الجبرية لأحكام الأنبياء

ومها : مخالفة لأحكام الأنبياء وأرسل . فإنه لا خلاف في أن الأنبياء  
أجمعوا على أن الله تعالى أمر عباده ببعض الأفعال . كالصلاة . والصوم .

( ١ ) قال ابن أبي عمير في شرح خطبة علي ( ع ) : " في هذا " عم ( يعني آل محمد ) عيش  
العلم . وموت عن كبرك حبه عن علمهم . وعادهم عن دلتهم . وصنهم عن  
حكم منطهم . لا مخالفوا . مو . ولا يخفوا فيه . لا دعوى لاسم . " قال  
كما عرفت عنه من الفرق . وأما ما ذهب . فمذهب من أنه في مسألة قولان . أو  
أكثر . منهم من يقول قولاً . ثم يرجع عنه . ومنهم من يرى في أصول الدين رأياً .  
ثم يفتيه ويركه ( شرح صحيح مساجد ج ٣ ص ٢٩٣ )

( ٢ ) توضيح ذلك أن الأمر بعبادة أمر منطهم من نعم . كالامر بانسكاف شرعية . أو الامر  
بالإنجاد أمر منطهم من نعم الامر . كخلق السموات والكواكب وعرفه

ونهى عن بعضها . كالصوم . واحجور . ولا يصح ذلك إذا لم يكن لعد  
 موجداً . إذ كيف يصح أن يقب له . أنت تفعل الإيمان والصلاة . ولا  
 تأت بالكفر والزنا . مع أن التماثل لهذه الأفعال . والتارك لها هو غيره .  
 فإن الأمر بالفعل يتخصص بالإحذر عن كون المأمور قهراً عليه . حتى لو  
 لم يكن المأمور قهراً على المأمور به . لمصرص . أو سبب آخر . ثم أمره .  
 فإن العقلاء يتعجبون منه . ويسوونه إلى الخلق . والجهل . والخبون .  
 ويقولون : إنك تتعلم أنه لا يقدر على ذلك . ثم تأمره به <sup>(١)</sup>

ولو صح هذا يصح أن سمع الله رسولاً إلى الخمادات مع الكتاب .  
 فيسمع إليها ما ذكرناه . ثم إنه تعالى خلق الحياة في تلك الخمادات . ويعاقبها  
 لأجل أنها لم تمثل أمر الرسول . وذلك معلوم أسطلاحاً بذهبة العقل

### مخالفة الجبرية لاجتماع الأمة

ومنها : أنه يرمم منه سد باب الاستدلال على وجود الصانع <sup>(١)</sup> . على  
 كونه تعالى صادقاً . والاستدلال على صحة النبوة . والاستدلال على صحة  
 الشريعة . بقضي إلى القبول بحرق إجماع الأمة . لأنه لا يمكن إثبات انصاع  
 إلا بأن يقال : العالم حادث . فيكون محتاجاً إلى المحدث . قياساً على  
 أفعالنا المحتاجة إليه . فمع منع حكم الأصل في النفس . وهو كون  
 العدد موحداً . لا يمكنه استعمال هذه الطريقة . فبسد باب إثبات  
 الصانع <sup>(٢)</sup> .

(١) في نسخة : والاستدلال على .

(٢) توصيفه أن يحذر الأشاعرة من الدليل على وجود صانع . هو حدوث . يتوهم  
 إثبات انصاع على مورد العالم حادث . وكل حادث محتاج إلى محدث . ولا دليل على  
 النكزي . لا احتياج أفعال ربنا . وقيس سائر حوادث عليه . في الحقيقة إلى محدث .  
 فإد مع الأشاعرة الآخر . وهو احتياج أفعال إله . بعدم كون موحدين له . ولم يكن  
 في سواه من حدوث دلالة على حاجة إلى المحدث . بعد عتبه باب إثبات الصانع  
 (راجع : دلائل الصدق ج ١ ص ٢٩٧) .

وأيضاً إذا كان تعالى خالقاً للجميع . من القاصح وغيرها . لا يتمتع  
منه بظهر المعجر على يد الكاذب . ومنى لم يقطع بامتناع ذلك . اتسلاً عيباً  
باب إثبات الفرق بين السيِّ . والمتبني .

وأيضاً إذا حار . أن يخلق الله تعالى القاصح . جار أن يكذب في إحصائه .  
فلا يوثق بوعده . ووعدته . ويحاربه عن أحكام الآخرة . والأحوال  
الماضية ، والقرون الحالية

وأيضاً : يرم من خلقه لقاصح حوار أن يدعو إليه . وأن سعت عليها .  
ويبحث ويرغب فيها . ولو حار ديث حار أن يكون ما رعت الله تعالى  
فيه من لقاصح . فتزول الثقة بالشرائع . ويفتح التشاغل .

وأيضاً لو حار من تعالى أن يخلق في العهد الكفر . والإصلاح . ويربته  
له . ويصده عن الحق . ويستدرجه بذلك في عفائه . بكرم في دين الإسلام  
حوار أن يكون هو الكفر . والإصلاح . وأنه تعالى . ربه في قلوب . وأن  
يكون بعض مثل المخالفة للإسلام هو الحق . ولكن الله تعالى صدقاً عنه .  
ورسلاً خلافه في أعيننا . فإذا حوار . ذلك لرمهم تجوير ما هم عنه هو  
الإصلاح والكفر . وكوب ما حصومهم عنه هو الحق . وإذا لم يمكنهم القطع  
أن ما هم عليه هو الحق . وما حصومهم عنه هو الباطل . لم يكونوا  
مستحقين للحوار

### يلزم الجبرية الظلم والعبث في أفعاله تعالى

مها : تجوير أن يكون الله تعالى ظالماً عبثاً . لأنه لو كان الله تعالى هو  
الخالق لأفعال العباد . ومنها أفعالهم . كالظلم . والعبث . لحر أن يخلقها .  
لا غير . حتى تكون كلها ظالماً وعبثاً . فيكون الله تعالى ظالماً . عبثاً .  
لاعياً ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

## يلزم الجبرية السفه والجهل في أفعاله تعالى

مها : أنه يلزم إلحاق الله تعالى بالسفهاء والجهل . تعالى الله عن ذلك . لأن من حملة أفعال العباد الشُّرك بالله تعالى . ووصفه بالأصْدَد . والأبْدَاد . والأولاد . وشتمه . وسفه . فلو كان الله تعالى فاعلاً لأفعال العباد لكان فاعلاً للأفعال كلها . ولكل هذه الأمور . وذلك سُطْل حِكْمته . لأن الحكميم لا يشتم نفسه . وفي نفى الحكمة إحقاقه بالسفهاء . يعود الله من هذه المقالات لرديه

## يلزم مخالفة الضرورة

مها : أنه يلزم مخالفة الضرورة . لأنه لو حاد أن يحق الزنا ولغووص . لخار أن يبعث رسولاً هذا دُبه . ولو حار ذلك نحوّاً أن يكون فيما سلف من الأشياء من لم يبعث إلاّ بالدعوة إلى اسرفه . واربا . ولغووص . وكل الفنايح ومدح الشيطان وعادته . والاستحفاف بالله تعالى . واشتم له . وسبّ رسوله . وعقوق الوالدين . ودمه المحسن . ومدح النبي .

## يلزم الجبرية كونه تعالى أصر من الشيطان

مها : أنه سره أن يكون الله سبحانه شديراً من الشيطان . لأن الله تعالى لو حقق الكفر في العبد . ثم بعدته عليه . لكان أصر من الشيطان . لأن الشيطان لا يمكن أن يبعثه إلى الفنايح . بل يدعوهم إليها . كما قال الله تعالى ه وما كان لي عليكم من سلطان إلاّ أن دعوتكم فاستجبتم لي ه (١)

ولأن دعاء الشيطان هو أنبصاً من فعل الله تعالى

. وأما الله سبحانه فإنه يصطرهم إلى الفنايح . ولو كان كذلك لحس

(١) إبراهيم : ٢٢ .



من الكافر . أن يمدح الشيطان . وأن يمدح الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً

### يلزم الجبرية مخالفة العقل والنقل

ومنها : أنه يلزم مخالفة العقل والنقل . لأن العبد لو لم يكن موجوداً لأفعله لم يستحق ثواباً ولا عقاباً . بل يكون الله تعالى مستثناً بالثواب والعقاب من غير استحقاق منهم . وبو حار ذلك لحار منه تعذيب الأنبياء (ع) . وإثابة المصالح . والأمانة . فيكون الله تعالى أسفه السوء . وقد نزه الله تعالى نفسه عن ذلك . فقال : « أضحل المصالح كالمحرمين » ما لكم كيف تحكمون » (١) « أم يحل المتقين كالصالحين » (٢)

### يلزم الجبرية كونه تعالى طاملاً جائراً

ومنها : يلزم مخالفة الكتاب العزيز . من انتفاء النعمة عن الكافر . لأنه تعالى إذ حق الكفر في الكافر لزم أن يكون قد حلقه للعذاب في نار جهنم . ولو كان كذلك لم يكن له عليه نعمة أصلاً . فإن نعمة الدنيا مع عقاب الآخرة لا تعد نعمة . كمن جعل لعبه سمّاً في حلواء . وأطعمه . فإنه لا تعد اللذة الحاصلة من تناوله نعمة . والقرآن قد دل على أنه تعالى مُعِمْ عَلَى الْكَافِرَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى « ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله » (٣) . « وأحسن كما أحسن الله إليك » (٤) .

وأيضاً قد عُلِمَ بالضرورة من دين محمد ( ص ) : أنه ما من عبد إلا لله عليه نعمة ، كافر أو مسلماً .

ومنها : صحة وصف الله تعالى بأنه طاملاً وجائراً ، لأنه لا معنى للظالم

(٣) إبراهيم : ٢٨ .

(٤) القصص : ٧٧ .

(١) القلم : ٢٥ .

(٢) ص : ٢٨ .

لا فاعل انظلم . ولا الخائر إلاّ فعل الخور . ولا انفسد إلاّ فعل انفسد .  
ولهذا لا يصح إثبات تحده إلاّ حال هي الآخر

ولأنه لما فعل العبد سمي عادلاً . فكذلك لو فعل الظلم سمي ظالماً .  
ويبرم أن لا يسمّى العبد ظالماً . ولا سقيهاً . لأنه م يصير عنه شيء من  
هذه ! ..

### التزام للحبرية بالتزام بالمحال

فيها : أنه يلزم المحال . لأنه لو كان هو الخالق للأفعل . لما أن  
يتوقف حقه ها على قدرتها ودواعيها . أو لا ، وانقسم باطلان

أما الأول : فأنه يبرم منه عجزه سبحانه عما يقدر عليه العبد

ولأنه يستلزم خلاف مذهب . وهو وقوع الفعل منه . والداعي من  
العبد . إذ لو كان من الله تعالى لكان جميع من عبده . ولأن القدرة  
والداعي إن أثرا فهو المطلوب . وإلاّ . كان وجودهما كوجود لون  
الإنسان . وطوله وقصره . ومن المعلوم بالضرورة أنه لا مدخل للون .  
والطول . وقصر في الأفعال . وإذا كان هذا الفعل صادراً عنه حار  
وقوع جميع الأفعال المسوبة إليها

وأما الثاني : فأنه يلزم منه أن يكون الله تعالى أوجد أي خلق -  
تلك الأفعل من دون قدرتهم ودواعيهم . حتى توجد الكتنة والنساجة  
المحكمتان من لا يكون عالماً بهما . ووقوع الكتانة ممن لا يده له ، ولا قلم ،  
ووقوع شرب ماء من الخائض في العاية . الريتان في العاية . مع تمكنه من  
الأكل . ويلزم تجوير أن تغفل لعملة الخيال . وأن لا يقوى الرجل الشديد  
القوة على دفع تبسة . وأن يجبور من المصروع انقياد العدو . وأن يعجز  
القادر الصحيح عن تحريك الأعملة . وفي هذا روال الفرق بين القوي  
والضعيف . ومن المعلوم بالضرورة الفرق بين الرّأس والصحيح

## يلزم للجبرية كونه تعالى جاهلاً أو محتاجاً

ومنها : تجوير أن يكون الله تعالى جاهلاً أو محتاجاً ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، لأن في الشاهد ما على القبيح . إما جاهل . أو محتاج ، مع أنه ليس عندهم فاعلاً في الحقيقة . فلأن يكون كذلك في الغائب الذي هو الفاعل في الحقيقة أولى .

## يلزمهم نسبة الظلم لإليه تعالى

ومنها : أنه يلزم منه الظلم ، لأن الفعل . إما أن يقع من العبد لا غير ، أو من الله تعالى . أو منهما بالشركة ، بحيث لا يمكن تمرّد كل منهما بالفعل ، أو لا من واحد منهما .

### والأول : هو المطلوب .

والثاني : يرم منه الظلم ، حيث فعل الكفر ، وعدت من لا أثر له فيه النّة . ولا قدرة موحدة له . ولا مدخل له في الإيجاد وهو أبلغ أنواع الظلم ١ .

والثالث : يرم منه الظلم ، لأنه شريك في الفعل ، وكيف يعدت شريكه على فعل فعله هو وإياه ٢ ، وكيف يرى نفسه من المؤاخدة . مع قدرته وسلطته ، ويؤاخذ عده الضعيف على فعل فعله هو مثله ٣ .

وأيضاً يلزم منه تعجز الله تعالى إذ لا يتمكن من الفعل بتمامه . بل يحتاج إلى الاستعانة بالعبد .

وأيضاً يلزم المطلوب وهو أن يكون للعبد تأثير في الفعل وإد جاز استناد أثر ما إليه جاز ، استناد الجميع إليه . فأى ضرورة تُحجّج إلى التزام هذه المحالات ، فما ترى لهم ضرورة إلى ذلك سوى أن ينسبوا ربّهم إلى هذه النقائص ، التي نرّه الله تعالى نفسه عنها . وترأ منها

يلزم الحبرية المخالفة للقرآن والسنة المتواترة ، والإجماع ،  
والعقل

ومنها : أنه يرم محلاة القرآن العظيم ، والسنة المتواترة ، والإجماع ،  
وأدلة العقل .

أما الكتاب : فإنه مملوء من إسناد الأفعال إلى لعيد ، وقد تقدم بعضها ،  
وكيف يقول الله تعالى « فتبارك الله أحسن الخالقين » (١) ، ولا خالق  
سواه ٢ . وقوله « إني لعمار من تاب ، وآمن ، وعمل صالحاً . ثم  
اهتدى » (٢) . ولا تحقق لهذا الشخص انتبه ، ويقول « من عمل صالحاً  
فلنمسه ، ومن أساء فعليها » (٣) . و « ليحري الذين أسأؤ بما عملوا ،  
ويجري الذين أحسوا باخس » (٤) . « لستوهم أيهم أحسن عملاً » (٥) ،  
« أم حسب الذين ائترحوا البينات أن يعلمهم كالذين آمنوا وعملوا  
الصالحات » (٦) « أم تجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في  
الأرض أم تجعل المتقين كالمفحار » (٧) . ولا وجود لهؤلاء ١

ثم كيف يأمر ويهوى ولا فاعل . وهل هو إلا كأمم اتحاد وبيته .  
وقال السي ( ص ) « اعموا فكل مبسر لما خلق له » (٨) « ستة  
المؤمن خير من عمله » (٩) إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى (١٠)  
والإجماع : دل على وجوب ارضاء بقضاء الله تعالى ، فهو كان الكفر

(١) مؤمنون ١٤

(٥) الكهف ٦

(٢) طه ٨٢

(٦) الطائيه ٢١

(٣) قصص ٤٦

(٧) ص ٢٨

(٤) النجم : ٣١ .

(٨) الجامع الصغير ج ١ ص ١٥٦ ، رقم الحديث ٢٠٢ ( ط مصر )

(٩) كنز العمال ج ٣ ص ٢٤٢ رقم ٢١٤٣ و ٢١٤٢ ، والجامع الصغير ج ٢ ص ٥٨٥

رقم ٩٢٩٥ . (١٠) كنز العمال ج ٣ ص ٢٤٣ رقم ٢١٤٥ .

نقصاء الله تعالى . لو حب الرضا به . والرضا بالكفر حرام بالإجماع ،  
فمتما أن الكفر ليس من فعله تعالى ، فلا يكون من حلقه

## شبهة الأشاعرة في الجبر

المطلب الحادي عشر : في سح شههم

اعلم أن لأشاعرة احتجوا على مقالهم بوجهين . هما أقوى ابوجه  
عندهم . يلزم منهما الخروج عن العقيدة ونحن نذكر ما قالوا وسين  
دلالتهم على ما هو معصوم السطال بالضرورة من دين لسي صلى الله عليه وآله  
الأول : قالوا لو كان العبد فاعلاً لشيء ما بالقدرة و لا اختيار . فلم  
أن يتمكن من تركه ، أو لا .

والثاني : يلزم منه الحر . لأن العبد الذي لا يتمكن من ترك ما فعله  
موجب لا مختار . كما يصدر عن اسر الإخفاق . ولا يتمكن من تركه .  
والأول . إما أن يترجح الفعل حالة لإيجاد . أو لا

والثاني أيضاً : أنه يلزم ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر لا المرحح .  
لأنهما لما استويا من كل وجه دلالة إلى ما في نفس الأمر . والمنة إلى  
القدر موجد . كان ترجيح انقادر للمعل على ترك ترجيحاً للمساوي غير  
مرجح . وإن ترجح ، فإن لم يته إلى حد الإحوت تمكن حصول المرحوح  
مع تحقق الرجحان وهو محال

أما أولاً ، فلامتناع وقوعه حالة لتساوي محالة المرحوحية أولى

وأما ثانياً ، فلأنه مع قيد الرجحان يمكن وقوع المرحوح . فمحصيه  
وفاً في وقت ، ولرايح في آخر . فترجح أحد الوقتين بأحد الأمرين  
لا بد له من مرجح غير المرحح الأول . وإلا لزم ترجيح أحد المتساويين

غير مرجح ، فينتهي إلى حد الوجود ، وإلا تسلسل ، وإذا امتنع وقوع  
الأثر إلا مع الوجود ، والواحد غير مقدور ، وتقيصه ممنوع غير مقدور  
أيضاً ، فيلزم الخبر والإيجاب ، فلا يكون العبد مختاراً

الثاني : أن كل ما يقع ، فإن الله تعالى قد علم وقوعه قبل وقوعه ،  
وكل ما لم يقع فإن الله قد علم في الأزل عدم وقوعه ، وما علم الله وقوعه  
فهو واجب الوقوع ، وإلا لزم انقلاب علم الله تعالى جهلاً ، وهو محال ،  
وما علم عدم وقوعه فهو ممنوع ، إذ لو وقع انقلب علم الله تعالى جهلاً ،  
وهو محال أيضاً ، والواحد والممنوع غير مقدورين للعبد ، فيلزم الخبر

### الجواب عن شبهة الأشاعرة

والجواب عن الوجهين ، من حيث النقص ، ومن حيث المعارضة .

#### أما النقص ففي الأول من وجوه :

الأول : وهو الحق أن الوجود من حيث الداعي والإرادة ، لا ينافي  
الإمكان في نفس الأمر ، ولا يستلزم الإيجاب وحروح القادر عن قدرته ،  
وعدم وقوع الفعل ، فإننا نقول : العمل المقدور للعبد يمكن وجوده منه ،  
ويمكن عدمه ، فإذا حلص الداعي إلى إيجاد ، وحصلت الشرائط ،  
وارتفعت الموانع ، وعلم القادر خصوص المصلح الحاصلة من الفعل عن  
سوائب المفسدة لتتوحد من هذه الحيثية إيجاد العمل ، ولا يكون ذلك  
حراً ، ولا إيجاباً بالنسبة إلى القدرة والفعل لا غير

الثاني : يجوز أن يترجح العمل فيوجد المؤثر ، والعدم فيعدمه .  
ولا ينتهي الرُّححان إلى الوجود ، على ما ذهب إليه جماعة من المتكلمين ،  
فلا يلزم الخبر ، ولا الترجيح من غير مرجح .

قوله : ( مع ذلك الرُّححان لا يمتنع التقيص ، فليفرض واقعاً في وقت ،

فترجيح الفعل وقت وجوده يقتضيه إلى مرجح آخر . قلت مجموع . بل  
المرجح الأول كافي . فلا يقتضيه إلى رُحطان آخر

الثالث : لم لا يوقعه انقاد مع التساوي . فإن انقاد يرجح أحد مقدرويه  
على الآخر من غير مرجح . وقد ذهب إلى هذا جماعة من المتكلمين ،  
وتمشوا في ذلك بصورة وحدية . كالحائج يحصره رعيان متساويان من  
جميع الوجوه . فإنه يتناول أحدهما من غير مرجح . ولا يتمتع من الأكل  
حتى يترجح لمرجح . واعطشان يحصره إناءان متساويان من جميع الوجوه ،  
والحارب من السبع إذا عثر له طريقان متساويان ، فإنه يسلك أحدهما ،  
ولا ينتظر لمرجح . وإذا كان هذا الحكم وحدياً كيف يمكن الاستدلال  
على نقيضه ؟

الرابع : أن هذا الدليل يناهض مذهبهم . فلا يصح لهم الاحتجاج به  
لأن مذهبهم أن القدرة لا تصلح للصدئين . فالمتمكن من الفعل يخرج  
عن القدرة لعدم التمكّن من الترك . وإن حالوا مذهبهم (١) . أن القدرة  
لا تتقدم على المقدور عندهم . وإن فرضوا للعد قدرة موحودة حال  
وجود قدرة الفعل ، لزمهم إما اجتماع الصدين . أو تقدم القدرة على  
الفعل ، فانظر إلى هؤلاء القوم ، الذين لا يبالون في تضاد أقوالهم ، وتعاندتها .

### وفي الثاني من وجهين :

الأول : العلم بالوقوع تبع الوقوع . فلا يؤثر فيه . فإن التابع إلى  
يتبع متبوعه ، ويتأخر عنه بالذات ، والمؤثر متقدم .

الثاني : أن الوجوب اللاحق لا يؤثر في الإمكان الداني . ويحصل  
الوجوب باعتبار فرض وقوع الممكن ، فإن كل ممكن على الإطلاق إذا

---

(١) في نسخة هكذا . وإن حالوا مذهبهم ، من تعلقها بالصدين ، لزمهم وجود الصدين دفعة  
واحدة . لأن القدرة إلح . .

فُرْص مَوْجُوداً . فإنه حالة وجوده يمنع عنه ، لامتناع اجتماع انقبضين ،  
وإذا كان مُمتنع العدم كان واحداً . مع أنه مُمكن بالنظر إلى ذاته

والعدم حكاية عن المعلوم . ومطابق له . إذ لا بد في عدم من مطابقة ،  
فالعلم والمعلوم متطابقان . والأصل في هيئة انطوائ هو المعلوم . فإنه لولاه  
لم يكن عمداً به . ولا فرق بين فرص الشيء . وفرص ما يطابقه ما هو  
حكاية عنه . وفرص العلم هو بعينه فرص المعلوم ، وقد عرفت أن مع  
فرص المعلوم يجب . فكما مع فرص العلم به . وكما أن ذلك الوجود  
لا يؤثر في الإمكان الذاتي . كذا هو الوجود . ولا يبرم من تعلق علم الله  
تعالى به وجوده بالنسبة إلى ذاته . بل بالنسبة إلى العلم

وأما المعارضة في الوجود . فإنها آتية في حق واجب الوجود تعالى

### فلما نقول في الأول :

لو كان الله تعالى قادراً مختاراً . فلما أن يتمكن من الترك أو لا . فإن  
م يتمكن من الترك كان موحداً محموراً على النعم . لا قادراً مختاراً . وإن  
تمكن . فلما أن يترجح أحد الطرفين على الآخر أو لا . فإن م يترجح لزم  
وجود الممكن المتساوي من غير ترجح . فإن كان محالاً في حق العدم كان  
محالاً في حق الله تعالى . لعدم الفرق . وإن ترجح . فإن انتهى إلى الوجود ،  
لزم العدم . ولا تسلسل . أو وقع المتساوي من غير ترجح فكل ما تقولونه  
هاهنا نقوله نحن في حق العدم .

ونقول في الثاني : إن ما عنده الله تعالى إن وجب . ولزم بسبب هذا  
الوجود خروج لحد من قدرته . وإدخاله في الموجب ، لزم في حق  
الله تعالى ذلك بعينه . وإن م يقتض سقطة الاستدلال

فقد ظهر من هذا أن هذين الدليلين آتيان في حق الله تعالى ، وهذا إن صحنا



لرم خروج اوجح عن كونه قدر . ويكون موجاً . وهذا هو الكفر  
الصريح ، إذ لفارق بين الإسلام وفلسفة هو هذه مسألة

والحاصل أن هؤلاء إن عرفوا نصيحة هذين للدليلين لمهم الكفر ،  
وإن اعترفوا ، سئلانها منط . جميعهم بها

فيستطاع لفاف من نفسه . هل يجوز له أن يقف من يستد . دليل يعتقد  
صحته . ويحتج به عدل يوم سامه . وهو يوجب لكفر والإلحاد .  
وأي عشر هم عن ذلك . وعن الكفر والإلحاد . هذا هؤلاء النعم لا يكادون  
يقفون . حديثاً . هذه جميعهم نصي نصريح الكفر على ما ترى . وتلك  
لأدوين بي هم قد عرف أن يرمي بها له سجدته إن كل حسيمة  
ورذيلة ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ويجدر بمشاور . وينصروا كتب هؤلاء النعم الذين يفتنهم . فإن  
منحسروا لأنفسهم بعد . إي . وإيضاح تدعيم كفاهم بذلك صلاً .  
وإن رجعوا عقوبهم . وركبوا اتساع لأهم . عرفوا الحق بعين لإيضاف .  
وفهم الله لإصابة الثواب (١) .

## في إبطال الكسب

### المطلب الثاني عشر : في بطلان الكسب

عمم أن أن حسن الأشعري وتناعه ما لرمتهم هذه الأمور الشيعة ،  
والإلزامات المنطعية . والأفول كذبة . من ينكار ما علم بالضرورة  
ثبوته . وهو لفرق بين الحركات الإحتشارية . والحركات الحمادية ، وما  
شابه ذلك التحا في ارتكاب فوب توهم هو واتساعه انخلاص من هذه  
الشعاع . ولأن حين مباص . فقال مذهبا عربياً عجيباً . لرمه بسه

(١) في نسخة الصور

إنكار العلوم الضرورية . كما هو دأبه وعادته في تقدم . من إنكار  
الضروريات ، فذهب إلى إثبات الكسب للعد . فقال . الله تعالى موحد  
للمعل . والعد مكتسب له (١)

فإذا طوِّب لتحقيق الكسب . وما هو ؟ وأي وجه يقتضيه ؟ وأي  
حاجة تدعو إليه ؟ اضطرب أصحابه في اجواب عنه

فقال بعضهم : معنى الكسب . خلق الله تعالى الفعل عقيب اختيار  
العد الفعل . وعدمه عقيب اختيار عدم . بمعنى الكسب إخراج العادة  
بخلق الله الفعل عند اختيار العد

وقال بعضهم : معنى الكسب أن الله تعالى يخلق الفعل من غير أن  
يكون للعد فيه أثر استة . لكن العد يؤثر في وصف كون الفعل طاعة  
أو معصية . فأصل الفعل من الله تعالى . ووصف كونه طاعة أو معصية من  
العد .

وقال بعضهم : إن هذا الكسب غير معلوم . ولا معقول . مع أنه  
صادر عن العبد . (٢)

وهذه الأجوبة فاسدة :

أما الأول : فالأثر الاختيار والإرادة من حملة الأفعال . فإذا حار صدورهما  
عن العد فبحر صدور أصل الفعل عنه . وأي فرق بينهما ؟ وأي حاجة  
وضرورة إلى التمسك بهذا ؟ وهو أن يسبب القنايع بأسرها إلى الله تعالى .  
وأن يسبب الله تعالى إلى الظلم . والخور . والعدو . وغير ذلك . وليس  
بمعلوم .

(١) ملل والجل ج ١ ص ٩٦ و ٩٧ . وشرح العقائد . وحاشيته للكنتي ص ١١٧ . وشرح  
التحرير ص ٢٧٧

(٢) ملل والجل ج ١ ص ٩٧ . والمصل لاين حرم ج ٣ ص ٨ . وحاشية الكنتي عن  
شرح العقائد ص ١١٧ ، وغيرها من الكتب الكلامية .

وأيضاً : دليلهم آت في نفس هذا الاختيار . فإن كان صحيحاً امتنع  
سادته إلى العبد . وكان صادراً عن الله تعالى . وإن لم يكن صحيحاً امتنع  
الاحتجاج به .

وأيضاً : إذا كان الاختيار لصادر عن العبد موحياً لوقوع الفعل .  
كان الفعل مستنداً إلى فاعل الاختيار . إما العبد . أو الله تعالى . فلا وجه  
للمخلص بهذه الوسطة .

وإن لم يكن موحياً . لم يبق فرق بين لاختيار والأكل مثلاً . في  
استيحاء في إيقاع الفعل وعدمه . فيكون الفعل من الله تعالى لا غير من غير  
شركة للعبد فيه .

وأيضاً : قاعدة غير واحدة الاستمرار . فحار أن يوحد الاختيار .  
ولا يخلق الله تعالى عقبيه . ويخلق الله تعالى لفعل أشده . من غير تقدم  
اختيار . فحينئذ ينتهي المخلص بهذا العذر

وأما الثاني : فلا بد أن يكون لفعل طاعة أو معصية . إما أن يكون نفس  
الفعل في الخارج . أو أمراً رائداً عنه . فإن كان الأول . كان أيضاً من الله  
تعالى . فلا يصدر عن العبد شيء . فيسقط العذر

وإن كان الثاني . كان العبد مستغنياً بفعل هذا الرائد . وإذا حار  
إسناد هذا الفعل فيحضر إسناد أصل الفعل . وأي ضروره للتمحل بمثل هذه  
لتحاديث الفساده . التي لا تنهض بالاعتذار . وأي عارق بين المعين ولم  
يكن أحدهما صادراً عن الله تعالى . والآخر صادراً عن العبد

وأيضاً دليلهم آت في هذا الوصف . فإن كان حقاً عنهم امتنع  
استناد هذا الوصف إلى العبد . وإن كان باطلاً امتنع الاحتجاج به .

وأيضاً كون الفعل صاعه . هو كون الفعل موافقاً لأمر شريعة . وكونه  
نافعاً لأمر الشريعة . بما هو شيء يرجع إلى ذات الفعل . إن طابق الأمر

كان طاعة ، وإلا فلا . وحينئذ لا يكون الفعل مستنداً إلى العبد ، لا في ذاته ، ولا في شيء من صفاته . فيستفي هذا لعذر أيضاً ، كما انتهى عندهم الأول .

وأيضاً انطاعة حسنة . والمعصية قبيحة . وهذا دم الله تعالى لإليس وفرعون على مخالفتها أمر الله . وكل فعل يعمله الله تعالى فهو حسن عندهم . إذ لا معنى للحسن عندهم سوى صدور من الله . فهو كان أصل لفعل صادر من الله امتنع وصفه بالفتح . وكان موصوفاً بالحسن . فالمعصية التي تصدر من العبد إذا كانت صادرة من الله امتنع وصفها بالفتح . فلا تكون معصية فلا يستحق فاعلها الذم والعقاب . فلا يحسن من الله تعالى دم إليس ، وأني حس . وغيرهما . حيث لا يصدر عنهم فتح . ولا معصية . فلا تتحقق معصية من العبد البتة .

وأيضاً المعصية ضد ما يرى الله تعالى فيها إجماعاً . والقرآن مملوء من أمثالها والتوعد عنها . وكل ما يرى الله تعالى فيه فهو قبيح . إذ لا معنى للفتح عندهم إلا ما يرى الله تعالى فيه . مع أنه قد صدرت عن إليس . وفرعون . وغيرهما من البشر . وكل ما صدر من أحد فهو مستند إلى الله تعالى . ولما عمل له هو الله تعالى لا غير عندهم . فيكون حسناً حينئذ ، وقد فرصناه فيجاء . وهذا خلط .

وأما الثالث : فهو حاصل بالضرورة . إذ ثبت ما لا يُفضل غير معقول وكفرهم عن الاعتذار لما ساء اعتدروا به لا معقول . وهل يجوز للعاقل انصف من نفسه المصير إلى هذه الخبال . وإذ حارب في هذه الصفات . وإذ عارض عن الحق الوصح . وبين الاتعج . وبصير إلى ما لا يفهمه القائل . ولا سامع . ولا يدري " هل يدفع عنهم ما لزموا به " أو لا " فإن هذا يدفع وصف من صفاته . وبوصف إلى يعلمه عد العلم بالذات . فإذا لم يفهموه كيف يجوز لهم الاعتذار به " .

فيبطل العقل في نفسه . قبل دحو له في رسمه . ولا ينفي لقول محال .  
ولا يمكن الاعتذار بهذا المحال .

## القدرة متقدمة على الفعل

المطلب الثالث عشر : في أن القدرة متقدمة على الفعل .  
ذهب الإمامه و عبرة كافة إلى أن القدرة التي للعبد متقدمة على  
الفعل  
وقلت لأشاعرة هذا قولاً غريباً صحيحاً . وهو أن القدرة لا توجد قبل  
الفعل بل مع الفعل غير متقدمة عليه . لا زمان ولا مكان ( ١ ) . فلو أنهم  
من ذلك محالات :

مها : فكيف ما لا يحق ذلك الكفر . فكيف بالإيمان إجماعاً ما  
ومها . فإن كان قادراً عليه حال كفره بأفصوا مدعهم . من أن القدرة  
مع الفعل غير متقدمة عليه . وإن لم يكن قادراً عليه لزمهم تكليف ما لا يطاق  
ونص الله تعالى على مشاعره . فقال : لا تكلف الله نفساً إلاّ وُسْعها ( ٢ ) .  
والعقل دلّ عليه . وقد تقدّم .

وإن قالوا إنه غير مكلف حال كفره . لزم حرق لأجماع . لأن  
الله تعالى أمره بالإيمان . بل عيدهم أنه أمره في الأرض وبهاهم . فكيف  
لا يكون مكلفاً ؟

ومها : لاستثناء عن القدرة . لأن الحاجة إلى قدرته إنما هي لإخراج  
الفعل من العدم إلى الوجود وهذا لا يتحقق حال عدمه . لأن حال الوجود

( ١ ) أصله وأصله ج ١ ص ٩٠ . شرح العقائد وحاشيته للكتاني ص ١١٩ . والفصل

لأنه ج ٣ ص ٣٥

( ٢ ) سورة ٢٨٩ والوسع هو : مع به قد . لا . و سعة . ولا يكون التكليف  
إلا ما هو طاقه

هي حال الاستعناء عن القدرة ، لأن الفعل حال الوجود يكون واحداً فلا حاجة به إلى القدرة .

على أن مذهبهم أن القدرة غير مؤثرة البتة ، لأن في الوجودات كلها هو الله تعالى ، فمحتمل عن القدرة حينئذ يكون من باب العصور . لأنه خلاف مذهبهم .

ومها : إزرام حدوث قدرة الله تعالى . أو قديم العالم . لأن القدرة مقاربة للفعل . وحينئذ يرم أحد الأمرين وكلاهما محال . لأن قدرة الله تعالى يستحيل أن تكون حادثة . والعالم يمتنع أن يكون قديماً . ولأن القديم صاف للقدرة . لأن القدرة إما تتوجه إلى إيجاد المعدوم . فإذا كان الفعل قديماً امتنع إستاده إلى القادر . ومن أعجب الأشياء بحث هؤلاء النجوم عن القدرة للعدم . والكلام في أحكامها مع أن القدرة غير مؤثرة في الفعل البتة . وأنه لا مؤثر غير الله تعالى . فأى فرق بين القدرة واللون وغيرهما بالنسبة إلى الفعل ، إذا كانت غير مؤثرة . ولا مصححة للتأثير . وقال أبو علي بن سينا . ردأ عيهم ( لعل القائم لا يقدر على القعود ) (١)

### القدرة صالحة للضدين

المطلب الرابع عشر : في أن القدرة صالحة للضدين .

ذهب جميع العقلاء إلى ذلك . عدا الأشاعرة فإنهم قالوا : القدرة غير

---

(١) قال ابن سينا في فصل لقوة والفعل . والقدرة والمجر . من إلهيات الشعب . « وقد قال بعض الأولي ، وعاريفون ( يعني بعض فلاسفة اليهود ) منهم أن القوة تكون مع الفعل ، ولا نتقدم ، وقال به أيضاً قوم من نو . دين بعده معين كثير . فالدائل هذا القول كأنه يقول : إن القاعد ليس يقوى على القيام ، أي لا يمكن في حبه أن يقوم ، ما لم يقم ، فكيف يقوم ، وإن الخشب ليس يجبله أن ينبت ياباً فكيف سبت ، وهذا القائل لا محالة غير قوي ، أن يرى ويصير في يوم الواحد سراً ، فكور بلحقيقة أعنى . »

صالحة للصدئين (١) وهو مضاف لمفهوم القدرة . فإن القادر هو الذي إذا شاء أن يفعل فعل ، وهذا شاء أن يترك ترك . فهو فرصا القدرة على أحد الصدين لا غير لم يكون الآخر مقدوراً قسم يلزم من مفهوم القادر أنه . إذا شاء أن يترك ترك .

## الإنسان مريد لأفعاله

### المطلب الخامس عشر : في الإرادة

ذهب الإمامية . وجميع معتزلة إلى أن الإنسان مريد لأفعاله . بل كل قادر . فإنه مريد لأب صفة تقتضي التحصيل . وإلها نفس اداعي . وحلفت الأشاعرة في ذلك . فأثبتوا صفة رائدة عليه (٢)

وهذا من أغرب الأشياء وأعجبها . لأن الفعل إذا كان صادراً عن الله تعالى . ومستنداً إليه . وكان لا مؤثر إلا الله تعالى . ففي دليل حيث يدس على ثبوت الإرادة . وكيف يمكن ثبوتها . لأن طريق الإثبات هو . أن القادر كما يقدر على الفعل . كذا يقدر على الترك

فالمفسره صالحة للإيجاد والترك . وإنما تتخصص أحد المقدورين بالوقوع دون الآخر بأمر غير القدره الموجوده . وغير العلم التابع . فالذهب لذي احتاروه لأنفسهم سداً عليهم ما عندهم وجوده بالضرورة . وهو القدرة والإرادة .

فليظهر لعاقل منصف من نفسه هل يجوز له التسرع من سكر الضرورات . ويحدد الوحدانيات <sup>١</sup> وهل يشك عاقل في أنه قادر . مريد <sup>٢</sup> وأنه فرق بين حركاته الإرادية . وحركة الحماد <sup>٣</sup> وهل يسوع لعاقل أن

(١) وقاد الفصل في انعدم . من القدرة . ثم حده لا تنطبق للصدين . بل على كون القدرة عندهم

مع الفعل لا نفسه . وقوله التثنية . في شرح المعقود . وتكسفي في حاشيته ص ١٢٣

(٢) شرح المعقود ص ٢٠٠ . وغيره من الكتب الكلامية والأصولية

يجعل مثل هؤلاء وسائط بينه وبين ربه<sup>٤</sup> وهل ثم له المحااجة عند الله تعالى بأني اتبعت هؤلاء؟ ولا يُسأل يومئذ كيف قلّدت من تعلم بالضرورة سلطان قوله؟ وهل سمعت تحريم التقليد في الكتاب العزيز مطلقاً؟ فكيف لأمثان هؤلاء؟ فما يكون جوابه غداً لربه<sup>٥</sup> وما علينا إلاّ البلاغ المبين<sup>٦</sup> وقد طوّلت في هذا الكتاب ليرجع الصالح عن ربه ، ويستمرّ المستقيم على معتقده .

## المتولد من الفعل من جملة أفعالنا

### المطلب السادس عشر : في التولد .

ذهبت الإمامية إلى أن المتولد من أفعالنا مستند<sup>(١)</sup> إلينا ونخالفت أهل السنة في ذلك . وتشعبوا في ذلك . وذهبوا كل مذهب . فزعم معمر<sup>(٢)</sup> . أنه لا فعل بعد إلاّ . لإراده وما يحصل بعدها فهو من طبع المحلّ . وقال بعض المعتزلة لا فعل للبعد إلاّ العكس<sup>(٣)</sup> . وقال النظام<sup>(٤)</sup> : لا فعل للبعد إلاّ ما يوجد في محلّ قدرته . وما يجاورها فهو واقع بطبع المحلّ .

وذهبت الأشاعرة إلى أن المتولد من فعل الله تعالى<sup>(٥)</sup>

وقد حالف الكل ما هو معلوم بالضرورة عند كل عاقل . فإننا ننحس المدح والذم على المتولد . كالمباشر . كالكتابة . والساء . والقتل . وغيرها وحسّ المدح والذم فرعاً على العلم بالصدور عنها . ومن كان في حُسّ

(١) احتجاس من الآية : ١٧ في سورة يس .

(٢) الملل والنحل ج ١ ص ٦٧ . وهو من رؤساء المعتزلة

(٣) وهو ثمانية بن أشهر من المتوفى سنة ٢١٣ ( راجع العرق بين العرق ص ١٠٣ ، وميل والنحل ج ١ ص ٧١ ) .

(٤) الملل والنحل - ج ١ ص ٥٥ .

(٥) الملل والنحل ج ١ ص ٩٨ ، والفصل لابن حزم ج ٥ ص ٥٩



مدح الكاتب . والسء المجيدى فى صعتهم . ابارعتى فىها . فقد كانر  
مقتضى عقله

## للتكليف سابق على الفعل

### المطلب السابع عشر : فى التكليف

لا خلاف بين المسلمين فى أن الله تعالى كلف عباده فعل الطاعات .  
واحتساب المعاصى ، وأن التكليف سابق على الفعل .

وقالت الأشعرية ها ها مذهباً عربياً عجيباً . وهو . أن التكليف  
بالفعل حالة الفعل . لا قبله (١) . وهذا يلزم منه محالات

الأول : أن يكون التكليف بغير المقدور . لأن الفعل حال وقوعه يكون  
واحياً . والواجب غير مقدور

الثانى : يلزم أن لا يكون أحد عاصياً الله . لأن العصيان مخالفة الأمر .  
فإذا لم يكن الأمر ثابتاً إلا حالة الفعل . وحال العصيان هو حال عدم الفعل .  
فلا يكون مكلفاً حينئذ . وإلا لزم تقدم التكليف على الفعل . وهو خلاف  
مذهبهم . لكن العصيان ثبت بالإجماع ونص القرآن ، قال الله تعالى  
« أف عصيت أمري » (٢) « ولا أعصى لك أمراً » (٣) . « الآن وقد عصيت  
قل » (٤) .

ويلزم انتفاء الصق الذى هو الخروج من الطاعة أيضاً .

فلينظر العاقل لنفسه : هل يجوز لأحد تقليد هؤلاء الذين طعموا فى  
الضروريات ؟ فإن كل عاقل يعلم بالضرورة من دين محمد صلى الله عليه

---

(١) وقال بعض فى المقام لما ذهب الأشعرية إلى أن القدرة مع الفعل . والتكليف لا يكون  
لا حال القدرة مبرم أن يكون التكليف مع الفعل . وراجع أيضاً الملل والنحل ج ١ ص ٩٦ .

(٢) ص ٩٢ (٣) الكهف ٦٩ (٤) يونس ٩١

وآله : أن الكافر عاص . وكذا الفاسق . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ،  
وقولوا قولاً سديداً ، يصلح لكم أعمالكم . ويعفر لكم ذنوبكم ، (١) ،  
فأي سداد في هذا القول المخالف لمصوص القرآن ؟

الثالث : لو كان التكليف حالة الفعل خاصة لا قبله . لزم إما تحصيل  
الحاصل ، أو مخالفة التقدير . والثاني باطل بقسميته بالضرورة . فالقدم مثله .  
بيان الشرطية . أن التكليف . إما أن يكون بالفعل الثابت حالة التكليف ،  
أو بغيره . والأول يستلزم تحصيل الحاصل .

والثاني : يستلزم تقدم التكليف على الفعل ، وهو خلاف الفرض .  
وأيضاً : هو المطلوب .  
وأيضاً : يستلزم التكرار .

## شرائط التكليف

المطلب الثامن عشر : في شرائط التكليف .

ذهبت الإمامية إلى أن شرائط التكليف ستة :

الأول : وجود المكلف ، لامتناع تكليف المعلوم ، فإن الضرورة  
قاصية نقض أمر الحماد . وهو إلى الإنسان أقرب من المعلوم . وقُصَّ أمر  
الرجل عبيداً يريد أن يشتر بهم ، وهو في مترله وحده . ويقول : يا سالم ،  
قُسم . وبا غانم ، كُمل . — يعدّه كل عاقل سفيهاً ، وهو إلى الإنسان  
الموجود أقرب .

وحالقت الأشاعرة في ذلك ، فجوّروا تكليف المعلوم ، ومخاطبته ،

---

(١) الأحزاب : ٧٠ و ٧١ .

والإحار عنه<sup>(١)</sup> فيقول الله تعالى في الأزل . «يا أيها الناس اعلموا ربكم»<sup>(٢)</sup> .  
ولا شحص هناك . ويقول «إنا أرسلنا نوحاً»<sup>(٣)</sup> ، ولا نوح هناك ،  
وهذه مكابرة في الضرورة ..

الثاني : كون المكلف عاقلاً . فلا يصح تكليف الرضيع ، ولا  
المجنون المطلق .

وخالفت الأشاعرة في ذلك ، وجوّروا تكليف هؤلاء<sup>(٤)</sup> .  
فليُنظر العاقل هل يحكم عقله بأن يؤخذ المولود حال ولادته بالصلاة ،  
وتركها ، وترك الصوم ، والحج . والزكاة ؟ وهل يصح مؤاخذه المجنون  
المطبق على ذلك ؟ .

الثالث : فهم المكلف . فلا يصح تكليف من لا يفهم الخطاب قبل  
فهمه .

وخالفت الأشاعرة في ذلك<sup>(٥)</sup> . فلهزمهم التكليف بالمهمل ، وإلزام  
المكلف معرفته . ومعرفة المراد منه . مع أنه لم يوضع لشيء البتة ،  
ولا يراد منه شيء أصلاً ، فهل يجوز للعاقل أن يرضى لنفسه المصير إلى هذه  
الأقاويل ؟ .

الرابع : إمكان العمل إلى المكلف ، فلا يصح التكليف بالمحال .  
وخالفت الأشاعرة فيه ، فجوّروا تكليف الزمّين الطير ان إلى السماء<sup>(٦)</sup> ،

---

(١) وقد قلوا إن الله تعالى أراد بإرادة أربية قديمة ، متصفة بجميع المراتب ، ومنها التكليف ،  
وأعمال العباد . وقالوا أيضاً - إنه مأمور ومسي في الأزل ، وباتفاق المسلمين والمليين :  
أن المكلفين والمخاطبين لم يكونوا في الأزل .

(٢) البقرة : ٢١ . (٣) نوح : ١ .

(٤) وقولهم هذا متن هل ما ذهبوا إليه من جوار التكليف بما لا يطاق .

(٥) وهذا أيضاً متن هل قولهم بجوار التكليف بما لا يطاق ، وهل قولهم بجوار التكليف  
بالمحال .

(٦) شرح العقائد ، وحاشيته للكنزي ص ١٢٤ وتفسير روح المعاني ج ٣ ص ٦١

وتكليف العاخر خلق مثل الله تعالى ، وضده . وشريكه . وولد له . وأن يعاقبه على ذلك ، وتكليفه الصعود إلى السطح العالي ، بأن يضع رجلاً في الأرض ورجلاً على السطح ! .

وكفى من ذهب إلى هذا تقصصاً في عقله . وقلة في دينه . وحرماً عند الله تعالى . حيث نسه إلى إيجاد ذلك بل مذهبهم أنه تعالى لم يكلف أحداً إلا بما لا يطاق . أو ترى ما يكون جواب هذا القائل ، إذا وقف بين يدي الله تعالى ، وسأله كيف ذهبت إلى هذا القول ؟ وكذبت القرآن العزيز ؟ وإن فيه : « لا يكلف الله نفساً إلا ما سعه » (١) .

الخامس : أن يكون العمل ما يستحق به الثواب . وإلا لرم العنت والظلم على الله تعالى .

وحالفت الأشاعرة فيه ، فلم يجعلوا لثواب مستحقاً على شيء من الأفعال ، بل حوزوا التكليف بما يستحق عنه العقاب . وأن يرسل رسولاً يكلف الخلق فعل جميع القنايع ، وترك جميع الطاعات (٢) .

فلمهم من هذا أن يكون المطيع المألف في الطاعة من أسفه الناس . وأحبل الجهلاء ، من حيث يتعب بماله ودينه في فعله دون أن ينال شيئاً ، وربما يكون هلاكه فيه . وأن يكون المألف في المعصية والفُسوق أعقل العقلاء . حيث يتعطل اللذة . وربما يكون تركها سبب الهلاك ، وفعلها سبب النجاة ، فكان وضع المدارس والربط ، والمساعد من نقص استبديرات البشرية . حيث تخير الأموال فيما لا نفع فيه ، ولا فائدة عاجلة ، ولا آجلة .

السادس : أن لا يكون حراماً . لامتناع كون الشيء الواحد من الجهة الواحدة مأموراً به . منهيّاً عنه . لاستحالة التكليف بما لا يطاق ، وأيضاً

(١) البقرة : ٢٨٦ .

(٢) التفسير الكبير ج ٢ ص ١٢٨ .

يكون مُراداً ومكروهاً في وقت واحد . من جهة واحدة . وهذا مستحيل عقلاً .

وخاطبت الأشاعرة في ذلك . فجوروا . أن يكون الشيء الواحد مأموراً به . ومهيئاً له . لإمكان تكليف ما لا يُطاق عددهم

ومن أعجب العجائب أنهم حرّموا الصلاة في الدار المصنوعة . ومع ذلك لم يوحوا انقضاء . وقالوا : إما صحيحة (١) . مع أن الصحيح ، ما هو المعتر عند الشارع . وإلما يطبق على المطلوب شرعاً ، والحرام غير معتبر في نظر الشارع . مطلوب الترك شرعاً ، وهل هذا إلا محض التناقض ؟ .

## أعواض الآلام

المطلب التاسع عشر : في الأعواض .

ذهبت الإمامية إلى أن الألم الذي يفعله الله تعالى بالعبد ، إما أن يكون على وجه الانتقام والعقوبة ، وهو المستحق لقوله تعالى : « وقد علمتم الذين اعتصموا منكم في السبت . فمسا لهم : كونه قردةً حسّين » (٢) . وقوله تعالى : « ألا يرون أنهم يُفتنون في كل عام مرة أو مرتين . ثم لا يتوبون . ولا هم يذكرون » (٣) . ولا عوض فيه . قائماً أن يكون على وجه الانتداء . وإلما يحس فعله من الله تعالى بشرطين . أحدهما أن يشتم على مصلحة ما للمتألم . أو لغيره . وهو نوع من اللطف . لأنه لو لا ذلك لكان عساً والله تعالى منزّه عنه .. والثاني أن يكون في مقابلته عوض للمتألم يريد على الألم . وإلّا لرم الطلم . واجور من الله سبحانه على عبده . لأن إيلام

(١) سيأتي تفصيل ذلك في بيان الاختلاف في مسائل الفروع

(٢) البقرة ٦٥

(٣) التوبة ١٢٦

الحيوان وتعذيبه على غير ذنب . ولا لفائدة تصل إليه ظلم وحور . وهو على الله تعالى محال (١) .

وحالفت الأشاعرة في ذلك . فحجّروا : أن يؤلم الله عبده . بأنواع الألم من غير جُرم ولا ذنب . ولا لغرض وعادة ، ولا يوصل إليه انعوض ، ويعذب الأطفال ، والأنبياء ، والأولياء ، من غير فائدة ولا يعوّضهم على ذلك بشيء البتة ! . (٢)

مع أن العلم الضروري حاصل لنا ، بأن من فعل من الشر مثل هذا عبده العقلاء ظالماً جائراً ، سفيهاً ، فكيف يجوز للإنسان نسبة الله تعالى إلى مثل هذه انقائص ، ولا يخشى ربه ؟ وكيف لا يحجل منه عدداً يوم القيامة ، إذا سأله الملائكة يوم الحساب : هل كنت تعذب أحداً من غير استحقاق ولا تعوّضه عن ألمه عوضاً يرضى به ؟ .. فيقول : كلاً ما كنت أفعل ذلك . فيقال له : وكيف تست ربتك عز وجل\* إلى هذا الفعل ، الذي لا ترضاه لنفسك ؟ ...

---

(١) الألام صريخ قبيح ، وحزن فاصعيج من فعلها خاصة ، والعوض فيه غلب . والحس إما من صفة مع إدبته ، كدبح حيوان ، أو تذيبه كالأصحية ، أو وجوبه كانهدي والعوض في ذلك كله على الله تعالى ، وإما من صفة تعال ، إما لاستحقاق كالعقاب ، أو ابتداء كالألام المبتدأة في الدنيا ، إما للمكلف ، أو لغيره من الأطفال ووجه حساب العوض الزائد . بحيث يختاره للمكلف مع الألم لو حرص عليه ، والطلب معاً ، أو التأم ، أو لغيره . فبالعوض الزائد يخرج من الظلم ، وبالعطف يخرج من العث والأهواص هي النفع الخلفي عن تعظيم وإجلال ، فلو اجب عطف جعله مساوياً للألم ، والواجب فيه تعاد هو أن يربده بحيث يختاره المكلف مع العوض . ( منه أعلى الله مقامه في كتابه : نهج المسترشدين ص ٥٥ ) .

(٢) قال الفصل في المقام . وأما الأشاعرة ، فتنبهوا إلى أن الله تعالى لا يجب عليه شيء ، لا عوض على الألم ، ولا غيره .

## المسألة الرابعة مباحث في النبوة

« نبوة محمد ( ص )

وفيها مباحث :

الأول : في نبوة محمد صلى الله عليه وآله .

اعلم : أن هذا أصل عظيم من الدين ، وله يقع الفرق بين المسلم والكافر ، فيجب الاعتناء به ، وإقامة البرهان عليه ، ولا طريق في إثبات النبوة على العموم ، ولا على الخصوص إلاّ بمقدمتين .

إحدهما : أن النبيّ ادّعى رسالة رب العالمين له إلى الخلق ، وأظهر المعجزة على وفق دعواه ، لغرض التصديق له

والثانية : أن كل من صدّقه الله تعالى فهو صادق

وهاتان المقدمتان لا يقول هما الأشاعرة .

أما الأولى : فلاّنه يمتنع أن يفعل الله لعرص من الأعراض . أو لغاية من الغايات ، فلا يجوز أن يقال : إنه تعالى فعل المعجزة على يد مدّعي الرسالة لغرض تصديقه ، ولا لأجل تصحيح دعواه ، بل فعلها محضاً . ومثل هذا لا يمكن أن يكون حجةً لسيّ . لأنّا لو شككنا في أن الله فعله لعرص

لتصديق ، أو لغيره لم يمكن الاستدلال على صدق مدعى النبوة مع هذا  
النشك . فكيف يحصل الحرم بصدقه مع الحرم بأنه لم يقعه لعرص التصديق ؟

وأما الثانية : فلائها لا نتم عن مدعهم . لأنهم يستدلون بالنشك كلها  
إلى الله تعالى . ويقولون كل من ادعى النبوة ، سواء كان مُحِقّاً أم  
مُطَّلَاً . فإن دعواه من فعل الله وأثره وجميع أنواع اشترك ، والمعاصي ،  
والضلال في العالم من عند الله تعالى . فكيف يصح مع هذا أن يُعرف أن  
هذا الذي صدقه صادق في دعواه . فحار أن يكذب في دعواه . ويكون  
هذا الإضلال من الله سبحانه كعبره من الأصايل التي فيها (١)

(١) كيف يحصل ذلك حال . مع أن إرماء الرجل في الشر يقطع على نظامين عربين الأعداء .  
كما قال الله عز وجل « من كان يهوداً أو نصرانياً أو مسيحياً فجاءكم بغية فقتلوه » .  
وإن الأنبياء هم الذين أعطاهم الله الحكم والكتاب ، وحبهم أمة يهدون بأمره ، وأوصى  
لهم فعل الخيرات . وحبهم يأكل بصدقات ، وأوصى الموت ولو لم يكونوا بهذه الشهادة  
من الكتمان لصغر شأنهم في أعين الناس . لما استجاب لهم أحد ، ولو كذبوا وحده  
وعصيت سررتهم لصغرت شأنهم . ويكنون مصيبين لا يرشدون فذهب حكمهم من رسلهم ،  
ولهذا نرى الله سبحانه عن جميع الأنبياء بقوله « ما كان لبي أن يضل » آل عمران ١٦٦  
واضططعهم بالنبوة والرغبة ، وعصيتهم من نصيبات ، وخطأ ، وسوء ، والسيئات ،  
فعرفنا سرهم موقف خطير فلا نجد مرتبتهم بأدب العاصرة ، فالأولي التأمل في كلام  
عبي بن أبي طالب عليه السلام ، يعرف عقولهم حق المعرفة ، لأن أهل البيت أدري بما فيه .

وفي خطبة (٩٤) من جمع سلاخه . فاستودعهم في أفئدة مسودع ، وأقرهم في حيز  
مسفر . فاستجبت كرائم الأضلال إلى مطهرت لأرحام . فكلمة مصي بهم سلف قام  
بهم مدعي الله حلف « بى أن دار » حتى أفصحت كرمه فقه سبحانه وتعالى إلى محمد  
صل الله عليه وآله . فأخرجهم من أفئدة المعاد مستأ . وأمر الأرواحات معرساً ، من الشجرة  
التي صدع بها أنبياءه . وانتحب منها أمده ، غرته خير العتر ، وأسرته خير الأسر ،  
وشجرته خير الشجر . فسب في حرم ومسفت في كرم ، بها فروع طوول ، وثمر لايمان ،  
مهور إمام من قمى ، وبصيرة من أهدى . سراج مع صوؤة ، وشهد سطع بوزء ورد  
برق منه . سرته نصبة وسنه العدل وكلامه الفصل . وحكمه العدل .

وقال في خطبة (١٤٤) من السجح أنصاً . فثبت الله رسوله بمخضهم به من وجهه ، وحبهم  
حجة به على خطفه . فلا يحب أخية لهم بترك الأعداء إليهم ، فدعاهم بلباس الصديق إلى -



فليسبر اعقل هل يجوز له أن يصير إلى مذهب لا يمكن إثبات سؤة  
لأنبياء به البتة ؟ ولا يمكن حرم بشريعة من الشرائع ؟ والله تعالى قد قصع  
أعداء المكلفين . ويرى مال الرسل فقال « لثلاث يكون للناس على الله  
حجة بعد الرسل » (١) .

وأى حجة أعظم من هذه حجة عليه تعالى . وأى عذر أعظم من أن  
يقول العبد لربه إنك أصليت انعام . وحلفت فيهم الشروع والتفويض .  
وظهر حماسة حقت فيهم كذب ودعاء أسوة . وآخروا ادعوا أسوة .  
وم تجعل لنا طريقاً إلى العلم تصدقهم . ولا سبيل لنا إلى معرفة صحة الشرع  
التي أتوا بها ؟ فيلزم بقصع حجة الله تعالى

---

سبل الحق ألا يـ الله تعالى قد كشف غلى كنهه ، لا أنه سهل ، أحسنه من مصوب  
أسرعه . ومكون صائره « يكن يبرهم أهم أحسن عملاً » . فيكون الثواب جراً ،  
والعقاب نواً .

وقال بعد وصف خلقه آدم ، ومواهبه تعالى له « واصطلي سبحانه من ولده أنبياء أخذ  
على الوحي ميثاقهم . وعن ببيع الرسله منهم ، لما يدل أكثر خلقه عهد الله إليهم ،  
فجهلوا حقه ، وخذلوا الأمانة ( يرأس دل ) فمت فيهم رساله ، ورائر إليهم أبيه .  
لستأدوهم ميثاق نظيره ، ويدكروهم ميثاق ميثاقه ، وضموا عليهم ميثاقه ، ويشيروا  
بهم دنائب عقوب . ويرويه آداب بعدرة ( يبي أن قال في حق بي « من » ) إلى أن  
بعث الله سبحانه محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأخبر عبده ، وإتمام نبوته ،  
مأخوذاً على الأنبياء ميثاقه ، مشهورة سنده ، كرمأ ميلا ده .

وقال في الخطبة (١٠٣) « حتى بعث الله محمداً ، من « شهيداً ، وبشيراً ، ونذيراً ، خير  
النبيه طعلاً ، وأعجب كهلاً ، وأظهر المطهرين شيمه ، وأجود المستطيرين دينه » ،  
وقال في الخطبة (١٠٦) : « اختاره من شجرة الأنبياء ، ومشكاة الصياد ، ودؤ به العبيد ،  
وسره النطقه ، ومصايح الصنه ، وبديع الحكمة ، حبيب دوار بطبه . قد أحكم مرهمه ،  
وأحسى مودته ، بصنع ذلك حيث ادجته إليه من قلوب عبي ، وآذان صم ، وأبسة بكم ،  
منع بدواته مو صير بعقله . ومواس لخره ، لم يتصبروا بأصواء الحكمة ، ولم يقدرها  
بردد عموم الشفة ، فهو في ذلك كالأمم السائمة والصخور القاسية »

(١) السام : ١٦٥

وهل يجوز لمسلم يحشى الله . وعقائه . أو يطيب الخلاص من العذاب .  
المصير إلى هذا القول ؟ يعود بالله من الدخول في الشبهات ١

## عصمة الأنبياء

### ١ - المبحث الثاني : أن الأنبياء معصومون .

دهت الإمامية كافة إلى أن الأنبياء معصومون عن لصغائر والكبائر ،  
ومترهون عن المعاصي . قبل التوبة . وبعدها . على سبيل العمدة والنسيان .  
وعن كل رديلة ومنقصة . وما يدل على الخسة والبصعة .

وحالفت الأشاعرة في ذلك ، وحوّروا عليهم المعاصي وبعضهم .  
جوّزوا الكفر عليهم . قبل التوبة . وبعدها . وحوّروا عليهم السهو  
والغلط (١) وسوا رسول الله (ص) إلى السهو في القرآن كما يوجب الكفر .

---

(١) قال ابن أبي الحديد في شرحه على صحيح مسلم ج ٢ ص ١٦٢ : خلاصته قال قوم من  
خوارج ومن مورث من الأشعرية . به يجوز منه من كذا كاهراً وقال مرفوعاً في شكله .  
من سحره . ويكره رسول الله صلى الله عليه وآله وقال الصدي . به كذب عن دين  
عومه (وهو الشرك) أربعين سنة . وقال بعض الكرامية إن إبراهيم عليه السلام  
ولم يكن قبل ذلك مسلماً .

وقال ابن حزم . في كونه معصياً في علم والأحوال : ص : ذهب جماعة إلى أن  
من قد معصون قد في جميع الكبائر وصغائر . حاشى كذب في سبيل فقط . وهو مذهب  
الكرامية من المرحشة . وعول أبي العباس بنقله . من الأشعرية . ومن انتهت . وهو  
قول اليهود والصناديق (إلى أن قال) وأن هذا فلا في دين رب في كتب صاحبه  
أبي حمزة الثماللي . فاصي الموضع أنه كان يقول . من كل ذنب دون أو جمل . فوجه  
حاشى عن إرسال حاشى كذب في السبيل معصية . وحاشى عليهم أن يكفروا  
وقال

وإذا سمى النبي عن شيء ، ثم معصية فليس دليل على أن ذلك النبي قد سح . لأنه قد معصيه  
عاصياً لله تعالى . وقال . وليس لأصحابه أن ينكروا عنه . وسور أن يكون في أمة محمد  
من هو فصل من محمد . ص : قد بحث . إلى أن مات . انتهى كلام ابن حزم (١)  
وقال النووي . في بحث أفعال الرسول من كتابه الموسوم (المعقول في الأصول)

فقالوا : إنه صلى يوماً . وقرأ في سورة ( التجم ) عند قوله تعالى :  
 « أفرأيتم اللات والعزرى ومناة الثالثة الأخرى » (١) : « تلك الغرانيقُ  
 العلى منها الشماخة تُرتجى » (٢) . وهذا اعتراف منه « ص » بأن تلك الأصنام

— ولحقه ما ذكره القاضي ( يمي القلاسي ) وهو أنه لا يجب عقلا عصمتهم ، إذ لا يستبان  
 استحالة وقوعه ( أي العصيان ) بضرورة العقل ولا بنظره ، وليس هو ماقصاً للدلول  
 بصحة ، فإن مدلوله صدق النهج فيما يحجر عن الله تعالى ، لا صلباً ولا سهواً ، ومعنى  
 التعبير بذلك ، فإن يجوز أن يسمى الله كافراً ويقوده بالعبودية . واختاره ورقة الأرافة  
 من الخوارج ( وليبرح الملل والمحلح ١ ص ١٢٢ )

ونقل أبو رية في كتابه أصوار على السنة المصنوعة ص ٤٢ من كتاب نهاية مبتدئين  
 لابن حبان أنهم معصومون فيما يؤدونه عن الله تعالى ، ويسوا معصومين في غير ذلك ،  
 من خطأ ، ونسيان ، والصنائع ، وقال ابن عقيل في الإرشاد : « هم لم يعتصموا في  
 الأصنام ، بل في بعض الأداء ، ولا يجوز عليهم الكذب في الأقوال فيما يؤدونه عن الله تعالى  
 وهذا ينكره علماء نشئة منهم أجمعوا على أن لأبياء معصومون لا يحطون ، ولا يعتريهم  
 السهو والنسيان ، وهم مجمعون على أنهم معصومون في الفكر والصر ، حتى في أمور الدين  
 وقد الفراري في تفسيره الكبير ج ٣ ص ٧ واختلف الناس على ثلاثة أقوال أحدها  
 قول من ذهب إلى أنهم معصومون من وقت مولدهم ، وهو قول الرافضة . وثانيها قول  
 من ذهب إلى عصمتهم وقت بعثهم ، ولم يجوزوا منهم ارتكاب الكفر والكبيرة قبل نبوة ،  
 وهو قول كثير من المعتزلة . وثالثها قول من ذهب إلى أن ذلك ( يمي ارتكاب الكفر  
 والكبيرة ) لا يجوز وقت النبوة . أما قبلها فمجانر ، وهو قول أكثر أصحابنا ، وقول  
 أبي الهذيل خلاف ، وأسي علي من المعتزلة

وقال في الجزء ١٨ ص ٩ من معجمه : « عندما العصمة بما تقرر في وقت النبوة لا قبلها .  
 وأشار ابن أبي الحديد في شرح صحيح البلاغة ج ٢ ص ١٦٢ إلى ما قاله الفخر الرازي

(١) آية ١٩ و ٢٠

(٢) رواه في ( مجمع الزوائد ج ٧ ص ١١٥ ط مصر ) ، ورواه السيوطي في تفسيره (٩) الأثر  
 المنشور ( ج ٤ ص ٣٦٨ هذا الاستناد .

وأخرجه عبد بن حبيب ، من طريق المدي ، عن صالح .

وأخرجه الرازي ، والعمري ، وابن مردويه ، والضياف في المستندة ، بسند رجاله ثقات  
 من طريق سعيد بن حبيب عن ابن عباس .

وأخرجه ابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، بسند صحيح ،  
 عن سعيد بن جابر



## قتل جماعة كثيرة من أهله وأقاربه على عبادة الأصنام ٤٠ ولم تأخذه في الله

- من ٢٨٧ ، وتاريخ الخفاء من ١١٧ . وقد أخرجهم ليرمدي ، واحكام ، وصححه  
عن حبة بن عامر ، وأخرج الطبراني عن أبي سعيد الخدري ، وعصمة بن مالك ،  
وأخرجه ابن عسكر عن ابن عمر مع أنه قد تواتر في كتب التاريخ والحدث أن عمر  
أسلم في السنة السادسة بعد البعثة ، أو بعد ذلك ، وله على الأقل سبع وعشرون سنة  
وأما بعد النبوة ، فأكثرهم على عدم وجوب أيضاً . كما صرح به المرعي وعمره كتب تقدم ،  
وعند حفاظهم في تفسير قوله تعالى : « وما أرسلك من قبلك من رسول » ، على أمثال  
هذه الروايات المختلفة . مع جمع التاريخ . فليوطي ح ٤ ص ٣٩٤ وقال الآخرون من  
أهل السنة بوجوب العصمة بعد النبوة من الكائنات والصدائق عدداً ، وأما سهواً ، فإن كان  
من الكائنات فيهم خلاف ، وإن كان من الصدائق ، فقد قل القاضي ابن روبرج هو  
حاضر اتفاقاً ، بين أكثر أصحاب ، وقال : « وأما الصدائق عدداً فيجوز ، الجمهور  
وأما عند الإمامية فيجب في النبي أن يكون بظهر الولادة ، طيب السلطان يشترك أحد  
من آباءه من آدم إلى حاتم ، كما تقدم عن علي ع » في خطبته رقم (٩٤) في سيج البلاحة  
« فأسودهم في أصل مستودع ، وأفرغهم في حيز مستقر ، ساحتهم كرائم الأصنام ،  
إلى مطهرات الأرحام » . يعني ، ويعقوب . « الأبياء معصومون من وقت مولدهم ،  
وصرح بذلك غيره من أئمة أهل البيت معصومين ع » ، فراجع الكتب المختصة عند الإمامية  
ومن الأدلة التي أمامها نص على عصمة بعد نبوه الآية (١٢٤) من سورة البقرة  
« لا يدل عهدي الظالمين » . حيث قال : « وأمر د إنما عهد النبوة ، أو عهد الإمامة ، فإن  
كان المراد عهد لإمامة وحسب أن لا تثيب الإمامة للظالمين ، وهذا لم تثبت الإمامة للظالمين ،  
وحسب أن لا تثيب النبوة للظالمين ، لأن كل مني لا بد وأن يكون إماماً يؤم به ، والآية  
على جميع التعديرات يدل على أن النبي لا يكون مدبياً  
أقول لا يخفى على من أمعن النظر في الآية الكريمه أنها تعني بيل الظالمين العهد المذكور  
فيها بمعنى قصة حقيقية ، ولم ينسج فيها زمان دون زمان ، فالآية الكريمة صريحة في  
نفي العهد عن ارتكاب الظلم في آن من آيات عمره . قال السيد سابق في « المعاني الإسلامية »  
من ١٨٣ : إن رسول الله يدركون بحسبه الذي يبروا به على غيرهم من بشر أنهم  
دائماً في حصرة القدس ، وأهم بعصروا الله في كل شيء ، فيرون مظاهر جلاله وحلاله ،  
ودلائل قدره وعظمته ، وآثار حكمته ورحمته ( يعني أن قال ) فتستلهم قلوبهم لإجلاله ،  
ووقد أنه ، فلا يبقى فيها مكان للشك ، ولا موضع لهوى ، ولا حنوح لشهوة ، ولا  
إرادة لشيء سوى إرادة الله .

وقال عفيف عند الفتح حواره في كتابه : « مع الاسماء في نعر آل الكرم » من ١٩ . فقد  
سجانه تولى تأديبهم وتربيته ، وعصمه عن الوقوع في الذنوب والمفاسي ، فلم تكن -

لومة لانهم ١ (١) . وبُنيب إليه هذا القول الموحب للكفر والشرك . وهو  
 مقام إرشاد العالم ٢ وهل هذا إلا أبلغ أنواع انصلاية ٣ وكيف يجامع هذا  
 قوله تعالى «كثلاً يكون للناس على الله حجة بعد الرئس» ٤ (٢) وهل أبلغ  
 من هذه الحجة . وهي أن يقول العبد . إنك أرسلت رسولاً يدعو إلى  
 الشرك والكفر . وتعظم الأصنام وعادتها ٥ ولا ريب أن الفضائل بهذه  
 انصالة صديق عليهم قوله تعالى «وما قدروا الله حقَّ قدره» ٦ (٣)  
 ورووا عنه ٧ حس . أنه صلى لظهر ركعتين . فقال له دو ايدي أقصرت  
 الصلاة أم نسيت يا رسول الله ٨ فقال أصد في دو ايدي ٩ فقال الناس نعم .

حياتهم لأنفسهم . بل كانوا مثلاً يهدي بهمهم . وينذر عن بهمهم . ثم عذب صميم .  
 وذكر أهم من بعد وفاته . مصابيح نصي . للانسان طمعة غيبه . ويوضح بها طرق الرشاد .  
 بهم نهضة الدين أمرنا قد فاللهند . ج

وأن قوله تعالى «وما بعد من ضحك من رسول ولا نبي لا داعي إلى الشيطان في نفسه» الكلام في هذه  
 الآية ووضح مصيري بسبب الضحك في معنى برسول . ونبي . وأمر الله أن رسول صفة شبه لاره هو من  
 بطق المعلوم من قد بواسطة للذ حيث سره . وبه هذه وتكنمه مساهبه وبقره عليه . وبقى إلى كلام الله تعالى  
 محسب ذلك رساله والابناب يوجد بعد الامر بولاً وبعد به في طلاق الرسول عليه هي حده رساله الله  
 بواسطة رسول الله هو ذو به سانه ربههم همار بولاً في د رساله

وان كان يعني واقاصه العبد من قد تعالى بغير نظري . عند كور فهو يسمى مودة مو . كان ذلك الطريق الآخر  
 هو الانحاء لصرح وحضور من د وحي سيد . به فراج . ود وحي أن موسى في طور . ١٠ أو صدى صوت  
 في نوم . ونعنه . وبعده في حله (بني صفة شبه لاره كسرى) قال قد تعالى «وما كان لغير ما تكلمه  
 قد لا وحي» ١١ ومن وراء حديث «أمر رسولاً فيوحى دانه دانه به علم حكيم رشوري ١٢»  
 وأشارنا امظهره . محرر نبي الرري في تفسيره ج ٢٧ ص ١٦٦ بقوله . وشهد على دانه . بلفظ النبي ورسول  
 صفات شبههاته حد من لعل الامام . ومرت من دانه الاصنام معده بولاً لم جلس . رسول معنى رسول  
 والرسول معنى المرسلين إلى الناس .

### البقية في ص ٩٨

- (١) هذا اقتباس من قوله تعالى «عاهدون في ميمنة ولا عاهدون لومة لائم» ١  
 (٢) البناء ١٦٤  
 (٣) الأنعام : ٩٦ .

فقام رسول الله ﷺ ، فصلتي اثنتين أخريتين ، ثم ستم ( الحديث ) (١)

وروي في الصحيحين : أنه ﷺ ، صلى بالناس صلاة العصر ركعتين ، ودخل حُجْرَتَهُ ، ثم خرج لبعض حوائجه . فدكَّره بعضُ فأتَمَّها (٢) .

وأي نسبة أنقص من هذا . وأتبع في لداءة ٦ فإنها تدل على إعراض النبي ﷺ عن عبادة ربه . وإهمالها . والاشتغال عنها بغيرها . والتكلم في الصلاة . وعدم تدارك سهو من بعده لو كان . يعود بالله من هذه الآراء القاصدة . ونسوا إلى النبي ﷺ ، كثيراً من لقص روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين (عن عائشة قالت كنت ألعب بالنات عند النبي ﷺ ، وكانت لي صواحب يلعبن معي . وكان رسول الله ﷺ ، إذا دخل تقصص منه . فيُشير إليهن فيلعبن معي ) (٣)

---

(١) ويقرب منه ما روى الترمذي ، في جامع الصحيح ج ١ ص ٢٤٧ رقم ٣٩٧ ومنه في الصحيح ج ١ ص ٢١٦ باب سهو في الصلاة والسجود له ، والبخاري في الصحيح ج ٢ ص ٨٢ باب من لم يشهد في سجدي السهو ، وأبو داود في سنن ج ١ ص ٣٦٦ ، ومن رُشد في بداية المسجد ج ١ ص ١٥٣ ، كلهم يروون ذلك عن أبي هريرة .

(٢) هذا خلاصة ما رويته مسلم في الصحيح ج ١ ص ٢١٥ باب السهو في الصلاة والسجود له ، والبخاري أيضاً ج ١ ص ٨٢ باب من يكثر في سجدي السهو ، عن أبي هريرة .

(٣) صحيح البخاري ج ٨ ص ٣٧ ، كتاب الأدب ، باب الانبساط إلى الناس ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٠ ، كتاب مصائد الصغائر ، باب صل عائشة ، وفي مصابيح البغوي ج ٢ ص ٢٧ ، في باب عشرة النساء ، من كتاب النكاح ، عن عائشة (قالت قدم رسول الله ﷺ ، من عروء يوك ، أبو حنن ، وفي جهونها ستر ، فبيت ربيع ، فكشفت ناحية الستر عن بيات لعائشة فلبسها ، فقال ما هذه يا عائشة ؟ قالت بطني ، ورأى بيبي فرساً له جناحان من رقع ، فقال ما هذا الذي وسطه ؟ قالت فرس ، قال : وما هذا الذي عليه ؟ قالت جناحان ، قال : الفرس يكون له جناحان ؟ قالت : أما سمعت ، أن لطيحان خيلاً لها أسحة ؟ قالت : صدقك ، حتى رأيت بواجده ( والبيات كما في أقرب الموارد والقاموس التماثيل الصغار )

وحديث الحميدي أيضاً : ( كنت ألب ناسات في بيته ، وهن اللَّعَب ) (١) .

مع أنهم رووا في صحاح الأحاديث : أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صور مجسمة ، أو تماثيل (٢) . وتواتر النقل عنه . لإكثار عمل الصور والتماثيل (٣) . فكيف يجوز لهم نسبة هذا إلى النبي ﷺ ، وإلى زوجته من عمل الصور في بيته ، الذي أسس للعادة (٤) . وهو عمل هُوط الملائكة ، والروح الأمين في كل وقت (٥) .

ولما رأى النبي ﷺ صور في الكعبة لم يدخلها حتى مُحِيت (٦) ، مع أن الكعبة بيت الله تعالى ، فإذا امتنع من دخوله ، مع شرفه ، وعلوه

(١) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢٠ كتاب لعائل الصخرة ، باب فعل عائشة ، وجمع بين الصحيحين .

(٢) صحيح البخاري ج ٧ ص ٢١٦ باب من كره يعود على صورة ولب لا تدخل ملائكة بيتاً فيه صورة . وص ٢١٧ باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة ، وجامع الصحيح للترمذي ج ٤ ص ٢٠٠ ، باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة أو كتب ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢٩ ، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كتب ولا صورة .

(٣) صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ . وصحيح البخاري ج ٧ ص ٢١٥ باب عذاب المصورين يوم القيامة ولباب بعض الصور . ولباب ما وُطِيَ من التماثيل ص ٢١٦ باب من كره القعود على الصورة ، ولباب كراهية الصلاة في التماثيل ص ٢١٧ ، باب من لم يدخل بيتاً فيه صورة ، ولباب من من المصورين ، ولباب من صور صورة (٤) قال الله تعالى : « في بيوت أدن الله أن يرفع . ويذكر عب اسمه » سبحانه له في بغداد والأصناف رجال ، البور ٣٦ قال البيهقي في الدر المنثور ج ٥ ص ٥٠ وأخرج ابن مردويه ، عن أسد بن مالك ، وبريدة ، قال : « مرأ رسول الله ﷺ هذه الآية ، فقام إليه رجل ، فقال : أي بيوت هذه يا رسول الله ؟ قال : بيوت الأميين . ( الحديث )

(٥) قال رسول الله ﷺ : « من أهل بيت ظهرهم الله ، من شجرة السوة ، وموضع الرسالة ، ومختلف الملائكة ، وبيت الرحمة ، ومعدن العلم » . رواه البيهقي في تفسيره ج ٥ ص ١٩٩ ولا ريب في أن بيته الكريم كان محل الوحي ، ومهد أمين وحي رب العالمين .

(٦) الصيرة الحلبية ج ٣ ص ٨٦ و ٨٧ ، في عاشها سيرة ربي دحلان ج ٢ ص ٢٨٦



مرتبته ، فكيف يتحد في بيته ، وهو أدون من الكلمة صورا ، ويجعله محلا له .

وروى الحميدي في « الجمع بين الصحيحين » . قالت عائشة : ( رأيت النبي يسترني بردائه ، وأنا أنظر إلى الحبيشة ، وهم يلعبون في المسجد ، فزجرهم عمر ) (١) .

وروى الحميدي ، عن عائشة قالت : ( دخل علي رسول الله ص » ، وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعات ، فاصططع علي المراش ، وحول وجهه ، ودخل أبو بكر ، فاستهزئ وقال : مرامدة الشيطان عبد النبي ص » ، فأقبل عليه رسول الله ، وقال : دعها . فلما عمل ، عمرتهما ، فخرجتا ) (٢) .

وكيف يجوز للنبي ص » الصبر على ، هذا مع أنه نص على تحريم اللعب واللهو ، والقرآن مملوء به (٣) وبالخصوص مع زوجته ، وهلا

---

(١) رواء بن الأثير ، في جامع الأصول ج ١١ ص ٣٢٢ ، من البحاري ، ومسلم ، والسنائي والمرقسي في إحياء العلوم ج ٢ ص ٢٧٧ وفي ديك الزين العراقي في كتابه المسمى في تحريج ص » في الأعيان من الأخبار وقال فرواء مسلم من حديث أبي هريرة ، دون قوله ، « ابني أبي أرفدة » بل قل « دمهم يا عمر » ، راد السنائي « فإما هم أبو أرفدة » ، ولهما من حديث عائشة : « هونكم يا بني أرفدة » .

(٢) رواء مسلم في الصحيح ج ١ ص ٣٤٥ ، كتاب صلاة العيدين ، باب الرخصة في اللعب الذي لا مصلحة فيه ، والبخاري في الصحيح ج ٢ ص ١٩ ، كتاب العيدين ، باب اللعب في العيدين والتحمل فيه

(٣) أخرج سميد بن منصور ، وأحمد ، والترمذي ، وابن ماجة ، وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والطبراني ، وابن مردويه ، والبيهقي ، عن أبي أمامة ، عن رسول الله ص » ، قل لا تبيعوا القيات ، ولا تشتروهن ، ولا تعلموهن ، ولا خير في تجارة فليس ، ونممن حرام في مثل هذا أنزلت هذه الآية « ومن الناس من يشتري لهو الحديث يصل عن سبيل الله والآية لقمان ٦ ورواه البيهقي في تفسيره ج ٥ ص ١٥٩ ، والطبري ج ٢١ ص ٣٩ ، وتفسير ابن كثير ج ٣ ص ٣٩ ، وتفسير الألوسي ج ٢١ ص ٦٨ وخرج ابن أبي الدنيا ، وابن -

دخلته الحمية والغيرة مع أنه « ص » ، أعيرُ الدس ؟ وكيف أنكر أبو بكر وعمر ، ومنعهما ؟ فهل كانا أفضل منه ؟

وقد روي عنه « ص » : ( أنه لما قدم المدينة من سفر ، خرجت إليه نساء المدينة يلعن بالدف فرحاً بقدمه . وهو يرقص بأكمامه ) (١)

مردويه ، من طريق عائشة ، مرفوعاً ، يا الله تعالي جرم نكته ، وسبها ، ونهب ، وتبنيها . والاستماع إليها ، ثم قرأ : ومن الناس من يشاء للهو احدث « ر » جمع الدار المشروح ٥ ص ١٥٩ وبغير تشوكتي ح ٤ ص ٢٢٨ ، وبغير لا يوسي ح ٢١ ص ٦٨ وقد جاء في السنة الشريفة ، عن الرسول « ص » : « ربيع أحد صوته يضاء ، لا ينفث لله تعالى فيه شيطان ، يجلس على منكبته ، يصعد من أعقابها عن صدره حتى يركب » راجع الكشف ح ٢ ص ١ - ٤ - والله المشروح ٥ ص ١٥٩ ، وبغير لا يوسي ح ٢١ ص ٦٨ وقال الله تعالي : « والذين آمنوا دِينهم لمباً ولهواً ، وعمرهم حدة الدين » الأعمام ٧٠ وقال تعالي : « الذين آمنوا دِينهم بهواً وبمأ ، وعمرهم حدة الدين » هابيوم مسلم كما سوا يفرهم هذه ، وان كانوا بآياتنا محضون « الأعراف ٥١

(١) وقريب منه ما روي عن يزيد : خرج رسول الله « ص » في بعض معاريفه ، فلما انصرف ، جاءت حارية سوداء ، فقالت يا رسول الله « ص » في صدرت إلى ذلك قد ساءاً أن أصرب بين يديك بالدف ، وأبصر ؟ فقال رسول الله « ص » : « إن كنت صدرت فاصبري ، وإلا فلا فجلت تصرب » فدخل أبو بكر ، وهي تصرب ، ثم دخل علي وهي تصرب ، ثم دخل عثمان وهي تصرب ، ثم دخل عمر ، فأبقت الدف تحت سبها ، ثم قدمت صبياء ، فقال رسول الله « ص » : « إن الشيطان يضاف لك يا عمر ، إني كنت حالاً ، وهي تصرب ، فدخل أبو بكر وهي تصرب - ثم دخل علي وهي تصرب ، ثم دخل عثمان وهي تصرب ، ثم دخلت أم يا عمر ، فأبقت الدف » (رواه الترمذي في الجامع ح ٥ ص ٣٨٤ ، وقال هذا حديث حسن صحيح عريب من حديث يزيد ، وفي هذا الباب عن عمر وعائشة ، في أسد الغابة ح ٤ ص ٦٤ ، ومسند أحمد ح ٥ ص ٣٥٣

عن حابر قال : دخل أبو بكر على رسول الله « ص » ، وكان يصرب بالدف عنده ، فقلعه ولم يصرح ، ما رأى من رسول الله « ص » ، فعاد عمر ، فلما سمع رسول الله صوته كف عن ذلك ، فلما خرج قاتب عائشة : يا رسول الله ، كان جللاً فلما دخل عمر صدر حراماً ؟ فقال « ص » : يا عائشة ليس كل نفس مرحى عبيد (العدير - ح ٨ ص ٦٤) ورواه الأصول الترمذي ح ٢ ص ١٣٨ وروى ابن الأثير في جامع الأصول ح ١١ ص ٣٢٢ م مصر ( عن أبي بن مالك ، قال : لما قدم رسول الله « ص » المدينة نفث

وهل يصدر مثل هذه عن رئيس . أو من له أدنى وقار . نعود بالله

من هذه السقطات

— الحبشة لقدومه قرصاً بذلك ، لميوا بمحراجهم ..

أقول إذا أردت أن نقذف بدخق عن البطل ، ونسبمه ، فإذا هو راقق ، فلا بد وأن يعرف سر اختلاف هذه الأحاديث ، والداعي إلى افتعالها فهل الدافع بقولهم ( يجوز أن يبحث الله الكافر بساً ) ، هو كون عدة من الخلفاء كانوا قبل الإسلام من عدة الأصنام ، على ما تواتر في التاريخ وأُشِرنا إليه في الحديث السابق ( يو كاد بعدي بسى لكاد صر بن الخطاب ) ؟ أو غير ذلك ؟ .

وهل سر ذلك ، والدفع إليه ، وإلى سة السهو ، وعدم انحصار إلى الأنبياء ع ، هو كون الخلفاء غير مأمومين من أخطأ والسهو ، وعدم علمهم بالمعارف الدينية ، والأحكام الشرعية . كما صرح في الكتب المعتبرة . مع أنه أساس اخلافة عندهم ؟ أو غير ذلك ؟ . وهل سر حمل أحاديث اللعاب بالنبات ، وشهوده ص ، المعارف والراقصات ، والاحتشام لأهاريهم ، هو ثبات نصيلة للصبغة الأول ، والثاني كما يظهر من عدة منها ؟ .

أو هو يظهر سره حيلته عائشه هذه ، كما يظهر من أخرى ثم لا يقفه ذلك كله ، حتى يطلع روحته عليه ، في ملأ من الناس وهو يقول بها : أم شمت ؟ أم شمت ؟ وهي تقول لا ، لأظهر سر لبي عنده . ( راجع سر لرمدي ج ٥ ص ٢٨٤ والتأنيذ المالح للأصول ج ٣ ص ٣١٤ ، ومصابيح السح ٣ ص ١٩٦ )

مع أن الماء والملاهي من عمل الشيطان ، وما حرم في الشريعة المقدسة ، يصر الكتاب والسنة أمس النفل أن تعزى إليه ص تلك المسحة المسقطه له من عبه إلى حوة الجهل ؟ ويُنْهَرها خليفة الأول ، ويدحضها الثاني صصب ، دون رسول الله ص ، ؟ وما هذا الشيطان الذي لا يخاف من الرسول ، ويعزى من عمر ؟ وأي بسى هذا الذي يسمع الملاهي ، وترقص بين يديه الرقصاة الأجنبية ، وتصرب يادف وتعي ، أو يظهر هو وروجه إلى تلك مواقف المحرقة ، ثم يقول : لست من دد ، ولا الددسي ، أو يقول : لست من دد ، ولا ددسي ، أو يقول : لست من البطل ، ولا الباطل سي ؟ ( أخرجه البحاري في الأدب ، وابن عساكر ، راجع كثر الصالح ج ٧ ص ٣٢٣ ، ومبصير القدير ج ٥ ص ٢٦٥ كما في القدير ج ٨ ص ٧٤ .

ألا تعجب من رسول ، يلبس احبشة في مسجده الشريف الذي هو من أشرف بقاع الدنيا ، والذي أسس على التقوى من أول يوم . كما صرح به القرآن الكريم قل تعالى : : وأن اساحد لله فلا تدعوا مع لله أحداً ، الخ ١٨ ، ألا تعجب منه ، يرى الحبشة يزحون ويرقصون ، وهو وحليته ينظران إليهم ، وعمر يبهني ، ويقول البسي «ص» —

مع أنه لو نُسب أحدهم إلى مثل هذا فادله بالنسب والشم . وترأ منه ، فكيف يجوز نسبة النبي « ص » إلى مثل هذه الأشياء التي تترأ منها .

وفي الصحيحين : أن ملك الموت . لا جاء نقص روح موسى . لعلمه موسى ، ففقأ عينه (١) .

فكيف يجوز لعاقل . أن ينسب موسى « ع » مع عظمته . وشرف منزلته . وطلب قربه من الله تعالى . والعمور بمحدودة عالم القدس إلى هذه الكراهة ؟ وكيف يجوز منه . أن يوقع ملك الموت ذلك . وهو مأمور من قبل الله تعالى ؟ !

وفي الجمع بين الصحيحين أن رسول الله ( ص ) قال في صفة الحق يوم القيامة . وإسم يأتون آدم ويسألونه الشعاعة . فيعتمر إليهم . فيأتون نوحاً فيعتمر إليهم ، فيأتون إبراهيم . فيقولون يا إبراهيم أنت نبي الله وخليفته ، اشع لنا إلى ربك . أما ترى ما نحن فيه ؟ فيقول هم . إن ربي

— « دعهم يا عمر » وقد قال ابن منظور في لسان العرب ج ١٩ ص ٢٧٢ قد رخص عمر في قتال الأعراب .

أقول هذه الرواية وعمرها مما ورد في سنن البيهقي ج ١٠ ص ٢٢٤ ، وكرر نعمان ج ٧ ص ٢٣٥ تكشف له من أجل هذه الروايات ، مضاعفاً ما ورد من إصرار المعارف والنساء في أيام خلافة بني أمية مقاماً عظيماً عندهم كما صرح به أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني ج ٢ ص ٢٠ و ٢١١ وج ٤ ص ٢٦٠ وج ٧ ص ٣٨٧ وج ٨ ص ٣٢٦

ثم . أليس من شرط اعتقاد الدر ، كونه متصفه رجلاً ، وي ينبغي به وجه الله ، فيكون مقرباً إليه تعالى رلعي ، فيصح القادر أن يقول قد علي كذا . وقد قال رسول الله « ص »

« لا تدرك إلا عبيد ينبغي به وجه الله تعالى » . أخرجه أبو داود ، وأحمد ، كما في التاج الجامع للأصول ج ٣ ص ٨٢ ، وقال « ص » « ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » .

أخرجه ابن عاجة في سننه ج ١ ص ٦٨٦

فأي رجحان في صرب المرأة الأجنبية الذي بين يدي الرجل الأجنبي ، وصانها ورقصها أمامه ؟ إلا أن يقال : إن تلك الحارية ، أو سيد النبي « ص » قد أباحت تلك المحظورات .

أو أنه الوضع والفلو في فضائل الشيوخ وعائشة ؟ والله الهادي

(١) صحيح مسلم ج ٤ ص ١٩٠ والبخاري ج ٤ ص ١٩١ والتاج الجامع للأصول ج ٣ ص ٢٩٦

قد عضب عصاً لم يعصب قلبه مثله ، ولم يعضب بعده مثله ، وإنني قد كذبت ثلاث كذبات ، نفسي ، نفسي ، اذهبوا إلى غيري ! (١) .

وفي الجمع بين الصحيحين : أن رسول الله (ص) قال : لم يكذب إبراهيم النسي إلا ثلاث كذبات ، (٢)

كيف يحل هؤلاء بسنة الكذب إلى الأنبياء ؟ وكيف الوثوق بشريعتهم ، مع الاعتراف بتعمد كذبهم ؟

وفي الجمع بين الصحيحين ، ( أن النبي (ص) قال نحن أحق بالشك من إبراهيم ، إذ قال : رب أربي كيف تحيي الموتى . قال أولم تؤمن ؟ قال : بلى ، ولكن ليطمئن قلبي ) (٣) ، وبرحم الله لو طأ : لقد كان يأوي إلى ركن شديد ، (٤) ، ( ولو لثقت في السجن طول لث يوسف ، لأجبت الداعي ) (٥) .

كيف يجوز هؤلاء الاجترار على النبي بالشك في العقيدة ؟

وفي الصحيحين قال ( يسف الحشنة يعمون عبد النبي (ص) بحراهم دخل عمر ، فأهوى إلى الحصاء ، فحصبهم بها . فقال له رسول الله (ص) : دهم يا عمر ) (٦) .

وروى الغزالي في « إحياء علوم الدين » - ( أن النبي (ص) كان حالساً ، وعنده حوار يعتيين ويلعب ، فحاء عمر ، فاستأذن ، فقال النبي للحواري :

---

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ والبحاري ج ٤ ص ١٦٤ و ١٧٢

(٢) صحيح البخاري ج ٤ ص ١٧١ ، ومسلم ج ٤ ص ٩٠ .

(٣) البقرة : ٢٦٠ .

(٤) هود : ٨٠ .

(٥) صحيح البخاري ج ٤ ص ١٧٩ و ١٨٣ ، وصحيح مسلم ج ٤ ص ٨٩

(٦) التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٣٠٤ ، وصحيح البخاري ج ٤ ص ١١٦ ، وصحيح مسلم

ج ١ ص ٣٤٦ .

اسكن ، فسكن ، فحل عمر ، وقضى حاجته . ثم خرج ، فقال لمن  
عُدد ، فعُدن إلى الغناء . فقلن : يا رسول الله ، من هذا الذي كنما دخل  
قلت اسكن ، وكلما خرج قلت عدن إلى الغناء ؟ قال هذا رجل لا يؤثر  
سماع (١) الباطل . كيف يحل هؤلاء القوم رواية مثل ذلك عن النبي (ص) ؟  
أبى عمر أشرف من النبي (ص) ؟ حيث لا يؤثر سماع الباطل والنبي  
بؤثره ؟ .

وفي الجمع بين الصحيحين . عن أبي هريرة قال أقيمت الصلاة ،  
وعدلت الصفوف قياماً ، قبل أن يخرج إليها رسول الله (ص) ، فخرج  
إلينا رسول الله (ص) ، فلما قام في مصلاه ، ذكر أنه حُجب ، فقال لنا .  
مكانكم . فلما على هبتنا قياماً ، فاعتسل ، ثم خرج إلينا ، ورأسه يقطر ،  
فكبر ، وصلينا (٢) .

فلينظر العاقل . هل يحسن منه وصف آدمي الناس بأنه يحصر الصلاة  
ويقوم في الصف وهو حُجب ؟ وهل هذا إلا من التقصير في عادة ربّه ؟ ،  
وعدم المسارعة إليها ؟ ، وقد قال تعالى . «ومارِعُوا إِلَى مَعْمَرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ» (٣) ،  
«فاستبقوا الخيالات» (٤) ، فأبي مكلف أحذر بقول هذا الأمر من النبي  
صلى الله عليه وآله ؟؟ .

(١) وقريب من رواية العربي ، ما رواه أحمد في مسنده ج ٣ ص ٤٣٥ عن الأسود بن سريع ،  
قال : أنبت النبي (ص) فقلت يا رسول الله ، أبي قد حدثت ربي برك وتعالى ،  
بمحامد ومديح ، وإنيك . قال : هات ما حدثت به ربك عروجن . قال فجعلت أشده .  
قال ثم جعلت رجلاً أدبتم ، فاستأذن . قال فقال النبي (ص) . بين بين . قال فتكلم  
ساعة ، ثم سرح . قال فجعلت أشده . قال : ثم جاء فاستأذن ، قال فقال  
النبي (ص) . بين بين . فجعلت ذلك مرتين ، أو ثلاثاً . قال قلت يا رسول الله من  
هذا الذي استعنتني له ؟ قال . عمر بن الخطاب ، هذا رجل لا يحب الباطل .

(٢) صحيح البخاري ج ١ ص ٧٤ وصحيح مسلم ج ١ ص ٢٢٧ ، وصح أبي داود ج ١ ، في  
باب الجنب يصلي بالقوم وهو ناس .

(٣) المائدة : ٤٨

(٤) آل عمران : ١٢٣ .

وفي الجمع بين الصحيحين . عن أبي هريرة ، قال . صلى النبي  
( ص ) إحدى صلاتي العشي . قال : وأكثر ظني العصر ركعتين ، ثم  
سئم . ثم قام إلى خشة في مقدم المسجد . فوضع يده عليها ، وفيهم أبو  
بكر وعمر فهاباه أن يكلماه . وخرج سرعان الناس ، فقالوا : أقصرت  
الصلاة ؟ ورحل يدعو النبي ( ص ) ذو اليدين ، فقال . لم أنس ولم  
أقصر ، قال . بن قد سبت ، فصلى ركعتين ثم سئم (١) .

فليطر العاقل : هل يجوز سئة هذا الفعل إلى رسول الله ( ص ) ؟  
وكيف يجوز منه أن يقول . ما نسيت ؟ فإن هذا سهو في سهو ، ومن يعلم  
أن أبا بكر وعمر خطأ ما سئ رسول الله ( ص ) ، مع أنهما لم يدكرا ذلك  
للنبي ( ص ) ؟

وفي الصحيحين ، عن عبد الله بن عمر . أنه كان يحدث عن رسول الله  
( ص ) . أنه دعا ريد بن عمرو بن نعل . وذلك قبل أن ينزل الوحي  
على رسول الله ( ص ) . فقدم إليه رسول الله ( ص ) سعة فيها لحم ،  
فأبى أن يأكل منها . ثم قال إني لا أكل ما تدعون على أنصائكم ،  
ولا أكل مما لم يذكر اسم الله عليه (٢)

فليطر العاقل . هل يجوز له أن يسب بيته إلى عبادة الأصنام ، والدبح

(١) وفي البخاري ج ٢ ص ٨٢ ، ومتاوت يسير في مسلم ج ١ ص ٢١٥

(٢) في البخاري ج ٧ ص ١١٨ . باب ما دبح على نصب و الأصنام ، و صريح منه ، ما رواه  
أحمد بن حنبل في مسنده ج ١ ص ١٨٩ عن نوفل بن هشام بن سعد بن ريد ، عن أبيه ،  
عن حماد ( ريد بن عمرو بن نعل ) بالنسبة ، ومعه أبو سعيد بن الحرث يأكلان  
من سعة لهما ، فدعوا إلى العداء ، فقال . يدين أخي ، إني لا أكل ما دبح على النصب  
قال . فب رأي النبي ( ص ) من يومه ذلك يأكل ما دبح على نصب حتى يموت

أقول . مر وصح حديث أكل النبي ( ص ) ما دبح على النصب ، ليس إلا ما هو مشهور  
عندهم من كون خطبتهم الثلاثة ، وأبي سعيد ، وأمثالهم من الآكلين مما دبح على النصب  
في الغاهلية

على الأنصاب ، ويأكل منه ؟ وإن ريد بن عمرو بن نفيل كان أعرف بالله منه ، وأتم حفظاً ورعاية لحائب الله تعالى ؟ يعود الله من هذه الاعتقادات الفاسدة .

وفي الصحيحين ، عن حذيفة بن اليمان ، قال ( كنت مع النبي (ص) ، فأتته إلى ساطة قوم قال قائماً ، فتحييت ، فقال : ادبه ، فسوت حتى قمت عند عقبيه ، فتوضأ ، فمسح على حفيه ) (١)

فكيف يجوز أن يُنسب إلى رسول الله (ص) البول قائماً ، مع أن أرذل الناس لو نُسب هذا إليه تراءً له ؟

ثم المسح على الخفين ، والله تعالى يقول : « وأرجيكم » (٢) ، فانظروا إلى هؤلاء القوم كيف يجوزون الخطأ والعبط على الأنبياء ، وأن النبي

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ١٠٩ ، باب المسح على الخفين ، روى مع رويته أخرى . متصلة بعددها وجه الوصف رويته في البحار ج ١ ص ٦٤ في باب البول عند صاحبه ، وفي باب البول قائماً وقاعداً ، وفي فتح الأصول ج ١ ص ٩٢ وسر جمع أحاديث بول النبي (ص) قائماً ، ليس إلا تلاه بعض النسخة بعد العمل الرذل ، كما يظهر من رويته البحار . « فقام (ص) كما يقوم أحدكم ، قال ، فثبتت به . »

وروى ابن ماجه في سنه ج ١ ص ١١٢ وكذا من شأن العرب البول قائماً وروي عن ابن عمر ، قال رأيت النبي (ص) وأن أبول قائماً ، فقال يا عمر ، لا قبل قائماً ، فما يلت قائماً بعد .

وعنه أيضاً ، في سنن الترمذي ج ١ ص ١٠ قال عمر ، ما يلت قائماً مد سلمت ومن أعددته ببوله قائماً فهو « البول قائماً أحبط قدره » راجع فتح الباري ج ١ ص ٣٤٢ ، ورواه الترمذي ج ١ ص ٢٧٧ ، وح ٤ ص ٣٦٥ ، وقد صرح المحققون بتناظر الصحابة في حدة عائشة هذه المسألة ، فأكثر هي ذلك أشد الإنكار ، وفاتت من حديثكم أن النبي (ص) كان يبول قائماً ، فلا نصحوه . ما كان يبول إلا قاعداً ، راجع سنن النسائي ج ١ ص ٢٦ ، ومن ماجه ج ١ ص ١١٢ ، والترمذي ج ١ ص ١٠ ، وقال ابن حجر في فتح الباري ج ١ ص ٣٤١ هذا حديث صحيح الإسناد .

(٢) فائدة ٦ قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ، يدعونكم إلى الصلاة ، فاعلموا وجوهكم ، وأيديكم إلى المرافق ، واسمعوا وأطيعوا وأرجيكم . »



يجوز أن يسرق درهماً . ويكذب في أخس الأشياء ، وأحقها (١) ؟ .

وقد لزمهم من ذلك محالات :

مها . جوار الطعن على الشرائع ، وعدم الوثوق بها . فإن المبلغ إذا حوِّروا عليه الكذب ، وسأثر المعاصي حار أن يكذب عمداً ، أو نسياناً ، أو يترك شيئاً مما أوحى إليه . أو يأمر من عبده . فكيف يبقى اعتماداً على أهواله ؟ .

وسب : أنه إذا فعل المعصية ، فإن أن يحب عينا اتساعه فيها ، فيكون قد وحب عليها فعل ما وحب تركه . واجتمع الصدآن ، وإن لم يجب انتفت فائدة البعثة .

ومها : أنه لو حار أن يعصى لو حب إبدائه . والتبري منه ، لأنه من باب الأمر بالمعروف . والنهي عن المنكر . لكن الله تعالى قد بصراً على تحريم إيذاء النبي ( ص ) . فقال . « إن الدين يؤدون لله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة » (٢) .

ومنها : سقوط محله ورتبته عند العوام . فلا يفقدون إلى طاعته . فتتفي فائدة البعثة .

ومنها : أنه يلزم أن يكونوا أدون حالاً من اتحاد الأمة . لأن درجات الأنبياء في غاية الشرف وكل من كان كذلك . كان صلور الدين عنه أمحش . كما قال تعالى « يا ساء النبي من يأت مسكن فاحشة مبيّنة يصاعف لها العذاب ضعفين » (٣) . والمُحْصَن يُرْجَم . وعبره يُحْد . وحْدُ العبد نصف حد الحر .

(١) تجد ما ذكره العلامة فيما ذهب إليه القوم ، في الفصل لابن حرم ج ٤ ص ١ ومي ٤٤

(٢) و(٣) الأحزاب : ٣٠ و ٥٧ .

والأصل فيه . أن علمهم بالله تعالى أكثر وأتم . وهم مهبط وحيه .  
ومنازل ملائكته ..

ومن المعلوم أن كمال العلم يستلزم كثرة معرفته ، والخصوع والخشوع ،  
فيتا في صدور الدب . لكن الإجماع دلّ على أن السيّ ( ص ) لا يجوز  
أن يكون أقلّ حالاً من آحاد الأمة

ومنها : أنه يلزم أن يكون مردود الشهادة ، لقوله تعالى : « إن شاءكم  
فاسق ساقفتبوا » (١) . فكيف تُقبل شهادته في الوحي ويلزم أن يكون  
أدنى حالاً من عنول الأمة ، وهو ناطل بالإجماع

ومنها : أنه لو صدر عنه الدب ، لوحب الاقتداء به ، لقوله تعالى  
« أطيعوا الله وأطيعوا الرسول » (٢) ، « لقد كان لكم في رسول الله أسوة  
حسنة » (٣) ، « فاتبعوني » (٤) . والثاني ناطل بالإجماع . ولا اجتماع  
الوجوب والحرمه

## نزاهة للنبي ( ص ) عن دناءة الآباء وعهر الأمهات

المبحث الثالث : في أنه يجب أن يكون مراً عن دناءة الآباء ، وعهر  
الأمهات (٥) .

- 
- (١) الحجرات ٣٠ (٢) الأنعام ٥٩ .  
(٣) آل عمران : ٣١ وطه : ٩٠ .  
(٤) سآنة طهارة آباء النبي وأمهاته هي من اعرف الأصبة عند الإمامية ، تألياً بأنهم  
المصومين عليهم السلام ، وقد قال الله عز وجل « وتعتك في الساجدين » الشعراء ٢١٩ .  
فروى ابن بابويه بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال « سئل رسول الله ( ص )  
أين كنت وآدم في الجنة ؟ قال كنت في صلبه ، وعبط في لأرض وأن في صبه .  
وركبت السمينة في صلب موح « ع ، « وقفني في النار في صلب إبراهيم ، ثم يلتقي  
أبوان على سفاح قط ، لم ير الله ينقلني في الأصلاب الطيبة ، إلى الأرحام الصخرة .  
هدياً مهدياً ، حتى أخذ الله بالنوة عهدي . وبالإسلام ميتاتي ( الحديث ) -

دهت الإمامية إلى أن البسي (ص) يجب أن يكون مترجماً عن دناءة الآباء ، وعهر الأمهات . بريثاً من الردائل ، والأفعال الدالة على الخسة ،

— وعن أبي ثور رحمه الله ، قال سمعت رسول الله (ص) يقول : خلقت أب وعلي بن أبي طالب من نور واحد ، سبح الله تعالى عند العرش ، قل أن محقق آدم بألفي عام ، فلما أن خلق الله آدم جعل ذلك نور في صلبه ، ولقد سكن طينة ونحو في صلبه ، ولقد ركب يوحنا سفينة ونحو في صلبه ، ولقد عرف إبراهيم في النار ونحو في صلبه ، فلم يرل يفسد الله عروجل من أصلاب طاهرة ، هي أرحام طاهرة حتى انتهى إلى عبد المطلب ، فقتل بصعين ، فحجسي في صلب عبد الله وجعل علياً في صلب أبي طالب ( الحديث ) رجع نعمير النعمان ح ٢ ص ١٩٢

وقال علي بن إبراهيم حدثني محمد بن الوليد ، عن محمد بن الفرات ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « الذي يرئس حين يقوم وتقلبك في الساحدين » ، قال في أصلاب سيبين صنوات الله عليهم أجمعين ( نعمير القمي ص ٢٧٤ ، وثور التلخيص ح ٤ ص ٦٩ ، وبيطار ح ١٥ ص ٣ )

وعن أبي حمزة ، قال : سألت أبا حمزة عنه سلام . عن قوله عز وجل : « وتقلبك في الساحدين » قال : يرى معنى في أصلاب السنين من س . إلى سي ، حتى أخرج من صلب أبيه ، من نكاح غير سفاح ، من لدن آدم ( نعمير الأنيور ح ١٥ ص ٣ )

وقال الطوسي وقيل : بمعناه وتقلبك في أصلاب الموحدين ، من سي إلى سي ، حتى أخرجك بساً ، عن ابن عباس . في رويته عطا وعكرمة ، وهو مروى عن أبي حمزة ، وأبي عبد الله صلوات الله عليهم ، ( نعمير مجمع البيان ح ٧ ص ٢٠٧ )

وقد سبق وذكرنا في سيج عن علي عليه السلام ، في شأن الأسياء عليهم السلام وعقد السوطي بأن ذلك في كتابه : « خصائص الكبري ح ١ ص ٣٧ ط حيدر آباد كس » وقال : لعنه أخرج ابن سعيد . وابن عساكر ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله (ص) : « خرجت من لدن آدم من نكاح غير سفاح .

وأخرج الطبرسي ، عن ابن عباس . قال : قال رسول الله (ص) : « ما ولدني من سفاح لم أهليه شيء » ، وما ولدني إلا نكاح كنيكاح الإسلام .

وأخرج ابن سعد . وابن عساكر ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله (ص) : « خرجت من نكاح غير سفاح

وأخرج ابن سعد . وابن أبي شيبة ، في المصنف ، عن محمد بن علي بن الحسين : أن النبي (ص) قال : « لما خرجت من نكاح ، ولم أخرج من سفاح ، من لدن آدم ، لم يصبي من سفاح أهليه شيء . ولم أخرج إلا من طهارة

كالاستهزاء به . والسخرة ، والصحك عليه . لأن ذلك يسقط منه من القلوب . وينتشر الناس عن الانقياد إليه . فإنه من المعلوم بالضرورة الذي لا يقبل الشك والارتياب .

— وأخرج أبو يعين ، من طريق عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ( ص ) : « م يلتق أنبائي قط على سفاح » لم يرل الله يعني من أصلاب لطيفة إلى أرحام الطاهرة ، مصفى ، مهذباً ، لا تشعب شعب إلا كنت في غيرهما . وأخرجه برز ، والطبري ، وأبو يعين ، من طريق عن ابن عباس ، في قوله تعالى : « وتعلمك في السجين » قال : « ر ر النبي ( ص ) يتقلب في أصلاب الأنبياء حتى ولدته أمه .

و أجمع أيضاً كبر المصالح ٩ لمقتضى نهدي طبع جدير بآباد دكن . والطعاب الكبرى ح ١ القسم الأول ص ٣١ لمحمد من سعد ، كانت الواقدي ، طبع ليد

وهذا بعض المارفين . وما أمر به فلا تكة بدسجود آدم فسجود به حقيقة هو لله تعالى . وآدم عليه السلام كأمه ، وبذلك القسلة حفصة الأعظم ص ١٠ هو النور المحمدي الذي في حبيته ولما حسب حواء ع . ثبت انقلب ذلك نور باب . ثم لما وصفت ع . ظهر ذلك النور في حبيته وكان هو وصي آدم ع . من دريته ، وأوصاه آدم أن لا يصح ذلك النور إلا في المنزهات من النساء . ولم يرل هذه الوصية حارية بسبب . شغل من قرب إلى فرق ، إلى أن وصل ذلك نور إلى حده عبد المطلب . ثم إلى الله ، ثم إلى أمه آية . وظهر لله تعالى هذا السب من سفاح المخلصة ( سره ربي وحلا مفي دنا مكة في هاشم السرة أعبية ح ١ ص ٨ )

وقد في صفحة ( ٢٣ ) في كتابه هذا . وقد صح في تحديث كثير . أنه صلى الله عليه ( وآله ) وسلم . قال : « م أن أصل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطيبين ، وفي روايه : « يرل الله يعني من أصلاب أحسن إلى أرحام الطاهرة » ( إلى أن قال : « م » ) من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات . ورجل عن أن آية النبي ( ص ) وأمهاته إلى آدم وحواء بن هيم كافر . لأن الكافر لا يوصف بأنه طاهر . وذلك في صفحة ( ٤٩ ) ، بعد نقل الرواية . فانكفر لا يوصف بأنه صاهر . فعنه دين على طهارة آياته وأمهاته من الكفر .

وقد في صفحة ( ٦٢ ) : وقال الفخر الرازي في تفسيره . « أنبوي النبي ( ص ) كان على طبعه دين إبراهيم ع » . كما كتب الله بن عمرو بن بقل ، وأخرجه . إلى أن آية الأنبياء كتب م كنو كعدراً ، نشراً لمعاد النبوة . وكذلك أمهاتهم ، وبن آية م يكن أيّاً لإبراهيم ، بن كان عنه ، بعد ذلك موه تعالى . وتعلمك في السجين مع —

وخالفت السنة فيه :

أمد الأشاعرة ، فاعتار بمي الحسن والقبح ، فلمهم : أن يذهبوا إلى حوار بيعة ولد الزنا ، المعلوم لكل أحد .

وأن يكون أبوه فاعلاً لجميع أنواع الفواحش ، وأسم أصناف الشرك ، وهو ممن يُسحر به ، ويُصْحَك عليه ، ويُصْعَق في الأسواق ، ويُستَهْرأ به ، ويكون قد لُيْطَ به دائماً ، لأنه فيه ، قَوَادٍ

وتكون أمه في غاية الزنا ولقيادة ، والافتصاح بذلك ، لا تَرْدُ ،

بد لأمس

— قوله صلى الله عليه ( وآله ) وسلم : « م أرب أنقل من أصلاب الطهرين إلى أرحام الطهريين » وقال تعالى : « بما المشركون يحس » ( التوبة : ٢٨ ) ، « موجب أن لا يكون أحد أجده مشركاً » ( وأن لعظ الألب قد يعلق عل العم ، كب قل أباء يعقوب له « بعد إلهك ، وإله آبائك » إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ( البقرة : ١٣٣ ) صموا إسماعيل أبا به مع أنه كان عمأ به ) وراجع أيضاً التفسير تكبير القمر الزاري ج ٢ ص ١٧٥ ، ورد زيني دحلان قوله : « وقد ارتضى كلامه هذ أئمة محققون ، مهم العلامة نسوسي ، والتلمساني بحشي الشفاء ، فعلاً م يتقدم بوالديه ( من ) شرك ، وكان مسلمين . لأنه عليه نصلة والسلام تنقل من الأصلاب الكريمة إلى الأرحام الطاهرة ، ولا يكون ذلك إلا مع الإيمان بالله تعالى .

( وما يقفه المؤرِّحون قله حياء وأدب ) ، وقد أيد دحلان الدين السيوطي كلام القمر الزاري بأدلة كثيرة ، وألف في ذلك رسائل ، فجزءه الله خيراً ، وشكره عليه . قال حافظ بن ناصر رحمه الله

تنقل أحمد بوراً عظيماً      تلاً في جبه السجديا  
تنقل بهم قرناً قرناً      ي أن حال غير المرسلينا  
( انتهى كلام زيني دحلان )

وقال اموددي ، في كتاب أعلام النبوة : وإذا اخترت حال منه ( من ) ، وعرفت طهارة مولده ، عست أنه سلا لآباء كرام لس بهم مَرْدَل بل كنهم سادة ، فادة وشرف النسب وطهارة مولده من شروط النبوة ( السيرة المحيية ج ١ ص ٢٨ وفي هامشها ، والسيرة النبوية لزيني دحلان ج ١ ص ١٢ ) .

ويكون هو في غاية الدناءة والصفالة . ممن قد لِيُط به طول عمره .  
حال النوبة وقبها . ويُصنع في الأسواق . ويعتمد المتأكبر . ويكون  
قواداً ، بصاصاً .

فهؤلاء يلزمهم القول بذلك . حيث نَصّوا التحسين والتفصيل العقليين .  
وأن ذلك ممكن . فيجوز من الله وقوعه ، وليس هذا نألمع من تعذيب الله  
من لا يستحق العذاب . بل يستحق الثواب طول الأمد !

وأما المعتزلة . فلأنهم حوّروا صدور الدب عنهم . لزمهم القول  
بجواز ذلك أيضاً وانفقوا على وقوع الكائن منهم كما في قصة إحيوة يوسف

فيستر العافل بعين الإنصاف هل يجوز المصير إلى هذه الأقاويل  
العاسدة . والآراء الرديئة ؟ وهل يبقى مكلف يفتاد إلى قول قول من كان  
يُفعل به الفاحشة طول عمره إلى وقت نوبته ؟ وأنه يُصنع ويُستهرأ به  
حال النوبة ؟ . وهل يشت بقول هذا حجة على الخلق ؟

واعلم أن البحث مع الأشاعرة في هذا الباب ساقط . وأنهم إن بحثوا  
في ذلك استعملوا لمفصول . لأنهم يجوزون تعذيب المكلف على أنه لم يفعل  
ما أمره الله تعالى به . من غير أن يعلم ما أمره به . ولا أرسل إليه رسولا  
البتة ، بل وعلى امثال أمره به .

وأن جميع القضايع من عبده تعالى . وأن كل ما وقع في الوجود فإنه  
فعله تعالى ، وهو حسن . لأن الحسن هو الواقع . والقبيح هو الذي يقع

فهذه الصفات الحسنة في السي وأتوبه . تكون حسنة ، لوقوعها من الله  
تعالى . فأي مانع حينئذ من العتة باعتبارها . فكيف يمكن للأشاعرة مع  
كفرهم النسبي . وهو من الله ، وكل ما يفعله تعالى فهو حسن ؟ وكذا أنواع  
المعاصي ؟ وكيف يمكنهم مع هذا المذهب التنزيه للأنبياء ؟

يعود بالله من مذهب يؤدّي إلى تحسين الكفر ، وتقييح الإيمان ، وحوار  
 بعثة من اجتماع فيه كل الردائل والسقطات (١) .  
 وقد عرفت من هذا : أن الأشعرة في هذا الباب ، قد أنكروا  
 الضروريات .

---

(١) قد أوردنا مقالهم في التليقة السابقة ، فراجع .

# المسألة الخامسة في الإمامة وفيهامباحث

## وجوب عصمة الإمام

المبحث الأول : في أن الإمام يجب أن يكون معصوماً .

دهت الإمامية إلى أن الأئمة كالأنبياء . في وجوب عصمتهم عن جميع  
القضائح والقواحش . من الصغر إلى الموت . عمداً وسهواً . لأنهم حفظة  
لشرع . والقوامون به . حالهم في ذلك كحاج النبي . ولأن الحاجة إلى  
إمام إنما هي للانتصاف من المظلوم عن ظالم ، ورفع الفساد ، وحسم  
مادة الفتن . وأن الإمام لطيف بمع الفاجر من التعدي ، ويحمل الناس على  
فعل الطاعات ، واحتساب المحرمات . ويقيم الحدود والعرائض . ويؤاخذ  
الفساق . ويعرّز من يستحق التعرير . فلو حارت عليه المعصية ، وصدرت  
عه . انتهت هذه القوائد . واعتقر إلى إمام آخر . وتسل

وحالمت لسة في ذلك . وذهبوا إلى حوار إمامة نفاق . ولعصاة .  
والسراق . كما قال لزمخشري . وهو أفضل علمائهم ( لا كالدوايني  
المتلصص ) ، يشير به إلى المتصور ..



فأي عاقل يرضى لنفسه الانقياد الديني . والتقرب إلى الله تعالى بامثال  
أوامر من كان يفسق طول وقته . وهو غائص في القيادة وأنواع الفواحش .  
ويُعرض عن المطيعين . المائعين في الزهد والعبادة . وقد أنكر الله تعالى  
ذلك بقوله « أمتن هو قاتل آتاء الليل . ساحداً وقائماً . يحلحله الآخرة .  
ويرجو رحمة ربه . قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ،  
إنما يتذكر أولو الألباب » (١) .

(١) الزمر ٩ . قال ابن حجر في الصواعق المحرقة ص ١١ أخرج البهقي ، بسند حسن ،  
عن عبيد الله بن عمر ، قال سمعت رسول الله ( ص ) يقول : « يكون حطفي اثنا عشر  
حبيبة ، أبو بكر لا يلبث إلا قليلاً ، قال الأئمة صدر هذه الحديث بجميع عل صحته » . انتهى .  
أقول فعل هذا يكون ديه ملحقاً ومجولاً ، إلا أن أحاديث « إن غلطني اثنا عشر »  
عن رسول الأعظم ( ص ) ، غير قابلة لترديد عند فرق المسلمين

وقد حاول عباده أهل السنة ترجيحها وتأويلها . فقال ابن حجر . قال القاضي عياض -  
عل المراد : ( اث عشر ) في هذه الأحاديث ، وما شابهها . أهم يكونون في مدة هرة  
لخلافة ، وقوة الإسلام ، واستقامة اموره ، والاحتشاح عل من يقوم بالخلافة وقد وجد  
هذه خمس اجمع عليه الناس ، هي أن اضطرب أمر بني أمية ، ووقعت بينهم الفتنه زمن  
يزيد بن يزيد ،

وقال فان شيع الإسلام في فتح الباري . كلام القاضي هـ أحسن ما قيل في هذا الحديث ،  
وأرجحه ، لتأييده بقوله في بعض طرقه الصحيحة ( كلهم مجتمع عليه الناس ) والمراد  
باجتماعهم اتقيدهم ببيعة والدهي جنموا عليه خلفاء الثلاثة ، ثم عبي . إلى أن  
رفع أمر الحكمين في حعين . فتسمى معاوية يومئذ بالخلافة ، ثم احتضروا عليه بعد صلح  
الحسن ، ثم عل ولده يزيد ، ثم اجتمعوا عل عبد الملك ، ثم عل أولاده الأربعة الوليد ،  
عبيد الله ، يزيد ، هشام ، هؤلاء سبعة ( معاوية ومن بعده ) بعد الخلفاء الراشدين ،  
والثاني عشر الوليد بن يزيد بن عبد الملك ( الصواعق المحرقة ص ١٣ باختصار ) .  
وقال ابن حجر « اعلم أن أهل السنة اختلغوا في تكفير يزيد بن معاوية ، وولي عهده  
من بعده ، فقالت طائفة أنه كافر لما هو المشهور أنه لما جاءه رأس الحسين (ع) جمع  
أهل الشام ، وجعل ينكت رأسه بالحيرران ، ويشد أليات ابن لقريري : فبث أشياء  
يبدد شهدوا . الأليات المعروفة ، ورواد فيها يبتين مشتلين عل صريح الكفر . ( إلى  
أن قال ) فلا تعرض لكفره أصلاً ، لأن هذا هو الأخرى والأسلم . والقول بأنه مسلم ،  
فهو فاسق شرير ، كسير ، جائر » ( الصواعق ص ١٣١ و ١٣٢ ) .

والأشاعرة لا يتعشّى هذا على قواعدهم ، حيث جوّزوا صدور القائح عنه تعالى ، ومن جملتها الكذب . فجار الكذب في هذا القول . تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

بل إمامه العاقل المحدث كذب أن تكون من أصول مسألة الإمامة عبد الله عليه السلام ، كما قال باقلائي في ( التمهيد ص ١٨٦ ) : « قال الجمهور من أهل الاثنت ، وأصحاب الحديث لا يجمع الإمام بصفته وظلمه ، بمصعب الأموال ، وصرّب الألبان . وتناول نفوس المحرقة ، ونصيب الحقوق ، وتعطيل العلود ، ولا يحب اخروح عنه إلى آخر ما قال » .

وقريب منه ما قاله الشترانبي في شرح المفاصد ج ٢ ص ٧١ و ٢٧٢ . وما قاله النووي في شرح مسلم ، هامش إرشاد المدي ج ٨ ص ٣٦ ( روبرج العديري ج ٧ ص ١٣٦ و ٣٩ )

وقد صرح مشاهير علماء أهل السنة ، في تفسير الآية الكريمة : « وما جعلك الرؤيا التي أرياك إلا فئة قياس ، والشجرة الملعونة في القرآن وخوفهم مما يريدكم إلا طمس كبير » ( الإسراء ٦٠ ) صرحوا بقول الرسول الأعظم ( ص ) أن المراد من قوله تعالى : « والشجرة الملعونة في القرآن » هو موأمية ، ذكره النيسابوري في تفسيره ج ١ ص ١٩١ ، والخطي في سنده ج ١ ص ٢١٧ ، وفي هامشه ربي دخلان في الميرة البوية ج ١ ص ٢٢٦ ، ونعريطي في تفسيره ج ١٠ ص ١٨٦ ، والآلوسي في تفسيره ج ١ ص ١٠٧ ، وقال ما صمد : « ومنى حمل ذلك فئة قياس حمله بلادهم وبحراً ، وذلك ممره من السب وبعل هذا الاعتبار والابتلاء كان ماسية إلى خلفهم بني أمية الذين هموا ما فعلوا ، وحملوا من سن خلق ، وما عدوا ثم عقبه بذكر من عد الخلفاء من كان من أمويهم ، المرتكبين لأعظم المبادئ والسكرات

ويحتمل أن يكون المراد ما حملوا خلافهم أو ما جعلناهم أنفسهم إلا فئة ، وفيه من المبالغة في دهم ما لا يحصى . وحمل صير « خوفهم » على هذا لمن كان منهم به أولاد منهم وهم التمسح للفتنة باعتبار أن المراد بها موأمية ، وقد نعمهم ما صدر منهم من استباحة الدماء المحصنة ، والفروج المحصنة ، وأسد لأموال من غير حياء ، ومع حقوق من أهدى ، وتبديل الأحكام ، وإحكام بيع ما أنزل الله تارك وتعالى عن بيده عيب الصلاة والسلام ، إلى غير ذلك من الفائح الطام ، ولحمادي حرام ، التي لا تكذب تسمى ، ما دامت الليالي والأيام .

وجاء منهم في القرآن ، إن على خصوص كما رصه أشعة ، أو على الصوم كما يقول . فقد قال سبحانه وتعالى : « إن الذين يؤدّون الله ورسوله ، لهم في الدنيا والآخرة » .

وأما الباقيون فإنهم جاوروا تقديم المفصول على الفاصل ، ولا يتمشى هذا الإنكار على قوله أيضاً ، فقد ظهر أن المريقين حالفوا الكتاب العزيز

— وقال عز وجل : « مهل عسى أن توليت أن نفسوا في لأرض ، وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين نفهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم » ، وعبر ذلك من الآيات ودخولهم في عموم ذلك يكون دخولاً أوبياً ، انتهى كلام لاوسي ، مراجع روح الياء وقال الحافظ سليم : نقسوري الخنفي ، في كتابه ( بتاييح المودة ) ص ٤٤٦ طبع امتبول سنة ( ١٣٠٢ ) « قال بعض المحققين : إن الأحاديث الدالة على كون الخلفاء بعده صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر ، قد اشتهرت من طرق كثيرة ، وبشرح الزمان ، وتعرف لتكون والمكن ، علم أن مراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حديثه هذا الأئمة اثنا عشر من أهل بيته وعترته ، إذ لا يمكن أن يحمل هذا الحديث على خلفاء بعده من أصحابه ، فقلهم عن اثني عشر ( وهم أربعة ) ولا يمكن أن يحمله عن ملوك الأموية ، بردهم على اثني عشر ( وهم ثلاثة عشر ) ، ولظنهم الفاضل ، إلا عمر بن عبد العزيز ولكنهم غير بني هاشم ، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « كلهم من بني هاشم » في روايه عبد الملك عن حماد وإحفاء صوته ( ص ) في هذا القول يرجح هذه الرواية ، لأنهم لا يحسون خلافة بني هاشم ، ولا يمكن أن يحسنه عن ملوك العبسية ، بريدتهم ( وهم خمسة وثلاثون ) من العدد المذكور ، ولقطة رعايتهم الآية : « قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى » ، وحديث الكساء ، فلا بد من أن يحمل هذا الحديث عن الأئمة الاثني عشر من أهل بيته وعترته ( ص ) ، لأنهم كانوا أعلم أهل زمانهم ، وأحبهم ، وأورعهم ، وأتقهم ، وأعلمهم بآ ، وأفضلهم حباً ، وأكرمهم صداقة ، وكان علمهم عن آبائهم متصلاً عنهم صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالوراثة والقدنية ، كذا عرفهم أهل العلم والتحقيق ، وأمن الكشف والتوفيق . ويؤيد هذا المعنى أي مراد النبي ( ص ) الأئمة اثنا عشر من أهل بيته ، ويشهده ، ويرجسه ، « حديث الثقلين » ، والأحاديث المتكثرة المذكورة في هذا الكتاب وغيرها ، وأما قوله ( ص ) : « كلهم يجتمع عليه الأمة في رواية جابر بن سمرة ، فمراده ( ص ) أن الأئمة يجتمع على الإقرار بإمامة كلهم وقت ظهور قائمهم مهدي رضي الله عنهم .

وروي في ذلك الكتاب ص ٤٤٥ عن ابن عباس ، قال : سمعت رسول الله ( ص ) يقول : أنا ، وعلي ، والحسن ، والحسين ، وثمة من ولد الحسين ، مطهرون مصومون وقال : وأيضاً أخرجه المحمدي .

وقال تعالى : « أفمن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أم لا يهدي إلا أن يهدي مما لكم كيف تحكمون » يوسف ٢٥

وإن إجماع الأمة على إيمانهم ، وغلبة الدين على الأديان الباطلة ، من الأمور التي وعد الله —

## الامام أفضل من رعيته

المبحث الثاني : في أن الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته .

اتفقت الإمامية على ذلك .. وخالف فيه الجمهور . فجوروا بتقديم  
المفصول على الفاضل .

وخالفوا مقتضى العقل ، ونص الكتاب ، فإن العقل يقض تقديم  
المفصول ، وإهانة الفاضل . ورفع مرتبة المفصول ، وخفض مرتبة الفاضل ،  
والقرآن نص على إنكار ذلك ، فقال تعالى : « أفس يهدي إلى الحق أحق  
أن يتبع أم من لا يهدي إلا أن يهدي ، فما لكم كيف تحكمون » (١) ؟ .  
وقال تعالى : « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، إنما يتذكر  
أولو الألباب » (٢) .

وكيف ينقاد الأعجم ، الأرهد ، الأشرف ، حياً ونسأ ، للأدون في  
ذلك كله ؟ !!

## طريق تعيين الامام

المبحث الثالث : في طريق تعيين الإمام .

ذهبت الإمامية كافة إلى أن الطريق إلى تعيين الإمام أمران .

— النص من الله تعالى ، أو نبيه ، أو إمام ثنت إمامته بالنص عليه .  
أو ظهور المعجرات على يده ، لأن شرط الإمامة العصمة وهي من  
الأموار الخفية الباطنة التي لا يعلمها إلا الله تعالى .

---

— بها ، والله لا يخلف الميعاد ، قل تعالى « يريدون ليطمثوا الله بأموالهم ، والله  
متم نوره ولو كره الكافرون (٨) هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على  
الدين كله ولو كره المشركون » الصف ٩ .

(٢) الزمر : ٩

(١) يونس : ٣٥

وخالفت لسنة في ذلك ، وأوجبوا إطاعة أبي بكر على جميع الخلق ، في شرق الأرض وغربها ، باعتباره مابعة (١) عمر بن الخطاب له درصاء

(١) ولم تكن هذه البيعة إلا بالإحجاز وبالقهر والعلّة ، كما قال براء بن عازب لم أرسل لسي هاشم نجياً ، عند قبض رسول الله ( ص ) فحفت أن تتألا قريش على إسراح هذا الأمر عنهم ، فأخديني ما يأخذ بوالهة ليعول مع ما في نفسي من الخوف بعودة رسول الله ( ص ) فكانت أتردد إلى سي هاشم ، وهم عند النبي ( ص ) في المحبرة ، وأتفقوا وحده قريش عابني كذك ، بدفدت أبي بكر ، وعمر ، وإدا قاتل يقول : نعوم في سقيعة بني ساعدة ، وإدا قاتل آخر يقول : قد بوع أبو بكر ، فهم أئت وإدا أن أبي بكر قد أقبيل ، ومعهم عمر ، وأبو عبيدة ، وجماعة من أصحاب السقيفة ، وهم محتجرون بالأزر الصمادية ، لا يمررون بأحد إلا خطوه ، وقدموه فمدوا يده ، فمسحوه على يد أبي بكر ، يديهم شاه ذلك ، أو أبي ( شرح نهج البلاعة ابن أبي الحديد ج ١ ص ٧٢ )

ولم تكن هذه البيعة على ما مره عمر بن خطاب ، إلا دنة وحياة ، وعدنة كفلة لجاهلية وفقى الله شرها ، ذكره ابن أبي الحديد في شرح النهج ج ١ ص ١٢٢ وح ٢ ص ١٩ ، والباقلاني في المنهيد ص ١٩٦ ، وصحيح البخاري باب رحمة الخليل ونصوائق المحبرة ص ٤ و ٨ و ٢١ وتاريخ الطبري ج ٣ ص ٢١٠ .

ولم تقم هذه بيعة إلا بالتهديد بالسيف والقتل ، كما صرح به علي لسان عمر بن الخطاب ، وذكره ابن حجر في مصوع ص ٢١ والباقلاني في المنهيد ص ١٩٦ ، وابن أبي الحديد في شرح النهج ج ١ ص ١٢٢ و ١٢٤ .

فهل ترى مع ذلك يصح لحسم دعوى الإجماع ، وبحرم وقوعه ، ولا يمتريه الزيب ، فصلا عن أ ، يجعله مستنداً لئله الذي يلتقي الله عز وجل به ؟ وكيف يقبل بوقوع لإجماع على بيعة أبي بكر ، مع أنه ، ببايعه زعيم المخرج وسيدهم سيد بن عبادة ، ولادووه دوى أن مات أبو بكر ، ولم يبايعه من يدور الحق معه حيث دار ، إلا بعدما هجموا عليه ، وهما بزجر في بيته ، كما سيأتي تفصيله ، وكذلك تريير لم يسبح إلا بعد أن كسروا سيحه ، وأخذوه قهراً ، ولا فعداد إلا بعدما دفعوا في صدره وصربوه ، وكذلك جملة من حيار الصحابة ومسلمين إلا بعد العنة والقهر ، كسيمان ، وأبي ذر ، وصار ، وحذيفة ، ويزيدة ، وغيرهم من أعداء الصحابة رضوان الله عليهم !

من أراد تفصيل ليلراسع كتب القوم ، مع حرية الفكر ، وإيمان النظر ، ومبا الإمامة وسيامة ج ١ ص ٩ إلى ١١ وشرح النهج لابن أبي الحديد ج ١ ص ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ١٢٤ ومجلداته الأخرى ، وسائر كتب السير والتاريخ .

أربعة : أبي عبيدة ، وسالم مولى حذيفة ، وبشير بن سعد ، وأسيد بن حضير لا غير

فكيف يحل لمن يؤمن بالله ، واليوم الآخر ، بإيجاب اتباع من لم ينص الله تعالى عليه ولا رسوله ، ولا اجتمعت الأمة عليه ، على جميع الخلق ، لأجل مبايعة أربعة أئمة .

بل قد ذهب الجويني ، وكان من أكثرهم عنفاً ، وأشدهم عاداً لأهل البيت عليهم السلام ، إلى أن البيعة تنعقد لشخص واحد من بني هاشم ، إذا بايعه رجل واحد لا غير .

فهل يرضى العاقل لنفسه الانقياد إلى هذا المذهب ، وأن يوحى على نفسه الانقياد ، وبذل الطاعة لمن لا يعرف عدالته أيضاً ، ولا يدري حاله من الإيمان ، وعلمه ، ولا عاشره ، ليعرف حيدته ، من رديته وحقه من باطله ، لأجل أن شخصاً لا يعرف عدالته بايعه ؟ وهل هذا إلا محض الجهل ، والحمق ، والضلال عن سبيل الرشاد ؟ يعود بالله من اتباع الهوى ، وعلة حب الدنيا .

ومن أغرب الأشياء وأعجبها ، بحث الأشاعرة عن الإمامة ، وهروعا ، وعن الفقه وتفاصيله ، مع تجويز أن يكون جميع الخلائق على الخطأ والزلل . وأن يكون الله تعالى قد قصد إضلال العبيد بهذه الشرائع والأديان ، فإنهم غير حازمين بصدقها ، ولا طائين . فإنه مع علة الضلال ، والكفر ، وأنواع العصيان الصادرة من تعالى ، كيف يظن العاقل ، أو يشك في صحة الشرائع ؟ بل يُطَنّ بطلانها عندهم ، حملاً على العاقل ، لإدخاله في العالم أقل القليل .

ثم مع تجويزهم أن يحرم الله علينا التنفس في الهواء ، مع الضرورة والحاجة إليه ، وعدم الغناء عنه من كل وجه ، ويحرم علينا شرب الماء الساخن مع شدة العطش ، والانتفاع بذلك الماء ، وعدم التضرر به ، وانتفاء

المفاسد كلها . كيف يحصل الخزم بأنه يفعل اللطف بالعبد . والمصلحة في  
إيجاب اتباع هذا الإمام ؟ .

تعيين إمامة عليّ (ع) بدليل العقل

المبحث الرابع : في تعيين الإمام :

دهت الإمامية كافة إلى أن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، هو علي بن أبي طالب عليه السلام  
وقالت السنة : إنه أبو بكر بن أبي قحافة ، ثم عمر بن الخطاب ،  
ثم عثمان بن عفان ، ثم علي بن أبي طالب .  
وخالفوا المعقول والمنقول .

أما المعقول : فهي الأدلة الدالة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ،  
من حيث العقل ، وهي من وجوه :

الأول : الإمام يجب أن يكون معصوماً وغير عليّ لم يكن معصوماً  
بالإجماع ، فتعين أن يكون هو الإمام

الثاني : شرط الإمام أن لا يتسبق منه معصية على ما تقدم ، والمشايع  
قبل الإسلام كانوا يعدون الأصنام . فلا يكونوا أئمة ، فتعين عليّ  
عليه السلام لعدم الفارق .

الثالث : الإمام يجب أن يكون معصوماً عليه وغير عليّ من الثلاثة  
ليس معصوماً عليه ، فلا يكون إماماً

الرابع : الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته . وغير عليّ لم يكن  
كذلك ، فتعين عليه السلام .

الخامس : الإمامة رئاسة عامة ، وإنما تستحق بالرُّهْد ، والعِلْم ،

والعبادة ، والشجاعة ، والإيمان . وسبأني أن علياً هو اجماع هذه الصفات على الوجه الأكمل ، اندي لم يلحقه غيره . فيكون إماماً

تعيين إمامة عليّ (ع) بالقرآن

وأما المنقول : فالقرآن . والسنة المتواترة

أما القرآن فآيات :

الأولى : « إنما وليكم الله ، ورسوله ، والذين آمنوا ، الذين يقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة وهم راكعون » (١) أحجموا على نزولها في عليّ عليه السلام ، وهو مذكور في الصحاح لسنة (٢) لما تصدق بحاتمته على مسكين في الصلاة بمحصر من الصدقة ، والنولي هو مختصر وقد أثبت الله تعالى اولاية لدته ، وشرك معه ارسول ، وأمير المؤمنين ، وولاية الله عامة فكذا النبي والنولي .

نزول آية التبليغ في عليّ (ع)

الثانية : قوله تعالى : « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك » (٣)

(١) المائدة : ٥٥

(٢) ورواه في جامع لأصول ح ٩ ص ٤٧٨ (ط مصر) ، عن اجماع بين الصحاح الست ، الشيخ أبي الحسن المبردي لأندلسي

أقول : إن مروي آية تكريمة في حق علي أمير المؤمنين بما دلت عليه الروايات المتواترة في كتب الحديث ، والتفسير ، والكلام ، والفقه ومن الاعاظم من الجمهور من صحة تلك الروايات ، ويوثق بها ، والركون إليها . وقد جمع منها العلامة الأميمي في كتابه « تحرير » ح ٢ ص ٢٥ ، وعلامة الغيور آيادي في كتابه : « قضايل الخمسة من الصحاح الست » ، وعلامة السيد شرف الدين في كتابه : « المراجعات » ، وفي « النص والاجتهاد » مدعاه لا بأس بها من الكتب المعتبرة ، والمصادر المهمة عند القوم ، فمن أراد التفصيل ، فليراجعها وغيرها من كتبهم .

(٣) المائدة : ٦٧



نقل الجمهور (١) أنها نزلت في بيان فصل علي عليه السلام يوم العدير ، فأحد رسول الله (ص) بيد علي (ع) ، وقال : «أبها اسم» . ألت أوليكم بأنفسكم ؟ قلوا : بلى يا رسول الله . قال : «من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم والي من والاه ، وعدو من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، وأدر الحق معه كيف ما در» .

لم يرد به الأولى بالتصرف . لتقدم أنت . ولعدم صلاحه غيره هاهنا .

## آية للتطهير

الثالث : قوله تعالى «إنا يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» .

جمع المفسرون (٢) . وروى الجمهور ، كأحمد بن حنبل وغيره .

(١) أخرج ذلك متواتراً أنه التصير ، وحديث ، وسديد ، وكذا بواتر مروي الآية الكريمة في يوم العدير ، وحطه السي (ص) في هذا اليوم ، محض دابة ألب أو بريون ، ويقنوا احتجاج أهل البيت ، وكثير من صحابه ، فمتمصر طناً للاختصار عن ذكر أقل القليل من كتبهم بها . شواهد التبريل ج ١ ص ١٨٧ ، والدر مشورح ٢ ص ٢٩٨ . وفتح القدير ج ٣ ص ٥٧ ، وروح المعاني ج ٦ ص ١٢٨ ، والدر ج ٦ ص ٤٦٣ ، وتصوير الطبري ج ٦ ص ١٩٨ ، والصواعق المحرقة ص ٧٤ .

(٢) بول آية التطهير في نقل أصحاب بكلاء في بيت أم سلمة ، مما أحبط عليه الأمة الإسلامية . وروى متواتراً عن أئمة أهل البيت ، وكثير من الصحابة ، وقد أمدوح من مصادر الحديث الكبير ، الحمي معروف بإحكام الحسني في شواهد التبريل ، ج ٢ ص ١٠ . وفي ١٩٢ بعدة أسنيد ، والحافظ حلال ندين السيوطي في ندر المشورح ص ١٩٨ بطرق ، وكذا بطبري في شكل لأشراج ١ ص ٣٣٢ إلى ٣٣٨ ، والحافظ الهيثمي في مجمع برون ج ٩ ص ١٢١ و ١٤٦ و ١٦٩ و ١٧٣ وأحمد بن حنبل في مسنده ج ١ ص ٢٣٠ وج ٤ ص ١٠٧ ، وابن حجر في الصواعق ص ٨٥ ، والطبري في تفسيره ج ٢٢ ص ٥ و ٦ و ١٧ وأبو لؤي في أسد حاة ج ٤ ص ٢٩ ، وسأني في خصائصه ص ٤ .

أنها نزلت في رسول الله ، وعليّ ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ، وروى أبو عبد الله ، محمد بن عمران المرزباني ، عن أبي الحسن ، قال : حدثت النبيّ ( ص ) تسعة أشهر ، أو عشرة ، وكان عبد كل فجر لا يخرج من بيته حتى يأخذ بعصا دتي ناب عليّ ، فيقول : السلام عليكم ورحمة الله

— وكانت هذه من أجل أنهم أصل من في الأرض يومئذ ، ولم يكن غيرهم حائراً عن هذه الغيبة الإلهية ، لا من بني عبد المطلب ( كما اعترف من عاص من أهل بيتي في أصحاب الكساء ) ولا من أمهات المؤمنين من أرواح النبي ( ص ) ، بدليلين واضحين

الأول : إعلانهن بأن الله لم يرهن هذه الغيبة الكبرى قلت أم سلمة قلت وأنا معهم يا رسول الله ، ما أنا من أهل البيت ؟ قال : إنك من خير ، وهؤلاء أهل بيتي ، ذلك من أرواح النبي وفي رواية عشرة بهمانية ، كما في مشكل الآثار ج ١ ص ٣٣٦ قلت أم سلمة : فوددت أنه قل معي ، فكان أحب إليّ من أن يطلع الشمس وتغرب ( راجع ما قبله من المصادر ، ومستدرك الحاكم ج ٢ ص ١٦٦ ، ومس البيهقي ج ٢ ص ١٥٠ ، وتاريخ بغداد ج ٩ ص ١٢٦ ، ودخائر القفيص ص ٢١ وغيرها

وحالت عائشة قلت يا رسول الله ، ألسنت من أهلك ؟ قال : إنك من خير وفي بعض الروايات قد نحي ، فانك إلى خير ( راجع مصادر المتقدمة ، ومروث السعدي ، وكفاية الطالب ص ٣٢٣ ، وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٢٨٥ ، وهكذا روى الحسكاني عن أم المؤمنين رتب في شواهد تنزيل

وبدكر حيدر ( عكم ) ، وما بعده في الآية الكريمة دليل واضح على عدم شمولها لأمهات المؤمنين ، كما اعترف به ابن حجر في الصواعق ، وغيره من الأعلام ووقوعها بين آيات أرواح النبي إلى هو من باب الاستطراد والاعتراض ، وهذا من نحو كلام الشيخ ، كما هو دأب القرآن الكريم في آيات آخر ، تدبر في القرآن ، قد التفتت فيه بحلي البصر ، ويصفي الرأي .

الثاني : دلالة الآية على عصبة الحسن ، لأن صدرت بأداة الحصر ، وهي كلمة . إنما ، وتعلق برأفته تعالى بالتطهير وبدهاب الرحمن ، وهو فعله تعالى يدل على أن الإرادة تكونية على ما ثبت في محله ، وتمتص التطهير وهو الرحمن ، منطق على ما ثبت ولا من حسن ، فالآية الثريفة تملئ معنى مادية الرحمن نحو العام الاستيمائي المجموعي من أهل البيت المذكورين في .

ومعنى الرحمن على ما في الهدية لابن الأثير وغيره ، ومن موارده استعمالها في آيات أخرى هو كل : يوجب مقصداً في الروح ، وخطراً في الرأي

ومن معلوم أن المعصية ، والنهو ، والخطأ ، والسيئ ، من الرحمن أيضاً ويعبر عنه بصاحبة ( بلدي ) ، فعل هذه تكون الآية من أدلة المعصية ومصادرة للآيات المربوطة بأمهات المؤمنين .

وبركاته فيقول . عليّ . وفاطمة . والحسن . والحسين : عليك لسلام  
يا نبي الله . ورحمة الله وبركاته . ثم يقول : الصلاة رحمكم الله ،  
« إنما يريد الله بذهب عنكم الرخس أهل البيت ويظهركم تطهيراً »  
ثم انصرف إلى مصلاه (١) .

ولكذب من الرخس . ولا خلاف في أن أمير المؤمنين ( ع ) ادّعى  
الخلافة لنفسه ، فيكون صادقاً .

## آية المودة

الرابعة : قوله تعالى « قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في  
القربى » (٢)

روى الجمهور في الصحيحين . وأحمد بن حنبل في مسنده والشمسي في  
تفسيره . عن ابن عباس ، قال : لما نزل « قل لا أسألكم عليه أجراً  
إلاّ المودة في القربى » قالوا : يا رسول الله ، من قرانتك الذين وحث  
عليها مودّتهم ؟ قال : عليّ . وفاطمة . والحسن . والحسين (٣)  
ووجوب المودة يستلزم وجوب لطاعة (٤)

(١) شواهد التنزيل ج ٢ ص ٤٧ .

(٢) الشورى ٢٣

(٣) مرول آية المودة في مصطلهم ، لا لا يريد به أحد إلا من كبره ، وقد توافقت الروايات  
هذه المص في الكتب المعتبرة عندهم فراجع الدر المنثور ج ٦ ص ٧ ، وتفسير الطبري  
ج ٢٥ ص ١٤ و ١٥ ، ومسنده الحاكم ج ٢ ص ٤٤٤ من الصحيحين ، ومسنده أحمد ج ١  
ص ١٩٩ و يابح المودة ص ١٥ من مسند أحمد وغيره ، و تصواعق المحرقة ص ١١ و ١٠٢  
وذخائر العقبى ص ٢٥ .

(٤) أخر رسالة رسول الله ( ص ) جاء في آيات عقيدة .  
معدة منها تعني أجر الرسالة عن اخلق ، وتصرح بأن معطي الأجرة هو رب العالمين .  
قال تعالى « وما نأثمهم عليه من أجر ، إن هو إلا ذكر للعالمين » يوسف ١٠٤ .  
وقال تعالى « قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة » وقال تعالى « قل لا أسألكم

## آية من يشتري نفسه

الخامسة : قوله تعالى : « ومن الناس من يشتري نفسه ابتغاء مرصاة الله » (١) .

قال التعلي ، ورواه ابن عباس أنها برئت في عليّ عليه السلام ، لما هرب النبي ( ص ) من المشركين إلى القار ، حنّعه لقضاء دينه ، وردّ ودائعه ، فبات على فراشه ، وأحاط المشركون بالدار ، فأوحى الله إلى جبرئيل ، وميكائيل : أي قد آحيت بينكما ، وحملت عمر أحدكما أطول من الآخر ، فأيكما يؤثر صاحبه بالحياة ؟ فاحتار كل منهما بالحياة ، فأوحى الله إليهما : ألا كُنتما مثل عليّ بن أبي طالب ، آحيت بينه وبين محمد ، فبات على فراشه ، يتعديه نفسه ، ويؤثره بالحياة ؟ إهبطا إلى الأرض ، فاحفظاه من عدوه ، فترلا فكان جبرئيل عند رأسه ، وميكائيل عند رجليه ، فقال جبرئيل : بح بح ، من مثلك يا ابن أبي طالب ، يُسألي الله لك الملائكة (٢) ! .

— عنه من أجر وما أنا من المتكلمين ص ٨٦ ، هذه الآيات تمنى بأن أجره ( ص ) على الله تعالى ، وما كلف الناس بشيء من الأجر الذي لا يتسع له إلا الله ( ص ) .  
وصلة من ثبت له أجر على الناس غير الأجر المعني في الآيات السابقة ، قال تعالى « قل لا أسألكم عليه أجراً ، لا المودة في القربى » ، وقال تعالى « ما سألتكم من أجر فهو لكم » ص ٤٧٠ ، وقال تعالى « قل ما أسألكم عليه من أجر إلا من شاء أن يتعد إلى ربه سبيلاً » الفرقان ٥٧ ، وهذه الآيات تمنى بأن الأجر المطلوب من الناس يعود لهم لا عليهم ، ويتعمرون هم منه في أمر دينهم ، وشؤون حياتهم ، والمودة المطلوبة في القربى ليست بمعرفة صلهم الذي أوجهه الله عز وجل ، فإن المودة على قدر معرفة الفضل والإحاطة بهم ، بما أمر به الله والرسول ، فكانوا هم السبيل إليه تعالى ، والمهلك إلى رضوانه .

(١) البقرة ٢٠٧ .

(٢) راجع أيضاً - أمد العاية ج ٤ ص ٢٥ ، وشواهد التبريل ج ١ ص ١٨ ، ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٣٢ ، ونور الأبصار ص ٨٦ ، ويابيع المودة ص ٩٢ ، والتفسير الكبير ج ٥ ص ٢٠٤ ، ومسند أحمد ج ١ ص ٣٣١ ، وتفسير الطبري ج ٩ ص ١٤٠ ، والسيرة النبوية —

## آية المباهلة (١)

السادسة : أجمع المفسرون (٢) على أن « أبناء » إشارة إلى الحسن والحسين . « وأفسنا » إشارة إلى علي عليه السلام . وجعله الله نفس محمد

— بدخلان في هاتين نسرة خلية ج ١ ص ٣٠٧ . وغيرها من كتب الفقه

وذلك بين حجر في يهذيب سهدب ح ٤ ص ٢٣٩ وقيل إن الآية تروى في مصهب الرومي أنون . حين هذه الرواية وأشدها إماما هو من أعداء أهل البيت ( ع ) ، ولا فانه يظهر نادى بأهل آل الآية كبره . في هي في نصيه من بدل النفس في سبيل الله ، وليس هذا . لا علي من أسي طاب عليه سلام في حبة سي بات فبا على فرش سبي ( ص ) ، ومعلوم الرواية الواردة في مصهب برومي من الأبدال . وأين هذا من ذلك ، في رطب بينها وبين الآية الكريمة

(١) قال الله تعالى : « ممن حاجبك فيه من بعد ما جاءك من العلم ، قل : قد أوفوا ، قد أوفوا ، وبما نأوه ، لكم ، وأصعب وأفسكم ، ثم سهل فحصل عنه الله عن الكافرين .

(٢) قال الحاكم في كتابه « معرفة حديث » ( ط مصر ) ص ٥ وقد بوارت الأخبار في البصائر ، عن عبد الله بن عباس ربه . أن رسول الله ( ص ) أحد يوم ( المباهلة ) به

عدي ، وحسن ، وحسين ، وحسنو فاطمة ورهم ، ثم قال ( ص ) هؤلاء أبناء ، وأصب ، وسؤن ، فهو أفسكم . وبكم ، ثم سئل فحصل عنه الله على بكديين

ومن حبة مصادره . صحيح سنن ج ٢ ص ١٠٨ رب فضائل عدي ( ع ) ، وتصو عن مخرقة ص ٩٣ ، ومسن أحمد ج ١ ص ١٨٤ ، وصحيح الترمذي ج ٢ ص ١٩٦ ، واستدرك

الحاكم ج ٣ ص ٥٠ ، وحسن سبني ج ٧ ص ٦٣ . وتصير الطه ج ٣ ص ٢١٢ . وفي تفسير البصائر ج ٢ ص ٣٢ . بعد من يحي أصحاب الكاء إلى المباهلة ، قال

فقال أفسهم . معشر الصاري . أي لأرى وحوها بوساؤوا الله تعالى أن يرى حلا من مكته لأزاله ، ولا بهو فبلكو . أي آخر . قال ، وى ذلك العصر في تصوره

ج ٨ ص ٨٥ ، والكشاف ج ١ ص ١٩٣ . وقد أجمع أهل القصة على أن الرسول قد يدع للمباهلة أي وحده من بعده ، ثم من أم

هذه دت الشأن والمكة ، وعمرها من أروح النبي ، وساء الخلاء ومهاجرين والأخبار سوى يصعبه زهره . وم يدع من الأبناء كذلك . لا سطيع حسن ، والحسين ، ومن الرجال

سوى علي بن أبي طالب ، مع وجود الخلاء وسائر المهاجرين والأنصار ، وم يحسن أهدا من يستحسن شريكه في من هداته . وهذا هو سبني الشكرم لهؤلاء المصطفين من ته

الرسول ، وهذا مقام الأبرار م يعطه قد ورسوه أهدا من المؤمنين سواهم ، لأنه لم يكن من النساء من تجمع شرائع الهداية ، لا نصديقه الظاهرة . ومن الأبناء إلا بعدنا رسول ( ص ) ، الحسن والحسين ، وم يكن من الرجال من بعده كنفن النبي الأعظم في هديه —

صلى الله عليه وآله . والمراد المساواة ومساوي الأكل الأول بالتصرف .  
أكمل وأولى بالتصرف . وهذه الآية أدل دليل على علو رتبة مولانا أمير المؤمنين

- الأمة ، إلا علي أمير المؤمنين ، وقد قال الراغب في تفسير الآية من كتابه ج ١ ص ١٩٣ . وفيه دليل لا شيء أقوى من هذا على أصحاب الكساء عليهم السلام . وذكر ذلك مسلماً به ابن حجر في الصواعق ص ٩٣ .

وهذه القصيدة من قانع يكون حسن وأحسن أبي نوحول ( ص ) . كما توقرت به الروايات عن هذه الحقيقة عرآية . وهذا المعنى الرري في تفسير ج ٨ ص ٨١ . وفيه يؤكد هذا قوله تعالى ، في سورة الأنعام ( ٨٤ - ٨٥ ) « ومن دونه داود وسليمان » أي قوله « وذكركم ومحمد بن عيسى » ، ومعلوم أن عيسى ( ع ) إنما انتسب إلى إبراهيم ( ع ) بالألم لا بالأب ، فثبت أن من است قد يسمى بها .

وقال كمال الدين بن علقمة الشافعي ، انتهى ( ٦٥٤ ) في « مطالب العقب » ص ١٦ بعد ذكر حديث الفهر ، ويزول آية التبليغ فيه . « معونه ( ص ) من كنت مولاه فعلي مولاه . قد شمل من نطق ( من ) . وهي موصوفة للموم ، فافهم أن كل إنسان كان رسول الله ( ص ) مولاه كان علي مولاه ، واشتمل على نقطة ( المولى ) ، وهي نقطة مستعمه بار ، معان متعددة قد ورد بها أن الكريم بها ، فارة تكون معنى الأولى . فانه مع ما في من المؤمنين . « ماؤاكم النار هي مولاكم » معناه أولى بكم ( ثم ذكر بعض مدرك من أن قال ) « فب طياً منه كذلك » وهذا صريح في تخصيصه لعلي ( ع ) بهذه المزية العلية ، وجملة كتمه باسمه إلى من دخلت عليهم كلمة ( من ) التي هي الصوم بما لا يحمله غيره .

وسلم أن هذا حديث هو من أن رسول الله صلى الله عليه وآله في آية المهدية ( وأنفساً وأسمكم ) . ولما رد من علي عن ما بعده ، فإن الله تعالى « فرب بين نفس رسول الله ( ص ) وبين نفس علي ، وحيث يصير مصداق أبي رسول الله ( ص ) ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله هذا حديث ما هو ثابت لنفسه على المؤمنين عموماً ، فيه أولى بالمؤمنين ، وبما صر المؤمنين ، وسند المؤمنين ، وكل من أمكن إثباته ، يدل عليه بعد المولى لرسول الله بعد حقه لعلي ( ع ) ، وهي مرتبة سامية ، وحزلة سامقة ، ودرجة عالية ، ومكانة رفيعة ، حصصها دون غيره ، فلهذا صار ذلك اليوم يوم عيده وموسم سرور لأولياته .

وروى أبو بصير في حلية الأولياء ج ١ ص ٦٦ . « أنه علياً دخل على رسول الله ( ص ) فقال ( ص ) ( مرحباً بك يا حسين . وإمام شقيق ) ، فباده الحسين ، وبهامة حسين ، « كانت من صفات نفسه ( ص ) . وقد عبر عنه تعالى عن بعض علي بنه ، ووصفه بما هو من صفاته .

أقول . وبطل ما تقدم أن محبة الله ( ص ) علي ، وعلامة ، وحسين ، وختياره لهم .

( ع ) . لأنه تعالى حكّم بالمساواة لنفس رسول الله ( ص ) . وأنه تعالى عيّنه في استعانة النبيّ ( ص ) في ادعاء وأيّ فضيلة أعظم من أن يأمر الله نبيه ، بأن يستعين به على الدعاء إليه . والتوسل به<sup>٢</sup> ولمن حصلت هذه المرتبة؟

## آية فتلقى آدم

السابعة : قوله تعالى : « فتلقى آدم من ربه كلمات » (١)

روى الجمهور عن ابن عباس . قال . مثل رسول الله ( ص ) عن الكلمات التي تلقاها آدم من ربه . فتاب عليه ، قال سأله بحق محمد . وعليّ . وهاطمة . والحس . والحسين . إلّا تئت عليّ . فتاب عليه (٢)

## آية إني جاعلك

الثامنة : قال تعالى . « إني جاعلك للناس إماماً » . قال . ومن دريتي (٣)

روى الجمهور عن ابن عباس . قال قال رسول الله ( ص ) .

— عن غيرهم ، ليس بدافع عن الفريضة الإمامية ، الموسومة في كل أحد ، كما رجع الرعشري وغيره . في تفسير لأنه من هو يجب أناس بمقدار ما يرتبط أولئك الناس بتعليم نبوته ورسالته . كما قال علي بن الحسين ( ع ) في دعائه في الصلاة على رسول الله . ( الدعاء الثاني في الصحيح السجادية ) قطع في إحدائك ذلك رجعت ، وأقصى الأديين على حدودهم ، وقرب لأقصى على استحقاقك ، ورأى منك الأبعدين ، وعدى إليك الأقربين ، وأدأب نفسه في تبليغ رسالتك ( الدعاء ) .

(١) البقرة ٢٧

(٢) تفسير اللوامع ج ١ ص ٢١٥ ط لاهور ، عن غير من الخطاب وغيره ، والدعاء المشهور ج ١ ص ٦٠ ، ويبيح المودة ص ٩٧ ، ومناقب ابن المغازلي ص ٦٤ ، ومعارف النبوة ص ٩ للمعين الكاشفي ط . الهند .

(٣) البقرة ١٢٣

انتهت الدعوة إليّ ، وإلى عليّ . لم يسجد أحدنا قط لصنم . فاتخذني نبياً واتخذ علياً وصياً (١) .

## آية الود

التاسعة : قوله تعالى . « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن وُدّاً » (٢) .

روى الجمهور عن ابن عباس . قال . برئت في أمير المؤمنين عليه السلام . قال . الودُّ المحبةُ في قلوب المؤمنين (٣)

## آية الهادي

العاشرة : قوله تعالى : « إنما أنت منذرٌ ولكل قوم هادي » (٤)

روى الجمهور عن ابن عباس . قال . قال رسول الله ( ص ) أنا

(١) من حيلة روايته من المعاري في صاف ص ٢٧٦ والكشفي الترمذي في صافيه ص ٤١  
عبد محشي ، وتفسير أنواع ح ١ ص ٦٢٩ (طبع لامور)

أقول : صفة هذا الحديث تظهر بما تقدم ، عند قوله تعالى « لا يبال عهدي بظلمين »  
فقد ذكرنا قبل تقدم أن الآية تدل على التسلل للعهد عند ذكر الآية ، سواء القصة  
القصية ، فلا يلاحظ فيها الزعم ، ولكن حكم سمي بها بحمول على « ظلمين » ، المعنى  
بالا بـ واللام ، فالآية بكرة صريحة في بطلان العهد عن ارتكاب موصاً من أنواع الظلم  
في آن من آيات غيره ، وانترك من أعظم عظيم ، كما قال تعالى . « ولا شرك بالله »  
إن الشرك لظلم عظيم . بقصص ١٣ . فظهر أيضاً بما ذكرناه . أن جبر البحث في الآية  
إلى بحث المشتق في علم الأصول . خروج عن أحد الأمر لا عدل تحتها ، إلا تلاف الوقت

(٢) مرقم ٩٦

(٣) الكشف ج ٢ ص ٤٢٥ ، ونهر المشور ج ٤ ص ٢٨٧ ، ودخائر العقبي ص ٨٩ قال  
وأخرجه أحمد السفي ، والصواعق المحرقة ص ١٧٠ ، وتفسير الشوكاني ج ٣ ص ٣٢٢ ،  
ومعجم الآلوسني ج ١٦ ص ١٣٠ ، وغيرها من المصادر لمختاره عندهم

(٤) الزمعة ٧



المسر ، وعليّ الحادي . ولك يا عبيّ يهتدي المهتدون (١)

### آية السؤال

الحادية عشرة : قوله تعالى « وقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ » (٢) .

روى الجمهور . عن ابن عباس . وعن أبي سعيد الخدري ، عن  
أنسي (ص) قال : عن ولاية علي بن أبي طالب (٣)

### آية لحن القول

الثانية عشرة : قوله تعالى « ولتعرّفنهم في لحن القول » (٤) .

روى الجمهور . عن أبي سعيد الخدري . قال : بعضهم عليّاً  
عليه السلام (٥) .

### آية المسابقة

الثالثة عشرة : قوله تعالى « واستبقون المسابقون » أولئك المقربون (٦)

روى الجمهور . عن ابن عباس . قال : سابق هذه الأمة علي بن  
أبي طالب (٧)

---

(١) مستدرک حاکم ج ٣ ص ١٢٩ ، ، تفسير تكميل ج ١٩ ص ١٤ ، وتفسير ابن كثير ج ٢  
ص ٥٠١ ، وتفسير الطبري ج ١٣ ص ٦٣ ، ، وتفسير الشوكاني ج ٣ ص ٦٩

(٢) الصافات : ٢٤

(٣) الصواعق المحرقة ص ١٧٩ ، وهل أخرجه نديمي وهذا مرد الوحيد ، وشوهد  
التفصيل ج ٢ ص ١٠٦ ، وكفاية الطالب ص ٢٤٧ .

(٤) محمد : ٣٠

(٥) بدر المنور ج ٦ ص ٦٦ ، وروح المعاني ج ٢٦ ص ٦١ ، وفتح القدير ج ٤ ص ٣٩ ،  
وأسد الغابة ج ٤ ص ٢٩

(٦) الواقعة : ١٠

(٧) تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٢٨٣ ، ويدر المنور ج ٦ ص ١٥٤ ، والصواعق المحرقة  
ص ١٢٣ ، وروح المعاني ج ٢٧ ص ١٤ ، وبيدج جودة ص ٦٠

## آية سقاية الحاج

الرابعة عشرة : قوله تعالى « حَجَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ » وعمارة المسجد الحرام « (١) » ، إلى قوله تعالى « إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ »

روى الجمهور في الجمع بين الصحاح الستة - أنها برئت في علي بن أبي طالب عليه السلام ، لما افتتح طلحة بن شبة وابساس ، فقال طلحة : أنا أولى بالبيت ، لأن المفتاح بيدي ، وقال ابساس : أنا أولى ، أنا صاحب السقاية ، والقائم عليها ، فقال علي عليه السلام : أنا أول الناس إيماناً ، وأكثرهم جهاداً ، فأمر الله تعالى هذه الآية ، لبيان أفضليته عليه السلام (٢) .

## آية المناحاة

الخامسة عشرة : آية المناحاة : (٣) لم يفعلها غير علي عليه السلام ،

قال ابن عمر كان لعلي ثلاثة ، لو كان في واحدة منها ، كانت

(١) التوبة ١٩ وعام الآية . كمن آمن بالله . واليوم الآخر ، وحاده في سبيل الله ، لا يستوفى عند الله ، وبقه لا يهدي الموم العالمين إلى آخر الآيات ٢٠ و ٢١ و ٢٢ .

(٢) رواء جمع غير من الأعلام ودلالة ذلك على المصوب بم نصبه ما ورد في روايته فقال علي (ع) أنا أشرف مكك ، أنا أول من آمن ، وحاده في سبيل الله . ( الدر المنثور ج ٣ ص ٣١٨ ، ١٢١٩ ومفسر ابن كثير ج ٢ ص ٢٤١ ) ومفسر الطبري ج ١٠ ص ٦٨ . وجامع الأصول ج ٩ ص ٤٧٧ ، والتفسير الكبير ج ١٦ ص ١٠ وأسابيع التزوي للواحد ص ١٣٩ .

(٣) قال تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا مَاحِيَتُمْ رَسُولَ مَعْمُورٍ بَيْنَ يَدَيْكُمْ مَدَّةً ، ذَلِكَ حَبْرُكُمْ وَأَطْهَرُ » ( الآية ) فلم يفعل بذلك أحد من الصحابة إلا علي (ع) ، إلى أن سمعت ( راجع مفسر الطبري ج ٢٨ ص ١٤ ، وحكم القرآن للجصاص ج ٣ ص ٤٢٨ ، وأسابيع التزوي للواحد ص ٢٣٥ ، وخصائص السبكي ص ٣٩ ، والدر المنثور ج ٦ ص ١٨٥ والتفسير الكبير ج ٢٩ ص ٢٧٢ ، وكر العبد ج ٣ ص ١٥٥ وكعبية الطائ ص ١٣٥ )

أحب إليّ من حُمر التَّعم - ترويحجه نفاضة . وإعطاء الراية يوم حير ،  
وآية التجوى (١) .

## آية على ماذا بعث الأنبياء

السادسة عشرة: روى ابن عبد البر . وغيره من لسته ، في قوله تعالى  
« وَاَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلَانَا » (٢) ، قال إن النبيّ (ص) ليلة  
أسري به جمع الله بينه وبين الأنبياء . ثم قال له سلّهم يا محمد ، على  
ماذا بُعثتم ؟ قالوا . بُعثنا على شهادة أن لا إله إلا الله . وعلى الإقرار  
بنبوتك . ولولاية لعلي بن أبي طالب (٣)

## آية الأذن للواعية

السابعة عشرة : قوله تعالى « وَنَعِيْتَهَا أَذُنٌ وَّاعِيَةٌ » (٤) :  
روى الجمهور أنها رلت في علي عليه السلام (٥)

---

(١) منتخب كثر العباد ج ٥ ص ٣٥ ، المطوع في حديث سيد أحمد . وكفاية الطالب ص ١٣٧ ،  
ورداه الزمخشري في الكشف .

(٢) الرضوف ٥٥

(٣) بتبويب المودة ص ٨٢ ، وكفاية الطالب ص ٢٥ ، وقال روى الحاكم في النوع الرابع  
والعشرين من « معرفة علوم الحديث » أقول روى ص ٩٦ و ١١٩ ، وسابق  
لخوارزمي ص ١٢١ . وشواهد التنزيل ج ٢ ص ١٥٦ ، رواه بأسانيد ، ودحاثر  
بعض ص ٦٩ ، وقال أخرجه للأ في سيرته ، وكرر الصالح ج ٦ ص ١٥٦ وجمع  
الروائد ج ٩ ص ١٠٨

(٤) الخاتمة : ٥٥

(٥) التفسير الكبير ج ٣٠ ص ١٠٧ ، وتفسير الطبري ج ٢٩ ص ٣١ ، وأسباب الرواء  
ص ٢٤٩ ، وتفسير ابن كثير ج ٤ ص ٢١٣ ، والدر المختار ج ٦ ص ٢٦٠ ، وروح  
بناي ج ٢٩ ص ٤٣ ، وبتبويب المودة ص ١٢٠ . ونور لأبصار ص ١٠٥ ، وكرر العباد  
ج ٦ ص ١٠٨

## سورة . هل أتى

### الثامنة عشرة : سورة « هل أتى » :

روى الجمهور أن الحسن . والحسين مَرَّصَا . فهداهما رسول الله صلى الله عليه وآله . وعامة العرب . فهدى عليّ صوم ثلاثة أيام . وكذا أمهما فاطمة عليها السلام . وحادمتهم قصة . لثين ثرثا . فترثا . وليس عند آل محمد ( ص ) قليل ولا كثير . فاستقرص أمير المؤمنين ( ع ) ثلاثة أصوع من شعير . وطخت فاطمة منها صاعاً . فحرته أقراصاً . لكل واحد قرص . وصلى عليّ المغرب . ثم أتى المنزل . فوضع بين يديه . للإفطار . فأتاهم مسكين . وسأهم . فأعطاه كل منهم قوته . ومكثوا يومئذ وليلتهم لم يدوقوا شيئاً

ثم صاموا اليوم الثاني . فحررت فاطمة صاعاً آخر . فلما قدمته بين أيديهم للإفطار أتاهم يتيم . وسأهم القوت . فتصدق كل منهم بقوته . فلما كان يوم الثالث من صومهم . وقدم الطعام للإفطار . أتاهم أسير . وسأهم القوت . فأعطاه كل منهم قوته . ولم يدوقوا في الأيام الثلاثة سوى الماء

فأتاهم النبي صلى الله عليه وآله في اليوم الرابع . وهم يرتعشون من الجوع . وفاطمة ( ع ) قد التصق بطنها بظهرها من شدة الجوع . وعارت عيشتها . فقال ( ص ) « يا غوثاه . يا الله . أهل محمد يموتون جوعاً » فخط حبر ائيل . فقال « حد ما هناك الله تعالى به في أهل بيتك . فقال : وما آخذ يا حبر ائيل ؟ فأقرأه : « هل أتى » (١) .

(١) أسد الغابة ج ٥ ص ٥٣٠ . وأساب السوء الواحد ص ٢٢١ . ونور المشورج ص ٢٩٩ . ودخائر العقبي ص ٨٩ و ١٠٢ . ونبور الأنوار ص ١٠٢ . وروح المعاني ج ٢٩ ص ١٥٧ . وفتح القدير ج ٥ ص ٣٣٨ . وشرح السج لسان أري الحديث ج ١ ص ٧ .

## آية الصدق

التاسعة عشرة : قوله تعالى « ولذي حمة ناصدق ، وصادق به » (١)  
روى الجمهور ، عن مجاهد قال هو علي بن أبي طالب عليه السلام (٢)

## آية النصر

العشرون : قوله تعالى « هو الذي أبدك نصره والمؤمنين » (٣) .  
عن أبي هريرة ، قال مكتوب على العرش « لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له ، محمد عبدي ورسولي ، وأتته بعلي بن أبي طالب » (٤)

## آية من اتبعك

الحادية والعشرون : قوله تعالى « « أيها اسي حسبك الله ومن  
اتبعك » (٥) .

روى الجمهور أنها نزلت في علي عليه السلام (٦)

- وتفسير التصويح ٤ ص ٢٢٥ ، وبتدريج مودع ص ٩٣ ، وشواهد التبريل ج ٢ ص ٢٩٨ .  
والفهر الكبر ج ٣٠ ص ٢٤٤ ، مثلاً من كشف ، وكتاب السيطر حدي

(١) برمر ٢٣

(٢) روح المعاني ج ٣٠ ص ٦٣ ، الدر المنثور ج ٥ ص ٣٢٨ ، وقال أخرجه ابن مردويه ،  
عن أبي هريرة ، وكفاية القاص ص ٢٢٣ وقال قلب هكذا ذكره ابن عساکر في  
تاريخه ، ورواه عن جماعة من أهل التصير بطرقه .

(٣) الانفال : ٦٤

(٤) الدر المنثور ج ٣ ص ١٩٩ ، وكرر حماد ج ٦ ص ١٥٨ ، ودرج بعدد ج ١١ ص ١٦٣ .  
ودختر العقبي ص ٢٩ ، وقال أخرجه الخلاص ص ١٠ ، وبتدريج مودع ص ٩٤ ، وشواهد  
التبريل ج ٢ ص ٢٢٣ ، وجميع الروايات ج ٩ ص ١١

(٥) الأنعام : ١٤

(٦) مناقب المرتضوي ص ٥٤ ، نقل عن المحدث الطيبي ، فقال المصنفين على أن ( من  
اتبعك ) علي بن أبي طالب ، وكشف الغم ص ٩٢ ، ورواه عن عبد الرزاق المحدث  
أعني ، ومهاج السنة لابن بنية ج ٤ ص ١٥ ، من طريق أبي نعيم أقول روى أبو  
نعيم في فضائل الصحابة ، كما في التلخيص ج ٢ ص ١٥

## آية المحبة

الثانية والعشرون: قوله تعالى «صوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه» (١).

قال الثعلبي: نزلت في علي بن أبي طالب عليه السلام (٢).

## آية الصديقون

الثالثة والعشرون: «والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصديقون» (٣).

روى أحمد بن حنبل: أنها نزلت في علي عليه السلام (٤).

(١) المائدة: ٥٤

(٢) التفسير الكبير ج ١٢ ص ٢٠ ، مستدرک الحدکم ج ٣ ص ١٣٢ ، وکنز العمال ج ٥

ص ٤٢٨ ، وج ٦ ص ٣٩١ و ٣٩٣ و ٣٩٦ (٣) الخليفة: ١٩

(٤) رواء في کتاب المصائل ، من فصائل علي (ع) في حديث ١٥٤ و ٣٣٩ ، وسباح السنة

ج ٤ ص ٩٠ ، عل ما في تعليقه شواهد التبريل ج ٢ ص ٢٢٤ ، وفيه روى الحسكافي

بأسناد متعددة ، قال رسول الله (ص) «الصديقون ثلاثة» حبيب النجار مؤمن آل

ياسين ، وحرقل مؤمن آل فرعون ، وعلي بن أبي طالب ، الثالث أصعبهم » ورواه

في الصوافي ص ١٢٣ ، والتفسير الكبير ج ٢٧ ص ٥٧ ، ودعائر العقبي ص ٥٦ ،

والرياض النيرة ج ٢ ص ١٥٣ ، وقال رواء أحمد في المسند ، وكنز العمال ج ٦ ص ١٥٢ ،

وفيه القدير ج ٤ ص ١٣٧ ، والدهر المشور ج ٥ ص ٢٦٢ ، وقال أحرار البحاري

في تاريخه

إلا أن علي بن أبي طالب صلوات الله عليه هو الصديق الأكبر ، والمدرق بين الحق

والباطل ، ويمسك المؤمنين ، يسأل وحى رسول رب العالمين ، كما قال «سيكون

من بعدي فتنة ، هذا كذب ذلك ، فادعوا علي بن أبي طالب ، فإنه أول من آمن بي ،

وأول من يصاحني ، وهو الصديق الأكبر ، وهو مدرق هذه الأمة ، وهو يمسك

المؤمنين ، والمال يمسك المتقين » رواء ابن حجر في الإصابة ج ٤ ص ١٧١ ، وابن

الأنثري في أسد المدينة ج ٥ ص ٢٨٧ ، وابن عبد البر في الاستيعاب ج ٢ ص ٦٥٧

وروى الماوي في فيض القدير ج ٤ ص ٣٥٨ ، عن أبي زر ، وسلمان ، قالا «أحد

النبي (ص) بيد علي فقال إن هذا أول من آمن بي ، وهذا أول من يصاحني يوم القيامة ،

وهو الصديق الأكبر ، وهو مدرق هذه الأمة ، يفرق بين الحق والباطل ، وهذا يمسك

المؤمنين ، والمال يمسك الظالمين » ، وقال رواء الطبري والبرقي ، عن أبي زر ،

## آية الذين ينفقون

الرابعة والعشرون : قوله تعالى . « الذين يُنفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية » (١)

روى الجمهور : أنها نزلت في عليّ ( ع ) ، كانت معه أربعة دراهم ، أنفق في ليل درهماً . وبالنهار درهماً ، وفي السرّ درهماً ، وفي العلانية درهماً (٢) .

## آية الصلاة على النبي ( ص )

الخامسة والعشرون : قوله تعالى . « إن الله وملائكته يصلّون على النبي » ، يا أيها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً (٣) .

في صحيح مسلم (١) قلت : يا رسول الله ، أما السلام عليك فقد

— سلمان ، ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٩ ص ١٠٢ ، وقال : رواه الطبراني ، والبرار ، ص أبي در وحده ، وفتحي الهندي في كبر الصالح ج ٦ ص ١٥٦ ، وقال : رواه الطبراني ، ص سلمان ، وأبي درهماً ، والبيهقي ، وابن عدي ، عن حذيفة وروى أحاطم يقوم كون عليّ أمير المؤمنين ( ع ) متصفاً بهذه الكلمات عن النبي الأكرم ( ص ) في صمن روايات أخر . راجع الرياض النضرة ج ٢ ص ١٥٥ و ١٥٧ و ١٥٨ ، وحسن النسخ السائي ص ٣ ، ودرج نظري ج ٢ ص ٥٦ ، وكبر الصالح ج ٦ ص ٤١٥ ، وميزان الاعتدال ج ١ ص ٤١٧ و معاوية ابن قتيبة ص ٧٢ .

(١) الفرة ٢٧٤

(٢) أسباب البرول للواحد ص ٦٤ ، وتفسير الكسر ج ٧ ص ٨٩ ، والدر خورش ج ١ ص ٣٦٣ ، وتفسير الكشاف ج ١ ص ١٦٤ ، وتفسير الخازن ج ١ ص ٣١٤ ورواه النجاشي في معام الدين ، والسعي في مدارك التبريل ، ودرج نظري ص ٨٨ ، وأمد العدة ج ٤ ص ٢٥ ، والصواعق المحرقة ص ٨٧ ، ومجمع الزوائد ج ٦ ص ٣٢٤ ، وورد لأخبار ص ٧٠ ، وغيرها من الكتب المتبعة عندهم

(٣) الأحزاب : ٥٦

(٤) في باب الصلاة على النبي بعد التشهد ج ١ ص ١٥٢ ، وصحيح البحاري ج ٦ ص ١٥١ ، والناسخ في الأصول ج ٤ ص ٣١٢ أقول : ورد الصلاة على النبي وآله بهذه الكيفية

عرفناه ، وأما الصلاة عليك فكيف هي ؟ فقال : قولوا : اللهم صل على محمد وآل محمد ، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم

## آية مرج البحرين

السادسة والعشرون : قوله تعالى « مرج البحرين يتقيان » (١) .

روى المشهور : قال ابن عباس علي وفاطمة بينهما مرج لا يبحران ، لسيّ صلتى الله عليهما وآله ، يفرج مهبما الملوث والمرحان الحسن والحسين ، ولم يحصل بعده من الصحابة هذه القصيدة (٢)

## آية علم الكتاب

السابعة والعشرون : قوله تعالى « ومن عنده علم الكتاب » (٣)

لقد كثر في المس ، منصفه له ذكر الآل في نورب من نورب ، وتضافرت به الأدلة ، وقد أورد أرباب الحديث ، وحققوا بقوله تلك الروايات في كتبهم ، فراجع مدتها وقال الزراري في تفسيره ج ٢٧ ص ١٦٦ في بيان تفسير آية امودة : انه ، بالآل مصب عظيم ، وذلك جعل هذا انه ، حاتم الشهد في الصلاة ، وهو قوله « منهم من علم من علم وآل محمد »

وقال من سمع ، في الوجه بكون ، في كونه مجمعه الرائل ج ١ ص ٣٠٣ وكذلك آتيت رسول الله ( ص ) منهم من خلقوا من تحت ، عاين ، فربا الله جعل بهم حقاً في الحسن ، وعيسى ، وأمر الصلاة عليه مع صلاة علي رسول الله ( ص ) ، في آت ، وهكذا في شاعري ، وأحمد من حسن ، وعبر هذا من علماء رحمتهم الله وفي الصواعق ص ٨٨ ، في نور لأخبار الشاعري رضي الله عنه يا أهل بيت رسول الله حكيم فمن من به في القرآن أثره كف حكم من حكيم بعد حكم من يصل بحكم لا صلاة —

(١) الرضا : ١٩ .

(٢) ندر المشر ج ٦ ص ١٤٢ ، وروح المعاني ج ٢٧ ص ٩٣ ، صاحب بن العلي ص ٣٣٩ ومو . لأخبار ص ١٠١ ، ويبيع امودة ص ١١٨ ، وقد أخرج أبو بصير اعانظ ، وشمسي ، والذكي ، بأخبارهم ، وروى صاحب شوري ، وهم جميعاً عن أبي سعيد الخدري ، وابن عباس ، وأنس بن مالك

(٣) الرعد : ٤٣ .



روى الجمهور : هو عليّ (١) عليه السلام .

## آية يوم لا يخزي ..

الثامنة والعشرون : قوله تعالى « يوم لا يُخزي الله السيِّ والذين آمنوا معه » (٢) :

قال ابن عباس : عليّ وأصحابه (٣) .

## آية خير البرية

التاسعة والعشرون : قوله تعالى « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، أولئك هم خيرُ البرية » (٤) :

روى الجمهور . عن ابن عباس ، قال : لم ترلت هذه الآية ، قال

---

(١) ومسم لتعليقي في تفسيره من طريقين ، أحدهما عن عبد الله بن سلام ، أنه قال « إنما ذلك عليّ بن أبي طالب ، كما في سبع مائة من ١٠٢ ، بسدي لتعليقي ، وابن حنبل والثاني عن أبي سعيد الخدري ، كما في إندلس لمسلم ج ١ ص ١٣ ، ويبيح مودة ص ١٠٢ ، روه بطري

وقيل إنما نزلت في عبد الله بن سلام ورعيه ، ومصفاً ربي رد ابن سلام على هذا القول ، بعد أحباب تشبهوا كما في عصر الحارث ج ٤ ص ٧٣ ، وسعيد بن جابر ، بأن السودة ملكه ، فلا يجوز أن يراد بها بن سلام وأصحابه ، لأنهم آمنوا في المدينة ( راجع تفسير الطبري ج ١٧ ص ١٧٧ ، ونزه المصنوع ج ٤ ص ٦٩ ، والإتقان ج ١ ص ١٣ ) وأجاب أيضاً عدة من الأعلام ، كشمس الزماني ، بأن ثبت السودة بقول الواحد والإثنين مع حور الكذب على أمتهم بكونهم غير معصومين ، لا يجوز ، فلا معنى لتفسيرها بن سلام وأصحابه ( تفسير الكبير ج ١٩ ص ٧٠ ، ويبيح مودة ص ١٠٤ )

(٢) التحريم ٨

(٣) قال في منهاج الكرامة : رواه أبو يعين مرفوعاً عن ابن عباس ، وفي تعليقه إحقاق الحق ج ٣ ص ٢٨٥ رواه عمر بن محمد صاحب الكشفي الترمذي ، عن محمد بن الحسين ، وهو عن ابن مردويه ، عن ابن عباس ، وحكه كذلك الإربلي في كشف الغممة

(٤) البينة ٧

رسول الله (ص) ، هم أنت يا عليّ وشيعتك ، تأتي أنت وشيعتك راضين مرضيين . ويأتي أعداؤك غصاباً مُقَمَّحِينَ (١)

### آية هو الذي خلق

الثلاثون : قوله تعالى : « هو الذي خلق من الماء بشراً ، فجعله نساً وصيهاً » (٢) :

قال ابن سيرين : نزلت في النسيّ ، وعليّ ، رُوِّحَ فاطمة عليّاً (٣) .

### آية الصادقين . والراكمين

الحادية والثلاثون : قوله تعالى : « وكونوا مع الصادقين » (٤) :

روى الجمهور أنها نزلت في عليّ (٥) وكذا قوله تعالى : « واركعوا مع الراكعين » (٦) . إنها نزلت في رسول الله ، وعليّ (٧) .

---

(١) روى عدة من الأعلام والحفاظ ، بإسناد وطرق صحيحة ، أو موثوقة ، عن جابر ، وابن عباس ، وغيرهما أن الآية نزلت في علي وشيعته . وروى لأعلام من رسول الله الأعظم (ص) بأن « خير البرية » علي وشيعته ، منهم السيوطي في الدر المنثور ج ٦ ص ٢٧٩ ، وابن حجر في الصواعق ص ٩٦ ، ١٥٩ ، والشوكلي في فتح القدير ج ٥ ص ١٦٤ ، والآلوسي في تفسيره ج ٣ ص ٢٠٧ ، والطبري في تفسيره ج ٣ ص ١٧١ ، والشبلحي في نور الأنوار ص ١٠٥ ، والحاكم المحمدي في شواهد التنزيل ج ٢ ص ٣٥٦

(٢) الفرقان : ٥٤

(٣) شواهد التنزيل ج ١ ص ٤١٤ ، عنه ، وعن السيّد ، و جامع لأحكام القرآن ج ١٣ ص ٦٠ ، و نور الأبصار ص ١٠٢ ، و نتائج المودة ص ١٨ .

(٤) التوبة - ١١٩

(٥) الدر المنثور ج ٣ ص ٢٩٠ . وروح المعاني ج ١١ ص ٤١ ، و تفسير الشوكلي ج ٢ ص ٣٩٥ ، و نتائج المودة ص ١١٩ .

(٦) البقرة - ٤٣ .

(٧) شواهد التنزيل ج ١ ص ٨٥ ، وذكر في تعليقه عنه من روى هذا الخبر ، مراجع

## آية إخواناً على سرر

الثانية والثلاثون : قوله تعالى . « إخواناً على سررٍ مقابلين » (١) :  
في مسند أحمد بن حنبل : إنها برئت في علي (٢) .

## آية الميثاق

الثالثة والثلاثون : قوله تعالى : « وإد أحد ربك من بني آدم من  
سهورهم ذربتهم وأشهدهم على أنفسهم » (٣) .

روى الجمهور . قال رسول الله ( ص ) : لو يعلم الناس متى سمّي  
عليّ أمير المؤمنين ما أنكروا فصله ، سمّي أمير المؤمنين ، وآدم بين الروح  
والجسد ، قال الله عز وجل . « وإد أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم  
ذربتهم وأشهدهم على أنفسهم . ألست بربكم » ، قالت الملائكة : بلى ،  
فقال تعالى : « أنا ربكم ، ومحمد نبيكم ، وعليّ أميركم » (٤) .

## آية صالح المؤمنين

الرابعة والثلاثون : قوله تعالى « وصالح المؤمنين » (٥) .

(١) الخبر ١٧

(٢) ورواه أيضاً الشوكاني في تفسيره ج ٣ ص ١٣٠ ، والقنوري في يابح المودة ص ١١٨ ،  
واحسبي في شواهد التبيين ج ١ ص ٣١٧ ، بطرق متعددة ، والطبراني في الأوسط

(٣) الأعراف : ١٧٢ .

(٤) مناقب ابن المقدسي ص ١٧١ ، والإكليل السيوطي ص ٩٨ ط مصر ، والديلمي في  
العقدوس في الباب الرابع عشر ، وهو من أقر له أين تيمية بالعلم والدين ، وم يذكر وجود  
الحديث في كتابه ، وروى عنه في تفسير اللوامع ج ٩ ص ٢٧٧ ، عن س في إحقاق الحق

ج ٣ ص ٣٠٧

(٥) تحریم :

أجمع المفسرون ، وروى الجمهور أنه عليّ عليه السلام (١)  
آية الاكمال

الخامسة والثلاثون : قوله تعالى : اليوم أكملت لكم دينكم ،  
وأتممت عليكم نعمتي (٢) الآية

روى الجمهور ، عن أبي سعيد الخدري ، أن النبي (ص) دعا الناس  
إلى علي (ع) في يوم غدیر خم ، وأمر بما تحت الشجرة من الشوك فمسم .  
فدعا علياً ، فأخذ بصعبيه فرمعهما . حتى نظر الناس إلى بياض لبطي  
رسول الله (ص) ، وعليّ (ع) . ثم هم يتفرقوا حتى نزلت هذه الآية  
« اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي » . ورصيت لكم  
الإسلام ديناً ، فقال رسول الله (ص) : « الله أكبر علي إكمال الدين ،  
وإنعام النعمة » . ورصى الربُّ رسالتي . وأولايه لعليّ بن أبي طالب من  
بعدي . ثم قال : من كنت مولاه ، فعليّ مولاه ، انتم وإن من والاه ،  
وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخدت من خذله » (٣)

## آية النجم

السادسة والثلاثون : قوله تعالى : والنجم إذا هوى (١)

(١) الدر المنثور ج ٦ ص ٢٤٤ ومفسر بن كثير ج ١ ص ٣٨٩ . وروح المعاني ج ٢٨ ص ٣٥  
وسبح نقدير ج ٥ ص ٢٤٦ . وفتح الباري ج ١٣ ص ٢٧ . وكر العمال ج ١ ص ٢٣٧ .  
ومجمع الروايات ج ٩ ص ١٩٤ . وشوهد السمرق ج ٣ ص ٢٥٥ . بقعة طرق : أسيد ،  
والجامع لأحكام القرآن ج ١٨ ص ١٨٩ .

(٢) امانة .

(٣) من جملة مصادره : الدر المنثور ج ٢ ص ٢٥٩ . وشوهد سريق ج ١ ص ١٥٦ . بعده  
طرق وأمايد ، وتفسير بن كثير ج ٢ ص ١٤ . وفي كتاب ما نزل من القرآن لأبي  
نعمان الأصبهاني ، وفي نسخة ج ٨ ص ٢٩٠ . والبداهة والبيان ج ٧ ص ٣٤٩ . ومناف  
الخوارزمي ص ٨٠ . وفي مقننه ص ٤٧ . وقد ذكره الخ من ص ١٨ . والحوي في  
القرآن وابن عساكر في تاريخ دمشق .

(٤) النجم : ١ .

روى الجمهور . عن ابن عباس ، قال . كنت حالاً مع فئة من بني هاشم عند النبي ( ص ) إذ انقضَّ كوكب ، فقال رسول الله ( ص ) : « مَنْ انقضَّ هذا النجم في منزله . فهو الوصي من بعدي » فقام فئة من بني هاشم ، فنظروا فإذا الكوكب قد انقضَّ في منزل علي بن أبي طالب . فقالوا . يا رسول الله ، لقد عويت في حب علي ، فأنزل الله : « والنجم إذا هوى ، ما ضلَّ صاحبكم وما غوى » ( ١ ) .

## « سورة العاديات »

السابعة والثلاثون : أقسم الله تعالى بحبل جهاده . في عزوة السلسلة ما جاء جماعة من العرب . واجتمعوا على وادي الرمة لبيثوا النبي ( ص ) بالمدينة . فقال لسي ( ص ) لأصحابه : « مَنْ هؤلاء ؟ فقام جماعة من أهل الصفَّة ، فقالوا : نحن فولَّ علينا من شئت .

فأفرغ بينهم ، فحزحت الفرعة على ثمانين رجلاً منهم . ومن غيرهم . فأمر أنا بكر بأحد اللواء . وأوصي إلى بني سليم . وهم نص الوادي . فهرموهم وقتلوا جمعا من المسلمين وأنهرم أبو بكر

وعقد لعمر . وبعثه . فهرموه . فساء النبي ( ص ) .

فقال عمرو بن العاص : اعطني يا رسول الله ، فأهدمه . فهرموه . وقتلوا جماعة من أصحابه :

وبقي النبي ( ص ) أيما يدعو عليهم . ثم طلب أمير المؤمنين ( ح ) وبعثه إليهم . ودعا له . وشيَّعه إلى مسجد الأحراب . وأبقد معه جماعة .

( ١ ) كفاية الطالب ص ٢٦١ ، وقال هكذا ذكره محدث الشام في ترجمة علي وسوره النبريل ح ٢ ص ٢٠١ بقية السديد . ومبرر الاعتدال ح ٣ ص ٤٥ ، ومصابير انصاري ص ٢٦٧ .

مهم أبو بكر . وعمر . وعمر بن العاص . فصار الليل . وكسّ النهار .  
حتى استقل الوادي من معه فلم يشك عمرو بن العاص . أنه يأخذهم .  
فقال لأبي بكر . هذه أرض سباع . ودثاب . وهي أشد علينا من بني  
سليم . والمصلحة أن نعو الوادي . وأراد إصعاد الحال . وقال : قل ذلك  
لأمير المؤمنين . فقال له أبو بكر . فلم يلتفت إليه . ثم قال لعمر ، فلم  
يجبه أمير المؤمنين ( ع ) .

وكس على القوم انحر . فأخذهم . فأمر الله تعالى « والعاديات  
صبحاً » السورة .

واستعمله السي ( ص ) . فترل أمير المؤمنين ، وقال له النبي ( ص )  
لولا أن أشفق أن يقول فيك طوائف من أمي ما قالت النصارى في المسيح ،  
لقلت فيك اليوم مقلاً . لا تمر غلاً منهم إلا أخذوا التراب من تحت  
قدميك . اركب . فإن الله ورسوله عك راصبان (١)

## آية : أفمن كان مؤمناً

الثامنة والثلاثون : قوله تعالى « أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً  
لا يستويون » (٢) :

ثم من علي ( ع ) . وانعاسق لوبيد . نقله الجمهور (٣)

(١) تفسير أبو بصير الزري ج ١٢ ص ١٥ . وجمع البيه ج ١٠ ص ٥٢٨ . وبصير  
لأبو ج ٢١ ص ٦٦ . و « من تصدق » وأتت أهل البيت ( ع )

(٢) السجدة : ١٨

(٣) بصير الطري ج ٢١ ص ٦٨ ، وبصير من كثير ج ٣ ص ٤٩٢ ، و « من القدير ج ٤  
ص ٢٤٧ . وأسباب الخروب ص ٢٦٣ . ودختر العنق ص ٨٨ وشواهد التنزيل ج  
ص ٤٤٤ عدة طرق وأسباب . وأسباب لأشرف قبادري ج ١ ص ١٦٢ ، وتاريخ  
دمشق ص ٦١ ص ٩٩

## آية الشاهد

التاسعة والثلاثون : قوله تعالى « أفمن كان على بينة من ربه ،  
ويستلوه شاهدًا منه » (١) :

روى الجمهور ، أن « من كان على بينة من ربه » رسول الله (ص) .  
و « الشاهد » عليّ (ع) (٢) .

## آية الاستواء على السوق

الأربعون : قوله تعالى « مستوى على سوقه » (٣) .

قال الحسن البصري « مستوى الإسلام سيف عليّ (٤) »

## آية يسقى بماء واحد

الحادية والأربعون : قوله تعالى « يُسقى بماء واحد » (٥)

قال حارر الأنصاري سمعت رسول الله (ص) يقول لئلا من

(١) هود ١٧

(٢) الدر المنثور ج ٣ ص ٢٢١ ، وروح المعاني ج ١٢ ص ٢٥ ، وتفسير الحارر ج ٣ ص ١٨٣ ، وتفسير الطبري ج ١٢ ص ١٠ وفي هامشه تفسير السيدي ج ١٦ وحدثني المصطفى ص ٨٨ ، وفتح المديح ج ١ ص ٢١٧ ، وشواهد الترياق طرق وآمايد متعددة .  
وقال الفهر في تفسيره ج ١٧ ص ٢٠١ . بعد فعل وجوه آخر وثانها أن حارر هو عبي بن أبي طالب رضي الله عنه ، والمسمى أنه يتلو تلك الآية ، ولونه (مه) أي هذا الشاهد من محمد ، وبعض منه .

وامرأاد منه . شريف هذا الشاهد بأنه بعض من محمد عليه سلام

(٣) الفتح : ٢٩

(٤) شواهد الترياق ج ٣ ص ١٨٣ ، وتفسير الحارر ، وفي هامشه سمعي ج ١ ص ١٣ .  
وتفسير الكشاف ج ٣ ص ٢٦٩ ، وروح المعاني ج ١٦ ص ١١٧

(٥) الرعد ٣

شجر شتى ، وأنا وأنت يا عليّ من شجرة واحدة (١)

آية : من المؤمنين رجال ...

الثانية والاربعون : قوله تعالى « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه » (٢) :  
فزلت في عليّ عليه السلام (٣) .

آية : ثم أورثنا الكتاب

الثالثة والاربعون : قوله تعالى . « ثم أورثنا الكتاب الدين اصطفينا من عبادنا » (٤) .  
وهو عليّ عليه السلام (٥) .

آية الاتباع

الرابعة والاربعون : قوله تعالى « أذ ومن اتبعني » (٦) :  
هو عليّ عليه السلام (٧) .

- 
- (١) رواة عدة من الأعلام في كتبهم ، منها : مصوع من ص ٧٢ وتاريخ الخلفاء من ١٧٦ .  
ومستدرک الصحيحين ج ٢ ص ٢٤١ . وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد .  
ودخائر العقبى من ١٦ ، والدر المنثور ج ٤ ص ٤٤ . والجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٢٨٣ .
- (٢) الأعراب : ٢٢ .
- (٣) بساط المودة ص ٩٦ . والصواعق المحرقة ص ٨٠ . ونور الأبصار ص ١١٧ ، والفصول المهمة ص ١١٢ ، وشواهد التنزيل ج ١ ص ١ . وكفاية الطالب ص ١٤٩ .
- (٤) عامل : ٣٢ .
- (٥) شواهد التنزيل ج ٢ ص ١٠٣ . ويباع المودة ص ١٠٣ ، عن مناقب وتصانيف الروايات في مصادر الشيعة عن أئمة أهل البيت ( ع ) في ذلك .
- (٦) يوسف : ١٠٨ .
- (٧) شواهد التنزيل ج ١ ص ٢٨٦ ، بطرق وأسناد متعددة . وأبت تعلم أن الدعوة على بصيرة ،  
وكمال الاتباع للشي ( ص ) في أقواله وأفعاله ، موجبان لانتشار الدعوة للدين ، كما يريد  
الله تعالى ، فيكون الكمال الاتباع ، الذي على بصيرة أحق بمصعب للشي ( ص ) ،  
وأولى محلات



## آية : من العالم

الخامسة والاربعون : قوله تعالى : « أفمن يعلم أن ما أنزل إليك من ربك الحق » (١)

هو عليّ عليه السلام (٢) .

## آية : أحسب الناس

السادسة والاربعون : قوله تعالى . « ألم . أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون » (٣) .

قال عليّ : يا رسول الله ، ما هذه الفتنة ؟ قال : يا عليّ بك ، وأنت مخاصم ، فاعتدّ للخصومة (٤) .

## آية مشاقة النبي (ص)

السابعة والاربعون : قوله تعالى . « وشاققوا الرسول من بعد ما تنزل من المهدى » (٥) :

---

(١) الزعم ٢٠

(٢) راجع . يابيع المودة ص ٦٩ و ٧٠ ، وكفاية الطالب ص ٢٠٨ ، والاصحاب ج ٢ ص ٤٦٤ ، وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣٣٨

(٣) التنبؤات : ٢

(٤) شواهد التنزيل ج ١ ص ٤٣٨

أقول الفتنة في الآية بمعنى الاشتغال ، كما صرح به الزاري في تفسيره . ومن حسنة ما استحسن الله به أمة نبيه (ص) ، الكتب ، والعترة الطاهرة ، بالإلزام بإطاعة حكمهما ، والعمل بما أمرا ، والاجتناب عما نهيا .

(٥) محمّد : ٣٢

قال (ص) . في أمر عليّ (عليه السلام) (١) .

### آية صاحب الفضيلة

الثامنة والاربعون : قوله تعالى « ويؤتي كل ذي فضل فاضله » (٢) .  
هو علي عليه الصلاة والسلام (٣) .

### آية دم من كذب النبي في علي

التاسعة والاربعون : قوله تعالى « فمن ظلم من كذب على الله  
وكذب بالصدق » (٤) :

هو من ردّ قول رسول الله صلى الله عليه وآله في عي عليه السلام (٥)

### آية التوكل عليه تعالى

الخمسون : قوله تعالى « وفاتوا حششنا الله وبغضم لوكيل » (٦)

قال أبو رافع : وحيه النبي (ص) علناً في طيب أبي سفيان .  
فقبضهم أعرابي من حراقة . فقال : إن القوم قد جمعوا لكم . فاحشواهم .

---

(١) روى عن أبي حمزة . عن أبي جعفر محمد بن محمد بن عيسى بن سلام . كما في تفسير البرهان  
ج ١ ص ٨٩ . وقال من مؤسسين وشيوخنا رسول الله . « أبي قطعوا في أهل بيته .  
بما أخذ بيننا وبينهم » ( راجع تفسير حرّح . و تفسير نور الثقلين ج ٥ ص ٤٥ .  
« قد توحه . به في أمر علي في حياته وجماعته . مشاقة لا تحصى

(٢) سورة ٣

(٣) شوهه بسير ج ١ ص ٢٧١ . وكشف عنه من ٩٣ . ١٠١ . حافظ السروي عن  
الباقر (ع) . وعن ابن مردويه . بإسناده عن ابن عباس .

(٤) الزمر ٣٢

(٥) ١٠١ . من دوي . في كتب لمواف . كما في كشف عنه من ٩٣ . و تفسير البرهان  
ج ١ ص ١٩

(٦) آل عمران ١٧٣

فزادهم إيماناً . فقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل (١) .

### آية كفايته تعالى

الحادية والخمسون : قوله تعالى . « وكفى الله المؤمنين القتال » (٢)  
في قراءة ابن مسعود . يعني بن أبي طالب (٣)

### آية لسان الصدق

الثانية والخمسون : قوله تعالى « واحمل لي لسان صدق في  
الآخرين » (٤) .

هو علي ( ع ) ، عُرِضَتْ ولايته على إبراهيم ( ع ) ، فقال .  
اللهم اجعلني من ذُرِّيَّتِي ، فعمل الله ذلك (٥) .

### سورة العصر

الثالثة والخمسون : قوله تعالى « والعصر » . إنَّ الإنسانَ لَمِ يَحْسِرْ  
بمعنى أبا جهر . « إلاَّ الدينَ آمَوا » (٦) عليّ وصلمان (٧) .

### آية التواصي بالصبر

الرابعة والخمسون . قوله تعالى « وتواصوا بالصبر » (٨)

---

(١) رَوَاهُ الصَّالِحُ التُّرْمُذِيُّ فِي مَسَائِدِ الْمُرْتَضَوِيِّ ص ٥٩ ، وَالسَّيوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَشْهُورِ ج ٢  
ص ١٠٣ ، وَفِي لَبِّ الْقَوْلِ فِي أَسْبَابِ التَّرْوِيلِ ، عَنْ ابْنِ مَرْدَوَيْهِ

(٢) الْأَحْزَابُ : ٢٥ .

(٣) يَتَابِعُ الْمُرْدَةُ ص ٩٤ وَالِدَرِ الْمَشْهُورِ ج ٥ ص ١٩٢ ، وَدُرُوحُ الْمُعَاصِي ج ٢١ ص ١٥٦ ،  
وَشَوَاهِدُ التَّرْوِيلِ ج ٢ ص ٣ ، وَكُمَايَةُ الطَّالِبِ ص ٢٣٤

(٤) الشُّعْرَاءُ : ٨٤

(٥) مَنَاقِبُ الْمُرْتَضَوِيِّ ص ٥٥ ، وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ الْمَنَاقِبِ ، كَمَا فِي كَشْفِ الْقَمَةِ ص ٩١

(٦) وَالْعَصْرِ : ١

(٧) آيَةُ الرَّحْمَنِ ج ٣٠ ص ٢٢٨ وَالِدَرِ الْمَشْهُورِ ج ٦ ص ٣٩٢ ، وَشَوَاهِدُ التَّرْوِيلِ ج ٢ ص ٣٧٢

(٨) الْعَصْرِ : ٢

قال ابن عباس : هو عليّ عليه السلام (١) .

### آية السابقون

الحامسة والخمسون قوله تعالى . « السابقون الأولون » (٢) .  
عليّ وسلمان (٣) .

### آية البشارة

السادسة والخمسون قوله تعالى « ونشر المحبين » . إلى قوله  
تعالى « وعمار قاهم بضيقون » (٤) عليّ منهم (٥)

### آية من سبقت لهم الحسنی

السابعة والخمسون : قوله تعالى « من اندين سبقت لهم من الحسنی » (٦) :  
عليّ منهم (٧)

### آية من جاء بالحسنة

الثامنة والخمسون : قوله تعالى : « من جاء بالحسنة » (٨) :

---

(١) شواهد التبرين ج ٢ ص ٣٧٢ ، وتفسير القرطبي ج ٢٠ ص ٧٩

(٢) التوبة ١٠

(٣) شواهد التبرين ج ١ ص ٢٥٤ مرقى واسيد ، ومن مدونه في كذب المنافق ، ويقرب

منه . رواه الأعظم عنهم ، مرجع تصوع ص ١٧٤ ودخائر المعاني ص ٥٨ .

وتجمع التبرين ج ٩ ص ١٠٢ و ٢٢٠ ويبيع المودة ص ٦٠ و ٦١ ، وكبر العادل

ج ٦ ص ١٥٢

(٤) الحج ٢٤

(٥) شواهد التبرين ج ١ ص ٣٩٦ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٢ ص ٥٩

(٦) الأنبياء ١٠١

(٧) تفسير النعماني في هاشم نصير لخارج ج ٣ ص ٢٩٦ . وشواهد التبرين ج ١ ص ١٣٨٤

وروح المعاني ج ١٧ ص ٨٩ ، وتبيع المودة ص ٣١

(٨) الأنعام ١٦٠

قال عليّ عليه السلام الحسنه حسنا أهل البيت . والسيئة نعض .  
من جاء بها أكته الله على وجهه في النار (١) .

## آية التأذين

التاسعة والخمسون : قال تعالى : « فأذن مؤذناً » (٢)  
هو عليّ عليه السلام (٣) .

## آية الدعوة للولاية

الستون : قال تعالى : « إذا دعاكم ابن أبي طالب » (٤)  
دعاكم لولاية علي بن أبي طالب (٥) .

## آية في مقعد صدق

الحادية والستون : قوله تعالى : « في مقعد صدقٍ عند متيكَ »  
مُقتل (٦) .  
عليّ عليه السلام (٧) .

(١) روه في صحيح المودة عن أبي بصير ، وشمس ، وحبوبي وعنه عن ٩٨ . و  
مردويه في كتاب المناقب

(٢) الأعراف : ٤٣

(٣) صحيح المودة ص ١٠١ ، وشواهد سريرة ص ١ ص ٢٢ . في روايات متعددة

(٤) الأنفال : ٢٤

(٥) روه في نسخة إحدى عن ج ٣ ص ٣٩٤ . يعزى نفسه إلى مجمع . وكشف نفعه ص ٩٤  
ومناقب لمصنوعي ص ٥٦ عن خط أبي بكر بن مردويه . وكان به قد صححه

(٦) القمر ٥٥

(٧) روه عن مردويه في المناقب ، ومبني من أحمد حوا . كما في صحيح المودة

ص ١٣٢ ، عن جابر بن عدي ، عن أنسي ويعرب من هذا المتن . روه في يوم مشهور

كما في ص ٣٢ ، عن حماد بن عيسى ، عن أنساري عن أبي ( ص ) ، وأما ما ورد

مبشراً في الكتب معتبره عند أعظمهم من قوله ( ص ) ، وأنشد في كبر

مؤمن من بعده .

## آية كون علي شبيهاً بعيسى

الثانية والستون : قوله تعالى . « ولما ضُرب ابنُ مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون » (١) .

قال رسول الله صلى الله عليه وآله ، لعلي عليه آلاف التحية والثناء :  
إن فيك مثلاً من عيسى ، أحسنه قوم ، فهلكوا فيه ، وأبغضه قوم .  
فهلكوا به ، فقال المنافقون : أما يرى له مثلاً إلاً عيسى ؟ ، فنزلت  
هذه الآية (٢) .

## آية الأمة الهادية

الثالثة والستون : قوله تعالى . « ومن خلقنا أمةً يهْدُون بالحق ووه  
يعبدون » (٣) :

قال علي عليه السلام . هم أنا وشيعتي (٤) .

## آية : تراهم ركعاً

الرابعة والستون : « تراهم رُكعاً سُجّداً » (٥) ،  
نزلت في علي عليه السلام (٦) .

---

(١) الزحرف . ٥٧

(٢) ذخائر العقبى ص ٩٢ ، والمصايف المحرقة ص ١٢١ ، ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٢٣ ،  
والمقتد القرطبي ج ٢ ص ١٩٤ ، وتاريخ الخلفاء ص ١٧٣ ، ويدهب المودة ص ١٠٩ ،  
ومستخب كثر الصالح ج ٥ ص ٣٤ .

(٣) الأعراف : ١٨١

(٤) يابيع المودة ص ١٠٩ ، بطريق أحسن حوارم ، وشواهد التنزيل ج ١ ص ٢٠٤

(٥) الفتح : ٢٩

(٦) تفسير روح المعاني ج ٢٦ ص ١١٧ ، وتفسير الخازن ج ٤ ص ١١٣ ، وشواهد التنزيل

ج ٢ ص ١٨٢

## آية إيذاء المؤمنين

الخامسة والستون : « والذين يؤدّون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا<sup>(١)</sup> »  
نزلت في عليّ عليه السلام ، لأنّ نقرأ من المنافقين كانوا يؤدّونه ،  
ويكذبون عليه (٢) .

## آية : أولو الأرحام

السادسة والستون : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله  
من المؤمنين والمهاجرين »<sup>(٣)</sup>  
هو عليّ ، لأنه كان مؤمناً ، مهاجراً ، « رحمهم »<sup>(٤)</sup>

## آية البشارة

السابعة والستون : « ونشر الدين آموا أن هم قدم صدق »<sup>(٥)</sup>  
نزلت في ولاية عليّ عليه السلام (٦) .

## آية الاطاعة

الثامنة والستون : « أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولي الأمر  
منكم » (٧) :

---

(١) الأحزاب : ٥٨

(٢) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٤ ، وأبيات سروذ ص ٢٠٦ ، وشيخ الحداد ص ٢٠ ص ٩٣

وتفسير سروذ ج ٣ ص ٥١١ ، وفي هامشه نسخة أخرى

(٣) الأحزاب : ٦

(٤) رواه ابن مردويه في كتاب المصنف - ونقله في إحدى النسخ ج ٣ ص ٤١٩ عن ابن أبي  
في سابق من نقضه ص ١٢ اتفق المفسرين على أنّ « لأنه يراد في عليّ لأنه هو الذي  
كان مؤمناً ومهاجراً وابن عمه (ص) » .

(٥) يونس : ٢

(٦) رواه ابن مردويه في كتاب المصنف ، كما في كثير من نسخة ص ٩٥

(٧) النساء - ٥٩

كان عليّ منهم (١) .

## آية الأذان في يوم الحج الأكبر

التاسعة والستون : وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر (٢) :

في مسند أحمد : هو عليّ حين أدّن دلائل من سورة البراءة ، حين أنفذها السيّد (ص) مع أبي بكر ، وأتبعه بعليّ (ع) ، فردّه ، ومضى عليّ ، وقال السيّد (ص) : قد أمرت أن لا يستمعها إلّا أنا ، أو واحد مني (٣) .

## آية حسن المآب

الستون : وطوبى لهم وحسن مآب (٤) :

قال ابن سيرين هي شجرة في الجنة ، أصلها في حُجرة عليّ ، وليس في الجنة حُجرة إلّا وفيها عَصْنٌ من أعصانها (٥) .

---

(١) تفسير البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٨ (طبعة المائدة بمصر) ، فقد أورد درول الآية في حق عليّ والأئمة من أهل البيت ، كما في إمام الخ ج ٣ ص ٢٣٥ ، وبيابيع المودة ص ١١٦ ، وشواهد التنزيل ج ١ ص ١٤٩

(٢) التوبة ٢

(٣) مسند أحمد ج ٣ ص ٢٨٣ ، وشواهد التنزيل ج ١ ص ٢٣٠ بطرق وأساليب ، والدر المنثور ج ٣ ص ٣١١ ، وبيابيع المودة ص ٨٨ ، وجمع الروايات ج ٧ ص ٣٩ ، وتفسير الخطوط ج ٥ ص ٨١ ، وشرح النهج لابن أبي الحديد ج ٢ ص ٦٠ ، ودخائر المعقبين ص ٦٩ وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٢٢ ، والتفسير الكبير ج ١٥ ص ٢١٨ ، وتفسير السمعاني ، هامش الحدوث ج ٢ ص ٢١٤ ، وغيرها من الكتب المعتمدة .

(٤) الرعد ٢٩

(٥) جامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٣١٧ ، وتاريخ بغداد ج ٩ ص ٧١ ، والدر المنثور ج ٤ ص ٥٩ ، والصواعق المعرقة ص ٩٠ ، وشواهد التنزيل ج ١ ص ٣٠٤ ، ودخائر المعقبين ص ١٦ ، ومنتخب ابن المغازلي ص ٢٦٨ .



## آية الانتقام

الحادية والسبعون : « فإِذَا نَدَمْتُمْ عَلَىٰ ذُنُوبِكُمْ فَادْعُوهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَتَعْلَمُوا أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ » (١) .  
قال ابن عباس : بعليّ عليه السلام (٢) .

## آية الأمر بالعدل

الثانية والسبعون : « هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ، وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » (٣) :

عن ابن عباس : إنه عليّ عليه السلام (٤)

## آية : سلام على آل ياسين

الثالثة والسبعون : « سلام على آل ياسين » (٥)  
عن ابن عباس : آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم (٦)

(١) الرحرف : ٤٦

(٢) الدر المنثور ج ٦ ص ١٨ ، وبيدع حودة ص ٩٨ ، وشوهد التريل ج ٢ ص ١٥١ ،  
ومناقب ابن الحفاز ص ٢٧٤

(٣) النحل : ٧٦

(٤) رواه ابن مردويه في المناقب ، كما في كشف المنة ص ٩٦ ، وقال الفصل - في مقام  
لا شك أن علياً كان يأمر بالعدل ، وهو عن صراط مستقيم ، فعلى هذا يكون عليه السلام  
مصدّقاً بأمر لأية الشريعة بلا ريب وتوردين . وفي شوهد التريل ج ١ ص ٥٩ . قال  
رسول الله ( ص ) في حديث : وإنه الصراط المستقيم ، وإنه الذي يسأل عن ولايته يوم  
القيامة

(٥) الصافات : ١٣٠

(٦) رواه كبار القوم في كتبهم معتجة ، منها الصواعق المحرقة ص ٨٨ ، والدر المنثور  
ج ٥ ص ١٣٩ ، والتفسير الكبير ج ٢٦ ص ١٦٢ ، وروح المعاني ج ٢٣ ص ١٢٩ ،  
وشوهد التريل ج ٢ ص ١٠٩ ، في رويات ، وتفسير الحارث ج ٤ ص ٢٧

## آية من أوتي كتابه

الرابعة والسبعون : « ومن عنده عليم الكتاب » (١) :

هو عليّ عليه السلام .

« فأما من أوتي كتابه يمينه » (٢) :

فان أنس عداًس هو عليّ عليه السلام (٣) .

## آية الاخوة

الحامسة والسبعون : « وربعاً ما في صدورهم من عملٍ إخواناً على سُررٍ متقابلين » (٤) :

عن أبي هريرة . قال : قال عليّ بن أبي طالب . يا رسول الله .  
أيُّما أحبّ إليك . أن . أم فاطمة ؟ قال . فاطمة أحبّ إليّ منك . وأنت  
أعزّ عليّ منها . وكأني بك وأنت يا عليّ عبي حوصي . تلود عنه السب  
وإن سبه أباريق من عدد نجوم السماء . وأنت . والحسن . والحسين .  
وطه . وعقيل . وجعفر في الجنة . إخواناً على سُررٍ متقابلين . وأنت  
معي وشبعتك في الجنة . ثم قرأ رسول الله ( ص ) . « إخواناً على سرر

(١) الزبد ٤٣

(٢) الحاشية ٩

(٣) الحديث الذي في الآلة الأولى قد تقدم ذكره سابقاً . ورواه هذا عليّ بن أحمد بن أبي  
مرويه . عن ابن عباس . كما في كشف الغطاء .

قال الشيخ الطوسي في التبيان : إن هذا كتاب آخر غير كتاب الأعمام

أقول : يدل على قوله ما رو . عداًق بن أنس . عن أبيه . عن جده . قال : قال رسول الله  
( ص ) : « إذا كان يوم القيامة » ونصب الصراط على شفير جهنم . ثم يبرز إلا من معه  
كتاب ولادة علي بن أبي طالب ( راجع مناقب ابن المغازلي ص ٢٤٢ . وميراث  
لاعتدال ح ١ ص ٢٨ . ومراشد المصطفى الحموي . وبيع المودة ص ١١٢ .  
ولسان الميراث ج ١ ص ٤٤ : ٥١ : ٢٧٥ .

(٤) الحاشية : ٤٧

متقابين . لا يطر أحدهم في قفا صاحبه (١)

آية : ليغيظ بهم الكفار

السادسة والسبعون : « يُثْعَب الزُّرَاع لِيُغِيظَ بِهِمُ الْكَفَّارُ » (٢) .  
هو عليّ عليه السلام (٣) .

آية : أم يحسدون

السابعة والسبعون : « أَمْ يَحْسَدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ » (٤)  
قال الناقر عليه السلام : نحن الناس (٥) .

آية للنور

الثامنة والسبعون : « كَمِشْكَاةٍ فِي مِصْحَاحٍ »

عن الحسن الصري ، قال : المشكاة فاطمة ، والمصباح الحسن .  
والحسين ، و « الزُّحَاة كَأَنَّهَا كَوَكُ » قال كانت فاطمة كوكباً  
درياً بين بساء العالمين ، « نوقد من شجرة مباركة » ، قال لشجرة المباركة  
إبراهيم ، « لا شرقية ولا عربية » ، لا يهودية ، ولا نصرانية ، « يكاد  
ريتها يُضي » ، قال : يكاد العلم يطف منها ، « ولو لم تمشه نار ، نور » .

(١) يابيع المودة ص ٤٢ ، ومجمع الزوائد ج ٩ ص ١٧٣ ، وكر الصالح ج ٦ ص ٢١٩ ،  
وفص القدير ج ٤ ص ٤٢٢ ، وقال أخرجه الطبراني في الأوسط ، عن أبي هريرة ،  
وقال إنه صحيح ، وأسد الغابة ج ٥ ص ٥٢٢

(٢) الفتح : ٢٩

(٣) روح المعاني ج ٢٦ ص ١١٧ ، وشواهد السرب ج ٢ ص ١٨١ إلى ١٨٥ ، في رويات  
متعددة

(٤) الباء : ٥٤

(٥) الصواعق المرفوعة ص ٩٣ ، ويابيع المودة ص ١٢١ ، وشواهد التبيين ج ١ ص ١٢٤ ،  
وتذكرة الخواص ص ٢٢٣ ، ومقتب ابن العربي ص ٢٦٧ ، ورشعة النضادي لمحمدي  
ص ٣٧ ( ط مصر ) ، ورواه أحمد في المسند ، وأبو سعيد في شرح النبوة

قال فيها إمام بعد إمام ، يهدي الله لوره من يشاء ، (١) قال . يهدي الله لولا نهم من يشاء (٢) .

### آية : ولا تقتلوا ...

التاسعة والسبعون : ، ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً (٣)  
قال ابن عباس لا تقتلوا أهل بيت نبيكم صلى الله عليه وآله (٤)

### آية وعده الله للمؤمنين :

الثمانون : ، وعده الله للذين آمنوا وعمموا انصاحات منهم معرفة  
وأجرأ عظيمأ (٥)

عن ابن عباس قال سأل قوم النبي ( ص ) فبمن برئت هذه الآية؟  
قال إذا كان يوم القيمة عقيد لواء من نور أبيض ، وددى مائة :  
يسمى سيد المؤمنين . ومعه الذين آمنوا بنعت محمد ( ص ) . فيقوم علي بن  
أبي طالب فيعطى اللواء من النور الأبيض . وتحتة جميع السالطين  
الأوليين من المهاجرين والأنصار . لا يعارضهم غيرهم . حتى يجلس على  
مسر من نور رب العزة . ويُعرض الجميع عليه . رجلاً . رجلاً .  
فيغصى أحده ونوره . فإذا نزل على آخرهم . قبل لهم قد عرفتمكم  
صفتكم . ومسر لكم في حبه . إن ربكم يقول لكم : إن لكم عدي  
معرفة . وأجرأ عظيمأ يعني الحبة . فيقوم علي . والقوم تحت لوائه معهم .  
حتى يدخل بهم حبة . ثم يرجع إلى مسره . ولا يران يُعرض عنه جميع

(١) سورة ٥٣

(٢) مسند ابن جرير ص ٣١٧ . ورشعة الصادي ص ٢٩

(٣) سورة ٢٩

(٤) مسند ابن المبارك ص ٣١٨ ، وشواهد التنزيل ج ١ ص ١٤١ بستين

(٥) الفتح ٢٩

المؤمنين ، فيأخذ نصيبه منهم ( نصيبهم منه ) إلى الجنة ، ويترك أقواماً على النار ، وذلك قوله : « والذين آمنوا بالله ورسوله ، أولئك هم الصديقون ، والشهداء عند ربهم . لهم أجرهم ونورهم » (١) يعني : السالفين الأولين ، وأهل الولاية . وقوله : « والذين كفروا وكذبوا بآياتنا » (٢) : يعني بالولاية بحق عليّ . وحقّ عليّ واجب على العالمين ، وأولئك أصحاب الحميم (٣) ، (و) هم الذين قاسم عليّ عليهم النار ، فاستحقوا الحميم (٤) .

## آية الاسترجاع

الحادية والثمانون : « الذين إذ أصابتهم مصيبة قالوا . إنا لله ، وإنا إليه راجعون . أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ، وأولئك هم المهتدون » (٥) :

نزلت في عليّ ( ع ) . لما وصل إليه قتل حمزة رضي الله عنه ، فقال : « إنا لله وإنا إليه راجعون » (٦) فنزلت هذه الآية

## نزول كرائم القرآن في علي (ع)

الثانية والثمانون : في مسند أحمد بن حنبل : قال ابن عباس : ما في القرآن آية إلا وعليّ رأسها ، وقائدُها ، وشريعُها ، وأميرُها ولقد

(١) و (٢) و (٣) الحديث : ١٩

(٤) مناقب ابن العربي ص ٣٢٢ ، وشوهد السريح ج ٢ ص ٢٨١ ، وفي معناه روايات روىها الحاكم المحسّاني في كتابه هذا ص ٢٢٧ ، في تفسير قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وآمروا برسوله يؤتكم كفاً من رحمة » ويحمل لكم بوراً تشوب به ، ويفتر لكم ، والله يقود رحيم » (الحديث : ٢٧)

(٥) البقرة : ١٥٧ .

(٦) رواء الشعبي في تفسيره . والنقاش في معناه . كما في إسحاق لخلق ج ٣ ص ٢٧٥ .

عاتب الله أصحاب محمد ( ص ) في القرآن . وما ذكر علياً إلا بحير ( ١ ) .

وعنه . ما نزل في أحد من كتاب الله ما نزل في علي ( ع ) ( ٢ )

وعن محمّد نزل في عليّ سبعون آية ( ٣ )

وعن ابن عباس ما نزل آية . وفيها ما أيها الدين آموا ، إلاّ وعلي رأسها وأميرها ( ٤ ) . عبه آلاف التحية والثناء

## آية سؤال أهل الذکر

الثالثة والثمانون : روى الحافظ . محمد بن موسى الشيرازي ، من علماء الجمهور . واستحرجه من التفسير الاثني عشر . عن ابن عباس في قوله تعالى « فاسألوا أهل الذکر » ( ٥ ) . قال هم محمد ، وعلي ، وفاطمة ، والحسن . والحسين هم أهل الذکر . والعلم . والعقل . والبيد . وهم أهل بيت النبوة . ومعدن الرسالة . ومخلف الملائكة . والله ما سُمّي المؤمن مؤمناً إلاّ كرامة لأمر المؤمنين

( ١ ) وروى في مناقبه أيضاً . كتاب في ذخائر المعنى ص ٨٩ ، و . مع أيضاً شواهد التبريد ج ١ ص ٤٨ ، ٥٤ في عدة روايات . وحلية الأولياء ج ١ ص ٦٤ ، وكرر الصالح ج ٦ ص ٣٩١ ، وصحبه في هاشم نسط . ج ٥ ص ٣٨ ، ونور لأصحاب ص ٨١ ، والصواعق المعرقة ص ٧٦ . وقد رجع الخفاء ص ١٧١ ، بعض من الطبري . وابن أبي حاتم والإمامات التي عاتب الله فيها العصاة من أصحابه كثيرة جداً . منها الآيات الواردة في انصافه عليه . ويكفي في ذلك سورة مراءه . التي سميت انصافه . ويكفي أيضاً حوائهم عن النبي الأكرم ( ص ) في عدة من المواضع . وأدبته به في كثير من المقامات ، وستأتي لإشارة التفصيلية لعدة منها في محله إن شاء الله .

( ٢ ) تاريخ الخفاء ص ١٧١ ، ونور لأصحاب ص ٨١ . والصواعق المعرقة ص ٧٦ ، والكوكب الدرة عند الرزوي ص ٣٩ ، ( نسخة الأزهر بمصر ) ، وشواهد التنزيل ج ١ ص ٣٩ ، ويتابع الموقدة ص ١٢٥

( ٣ ) الصواعق المعرقة ص ٧٦ . تاريخ الخفاء ص ١٧٢ ، وشواهد التبريد ج ١ ص ٤١

( ٤ ) ناسخ المودة ص ١٢٦ وشواهد التبريد ج ١ ص ٥٢ ، وحلية الأولياء ص ٦٤

( ٥ ) الحل : ٤٣

ورواه سفيان الثوري . عن السدي . عن الحارث (١) .

## آية عم يتساءلون

الرابعة والثمانون : وعن الحافظ (٢) في قوله تعالى . « عم يتساءلون عن الساعة العظيمة (٣) » بإسناده عن السدي عن رسول الله (ص) أنه قال . « ولاية علي يتساءلون عنها في قبورهم . فلا يبقى ميت في شرق . ولا في غرب . ولا في بر » . ولا في بحر إلا ومُكر ومُكر يسألانه عن ولاية أمير المؤمنين بعد الموت . يقولون من رثك . وما دبك . ومن بيك . ومن إمامك ؟ .

وعنه . عن ابن مسعود . قال وقعت الخلافة من الله تعالى لثلاثة نفر . لآدم في قوله تعالى « بي جعل » في الأرض حبيبة (٤) . والخليفة الثاني . داود صلوات الله عليه . لقوله تعالى « يا داود إنا جعلناك حبيبة » في الأرض (٥) . والخليفة الثالث علي بن أبي طالب . لقوله تعالى . « لَنَبْلُوَنَّ هَلْ يُؤْتِي الْأَرْضَ حَيْثُ يَمَسُّهَا » .

---

(١) روح المعاني ج ١٤ ص ١٣٤ . ومفسر طبري ج ١٤ ص ٤٩ . وبيع اليهود ص ١١٩ وشواهد التنزيل ج ١ ص ٣٢٤ في روايات عديدة .

أقول ومراده من التماسر لاني عشر على ما ذهبني تفسير وكيع بن حرج . وتفسير أبي يوسف يعقوب بن صفان . ومقاتل بن سليمان . وابن حجر حريج . ويوسف بن موسى الفطاني . وقتاده . وحرب الطائي . والسدي . ومجاهد . ومقاتل بن حبيب . وأبي صالح . ومحمد بن موسى الشيرازي

(٢) هو أبو بكر بن مؤمن الشرطي . في رسالته . لاعتماد . على ما في مناقب الكاشغري ( راجع تعليقة إسحاق الحنقي ج ٣ ص ٤٨٤ . وشواهد التنزيل ج ٢ ص ٣١٨ )

(٣) الباء

(٤) البقرة ٢٨

(٥) ص ٢٦

آدم وداود (١) . « وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم » . يعني : الإسلام .  
 « ولتبدلهم من بعد حوفهم » . يعني : من أهل مكة . « أمناً » . يعني  
 من أهل المدينة : « يعسوبي » . لا يُشركون بي شيئاً . يعني : يوحّدوني .  
 « ومن كفر بعد ذلك » بولاية عليّ . « فأولئك هم الماسقون » (٢) . يعني :  
 العاصين لله ولرسوله (٣) ...

هذا كله ما نقله الجمهور . واشتهر عنهم ونوائره

## تعيين إمامة علي (ع) بالسنة

وأما « السنة » :

فالأخبار المتواترة عن النبي (صلى الله عليه وآله) . الدالة على إمامته ،  
 هي أكثر من أن تُحصى . وقد صنف الجمهور وأصحابنا في ذلك .  
 وأكثروا . ولتقتصر ما هنا على القليل . فإن الكثير عبر متناهٍ . وهي أخبار .

## كون علي (ع) نوراً بين يدي الله تعالى

الأول : ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده . قال . قال رسول الله  
 (ص) : كنت أنا وعلي بن أبي طالب نوراً بين يدي الله . قيل أن يُخلق  
 آدم بأربعة عشر ألف عام . فلما خلق الله آدم قسم ذلك النور حرايين .  
 مجزأة أنا ، ومجزأة عليّ (١) .

(١) في نسخة : يصي داود وسليمان وبراهيم شواهد التنزيل ج ١ ص ٧٥  
 وبقيده ما ورد في روايات متواترة من أن النبي (ص) قال : هو (يصي علي بن أبي  
 طالب) خليفة من بعدي .

(٢) النور ٥٥ (٣) شواهد التنزيل ج ١ ص ٤١٢ ، ٤١٣ ، بإسناده . في عدة روايات  
 (٤) وكما قال ابن أبي الحديد في شرح سراج البلاء ج ٢ ص ٤٣١ ، ورواه أحمد في المسند ،  
 وفي كتاب المغنل ، وذكره صاحب كتاب الفردوس ، والرياض النضرة ج ٢ ص ١٦٤ .  
 ومناقب ابن العازمي ص ٨٧ ، ولسان الميران ج ٢ ص ٢٢٩ ، وميران الاعتدال ج ١  
 ص ٥٠٧ ، من تاريخ ابن عسكركو ، ومناقب الخوارزمي ص ٤٦ ، وديبج المودع ص ١٠ ،  
 ٨٣ ، وتذكر الخواص ص ٥٢ ط المزي ، وكفاية الطالب ص ٣١٤ ، وغيره . هو معتبر  
 عند أعظمهم .



وفي حديث آخر . رواه ابن المعاري الشافعي . لما خلق الله آدم . ركب ذلك السور في صلته ، فلم يزل في شيء واحد حتى افترقا في صل عبد المطلب ، ففي السورة . وفي علي الخلافة (١)

وفي خبر آخر ، رواه ابن المعاري . عن حابر في آخره . حتى قسمه جرأين ، فحمل جرءاً في صل عبد الله ، وجرءاً في صب أبي طالب . فأخرجني بيتاً ، وأخرج عبداً ولياً (٢)

### حديث الخلافة

الثاني : من مسند أحمد المبرور . وأندرتك الأقربين (٣) ، جمع النبي ( ص ) من أهل بيته ثلاثين ، فأكبو ، وشربوا ثلاثاً ، ثم قال هم : من بضمن عني ديني . ومواعيدي . ويكون خيافي . ويكون معي في الحجة ؟ فقال علي : أما ، فقال أدت

ورواه الثعلبي في تفسيره ( بعد ثلاث مرات ، في كل مرة سكت القوم غير علي ( ع ) ( ٤ ) .

### حديث اللوصية

الثالث : من مسند . عن سلمان . قال يا رسول الله ، من وصيك ؟

(١) مناقب ابن المعاري ص ٨٨ ، وبإيع حودة ص ١٠ ، وشرح معج بلاغة ج ٢ ص ١٤٠ ،

وكفاية الطالب ص ٣١٥ ، ورواه الديلمي في الفردوس ، وابن عساكر في تاريخه

(٢) بإيع المودة ص ١٠ و ٢٥٦ ، ومناقب ابن معاري ص ٨٩ ، وفي مصنفه روايت في

متشعب كبريت ص ٥٥ من مسند أحمد ص ٣٢

(٣) الشعراء : ٢١٤

(٤) مسند أحمد ج ١ ص ١١١ و ١٩٥ ، ودرر بصري ج ٥ ص ٤٢ ، وفي تفسيره ج ٩

ص ٦٨ ، وشواهد التفسير ج ١ ص ٤٢٠ ، وشرح معج البلاغة ج ٣ ص ٢٦٧ ، وإيع

المودة ص ١٠٥ ، ودرر تكامل ج ٢ ص ٤٢ ، وجمع نروان ج ٨ ص ٣٠٢ ، ١١٣ ،

وكثر العمال ج ٦ ص ٣٩٢ ، ٣٩٧ عن عدة من حفاظ الحديث .

قال يا سلمان . من كان وصي أخي موسى ؟ قال يوشع بن نون  
قال : بن وصي . ووارثي . يقضي ديني . ويُسحر موعدي علي بن  
أبي طالب (١) .

## حديث من أحب أصحابك

الرابع : من كتاب المناقب . ذكرني بكر أحمد بن مردويه ، وهو حجة  
عند المذاهب الأربعة ، رواه بإساده إلى أبي زر . قال - دخلنا على رسول  
الله ( ص ) . فقلنا من أحب أصحابك إليك ؟ وإن كان أمر كـ معه .  
وإن كنت فائتة كـ من دونه ؟ قال هذا علي أقدمكم مسلماً وإسلاماً (٢)

## حديث لكل نبي وصي ووارث

الخامس : من كتاب ابن الأثيري ، بإساده عن رسول الله  
( ص ) . أنه قال لكل نبي وصي . ووارث . وإن وصي ووارثي  
علي بن أبي طالب (٣) .

## حديث قراءة سورة براءة

السادس : في مسند أحمد . وفي الجمع بين الصحاح الستة ، ما معناه :

(١) ورواه الهيثمي في مجمع الروائد ج ٩ ص ١١٣ . وكرر الصالح ج ٦ ص ١٥٦ . وفي  
مجمعه في خمس مساجد ج ٥ ص ٣٢ . وذهب الهيثمي ج ٣ ص ١٠٦ . وكعدة الطب ج ٢٩٣ شوهده  
التشريح ج ١ ص ٧٧ . والرياض النيرة ص ١٧٨ . ودخائر المقسي ص ٧١  
(٢) مناقب المرتضوي للرمذي ص ٩٥ . ورواه في كمر الصالح ج ٦ ص ٣٩٥ عن ابن عباس  
قال عمر بن الخطاب قال رسول الله ( ص ) أنت يا بني أول المؤمنين إيماناً ، وأولهم  
إسلاماً . وفي معناه روايات أخر متواترة عن النبي ( ص ) ، والصحابة ، والتابعين ،  
يكون علي عليه السلام أول من أمته ، ثم أورد التفصيل فطيه بمراجعة لكتب المعجزة  
عند الأعلام

(٣) مناقب ابن الأثيري ص ٢ - وكنوز الخفائي ص ١٢١ . ودخائر المقسي ص ٧١ .  
والرياض النيرة ج ٢ ص ١٧٨ . ويصحيح المودة ص ٧٩ و ١٨٠ عن الديلمي أقول  
كون علي وارثه ووصيه ( ص ) لما رواه في كتب الحديث والتأويل والتفسير

أن رسول الله (ص) بعث براعة مع أنبي بكر إلى أهل مكة ، فلما بلغ ذا الحليفة بعث إليه علياً ، مردّه ، فرجع أبو بكر إلى النبي (ص) ، فقال : يا رسول الله أنزل في شيء ؟ قال : لا . ولكن جبرائيل جاءني وقال : لا يؤدي عليك إلا أنت . أو رجل منك (١)

### حديث المناجاة

السابع : في الجمع بين الصحاح الستة . وتفسير الثعلبي . ورواية ابن المغازلي الشافعي آية المناجاة . واختصاص أمير المؤمنين (ع) بها (تصدق بدينار حال المسحاة . ولم يتصدق أحد قبله ولا بعده)

ثم قال علي (ع) : إن في كتاب الله آية ما عمل بها أحد قبلي ، ولا يعمل بها أحد بعدي . وهي : يا أيها الذين آمنوا إذا نأجيتم الرسول (٢) الآية . وبني خفف الله تعالى عن هذه الأمة . فلم تنزل في أحد من بعدي (٣).

### حديث المباينة

الثامن : آية المباينة . في الجمع بين الصحيحين : أنه لما أراد المباينة لنصارى نجران ، احتصن الحسين . وأخذ بيد الحسن . وفاطمة تمشي

(١) مسند أحمد ج ١ ص ٣ و ١٥١ و ٢٣٠ وح ٣ ص ٢٨٢ . وتفسير الطبري ج ١٠ ص ٤٦ و ٤٧ . وحسان السائي ص ٢٠ . ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ٥١ . وكثير الضال ج ١ ص ٢٤٩ . ومعجم الزوائد ج ٩ ص ١١٩ . وصحيح الترمذي ج ٢ ص ١٨٣ . وفي الدر المنثور ج ٣ ص ٢٠٩ رواد عن كثير من حفاظ الحديث . وشواهد التبريل ج ١ ص ٢٣٢

(٢) جديدة ١٢

(٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٤٢٨ . ومستدرك الحاكم ج ٢ ص ٤٨١ . ونسب البروق ص ٢٣٤ . وتفسير الطبري ج ٢٨ ص ١٤ . وتفسير الخزاز ج ٤ ص ٢٥٩ . والتفسير الكبير ج ٢٩ ص ٢٧١ . وجامع الأصول ج ٢ ص ٤٥٢ (طالفة محمديه بمصر) . وروح المعاني ج ٢٨ ص ٢٨

خدمه . وعلي بمشي حلمها . وهو يقول لهم : إذا دعوت فأمسوا . فأبى  
فصل أعظم من هذا . والسبي يستبعد بدعائه . ويجمعه واسطة بيته وبين  
ربه تعالى (١) ٢

### حديث المنزلة

التاسع : في مسند أحمد . من عدة طرق . وفي صحيح البخاري ،  
ومسلم ، من عدة طرق أن النبي ( ص ) لما حرج إلى تبوك ، استخلف  
عليّاً في المدينة ، وعلى أهله ، فقال عليّ : ما كنت أؤثر أن نخرج في وجه  
إلا وأنا معك فقال . أمّا ترعى أن تكون مسي عنزة هارون من موسى ،  
إلا أنه لا نبي بعدي (٢) ٢ .

### حديث إني دافع الراية عدداً

العاشر : في مسند أحمد . من عدة طرق ، وصحيح . مسلم .  
والبخاري . من طرق متعددة . وفي الجمع بين الصحاح الستة أيضاً .  
عن عبدالله بن بريدة . قال . سمعت النبي يقول حاصراً حبر . رأخذ  
اللواء أبو بكر ، فاصرف . ولم يُفتح له . ثم أحده عمر من العدة . فرجع .  
وم يُفتح له . وأصاب الناس يومئذ شدة وجهد . فقال رسول الله ( ص ) .

---

(١) صحيح مسلم ج ٤ ص ١٠٨ كتاب فضائل . وصحيح الترمذي ج ٢ ص ٢٦٦ و ٢٧٠ .  
ومسند أحمد ج ١ ص ١٨٥ . ومسير الطري ج ٣ ص ٢١٢ و ٢١٣ . وشواهد التبريل  
ج ١ ص ١٢١ . والناج الطابع للأصول ج ٤ ص ٨٤ . ومسندك الحاكم ج ٣ ص ١٥٠ . وقال  
في كتابه « معرفة علوم الحديث » في النوع السابع ص ٦٢ . وقد تواترت الأخبار في  
التعابير في ذلك

(٢) صحيح مسلم ج ٤ ص ١٠٨ ، بطريين ، وصحيح البخاري ج ٥ ص ٢ و ٢٤ . كتاب  
الفضائل . ومسند أحمد ج ١ ص ١٧٠ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٨٥ . ومسند أبي داود ج ١  
ص ٢٩ . وصحيح الترمذي ج ٢ ص ٣٠ . وأمد البداية ج ٤ ص ٢٦ وج ٥ ص ٨ .  
وخصائص السائي ص ١٥ و ١٦ . وكرر العمال ج ٦ ص ٤٠٢ . ودخائر العقبى ص ١٢٠ .  
ومجمع الزوائد ج ٩ ص ١٠٩ و ١١٠ و ١١١

« إني دافع الرية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله ،  
 كزار غير قرار ، لا يرجع حتى يفتح الله له »

فبب الناس شد وول نبتهم . أيهم يعطاها ، فلما صبح شس عدو إلى  
 رسول الله (ص) كنهم يرجون يعطاها ، فعب . أس عي س بي ط ب ؟  
 فقامو : إنه أرمذ بعين ، فأس إليه ، فأتى ، فقص رسول لله (ص) في عييه ،  
 ودعاه ، فبرى فأعطه لرية ، ومضى عني ، فبه يرجع حتى فتح الله على يديه<sup>(١)</sup>

### حديث برز الإيمان

الحادي عشر : روى الجمهور . أنه لما برز إلى عمرو بن عبد ود  
 العامري في عزاة الخندق . وقد عجز عنه المسلمون . قال النبي (ص) :  
 « برز الإيمان كله إلى لشرك كنه »<sup>(٢)</sup> .

### حديث سد الأبواب إلا بابه

الثاني عشر : في مسند أحمد . من عدة طرق أن النبي (ص) أمر  
 بسد الأبواب إلا باب علي ، فتكلم الناس . فحصب رسول لله (ص) .  
 فحمد الله ، وأثنى عليه . ثم قال : أما بعد . فربي أمر بسد هذه الأبواب  
 غير باب علي ، فقال فيه قائلكم . والله ما سددت شيئاً . ولا فتحته .  
 وإنما أمرت بشيء فاتبعته<sup>(٣)</sup> .

### حديث المواخاة

الثالث عشر : في مسند أحمد بن حنبل من عدة طرق أن النبي (ص)

(١) مسند أحمد ج ١ ص ٩٩ - ج ٥ ص ٣٥٣ ، ومجمع روادج - ص ١٥ ، وقال رواد

أحمد ورحاله رجال الصحيح . وخصائص الثاني ص ١٥ ، وصحيح الترمذي ج ٥ ص ٢٢

و ١٧١ ، وصحيح مسلم ج ٤ ص ١٠٨ ، ومسند حاكم ج ٣ ص ٣٨ و ٣٧

(٢) شرح مع الصلاة لابن أبي الحديد ج ٤ ص ٣٤٤

(٣) مسند أحمد ج ١ ص ١٧٥ - ج ٤ ص ٣٦٩ ، ومسند الحاكم ج ٣ ص ٤١١

و ١٢٥ ، وخصائص الثاني ص ١٣ ، وصحيح الترمذي ج ٢ ص ٣٠١ ، ونور

المشور ج ٦ ص ١٢٢ ، وأنصواع المحرقة ص ٧٠ ، وكر العبد ج ٦ ص ٥٥

و ١٥٦ ، وأمد العاية ج ٢ ص ٣١٤

أخى بين الناس ، وترك علياً حتى بقي آخرهم ، لا يرى له أخاً ، فقال :  
يا رسول الله ( ص ) ، آجبت بين أصحابك وتركيتني ؟ فقال : إنما تركتك  
لنفسي ، أنت أخى ، وأنا أخوك . فإن ذكرتك أحد ، قتل . أما عبد الله  
وأخو رسوله ، لا بدعيها بعدك إلا كذاب

ولدي بعثي بالحق ما أحترتك إلا لنفسي (١) ، وأنت مميّ عثرة  
هارون من موسى ، إلا أنه لا نديّ بعدي ، وأنت أخى ووارثي (٢)

وفي الجمع بين الصحاح الستة ، عن النبي ( ص ) ، قال مكتوب على  
باب الجنة محمد رسول الله ، علي أخو رسول الله ، قل أن يخلق الله  
السموات بالثاني عام (٣) .

### حديث إن علياً مني :

الرابع عشر : من مسند أحمد بن حنبل ، وفي الصحاح الستة ، عن  
النسائي ( ص ) ، من عدة طرق ، إن علياً مني وأنا من علي ، وهو وليّ  
كل مؤمن بعدي ، لا يؤدّي عني إلا أنا أو علي (١) .

وفيه أيضاً : لم يقتل عليّ أصحاب الألوية يوم أحد ، قال جبرائيل  
لرسول الله ( ص ) : إن هذه المواصلة فقال النبي ( ص ) : إن علياً

(١) وروى الحديث بعينه عن المصديقي بإسناد صحيح ، وفي الرياض الصريح ج ٢ ص ١١٩٨ ،  
وكرر الحديث ج ٦ ص ١٥٢ ، وجمع الأصول ج ٢ ص ٢٢٥ ، ومصابيح السنة  
ج ٢ ص ١٩٩ ، ودرر حقيقي ص ٩٢ ، وأسد النعمة ج ٢ ص ٣١٧ وح ٢ ص ٢٢١ ،  
ومعائن الثقات ص ١٨

أقول : حديث « المواصلة » من إسناده ، التي لا يروى فيها أهل العلم والفضل ،  
(٢) ورواه في إسناده صحيح ، بإسناد صحيح ، ورواه المستدرك في ج ١ ص ٢٢٥ ،  
ومستدرك كبر العباد ج ٥ ص ٤٥ ، ٤٦

أقول : حديث « المواصلة » أيضاً من إسناده ،  
(٣) مجمع برون ج ٩ ص ١١١ ودرر حقيقي ص ٩٦ ، وكرر الحديث ج ٢ ص ٥٩ ص  
ابن عكر ، وحبه الأول ج ٤ ص ٢٥٥ ، ولبس عدير ج ٤ ص ٢٥٥

(٤) مسند أحمد ج ٤ ص ١٦٤ ، وعدة طرق ، ومعائن الثقات ص ١٩ ، ٢٠ -

متي وأنا منه ٢ . فقال حراثيل - وأنا متكما يا رسول الله ( ص ) ( ١ ) .

### حديث إن فيك مثلاً من عيسى

- الخامس عشر : في مسند أحمد بن حنبل : أن رسول الله ( ص ) قال لهلي : إن فيك مثلاً من عيسى ، أنعضه اليهود حتى اتهموا أمه . وأحبه النصارى حتى أنزلوه المرل الذي ليس له نأهل ( ٢ )  
وقد صدق السي ( ص ) ، لأن الخوارج أنعضوا عبثاً عليه السلام .  
والنصيرية اعتقدوا فيه الربوبية .

### حديث : لا يحبك إلا مؤمن

- السادس عشر : في مسند أحمد بن حنبل ، وهو مذكور في الجمع بين الصحيحين ، وفي الجمع بين الصحاح الستة ، أن السي ( ص ) قال لا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَلَا يُعْصِكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ ( ٣ )

---

- بطريقين ، وصحيح البخاري ج ٣ ص ٢٢٩ ، والناسخ المجمع بياض ج ٣ ص ٢٣٥ ، والصواعق المحرقة ص ٧٤ ، ودرر الخفاء ص ١٦٩ ، وسنن البيهقي ج ٨ ص ٥٠ ، وصحيح الترمذي ج ٢ ص ٢٩٧ ، ومجمع برونج ج ٩ ص ١٢٧ ، ومصدر الحكيم ج ٣ ص ١١٠ ، ومسند أبو داود ج ٣ ص ١١١ ، وكر العمال ج ٦ ص ٣٩٩ ، ومبائل الخمسة من الصحاح الستة ج ١ ص ٢٢٧

( ١ ) تاريخ الطبري ج ٢ ص ١٩٧ ، والردص النصير ج ٢ ص ١٧٢ ، ومجمع الروائد ج ٦ ص ١١٤ ، وكر العمال ج ٦ ص ٤٠٠ ، ومبائل الخمسة ج ١ ص ٢٢٣

( ٢ ) مسند أحمد ج ١ ص ١٦٠ ، وخصائص الساني ص ٢٧ ، والصواعق المحرقة ص ٧٤ ، ونور الأبصار ص ٨٠ ، وكنز العمال ج ١ ص ٢٢٦

( ٣ ) مسند أحمد ج ١ ص ٨٤ و ٩٥ و ١٢٨ ، وصحيح مسلم ج ١ ص ٣٩ ، والناسخ المجمع بياض ج ٣ ص ٢٣٥ ، وصحيح الترمذي ج ٢ ص ٣١ - وسنن الساني ج ٢ ص ٢٧١ ، وخصائصه ص ٢٧ ، ودرر الخفاء ص ٤٣ ، ودرر الخفاء ص ١٧٠ ، والصواعق المحرقة ص ٧٤

## حديث خاصف النعل

السابع عشر : في مسند أحمد بن حنبل : أن رسول الله ( ص ) قال :  
 يا منكم من يقائن على تأويل القرآن ، كما قائلتُ على تبريله . فقال أبو  
 بكر . أنا هو يا رسول الله ؟ قال . لا . قال عمر . أنا هو يا رسول الله ؟  
 قال . لا . ولكنه خاصف النعل . وكان عليّ يحصف نعل رسول الله  
 ( ص ) في الحجرة عند فاطمة (١) .

وفي الجمع بين الصحاح الستة . قال رسول الله ( ص ) لتنتهن  
 معشر قريش . أو لتبعثن الله عليكم رجلاً مني امتحن الله قلبه للإيمان ،  
 يصرب أعناقكم على ليدن . قيل يا رسول الله . أبو بكر ؟ قال . لا .  
 قيل : عمر ؟ قال . لا . ولكن خاصف النعل في الحجرة (٢)

## حديث : الطائر

الثامن عشر : في مسند أحمد بن حنبل . والجمع بين الصحاح الستة .  
 عن أس بن مالك . قال كان عبد الله بن مسعود ( ص ) طائر قد طبع له .  
 فقال اللهم انني بأحب الناس إليك فأكل معي . فعاء عليّ فأكل معه (٣) .

(١) مسند أحمد ج ٢ ص ٢٢ . ومسنده أحمد ج ٣ ص ١٢٢ وحصائص الثاني ص ١٤٠  
 وأسد الغابة ج ٣ ص ٢٨٢ . وكبر الصحاح ج ٦ ص ١٥٥ . والذخ الخالص للأصول ج ٣  
 ص ٣٢٤ . وحلية الأئمة ج ١ ص ٦٧ . والإصابة ج ١ ص ١٥٢  
 أقول : لا ترد في توأمة هذا الحديث .

(٢) كبر الصحاح ج ٦ ص ٢٩٦ . ومن أخرجه أحمد . وابن جرير . وصححه . ومسنده  
 ج ٢ ص ١٣٧ . وصحيح ترمذي ج ٢ ص ٣٠ . وحصائص الثاني ص ١  
 (٣) حديث طائر بن مسعود في كتب الحديث والتاريخ ، وذلك بعض مسنده . مراجع  
 حصائص الثاني ص ٥ وأسد الغابة ج ٢ ص ٣٠ . وجامع لأصول ج ٩ ص ٢٦١ .  
 ومصابيح ج ٢ ص ٢٠٠ . ومسنده أحمد ج ٣ ص ١٣١ . وحلية الأئمة ج ١  
 ص ٣٢٩ . والذخ الخالص للأصول ج ٣ ص ٣٢٦ . ودعائم المعنى ص ٦١ . والذخ  
 والنهاية ج ٧ ص ٣٥١ . واستحب كثر العمال ج ٥ ص ٥٢



ومنه : أنه لما حصرت ابن عباس الوفاة . قال : اللهم إني أقرب  
إليك بولاية علي بن أبي طالب (١) .

### حديث أنا مدينة للعلم

التاسع عشر : في مسند أحمد بن حنبل . وصحيح مسلم . قال :  
لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ( ص ) يقول : سنوني ، إلا علي بن  
أبي طالب (٢)

وقال رسول الله ( ص ) . أنا مدينة العلم وعليٌ دنها (٣)

(١) وما دفع ابن عباس إلى ذلك هو انواحب على كل مؤمن دفعه ورسوله . حيث قال ( ص )  
« اللهم من آمن بي وصديقي فاستول عني من أبي طالب ، من ولايته ولايتي وولايتي ولاية  
الله » متعب كمر العمال ج ٥ ص ٢٢ ، والمسؤول عنه يوم القيامة الذي ذكره تعالى في  
قرنه : « وقمروهم بأهم مسؤولون » هو ولاية علي عليه السلام ، كما في الصواعق المحرقة  
ص ٧٦

وبه أيضاً ص ١٠٦ . قال عمر بن الخطاب : علموا أنه لا يتم شرف إلا بولاية علي  
رضي الله عنه

وبه ص ١٠٧ أنه جاء ( عمر ) أعرضاً يختصم فأذن لعلي في القضاء بينهم ،  
فعمى ، فقال أحدهم : هذا بعصي يبا ٩ فوثب إليه عمر ، وأسد طبعته ، وقال  
ويحك ما تدري من هذا ، هذا مولد ومول كل مؤمن ، ومن لم يكن مولاه لم يسع من  
أقول : هذا ما رواه عنه من باب : « الفصل عاشدة الأسماء » .

(٢) ورواه عن المسند ، في يابيع المودة ص ٢٨٦ ، وفي الرياض النضرة ج ٢ ص ١٩٨ ،  
وفي ذخائر العقبين ص ٨٣ ، وأسد الندية ج ٢ ص ٢٢ ، وقاربع الحقاء للبطي ص ١٧١ ،  
والصواعق المحرقة ص ٧٦ ، والاصابة ج ٢ ص ٥٠٩ ، وفي هاشية الاشعاب ج ٣ ص ٤٠

(٣) ورواه في المستدرج ص ١٢٤ ، وفي صحيح الاسد وأورده اندلسي في نسخة في  
نفس الصفحة ، مقترفاً بصحته ، وكثير الحقائق ص ٤٣ ، وأسد الندية ج ٢ ص ٢٢ ،  
وكرر العمال ج ٦ ص ١٥٢ و ٢٠١ و صواعق المحرقة ص ٧٣ ، و ذخائر العقبين ص ٧٧ ،  
وتهديب التهذيب ج ٦ ص ٢٢٠ ، وسان المبرك ج ١ ص ٤٣٢ ، وإسعاد الراغبين في  
هاش نور الأضداد ص ١٥٦

## حديث الايذاء

المشرون : في مسند أحمد ، من عدة طرق ، أن النبي ( ص ) ، قال : من أدى علياً فقد آذاني (١) ، أيها الناس ، من أدى علياً بُعث يوم القيامة يهودياً أو نصرانياً (٢)

## حديث تزويج علي

الحادي والمشرون : في مسند أحمد بن حنبل : أن أبا بكر وعمر خطبا إلى رسول الله ( ص ) فاطمة ( ع ) ، فقال : إنها صغيرة ، فخطبها علي فزوجها منه (٣) .

## حديث : اجلس يا أبا تراب

الثاني والمشرون : في الجمع بين الصحيحين ، أن رسول الله ( ص ) دخل على ابنته فاطمة ، فقبل رأسها ونحسها ، وقال : أين ابن عمك؟ قالت : في المسجد . فوجد رداءه قد سقط عن ظهره ، وحلص التراب

---

- وقال العلامة السيد شرف الدين في النص والاجتهاد ، أورد الإمام أحمد المرسل تصحيح هذا الحديث كتاباً سماه - « فتح الله النبي بصفة حديث أنا مدينة العلم وعلي » وقد طبع سنة ١٣٥٤ هـ بالطبعة الإسلامية بمصر

(١) مسند أحمد ج ٣ ص ٤٨٣ ، ودخائر القس ص ٦٥ ، وسيرة ربي دحلان في هاشم السيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٣٢ ، والصواعق المحرقة ص ٧٣

(٢) ورواه ابن المظالي في المناقب ص ٥٠ ، بسندي ، والدهلوي في « تكملة الخيش » المخطوط ص ١٣٦ ، وقال : رواه أحمد بطرق عديدة ، وثعلبة إحقاق الحق ج ٦ ص ٩٠ ، وميران الاعتدال ج ٣ ص ١٥١ ، ولسان الميزان ج ٣ ص ٩٠ ، وح ٤ ص ٢٥١ ، وأرجع الطالب ص ١١٩ ( ط لاهور ) ، من طريق الديلمي ، وبيابح المودة ص ٢٥١ و ٢٥٧ ، وبحر المناقب لابن حصويه ج ١ ص ٢٦ ورواه الخطيب خوارزمي في المناقب

(٣) رواه في الصواعق عن أحمد وغيره ص ٨٤ و ٨٥ ، والريد من الصرة ج ٢ ص ١٨٣ ، ودخائر القس ص ٢٧ ، وسيرة ربي دحلان في هاشم الحلبية ج ٢ ص ٨

إلى ظهره ، فجعل يمسح عن ظهره التراب ، ويقول : اجلس يا أبا تراب » مرتين (١) .

### حديث كسر الأصنام ورد الشمس وغيره :

الثالث والعشرون : روى الجمهور ، من عدة طرق : أن رسول الله ( ص ) حمل علياً حتى كسر الأصنام ، من فوق الكعبة (٢) وأنه لا يجوز على انصراف إلا من كان معه كتاب تولية علي بن أبي طالب (٣) .

وأنه رُدَّت له الشمس ، بعدما عاثت ، حيث كان النبي ( ص ) نائماً على حجره . ودعا له رُدُّها ليُصلِّي العصر . مردت له (٤)

وأنه نزل إليه سطل عليه مدبل . وفيه ماء ، فتوصاً للصلاة ، ولحق بصلاة النبي ( ص ) (٥) .

(١) صحيح مسلم ج ٤ ص ١١٠ ، وصحيح البخاري ج ٥ ص ٧٣ ، والنجاشي ج ١ ص ٢٣٢ ، وفخاير السلف ص ٥٦

(٢) خصائص النائي ص ٣١ ، وسد أحمد ج ١ ص ٨٤ و ١٥١ ، وكر الصالح ج ٦ ص ٥٠٧ ، من عدة من الحفاظ وسننك الحاكم ج ٢ ص ٢٦٦ وح ٣ ص ٥ ، وتاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٠٢

(٣) رواء ابن المديني في مناقب تصحيح ص ٢٤٢ ، والحموي في المرائد ، وميران الاعتدال ج ١ ص ٢٨ ، ويبيع المودة ص ١١١ ، ولسان الميراث ج ١ ص ٤٤ و ٥١ و ٧٥ ، وكور المصنف ص ٥١ ط بولاق ، وتاريخ بغداد ج ١٠ ص ٣٥٦

(٤) التعبير الكبير ج ٢٢ ص ١٢٦ ، ويبيع المودة ص ٢٨٧ ، وصححه الطحاوي ، ورواه عن عدة غيره ومشكل لأند ج ٢ ص ١٨ ، وكر الصالح ج ٦ ص ٢٧٧ ، وأشعاه ص ٢٤٠ ، ومجمع الرواة ج ٨ ص ٢٩٧ ، والصواعق المحرقة ص ٧٦ ، والسيرة خلية ج ١ ص ٣٨٦ ، وفي حاشية سيرة ربي دحلان ج ٣ ص ١٢٦

(٥) يبيع المودة ص ١٤٢ بطريقتين ، ومناقب ابن المديني ص ٩٥ وكفنة الطائب ص ٢٩٠ ، وقال : قلت : هنا حديث حسن ، حال ، وغالب رواه الفقهاء الثقة

وَأَنّ متادياً من السماء ردى يوم أُحُد . « لا سيف إلاّ ذو الفقار » ،  
ولا فتي إلاّ عليّ » (١) .

وروي أنه نادى به يوم بدر أيضاً (٢) .

### حديث الحق مع علي

الرابع والعشرون : في الجمع بين الصحيح استه . عن النبي (ص) .  
قل . رحم الله علياً اللهم أدبر الحق معه حيث دار (٣)

وروى الجمهور . قال (ص) لعمّار ستكون في أمّتي بعدي هناة  
واختلاف ، حتى يختلف السيف بينهم . حتى يقتل بعضهم بعضاً . ويتراء  
بعضهم من بعض .

يا عمّار تقتلك الفئة الناعية . وأنت إذ ذاك مع الحق والحق معك ،  
إنّ عليّاً لن يُدَيِّث من ردى . ولن يُحرّك من هدى

يا عمّار . من تقلّد سيفاً أعاد به عليّاً على عدوه قلّده الله يوم  
القيامة وشاحين من دُر . ومن تقلّد سيفاً أعاد به عدوه قلّده الله وشاحين  
من صر . فإذا رأيت ذلك فعليك بهذا الذي عن يميني . يعني عليّاً ، وإن  
سلك الناس كلهم وادياً . وسلك عليٌّ وادياً فاسلك وادياً سلكه عليٌّ .  
وخلّ الناس طراً .

(١) أسد الغابة ج ٤ ص ٢٠ والسيرة النبوية لابن هشام ج ٢ ص ١٠ . وتاريخ الطبري ج ٢  
ص ١٩٧ . وشرح النهج لآل أبي حمزة ج ٢ ص ٥٢ وج ٣ ص ٢٢٦ والمصنوع  
لمهنا ص ٢٨

(٢) كثر العمل ج ٣ ص ١٥٤ وج ٥ ص ٢٧٣ . ووسائل ج ١ ص ٧٤ ، والبداية والنهاية  
ج ٧ ص ٣٣٥ ، وبيح أرواح ج ٢ ص ٢٠٩ ، ومناقب آل أبي طالب ج ١ ص ١٩٩  
(٣) صحيح الترمذي ج ٢ ص ٢٩٨ . ومصدر الحكيم ج ٣ ص ١٧٤ ، والمثل والنحل  
ج ١ ص ١٠٣

وقال محر الدين الردي في تفسيره ج ١ ص ٢٠٥ . ومن ردى علي بن أبي طالب ،  
قد اعتدى والدليل عنه ، قوته عنه سلام الله أد الحق مع علي حيث دار

يا عمار ، إن علياً لا يزال على هدى .

يا عمار . إن طاعة عليٍّ من طاعتي وطاعتي من طاعة الله تعالى (١) .

وروى أحمد بن موسى بن مردويه . من الجمهور ، من عدة طرق .

عن عائشة . أن رسول الله ( ص ) قال الحق مع عليٍّ وعليٌّ مع الحق ،  
لن يفرقا حتى يرثيا عليٌّ الخوض (٢) .

### حديث الثقلين

الخامس والعشرون : روى أحمد بن حنبل في مسنده - أن النبي ( ص )

أخذ بيد الحسن والحسين - وقال من أحبني - وأحبَّ هذين - وأناهما -  
وأُمُّهما ، كان معي في درجتي يوم القيامة (٣) .

وفيه عن جابر ، قال قال رسول الله ( ص ) ذات يوم بعرفات .

وعليٌّ نجمة اذنُ مني يا عليٌّ . خلقت أنا وأنت من شجرة ، فأنا أصبها .

وأنت فرعُها . والحسن والحسين عصاها . فمن تعلق بعصمها أدخله  
الله الجنة (٤) .

---

(١) رواه شيخ الإسلام غصوني في تهذيبه . وشيخ سيوط في تبيين غوده ص ١٢٨ .  
ولقد أخر لابن الأثير في أسد حنابلة ص ٢٨٧ ، وكثر العمال ج ٦ ص ١٥٥ .  
وتاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٨٦ ، ومجمع الزوائد ج ٦ ص ٢٣٦ ، ومصطلح الحديث ص  
الصحاح الستة ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٤ ص ١ . ومسنده في ح ٣ ص ١١٩ ، ومجمع بروند ج ٧  
ص ٢٢٥ وح ٩ ص ١٢٤ . وكور الحقائق ص ٦٥ ، وكثر العمال ج ٩ ص ١٥٧ .  
وح ٣ ص ١٥٨ ، وعرفه . وهو متكرر في الكتب المعتمدة عند المسلمين .

(٣) تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٣٠ ، صحيح ابن أبي عمير ج ٢ ص ٣٠١ ، وتاريخ بغداد ج ٢  
ص ٢٨٧ ، وكثر العمال ج ٦ ص ٢١٧ وسد أحمد ج ١ ص ٧٧ ، ورواه في الكرم  
ج ٧ ص ١٠٢ ، والتج الجامع للأصول ج ٣ ص ٢٤٩ .

(٤) ومن رواه بحسب الدين في ذخائر العقبى ص ١٦ ، وقال أخرجه أبو سعيد في شرف النبوة ،  
والعمدوري في تبيين غوده ص ٢٤٥ ، والحصكافي في شواهد التبيين ج ١ ص ٢٩١ ،  
وحباري في المناقب ، والحكم في مسنده ج ٣ ص ١٦٠ ، والماوي في كور الحقائق  
ص ١٥٥ ، وغيرهم من الأعلام .

وعنه : عن أبي سعيد الخدري . قال . قال رسول الله ( ص )  
 إني قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي . الثقلين . وأحدهما  
 أكرم من الآخر . كتاب الله . حلّ ممدود من السماء إلى الأرض .  
 وعترتي . أهل بيتي . ألا وإيهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الخوص .  
 ورواه أحمد من عدة طرق .

وفي صحيح مسلم في موضوعين . عن زيد بن أرقم . قال . حطبا  
 رسول الله ( ص ) بماء يدعى « حُماً » . بين مكة والمدينة . ثم قال بعد  
 الوعد : أيها الناس . إنما أنا بشرٌ يوشك أن يأتيني رسولُ ربِّي . فأحيب ،  
 وإني تارك فيكم الثقلين . أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور . فخذوا  
 بكتاب الله . واسمكوا به . فحث على كتاب الله ورغّب فيه . ثم قال .  
 وأهل بيتي . أذكركم الله في أهل بيتي . أذكركم الله في أهل بيتي .  
 أذكركم الله في أهل بيتي ( ١ ) .

( ١ ) مسند أحمد ج ٥ ص ١٨١ . ح ٤ ص ٣٦٦ وصحيح مسلم في كتاب الفضائل ج ٤ ص ١١٠  
 أبواب لا جبت التحقيق في مسند « حديث ثقلين » ، لأنه مما لا يروى في تواتره . ونكتته  
 بكلام معاوية في فيض القدير ج ٣ ص ١٤ حيث قال « هذا السهودي » وفي الباب  
 ما يريد هل حشرين من الصحابة « ، وبكلام ابن حجر في الصواعق ص ١٣٩ ، حيث قال :  
 « علم أن الحديث المتكثّر حرقاً كثرة » ورد عن سيف وحشرين صحابياً ، وفي  
 بعض تلك الطرق ، أنه قال ذلك بحضرة الرضاع مرفوعه ، وفي أخرى أنه قال بالمدينة في مرضه .  
 وقد مثّلنا الحرة بأصحابه ، وفي أخرى أنه قال ذلك بعدير حم ، وفي أخرى أنه لما  
 قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف كما مر ، ولا تالي إذ لا مانع من أنه كرر عليهم ذلك  
 في مؤامرات وغيرها ، اهتماماً بشأن الكتاب العزيز ، والعبرة الطاهرة » .

وقال في وجه دلالة حديث « تسمية سمي رسول الله ( ص ) القرآن وعترته وهي  
 بالثقل الثقوب » والأهل والسير . والرهف لأدب ثقلين ، لأن الثقل كل يعسر خطير  
 مصون ، وهذا كذلك ، إذ كل مهمل معدن لعلوم النبوة ، ولأسرار وأحكام العلية  
 والأحكام الشرعية ، ولهذا حث ( ص ) على الإقناء والتسكيت بهم ، والتعلم منهم ، وهذا  
 « الحمد لله الذي جعل الحكمة في أهل البيت » .

وقيل سبباً ثقلين لثقل وسوب رعايته خوفهم ، ثم اتبع وحث عليهم مهم ، أي -

وروى الرعشري . وكان من أشد الناس عدداً لأهل البيت . وهو  
الثقة المأمور عند الجمهور . قال بإسناده . قال رسول الله ( ص ) : فاطمة  
مهجة قلبي . واسماها ثمرة فؤادي . وعصها نور نصري . والأئمة من  
ولدها أمناء رثي . وحسن ممدود بينه وبين حلقه . من اعتصم بهم نجى .  
ومن تخلف عنهم هوى ( ١ ) .

وروى الثعلبي في تفسير قوله تعالى . « واعتصموا بحبل الله جميعاً » .  
ولا تفرقوا ( ٢ ) ، بأسانيد متعددة . عن رسول الله ( ص ) . قال . يا أيها

— هم العارفين بكتاب الله ، وسنة رسوله ، إذ هم الذين لا يعارفون الكتاب ولا هو ،  
ويؤيده الخبر السابق « لا تسمعوا عهد أعمم منكم » . وتنبهوا بذلك عن بقية العلماء ،  
لأن الله أذهب عنهم رخص وصرهم بظهر ، وشرفهم بذكر مات الباهرة ، والمزاي  
المكاثرة . وقد مر بعضها . وصيأتي خبر ندي في قریش . « وعلماهم بهم يوم أعلم  
منكم » . وقد ثبت هذا بنحو قریش ، فالحق ثبت أنه منكم بذلك ، لأهم أباؤوا عنهم  
بخصوصيات لا يشاركهم فيها بقية قریش .

وفي أحاديث أخر على نسبك بأهل البيت إشارة إلى عدم انفصال شأنهم منكم به من  
يوم القيامة . كما أن الكتاب الشريف كذلك ، وقد كانوا أساساً لأهل الأرض كذا يأتي .  
ويشهد لذلك خبر سابق . « في كل حبيب من أمتي عتول من أهل بيتي مني آخرون » ،  
ثم أحق من نسبك به منهم إمامهم علي من أبي طالب كرم الله وجهه ، لما قدمنا من مرید  
علمه وصدقته مستطانه ، ومن ثم قال لم نكر علي خبره رسول الله ( ص ) أي يدين  
حسب علي السبب لهم ، فصحة لما قلنا ، وكذلك خصه ( ص ) بما مر يوم عدير خيم والمراد  
بالبقية والكرشي في خبر السابق أيضاً أنه موضع سره وأمانته ، ويصدق بمائس معارفه ،  
وحصرت به ، يد كل من عبية والكرشي مستودع لم يحصى فيه ، مما به القوام والصلاح ، لأن  
الأول يحرق فيه بمائس الأئمة ، وكذا في مستقر الهداء الذي به السور ، وغوام البقية  
( نهي ما أردنا من كلامه ) وحدث « ألا إن عبيتي وكرشي أهل بيته قد ورد مستعصماً  
( ١ ) رواه الرعشري في كتابه . فاقب من ٢١٢ مخطوط ، والشيخ جمال الدين الحلي  
الموصلي ، في دور بحر منافع من ١١٦ مخطوط ، وحبوبي في الفرائد ، والحاقد محمد  
ابن أبي الفوارس في الأربعين من ١٢ مخطوط . كما في إسحاق الحنوج ٤ من ٢٨٨ ،  
وج ٩ من ١٩٨ ، ورواه الشيخ سليمان في يسايح ائودة من ٨٢ وائوف الخوارزمي في  
مقتل الحسن من ٥٩ .

( ٢ ) آل عمران ١٠٣ قال في الصواعق المعروفة من ٥٩ في تفسيره هذه الآية أخرج الثعلبي —

الناس قد تركت فيكم الثقيلين . خفيفتين . إن أحذتكم مهما لن تصلوا بعدي ،  
أحذهما أكثر من الآخر . كتاب الله . حلل ممدود ما بين السماء والأرض ،  
وعترني أهل بيتي ، وإنهما لن يفرقا حتى يردا عني الخوض .

وفي الجمع بين الصحابين إنما يوشك أن يأتي رسول ربّي فأحيب .  
وأنا تارك فيكم الثقيلين : أولهما كتاب الله . فيه الهدى والنور . فحسدوا  
بكتاب الله ، واستمكوا به . وأهل بيتي . أذكركم في أهل بيتي

## حديث الكساء

السادس والعشرون . في مسند أحمد بن حنبل . من عدة طرق ، وفي  
الجمع بين الصحاح الستة . عن أم سلمة . قالت كان رسول الله ( ص )  
في بيتي ، فأنت فاطمة ، فقال . ادعي زوجك . وابيئك . فجاء عليّ .  
وفاطمة . والحسن . والحسين . وكان تحته كساء خيبري . فأمر الله .  
« إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا (١) » .

- في تفسيرها ، عن جعفر الصادق رضي الله عنه ، أنه قال « من حل الله الذي قال الله  
« واعتصموا بعلم الله جميعاً ولا تفرقوا » . وكان حده رين العبدتين إذا تلا قوله تعالى  
« يا أيها الذين آمنوا كونوا مع الصادقين » يقول دعاه طويلاً ، يشتمل على طلب اللزوق  
بدرجة الصادقين ، والدرجات العلية ، وعلى وصف المحسن ، وما انتحلت المستندة بمعارفهم  
لأئمة الدين ، والشجرة النبوية ، ثم يقول وذهب آخرون إلى التفسير في أمرنا ، واحتجوا  
بمناقبه القرآن ، عتارلوا بأدائهم ، ونسبوا مأثور آخر إلى أن قال عليّ من يعرف  
حرف هذه الأئمة ، وقد درست أعلام هذه الأمة ، ودانت لأئمة بالفرقة والاختلاف ، يكفر  
بعضهم بعضاً » والله تعالى يقول « ولا تكونوا كذين تفرقوا وحتفوا من بعد ما جاءهم  
البييت » ، من الموثوق به عن إبلاخ الحنفية ، وتأويل الحنفية إلى أهل الكتاب ، وأبناء أئمة  
الهدى ، ومبنيج الدجى ، الذين احتج الله بهم على عباده ، ولم يدع أحلق مدى من غير  
حبه ، هل تعرفونهم أو تحببونهم . لا من مرخ الشجرة لماركة <sup>٢</sup> وبقيها الصعوة ، الذين  
أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ويراهم من لأفات <sup>٣</sup> وأقرض مودعهم في الكتاب <sup>٤</sup>  
وقد ذكرنا أن حديث الثقلين من فتواترنا فلا حاجة إلى الإشارة إلى مصادره

(١) الأحزاب : ٣٣



فأخذ قَتْلُ الكساء وكساهم به ، ثم أخرج يده ، فألوى بها إلى السماء ، وقال : هؤلاء أهل بيتي . فأدخلت رأسي البيت ، وقلت : وأنا معهم يا رسول الله ؟ قال : إنك إلى خير ..

وقد رُوِيَ نحو هذا المعنى ، من صحيح أبي داود ، وموطأ مالك ، وصحيح مسلم ، في عدة مواضع ، وعدة طرق (١) .

### حديث الأمان

السابع والعشرون : في مسند أحمد بن حنبل ، قال : قال رسول الله ( ص ) : الحجوم أمان لأهل السماء ، فإذا ذهبت ذهبوا ، وأهل بيتي أمان للأرض ، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض (٢) ورواه صدر الأئمة ، موفق بن أحمد المكي .

وفي مسند أحمد ، قال رسول الله ( ص ) : اللهم إني أقول كما قال أخي موسى : اجعل لي وريراً من أهلي ، عليّاً أخِي ، أشدُّ به أزرِي ، وأشركه في أمري (٣) .

---

(١) مسند أحمد ج ٤ ص ١٠٧ وح ٦ ص ٢٩٢ وح ١ ص ٣٣٠ ، والناسخ الجامع للأصول ج ٣ ص ٢٤٧ ، وصحيح مسلم كتاب مسائل القصدية في باب مسائل أهل البيت وقال الشبلجي في نور الأبصار ص ١١١ وروى عن طرق عديدة صحيحة . وأقول برولها في خمسة أصحاب الكساء من المتواترات ولا يشك فيه إلا معدود معرص .

(٢) روى عن أحمد وغيره في الصواعق ص ١٤٠ ، ويبيع المودة ص ١٩ و ٢٠ ، ومستدرك الحاكم ج ٢ ص ٤٤٨ وح ٣ ص ١٤٩ ، وقال هذا حديث صحيح الإسناد وإسناد الرابعين في هاشم نور الأبصار ص ١١٤ ، ودخائر المقفى ص ٧ ، وكسر المال ج ٦ ص ١١٦ ، وإحياء الميت للسيوطي في هاشم الاتحاف ص ٢٤٧ ، وعين القدير ج ٦ ص ٢٩٧

(٣) وروى في عدة من الكتب المعتبرة منها الرياض النضرة ج ٢ ص ١٦٣ ، ودخائر المقفى ص ٦٣ ، والدر المنثور ج ٤ ص ٢٩٥ ، والتكميل الكبير ج ١٢ ص ٢٦ ، ونور الأبصار ص ٧٧ وشواهد التنزيل ج ١ ص ٣٦٨ ، بأستاد وطرق متعددة .

## حديث اثنا عشر خليفة

الثامن والعشرون : في صحيح البخاري ، في موضوعين ، لطريقين ، عن جابر ، وابن عيينة ، قال رسول الله (ص) : لا يزال أمر الناس ما صيأ ، ما وليهم اثنا عشر خليفة ، كلهم من قريش

وفي رواية عن السي (ص) لا يزال أمر الإسلام عزيزاً ، إلى اثني عشر خليفة ، كلهم من قريش .

وفي صحيح مسلم أيضاً لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة ، ويكون عليهم اثنا عشر خليفة ، كلهم من قريش

وفي الجمع بين الصحاح الستة ، في موضوعين : قال رسول الله (ص) : هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة ، كلهم من قريش .

وكذا في صحيح أبي داود ، والجمع بين الصحاح الستة (١)

وقد ذكر السدي في تفسيره ، وهو من علماء الجمهور ، وثقاتهم ، قال : لما كرهت سارة مكان هاجر أوحى الله إلى إبراهيم ، فقال : اطلق بإسماعيل وامه حتى تُنزل به بيت السي التهامي ، يعني مكة ، فلاي فاشر دريتك ، وحاعلهم ثقلاً على من كمر بي ، وحاعل منهم نبياً عظيماً ، ومظهره على الأدباء ، وحاعل من دريته اثني عشر عظيماً ، وحاعل ذريته عدد نجوم السماء .

(١) مسند أحمد ج ٥ ص ٨٩ و ٩٠ و ٩٢ ، وسنن أبي داود ج ٤ ص ٥٠١ ، وجمع الزوائد ج ٥ ص ١٩٠ ، وكرر المال ج ٦ ص ٢٠١ و ٢٠٦ ، وصحيح البخاري ج ٩ ص ١٠١ ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ١٩٢ ، وتاريخ الخلفاء السيوطي ص ١٠ ، وصحيح الترمذي ج ٢ ص ٣٥ ورواه في صحيح المودة ص ٤٤٤ ، من الصحاح واللس ، ورواه في ص ٤٤٥ عن عبد الملك بن عيسى ، عن جابر بن سمره ، قال كنت مع أبي عند النبي (ص) ، فسمعت يقول بعد اثنا عشر خليفة ، ثم أسمى صوته ، فقلت لأبي ما الذي أسمى صوته ؟ قال كلهم من بني هاشم وقد حفظنا في تفسير هذه الروايات ، هو الحق في المقام في بحث وجوب عصاة الإمام .

وقد دلت هذه الأخبار على إمامة النبي عشر إماماً من ذرية محمد  
 « صلى الله عليه وآله » ، ولا قائل باخضر إلا الإمامية في المعصومين ،  
 والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى .

### فضائل علي (ع) لا تحصى

المبحث الخامس : في ذكر بعض المصائل ، التي تقتضي وجوب إمامة  
 أمير المؤمنين عليه السلام .

هذا باب لا يحصى كثرة .

روى أخطب حوارزم من الجمهور ، بإسناده إلى ابن عباس ، قال  
 رسول الله ( ص ) : لو أن الرياص أقلام ، والحر ميداد ، والحن حساب ،  
 والإنس كتاب . ما أحصوا فضائل علي بن أبي طالب ( ١ ) ...

فمن يقول عنه رسول الله ( ص ) مثل هذا ، كيف يمكن ذكر فضائله ؟

لكن لا بد من ذكر بعضها ، لما رواه أخطب حوارزم أيضاً ، قال :  
 قال رسول الله ( ص ) : إن الله جعل لأخي علي فضائل لا تحصى كثرة ،  
 فمن ذكر فضيلة من فضائله مقرأ بها ، غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر ،  
 ومن كتب فضيلة من فضائله ، لم تزل الملائكة تسبِّح له ما بقي لتلك  
 الكتابة رسم ، ومن استمع إلى فضيلة من فضائله ، غفر الله الذنوب التي

( ١ ) رواه في المناقب بسنده عن مجاهد ، عن ابن عباس ، كما في تنبيه المودة ص ١٢١ ، وفي  
 لسان الميزان ج ٥ ص ٦٢ ( ط سحر آباد ذكر ) ، وكفاية الطالب ص ٢٥٢ .

ويؤيده ما رواه في الصواعق ص ٧٢ ، ونور الأبصار ص ٨١ ، والمصباح ج ٣ ص ١٠٧  
 من أنه لم يرد في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد المسان ، ما روي في فضل علي بن أبي  
 طالب .

وفد الكسبي الشافعي في كفاية الطالب ص ٢٥٢ : قال الحافظ البيهقي وهو أهل كل  
 فضيلة ومتقية ، ومستحق لكل سابقة ومرتبة ، ولم يكن أحد في وقته أحق بالملامة منه .

اكسبها بالاستماع ، ومن نظر إلى كتاب من فضائله ، غفر الله الذنوب التي اكسبها بالتظر .

ثم قال : النظر إلى عليّ عبادته ، وذكره عادة ، ولا يقل الله إيمان عبدي إلا بولايته ، والبراءة من أعدائه (١) .

وقد ذكرت في كتاب : كشف لبيبي في فضائل أمير المؤمنين : أن الفضائل إما قبل ولادته ، مثل ما روى أخطب حوارزم ، من علماء الجمهور ، عن ابن مسعود ، قال قال رسول الله ( ص ) : لا حق الله آدم ونفخ فيه من روحه عطس آدم ، فقال : الحمد لله ، فأوحى الله تعالى إليه حمدني عدي ، وعزتي وجلالي لولا عمدان أريد أن أخلقهما في دار الدنيا ما خلقتك ، قال إلهي فيكونان مني ؟ قال : نعم يا آدم ، ارفع رأسك ، وانظر ، فرفع رأسه ، فإذا مكتوب على العرش : لا إله إلا الله ، محمد نبي الرحمة ، وعليّ مقيم الحجة ، من عرف حق عليّ ركا وطب ، ومن أنكر حقه لئس وحاب ، أقسمت بعزتي وجلالي : أن أدخل الجنة من أطاعه ، وإن عصاني ، وأقسمت بعزتي : أن أدخل النار من عصاه وإن أطاعني (٢) .

### والأخبار في ذلك كثيرة .

وأما حال ولادته ، فإنه ولد يوم الجمعة ، الثالث عشر من شهر رجب ،

---

(١) رواه في المناقب بسنده عن محمد بن عمار ، عن أبيه ، عن جعفر الصادق عليه السلام ، عن آبائه ، عن أمير المؤمنين ( ع ) ، قال : قال رسول الله ( ص ) ، كفي يبايع المودة ص ١٢١ ، وكفاية الطالب ص ٢٥١ ، وقال : رواه الحافظ أحمداني في مناقبه ، والحموي في فرائد السطين .

(٢) رواه في المناقب ، بسنده عن الأعمش ، عن أبيه وائل ، عن ابن مسعود ، كما في يبايع المودة ص ١١ ، ورواه الحاكم في المستدرج ص ١٤١

بعد عام الفيل ثلاثين سنة . في : « الكعبة » ولم يولد فيها أحد سواه قبله ولا بعده (١) .

ولرسول الله ( ص ) ثلاثون سنة ، فأحبه رسول الله ( ص ) حباً شديداً . وقال لها ( فاطمة بنت أسد ) . احملني مهده قُرب فراشي .

وكان ( ص ) يلي أكثر تربيته . وكان يظهرُ علياً في وقت عُمله . ويوجره إلى عند شره . ويحرك مهده عند نومه . ويباعبه في يقطته . ويحمله على صدره ورقته . ويقول : هـد أحبي . ووليي . وناصري . ووحيي . وروح كريمي . وذُحري . وكهفي . وصهري . وأميني على وصيتي ، وخليفتي .

وكان رسول الله ( ص ) يحمله دائماً . ويظوف به في حنا مكنة . وشعاعها ، وأوديتها ، رواء في بشارة المصطفى من الجمهور (٢) .

---

(١) قال الحاكم في مستدرک ج ٣ ص ٤٨٣ وقد بواثرت الأحبار أن فاطمة بنت أسد ولدت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في جوف الكعبة ، وقال الحافظ الكشي الشافعي ، في كفاية الطالب ص ٤٠٧ : ولم يولد فيه ، ولا بعده مولود في بيت فاطمة الحرام سواء ، كراماً به بذلك ، وإحلالاً لمحلة في التنظيم . ورواه في الفصول المهمة ص ١٢ ، ونور الأبصار ص ٧٦ ، وفي كنوز الحقائق ص ١٨٨ وأسد الغابة ج ٤ ص ٣١ قال رسول الله ( ص ) يا علي أنت حمزة الكعبة تقوى ولا تأتي

(٢) رواه حسن بن محبوب في المعتمد ، الهندي ، المتروك (١٣٠٠) في كتابه تهذيب الخيش ص ١١٠ مخطوط ، كما في إحقاق الحق ج ٥ ص ٥٦ ، ورواه العلامة المجلسي في بحار الأنوار ج ٣٥ ص ٩

أقول في مفاده روايات كثيرة من أراد التبع فيها راجع . وحاشي المصنف ص ٨٦ ، والبيرة الحلية ج ١ ص ٢٦٨ ، وفي هامشه سيرة ربي دحلان ص ١٧٦ و ٢٦٩ ، وشرح النهج لابن أبي الحديد ج ٣ ص ٢٥٠ ، ومسد أحمد ج ٤ ص ٤٢٧ ، وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ١٠٦ ، وحلية الأولياء ج ١ ص ٦٦ ، وسنن المير ج ٦ ص ١١٤

## من فضائله النفسانية :

وأما بعد ولادته ، فأقسامها ثلاثة . نفسانية ، وبدنية ، وخارجية .

أما النفسانية فينظمها مطالب :

الأول : الإيمان (١) . وبواسطة سيفه تمهدت قواعده ، وتمشيدت أركانه (٢) ، وبواسطة تعليمه الناس حصل لهم الإيمان أصوله وفروعه (٣) . ولم يشرك بالله طريقة عين (٤) .

(١) وقد تواتر عن النبي ( ص ) تقدم سبقه في الاسلام والإيمان للناس كلهم ، ومن جملة مصادره - أسد الغابة ج ٤ ص ١٦ وح ٥ ص ٥٢٠ ، والاصابة ، وفي عامتها الاستيعاب ج ٢ ص ٥٠٧ ، ج ٣ ص ٢٧ ، ج ٥ ص ١٧٠ و ١٧١ ، وميض القدير ج ٤ ص ٣٥٨ ، والرياض النضرة ج ٢ ص ٢٨٧

(٢) قال رسول الله ( ص ) : « صريرة علي في يوم الحندق أصل من عمدة الثقلين » ، وفي أكثر الروايات : أصل من أصل أتى في يوم القيامة » ، راجع الموفى ص ٩١٧ ط . (إسلاميون) ، وبهاية المقول في دراية الأصول للمصنف الرازي ص ١١٤ مخطوط ، وإحقاق الحق ج ٦ ص ٥ ، وتاريخ آل محمد لهجت أمدي ص ٦١ ، ومستدرك الحاكم ، وتلخيصه ج ٣ ص ٢٢ ، وتاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٩ ، وبيابح المودة ص ٩٥ و ١٣٧ . وفي ذخائر المقفى ص ٩٢ : نادى رسول الله ( ص ) بأهل بيته يا معاشر المسلمين ، هذا أخي ، وابن عمي ، وختني ، هذا لمحي ودمي ، وشعري ، وهذا أبو السبطين : الحسن ، والحسين ، سيدي شباب أهل الجنة ، هذ مفرح الكروب عني ، هذا أسد الله ، وسيمه في أرضه علي أعدائه ، علي سيفه لمة الله ، ولعة اللعائن ، والله منه بريء ، وأنا منه بريء . من أحب أن يبرأ من الله ورسلي فليبرأ من علي وليبلغ الشاهد الغائب ، ثم قال اجلس يا علي قد عرف الله لك ذلك . أخرجه أبو سعيد في شرف النبوة

وقال ابن أبي الحديد ، في شرح نهج البلاغة ج ٤ ص ٤٤٤ : وأما الخرجة التي خرجها يوم الحندق إلى عمرو بن عبد ود ، فإن أهل من أن يقال جليطة ، وأعظم من أن يقال عظيمة ، وما هي إلا كما قال شيخنا أبو الهدى ، وقد سأله سائل : أيما أعظم منزلة عبد الله ، علي أم أبو بكر ؟ فقال : يا ابن أخي والله لميادرة علي صبراً يوم الحندق ، تعدل أعمال المهاجرين ، والأنصار ، وطاعاتهم كلها ، تربى عليها ، فضلاً عن أبي بكر وحده .

(٣) يبيع المودة ص ٦٦ و ١٤٨ ، و ذخائر المقفى ص ٧٨ ، وأسد الغابة ج ٤ ص ٢٢ ، ونصير بن كثير ج ٩ ص ٢٠٦ ط (بولاق مصر)

(٤) كفاية الطالب ص ١٢٣ ، وتاريخ بغداد ج ١٤ ص ١٥٥ ، وفي مسائل الخمسة ج ١ ص ١٥٨ ، عن قصص الثعلبي ص ٢٣٨ و ٣٥٧

ولم يسجد لصنم (١) ، بل هو كثر الأصنام لما صعد على كتف النبي  
( ص ) ( ٢ ) .

روى أحمد بن حنبل : أنه أول من أسلم ، وأول من صلى مع  
النبي ( ص ) ( ٣ ) .

وفي مسنده : أن السي ( ص ) قال لعاطمة : أما ترضين : أني زوّجتك  
أقدم أمّي سلماً ، وأكثرهم علماً ، وأعظمهم حِلماً ( ٤ ) .  
وحديث الدار ( ٥ ) يدل عليه أيضاً .

### علمه عليه السلام :

الثاني : العلم والناس كلهم عيال عليه في المعارف الحقيقية ، والعلوم  
اليقينية ، والأحكام الشرعية ، والقضايا النقليّة ، لأنه كان في غاية الذكاء ،  
والحرص على التعلم ( ٦ ) ، و ملازمته لرسول الله ( ص ) ، وهو أشق

---

(١) تدرّج الخفاء لمسيوطي ص ١٦٦ ، وقال : أخرجه ابن سعد ، ومور الألبار ص ٧٦  
(٢) وقد أشرنا في السابق إلى جملة من مصادر . ويراجع أيضاً : الرياض الصّرة ج ٢ ص ٢٠٠ ،  
وتفسير الكشاف عند قوله تعالى : « قل جاء الحق ، والآن » ، وتدرّج بمطاد ج ١٣ ص ٣٠٢  
ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ٥

(٣) وفي المسند ج ٤ ص ٣١٨ ومن البيهقي ج ٦ ص ٢٠٦ ، وخصائص الساني ص ٢ ،  
وكثر العمال ج ٦ ص ١٥٦ و ٣٩٥ ، والاصابة وفي حديث الاستيعاب ج ٥ ص ١٧٠ و ١٧١  
وجمع الروائد ج ٩ ص ١٠٢ ، ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ٤٩٩

(٤) مسند أحمد ج ٥ ص ٢٦ وكثر العمال ج ٦ ص ٥٣ و ١٥٣ و ٣٩٧ ، وجمع الروائد ج ٩  
ص ١١٤ ، وأسد الغدة ج ٥ ص ٥٣٠

(٥) وقد أوردنا في تفسير قوله تعالى : « وأطّر عشيرتك الأقربين » عدة من مصادر ، وراجع  
أيضاً : السيرة الحلبية ج ١ ص ٣٨١ ، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٣ ص ٢٦٣  
٢٨١ و

(٦) كفاية الطالب ص ١٩٧ و ٢٢٤ ، وأسد الغدة ج ٤ ص ٢٢ . وقد تواتر عنه عليه السلام  
قوله : سلوتي قبل أن تفقدوني .

الناس عليه ، لا ينفك عنه ليلاً ولا نهاراً ، فيكون بالضرورة أعلم من غيره (١) ..

وقال رسول الله ( ص ) في حقه : « أقضاكم علي (٢) » ، والقضاء يستلزم العلم والدين .

وروى الترمذي في صحيحه . أن رسول الله ( ص ) قال . « أنا مدينة العلم وعلي<sup>٣</sup> بابها » (٣) .

ودكر العوي في الصحاح . أن رسول الله ( ص ) قال « أن دار الحكمة وعلي<sup>٤</sup> بابها » (٤) .

ومنه ( أي في حقه ) ، عن أبي الحمراء ، قال رسول الله ( ص ) : من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه . وإلى نوح في فهمه . وإلى إبراهيم في حسبه . وإلى موسى في هيبته . وإلى عيسى في ردهه . فليطير إلى علي بن أبي طالب (٥)

وروى البيهقي بإسناده إلى رسول الله ( ص ) ، قل . من أراد أن

---

(١) كفاية الطالب ص ١٩٩ و ٢٢٤ ، والصواعق المعرفه ص ٧٦ أقول . ملازمته برسول لله ( ص ) من استوثق ، ولا يرتب فيه إلا العمل بالتاريخ الاسلامي .

(٢) مجمع الزوائد ج ٩ ص ١١٤ ، والاستيعاب في هامش الاصابة ج ٣ ص ٢٨ ، بطرق متعددة ، والرياض النيرة ج ٢ ص ١٩٨ وحسنه لأولي ج ١ ص ٦٥ و ٦٦

(٣) و (٤) أقول من حلة مصادره صحيح الترمذي ج ٢ ص ٢٩٩ ، ومصابيح السنة ج ٢ ص ٢٧٥ ، والناج المصنف للأصول ج ٢ ص ٣٣٧ . وكر الصالح ج ٦ ص ٤٠١ ، وكثر الحقائق ص ٤٣ ، وستدرك الحاكم ج ٢ ص ١٢٦ ، وتهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٢٠ . وأسند العاية ج ٤ ص ٢٢ أقول لا يرتب في نواته إلا معاند من

(٥) رواه في مناقب امودة ص ١٢١ ، وابن أبي الحديد في شرح المجمع ج ٢ ص ٤٢٩ ص مسد أحمد ، ومن البيهقي ، وقال إنه صحيحه ، والتعريف الكبير ج ٨ ص ٨١



يَطر إلى آدم في عنقه . وإلى نوح في تقواه ، وإلى إبراهيم في حلمه . وإلى موسى في هيئته . وإلى عيسى في عبادته . فليَطر إلى علي بن أبي طالب (١)

مصدر العلوم كلها علي ( ع )

وأيضاً : جميع العلوم مستندة إليه .

أما ( الكلام وأصول الفقه ) فظاهر . وكلامه في النهج يدل على كمال معرفته في التوحيد والعدل . وجميع حزبائه علم الكلام والأصول .

وأما ( الفقه ) . فالفقهاء كلهم يرجعون إليه

أما الإمامية فظاهر . وأما الحنفية . فإن أصحاب أبي حنيفة أخذوا عن أبي حنيفة . وهو تلميذ الصادق عليه السلام

وأما الشافعية . فأخذوا عن محمد بن إدريس الشافعي ، وهو قرأ على محمد بن الحسن . تلميذ أبي حنيفة . وعن مالك . فراجع فقه إليهما

وأما أحمد بن حنبل . فقرأ على الشافعي ، فراجع فقه إليه .

وأما مالك . فقرأ على اثنين أحدهما ربيعة الرأي . وهو تلميذ عكرمة . وهو تلميذ عبدالله بن عباس . وهو تلميذ أبي عبد الله عليه السلام . والثاني . مولانا جعفر بن محمد الصادق (٢)

وكان الخوارج تلامذة له (٣) .

---

(١) كبر العمال ج ١ ص ٢٢٦ ، والري من أنصرة ج ٢ ص ٢١٨ . وكندية الطب ص ١٢٢ والفصول المهمة ص ٢١ ، وشرح المقاصد ج ٢ ص ٢٩٩

(٢) شرح نهج لابن أبي حنيفة ج ١ ص ٦٦ ، ومطالب المؤل ص ٢٨ . وهدى النديم ج ١ ص ٣٢٧ ، وأمد العدة ج ٤ ص ٢٣

(٣) شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٢٢ ، وشرح كتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة ص ٧١ (ط القاهرة) ، وإحفاق الحق ج ٨ ص ٢٣

وأما ( النجوم ) : فهو واضعه (١) .

وكذا ( علم التفسير ) ، قال ابن عباس ، حدثني أمير المؤمنين في بابه  
بسم الله الرحمن الرحيم ، لا ، من أول الليل إلى الصبح ، لم يتم (٢) .

و ( علم الفصاحة ) إليه منسوب ، حتى قيل في كلامه : إنه فوق كلام  
المخلوق ، ودون كلام الخالق ، ومن كلامه تُعَلِّمُ الفصاحة ، وقال ابن  
نباتة ، ( حفظت من كلامه ألف خطبة ، فعاصت ثم فاصت ) (٣) .

وأما ( المتكلمون ) ، فأربعة معتزلة ، وأشاعرة ، وشيعية ، وخوارج .  
وانساب الشيعة معلوم .

والخوارج كذلك ، فإن فضلاءهم رجعوا إليه

وأما المعتزلة ، فإنهم اتسوا إلى واصل بن عطاء ، وهو تلميذ أبي  
هاشم عبد الله ، وهو تلميذ أبي محمد بن الحنفية ، وهو تلميذ أبي علي

وأما الأشاعرة ، فإنهم تلاميذ أبي الحسن علي الأشعري وهو تلميذ  
أبي علي الجبائي ، وهو من مشايخ المعتزلة (٤) .

وأما ( علم الطريقة ) ، فإن جميع الصوفية ، وأرباب الإشارات  
والحقيقة ، يستندون أخرة إليه (٥) .

و ( أصحاب الفتوة ) ، يرحمون إليه ، وهو الذي برز جبرائيل ينادي  
عليه يومئذ لا سيف إلا ذو المقار ولا فتى إلا علي (٦) .

---

(١) يبيع المودة ص ٦٦ و ٧٥ ، و مطالب السؤل ص ٢٨ ، وسط بن الخوري في تذكرة  
الخواص .

(٢) السيرة الحلبية ج ٢ ص ٢٠٧ ، وفي هامشه سيرة ربي دحلان ج ٢ ص ١١٦ ، و يبيع المودة  
ص ٧٠ و ١٠٨ ، و شرح الحج ج ١ ص ٦

(٣) و (٤) و (٥) شرح سبج الالاعة ج ١ ص ٦ و ج ٢ ص ٩٩ و ١٢٨

(٦) وقد ذكرنا عدة من مصادر . وهذا مما لا يرتاب فيه إلا بعدد من

وقال السي (ص) . « أنا الفتي ، ابن الفتي ، أخو الفتي » (١) :  
أما أنه الفتي . فلأنه سيد العرب ، وأما أنه ابن الفتي فلأنه ابن إبراهيم الذي  
قال تعالى فيه . « قلوا سمعنا قتيّ بذكرهم يقال له إبراهيم (٢) » ، وأما  
أنه أخو الفتي ، فلأنه أخو عليّ ، الذي قال جبرائيل فيه . لا فتى إلاّ عليّ

### رجوع الصحابة إلى علي (ع)

وأبصاراً جميع الصحابة رجعوا إليه في الأحكام ، واستفادوا (٣) منه ،  
ولم يرجع هو إلى أحد منهم في شيء التتة .

(١) رواه السيد عبد الله في مصابيح الأنوار ج ٢ ص ٢٩٥ ، وروى تفسيره من معاني  
الأخبار ، عن الصادق (ع) ، عن النبي (ص) .

(٢) الأنبياء : ٦٠

أقول رجوع هذه الطوائف إليه عليه آلاف التهمة والثناء ، ليس إلا كونه مؤسس هذه  
العلوم ، وطريقة استدلالها . وهو الساء والنور الإلهي ، ومصباح العلم الأحمدى وإن  
حذلقوه في أمور خطيرة ، وأحكام كثيرة ، استحسنوها بأرائهم ، وقسوها بمقاييسهم ،  
ومضى الرجوع إليه كونه هو الأصل والأساس في أمرهم ، وهو لا يستلعي الموافقة ، في  
كل شيء . كانتساب الملصق إلى أميائهم ، مع أن أهل الضلال والبدع ، ومنهم بعض  
طوائف المسيحيين . يسبون إلى دين النبي (ص) ، ويرجعون في علومهم إلى علي (ع)  
حسباً بدعوه ، مع أن أكثر مرمهم في ضلال بعيد ، مثلاً بعد الصوفية يتسبون إلى النبي  
(ص) بالاسلام ، وإلى علي عليه الصريفة ، مع أن برامتها من عقائدهم الخرافية ،  
وأعمالهم الشنيعة ، كالتسبي في رابية القنبر .

(٣) من رجع من الصحابة إليه أبو بكر عبد مجي . مشر اليهود إليه ، وفي فتح الروم ، وقتل  
أهل الردة ، وفي موارد أخرى (راجع الرياض النضرة ج ٢ ص ١٢٩ ، وذخائر  
العقلى ص ٨٠ و ٩٧ ، وقام أخرجه زين السمان ، وكفر العمال ج ٣ ص ٩٩ و ٣٠١  
والطفاة المذكية ج ٢ ص ٤١)

ورجوع عثمان إليه (ع) في مسائل كثيرة (راجع تفسير بن كثير ج ٩ ص ١٨٥ وط  
بولاق مصر ١٠ ، والموطأ ج ٢ ص ٩٣ ، وح ٣ ص ٤٣ ، ومسد أحمد ج ١ ص ١٠٤ ،  
ومسد الشافعي ص ٤٤٢) . ورجوع عيرها من الصحابة إليه كمثشة ، ومعاوية ،  
وعبد بن عمر ، (راجع مسد أحمد ج ١ ص ٩٦ و ١٠٠ و ١١٣ ، وصحيح مسلم  
في كتاب الطهارة ، وسنن البيهقي ج ٥ ص ١٤٩ وج ١ ص ٢٧٢ ، وحيص القدير ج ٣  
ص ٤٦ ، والرياض النضرة ج ٢ ص ١٩٥)

وقال عمر بن الخطاب . في عدة مواضع . ( لولا عليّ لفلت عمر ) (١) .  
حيث رده عن خطأ كثير .

وفي مسند أحمد بن حنبل . لم يكن أحد من أصحاب النبي ( ص )  
يقول : سلوبي إلاّ علي بن أبي طالب (٢)

وفي صحيح مسلم . « أن عبيداً قال عن المير « سلوبي قبل أن  
تفقدوني . سلوني عن كتاب الله عزّ وجلّ . فما من آية إلاّ وأعظمُ حيث  
برلت ، تخصّص حل ، أو سهل أُرص (٣) . سلوني عن لقن . فما فتنة  
إلاّ وقد عمتُ كَشْهها ، ومن يُقتل فيها » (٤)

وكان يقول سلوبي عن طُرق السماء . ولبي أعرف بها من طرق  
الأرص (٥)

وقال عليّ ( ع ) عَمِّي رسولُ الله ( ص ) ألف باب من العلم .  
في كل باب ألف باب (٦) .

وقصاياه العجيبة أكثر من أن تُحصى . كقصّة البراهم على صاحبي  
الأرغفة (٧) .

---

(١) أقول قد نوثر عن عمر بن الخطاب ثبوتُه عليه هذا اللفظ وغيره . عند تحريه من هلاله .  
بإرشاد عليّ عليه السلام ، ومن جملة مصادره . ذكر العمال ج ١ ص ١٥٤ . وذاختر القمبي  
ص ٨٢ ، ولبس القدير ج ٣ ص ٣٥٠ . ومستدرک حاكم ج ١ ص ٤٥٧ ، ولاستيعاب  
في هامش الإصانة ج ٣ ص ٣٩

(٢) يابيع المودة ص ٧٤ وأسد الدية ج ٤ ص ٢٢ . الصم عن الجرحه ص ٧٦ وذاختر  
القمبي ص ٨٣

(٣) تذيب التذيب ج ٧ ص ٣٣٧ ، وكر العمال ج ١ ص ٢٢٨ . وحية لأولاه ج ١ ص ٩٥  
(٤) يابيع المودة ص ٧٣ وشرح سبج البلاغة ج ٢ ص ١٧٨ و ٢٠٨

(٥) مطالب السؤل ص ٢٩ ، ويتابيع المودة ص ٦٦

(٦) يابيع المودة ص ٧١ و ٧٣ و ٧٦ و ٧٧ . عن صاحب . و بن معاذي . وفتح الملك العلي ١٩

(٧) ذخائر القمبي ص ٨٤ والصواعق المبرقة ص ٧٧

وبسط الدية على القارضة ، والقامصة ، والواقصة (١) .  
 وإلحاق الولد بالقرعة ، وصوته النسي ( ص ) (٢) .  
 والأمر بشق الولد بصغير ، حتى رجعت المتداعيتان إلى الحق (٣) .  
 والأمر بضرب عنق العبد ، حتى يرجع إلى الحق .  
 وحكمه في ذي الرأسين بإيقاط أحدهما (٤) .  
 واستخراج حكم الخصى (٥) .  
 وأحكام البعثة . قال الشافعي : عرفنا حكم البعثة من علي (٦) .  
 وغير ذلك من الأحكام العربية ، التي يستحيل أن يبتدي إليها من مثل  
 ( أي عمر ) عن الكلاله والأب قلم يعرفهما ، وحكم في الحد بمائة قصبة  
 كلها بعضها بعضاً (٧) .

## إخباره بالمغيبات

### الثالث : الإخبار بالغيب .

وقد حصل منه في عدة مواطن :

ممنها . أنه قال في خطبة . سلوبي قل أن تعقدومي ، فوالله لا تسألوني

- (١) القياس في الشرح الاسلامي لابن يمينه ص ٧٦ ( ط . القاهرة ) ، والسن الكرى ج ٨ ص ١١٢
- (٢) مستدرک الحاكم ج ٢ ص ٢١٧ ، ومسد أحمد ج ٤ ص ٢٧٣ . وابن ماجة ، وأبو داود في سننها .
- (٣) كبر الصالح ج ٣ ص ١٧٩ والمدير ج ٦ ص ١٧٤ ، وبعار الأموار ج ٤٠ ص ٢٥٢
- (٤) الارشاد لشيخ المفيد ، وبعار الأموار ج ٤٠ ص ٢٥٧
- (٥) نور الأيصار ص ٧١ ومقاب أحمد احوار ص ٦٠ ، ومطاب المؤل ص ١٣
- (٦) كتاب الأم ج ٤ ص ٢٣٢ في باب الخلاف في قتال أهل البغي
- (٧) لعن الصريح . لكنها يتقص بعضها بعضاً . راجع السن الكرى لبيتي ج ٦ ص ٢٤٥ .  
 أقول قال الفصل في المقام ما ذكره ( أي مؤلفنا العلامة ) من الألفاظ والأحكام التي  
 قضى فيها أمير المؤمنين هو حق ، لا يرتاب فيه ، وهذا شأنه ، ومشهره

عن فئة تصد مائة . وتهدى مائة إلا سائقكم ساعفها وسائقها إلى يوم القيامة .  
 فقام إليه رجل فقال له . أحزنيكم في رأسي وخيتي من طاقة شعر ؟  
 فقال . والله لقد حدثني حليلي رسول الله ( ص ) بما سألت . وإن على كل  
 طاقة شعر من رأسك ملكاً يلعلك . وإن على كل طاقة شعر من لحيتك  
 شيطاناً يستمرئك . وإن في بيتك لستحلاً يقتل ابن رسول الله ( ص ) .  
 ولولا أن الذي سألت عنه يعسر برهانه لأحزرت به . ولكن آية ذلك  
 ما سألت به من لعلك ومحتك الملعون .

وكان ابنه في ذلك الوقت صغيراً . وهو الذي تولى قتل الحسين ( عليه  
 السلام ) ( ١ ) .

وأحرقت قتل « ذي النديه » من « خوارج » ، وعدم عور الخوارج النهر .  
 بعد أن قيل له : قد عمروا ( ٢ ) .

وعن قتل بهمه ( ٣ )

ويقطع يدي خويزيه بن مهدي . وحصه . فوقع في أيام معاوية ( ٤ )  
 ويصلب ميثم التمار . وطمعه خربة عشر عشرة . وأراه السحلة التي  
 يوصل على حذعها . فعلم به ذلك عيد الله بن زياد عليها اللعة ( ٥ )  
 ويقطع يدي رشيد هجري . ورحبه . وصلبه . فعُعل ذلك به ( ٦ )  
 وقتل قبر . فقتله الخجج ( ٧ )

( ١ ) شرح مجمع اللاعة ج ٢ ص ٢٨٨ وح . ص ٢٠٩ . و « عن كتب العارث لاس هلال

لشمي » والرجل المقصود هو ستان بن أنس النعمي

( ٢ ) مروج الذهب ج ٢ ص ٤١٠ - ٤١٥ . والكامل لاس لأثر ج ٣ ص ٧٤ و ٧٥ . وشرح

مجمع اللاعة ج ١ ص ٣٠٢ - ٣٠٥

( ٣ ) لسان المير ج ٣ ص ٤٣٩ . و « سند حاد ج ٢ ص ٣٥ » ومسند كبير لسان ج ٥ ص ١٥٩

ومسند حاد ج ١ ص ١٥٦

( ٤ ) و ( ٥ ) شرح مجمع اللاعة ج ١ ص ٢١ . ومناقب المرتضوي ص ٢٧٨

( ٦ ) مناقب المرتضوي ص ٢٦٧ وشرح مجمع اللاعة ج ١ ص ٢١١

( ٧ ) مناقب المرتضوي ص ٢٥١

وبأفعال الحجاج التي صدرت عنه (١) .

وحاء رجل إليه . فقال . إن خالد بن عرفة قد مات . فقال عليه السلام : إنه لم يموت . ولا يموت . حتى يقود جيش صلالة صاحب لوائه حبيب بن جمار . فقام رجل من تحت المبر . فقال . يا أمير المؤمنين ، إني لك شيعة ومحب . فقال . من أنت ؟ فقال أنا حبيب بن جمار . قال وإياك أن تحمدها . ولتحملتها . وتدخل بها من هذا الباب . وأومي بيده إلى باب القيل .

فلما كان من الحسين عليه السلام . جعل ابن زياد خالد بن عرفة على مقدمة عمر بن سعد . وحبيب بن جمار حتى دخل من باب القيل (٢) . وقال للبراء بن عازب يقتل النبي الحسين وأنت لا تنصره . فقتل الحسين ( ع ) ، فلم ينصره (٣) .

ولما احتار بكرهلا في وقعة صفين بكى . وقال : هذا والله مساح ركاهم . وموضع قتلهم . وأشار إلى ولده الحسين وأصحابه (٤) .  
وأخبر بعمارة بغداد (٥) .

وملك بني عباس ، وأحوالهم .

وأخذ المغول الملك منهم (٦) .

---

(١) منتخب كثر المصالح ٥ ص ٤٥٤ ، والبداية والنهاية ج ٦ ص ٢٣٧ ، وشرح نهج البلاغة ج ١ ص ٢٠٩ ، وابن منظور في لسان العرب

(٢) شرح النهج ج ١ ص ٢٠٨ ، ومقاتل الطالبين ص ٧١

(٣) شرح النهج ج ٢ ص ٥٠٨ ، وأرجح المطالب ص ٢٨٢ ، وسابق المرتصوي ص ٢٥١

(٤) شرح النهج ج ٢ ص ٥٠٨ ، وينايع المودة ص ٢١٦ ودلائل النبوة ص ٥٠٩ ، ودعوات القبي ص ٩٧ ، وتوهر الأبصار ص ١١٧

(٥) سابق آل أبي طالب لابن شهر آشوب ، كما في بحار الأنوار ج ١١ ص ١٢٥

(٦) شرح النهج ج ٢ ص ١٢٥ و ١٢١ ، وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣٥٨

وبواسطة هذا الخمر سبحت اخلة ، والكوفة ، والشهداء من القتل في  
وقعة هلاكوا . لأنه لما ورد تعداد كائنه والذي ، والسيد بن طاوس ، والفقير  
ابن أبي العز . وسألوا الأمان قبل فتح بغداد ، فطلبهم ، فحافوا ، فمضى  
والذي إليه خاصة ، فقال . كيف أقدمت قبل الظفر ؟ فقال له والذي :  
لأن أمير المؤمنين عليه السلام أحبر بك ، وقال : « إنه يردُّ التُّرك على  
الأحبر من بني العباس . يقدمهم ملك يأتي من حيث بدأ ملكهم ، جهوريُّ  
الصوت ، لا يمر عدينة إلا فتحها . ولا تُرفع له راية إلا بكتفها ، الويل  
الويل لمن ناوأه ، فلا يزال كذلك حتى يظمر » .  
والأخبار بذلك كثيرة .

### شجاعته عليه السلام

#### الرابع : في الشجاعة

وقد أجمع الناس كافة على أن عينا عليه السلام كان أشجع الناس  
بعد النبي ( ص ) . وتعجب الملائكة من حملاته  
وفصل النبي ( ص ) قتله لعمر بن عبد ود على عاده الثقلين ، وبأدى  
حبرائيل « لا سيف إلا ذو الفقار . ولا فتى إلا علي » ،  
وروى الجمهور أن المشركين كانوا إذا أصرّوا عبداً في الحرب عهد  
بعضهم بعضاً (١)

### زهده عليه السلام

#### الخامس : في الزهد .

لا خلاف في أنه أرهد أهل زمانه . طلق الدنيا ثلاثاً ، قال قبيصة بن

(١) وقال الفصل في المقدم شجاعة أمير المؤمنين أمر لا يكره إلا من أنكر وجود الروح السماك  
في السماء ، أو حصول درع السمك في الماء ، مقدم إذا أبطأ تعجب ، لث إذا الملاحم  
تجم ، وهما ما يسله الجمهور .



جابر . ما رأيت في الدنيا أرهد من علي بن أبي طالب ، كان قوته  
الشعر غير المأدوم ، ولم يشبع من البر ثلاثة أيام (١) .

قال عمر بن عبد العزيز : « ما عليما أن أحداً كان في هذه الأمة بعد  
النبي (ص) أرهد من علي بن أبي طالب » (٢) .

وروى أخطب خوارزم ، عن عمار بن ياسر ، قال : سمعت رسول  
الله (ص) يقول : « يا علي ، إن الله تعالى ربك بزينة لم يزين العباد بزينة  
هي أحب إليه منها ، رهدك في الدنيا ، وبغصها إليك ، وحبب إليك  
الفقراء ، فرضيت بهم أئمة ، ورضوا بك إماماً ، يا علي ، طوبى لمن  
أحكك وصدق عليك ، والويل لمن أنعصك ، وكذب عليك . أمّا من أحكك  
وصدق عليك فإخوانك في دينك ، وشركؤك في حنتك ، وأما من أبغضك  
وكذب عليك ، فحقيق على الله : أن يقيمه يوم القيامة مقام الكاذبين » (٣) .

### كرمه عليه السلام

السادس : لا خلاف في أنه كان أسخى الناس ، جاد بنعمه فأنزل الله  
في حقه : « ومن الناس من يتشري نفسه ابتغاء مرضاة الله » (٤) .  
وتصدق بجميع ماله في عدة مرات (٥) .  
وحداد بقوته ثلاثة أيام (٦) .

---

(١) بحار الأنوار ج ٤٠ ص ٣٣٣ ، وفي باب المودة ص ١٤٧ ، وشرح البح ج ١ ص ١٦  
و ١٧ ، ونهاية ابن الأثير ج ٣ ص ٢٥٣ ، عن غيره .

(٢) مناقب آل أبي طالب ، وبحار الأنوار ج ٤٠ ص ٣٢٠ ، ومذهب أهل البيت القاضي  
القصة في حلب ص ٢٦٤ ، رواه عن تذكرة الخواص ، بسط ابن الحوري .

(٣) كنز العمال ج ٦ ص ١٥٩ ، وبيابح المودة ص ٢١٨ ، ومناقب ابن الثماري ص ١٢١ ،  
وشرح النهج ج ٢ ص ٤٢٩ ، رواه عن حلية الأولياء ، وسند أحمد

(٤) البقرة : ٢٠٧ .

(٥) أحكام الأوقاف ص ١٠ (ط الماهرة) ، مل ما في إسحاق الحق ج ٨ ص ٥٩١ .

(٦) قدما حيلة من الروايات الواردة في ذلك ، في تفسير سورة : هل أتى ، مراجع .

وكان يعمل بيده حذيقة وينصدق بها (١)

استجابة دعائه ، وحسن خلقه ، وحلمه

السامع : في استجابة دعائه .

كان رسول الله ( ص ) قد استسعد به ، وطلب تأميه على دعائه يوم  
المباهلة ، ولم تحصل هذه المرة لأحد من الصحابة (٢)

ودعا على أسس من ماله ، لما امتشهد به على قور السي ( ص )  
« من كنت مولاه فعلي مولاه » ، واعتذر بالسيان ، فقال اللهم إن كان  
كاذباً فاضربه نياص لا نواريه لعمامة . فترص (٣) .

ودعا على الرء بالعمى . لأجل نقل أخضاره إلى معاوية ، فعصى (١)  
ورُدت عليه الشمس مرتين لما دعا به (٥) .

ودعا في ريادة الماء لأهل الكوفة ، حتى جاعوا العطرق ، فنقص حتى  
ظهرت الحبتان فكنته ، إلا الخيري ، والمارماهي ، والزمار ، فتعجب  
الناس من ذلك (٦) .

وأما حسن الخلق ، فلع فيه العابة ، حتى نه أعداؤه إلى الدُّعاة (٧)

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٣ ص ٤٤١ ، ونسبهودي في وفاء الوفاء والنس  
الكبرى ج ٦ ص ١٦٠

(٢) وهذه متواتر عند المسلمين ، وقد قدمنا جملة من مصادره ، في تفسير آية المباهلة

(٣) معارف ابن خنبة ص ٢٥١ وديسانر العقيلي ص ٩٧ ، وأسد العامة ج ٣ ص ٣٢١ ، وشرح

نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١ ص ٣٦١ ج ٤ ص ٣٨٨

(٤) أرحم اعداب ص ٦٨١ ، ومحمد بن طلحة الشافعي في معاني القول

(٥) ينابيع المودة ص ١٣٧ والخوارزمي في المناقب .

(٦) معاني القول ص ٤٧ ، وبيمر المناقب ص ٢٢ ، ومناقب المرتضوي ص ٣٠٩

(٧) شرح نهج البلاغة ج ١ ص ٨

وكذا الحلم . قال رسول الله ( ص ) لعاطمة ( ع ) : إني روحت من  
أقدم الناس سماً . وأكثرهم علماً . وأعظمهم حِلماً ، (١)

فصائله البدنية :

القسم الثاني : من فضائله البدنية .

وينظمها مطلبان :

الأول : في العبادة .

لا خلاف أنه ( ع ) كان أعد الناس . ومنه تعلم الناس صلاة الليل ،  
والأدعية الماثورة ، والمناجاة في الأوقات لشريعة . والأماكن المقدسة (٢)

ونلع في العبادة إلى أنه كان يؤخذ الشاب من جسده عند الصلاة .  
لأنقطاع نظره عن غيره تعالى بالكليّة (٣) .

وكان مولاد ربي العائدين عليه السلام يصلي في اليوم واليلة ألف ركعة .  
ويدعو بصحيفة ، ثم يرمي بها كائنصجر . ويقول . « أتى لي عبادة علي  
عليه السلام » ؟ (٤) .

قال الكاظم عليه السلام : « إن قوله تعالى . « تراهم ركعاً سجداً ،  
يبتهون فصلاً من الله ورسواناً ، سيماهم في وجوههم من أثر السجود » (٥) ،  
نزلت في أمير المؤمنين (٦)

وكان يوماً في صفتين ، مشتقلاً بالحرب ، وهو بين الصفتين يراقب

---

(١) كنز العمال ج ٦ ص ١٥٣ و ٣٩٢ ، وسند أحمد ج ٥ ص ٢٦

(٢) مطالب السؤل ص ١٦ ، وبتببع المودة ص ١٥٠ ، وشرح الحج لاس أبي الحديد  
ج ١ ص ٩ ، وكفاية الطالب ص ٣٩٨

(٣) مناقب المرتضوي ص ٣٦٤

(٤) بتابيع المودة ص ١٥٠ ، وشرح الحج للآفة ج ١ ص ٩

(٥) الفتح - ٢٩ (٦) شرح التريل ج ٢ ص ١٨ .

الشمس ، فقال ابن عباس . ليس هذا وقت صلاة ، إن عندنا لشغلاً .  
فقال علي عليه السلام : « علام تقاتلهم ، إنما نقاتلهم على الصلاة » (١) .  
وهو الذي عبد الله حق عبادته . حيث قال ما عدتُك خوفاً من  
نارك ، ولا شوقاً إلى جنتك . ولكن رأيتُك أهلاً للعادة معدتُك (٢)

## جهاده في الحرب

### المطلب الثاني : في الجهاد .

وإنما تشيدت مباني الدين . وثبتت قواعده . وطهرت معالمه بسيف  
مولانا أمير المؤمنين ، وتعجبت الملائكة من شدة بلائه في الحرب (٣) .

فهي غزاة ( بدر ) وهي الناهية العظمى على المسلمين ، وأول حرب  
ابتلوا بها ، قتل صايد قريش ، الذين طلبوا المباررة ، كالوليد بن عتبة ،  
والعاص بن سعيد بن العاص ، الذي أحجم المسلمون عنه ، ونوغل بن  
خويلد ، الذي قرأ أنا بكر وطلحة بمكة قبل الهجرة ، وأوثقهما بحبل ،  
وعليهما (٤) ، وقال رسول الله ( ص ) ، لما عرف حصوره في الحرب :  
« اللهم اكفني نوفلاً » ، ولما قتله علي عليه السلام قال رسول الله ( ص ) :  
الحمد لله الذي أحاب دعوتي فيه (٥) فلم يزل يقتل في ذلك اليوم واحداً بعد  
واحد ، حتى قتل نصف المقتولين ، وكانوا سبعين ، وقتل المسلمون كافة ،

(١) دواء النيلي في الارشاد .

(٢) بحار الأنوار ج ٤٦ ص ١٤ ، ورواه ابن ميثم في شرحه لبج البلاغة ج ١ ص ٨١ .

(٣) شرح بيج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٣ ص ٣٨٠ ، وقال الفضل في المقام . ما ذكر من  
بلاء أمير المؤمنين ( ع ) في الحروب مع رسول الله ( ص ) هذا أمر لا شبه فيه .

(٤) تاريخ الخبيص ج ١ ص ٤٠٣ .

(٥) السيرة اعلية ج ٢ ص ١٧١ ، وفي حاشيتها سيرة ديني وحلال ج ١ ص ٢٩٢ ، وشرح  
بج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٣ ص ٣٤٢ .

وثلاثة آلاف من الملائكة المومنين الصف الآخر (١) .

وفي عزة (أحد) انهزم المسلمون عن النبي (ص) ، ورُمي رسول الله (ص) . - وضره المشركون بالسيف ولرمح . وعلي يدافع عنه . فطر إليه النبي (ص) بعد إفاقته من غشيته . وقال : ما فعل المسلمون ؟ فقال : نفصوا العهد ، وولّوا الدُّبر . فقال : اكفني هؤلاء ، فكشفهم عنه ، وصاح صائح بالمدينة : قُتل رسول الله (ص) ، فأنحلت القلوب ، ونزل جبرائيل قائلاً : « لا سيف إلا ذو الفقار ، ولا فتى إلا علي » . وقال للنسي (ص) . يا رسول الله ، لقد عجت الملائكة من حسن مواساة علي لك نفسه ، فقال لسي (ص) : ما يجمعه من ذلك ، وهو مني وأنا منه ؟ ورجع بعض الناس لثبات علي (ع) ، ورجع عثمان بعد ثلاثة أيام ، فقال النسي (ص) : لقد ذهبت بها عريضاً (٢)

وفي عروة (أحد) أحرق المشركون بالمدينة ، كما قال الله تعالى : « إذ جاؤكم من فوقكم ، ومن أسفل منكم » (٣) ، ونادى المشركون بالبرار ، فلم يخرج سوى علي ، وبه قتل أمير المؤمنين (ع) عمرو بن عبد ود .

قال ربيعة السعدي : أثبت حديفة بن اليمان ، فقئت : يا أبا عبد الله ، إننا لتحدث عن علي ومواقفه ، فيقول أهل البصرة : إنكم لتفترطون في

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١ ص ٨ ، وقال : إحد رحمت إلى معاري محمد بن عمر الواقدي ، وتاريخ الأشراف ليعقوب بن حابر البلادي ، وغيرها علمت صحة ذلك .  
وليراجع أيضاً : نور الأبصار ص ٨٦

(٢) تاريخ الطبري ج ٢ ص ١٩٧ ، وشرح نهج البلاغة ج ٣ ص ٣٨٠ و ٣٩٧ ، ويبيع المودة ص ٦٤ ، وابن المغازلي في المنقلب .

(٣) الأحزاب : ١٠

عليّ ، فهل تحدثني بحديث ؟ فقال حذيفة : والذي نفسي بيده ، لو وُضِعَ جميع أعمال أمة محمد ( ص ) في كفة منذ بعث الله محمداً ( ص ) إلى يوم القيامة ، ووُضِعَ عمل عليّ في الكفة الأخرى ، لترجح عملُ عليّ على جميع أعمالهم ، فقال ربيعة : هذا الذي لا يقام له ولا يقعد ، فقال حذيفة : يالْكُفَّ ، وكيف لا يُحْمَل ، وأين كان أبو بكر ، وعمر ، وحذيفة ، وجميع أصحاب النبي ( ص ) يوم عمرو بن عبدود ، وقد دعا إلى المارّة ، فأحجم الناس كلهم ما حلا عليّاً ، فإنه مرل إليه فقتله ، والذي نفس حذيفة بيده تعمله ذلك اليوم أعظم أحرأ من عمل أصحاب محمد ( ص ) إلى يوم القيامة (١) .

وفي يوم الأحزاب تولى أمير المؤمنين قتل الجماعة (٢) .

وفي غزاة « بني المصطلق » قتل أمير المؤمنين ماكباً وابنه ، وسى حويربة بنت الحارث ، فاصطفاها السي ( ص ) (٣) .

وفي غزاة « حير » كان الفتح فيها لأمر المؤمنين عليه السلام ، قتل مرحباً ، وانهمز الحيش نقتله ، وأعلقوا باب الحصن . فعالجه أمير المؤمنين عليه السلام ، ورمى به ، وجعله حسراً على الخندق للمسلمين ، وطفروا بالحصن ، وأخذوا العائم ، وكان يُقِلُّه سبعون رجلاً ، وقال عليه السلام : « والله ما قلعت باب حير بقوة حسامية ، بل بقوة ربانية » (٤) .

وفي غزاة « الفتح » قتل أمير المؤمنين عليه السلام الحويرث بن فقيد بن

(١) شرح صحيح البلاحة ج ٤ ص ٣٤٤ ، بتاريخ المنة ص ١٥ و ١٣٧ ، الموقف لصد النبي الاممي ص ٦١٧ (اسلامبول) .

(٢) تاريخ الخوئي ج ٢ ص ٤١ ، وتاريخ الحيس ج ١ ص ٤٨٧ .

(٣) السيرة الحلية ج ٢ ص ٢٨٠ ، وتاريخ الحيس ج ١ ص ٤٧٤ ، ورواه الشيخ المفيد في الارشاد ، كما في بحار الأنوار ج ٢٠ ص ٢٨٩ .

(٤) السيرة الحلية ج ٢ ص ٣٧ ، وفي هامشها سيرة ربي وحلان ج ٢ ص ٢٠١ ، ومسنده أحمد ج ٦ ص ٨ ، وشرح صحيح البلاحة ج ١ ص ٤ .

وهب بن عبد بن قصي ، وكان يؤذي النسي ( ص ) ، وقتل جماعة ، وكان  
الفتح على يده (١) .

وفي عراة « حنين » حين استظهر السي ( ص ) بالكثرة ، فخرج  
عشرة آلاف من المسلمين ، فعابهم أبو بكر ، وقال : لن نُعَلب اليوم من  
قلّة ، فأنهروا بأجمعهم . ولم يبق مع السي ( ص ) سوى تسعة من بني  
هاشم ، فأنزل الله تعالى : « ثُمَّ وَلِيَتْهُمْ مُدْرِبِينَ ، ثُمَّ أَنْزَلَ سَكِينَةً عَلَى رَسُولِهِ ،  
وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ » (٢) . يريد عبيّاً . ومن ثلث معه ، وكان يصرب دالسيه  
بين يديه ، والعماس عن يمينه ، والفضل عن يساره ، وأبو سفيان بن الحارث  
يمسك سرجه ، ويوفل وربيعة أنا الحارث . وعبدالله بن الزبير بن عبد  
المطلب ، وعتبة ، ومعتب أنا أبي لهب . من وراء طهره عبيه السلام ،  
فقتل أمير المؤمنين ( ع ) رئيس القوم ، وجمعاً كثيراً ، فاهرم المشركون ،  
وحصل الأسر (٣) .

وانتفى بجميع الغزوات ، وقتال « الناكثين » ، و « القاسطين » ،  
و « المارقين » (٤) .

وروى أبو بكر الأماري في أماليه أن عليّاً ( ع ) جلس إلى عمر في  
المسجد ، وعنده ناس ، فلما قام عرض واحد بذكره ، ونسبه إلى النبي ،  
والعُجْب ، فقال عمر : « حقٌّ لئله أن يتّبه » ، والله ، لولا سيعه لما قام  
عمود الإسلام . وهو بعدُ أقصى الأمة ، ودو مسفها ، ودو شرفها ،

---

(١) تاريخ الكمان ج ٢ ص ١٦٩ ، وتاريخ الحسين ج ٢ ص ٩٢

(٢) التوبة ٢٥

(٣) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٥ ، والسيرة الحلبية ج ٣ ص ١٠٩ ، وتفسير الحارث ج ٢ ص ٢٢٥

(٤) ان كثرة هم أصحاب الحمل طنجة ، والزبير ، وعائشة ، وأتباعهم والمضطوب هم

أصحاب صفين معاوية وأتباعه ( القاسطون ، أي المائرون ) ومارقون ، أصحاب

الهروان

فقال له ذلك القائل : فما منعكم يا أمير المؤمنين عنه ؟ فقال : « كرهناه على حداثة السن ، وحمه نبي عبد المطلب » (١)

وحملته سورة الرعاة إلى مكة ، وكان النبي ( ص ) أنفذ بها أنا بكر ، فترل عليه جبرائيل ، وقال : إن ربك يُقرئك السلام ويقول لك : لا يؤديها إلا أنت أو واحد منك (٢) .

وفي هذه القصة ، وحده كفاية في شرف علي<sup>ع</sup> وعلو مرتبته بأصعاف كثيرة على من لا يوثق على أدائها ، ولم يؤتمن عليها

وهذه لشجاعة مع حشونة مأكله ، فإنه لم يطعم السرُّ ثلاثة أيام ، وكان يأكل الشعير معير إدام ، ويتعم جريشه لئلا يؤدبه الحسنان عليهما السلام (٣) ، وكان كثير الصوم ، كثير الصلاة (٤) ، مع شدة قوته ، حتى قلع باب حير ، وقد عجز عنه المسلمون (٥) ، ومصائله أكثر من أن تُحصى .

## القسم الثالث في الفضائل الخارجية

« ونسبه » وفيه مطالب :

الأول : في نسبه :

- 
- (١) ورواه ابن أبي الحديد في شرح البح ج ٣ ص ١١٥  
 (٢) وقد دسنا حصة من مصادره ، وراجع أيضاً التصغير الكبير ج ١٥ ص ٢١٨ ، وتصغير البح ج ٢ ص ٢١٥ ، ودخائر العقبى ص ٦٩ والفصول المهمة ص ٢٢ وأحكام القرآن للمصنف ج ٣ ص ٧٧  
 (٣) شرح البح ج ١ ص ٨ و ١٨١ ، وديبج اليهود ص ١٤٣ إلى ١٤٦ ، ودخائر العقبى ص ١٠٧ ، والاتعاف للشرابي ص ٢٥  
 (٤) شرح البح ج ١ ص ٩ وديبج اليهود ص ١٥٠  
 (٥) ديبج بغداد ج ١١ ص ٢٢٤ ( ط الصخرة ) ، ولسان الميران ج ٤ ص ١٩٦ وديبج اليهود ص ٢٨



لم يصدق أحد أمير المؤمنين عليه السلام في شرف النسب . كما قال (ع) . « نحن أهل البيت لا يقاس بنا أحد » (١) . قال المحاضر وهو من أعظم الناس عداوة لأمير المؤمنين (ع) : صدق عليّ في قوله : ( نحن أهل البيت لا يقاس بنا أحد ) . كيف يقاس تقوم منهم رسول الله (ص) \* والأطيان عليّ وفاطمة ، والسبطان الحسن والحسين ، واشهيذان حمرة ، ودو البناجين جعفر ، وسيد الوادي عبد المطلب ، وساقى الحجاج عاص ، وحليم البطحاء أبو طالب ؟ . والسعدة والخيرة فيهم \* . والأنصار من نصرهم ، والمهاجرون من هاجر إليهم ومعهم . والصدّيق من صدّقهم ، والفاروق من فرق الحق ولباطل فيهم . والخوانساري حور بهم ، ودو الشهادتين لأنّه شهد لهم ، ولا حير إلاّ فيهم ، ولهم ، ومنهم . وأما رسول الله (ص) أهل بيته بقوله « إني نارك فيكم الخليلتين » كتب الله ، حلّ محمود من السماء إلى أهل الأرض ، وعترتي وأهل بيتي ، ساني الطيف الخبير أنهما لن يفرقا حتى يردا عليّ الخوص »

ولو كانوا كغيرهم لما قال عمر . لما طلب مصاهرة عليّ إني سمعت رسول الله (ص) يقول . « كل نسب وسب مقطّع يوم القيامة إلاّ سببي ونسبي » .

فأما عليّ علو أوردنا لأيامه اشريعة ، ومقاماته الكريمة ، ومواقفه السيّة ، لأنّنا في ذلك الطوامير الطوال ، العريق صحيح ، والنبأ كريم ، والنشأ عظيم ، والعمل جسيم ، والعلم كثير . والبيان عجيب ، واللسان خطيب ، والصدر رحيب ، وأخلاقه وفق أعراقه . وحديثه يشهد لقديمه (٢) .

(١) منتخب كنز العمال ج ٨ ص ٩٤ ، ودوائر المقتضى ص ١٧ ، وفان أحراره المأ

(٢) قال الفصل بين رويها في بطان مع الحق ما ذكر من كلام المحاضر صحيح ، لا شك فيه وقريب من قول المحاضر ما حققه تفصيلا ابن أبي الحديد عند شرح قوله (ع) . « لا يقاس بأل محمد صلى الله عليه وآله من هذه الأمة أحد » ، شرح النهج ج ١ ص ٤٥

## شرف زوجته وأولاده

المطلب الثاني : في روجه وأولاده .

كانت فاطمة سيدة العالمين روجه . قال ابن عباس : « لما زفت النبي ( ص ) فاطمة عليها السلام . كان قد أمها . وحرثايل عن يمينها . وميكائيل عن يسارها . وسبعون ألف ملك من وراثها ، يستحون الله . ويقدمونه حتى طلع الفجر » (١) .

فانظر أيها العاقل : كيف يروي ائمة جمهور هذه الروايات . وبطلانها . وبأخذون حقها (٢) . ويكسرون صيغها . ويجهضون ولدها من

(١) تاريخ بغداد ج ٥ ص ١٧ ودخائر العقبى ص ٣٢ . وسبيع امودة ص ١٩٧ . وسنن  
الميزان ج ٢ ص ٧٤

(٢) ومن حقوق بضعة النبي ( ص ) الصديقة الكبرى سلام الله عيب . بحسب « ذلك » علم  
صارت ملكاً حالماً برسول الله ( ص ) ( راجع فتوح البلدان ص ٤١ و ٤٦ ، والدر  
المشور ج ٦ ص ١٩٢ . وأحكام القرآن لمصاحص ج ٣ ص ٤٣٠ . ومصمم البلدان  
كلمة . « ذلك » ، وغيرها ) أمر الله تعالى . « وآت ذا القربى حقه » الإسرائيل ٢٩  
بمعنى ( ص ) فاطمة فدكاً . فصارت ملكاً حالماً طي ياد الله ، وإعطاء النبي الأعظم . ومن  
حقة مصادر ذلك : شواهد التنزيل ج ١ ص ٣٣٨ . وكمر العدل ج ٢ ص ١٥٨ . وشرح  
الشيخ ج ٤ ص ٧٨ و ١٠٢ . والدر المشور ج ٤ ص ١٧٧ . قال . وأخرج البزار . وأبو  
يعلى ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، عن أبي سعيد الخدري ، وقال : أخرجه ابن  
مردويه . عن ابن عباس ، ومعه كثر المال هاشم مسد أحمد ج ١ ص ٢٢٨ . وتفسير  
الطبري ج ١٥ ص ٧٢ . ومجمع الروايات ج ٧ ص ٤٩ . وميران الاعتدال ج ٢ ص ٢٢٨ .  
ومصنفه وصيائل الحجة ج ٢ ص ١٣٦

ومنها سهم الرسول من العيشة والنبوة . راجع شرح الشيخ ج ٤ ص ٨٦ . رواه عن  
كذب الحقيقة لأسى بكر الخواري ، وأحكام القرآن ج ٣ ص ٤٣٠ . وتفسير الطبري  
ج ١ ص ٢ و ٣ . ومكيب الرسول للعلامة الأحمدي ج ٣ ص ٣٨ . ( ط بيروت ) ،  
وطبقات ابن سعد ج ٢ ق ٢ ص ٨٦

ومنها سهم ذوي القربى . راجع شرح الشيخ ج ٤ ص ٧٨ . عن كذب سفيقة ،  
وأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٠ . وقصة الخمس ج ٣ ص ٤٣٠ . وتفسير الطبري ج ١٠  
ص ١ و ٦ . والدر المشور ج ٣ ص ١٨٥ و ١٨٨

بطلها (١) . فليحذر المقلد من اتع هؤلاء . فإن أخذك منهم باطل قطعاً .

وكان سبطه الحان أشرف الناس بعده .

روى أنخطب حوارزم . بإساده إلى ابن مسعود ، قال . قال رسول الله

(ص) : « الحسن والحسين ميلتا شباب أهل الجنة » (٢)

وعن البراء قال : رأيت النبي (ص) والحسن على عاتقه ، وهو يقول

---

- ومنها : صدقات النبي (ص) ، وهي على أقسام :  
منها : الأفعال ، قال تعالى : « يسألونك عن الأفعال قل الأفعال لله ولرسوله فلتقوا الله  
( الآية ) لأفعال »

أقول الحق . على ما صرح به العمويون والكشاف وغيره من التفسير . هو زيادة ،  
وأطلق على نصيبه ينصيبه ، إما لأنها زيادة على ما رزقهم الله من الفتح ، أو لأن المسلمين  
فصلوا بها على سائر الأمم الماضية ( راجع العنوس ، والهيئة ، وأحكام القرآن للحمص  
ج ٣ ص ٤٤ ، والكشاف ج ١ ص ٥٢٣ ، ومكائيب الرسول ج ٢ ص ٥٧٣ )

والأفعال . كل فعل من الأموال ليس به مالك مسلم ، أو أحد من كافر ، فلا يختص بمسلم  
در الحرب كما توهم ، بل يشمل لأرض التي تملك من الكفار من غير قتال ، والموات  
من الأرض ، و رؤوس الخيل ، وما فيها من أموال ، و بطون الأودية والآدم ، وقصع  
أموال وصديهم . وما يسمونه غنائم بعد ذلك نسي (ص) أو لانام (ع)

ومنها الفس . وهو ما لم يوجف عليه بحيل ولا ركاب ، ومن الفس . أموان محيريق .  
وعرى عريفة . ويسمى من يوحى عليه ، على أربعة أنواع منها . راجع الدر مشور ج ٦  
ص ١٩٢ ، ونارنج الكائن ج ٢ ص ١١٢ ، ١١٩ ، وأحكام القرآن ج ٣ ص ١٢٦  
والسيرة . عليه ج ٢ ص ٢٦٣ وح ٣ ص ٣٦٢ ، وفي طبعها ربي دخل ج ٢ ص ١٠١  
و ٢٤٩ ، و مسعودي ج ٢ ص ٤٠ ، ورواه أوفاء ليهودي ج ٢ ص ٣٠٥ و ٣٩٢ .  
وعبرها من الكتب المتبر .

(١) وإن صرح به الدعية بمطعي ، عند الكرم الشهرة في . عن النظام مصري ، في الملل  
والملح ج ١ ص ٥٦ و مسعودي في ثبات الوصية ص ١٤٢ ، و بن أبي الحديد في شرح  
المنج ج ٣ ص ٣٥٩ ، وأوغر إليه ابن قتيبة يذكر اسمه في المعارف ص ٩١

(٢) ورواه ترمذي في صحيحه ج ٢ ص ٢٠٦ . وكبر العمل ج ٦ ص ٢٢٠ ، وأسد السادة  
ج ٥ ص ٥٧٤ ، وتبديب التهذيب ج ٣ ص ٣٥٨

« اللهم إني أحبه فأحبه » (١) .

وقال أبو هريرة . رأيت النبي ( ص ) يحمص ثعالب الحس والحسين ،  
كما يحمص الرجل التمر (٢) .

وعن أسامة بن زيد ، قال : قلت : يا رسول الله ، ما هذا الذي أنت  
مشتغل عليه ، فإذا هو حسن وحسين على ركبتيه ، فقال : « هذان ابائي ،  
وابنا بني ، اللهم إنك تعلم » . أني أحسهما فأحسهما ، ثلاث مرات (٣) .

وعن جابر ، قال : دخلت على النبي ( ص ) ، والحس والحسين على  
ظهره ، وهو يقول « نعم احمل جميلكما ، ونعم العبدان أنما » (٤) .

وروى صاحب كتاب « الطلب وعاية السؤال » الحسلي ، بإسناده إلى  
ابن عباس ، قال : كنت عند النبي ( ص ) ، وعلى فحذه الأيسر إبه  
إبراهيم ، وعلى فحذه الأيمن الحسين ، وهو يقبّل هذا تارة وهذا أخرى ،  
إذ هبط حرائيل ، فقال « يا محمد إن الله يفرّك السلام ، وهو يقول .  
لست أجمعهما لك ، فأود أحدهما بصاحبه ، فطر إلى ولده إبراهيم وبكى .  
ونظر إلى الحسين وبكى ، ثم قال : إن إبراهيم أمه أمة ، مني مات لم يحزن  
عبري ، وأم الحسين فاطمة ، وأبوه علي . ابن عمي ، حمة من حمي ،  
ودمه من دمي ، ومني مات حزنت عليه ابني ، وحررت ابن عمي ، وحزنت  
أن عليه ، وأن أؤثر حربي على حربيها ، يا حبرائيل ، تقبص إبراهيم ،  
فديته لإبراهيم » قال . فقص بعد ثلاث ، فكان النبي ( ص ) إذا رأى  
الحسين مقلداً ، قسّمه ، وصمّته إلى صدره . ورشف ثيابه ، وقال .

(١) التاج الجامع للأصول ج ٣ ص ٣٥٧ ، وقال : روه الشيخان ، والترمذي ، وسند أحمد

ج ٤ ص ٢٩٢ ، وأسد الغاية ج ٢ ص ١٢

(٢) كنز العمال ج ٧ ص ١٠٤

(٣) خصائص النبي ص ٣٦ ودخائر العقى ص ١٢٢ ، والصواعق المحرقة ص ٨٢

والإصابة ج ١ ص ٣٢٨

(٤) دخائر العقى ص ١٣٢ ، ومجمع الروث ج ٩ ص ١٨٢ ، وكر الصالح ج ٧ ص ١٠٨

فديته بابني إبراهيم (١) .

وفي صحيح مسلم في تفسير قوله تعالى : « فما نكت عليهم اسماء والأرض » (٢) قال : لما قتل الحسين بن علي نكت السماء ونكاؤها حُمرتها (٣)

وفي مسند أحمد بن حنبل : أن من دمعت عيناه لقتل الحسين دمعاً ، أو قطرت قطرة ، بواؤه الله عزَّ وجلَّ الحنة (٤)

وفي تفسير الثعني : بإساده قال : مُطيرنا دماً أيام قتل الحسين عليه السلام (٥) .

وكان مولانا « زين العابدين » علي بن الحسين عليهما السلام أعاد أهل زمانه ، وأرهدهم ، ببحج ماشياً والمحال تساق معه (٦)

وروي « الباقر » سلم عليه رسول الله ( ص ) ، قال الخضر « أنت تُدرك ولدي محمد الباقر ، إنه يقر النعم نقرأ ، فإذا رأيته ، فافرّه عسي السلام » (٧) .

و « الصادق » أنعم أهل زمانه ، وأرهدهم ، وكان يُحجر بالعب .

(١) ورواه أيضاً مصيب السعدي في تاريخه ج ٢ ص ٢٠٤

(٢) اللسان ٢٩

(٣) ورواه الشيخ في نور الأبصار ص ١٣٣ ، والسيوطي في الدر المنثور ج ٦ ص ٣١ والقندوزي في ينابيع المودة ص ٣٥٧

(٤) ورواه الطبري في ذخائر العقبى ص ١٩ ، وقال أخرجه أحمد في مناقب ، وعبيد بن سلطان القاري في مرقاة المفاتيح ص ٦٤ ، كما في معاني الخصة ج ٣ ص ٣٢٢

(٥) ورواه الشراوي في الانصاف ص ٧٢ ، والطبري في ذخائر العقبى ص ١٥٥ و ابن حجر في الصواعق ص ١١٦

(٦) راجع الصواعق ص ١١٩ ، والانصاف ص ١٣٦ ، ونهذب الهدى ج ٧ ص ٣٠٥ ونور الأبصار ص ١٣٩

(٧) نور الأبصار ص ١٤٣ ، وبيبيع خودة ص ٣٣٣ و ٤٩٥ ، والصواعق المنيرة ص ١٢٠ ، لسان أمير ج ٥ ص ١٦٨



فليظفر العاقل بعين الصيرة هل يك هؤلاء ازهاد . المعصومون .  
العماء إلى من لا يتوقى المحارم . ولا يفعل الطاعات ٤

محنته ومولاته

المطلب الثالث : في محبته .

قال رسول الله ( ص ) . كما في مسند أحمد بن حنبل . وقد أحد  
بيد الحسن والحسين . من أحبي . وأحب هذين . وأحب أباهما .  
وأُمهما . كان معي في درختي يوم القيامة ٥ (١) .

وعن حذيفة . قال . قال رسول الله ( ص ) . من أحب أن ينسك  
بقصة الباقوت التي خلقها الله . قال لها كوي مكات . فتثتور عني  
ابن أبي طالب من بعدي ٥ (٢) .

وقال رسول الله ( ص ) . لو اجتمع الناس على حب عني لم يخلق  
الله النار ٥ (٣) .

وقال ( ص ) : وحب عني حبة . لا يصير معها سيئة . ونفس عني  
سيئة لا يجمع معها حبة ٥ (٤)

وقال رجل لسلطان ما أشد حُبك لعلي ٥ قال سمعت رسول الله  
( ص ) يقول . من أحب علياً فقد أحبي . ومن أعص علياً فقد

---

(١) مسند أحمد ج ١ ص ٧٧ . والراجح الجامع للأصول ج ٣ ص ٣٤٦ . ودعائم العقس  
ص ١٩ و ١٢٣ . وصحيح ترمذي ج ٢ ص ٣٠١ . وكفاه الطالب ص ٨٠ والصواعق  
المحرقة ص ٨٢

(٢) مناقب ابن أبي عمير ص ٢١٥ وسيران لأعتد ج ١ ص ٣٢٥ . ومنتخب كبر الفضل ج ٥  
ص ٣٢ . وحياة الأئمة ج ١ ص ٨٦

(٣) يديع المودة ص ٩٦ و ١٢٥ و ٢٧ و ٢٥١ . بناسيد متعددة منها عن عده بن مسعود .  
وعمر بن الخطاب ٥ والديلمي في فردوس الأخبار .

(٤) كبر الخلق ص ٥٣ و ٥٧ و ٦٧ ( ط بولاق مصر ) . وديع المودة ص ١٩

أبغضني « (١) . ومن المناقب خطيب خوارزم ، عن ابن عمر قال رسول الله ( ص ) : « من أحب علياً قبل الله منه صلاته ، وصيامه ، وقيامه ، واستجاب دعائه ، ألا ومن أحب علياً أعطاه بكل عرق في نذبه مدينة في الجنة ألا ومن أحب آل محمد أمس من الحساب ، ونيران ، والصراط ، ألا ومن مات على حب آل محمد فأنا كفيه بالجنة . مع الأنبياء . ألا ومن أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين يديه آيس من رحمة الله » (٢)

والأحبار في ذلك أكثر من أن تحصى . وآيات لقرآن دالة عليه . قال الله تعالى : « قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى » (٣) جعل مودة علي وآله أجراً لرسالة رسول الله ( ص ) (٤)

وفي الجمع بين الصحاح الستة . عن ابن عباس قال إن رسول الله ( ص ) قال : « أحبوا الله لما يعذبكم به من نعمة . ولما هو أهله . وأحبوا لحب الله تعالى ، وأحبوا أهل بيتي لحبي » (٥)

وفي مناقب الخوارزمي . عن أبي درقان . قال رسول الله ( ص ) : « من ناصب علياً الخلافة بعدني فهو كافر . وقد حارب الله ورسوله » (٦)

ومنه . عن معاوية بن وحيد . بخط القشيري . قال . سمعت النبي

(١) كرم المصاب ج ٦ ص ١٥٧ و ١٥٨ ، وكبور حقائق ص ١٨٨ ، وجمع الزوائد ج ٩ ص ١٣٢ ، والرياض النضرة ج ٢ ص ١٦٦

(٢) مناقب الخوارزمي ص ٤٣ وفي مقله ص ٤٠ وسد الميراج ص ٦٢ ، ويسمى المودة ص ٨٦ و ١٣٢ ، ودخائل العقبي ص ٧١

(٣) الشورى : ٢٣

(٤) راجع تفسير الآية في بحث الآيات القرآنية .

(٥) ورواه في التاج جامع لأصول ج ٣ ص ٣٤٩ ، وفي الصواعق المحرقة ص ١٠٢

(٦) وأخرجه الموصلي في بحر المناقب ، على ما في دليل حقائق الحق ج ٧ ص ٣٣١ ، وابن المغازلي في المناقب ص ٤٥ وفي كبور حقائق ص ١٥٦ وفي تنبيه المودة ص ١٨١ ، قال رسول الله ( ص ) « من قاتل علياً على الخلافة ماقتلوه كأنما من كان » . وقال أخرجه الديلمي



(ص) يقول لعليّ : يا عليّ . لا يسلي من مات وهو يبيّضك مات  
يهودياً أو نصرانياً (١)

ومنه . عن أنس بن مالك قال قال رسول الله (ص) لعليّ .  
« كذب من رعم أنه بمعصك ويخني » (٢) وعن أبي هريرة قال . أبصر  
النبي (ص) عليّاً ، وحناً ، وحسباً ، وفاطمة ، فقال : « أبا حرب لمن  
حاربكم ، وسليم لمن سالمكم » (٣) .

ومنه . عن ابن عباس قال . قال النبي (ص) لعليّ . « أنت سيد في  
الدنيا والآخرة من أحلك فقد أحني . ومن أحني أحب الله عزّ وجلّ » .  
وعنوك عدويّ . وعدويّ عدو الله . ويل لمن أعصت » (٤) .

### إنه صاحب الخوص واللواء والصراط والاذن

المطلب الرابع : في أنه صاحب الخوص ، واللواء ، والصراط ، والاذن ،

روى الخوارزمي . عن ابن عباس قال . قال رسول الله (ص) .  
« إذا كان يوم القيامة أمر الله تعالى جبرائيل . أن يجلس على باب الجنة .  
فلا يدخلها إلاّ من معه لراءة من عليّ عليه السلام » (٥) .

وعن جابر بن سمرة . قال : قيل : يا رسول الله . من صاحب لوائك

---

(١) ودواه ابن المديني في مناقب ص ٥٠ وميران الاعتدال ج ٣ ص ١٥١ ويبيع المودة  
ص ٢٥١ و ٢٥٧

(٢) وأخرجه أئمتي في كثر المصادر ج ٦ ص ٣٩٥ ، وابن المديني في مناقب ص ٥١ والخصاص  
الفهسي في ميزان الاعتدال .

(٣) مسند أحمد ج ٢ ص ٤٤٢ ، ودرعناثر بعض ص ٢٥ والناسخ جامع لأصول ج ٣ ص ٣٥١ ،  
وأمد العايد ج ٥ ص ٥٢٣ ، وصواعق المحرقة ص ١١٢

(٤) مستدرک الحاكم ج ٣ ص ١٢٧ ، وتاريخ بغداد ج ٤ ص ٤٠ ، بحثة طرق ، والرياض  
الصرة ج ٢ ص ١٦٦ و ١٦٧

(٥) مناقب الخوارزمي ص ٢٥٣ ، ومناقب ابن عساري ص ١٣١ ، ومعناه روايات كثيرة  
مراجع . ودرعناثر الفهسي ص ٧١ والرياض الصرة ج ٢ ص ١٧٧

في الآخرة ٤ قد . صاحب لوائي في الآخرة . صاحب لوائي في الدنيا  
علي بن أبي طالب ٥ (١) .

وعن عبدالله بن أنس . قال رسول الله (ص) « إذا كان يوم  
القيامة . ونُصِبَ الصراط على شعير حهم . لم يَـحَرَّ عنه إلا من معه كتاب  
بولاية علي بن أبي طالب ٥ (٢)

والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى .

فلْيَـنْظُرِ العاقل إذا كانت مثل هذه وأضعفها أضعافاً مضاعفة .  
بروبها الستة في صحيح الأخبار عندهم . والآيات أيضاً موافقة لها .  
ثم يتركونها . هل يجوز له تقليدهم ٥ ومع ذلك لم يقنوا عن أئمة الشيعة  
متفصلاً . ولا رديلة . ولا معصية البتة .

ما جاء في كتب القوم من المطاعن

ولتحاؤا ( أهل السنة والجماعة ) في التقليد في قوم روي عنهم كل  
رديلة . وسوهم إلى مخالفة الشريعة . في قصاصا كثيرة . ولذكرها  
بعضها في مصالب

تسمية أبي بكر بحقيقة رسول الله (ص)

المطلب الأول : في المدعى التي رويها الستة في أبي بكر

مها : قالوا : إنه سَمِيَ به حقيقة رسول الله (٣) . (ص) وكتب  
إلى الأطراف بذلك (٤) .

---

(١) ريباض نصره ج ٢ ص ٢٠٢ . وروى أخرجه نظام الملك في تهذيبه . وكثير الصواب ج ٦  
ص ٣٩٨ ، وقال : أخرجه الطبراني .

(٢) الصواعق محرقة ص ٧٥ والرياض النضره ج ٢ ص ٧ . وحدثنا العنقي ص ٧١  
ومثاقب ابن المازلي ص ٢٤٢

(٣) الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٣ وقارنخ الخلفاء ص ٧٨

(٤) الصواعق المحرقة ص ٥٤ ولأسماء هاشم الإصباح ج ٢ ص ٤٦٠

وهذا كذب صريح على رسول الله ( ص ) . لأنه لم يستحلفه . واختلف الناس فيه :

والإمامية قالوا : إنه مات ( ص ) عن وصية . وأنه استحلف أمير المؤمنين عليه السلام إماماً بعده

وقالت السنة كافة : إنه مات بعد وصية . ولم يستحلف أحداً . وأن إمامة أبي بكر لم تثبت بالنقص إجماعاً . بل سبعة عشر من الخطباء وأصحابه . وهم أربعة عشر من الخطباء . وأبو عبيدة الجراح . وأبيد بن حصير . وسالم مولى أبي حذيفة لا غير (١)

وقال عمر . ( إن لم استحلف فإن رسول الله لم يستحلف . وإن استحلف فإن أبا بكر قد استحلف ) (٢)

وهذا تصريح بعدم استحلاف رسول الله ( ص ) أحداً وقد كان الأولى أن يقال . إنه خليفة عمر . لأنه هو الذي استحلفه .

### أبو بكر في جيش أسامة

ومنها : أنه تخلف عن جيش أسامة وقد أنعمه رسول الله ( ص ) معه ، وحمل أسامة مولاة أميراً عليه . ولم يزل يكرر الأمر بالخروج . ويقول : « جهزوا جيش أسامة » . لكن الله المتخلف عن جيش أسامة (٣) .

- 
- (١) شرح معج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١ ص ٧٣ و ١٣٢ وج ٢ ص ٧  
(٢) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٩٣ في كتاب الإمارة . باب الاستحلاف . وشركه . والتج اجمع للأصول ج ٣ ص ٥٧ ، والإمامة والبيعة ج ١ ص ٢٢  
(٣) المثل والسمل للشهرستاني ج ١ ص ٢٢ ، والسير الخليفة ج ٣ ص ٢٠٧ . وشرح معج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١ ص ٥٣ وقاريح الكامل ج ٢ ص ٢١٥  
أقول : وصرح هؤلاء وغيرهم من أرباب السير والتاريخ بأن أبا بكر . وعمر بن الخطاب ، وأبا عبيدة ، كذبوا في جيش أسامة . ومن الرسول الأعظم ( ص ) بمسانه الذي هو معان يوحى فثبت بكون من تخلف عن جيش

## وان له شيطاناً يعتريه

ومنها : أنه قال : ( إن لي شيطاناً يعتريني . فإن استغفرت فأعيبوني . وإن رُغيت فقوموني ) (١) .

وكيف يجوز نصب من يرشده العالم . وهو يطلب ارشاد مهمل ؟

## بيعة أبي بكر فلتة .

ومنها : قول عمر ( كانت بيعة أبي بكر فلتة . وفقى الله المسلمين شرها ، فمن عاد مثلها فاقتلوه ) (٢) .

فيلزم منه خطأ أحد الرحلين . لارتكاب أحدهما ميوح بالقتل .

## قول أبي بكر أقبلوني

ومنها : قول أبي بكر : ( أقبلوني فست بحيركم ) (٣) . ( وريد في بعض الأخبار ) : وعلي فيكم .

فإن كان صادقا لم يصلح للإمامة . وإلا لم يصلح أبصاً

---

(١) الإمامة والسياسة ج ١ ص ٦ ، وشرح النهج لابن أبي الحديد ج ٢ ص ٨ والصواعق المحرقة ص ٧ ونبور الأبصار ص ٥٢ وقال في كثر الصالح ج ٣ ص ١٢٦ : جاء أمر بي أبي بكر فقتل أنت خليفة رسول الله ( ص ) ؟ قال لا ، قال فبأنت ؟ قال أن مخالفة بعده ، أي القاعدة بعده .

أقول . وقد روى ذلك ابن الأثير في نهاية النسخة ج ٢ ص ٦٩ ، ولم يذكر من معاني الخاتمة القصيدة ، بل ذكر له معاني أسر أسداً كثير الخلاف . ثانياً من لا شاء عنه ، ولا غير فيه ، وفي القاموس ج ٣ ص ١٤١ ثالثاً عبر بحسب لا غير فيه . ورابعاً : الأحق . وهكذا في أقرب الموارد ج ١ ص ٢٩٤ ، باب حلف

(٢) تاريخ الخلفاء السيوطي ص ٦٧ وصحيح البخاري ، باب رجم الخيل ج ٥ ص ٢٠٨ ، والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٦٣ والصواعق المحرقة ص ٥ و ٨ و ٢١ ، وقال سنده صحيح . وفي تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢١٠ ( فلتة كلمات الخلفاء ، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه )

(٣) الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٤ ، وكسر الصالح كتاب الخلافة ج ٣ ص ١٣٢ و ١٣٥ و ١٤١ . وشرح النهج لابن أبي الحديد ج ١ ص ٥٨ وح ٤ ص ١٦٦ و ١٦٩

## كون أبي بكر شاكاً في خلافته

ومنها : قوله عند موته . ( ليتني سألت رسول الله ( ص ) ، هل للأَنْصار في هذا الأمر حق ) ؟ (١) .

وهذا شك في صحة ما كان عليه وسُطْلانه . وهو الذي دفع الأَنْصار لما قالوا : ( مآ الأمر ) . نقوله ( الأئمة في فريش ) ، فإن كان الذي رواه حقاً ، فكيف يحصل له الشك . وإلاً فقد دفع بالباطل ؟

### من تمنياته عند موته :

ومنها : قوله في مرضه : ( ليتني كنت تركتُ بيتَ فاطمة م أكشفه ، ولتني في طلة بني ساعدة كنتُ صربت على يد أحد لرحلين . أني عبدة ، أو عمر ، فكن هو الأمر ، وكنت أنا الورير ) (٢)

## أبو بكر لم يول شيئاً من الأعمال

ومنها : أن السِّي ( ص ) لم يوله شيئاً من الأعمال ، وولّى غيره وأسنده لأداء سورة ، راءة ، ثم ردّه ، فمن لم يُستصلح لأداء آيات (٣) ، كيف يُستصلح للرياسة العامة . المتصنّة لأداء جميع الأحكام إلى عموم الرعايا ، في سائر بلاده ؟ .

### منعه فاطمة إرثها

ومنها : أنه مع فاطمة إرثها ، فقالت : « يا من أني قحافة ، أتريثُ

---

(١) و (٢) مروج الذهب ج ٢ ص ٣٠٢ ، والإمامة والسياسة ج ١ ص ١٨ و ١٩ ، وشرح السج ج ١ ص ١٣٠ ، روح ٤ ص ١٣٠ و ١٦٩ ، والعتد المرد ج ٢ ص ٢٥٤ ، ودرج العنقوبي ج ٢ ص ١٢٧

(٣) ذكرنا عدداً من مصادره فيما سبق .

أناك . ولا أرث أبي (١) ؟ . واحتج عليها برواية تفرّد هو بها عن جميع

(١) قال ابن أبي الحديد ، في شرح البهجة ج ٤ ص ٨٦ : وعلم أن الناس يظنون أن فرع فاطمة  
أبو بكر كان في أميرين في غيرنا ، والنسخة . وقد وجدت في حديث أبي هريرة في  
أمر ثالث ، سمعها أبو بكر يباهي أيضاً ، وهو سهم ذي القرنين  
أقول : ادعوا لإرث أبي هو في القيس . وصحاب رسول ( ص )  
وفي مطالبتنا يا القيس وجهان :

الأول : كون القيس ممكناً شخصياً قيس ( ص ) . دون لأهل ، وأخس . والعائمت .  
كما ذكره الثعلبي في سورة الحشر ، آية (٦ و ٧) ، راجع آيات الأحكام للحصص ج ٣  
ص ٤٢٠ ، والله مشهور ج ٦ ص ١٩٢ ، ونسيرة الحسية ج ٢ ص ٢٩٨ ، ج ٣ ص ٣٦١  
وفي هامشه سورة رسي دحلان ج ٢ ص ١٠ : وفي الحديث : أن عبد الله قال يا رسول الله ،  
ألا تحسن ما أصبت ؟ فقد رسول الله ( ص ) : لا أحسن شيئاً جعله الله لي دون المؤمنين ،  
بقوله تعالى : « ما أراه الله على رسوله ( الآية ) كهيئة ما وقع فيه السهام »

الثاني : أن رسول الله ( ص ) ، قسم قيس بني نصر وغيره على رجال مهم أبو بكر  
والزبير ، وصطفى نفسه ما يصرف ماله في بوائمه ، من نفقة أهله ، وأرواحه ،  
ومصارفه الأخرى ، كما كان يصطفي أخو ذي ، والفرس من خمس العائمت ، والصفي  
ملك شخصي له من دون أي ريب ، إذ ، يقل أحد إن صحاب رسول الله ( ص ) من  
العائمت ، ليس ممكناً شخصياً به ، ولم يدع ذلك أبو بكر أيضاً ، إذ ترك لدار وإلرث  
لأرواحه ، قد بوائمه ورثته أمته ، ورواه ، دون غيرهم ، ولا يجوز لأحد أن يقول  
ملك أبي بكر ، والزبير ، وأنها حريين ، قسم ( ص ) فهم من أموال بني نصر ، دون  
رسول الله ( ص )

علمنا مع أبو بكر فاطمة إرث أبي قاسم . ثم أمم الآن برعون أن لا يرث بي ، أممكم  
الغلبة تعون ؟ ومن أحسن من الله حكماً يقوم يوفون ، بها معشر المسلمين ، يرث إرث  
أبي ، أباه أن ترث يا ابن أبي عمارة أناك ، ولا أرث أبي ؟ قد حث شيئاً قريباً  
( راجع شرح البهجة لابن أبي حديد ج ٤ ص ٧٩ و ٩٢ ، وأعلام النبوة ج ٣ ص ٢٠٨  
( ح دمشق ) . وبلاغات النبوة ص ١٤ ط الحيدرية )

فاضطرب أبو بكر من كلامها فتسلك بحديث ( لا يرث ) ، الذي تفرّد به عن جميع  
الأصحاب ، من أهل القيس ( ص ) وغيرهم ، ولو كان هذا الحديث صحيحاً لصحته أرواح  
القيس ( ص ) به ، ولذا دعى أرواحه عدا عائشة إرث بعلهن ، وطالبن به . كما روه  
عدة من أعلام العلوم ، منهم البخاري في الصحيح ج ٥ ص ١٨٧ ، مالك في الموطأ ج ٢  
ص ٢٥٦ ، وابن كثير في البداية ج ٤ ص ٢٠٣ ، وابن أبي الحديد في شرح البهجة ج ٤ ص ٨٣ -

- فري أن أرواح البسي ( ص ) كن يعتقد أن يرث من ( ص ) ، وم يسكن من هذا الحديث المحتق . فصار يكتب في ، بل بعد وفاته لم يكلمه أحد إلى عشرة أيام

وقد تقدم أن العيسى ملك حارس له ( ص ) بعصر القرآن ، ومن المسلمين فيه حق . كما صرح به ( ص ) في جواب سؤال عمر

وأخرج ابن سعد في الطبقات ج ٢ ص ٣١٥ كلاماً بحلي عليه السلام ، يعرف به خلاق هذا الحديث ، من حديث وثقة إلى أبي بكر يطلب مرأته ، وجاء العباس بن عبد المطلب يطلب مرثته ، وحدثه معها عي . فقد أنكر أبو بكر قد رسول الله ( ص ) لا يورث ، ما تركه صدقة ، وما كان النبي يقول فعل ، فقال علي . وورث سليمان داود ، وقال زكريا . يرثني ويرث من آل يعقوب ؟ قال أبو بكر . هو هكذا ، وأنت وقتهم مثل ما أعلم . فقال علي . هذا كتاب الله يعق . الحديث ، وفي شرح التيج ج ٤ ص ٨١ عن أبي الطيب ، قال أرسلت وثقة إلى أبي بكر . أنت وورث رسول الله ( ص ) أم أهله ؟ قال من أهله قال قلت في هذا الحديث محبت ، لأهل بيت أنت ورثت رسول الله ( ص ) أم أهله ؟ وهذا تصريح بأنه ( ص ) موروث برثته أهله . وهو خلاف قوله لا يورث

ثم هناك قول علي ( ع ) « من كاتب في ثوبه منك من كل ما أعطته السماء » ( صحيح التلخيص ) وأما مطالبها ( ع ) فالحديث ، وهي « هذه » . فقد أسند حسنه من مصادر في صحيح أصبغ في ذلك كلامها مع علي ( ع ) ، بعد رجوعها من المسجد . هذا من أدبي صحابه . يروي بحديث أبي . وبصفة أبي . راجع مكاتيب رسول الله صلى الله عليه وآله ج ٢ ص ٥٨١ ( ح بروث )

أصف في ذلك ما ذكره علام القوم ، من كلام نصرة الرسول ( ص ) ، وشهادة علي ( ع ) ، وأم أمين ، راجع شرح صحيح ج ٤ ص ٨٠ و ٨٢ وصحة عن ص ٢٢ وصحة الخطبة ج ٣ ص ٣٦٢ ، ووفاء الوفاء ج ٢ ص ٩١

ثم طلب أبو بكر إليه ما ادعى أنها عليها ، كما في كتاب له ذكره .

وقد أضاف علي أنها ( ع ) أصبت بها حر لآدم . فصارت حبة كهيئة مشعوبة بعدد إلى أن مضت عشرة أيام ، فلعلي أن أبو بكر أخرج عصف من هذا . راجع مكاتيب الرسول ج ٢ ص ٥٨١ ، وشرح التيج ج ٤ ص ٩١

ومع ذلك بهم ذوي قريني قد أخرجه كثير من الأعلام راجع سورة طه ج ٣ ص ٣٦٢ ، وشرح بيّن ص ٤٤ ووفاء الوفاء ج ٢ ص ٥٧ ، وصحيح مسلم ج ٢ ص ٤٣ ، ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٣٩ ، وشرح التيج ج ٤ ص ٨٦ .

المسلمين (١) ، مع قلة رواياته ، وقلة عنه . وكونه العريم ، لأن الصدقة  
تحل عليه . فقال لها : إن النبي (ص) قل : نحن معاشر الأنبياء لانورث ،  
ما تركناه صدقة .

والقرآن يخالف لذلك ، فإن صريحه يقتضي دخول النبي (ص) فيه .  
بقوله تعالى : « يرثيكم الله في أولادكم » (٢)

وقد نصَّ على أن الأنبياء يورثون . فقال تعالى . « وورث سليمان  
داود » (٣) ، وقال عن ركريتا . « إني حست الموالي من ورثتي ، وكانت  
امرأتي عاقراً ، فهب لي من لدنك ولياً ، يرثني ويرث آل يعقوب » (٤)  
ونقص فعله أيضاً هذه الرواية ، لأن أمير المؤمنين عليه السلام .  
والعباس احتلما في نعمة رسول الله (ص) ، وسيفه ، وعمامته . وحكم بها  
ميراثاً لأخير المؤمنين (٥) . ولو كانت صدقة لما حلت على علي عليه السلام .  
وكان يجب على أبي بكر انتزاعها منه .

- 
- ومطابقتها لهم رسول الله (ص) من حبيبته ومحبته . قد ذكره أعظم القوم وجمع  
كرر المسال ح ٣ ص ١٢٥ عن أم هانئ . وح ٤ ص ٥٢ . وسيرة خليفة ح ٣ ص ٣٦١ .  
والنبدية والنبأية ح ٥ ص ٢٨٩ . وصحيح مسلم ح ٢ ص ١٤٣ .  
ومطابقتها لصدقات رسول الله (ص) ، وقد صرح به أعظم القوم ، منهم : المتقي في كنز  
العمال ح ٣ ص ١٢٩ . والسهودي في وفاء الوفاء ح ٢ ص ١٥٧ . ومسلم في صحيحه ح ٣  
ص ١٤٤ . والخطيب في السيرة الخفية ح ٣ ص ٣٦١ . وشرح النهج لابن أبي الحديد ح ٤ ص ٨٩  
(١) شرح النهج لاس أبي الحديد ح ٤ ص ٩١ . ودرر ريح الخفاء ص ٧٢ . وظل والنحل ح ١  
ص ٢٥ . وكرر العمال ح ١١٢ والصواعق المبرقة ص ٩١ و ٢٣ . ومسند أحمد  
ح ١ ص ١٣  
(٢) الباء ١١  
(٣) النمل : ١٦  
(٤) مروج : ٦  
(٥) روى رواد العلامة الأحمدي في مكاتيب الرسول ح ٢ ص ٥٩٥ . ورواه في شرح النهج ح ٤  
ص ٧٩ عن كتاب السقفة ، لأبي بكر الخوهرزي ، أبي أحمد . قال أبو بكر : أما بعد ،  
فقد دعت آله رسول الله (ص) ، ودانته ، وحده إلى علي (ع) . وفي مسند أحمد ح ١ -



ولكان أهل البيت حكي الله تعالى عنهم بأنه طهرهم تطهيراً<sup>(١)</sup>،  
مرتكبين ما لا يجوز .

يعود بالله من هذه المغالاة الردية . وأحد الاعتقادات العاسدة .  
وأحد مذكراً من فاطمه . وقد وهبها إليها رسول الله ( ص ) ، فلم  
يصدقها<sup>(٢)</sup>

مع أن الله قد طهرها وركناها . واستعملها السي ( ص ) في الدعاء  
على الكفر على ما حكى الله تعالى . وأمره بذلك ، فقد تعالى : « قل تعالوا  
ندعُ أنساءنا وأنساءكم . ونساءنا ونساءكم . وأنفسنا وأنفسكم »<sup>(٣)</sup> ، فكيف  
بأمره الله تعالى بالاستعانة . وهو سيد المرسلين ناسته . وهي كاذبة في  
دعواها . وعاصية لدعائها « يعود بالله من ذلك

محامات تأمير المؤمنين عليه السلام . فشهد لها . فلم يقبل شهادته .  
قال : إنه يجر إلى نفسه .

وهذا من قلة معرفته بالأحكام . ومع أن الله تعالى قد نص في آية  
المباهلة : أنه نفس رسول الله ( ص ) ، فكيف يلين عن هو بهذه المنزلة  
واستعان به رسول الله ( ص ) بأمر الله في الدعاء يوم المباهلة : أن يشهد

---

ص ١٣ أخرج عن ابن عباس ، أنه قال : « نفس رسول الله ( ص ) واستعمل أبو بكر ،  
صهم الناس علماً في أشياء ، تركها رسول الله ( ص ) ، فقال أبو بكر شيء تركه  
رسول الله ( ص ) ، فلم يتركه ولا أتركه الحديث ، ومثله في كسر الصالح ص ١٢٥  
في أول كتاب الخلافة

أقول في هذه الرواية مناقضة ومخالفة أخرى من أبي بكر ، لأن مقتضى رويته هو أن  
تكون هذه المروكبات من الصدقات ، فكيف كان عليه أن لا يتركها ، وأي تحريك أكثر  
من حكم النبي ( ص ) بأنها صدقة

(١) قال تعالى في سورة الأحزاب ٣٣ : « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت »  
ويطهركم تطهيراً .

(٢) وهو أنه صدقهم ثم ترجع بقضه النبي ( ص ) كتيبه حريه ، وواحدة عليه إلى أن توفيت .

(٣) آل عمران : ٦١ .

بالناطل ، ويكذب ويعصب المسلمين أموالهم ٤ . يعود بالله من هذه المقالة  
وشهد لها الحستان ( ع ) . فردَّ شهدتهما . وقال هذان ناك (١) .  
لا أقبل شهادتهما . لأنهما يجران دعاً بشهادتهما

وهذا من قلة معرفته بالأحكام أيضاً . مع أن الله قد أمر النبي ( ص )  
بالاستعانة بدعائهما يوم الماهة . فقال : « وأسأعا وأنبأكم » . وحكم  
رسول الله ( ص ) بأنهما سيدا شباب أهل الجنة ، فكيف يجامع هدا شهدتهما  
بالزور والكذب ، وعصب المسلمين حقهم ٥ . يعود بالله من ذلك

ثم جاءت أم أيمن . فقال : امرأة لا يقبل قوله مع أن النبي ( ص )  
قال : « أم أيمن من أهل الجنة » (٢) . فعند ذلك عصبت عليه وعلى صاحبه  
وحلفت أن لا تكلمه . ولا صاحبه . حتى تلقى أدها . ونشكر إليه (٣) .  
فلما حصرتها الوفاة أوصت : أن تُدفن ليلاً . ولا يدع أحداً منهم يصنفي  
عليها (٤) .

وقد رووا جميعاً أن النبي ( ص ) قال : « إن الله يعصب لعصبتك .  
ويرضى لرضائك » (٥)

- 
- (١) الصبرة الخلية ج ٣ ص ٣٦٢ ، ومكيب الرموز ج ٢ ص ٥٨٦ ، وغيرهما من الكتب المصنفة  
(٢) أم أيمن كانت حاصه النبي ( ص ) . وكان يروى عنه وآله صلاة والسلام ، وقال  
يد أم أيمن أمي بعد نبي ، وقال من سره أن يتزوج امرأة من أهل الجنة فيتزوج أم أيمن  
(٣) راجع صحيح مسلم ج ٤ ص ١٢٨ ومعارف ابن قتيبة ص ٦٣ والتاج الجامع للأصول  
ج ٢ ص ٣٨٥ وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٥٩ ودرر المعقبين ص ٣٦٠  
(٤) الإمامة والولاية ج ١ ص ١٤ . وصحيح البخاري ج ٦ ص ٧٧ ، وتاريخ ابن كثير ج ٦  
ص ٣٣٣ والتاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٦٣ ، وقال : رواه الحنفية ، وشرح النهج  
ج ٤ ص ٨٠ و٨١ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٠٥  
(٥) أمد القايه ج ٥ ص ٥٢٤ ، صحيح البخاري ج ٦ ص ١٧٧ وتاريخ الخميس ج ١ ص ١٣١٣  
والاستيعاب ج ٢ ص ٧٥١ وشرح النهج ج ٤ ص ٨٠ و٨١  
(٥) ومن جملة مصادر هذه الرواية الشريفة مستدرک الحدیث ج ٣ ص ١٥٣ ، وأمد القايه  
ج ٥ ص ٥٢٢ ، وتهذيب التهذيب ج ١٢ ص ١٤٢ . وكثير رجال ج ٦ ص ٢١٩ وج ٧  
ص ١١١ عن عدة من الحفاظ ، ودرر المعقبين ص ٣٩

## طلب إحراق بيت علي ( ع )

ومها : أنه طلب هو وعمر إحراق بيت أمير المؤمنين عليه السلام .  
وفيه أمير المؤمنين ( ع ) . ووطمة . واباهما ، وجماعة من بني هاشم ،  
لأجل ترك مبيعة أنبي بكر

ذكر الطبري في تاريخه (١) قال . أتى عمر بن الخطاب منزل علي  
فقال . ( والله لأحرقن عليكم . أو ستحرقن لبيعة )

وذكر ابو ابيدي . أن عمر جاء إلى علي في عصاة فيهم . أسيد بن  
الحصير . وسلمة بن أسلم . فقال ( اخرجوا أو لحرقنا عليكم ) (٢) .

ونقل ابن خزيمة في عرويه . قال زيد بن أسلم . كنت بمن حمل  
الخطب مع عمر بن الخطاب . حين امتنع علي وأصحابه ، عن البيعة ،  
أن يبايعوا . فقال عمر لفاطمة ( اخرجي من بي البيت . وإلا أحرقته  
ومر فيه ) . قال . وفي بيت علي . وفاطمة . والحسن . والحسين ،  
وجماعة من أصحاب النبي ( ص ) . فقلت لفاطمة : هل تحرق علي ولدي ؟  
فقال أي والله . ولنبحرن . ويبعض (٣) .

وقد اس عذره ، وهو من أعيان السنة . فأما علي واناس . ففعلوا  
في بيت طمة . وقال له أبو بكر . يا نبي فقتلتهما . فأقبل نفس من نار  
على أن نضرم عليهما لدار . فلقينه طمة . فقالت يا ابن الخطاب .  
أجئت لتُحرق دارنا ؟ قال : نعم (٤) .

(١) ج ٣ ص ١٩٨ ورجع أيضاً شرح الصحيح ج ١ ص ١٢٤ . وقد رواه عن كتاب الموقعة  
لأبي بكر الجوهري والمثل والنمل ج ١ ص ٧٥

(٢) وانظر أيضاً أعلام ج ٣ ص ١٢٥ . وشرح صحيح ج ١ ص ١٢٤ و ج ٢ ص ١٩

(٣) وهذا قريب مما رواه ابن أبيه في إمامة رسالة ج ١ ص ١٢ و ابن شعبة في تاريخه ،  
هاشم كتاب ج ٧ ص ٦٤ ، وأبو العلاء في تاريخه ج ١ ص ١٥٦ و ابن عبد ربه في المقادير  
الفردي ج ٢ ص ٢٥٤ ، واليعقوبي في تاريخه ج ٢ ص ١٠٥ .

(٤) هذا قريب ج ٢ ص ٢٥٠ و ج ٣ ص ٦٣ ورجع أيضاً أعلام ج ٣ ص ٧ و ١٢٢ -

وتحوه روى مصنف كتاب ( المحاسن وأنباس الجواهر )

فليطير العاقل من نفسه . هل يجوز له تقليد مثل هؤلاء . إن كان هذا نقلهم صحيحاً<sup>٩</sup> . وأهم قصصوا بيت النبي ( ص ) لإحراق أولاده على شيء لا يجوز فيه هذه العقوبة<sup>٩</sup> . مع مشاهدتهم تعظيم النبي ( ص ) لهم .

وكان ذات يوم يخطب . فعبر الحسن . وهو طفل صغير . فزل من صدره . وقطع الخطبة . وحمسه على كتفه . وأصعده المنبر . ثم أكمل الخطبة (١) .

ونال الحسين يوماً في حجره . وهو صغير . فرعقوا به . فقال :  
« لا تُرْزَموا على ولدي بوله » (٢) .

مع أن جماعة لم يبايعوا (٣) . فهلا أمر نفسهم (٤)

---

- ودرج أبي المقداد ج ١ ص ١٥٦

أقول : بعد ما سمع بضمه المصطفى أمرهم . وهي تسكي حريمه كنية . بدت ياعلى صوتها : يا أبا يار سون . من ثبنا يعلك من أين الخطاب . وابن أبي صفية ؟ ( راجع لإمامه والبيهقي ج ١ ص ١٢٠ و لإمام علي بعد الفتح عند قصود ج ١ ص ٢٢٥ وأعلام الصالح ج ٣ ص ٢١٦ )

وقد رأها عمر بن الخطاب وقرئ . ومعه صورة من حديثي . يا أبا بكر . يا أسرع ما أمرم عن أهل بيت . وما قد . وقد لا أكلم عمر عن أبي الله ( شرح البيهقي لابن أبي الحديد ج ١ ص ١٣٤ وج ٢ ص ١٩٥ ) .

(١) وفي أسد غابة ج ٢ ص ١٤٠ و شرح جامع لأصول ج ٣ ص ٣٥٩ بمطهر

(٢) مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٨٥ ومسنود أحمد ج ٢ ص ٣٢٨ و ذخائر العقبين ص ٣١

(٣) وهم من كبار الصحابة . كآبي در النخاري . وسليمان بن عيسى . وأحمد بن الأسود

الكندي . وعمر بن ياسر . وحدث بن سعيد بن جابر . ويزيد الأسدي . وأبي بن

كعب . وحرمة بن ثابت ذو الجهادين . وخالد بن عبد الله الأنصاري . وأبو أيوب

الأنصاري . وأبو الهيثم بن الجهم . وسهل بن حنيف . وعثمان بن حلف . وحذيفة بن

اليمان . وسعد بن عباد . وفارس بن سعد . وعاصم بن عبد المطلب . وأبيه الفضل والعباس .

والزبير . وأبي بن أرقم . كما ذكرهم يعقوبي في تاريخه ج ٢ ص ١٢٤ ومحمد كرد

عبي في خطط الشام . وفي أبي الحديد في شرح الصحيح ج ١ ص ٧٤ و ص ١٣٢

(٤) نقد الفريد ج ٢ ص ٢٥٠ وتاريخ أبي المقداد ج ١ ص ١٥٦

وبأي اعتبار وجب الانقياد إلى هذه البيعة؟ والنص غير دال عليها، ولا العقل.<sup>٤</sup>  
 فهذا بعض ما نقله السفة من الطعن على أبي بكر . والدنب فيه على  
 الرواة من السفة . .

## المطلب الثاني في مطاعن الثاني

المطلب الثاني : في المطاعن التي نقلها السفة عن عمر بن الخطاب :  
 نقل المصنف عن عمر مصداق كثيرة :

### طعن عمر النبي الأعظم (ص) حين وفاته

فيها : قوله عن النبي (ص) . . طلب في حال مرضه دواء وكثراً .  
 ليكتب فيه كتاباً لا يختلفون بعده . وأراد أن يوص حال موته على علي بن  
 أبي طالب (ع) (١) . فسمعهم عمر . وقال : « إن رسول الله ليس بهجر ،  
 حسماً كتاب الله » (٢) . فوقع الغوغاء . وصحح النبي (ص) .

(١) أقول : ذكر أحمد بن أبي طاهر في كتابه تاريخ بغداد ، منداً ، كما في شرح الحج  
 ح ٣ ص ٩٧ وكتاب علي وسائر قوله من ٢٦ (ط مطبوعات النجاح بالقاهرة) بحادثة طريفة  
 جرت بين ابن عباس وبين عمر بن الخطاب ، قال عمر لابن عباس : يا عبادة ، عليك  
 دماء البعث إن كنتينها ، هل بقي في نفسه شيء من أمر خلافة؟ قلت : نعم ، قال : أيرغم  
 أن رسول الله (ص) يصح عليه؟ قلت : نعم . وأريدك : سألت أبي عما يدعيه ؟ فقال :  
 صدق . فقال عمر : بعد كتاب من رسول الله صلى الله عليه وآله في أمره درو من قوله ،  
 لا يشت حمة ولا يقطع عدواً ، ولقد كان يبيع في أمره وقتاً ، وقد أُرِد في مرضه  
 أن يصرح باسمه ، فسمعت من ذلك ، إشتاقاً وحيلة على الإسلام ، لا ، ورب هذه السفة .  
 لا تجتمع عنه عريش أبداً ، ولو وبها لاستقمت عليه بحرب من أقطارها ، فقدم رسول الله  
 (ص) : « أي علم ما في نفسه فأمدك ، وأسى الله إلا بمصداق ما حكم

فمن ترى أن الخليفة كان أحرص على إسلام من به بكرم ؟ » الله اهادي ١٢ هذه  
 (٢) أقول : رواه مسلم بطريقين ، في باب من روى الوصية ح ٣ ص ٦٩ ، لا أن الذي في نسخة  
 مصطفى الحلبي وأولاده عصر (قدو) في طريقه الأول قوله : « فقالوا : إن رسول الله  
 بهجر » ، وفي طريقه الثاني : « فقال عمر : إن رسول الله قد عيب عليه الوجع ، وهكذا في  
 البحاري ج ١ ص ٣٦ . باب كتابه العموم ج ٢ ص ١٥٦ . باب قول المريس

فقال أهله : لا يسمى عبد النبي ( ص ) هذه العوعاء . فاحتلفوا ، فقال بعضهم أحصروا ما طلب . ومع آخرون . فقال النبي ( ص ) . أنعدوا هذا الكلام في صحيح مسلم

قوموا عني ، وج ٦ ص ١١ . باب مرض النبي ووفاته ، وج ٩ ص ١٣٧ . وفي بعض هذه الروايات ، كما في البحاري ج ٢ ص ٨٥ ، باب من يستشعر في أهل السنة ومعتنقهم و ص ١٢١ باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، وج ٦ ص ١١ . باب مرض النبي ووفاته . حاتم الرواية عبد المارة . و صابوا حجر رسول الله ﷺ . و « مائة أهير » ؟ و « ماشأه » أهير ، اسمهموه .

فترى أن سببه أهر إلى النبي ( ص ) ذنبه ، إلا أنهم يصمون بدءاً كلمة الوصي ، حين يصوب الذنب ، وهو عمر ، تديباً للباطل ، وتمهيداً على شأن الخليفة . ويدل على ذلك : ما أخرجه أبو بكر الخواري في كتابه « السيرة » . كما في شرح الصحيح ج ٢ ص ٢٠ . فقال صر كلمة « معاذ الوصي » . وأخرج أيضاً أحمد بن حنبل في مسنده ج ٣ ص ٣٤٦ ، عن جابر . « أن النبي ( ص ) دعا عند موته بصبيعه ليكتب كتاباً لا يصدون بعده . فخالف عمر بن الخطاب حتى رفضها » .

ما معنى هذا لاختلاف في الحديث ؟ وما معنى أنهم نقلوا العبارة بلفظي ، لا بمعنى مظهرها ؟ إذا عيسو القائل ، ويدم مصر حو باسم المعارض يومئذ ينقلون المعارضة بعين لفظها ؟ . وم ينهوه بذلك يومئذ . لا خلقه شيء ، وإن وجد فأن عمره فقد أحدهم . كما يكشف عن ذلك ما رواه البحاري في الصحيح ج ٩ ص ١٣٧ في حديث « ومهم من يقول ما قال عمر » . وأخرج لإمام النوري في كتابه « شرح الحديث » في المقالة الرابعة ، وسيد ابن الخواري في التذكرة ص ٣٦ . وقال عمر « دعوا الرحمن ، فإنه بهيم . حسب كتاب الله » . ثم يقرأ خمسة قوته بعدى ، ما صل صاحبكم وما عوى ٢ . وما ينطق عن الهوى ٢ - إن هو إلا وحي يوحى . السهم ٥ . أوله يسمع شهادة رب محمد بن عبد الله في آله . تنصير . « من كثر ما يوحى شيئاً في نفسه وفي روحه العظيم » . ثم أنه يسمع ووعى ولكن حليت الدنيا في عينه ، وراقه زيرجها ؟

وكيف تحر هذه الحراء ، وسب هذه السبه إلى الساطع بالوحي حين وصيته التي وعد أن تكون حاوية له يكون له فلاح الأمة ، وعدم صلاحهم . إلى الأبد ٢ . وبكمه سكنت سكوتاً طيفاً حين وصية أبي بكر باسمه . وهو في حانه لإعلاء ٢ . حيث يروون . « أن أب بكر أمر عثمان أن يكتب ما بعد ، ثم أعني عنه ، فكتب عثمان أما بعد ، فقد استعفف عنكم عمر بن الخطاب ، واسموا وأطيعوا » ، وهذا شواهد ، ومستوا في إثبات خلافة ذلك .

وهل يجوز مواحهه العامي هذه السفة . فكيف يسيد المرسلين صلى الله عليه وآله ؟ .

## إيجابه بيعة أبي بكر وقصد بيت النبوة بالاحراق

ومها : إيجاب بيعة أبي بكر على جميع الخلق . ومحاصمته على ذلك .  
وقصد بيت النبوة . ودرية الرسول ( ص ) . اللذين فرض الله مودتهم .  
وأكد النبي ( ص ) عدة مرار . والائتم . وأوجب محبتهم . وجعل الحسن والحسين ودينع الأمة . فقد . التهم هذا ودينقي عند أبي ( ١ )  
بالإحراق بالنار ( ٢ ) .

وكيف جعل إيجاب شيء على جميع الخلق من غير أن يوجه الله . أو بيته ( ص ) ، أو يأمران به ؟ .

أنرى عمر كان أعلم منهم بمصالح العباد ؟

وكان قد استناباه في نصب أبي بكر إماماً ؟

---

- وكيف نفوه بقوة . حب كتاب الله . وم منهم هو ولا أبو بكر من كنهه لأب في قوله تعالى : « فأكفه وأبأه بحس ٣١ مع كونه فرشين ؟ » فكيف يصرون القرآن ، ومضمونه الحسن . « يحاويون توجيه الناس إلى حقائقه ومعارفه وأحكامه » قال إبراهيم النخعي . « أبو بكر صديق رضي الله عنه عن لأب ب هو ؟ فقال أي صاه مطلق ، وأي أرض مطلق ، إذا قلت في كتاب الله تعالى ب لا أعلم » عن أسد أن عمر رضي الله عنه فرأى عمل المنبر « فأبى حباً » . « أي فوبه » « وأبأه » فقال : « كل هذا قد عرفناه » فما الأب ؟ ثم فرض عبد كبت في يده . فقال : « هذا لم يروا » هو سكلف ، « ما عليش ب من أم عمر » . « لا بدري ما الأب ؟ » رواه حفاط الحديث ( راجع مصير آل أبي جح ٢٨ ص ٤٧ . ومصر الحارون ج ٤ ص ٣٨٠ ، والبر المشهور ج ٦ ص ٣١٧ )

( ١ ) ورواه في مستحب كبر المصاح ج ٥ ص ١٠٦ بطريقين عن أبي هريرة بمقط آخر

( ٢ ) الإمامة والسياسة ج ٦ ص ١٤ .

أو هوصت الأمة بأسرها إليه ذلك ، وحكّموه على أنفسهم ؟ .

فليرجع العاقل المصنف من نفسه ، ويظر : هل يستحيز لنفسه المصير إلى هذه الاعتقادات الرديّة؟ مع أن السي (ص) كان أشرف الأنبياء عليهم السلام ، وشريعته أتم الشرائع ، وقنع من اليهود بالخرية ولم يوجب عليهم متابعتة فهرأ ، وإحبارأ ، وكذا من النصارى والمجوس ، ولم يعاقبهم بالإحراق؟ .

فكيف استحدر هؤلاء الصحابة قصد أهل البيت بذلك .

مع أن مسألة الإمامة عندهم بيت من أصول العقائد . ولا من أركان الدين . بل هي مما يتعلق بمصالح العباد في أمور الدنيا . فكيف يعاقب من يمتنع من الدخول فيها ؟ .

وهلأً قصدوا بيوت الأنصار وغيرهم . مثل : سلمان ، وأبي در ، وانقداد ، وأكابر الصحابة لما امتنعوا من البيعة ؟ . وأسامة بن زيد م يبيع إلى أن مات . وقال : إن رسول الله ( ص ) أمرني عليكم ، فمن أمرك عليّ يا أبا بكر<sup>(١)</sup> ؟ .

### إنكاره موت النبي (ص)

ومنها : أنه قد بلغ من قوة المعرفة . أنه لم يعلم أن الموت يجوز على السي ( ص ) . بل أنكر ذلك لما قالوا . مات رسول الله ( ص ) ، فقال : والله ما مات محمد ( ص ) حتى يقطع أيدي رحاب وأرحلهم . فقال له أبو بكر : أما سمعت قول الله تعالى : « إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِثْمُ مَيْتُونَ »<sup>(٢)</sup> وقوله . « وما محمد إلاّ رسول قد خلت من قبله الرسل . أفلم مات أو

(١) ورواه الزمخشري في كتابه ربيع الإبرار لفظ آخر وللعلامة السيد شرف الدين عثا شافياً في نظام مراجع النص والاحتجاج ص ٩٩ وذكر الخفي في كثر المصادر ج ٣ ص ٢٧ اعتراف الخليفة الثاني بهذه الإمامة فراجع

(٢) الزمر : ٣



قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ»<sup>١</sup>، فقال: أَيْقُتُ بوفاته الآن، وكأنني لم أسمع هذه الآية<sup>٢</sup>.  
ومن لم يسمع هذه الآية . ومن هذه حاله . كيف يجوز أن يكون إماماً .  
واجب الطاعة على جميع الخلق ؟ .

### لولا علي لهلك عمر

ومنها : أنه أمر بترجم امرأة حامل . فقال له أمير المؤمنين عليه السلام :  
« إن كان لك عليها سبيل ، فليس لك على ما في بطنها سبيل » . فقال عمر :  
« لولا علي لهلك عمر » .

ومنها : أنه أمر برحم مخنونة . فسبه أمير المؤمنين عليه السلام ، وقال :  
القلم مرفوع عن المحن حتى يتعيق . فقال : « لولا علي لهلك عمر »<sup>(٣)</sup>.  
وهذا يدل على قلة معرفته . وعدم تسبه لظواهر الشريعة

### منعه من المغالاة في المهر

ومنها : أنه منع من المغالاة في المهر . وقال . ( من غالى في مهر ابنته  
جعلته في بيت المال ) تشبهه . أنه رأى السي ( ص ) رَوَّحَ فاطمة ( ع )

(١) آل عمران : ١٥٤

(٢) قال صر بن الخطاب : من قال : إن محمداً قد مات قُتِلَ يسمي هذا . وكذا يشتهر في الإنكار ،  
إلى أن جاء أبو بكر من سره الذي في السج ، وقال إن النبي ( ص ) قد مات ، وقرأ  
الآية المذكورة في الفتى ، فقال عمر : كأنني ما سمعت هذه الآية حتى قرأها أبو بكر .  
( راجع المدخل والصلح ج ١ ص ٢٢ ، وتاريخ الخبيص ج ٢ ص ١٦٧ ، وصحح البخاري  
ج ٩ ص ١٧ ، وتاريخ الكامل ج ٢ ص ٢١٩ ) .

أقول : كيف تقوله بقوله « حسبنا كذب الله » . حين منع السي ( ص ) عن وصيته  
المنقصة فلاح لأمة إلى الأبد ، ولم يعرف هذه الآية إلى أن قرأها أبو بكر ، ولم يعرف  
تفسير آية « فأكفه وأبأ » ، وغير هذا من الآيات ، فتدبر . والله الهادي .

(٣) الرئيس النصرية ج ٢ ص ١٩٦ ، وذخائر العقبى ص ٨٠ و ٨٢ ، وشرح المصح لابن أبي  
الحديد ج ١ ص ٦ ، ولاستيعاب في هامش الإصابة ج ٣ ص ٣٩

نخمسئة درهم ، فقامت امرأة إليه . ونسئته بقوله تعالى . « وآتيتم إحداهن قنطاراً » (١) على حوار ذلك . فقال : ( كل أسس أفقه من عمر . حتى المخدرات في البيوت ) . (٢)

واعتماد قاضي القضاة بأنه طلب الاستحباب في ترك انعلاة ، والتواضع في قوله : « كل الناس أفقه من عمر » .

حطاً ، فإنه لا يجوز ارتكاب المحرم وهو أخذ المهر . وجعله في بيت المال . لأجل فعل مستحب . والرواية مضافة . لأن المروي أنه حرمة ومنعه . حتى قالت المرأة كيف تمع ما أحل الله لي في محكم كتابه وأما لتواضع . فإنه لو كان الأمر كما قال عمر . لاقتضى إظهار التقيع ، وتصويب الخطأ . ولو كان العذر صحيحاً لكان هو المصيب . والمرأة غطئة (٣) .

### قصة تسور عمر على جماعة

ومنها : أنه تسور عن قوم . ووجدهم على مكر . فقالوا أخطأت من جهات

نجمت . وقد قال الله تعالى « ولا تحسبوا » (٤)

ودخلت الدر من غير الباب ، والله تعالى يعزب « وليس الرأ بأن

(١) النساء : ٢٠

(٢) التبيهة للباقلي ٩٩ وشرح المحج ١ ص ٦١ وح ٣ ص ٩٦ وتصير حارر وفي هاشه تعبير السعي ح ١ ص ٣٦١ . والتصير الكمر ح ١٠ ص ١٣ والدر المنشور ح ٢ ص ١٢٣ ، وروح المعاني ح ٤ ص ٢١٩

(٣) كما في شرح الحج ح ١ ص ٩١ ، ص ٩٢ لا محبوب من إمام أخطأ و امرأة أصابت فصلت إمامكم بفصلته وفي تعبير الحار ح ١ ص ٣٦١ قال امرأة أصابت وأمير أخطأ . وفي لفظ القرطبي : أصابت امرأة وأخطأ عمر .

(٤) الحشرات : ١٣

تأتوا البيوت من ظهورها . ولكن البر من اتقى ، وأتوا البيوت من أبوابها (١) .  
ودخلت بغير إذن ، وقد قال الله تعالى : لا تدخلوا بيوتاً عبر بيوتكم  
حتى تستأذوا (٢) .

ولم تستم ، وقد قال الله تعالى : وتسلّموا على أهلها (٣) .  
فلحقه الخجل (٤) .

أجاب قاضي القضاة : بأن له أن يجتهد في إزالة المنكر  
ولحقه الخجل ، لأنه لم يصادف الأمر على ما قيل له .

وهذا خطأ ، لأنه لا يجوز للرجل أن يجتهد في محرم ، ومخالفة الكتاب  
والسنة ، خصوصاً مع عدم علمه ولا طمحه ، ولذا ظهر كذب الافتراء  
على أولئك .

### أعطيات الخليفة من بيت المال

ومنها : أنه كان يعطي من بيت المال ما لا يجوز ، حتى أنه أعطى عائشة  
وحفصة في كل سنة عشرة آلاف درهم (٥) .

وحرّم على أهل البيت خمسهم (٦)

وكان عليه ثمانون ألف درهم لبيت المال (٧)

ومع فاطمة عليها السلام إرثها ، ونحو ثلثها ، التي وهبها رسول الله  
صلّى الله عليه وآله لها (٨) .

(١) البقرة : ١٨٩

(٢) و (٣) النور : ٢٧

(٤) الدر المنثور ج ٦ ص ٩٣ ، وشرح المصباح ج ١ ص ٦١ و ١٥٢ ، والرياض النيرة ج ٢

ص ٤٦ ، وكثير العمال ج ٢ ص ١٦٧ رقم ٣٦٩٦

(٥) تاريخ الكامل ج ٢ ص ٣٥١ ، وشرح المصباح ج ٢ ص ١٥٣

(٦) أحكام القرآن لجماس ج ٢ ص ٦١ ، وشرح المصباح ج ٢ ص ١٥٣

(٧) شرح المصباح ج ٢ ص ١٥٣

(٨) انظر ما تقدم في الحاشية .

أحباب قاضي القصافة بأنه يجوز أن يعصى النساء

وهو خطأ . لأن التفصيل إنما يكون لسبب يفتضيه . كالتجديد وغيره

تعطيله الحد عن المغيرة بن شعبة

ومنها : أنه عطف حدّ الله في المغيرة بن شعبة . على شاهد عبيد الزنا ،  
ولقد شهد الرابع الامتناع من الشهادة . وقال له : أرى وجه رجل  
لا يعصم الله به رجلاً من المسلمين . فالحج في شهادته . امتناعاً هو  
فلما فعل ذلك عاد بن الشهود فحدّهم . وعصمهم

فتحت أن يعصم غيره . وهو واحد قد فعل المكرر ووجب عليه  
الحد . وعصم ثلاثة . مع تعطيله حكم الله . ووضع الحد في غير موضعه  
أحباب قاضي القصافة بأنه أراد صرف الحد عنه . واحتج في دفعه .  
قال السيد المرتضى كيف يجوز أن يختار في صرف الحد عن واحد .  
ويوقع ثلاثة فيه . وفي النصيحة . مع أن عمر كان كلما رأى المغيرة يقول :  
« قد حقت أن يرميني الله فخذرة من السماء » (١)

مفارقات عمر في الأحكام

ومنها : أنه كان يتولّى في الأحكام . حتى روي أنه قضى في الحد

---

(١) أنه نفاذ ج ٤ ص ٤٠٧ . وتاريخ الكامل ج ٢ ص ٣٧٨ . وإصابة ج ٣ ص ٤٥٢ . وكبر  
العصا ج ٣ ص ٨٨ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠٠ في كتب الحدود . وفي شرح البيع ج ٣ ص ١٥٩ .  
وما بعده .

ورواه مصريون أبي العرج . قلت صرف من حدّ من غيره . ثم ذكر . حمد لله الذي  
أخزاكم ، فقال عمر : اسكت ، أخرى الله مكاباً وأولاديه  
وروي أيضاً . فقال عمر للمغيرة : ويحك . تسبّاهن عليّ ؟ والله . ما أظن أباهن بك . كذب  
عليك . وما رأيك . لا تخف أن أرمي بمحاربة من السماء

يسعين قضية ، وروي مائة قضية (١) .

وأنه كان يوصل في الغنيمة . والعصاة (٢)

وقد سوى الله بين الجميع .

وأنه قال في الأحكام من جهة الرأي . والحدس والظن (٣)

### تحريم عمر متعة للنساء

ومها : أنه قال ، متعتان كدتا على عهد رسول الله ( ص ) أنا أنهي

عنهما ، وأعاقب عليهما (٤) .

وهذا يقدح في عدالته . حيث حرّم ما أباحه الله تعالى . وكيف يسوع

له أن يشرّع الأحكام . ويبسحها . ويجعل اتّباعه أولى من اتّباع الرسول

( ص ) الذي لا يطق عن الهوى . فإن حكم هاتين المتعتين إن كان

من عند الرسول لا من قبل الله ، لزم تجوير كون كل الأحكام كذلك .

نعوذ بالله ، وإن كان من عند الله . فكيف يحكم بخلافه ؟

### (١) شرح الشيخ ج ٣ ص ١٦٤

وفي المستدرج ج ٤ ص ٣٤٠ ، وأخرج الدارمي أن عمر بن الخطاب لما طعن استشارهم في

الحد ، فقال : إني كنت رأيت في الجذ وأياً ، فإن رأيت أن تنصروه فانصروا

وأخرج السهري في السنن الكبرى ج ٦ ص ٢٤٥ . عن عدة ، قال : بي لأحمد عن عمر

في حد مائة قضية ، كلها بعض بعضها بعضاً

وعن عبيدة بن حمزة : سمعت عمر بن الخطاب في الحد مائة قضية بحلفه

وعن عمر ، قال : إني قضيت في الحد نصيبات ، أي عن حد ، ورواه أيضاً في كبر العباد

ج ٦ ص ١٥ ، في كتاب الفرائض .

### (٢) شرح الشيخ ج ٣ ص ١٥٢ ، و ١٦٥ . ودرج الكنز ج ٢ ص ٣٥١

(٣) ، روي في أمث من حكمه ومصادره نماذج لاعتماده على الحدس والظن ، فمن أراد التفصيل .

فليراجع كتب أعاضم القوم .

(٤) ذيل الحديث . «سعة دوح ومئة امرأة» . مع تفسير الكبير ج ١٠ ص ٥٠٥ . وكرر

المصالح ج ٨ ص ٢٩٣ ، وفي لفظ لخصاص في أحكام القرآن ج ٢ ص ٥٢ . هو قدس وب

لرجعت ، والحد المشهور ج ٢ ص ١٤٠

أحباب قاصي القضاة بأنه قال ذلك كراهة للمتعة

وأيضاً يجوز أن يكون ذلك برواية عن السي (ص) .

وعرضه المرتضى : بأنه أضاف الهوى إلى نفسه ، وقال : « كانتا على عهد رسول الله ، وهو يدل على أنه كان في جميع زمانه حتى مات عليها ، ولو كان الهوى من الرسول (ص) كان أوسع في الانتشاء ، فلم يقل ذلك على سبيل الرواية (١) .

وقد روي عن ابنه عبد الله إنهاختها ، « فقبل له : إن أذاك يحرمها ؟ فقال : إنما ذلك عن رأي رآه » (٢) .

وقد روى السة في الجمع بين الصحيحين ، عن حابر من عبد الله ، قال : « تمتعنا مع رسول الله (ص) ، فلما قام عمر قال : إن الله كان يحل لرسوله ما يشاء مما يشاء ، وإن القرآن قد نزل منارله ، فأتموا الحج والعمرة ، كما أمركم الله وإنكم وبكاح هذه النساء ، فلن أوتي برجل تكبح امرأة إلى أحل إلا رحمته بالحجارة (٣) .

وهذا نص في مخالفة كتاب الله ، والشريعة المحمدية ، لأننا لو فرضنا تحريمها لكان فاعلها على شبهة ، والسي (ص) قال : « إدروا الحدود بالشبهات » (٤) .

فهذه رواياتهم الصحيحة عندهم تدل على ما دلت عليه ، فليستظر العاقل ، وليتخف الجاهل .

---

(١) شرح النهج ج ٢ ص ١٦٧

(٢) من أسجد ج ٢ ص ٩٥ ، وصحيح الزمدي ، كما في كتاب المتعة ، للأستاذ الفكيكي ص ٤٢ ( ط القاهرة ) .

(٣) وأيضاً في أسكدم القرآن للجصاص ج ٢ ص ١٤٧

(٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٨ ص ٨٨ والنهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٠٩

وفي الصحيحين ، عن جابر عن طريق قول : « كما يستمتع بالقبصة من الثمر ، والدقيق ، لأيام على عهد رسول الله ( ص ) ، وأبي بكر ، حتى نهي عمر بن الخطاب . لأجل عمرو بن حريث ، استمتع » (١)

وفي الجمع بين الصحيحين . من عدة طرق ، ناحتها أيام رسول الله ( ص ) ، وأبي بكر ، وبعض أيام عمر (٢) .

روى أحمد في مسنده ، عن عمران بن حصين . قال : « نزلت متعة النساء في كتاب الله تعالى . وعميت مع أبي ( ص ) ولم يزل القرآن يحرمها ، ولم ينه عنها حتى مات » (٣)

وفي صحيح الترمذي ، قال : « سئل ابن عمر عن متعة النساء » فقال : « هي حلال . وكان السائل من أهل الشام . فقال له : إن شئت قد نهي عنها » فقال ابن عمر : « إن كان نهي قد نهي عنها . وصحها رسول الله ( ص ) . نترك السنة ونشع قول نبي » (٤)

قال محمد بن حبيب المحمدي : « كان منه من الصحابة . ومنه من التابعين يقتولون بإباحة المتعة للنساء .

وقد روى الحميدي . ومسلم في صحيحيهما ، والبخاري أيضاً . من عدة طرق حوار متعة النساء . وأن عمر هو الذي أنصها . بعد أن فعلها جميع المسلمين بأمر النبي ( ص ) . بن حريث وعنه . وروى أبي بكر (٥)

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٦٢٢ ، وضع سنن ج ١ ص ١٠٠ ، كتاب النكاح ج ٨ ص ٢٩٤ .  
ومستد أحمد ج ٢ ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٦٣

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٦٢٢ .

(٣) مستد أحمد ج ٤ ص ٤٣٨ ، والتفسير الكبير ج ١٠ ص ٤٩

(٤) ورواه أحمد في مسنده . من طريق صحيفة ٢ ص ٩٥ و ١٠٠ و ج ١ ص ٤٣٠

(٥) ندوة محمد لابن رشد ج ٢ ص ٤٨ ، صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢٢ ، ومستد أحمد ج ٣

ص ٢٨٠ ، وروح المعاني ج ٥ ص ٦

## تحريم عمر متعة الحج

ومنها : أنه منع عن متعة الحج .

مع أن الله تعالى أوجبها في كتابه (١) .

أقول أول من سعى لثمة عمر بن الخطاب ، وكان من بعده كعثمان وغيره تابعاً له في ذلك ، كتب صريح به فيما روي عنه بقوله : «متعتان كانتا على عهد رسول الله (ص) وأنا أنهي عنهما وأعاقب عليهما» .

وفي بعضه «وعلى عهد أبي بكر ، وأن أبي عبيد» (راجع سنن البيهقي ج ٧ ص ٢٠٦ ، وتاريخ ابن حنبل ج ٢ ص ٣٥٩ ، وحاشي الأصول لابن الأثير ، وكثير الصالح ج ٨ ص ٢٩٤) . فإني يظهر من كلمات عمر هو أنه كان بعده من الصالح ، كما في ذكر الصالح ج ٨ ص ٢٩٤ من طريق نظري ، قال له عن قدم من الشام ما حملك على الذي فعلته ؟ قال : «فعلته مع رسول الله (ص)» ثم لم يلبث عنه حتى قصه الله ، ثم مع أبي بكر فلم يبقنا معه حتى قصه الله ، ثم لم يلبث تحدث لنا فيها جياً ، فقال عمر : أما والذي نفسي بيده ، لو كتب تقدمت في أبي لرحمتك ، يبيوا حتى يعرف الكراح من الصالح ويدر على ذلك أيضاً دليل من روى المتنوع بأمرهم «ولم يكن عبد الصحابة كنهم من حيث سمح آية ثمة عين ولا أثر ، كما هو صريح كلامه «أما أبي عبيد» وقاد في الكشف ج ١ ص ٣٦٠ قيل : «لرب» «فما استمتعتم به منهن» في الجنة ، وعن ابن عباس «هي محكمة» يعني لم تنته .

فإذا أردنا أن نسر على ضوء الحقائق ، ونطلي المسألة حقها من التفسير والبحث من سر ذلك الارتباك ، وعن البقرة الأولى التي نمت ونأثرت ثم نجد : لا رأي أخيراً وحده يكون امتعة مباحاً ، ومن ضمنها لزمه الرجم ، فمحرماً محرماً تشرعياً ديباً ، ومن سر قوله بأنه قد حثه أبه ، بصلحة رأاه نظره المسمى في زمانه وأيامه ، اقتضت أن يمنع من استعمال المتعة ، معاً بدأ لا ديباً ، مصلحته رمية ، ومصلحة وقته ، فهو تفسير لا يرضى به صاحبه .

قال علي عليه السلام : «لولا أن عمر سعى عن المتعة ما ربي ، لا شقي» . وقاد : «لولا ما سعى من أبي عمر بن الخطاب لأمرت بالمتعة» ثم ما ربي ، لا شقي» . راجع الدر المنثور ج ٢ ص ١٤٠ ، بقية طرق ، وتفسير الطبري ج ٥ ص ٩ ، وكرر الصالح ج ٨ ص ٢٩٤ والتعبير الكبير ج ١٠ ص ٥٠ .

(١) فإذا إذا أردنا أن نسر على ضوء الحقائق ، لم نجد قبل خيبة الكافي أحداً سعى عن متعة الحج ، قد عمر بن حصين : «نزلت آية ثمة في كتاب الله ، وأمرنا به رسول الله (ص)» .



## قصة الشورى

ومنها : قصة لشورى . وقد أمدح فيها أموراً . فيه .

خرج بها عن الاختيار والتقص جميعاً .

وحصرها في ستة .

ودمّ كن واحد منهم . بأن ذكر فيه طعناً . لا يصح معه لإمامة .  
ثم أهله بعد أن طعن فيه .

وحمل الأمر إن ستة . ثم إن أربعة . ثم إن واحد . وضعه كالصعب  
والقصور .

وقال إن اجتماع عبي وعثمان . فاقول ما قالاه . وإن صاروا ثلاثة .  
وثلاثة . فاقول للذين فيهم عند الرحمن بن عوف (١) وذلك لعلمه بأن

---

ثم تروى آية نسخ آية شح . وممنه عبد رسول الله (ص) حتى مات . قال رجل براه  
بعد ما شاء رجع شرح بن أبي خديج ج ٣ ص ١١٠ وصحيح البخاري ج ٦ ص ٢٢٢ .  
وذكره بن كثير في تفسيره ج ١ ص ٢٢٢ . فعلا عن البخاري . فقد هـ الذي قاه  
نجماري قد جاء مصرحاً به . إن عمر كان يسي الناس عن نسخ . ورجع أيضاً فتح  
ناري ج ٤ ص ٣٢٩ . وورشاد الناري للفصلاني ج ٤ ص ١٦٩ . وعبرها من الكتب  
معتبرة المصرحة بأن مدعيه ليس إلا عمر بن الخطاب

(١) أقول . فمما جعل أخيه عبد الرحمن في الشورى مقاماً محموداً . وحسنه هو صاحب  
الاحياء . مع أنه وضعه في ذلك لمحسن بأنه فرعون هذه الأمة . حيث قال « وما يحيي  
ملك يا عبد الرحمن إلا أمك فرعون هذه الأمة » (الإمامة ونسبها ج ١ ص ٢٤)  
وبن السري في ذلك هو ما قدمه أهل السير والتاريخ وأحدث . وقوله الإمام محمد عنه في  
شرح الصحيح ج ١ ص ٣٤ . وكان سعد بن أبي عمير عبد الرحمن . كلفه مرة بني زهرة .  
وكان في نفسه شيء من علي كرم الله وجهه من قبل أخوانه . لأن أمه حمنة بنت سعد بن أمية  
ابن عبد شمس . وبعل في قتل صناديدهم ما هو معروف مشهور . وعبد الرحمن كان صهر  
عثمان . لأن زوجته أم كشوم بنت عتبة بن أبي سعيد . كان أختاً لعثمان من أمه . وكان  
طلحة ميثلاً لعثمان . لهبات بينهما . على ما ذكره بعض رواة الآثار . وقد يكفي في سله  
إلى عثمان امرأته من علي . لأنه تسي . وقد كان بين بني هاشم وبني نعيم مواساة مكان

عبياً وعثمان لا يجتمعان . وأن عبد الرحمن بن عوف ، لا يكاد يعدن بالأمر عن خخته وابن عمه

وأنه أمر بصرب أعناقهم إن تأخروا عن البيعة فوق ثلاثة أيام .

وأنه أمر بقتل من يخالف الأربعة منهم . أو الدين ليس فيهم عبد الرحمن (١)

وروي الجمهور ، أن عمر لما نظر إليهم ، قال قد جاءني كل واحد منهم بهز عيبريته ، يرجو أن يكون خليفة .

أما أنت يا ( طلحة ) أفلمت القاتل إن قص السي ( ص ) لتسكن أرواحه من بعده ، فما جعل الله محمداً أحق بمات عثماناً ، فأمر الله فيك ، وما كان لكم أن تؤدوا رسول الله ، ولا أن تسكنوا أرواحه من بعده أنذا (٢)

الخلافه في أبي بكر ، وبعد موت عمر من عذاب رضي لله عنه ، حسموا وتشاوروا فاحتموا ، وأصم منهم في رأي أبي عثمان ، والريز رضي علي ، وسعد إلى عبد الرحمن ، وكان عمر قد أوصى بأن لا يطول مدة شوي فوق ثلاثة أيام ، وأن لا يأتي الرابع إلا وهم أمير ، وقال إذا كان خلاف فكونوا مع الفريق الذي فيه عبد الرحمن .

فيحيطي هذا بتجميع المسألة كلها ، من تدبر في ذلك ، وفي كيفية سجع أبي بكر عمر ، ويظهر جلياً لكل أحد : أن الخلافه كانت كرهة تدور بين النبي والذات ، من يوم كتبه عثمان خلافة عمر ، حين إغواء أبي بكر ، وحين وقت أن تصير لشعث بأمره ، عن يد عبد الرحمن ، كما قد علي أمير المؤمنين في خطبة المروعة المشهورة « حتى إذا مضى نسيه ، حدها في جمعة رعم أبي أحدهم ، يافقه وقشوري ، مني اعترض الرب في مع لأوس منهم ، حتى صرت أقرب إلى هذه الطائفة ، لكنني أسففت إذ أسفرت ، وطرقت إذ طاروا ، فصحى رجل منهم نصحه ، ومال الآخر لصهره ، مع من هو . مني أنه قد ثاب القوم ، باعماً حبه ، بين ثيله ومعتله ، وقام معه مو أبيه يحضون ما الله حصمة الإبر بينه الرابع إلى أن انتكث عليه قتله ، وأحمر عليه عمله ، وكبت به بظنه

(١) شرح ابن أبي الحديد ج ٣ ص ١٦٩ والامامة والسياسة ج ١ ص ٢٣ ، وتاريخ الكمين

ج ٣ ص ٣٥ ، وتاريخ اليمقوني ج ٢ ص ١٥٠ ، والإصابة ج ٢ ص ٢٦٣

(٢) الأحراب . ٥٣ وروي مرويه في طلحة . تصدير الحارث ج ٣ ص ٥٠٩ ، وشرح ابن

أبي الحديد ج ١ ص ٦٢ ، وفيه ولقد مات رسول الله (ص) ساعطاً عليك بالكمسة التي -

وأما أنت يا ( ربير ) ، فوالله ، ما لان قلبك يوماً ولا لينة ، وما دلت  
حسناً حاكياً ، مؤمن الرضا ، كافر العصب ، يوماً شيطان ، ويوماً رحمن ،  
شحيح

وأما أنت يا ( عثمان ) لثروثة خير منك ، ولثن وليتها لتحملن شي  
أني معيط على رقاب الدس ، ولئن فعنتها تنقلن ثلاث مرات .

وأما أنت يا ( عبد الرحمن ) ، فبنت رجل عاقر ، تحب قومك جميعاً .  
وأما أنت يا ( سعد ) ، فصاحب عصبية ، وفشة ، ومقب وقناب ،  
لا تقوم بقرية لو حملت أمرها

وأما أنت يا ( علي ) ، فوالله لو وُرن إيمانك بيمان أهل الأرض  
لرجحهم

فقد عني مولياً يخرج ، فقد عمر : والله إني لأعلم مكان الرحمن .  
لو وليتموه أمركم حملكم على محبة أبيصاء ، قالوا : من هو ؟ قال  
هذا المولّي عنكم ، إن ولّوها الأحب سلك الطريق المستقيم ، قالوا :  
فما يمنعك من ذلك ؟ قال ليس إلى ذلك سبيل . قال له ابنه عبدالله :  
فما يمنعك منه ؟ قال : أكره أن أتحمّلها حياً وميتاً ، وفي رواية لا أجمع  
لبنّي هاشم بين النبوة والخلافة (١) .

وكيف وصف كل واحد بوصف فيبع كما نرى ، رغم أنه يجمع من  
الإمامة ، ثم جعل الأمر فيس له تلك الأوصاف  
وإنّي تقليد أعظم من الحصر في ستة ، ثم تعيين من اختاره عبد الرحمن ،  
والأمر بصرب رقاب من يخالف عنهم ؟ .

---

- قبل يوم أُرث آبه أصحاب ، وتفسير آلاء الرحمن ج ٢٢ ص ٦٩ ، والتفسير الكبير  
ج ٢٥ ص ٣٣٥ والدر المشروح ص ٣١٤  
(١) شرح ابن أبي الحديد ج ٣ ص ١٧٠ والإمامة ونسبته ج ١ ص ٢٤

وكيف أمر بصرب أعناقهم . إن تأخروا عن لبعة أكثر من ثلاثة أيام<sup>٢</sup>  
ومن المعلوم أنهم لا يستحقون ذلك . لأنهم إن كلّفوا أن يحتشدوا ، آراءهم  
في اختيار الإمام . مرعاً طان رمان الاحتشاد . ورعاً نقص حسب ما يعرض  
فيه من العوارض . فكيف يسوع الأمر بالقتل إذا تجاوزت الثلاثة .  
ثم أمر بقتل من يخالف الأربعة .

ومن يخالف العدد اندي فيه عبد الرحمن . وكل ذلك مما لا يستحق به  
القتل ؟ .

ومن العجب عند دار قاضي الفصاة بأن امرأه القتل إذا تأخروا على  
طريق شق العصا ، وطلبوا الأمر من غير وجهه فإن هذا مباد لظاهر  
التحريم ، لأنهم إذا شقوا العصا . وطلبوا الأمر من غير وجهه . فمن أول  
الأمر وحب قتالهم (١)

### مختصرات عمر

ومنها : أنه أدع في الدين ما لا يجوز . مثل  
الترابيع (٢) .

ووضع الخراج على السواد (٣) .  
وترتيب الخزينة (٤) .

وكل هذا مخالف للقرآن والسنة . لأنه جعل العبيدة للعالمين . والخمس  
لأهل الخمس .

(١) شرح التيج ج ٣ ص ١٧٠

(٢) تاريخ الخلفاء ص ١٢٦ وفي تاريخ الكامل ج ٣ ص ٣ ، عن يوفدي أنه أول من جمع  
النس على إمام يصلي بهم الترابيع في شهر رمضان ، وكتب به إلى البلدان ، وأمرهم به  
وتاريخ الخميس ج ٢ ص ٢٤١

(٣) و(٤) شرح التيج ج ٣ ص ١٧٨ و١٧٩ و١٨٠ . وتاريخ الخميس ج ٢ ص ٢٤١ .  
ولاستيعاب فائض لإحصاء ج ٢ ص ٤٦٠

والسنة تطلق بأن الحرية على كل حام دينار  
وأن الجماعة إنما تجوز في الفريضة .

أحاب قاضي القضاة . بأن قيام رمضان حار أن يعمله النبي ويتركه  
و عرصه المرتضى بأنه لا شبهة في أن لراويح بدعة ، لأن رسول الله  
( ص ) قال : « أيها الناس إن الصلاة بالليل في شهر رمضان من الباطلة بدعة ،  
ألا فلا تجمعوا في شهر رمضان في الباطلة ، ولا تصتوا صلاة الضحى ،  
فإن قليلاً من ستة خير من كثير بدعة . ألا وإن كل بدعة ضلالة .  
وكل ضلالة سبيلها إلى النار » ( ١ ) .

و حرج عمر في شهر رمضان ليلاً . فرأى المصالح في المسجد . فقال .  
ما هذا ؟ فقيل له : إن الناس قد اجتمعوا للصلاة التطوع ، فقال . بدعة .  
ونعمت البدعة ( ٢ ) .

واعترف كما نرى أنه بدعة . وقد شهد الرسول ( ص ) . بأن كل  
بدعة ضلالة ! .

وسأل أهل الكوفة أمير المؤمنين عليه السلام أن يصب لهم إماماً  
يصلي بهم نافذة شهر رمضان . فحرهم . وعرفهم أن ذلك خلاف السنة .  
فتركوه ، واجتمعوا لأنفسهم ، وقدموا بعصم . فعث إليهم ابنه الحسن ( ع ) .

( ١ ) شرح الحج ج ٢ ص ١٧٨

( ٢ ) قال المحمدي في تاريخه ج ٢ ص ١٣٠ . وفي هذه سنة ( ستة أربع عشرة من الهجرة ) من  
عمر قيام شهر رمضان ، وكتب بذلك إلى الخلفاء ، وأمر أبي من كتب ، وتميم الداري  
أن يصب بالناس ، قيل له في ذلك : إن رسول الله ( ص ) لم يفعله ، وإن أب بكر لم يفعله ،  
فقال : إن تكن بدعة فما أحسن من بدعة

وفي صحيح البخاري ج ٦ ص ٥٥٥ باب فصل من قام رمضان . وفي التاج الجامع للأصول  
ج ٢ ص ٦٥ . رواه عن عبد الرحمن بن عبد العاري . قال : بن أن قال عمر نعم هذه  
البدعة .

فدخل المسجد . ومعه ثلثه . فلما رأوه تادروا الأبواب . وصاحوا  
واعصمراه ! (١) .

وقيام شهر رمضان أيام الرموس ( ص ) ثبت عندنا . لكن على مبيد  
الانفراد . وإنما أنكرنا الاجتماع على ذلك . ومدعيه مكانه . ثم يقل به  
أحد ، ولو كان كذلك لم يقل عمر إنها بدعة

وهذه البدع بعض ما روه الجمهور . فإن كانوا صادقين في هذه  
الروايات . كيف يجوز الاقتداء من طعن فيه هذه المطاعين ؟ وإن كانوا  
كاذبين . فالدب لهم . والورر عليهم . وعلى من يفسدهم . حيث عرفوا  
كذبهم . ونسبوا إليهم إلى الفسحة . وحملوها واسطة بينهم وبين الله تعالى

## مارواه الجمهور في عثمان

المطلب الثالث : في المطاعين . التي رواها الجمهور عن عثمان

فيها : أن ولتي أمر مسلمين من لا يصح لذلك . ولا يؤتمن عليه ،  
وظهر منه لفسق والفساد . ومن لا علم له بشيء . مراعاةً لحزمة القرابة ،  
وعدولاً عن مراعاة حرمة الدين . وقد كان عمر حذره من ذلك .

فستعمل الوليد بن عتبة حتى طهر منه شرب الخمر . وفيه ثلث قوله  
تعالى « أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستويون » (٢) . المؤمن علي .  
والفاسق الوليد بن عتبة . على ما قاله المفسرون . وفيه ثلث « إن جاءكم  
فاسق ساء فتبينوا » (٣) . وكان يصلني جاب يمارته وهو سكران . حتى

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد ج ٣ ص ١٧٨

(٢) السجدة ٨

نفسه خارج ج ٣ ص ٢٧٨ . و ٨ . مشوخ ج ٥ ص ١٧٨ . والسيرة الحلبية ج ٣ ص ١٧٦ .

وشرح صحيح ج ٢ ص ٣٠

(٣) الحجرات : ٦

نفسه خارج ج ٤ ص ٨ . وفي حديثه عنه سمي بقل لا تصاح عن ذلك . و وج

المطامير ج ٢ ص ١٣٦

تكلم فيها ، والتفت إلى من خلفه ، وقال : أريدكم في الصلاة ؟ فقالوا :  
لا قد قصيبا صلاتنا ( ١ )

و ستعمل سعيد بن العاص على الكوفة ، وظهرت منه أشياء منكرة .  
وقال : إنما اسود سنان لفرش . تأخذ منه ما شاءت . وترك منه ما شاءت .  
حتى قالوا له : أنتعمل ما أفاء الله علينا سناناً لك وتقومك . وأقصى الأمر  
إلى أن معوه من دحوق . وتكلمو فيه . وفي عثمان كلاماً طاهراً . حتى  
كدوا يحعبون عثمان . فاضطروا حيثش إلى إحدتهم . وعزله قهراً ،  
لا باختيار عثمان ( ٢ ) .

وولّى عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر . وتكلم فيه أهل مصر .  
فصره عنهم محمد بن أبي بكر . ثم كانه أن يشتر على الولاية .  
فأطس خلاف ما أظهر . فأمره بقتل محمد بن أبي بكر . وغيره ممن يرد  
عنه . فلما ظهر محمد بذلك الكتب كان سب حصره وقتله ( ٣ ) .

### أبواؤه الحكم بن أبي العاص

ومها أنه ردّ الحكم بن أبي العاص إلى المدينة . وهو طريد رسول  
الله (ص) . كان قد طرده وأبعده عن المدينة . وامتنع أبو بكر من رده ( ١ ) .

( ١ ) شرح بن أبي عمير ج ١ ص ٢٢٦ وح ٤ ص ١٩٢ . وتاريخ الخلفاء ج ٢ ص ٢٥٥ .  
٢٥٩ . وتاريخ الكامل ج ٣ ص ٥٢ . والإمامة والمدينة ج ١ ص ٣٢ . وأسد العباس ج  
ص ٩٠ . ومروج الذهب ج ٤ ص ٣٣٤ .

( ٢ ) تاريخ الخلفاء ج ٢ ص ٢٥٩ . وتاريخ الخلفاء ج ٥ ص ٩٤ . وشرح الشيخ ج ١  
ص ٢٢٩ . ومروج الذهب ج ٤ ص ٣٣٦ . والأساطير عاش الإصديّة ج ٢ ص ٩ .

( ٣ ) تاريخ الخلفاء ج ٢ ص ٢٥٩ . وتاريخ الخلفاء ج ٣ ص ٤٤ . ٨٢ . وتاريخ الخلفاء ج ١ ص ١٥٧ .  
والإمامة ونسابة ج ١ ص ٣٠ . وتاريخ الخلفاء ج ٢ ص ١٦٢ . والمقدّمات  
ج ٣ ص ٧٧ و ٧٩ .

( ٤ ) الإصديّة ج ٢ ص ٣٤٥ . وفي حديثه لاستيعاب ج ١ ص ٣١٦ . وأسد العباس ج ٢ ص ٣٣٢ .  
وتاريخ الخلفاء ج ٢ ص ٢٦٠ . ومعارف أبي نوبة ص ٨٣ . وتاريخ الخلفاء ج ٢ ص ١٥٤ .  
وشرح بن أبي عمير ج ١ ص ٢٣٢ . والمجلد والمجلد ج ١ ص ٢٦ . وتيرة الخلفاء ج ٢ ص ٧٦ .

فصار عثمان بذلك مخالفاً للسنة . ولسيرة من تقدم . مدعياً على رسول الله  
( ص ) ، عاملاً بدعواه من غير نيّة .

أحاب قاضي القضاة : بأنه قد نقل أن عثمان لما عوتب على ذلك ذكر  
أنه استأذن رسول الله ( ص ) .

عزّيه المرتضى : بأن هذا قول قاضي القضاة م يسمع من أحد ، ولا  
نُقل في كتاب . ولا يعلم من أين نقله القاضي . أو في أي كتاب وحده .  
فإن الناس كلهم رَوَوْا خلافه . قال الواقدي . من طرق مختلفة وغيره  
إن الحكم بن أبي العاص لما قدم المدينة بعد الفتح . أخرجته أسبي ( ص )  
إلى الطائف . وقال . لا يساكنني في بلد أندأ . لأنه كان يتطهر بعداوة  
رسول الله ( ص ) . والوفية فيه . حتى بلغ به الأمر إلى أنه كان يعيب  
السي ( ص ) في مشبهه . فطرده السي ( ص ) . وأبعده ولعله . ولم يبق أحد  
يعرفه إلا أنه طرده رسول الله ( ص ) . فعاء عثمان إلى السي ( ص ) .  
وكلّمه فيه فأبى . ثم جاء إلى أبي بكر وعمر . رمس ولايتهما . فكتمهما  
فيه فأعبطا عليه القول وربراه . وقال له عمر . يُخرج رسول الله ( ص ) .  
وتأمرني أن أدخيه . والله لو أدخيته لم آمن من قول قائل غير عهد  
رسول الله ( ص ) . وكيف أحالف رسول الله ( ص ) . فإليك يا ابن عمنا  
أن تعاودني فيه بعد اليوم .

فكيف يحسن من القاضي هذا العذر . وهلاً اعتلر به عثمان عند أبي  
بكر وعمر . وسلم من تهجينهما إياه . وحلص من عتابهما عليه . مع أنه  
لما رده جاءه عليّ ( ع ) . وطلحة . والزبير . وسعد . وعبد الرحمن بن  
عوف . وعمار بن ياسر . فقالوا . إليك أدخلت الحكم ومن معه . وقد  
كان السي ( ص ) أخرجهم . وإنا نذكرُك الله . والإسلام . ومعادك .  
فإن لك معاداً ومنقلاً . وقد أت ذلك الولاة قبلك . ولم يطمع أحد أن  
يكلّمهما فيهم . وهذا شيء نخاف الله فيه عليك .



فقال عثمان : إن قرابتهم مني ما تعلمون ، وقد كان رسول الله (ص) أخرجه للكلمة بلغته عن الحكم ، ولئن يضركم مكانهم شيئاً ، وفي الناس من هو شر منهم ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام : لا أحد شر منه ولا منهم . ثم قال : هل تعلم عمر يقول : « والله ليحمرّ نبي أبي معيط على رقاب الناس ؟ » والله لئن فعل ليقنته ؟ فقال عثمان : ما كان منكم أحداً يكون بينه وبينه من القرابة ما بيني وبينه ، وينال في المقدرة ما نلت ، إلاّ كان سيئخله ، وفي الناس هو شرّ منه ، فعصب عليّ ، وقال : « والله ، لتأتينا نثر من هذا إن سلمت ، وسنرى يا عثمان عت ما تفعل »  
 فهلاًّ اعتذر عند عليّ ومن معه كما اعتذر به القاضي (١) .

### عطية عثمان لأقربائه

ومنها : أنه كان يؤثر أهل بيته بالأموال العظيمة ، التي اعتدّت للمسلمين .

دفع إلى أربعة من قريش وروّجهم تساتة أربعمائة ألف دينار (٢) .  
 وأعطى مروان مائة ألف دينار (٣) .

أجاب قاضي القصّة . بأنه ربما كان من ماله

اعتزّ به المرتضى بأن المنقول خلاف ذلك ، فقد روى الواقدي : أن عثمان قال : « إن أنا بكر وعمر كانا يباوولان من هذا المال ذوي أرحامهما وإني ناولت منه صلة رحمي » (٤) .

(١) شرح موج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١ ص ٢٢٢

(٢) تاريخ الحمير ج ١ ص ٢٦ ومعارف ابن قتيبة ص ٨٤ وتاريخ الخلفاء ص ١٥٦ وتاريخ الطبري ج ٥ ص ٤٩ والمقدّم الفريد ج ٢ ص ٢٦١ وتاريخ يعقوبي ج ٢ ص ١٥٥

(٣) الملل والنحل ج ١ ص ٢٦ وشرح موج البلاغة لابن أبي الحديد ج ١ ص ٢٤٣ ومعارف ابن قتيبة ص ٨٤ وتاريخ الكامل ج ٣ ص ٤٦

(٤) شرح موج البلاغة ج ١ ص ٢٢٣ وطبقت ابن سعد ج ٢ ص ٤٤ (طيد) ، وأصاب الأشراف للنادري ج ٥ ص ٢٥ ، وتاريخ الحمير ج ٢ ص ٢٦٢

وروى الواقدي أنه نعت إليه أبو موسى الأشعري عدل عظيم من  
النصرة ، فقمه عثمان بن ولده . وأهله بالصحاح (١)

وروى الواقدي أيضاً قال قدمت إلى من إبل النصره . فوهبها للجارث  
ابن الحكم بن العاص (٢) .

وولّى الحكم بن أبي العاص صدقات قصاعة . فلبت ثلاثمائة ألف .  
فوهبها له (٣) .

وأذكر الناس على عثمان إعطاءه سعيد بن العاص مائة ألف (٤)

ما حمّاه عن المسلمين

وصرفه للصدقة في غير وجهها

ومنها : أنه حمى الحمى عن المسلمين .

مع أن رسول الله ( ص ) جعلهم سواء في الماء والكلاء (٥)

---

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد ج ١ ص ٢٣٤ والشجرة الخلية ج ٢ ص ٧٨ وتاريخ الخميس  
ج ٢ ص ٢٦٧

(٢) وفي شرح النهج ج ١ ص ١٧ و ٢٣٦ والنصرة الخلية ج ٢ ص ٧٨ ومعارف ابن قتيبة ص ٨٤  
والأنساب للداري ج ٥ ص ٢٨ والعقد الفريد ج ٢ ص ٢٦١

(٣) وفي شرح النهج ج ١ ص ٢٢٤ ، واليعقوبي ج ٢ ص ١٥٨ ومعارف ص ٨٤ والأنساب  
ج ٥ ص ٢٨

(٤) رواه الواقدي ، كما في شرح النهج ج ١ ص ٢٢٤ وابن سعد في الطبقات ج ٤ ص ٢١ طيبر ،  
وابن عساكر في تاريخه ج ٤ ص ١٣٥

(٥) البيرة الخلية ج ٢ ص ٧٨ وتاريخ الخميس ج ٢ ص ٢٦٢ وشرح النهج ج ١ ص ١٣٥ عن  
الواقدي ، وتاريخ الخلفاء ص ١٦٤

أقول قال رسول الله ( ص ) : المسلمون شركاء في ثلاث : في الكلاء ، والماء ، والبار ،  
وقال : ثلاث لا ينجس ماء ، والكلاء ، والبار ، وتدل : لا ينجس إلا لله ولرسوله  
راجع صحيح البخاري ج ٣ ص ١٤١ ، ومس أبي داود ج ٢ ص ١٠١ وابن ماجه  
ج ٢ ص ٩٤ وكتب الأم قسيمي ج ٣ ص ٢٠٧ ، والتاج للناج للأصول ج ٢ ص ٢٣٧ -

ومنها : أنه أعطى من بيت مال الصدقة المقاتلة وغيرهم  
وهذا مما لا يجوز في الدين .

أحاب القاضي يجوز أن يكون قد احتج

واعترضه المرتضى بأن المال الذي جعل الله له جهة مخصوصة ،  
لا يجوز أن يعدل به عن جهة تالاحتها ، ولو حار لبيته الله تعالى لنيه  
( ص ) ، لأنه أعلم بمصالح العباد (١) .

### موقف عثمان مع ابن مسعود

ومنها : أنه صرب عبد الله بن مسعود حتى كسر بعض أصلاعه ، وعهد  
عبد الله بن مسعود إلى عمار أن لا يصلّي عثمان عليه ، وعاده عثمان في  
مرض الموت . فقال له ما تشكي ؟ فقال دبري ، فقال : فما  
تشكي ؟ قال . رحمة ربي ، قال أدعوك طبيباً ؟ قال الطبيب أمرسي ؟  
قال أفلا أمرُ لك بعطائث ؟ قال معتبته وأد محتاج إليه ، وتعصبته وأنا  
مستعير عنه ؟ قال . يكون لولدك ؟ قال رزقهم على الله تعالى ، قال :  
استعير لي يا أبا عبد الرحمن ؟ قال أسأل الله أن يأخذ لي منك حقي (٢)

### وله موقف آخر مع ابن مسعود

ومنها : أنه صرب ابن مسعود أيضاً على دفن أبي در أربعين سوطاً ،  
لأن أبا ذر لما مات فالرثته . وليس معه إلا امرأته وغلامه ، وعهد إليهما .

- 
- وقال الشيخ منصور علي نصف ، في شرح الحديث الكلا ما ترجمه الماشية (إلى أن قال)  
ممنه حرام ، لأن الله خلقهم ليع الناس ، من ممهه فقد حارب الله في حكمه  
(١) شرح النهج ج ١ ص ٢٣٥ ورواه الديار بكر في تاريخ الخميس ج ٢ ص ٢٧٧ ، وابن  
حجر في الإصابة ج ٢ ص ٥٧ بلفظ كلي  
(٢) أسد الغابة ج ٢ ص ٢٥٩ وتاريخ أبي كثير ج ٧ ص ١٦٢ وتاريخ الخميس ج ٢ ص ٢٦٨ ،  
والسيرة الخلية ج ٢ ص ٧٨ ، وشرح النهج ج ١ ص ٢٣٦ . وتاريخ الخلفاء ص ١٥٧ ،  
نقله باختصار .

أن عسْلاَني . وكُفْأَني . ثم صُعاني على قارعة الطريق . فأول ركع يمرون  
 بكم قولوا هذا أبو در . صاحب رسول الله ( ص ) ، فأعينونا على دعوه .  
 فلما مات فعلوا ذلك ، وأقبل ابن مسعود في ركع من العراق معتمرين .  
 فلم يرُهم إلاّ الجحارة على قارعة الطريق . وقد كادت الإبل أن تطأها ،  
 فقام إليهم العبد . فقال : هذا أبو در صاحب رسول الله ( ص ) ، فأعينونا  
 على دعوه . فقال ابن مسعود صدق رسول الله ( ص ) ، قال له . « تعيش  
 وحدك ، وتموت وحدك . وتُعث وحدك » . ثم برن هو وأصحابه  
 وواروه (١) .

### نظرة في مواقف عثمان مع عمار

ومنها : أنه أقدم على عمار بن ياسر بالصر ، حتى حدث به فتق .  
 وكان أحد من طاهر المتطلمين من أهل الأمصار على قتله ، وكان يقول .  
 قتلناه كافراً .

وسبب قتله أنه كان في بيت الماء بالمدينة سقط فيه حليّ وجواهر .  
 فأخذ منه عثمان ما حتى به أهله . فأظهر الناس انطعاً عليه في ذلك .  
 وكسبوه بالردى ، حتى أعصوه . فقال . لتأخذن حاجتنا من هذا الهي .  
 وإن رعمت أبوف أقوام . فقال أمير المؤمنين ( ع ) : « إدن تُسمع من  
 ذلك ، ويُحال يملك وبه » فقال عمار « أشهد الله . أن أنهي أول  
 راعم من ذلك » . فقال عثمان : أعليّ يا ابن سمية تجترى . فخلوه .  
 ودخل عثمان فدعا به . وصره حتى عشي عليه . ثم أخرج ، فحمل حتى  
 أدخل بيت أم سلمة . فلم يصل الظهر . والعصر . والمغرب . فلما أفاق  
 توضأ وصلّى .

(١) قال في شرح النهج ج ١ ص ٢٣٧ وقد روى محمد بن إسحاق ، عن محمد بن كعب القرطبي  
 أن عثمان صرب ابن مسعود أربعين سوطاً لثغته أباً در . وراجع أيضاً أسد الغابة ج ٥  
 ص ١٨٧ و ١٨٩ والإصابة ج ٤ ص ٦٤ ، وفي فاشها الاستياب ج ١ ص ٢١٤

وكان المقداد ، وعمر ، وصحبة ، والزبير ، وجماعة من أصحاب رسول الله ( ص ) كتبوا كتاباً عددوا فيه أحداث عثمان ، وحوافره ، وأعلموه أنهم مواثوه إن لم يُقْلَع ، فحاء عمر له فقرأه صبراً ، وقال : أعليّ تُقدم من بينهم . ثم أمر علمانه . فمسوا يديه ورجليه ، ثم ضربه عثمان على مذاكيره فأصابه فتق . وكان صعباً كثيراً ، فعشي عليه (١) . وكان عمر يقول ثلاثة يشهدون على عثمان بالكفر ، وأنا الرابع ، « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » (٢) .

وقيل لزيد بن أرقم . نأي شيء أكفرتم عثمان ؟ فقال . ثلاث : جعل الملب دولة بين الأغنياء ، وجعل المهاجرين من أصحاب رسول الله ( ص ) بمنزلة من حارب الله ورسوله ، وعمل بغير كتاب الله (٣) .

وكان حذيفة يقول : ما في عثمان محمد الله أشك ، لكفي أشك في قتله . لا أدري . أكان قتل كافراً ؟ أو مؤمناً حُلص إليه البية ، حتى قتله أفضل المؤمنين إيماناً (٤) ؟ .

مع أن السبي ( ص ) كان يقول : « عمر حدة ما بين انعين والأنف » (٥) وقال . « ما هم ولعمر ، يدعوهم إلى الجنة ، ويدعونه إلى النار » (٦) . وقال : « من عادى عمرًا عاد الله ، ومن أنعص عمرًا أنعصه الله » (٧) . ونأي ذنب صلب من عمر ؟ وأي كلام غليظ وقع منه استوجب له

- 
- (١) تاريخ الخلفاء ج ٢ ص ٢٧١ ، والإمامة والسياسة ج ١ ص ٣٢ والصيرة الحسنية ج ٢ ص ٧٨ وشرح صحيح البلاء لابن أبي الحديد ج ١ ص ٢٣٨ والأسباب البلاغية ج ٥ ص ٤٨ .
- (٢) شرح صحيح البلاء لابن أبي الحديد ج ١ ص ٢٣٩ وقال قد روي من طرق مختلفة ، وأسند كثيرة ، والآية التي ذكرها هي في سورة المائدة ٤٤ .
- (٣) و (٤) رواه ابن أبي الحديد في شرح الصحيح ج ١ ص ٢٣٩ .
- (٥) سيرة ابن هشام ج ٢ ص ١١٥ وشرح صحيح البلاء ج ١ ص ٢٣٩ .
- (٦) العقد الفريد ج ٢ ص ٢٨٩ وشرح صحيح البلاء ج ١ ص ٢٣٩ .
- (٧) أمده العادة ج ٤ ص ٤٤ ، والإصابة ج ٢ ص ٥١٢ وفي حديث الاستيعاب ج ٢ ص ٤٧٩ .

هذا الفعل ؟ .. وقد كان الواجب إقلاع عثمان عما كان يؤخذ عليه فيه ،  
أو يحتلر بما يُزيل الشبهة عنه .

نفى عثمان أبا ذر إلى الربدة

ومنها : أنه أقدم على أنبي در رحمه الله تعالى ، مع تقدمه في الإسلام  
حتى ضربه ، ونفاه إلى الربدة

أحباب قصي القصاة باحتمال أنه احتار لنفسه ذلك

اعترضه المرتضى بأن المتواتر من الأحبار خلاف ذلك ، لأن المشهور ،  
أنه نفاه أولاً إلى الشام فلما اشتكى معاوية منه ، استقدمه إلى المدينة ، ثم  
نفاه منها إلى ربدة (١) .

وروي أن عثمان قتل يوماً أيجور للإمام أن يأخذ من المال ، فإذا  
أسير قصي ؟ فقال كتب الأحبار (٢) لا بأس بذلك ، فقال أبو ذر : يا ابن  
اليهودية ، أتعلّم ديناً ؟ فقال عثمان قد كثر أذاك لي ، وتولّعتك  
بأصحابي ، إلخ . بالشام ، فأخرج إليه (٣) ، فكان أبو ذر يُشكر على

---

(١) الملل والنحل ج ١ ص ٢٦ وتاريخ الخلفاء ج ٢ ص ٢٦٨ ، وتاريخ يعقوبي ج ٢ ص ١٦٢  
والاستيعاب ج ١ ص ١١٤ ، والسيرة الحلبية ج ٢ ص ٧٨ ، وشرح الشيخ  
ج ١ ص ٢٤٠ وح ٢ ص ٣٥٥ ، عن كتاب السبعة ، لأسني بكر الخواري ، والصواعق  
المحرقة ص ٤٨

وقال في تاريخ الكس ج ٣ ص ٥٦ . ومنه من أمينة عن الوجه الشيخ ، لا يصح النقل ،  
ولو صح لكان ينبغي : أن يحتلر عن عثمان .

(٢) وهو من أخبار اليهود ، لأنه ورد أنه كانوا من دعاة اليهود بين المسلمين ، وهم الذين  
أرسلوا لاسرثيب في الإسلام ، حتى أصبحت جرماً من الأحبار الدينية والتاريخية ،  
وصاروا من الرواة عند أعظم القوم . راجع أسراء على السنة المحمدية ، محمود أبو  
ربة ط دار المعارف مصر . طبعة الثالثة

(٣) تاريخ يعقوبي ج ٢ ص ١٦٢ ، ومروج الذهب ج ٢ ص ٢٤٠ ، وشرح الشيخ ج ١  
ص ٢٤٠ و ٢٤٢ وح ٢ ص ٣٥٦

معاوية أشياء يفعلها . فبعث إليه معاوية ثلاثمائة دينار . فردها عليه .

وكان أبو در يقول . « والله حدثت أعمال ما أعرفها ، والله ما هي في كتاب الله ولا سنة نبيه ، والله إني لأرى حقاً يُعصى ، وباطلاً يُحصى ، وصادقاً مكذباً ، وأثرةٌ تغير تُقى ، وصالحاً مستأثراً عليه » (١) .

فقال حبيب بن مسلمة لعمري لمعاوية . إن أما در لم يُسَدِّد عليكُم لشام . فتدارك أمله . إن كان لك فيه حجة . فكتب معاوية إلى عثمان فيه . فكتب عثمان إلى معاوية « أما بعد ، فاحسن حديثاً إليّ عني أعلطُ مركب وأوعره ، فوجهه مع من سار به ليلاً ونهاراً . وحمه عني بغير ليس عليه إلا قَتَبَ ، حتى قدم المدينة . وقد سقط لحم محبته من الجهد . فبعث إليه عثمان . وقال له . إحقق بأي أرض شئت ، فقال أبو در تمكة » قال : لا . قال : بيت المقدس ؟ قال : لا . قال بأحد بصرين ؟ قال : لا . ولكن سر إلى ريدة . فلم يرب بها حتى مات

وروي الواقدي : أن أما در لما دخل على عثمان . قال به لا تُعم الله لك عيماً يا حبيب . فقال أبو در أن حبيب . وسماني رسول الله ( ص ) : عبد الله ، فاخترتُ اسم رسول الله ( ص ) الذي سماني به على اسمي ، فقال عثمان : أنت الذي ترعم : أما يقول إن يد الله معلومة ، وأن الله فقير ، ونحن الأغنياء ؟ فقال أبو در : لو كنتم لا ترعمون لأنقمتم ما الله في عبادته ، ولكي أشهد لسمعت رسول الله ( ص ) يقول « إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً . جعلوا مال الله دُولاً . وعادته حُولاً » .

وقال ابن أبي الحديد وطم . أن الذي عليه أكثر رُباب السيرة ، وعلماء الأخبار ونقل أن عثمان بن أبي در أولاً من التمس ، ثم سقته إلى المدينة شك منه معاوية ، ثم بهاء من هديته إلى ريدة .

(١) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٦١ . وشرح المصحح ج ١ ص ٢٤٠

ودين الله دحلاً (١) . فقال هل سمعتم من رسول الله ؟ فقال علي  
والخاصرون سمعنا رسول الله (ص) يقول : ما أطقت الحصراء ولا  
أقلت العراء من ذي لجة أصدق من أني ذر (٢) . فقاه إلى ردة

وروى لواقدي : أن أبا الأسود لنؤلي قال : كنت أحب لقاء أبي  
در لأسأله عن سب حروجه . فزلت الرعدة . ففت له : ألا تحريبي .  
حارحت من المدينة طائعا . أم أحرحت ؟ فقال : كنت في ثغر من ثغور  
المسلمين . أعني عنهم فأحرحت إلى المدينة . ففت أصحابي . ودار  
هحرتي . فأحرحت منها إلى ما نرى

ثم قال : بيا أبا ذات لينة نائم في المسجد . إذ مر بي رسول الله (ص) .  
فصرني برحله . وقد لا أراك نائما في المسجد . فت بأبي أنت  
وأبي . علنتني عيني فمت فيه . فقال كيف تصنع إذا أخرجوك منه ؟  
قلت . إذن ألحق بالشاء فإنها أرض مقدسة . وأرض نفية الإسلام . وأرض  
الجهاد . فقال كيف تصنع إذا أخرجوك منها ؟ قلت . أرجع إلى المسجد  
فقال كيف إذا أخرجوك منه ؟ قلت آخذ سيدي فأضربه . فقال (ص)  
ألا أدلك على خير من ذلك . إنشق معهم حيث ساقوك . وتسمع وتطيع .  
فسمعت وأطعت . وأنا أسمع وأطيع . والله لتقتلن الله عثمان وهو آثم  
في حسي (٣)

(١) مروج ذهب ج ٢ ص ٣٤١ وتاريخ الخليل ج ٢ ص ٢٦٩ . وشرح السج ج ١ ص ٢٤٠  
وتاريخ السعدي ج ٢ ص ١٦٦ . ومسنود الحاكم ج ٤ ص ٤٨٠ وكر العاد ج ٦  
ص ٢٩ ر ٩٠

(٢) لإصباح ج ٤ ص ٦٤ وفي هامشها لأصباح ج ١ ص ٢١٦ ومسنود الحاكم ج ٤ ص ٦٤  
وأند حة ج ١ ص ٣٠١ وتاريخ الخليل ج ٢ ص ٢٥٨ والتاج الجامع للأصول ج ٣ ص ٢٠٤  
وقال : رواء الترمذي بسند حسن .

(٣) شرح صحيح البلاغة لأبي أبي الخليل ج ١ ص ٢٤٠ ومسنود أحمد ج ٥ ص ١٥٦



ككيف يجوز مع هذه الروايات الاعتذار عما قال القاضي ؟

### تعطيل عثمان الخد على ابن عمر

ومنها : أنه عطل الخد الواحد على عبيد الله بن عمر بن الخطاب ، حيث قتل هرمز مسموماً ، فلم يقدّمه به ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام يطله لذلك .

قال القاضي : إن للإمام أن يعفو ، ولم يثبت . أن أمير المؤمنين ( ع ) كان يطله ليقنته ، بل ليضع من قدره .

أحب المرتضى : بأنه ليس له أن يعفو . وله جماعه من فارس لم يقدموا خوفاً ، وكان الواحد أن يؤسهم عثمان ، حتى يقدموا ويطلبوا دمه ، ثم لو لم يكن له ولي لم يكن لعثمان العفو

أما أولاً : فلاه قتل في أيام عمر . وكان هو ولي الدم ، وقد أوصى عمر بأن يقتل عبيد الله بن م تقيم النسبة العادلة على الهرمزان وحبينة أنهما أمر ، أنا لؤلؤة علام المعيرة بن شعبة تقتله ، وكانت وصيته إلى أهل الشورى ، فلم مات عمر طلب المسلمون قتل عبيد الله كما أوصى عمر ، فذافع ، وعظلمهم ، وحمله إلى الكوفة ، وأقطعها بها داراً وأرضاً ، فمقيم المسلمون منه ذلك ، وأكثروا الكلام فيه .

وأما ثانياً : فلاه حق لجميع المسلمين . فلا يكون للإمام العفو عنه . وأمير المؤمنين ( ع ) إنما طله ليقنته ، لأنه مرّ عليه يوماً فقال له أمير المؤمنين . أما والله لئن طهرت بك يوماً من الدهر ، لأصرنّ عقلتك ، فبهذا أخرج مع محاولة (١)

(١) شرح معج البلاغة لاسر أسير الخديج ج ١ ص ٢٤٢ وتاريخ الخميني ج ٢ ص ٢٧٢ ، والإصابة ج ١ ص ٦١٩ وشمسات ابن سعد ج ٥ ص ١٠٨ ( ط ليدن ) ، وتاريخ العقوبي ج ٢ ص ١٥٢ وتاريخ الطبري ج ٥ ص ٤١

## براعة الصحابة من عثمان يوم الدار

ومنها : أن الصحابة تبرأوا منه . فإنهم تركوه بعد قتله ثلاثة أيام م يدعوه ، ولا أنكروا عى من أحلب عليه من أهل الأمصار ، بل أسلموه ، ولم يدعوا عنه بل أعانوا عليه ، ولم يجمعوا من حصره ، ولا من مع انداء عنه ، ولا من قتله ، مع تحكيمهم من ذلك كله .

وروى الواقدي أن أهل المدينة معوا من لصلاة عليه حتى حُج من بين المغرب والعتمة ، ولم يشهد حذارته غير مروان ، وثلاثة من مواليه ، ولا أحسوا بذلك رموه بالحجارة ، وذكروه بأسوأ لذكر ، ولم يقع التمسك من دفنه ، إلا بعد أن أنكر أمير المؤمنين المنع من دفنه (١)

## عثمان يستهزئ بالشرية

ومنها : أنه كان يستهزئ بالشرائع ، ويحتزئ على المحاربة لها في صحيح مسلم أن امرأة دحيت على روحها فولدت ستة أشهر ، وذكر ذلك لعثمان بن عفان ، فأمر بها أن تُرْحَم ، فدخل عليه علي ، فقال .

(١) أخرج الطبري في تاريخه ، من طريق أبي شير العامدي ، قال : بعد عثمان رضي الله عنه ثلاثة أيام لا تدفن ، ثم أت حكيم من حرام القروشي ، ثم جعفر بن أمية وعبد العزى ، وحجر بن مطعم كلهم علياً في دفنه ، وحلف بيه أن يأب لأهله في ذلك ، ففعل ، وأذن لهم علي ، فلما سمع بذلك الناس جمعوا في الطريق بالحجارة ، وخرج به ناس يسير من أهله ، وهم يريدون به حائطاً بالمدينة ، فقال له : حش كوكب . كانت يهود تدفن فيه موتاهم ، فلما خرج به كل الناس وجعوا سريره ، وهبوا بطرحه . فبلغ ذلك علياً ، فأرسل إليهم : عزم عنكم يكمن به ، ففعلوا ، فانطلق به حتى دفن رضي الله عنه في حش كوكب .

فلما ظهر معاوية بن أبي سفيان عن الناس من هدم ذلك الحائط ، حتى أفضى به إلى صبيح . فأمر الناس أن يدعوا موتاهم حول قبره ، حتى تصل ذلك بمقابر المسلمين .

وفي تاريخ الخلفاء ج ٢ ص ٢٠٥ والاسباب عامش الإصح ٣ ص ٨٠ روى عن مالك : قتل عثمان رضي الله عنه ألفي رجل من ثلثة أيام ، ثم دفن في حش كوكب .

إن الله عزّ وجلّ يقول . « وحملته وفصاله ثلاثون شهراً » (١) وقال أيضاً .  
« وفصاله في عامين » (٢) . قال هو الله ، ما كان عند عثمان إلا أن نعت  
إليها فرحمت (٣)

كيف استبحر أن يقول هذا لقول ، ويُقدم على قتل امرأه مسممة عمداً  
من غير ديب ، وقد قال الله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فحراؤه  
جهنم جالداً فيها ، وعصب الله عليه ، ولعنه . وأعدّ له عذاباً عظيماً » (٤) .  
وقال تعالى : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم المفلحون » (٥) ومن  
لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم المظالمون » (٦) ومن لم يحكم بما أنزل الله  
فأولئك هم الفاسقون » (٧) .

وفي الجمع بين الصحيحين أن عثمان وعياً حجت . ونهى عثمان عن  
المتعة ، وفعلها أمير المؤمنين . ونهى بعمره التمتع . فقال عثمان أسئ  
لناس وأنت تفعل ؟ فقال أمير المؤمنين ما كنت لأدع سنة رسول الله  
( ص ) يقول أحد (٨) .

وفي الجمع بين الصحيحين أن أسئ ( ص ) صلتى صلاة المسافرين  
وعبرها ركعتين . وكذا أبو بكر وعمر . وعثمان في صدر خلافته . ثم  
أتمها أربعاً (٩) .

وفيه عن عبد الله بن عمر قال . صلتى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين .  
وأبو بكر . وعمر . وعثمان صلوا من خلافته ، ثم إن عثمان صلتى بعد  
أربعاً (١٠) .

(١) الأحقاف : ١٥ (٢) لقمان : ١٤

(٣) الدر المنثور ج ٦ ص ٤ وأحكام القرآن قحطاس ج ٣ ص ٣٨٩

(٤) النساء : ٩٣ (٥) و(٦) و(٧) المائدة : ٤٤ و ٤٥ و ٤٧

(٨) صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٣٩ باب حوار سبع ، وصحيح البخاري ج ٢ ص ١٦٧

(٩) و(١٠) صحيح البخاري ج ٢ ص ٥٥١ وصحيح مسلم ج ٢ ص ٢٦٧

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . من عدة طرق . أن النبي  
(ص) صلى في السفر دائماً ركعتين (١)

فكيف حار لعثمان تعيير الشرع وتثديله ؟

وفي تفسير الثعلبي في قوله تعالى : « يَا هَذَانِ لَسَاخِرَانِ » (٢) « قَاتِ عِثْمَانَ . إِنَّ فِي الْمَصْحَفِ خَطًّا ، وَمَثُورُهُمُ الْعَرَبُ نَالِستَهُمْ . فَمَقِيلُ لَهُ أَلَا تَعْبُرُهُ ، فَقَالَ . دَعُوهُ لَا يَخْلُسُ حَرَامًا ، وَلَا يَجُزُّمُ حَلَالًا »

وفي صحيح مسلم ، أن رجلاً مدح عثمان ، فعبد بغداد فحدث على ركنيه ، وكان رجلاً صحيحاً ، فجعل يخطو في وجهه الخصاص ، فقال عثمان : ما شأنت ؟ فقال : إن رسول الله ( ص ) قال : « إذا رأيتم المدحجين ، فاحشوا في وجوههم التراب » ( ٢ ) .

مع أن التقدير كان عظيم الشأن . كبير المراتلة . حسن الرأي . قد  
رسول الله ( ص ) : **قَدْ مِيتِي قَدْ آتَى** وهذا يدل على سقوط مرتبة  
عثمان عنه . وأنه لا يستحق المدح . مع أن الصحابة قد كان يمدح بعضهم  
بعضاً من غير نكير

ومنها : جرأته على رسول الله (ص).

روى الحميدي في تفسير قوله تعالى : « ولا أن تكفروا بأرواحه من بعده  
أنداءه » (١) ، قال لسدي . « تدوي نوا سله . وحيس من حذافة . وتروح  
السي امرأتهما سلمة وحفصة . قال صحبه وعثمان أسكج محمد ساء  
إذا متنا . ولا نكح ساءه إذا مات » . والله . لو قدمت لقد أحبت علي

(۱) صحیح مسلم ج ۱ ص ۲۶۵ باب صلاة الخائفین و فصل فی

(۳) صحیحہ مسلم ج ۲ ص ۴۵۵

(٤) الاحزاب - ٥٣

(5) وبه خص بالحق في هذه المدة ٣٠ سنة من مبرور والاصح ٣٠ سنة ١٥١

نسانه بالسهم . وكان طلحة يريد عائشة . وعثمان يريد أم سمية . فأثرل  
الله تعالى . « وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله . ولا أن تنكحوا أزواجه  
من بعده أبداً . وإن ذلكم كان عند الله عظيماً » (١) . وأثرل « إن تصدوا  
شيئاً أو تحفه » (٢) . وأثرل « إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في  
لدنيا والآخرة . وأعد لهم عدن مهيباً » (٣)

### إن عثمان مطعون في القرآن

ومها : ما روي اسدي من الجمهور في تفسير قوله تعالى « ويقولون :  
آمن بالله والرسول . وطعنا » (٤) . الآيات

قال اسدي : نزلت هذه في عثمان بن عفان . قال لما فتح رسول الله  
( ص ) بني النضير . فعم أمو لهم . قال عثمان لعبيّ : « يا رسول الله .  
فسنة أرض كذا وكذا . فإن أعطاكها فأنا شريكك فيها . وآتية أن فأسأله  
فإن أعطانيها . فأنت شريكني . فأنه عثمان أولاً . فأعطاه إياها . فقال له  
عبيّ : « أشركني . فأنى عثمان . فقال : « بني وبني رسول الله ( ص ) .  
فأنى أن خاصمه بن نسي ( ص ) . فعيل له . لم لا تنطق معه إلى نسي ؟  
فقال : هو ابن عمه . فأخاف أن يقضي له . فمرن قوله تعالى « وإذا  
دُعوا إلى الله ورسوله « (٥) . إلى قوله تعالى « أولئك هم الظالمون » .  
فلما بلغ عثمان ما أمر الله به أتى النسي ( ص ) فأقر لعلي بالخن

### أراد عثمان أن يهود

ومها : ما روي اسدي في تفسير قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا  
لا تتحدوا اليهود والنصارى أولياء . بعضهم أولياء بعض » (٦) الآية  
عن اسدي : لما أصيب النسي ( ص ) بأحد قال عثمان لأخفى الناسم .

(١) إلى (٣) لأخراب ٥٢ - ٥٤ و ٥٧ (٤) و (٥) الور ٤٧ ٦٨٠ ٥٠

(٦) المائدة : ٥١

فإن لي به صديقاً من اليهود . فلاحسن منه أماناً . فإني أخاف أن يذاب عينا  
اليهود . وقال طلحة من عبيد الله لأحمرحس إلى اشام . فإن لي به صديقاً من  
الصدي . فلاحسن منه أماناً . فإني أخاف أن . أن عبيد انصاري .  
قال الندي فأراد أحدهما أن يتهود . والآخر أن يتنصر . قال .  
فأقبل طلحة إلى اسي ( ص ) وعنده علي . فاستأذنه طلحة في المسير إلى  
اشام . وقال إن لي بها مالاً آخذه ثم انصرف . فقال لسي ( ص )  
عن مثلها من حر . تحذلنا ونخرج وتدعا . فأكثر على اسي ( ص ) من  
الاستئذان . فعصب علي ( ع ) . وقال يا رسول الله . تبين لاس  
الحصرمة . هو الله لا عر من نصره . ولا دل من حذله . فكف طلحة عن  
الاستئذان عند ذلك . فأمر الله تعالى فيهم . ويعوب الدين أموا هؤلاء  
الدين أقسموا بالله جهد أيمانهم لهما معكم . حلفت أعينهم ( ١ ) . يعني  
أولئك يقولون . به تخلف لكم أنه مؤمن معكم فقد حط عمله كما دخل فيه من  
أمر الإسلام حتى فاقق فيه ( ٢ ) .

ما رواه الجمهور في حق معاوية

معاوية وأصحابه هم الفئة الناعية

المطلب الرابع : في مطاعن معارية

وهي أكثر من أن تحصى . وقد روى الجمهور منها أشياء كثيرة

منها : ما روى الحميدي قال قال رسول الله ( ص ) : ويح عمار

تفتنه لفئة الناعية ( ٣ ) بصفتهم . يدعوهم إلى الحق ويدعونه إلى النار ( ٤ ) .

فتنه معاوية

( ١ ) مائدة ٥٣

( ٢ ) روى في معسر عمار ح ١ ص ٣ . وفي معسر من كثير ح ٢ ص ٦٣ فقط الرجل  
ولم يذكر الاسم .

( ٣ ) في الإصباح ج ٢ ص ١٢ . وفي هامشها للإصباح ص ٤٨٠ وفي حديث الحديث ج ٧ ص ٩ .  
دبو . وقد تواترت الأحاديث عن اسي ( ص ) أن عماراً تغلبه الفئة الناعية

( ٤ ) شرح النهج ج ٣ ص ٢٧٢ ومروج الذهب ج ٢ ص ٢٨١

وبد سمع معاوية عندئذ . فقال قتلته من حياءه . فقال ابن عباس  
 فقد قتل رسول الله (ص) حمزة لأنه حياءه<sup>١</sup>

### نسب معاوية واستلحاقه لزياد

ومنها : ما رواه أبو اليسر هشام بن محمد اسائب في كتاب «مثالب» .  
 قال كان معاوية لأربعة أعمام من الوليد بن المغيرة المحرومي . وديسان  
 ابن عمرو . ولأبني سعد . وللرحل آخر سمّاه  
 وكانت هداثهم من المكنمات . وكان أحب الرحان إليها السوداء .  
 وكانت إذا ولدت أسود قتلته .

وأما حمامة . فهي بعض حدّات معاوية . كان لها راية ندي لمحار .  
 يعني من ذوات الغايات في الزنا (١) .

وادّعى معاوية أخوة زياد . وكان له مدّع يقال له أبو عبيد عبد بني  
 علاج من ثقيف . فأفاده معاوية على تكذيب ذلك الرجل . مع أن زياداً  
 ولد على فراشه .

وَدّعى معاوية أن أبا سميد ولد لوالده زياد . وهي عند روجه  
 المذكور ، وأن زياداً من أبي سفيان (٢) .

فانظر إلى هذا الرجل . بل إلى القوم الذين يعتقدون فيه الخلافة . وأنه  
 حجة الله في أرضه . والوسطة بينهم وبين ربهم . ويقولون عنه أنه ولد  
 لزنا . وأن أمه ربي نأخته (٣) . هل يقاس عن قال الله في حقّه : «نما  
 يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» (٤) ؟

(١) ربيع لأمرار للرحمري . كما في شرح صحيح ج . ص ١١١ وح ٤ ص ٨٤ ودهكره  
 الخواص ص ١١٦

(٢) الاتعاب للشراوي ص ٦٩ ودرر ربيع ليعقوبي ج ٢ ص ٢٠٨ وكذا من الآثار ج ٣ ص ٢١٩  
 وشرح صحيح ج ٤ ص ٧٠ ومروج ذهب ج ٣ ص ٦

(٣) بقية فضل من . وريهان عن مؤلف . من ذوات عمر في صده (٤) الأحرار ٣٣

## دعاء النبي (ص) على معاوية

منها : أن رسول الله (ص) دعا عليه .

وروى مسلم في الصحيح . عن ابن عباس . قال كنت أَلْعَبُ مع الصبيان ، فجاء رسول الله (ص) ، فتواريت خلف باب . قال فخطأني خطأة ، وقال : اذهب فادعُ لي معاوية قال فمحت . فقلت هو يأكل . فقال لا أشبع الله بطنه . قال ابن حنبل قتل لأمية ما خطأني<sup>(١)</sup> قال فقدني فقلة (١) .

فلو لم يكن عنده معاوية من أشدِّ الماقتين . ما دعا عليه . لأنه كما وصفه الله تعالى « وإنك لعلى خلق عظيم »<sup>(٢)</sup> وقال في حقه « فلا يذهب بسُكِّ عليهم حسرات »<sup>(٣)</sup> . « فبذلك دحج بسكت على آثارهم »<sup>(٤)</sup> ومن يفارب قتل نفسه على الكفر . كيف يدعو على مسلم عنده<sup>(٥)</sup> . وفار الله تعالى « إن نستعصرهم سبعين مرة »<sup>(٥)</sup> . فقال (ص) والله لأزیدنَّ على السعين (٦) .

وقد ورد في تفسير « إنك لعلى خلق عظيم » أن السي (ص) كما آذاه الكفار من قومه . قال اللهم اعصر لقومي إهم لا يعلمون . ولو لم يكن عنده مافقاً لكان يدعو له . ولا يدعو عليه

وكيف حار معاوية . أن يعتذر بالأكل . مع أنه (ص) قال لا يؤمن عند حتى أكون أحب إليه من نفسه . وأهله . وماله . وولده (٧) . حتى

(١) رواه مسلم في الصحيح ج ٤ ص ١٩٤ بستين .

(٢) القلم : ٤

(٣) فاطر : ٨

(٤) الكهف : ٦

(٥) التوبة : ٨٠

(٦) تفسير الخازن ج ٢ ص ٢٦٦ والدر المنثور ج ٤ ص ٢٦٤

(٧) صحيح مسلم ج ١ ص ٣١ والبخاري في كتاب الإيمان . باب خلاوة الإيمان



دعا السي ( ص ) عليه ، مع أنه لا يطق عن الهوى ، فيكون الدعاء بإذن الله تعالى .

### إن معاوية طعن في خلافة عمر

ومنها : أنه قال أن أحق بالخلافة من عمر بن الخطاب .

روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . قال قال عبد الله بن عمر . دخلت على حفصة وسوانها ( ونسوانها ) تنطف . قلت : قد كان من أمر الناس ما تبين ( ما تبين ) ، فلم يحصل لي من الأمر شيء . فقالت : إحقق بهم ، فإنهم ينتظرونك ، وأحشى أن يكون في حناياك عنهم فرقة ، فلم تدعه حتى ذهب . فلما نمرق الناس حطب معاوية فقال من أراد أن يتكلم في هذا الأمر فليطع لنا قومه . فلحن أحق منه ومن أبيه

قال الحميدي وأرد عبد الله أن يجيب معاوية ، فأمسك عن الجواب (١) . فإن كان ما يقوله معاوية حقاً . فقد ارتكب عمر الخطأ في أحده خلافة . وإن كان باطلاً فكيف يجوز تقديمه على طوائف المسلمين ؟

### لعن النبي (ص) معاوية

ومنها : أن السي ( ص ) كان يبعه دائماً . ويقول الطليق بن الطليق ، اللعين بن اللعين .

وقال إذا رأيتم معاوية على مسرى ، فاقتلوه

وكان من المؤلعة قلوبهم . ولم يرل مشركاً مدة كون السي ( ص ) معوثاً . يكذب بالوحي . ويهرأ بالشرع

وكان يوم الفتح باليمن يطعن على رسول الله ( ص ) ، ويكتب إلى أبيه

---

(١) قال العن بن زورجاء ما ذكر أن معاوية كان يدعي أنه أحق بالخلافة من عمر ، فلا يسدده . لأنه كان يدعي أنه أحق من أمير المؤمنين في حياته ، وأبهم خلافة

صحرو بن حرب يعبره بالإسلام . ويقول له : أصبوت إلى دين محمد ،  
وفصحتا حيث يقول الناس : إن الله تعالى عن العري ٤

وكان الفتح في شهر رمضان ثمان سبب من قدوم النبي ( ص ) المدينة .  
ومعاوية يومئذ مقبم على الشرك . هارب من رسول الله ( ص ) . لأنه قد  
هذر دمه . فهرب إلى مكة . فمعا م بعد له مأوى صار إلى النبي ( ص )  
مصطراً . فأظهر الإسلام . وكان إسلامه قل موت النبي ( ص ) خمسة  
أشهر . وطرح نفسه على الناس . حتى شفع إلى رسول الله ( ص ) . فعفا  
عه . ثم شفع إليه ليكون من حملة حمه عشر ليكتب له الرسائل (١)

ومنها : أنه روى عبد الله بن عمر . قال : أتيت النبي ( ص ) فسمعت  
يقول : يطلع عليكم رجل يموت على غير سنتي . فطلع معاوية (٢)

ومنها : أن النبي ( ص ) كان ذات يوم يحطب . فأخذ معاوية بيد الله  
يريد . وجرح . ولم يسمع أعطته فقال النبي ( ص ) : نعم الله القائد  
والمقود . أي يوم يكون هذه الأمة من معاوية ذي الاستأثار (٣)

### سب معاوية علماً ( ع )

ومنها : أنه سب أمير المؤمنين ( ع ) (٤) . مع الآيات التي برئت في  
تعظيمه . وأمر الله تعالى النبي ( ص ) بالاستعانة به على الدعاء يوم الماهلة .

(١) تجد ما ذكره مؤلف في هذا البحث . في شرح نهج بلاغة لاس أبي محمد ج ٢ ص ١١٠٢ .

٢٠٣ ر ج ٣ ص ١٢١ . ج ٤ ص ١٩٢ و ٢٢٣ . ٢٢٤ . وتهذيب التهذيب ج ٥ ص ١١٠  
وميران الاعتقاد . والاستيعاب هاشم لإسناده ج ٣ ص ٢٩٥ . وأسد الغابة ج ٤ ص ٣٨٥

(٢) كتاب صغير نصر من مرجم ص ٢٥٧ وتاريخ طبري ج ١١ ص ٣٥٧

(٣) رواه الرعشي في ربيع ذكر ر . كما في اعتقاد الحق . الضعة القديمة . ولكن ربما يقال  
إن يريد أن سب النبي ( ص ) . فعفا المقصود هو قصبة . معارفة كان يقود أب سعيد .  
ويريد بن أبي سفيان . كان يسوق به . فمأثم سبي ( ص ) نقض هذه الكلمة

(٤) أسد الغابة ج ١ ص ١٢٤ وإسناده ج ١ ص ٧٧ والكامل لاس الأئمة ج ٣ ص ٢٠٧ و ٢٠٨  
وتاريخ الخلفاء ص ١٩٠ واعتقد الفرزدق ج ٢ ص ١٤٤ والصواعق المحرقة ص ٣٣

ومواخاة النبي ( ص ) ، واستمر سه ثمانين سنة إلى أن قطعه عمر بن عبد  
العزيز (١) . وفيه قال ابن سعد الصحيحي شعراً .

أعلى المنابر تعلو بسنه وسيمه نصبت لكم أعوادها

تحتاج أخرى من بسب معاوية وأنسابه وهم الشجرة الملعونة :

ومنها : سمّ مولانا الحسن عليه السلام (٢)

وقتل الله يريد مولانا الحسين عليه السلام ، وسلب نسائه (٣)

وهدم لكعبة

ونهب المدينة ، وأخافهم (٤)

وكسر أبوه ثنية النبي ( ص ) (٥) .

وأكلت أمه كبدة الخنزيرة (٦) .

فما أدري : كيف يكون العقل الذي قاد إلى من أحاطت به هذه الرذائل ،

وللى متابعتها ؟ .

(١) تاريخ الكامل ج ٤ ص ١٥٤ وتاريخ الخلفاء ص ٢٤٣ وتاريخ اليعقوبي ج ٣ ص ٥٠

ومروج الذهب ج ٣ ص ١٨٤ أقول : أشد الفضل في المقدم

من يكن تاركاً ولاء علي لت أدموه مؤمناً ودكناً

كيف بين الأنعام يذكر سباً قدي كان للنبي وصياً ؟

ليس قوي لعامل سيلاً من الله من يس علياً

ومن يقول لعن الله عبد مولانا علي وأولاده المصومين ، ومضيقهم ومعاندتهم ، إلى

يوم الدين .

(٢) روه ابن أبي الحديد في شرح النهج ج ٤ ص ٧٠٤ ، من المدائني في ص ١٧١ و١٧٢ عن أبي

الفرج ، والاحتجاب هامش الإصابة ج ١ ص ٣٧٥ ، ومروج الذهب ج ٣ ص ٤٢٧

(٣) وهذه من المتواترات المشهورة عند كل أحد

(٤) الإمامة والبيان ج ١ ص ٢١١ وح ٢ ص ١٤ ومروج الذهب ج ٣ ص ٦٨ و٧١ وتاريخ

اليعقوبي ج ٢ ص ٢٣٧ و٢٣٨

(٥) ذكره حفاظ الحديث والتاريخ - منهم أحمد بن حنبل في مسنده ج ١ ص ٣١

(٦) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٣٩

ومنها : أنه رل في حمة . وحق أنسه « والشجرة المدعوة في القرآن »

ومنها : أن الحافظ أن سعيد . إسماعيل بن عليّ إسماعيل الخمي . ذكر في كتاب . « مثاب بني أمية » . وشيخ الأفتوح . محمد بن جعفر بن محمد إسماعيل في كتاب « سبعة استميد » أن مسافر بن عمرو بن أمية ابن عبد شمس . كان ذا جمال وسحاء عشو هداً . وجمعه سفاهاً . واشتهر ذلك في قريش . وحميت هدا . فهدا صهر ألدح . هرب مسافر من أبيها عتة إلى الحيرة . وكان فيها سلطان عرب عمرو بن هدا . وطلب عتة ( أبو هدا ) أنا سفيان . ووعدته تمال كثير . وروحه أسته هدا . فوصعت بعد ثلاثة أشهر معاوية . ثم ورد أبو سعيد على عمرو بن هدا أمر لعرب . فسأله مسافر عن حال هدا . فقال : إني تزوجتها . فمرص ومات

ومنها : ما رواه كتاب : « الحاوية » به : أن معاوية قتل أربعين ألفاً من المهاجرين ، والأنصار ، وأولادهم

وقد قال لسي ( ص ) من أعان على قتل امرئ مسلم . وبو بشرط كلمه نفي الله يوم القيامة مكتوباً على جبهته آيس من رحمة الله (١) وفيه عن ابن مسعود لكل شيء آفة وآفة هذا الدين سوء أمية (٢) . والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى

فبسط لعاقب المصنف هل يجوز له أن يجعل مثل هذا لرحل واسطة بينه وبين الله عز وجل ؟ وأنه نحب طاعته على جميع الخلق ؟ وقد نقل الجمهور أصناف ما قتله . وقد كان طلم معاوية معروفاً عند كل أحد حتى النساء .

روى الجمهور أن أروى بنت الحارث بن عبد مطلب . دحيت على معاوية في خلافته بالشدة . وهي يومئذ عجوز كبيرة . فهدا رآها معاوية .

(١) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٧٢

(٢) كبر السنن ج ٦ ص ٩١ ومظهر الحسان في هاشم الصواعق ص ٢٣

قال مرحباً بك يا حانة . قالت كيف أتيت يا ابن أخي ؟ لقد كهرت  
 النعمة ، وأسأت لأبن عمك الصالحة . وتسميت بعير اسمك ، وأخذت عير  
 حقت ، بلا نلاء لك منك . ولا من إليك . بعد أن كهرتم عداؤه  
 محمد ( ص ) . فأتعس منه مكم الحدود . وأصرع مكم الحدود . حتى  
 رد الله الحق في أمه . وكانت كمنه في أبيها . وبسبها هو المصور على  
 كل من دواؤه . ولو كره المشركون . فكأنهم ألبت أسطم الناس في هذه  
 الدين نلاء . وعن أهل عدا . وهدراً . حتى قص الله بيته ( ص ) .  
 معقوراً دسه ، مرفوعه مرثته . شريفاً عند الله مرصياً . فوثب عليه بعده  
 نيم وعدي ، وسو أمية . فأنت منهم . تُهتدي بهم . ونقصك نقصهم .  
 قصرتا فيكم محمد الله أهل ليت بمرة قوم موسى وآب فرعون ، يُدسحون  
 أبناءهم . ويستحيون نساءهم . وصار سيد فيكم عبد ليت ( ص ) بمنزلة  
 هارون من موسى . حيث يقول : يا ابن أم . يا القوم استصعبوني .  
 وكادوا يقتلونني « ( ١ ) . فم يجمع بعد رسول الله ( ص ) شمل . وم  
 يتسهل وعث . وعابته الخبة ، وعديتكم لبار

فقال لها عمرو بن العاص : أينما العجور اصحابه . قصري من قولك .  
 وعصبي من طرقتك ؟ قالت من أنت ؟ قال أنا عمرو بن العاص .  
 قالت . يا ابن لانة . إرنع على طلعك ، وهن شأن نفسك . ما أت من  
 قرين في باب حسنها . ولا صحيح سبها . وقد دعاك حمسه من قرين .  
 كلهم يزعم أنك ابنه . ولعلما رأيت أمك ثاء مني بمكة تكسب الخطيئة .  
 وتترك الدراهم من كل عبد عاهر . هاتج . ونسافح عبيداً فأنت بهم ألق .  
 وهم بك أشبه منك بفرع سهم ( ٢ ) .

والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى . ووقعه اردية أشهر من أن تذكر .

(١) الأعراب : ١٥١

(٢) وسهم بن عبد ربه ، في كذبه القيد الفريد ح ١ ص ١٩٦ تحت عرب . وهو أروى  
 تحت عبد المطلب .

## ما رَوَاهُ فِي مَطَاعِنِ الصَّحَابَةِ

المطلب الخامس : فيما رَوَاهُ الجمهور في حق النَّصَّحَةِ

روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، في مسند سهل بن سعد ، في الحديث الثامن والعشرين من المتنق عليه ، قال : سمعت رسول الله (ص) يقول : « أنا فرطكم على الخوص ، من ورد شرب ، ومن شرب لم يطمأ ، وليردن عليّ أقواء أعرفهم وبعرفوسي . ثم يُحال بيّ ويسهم » (١) . قال أبو حارم : سمع العمد بن أبي عياش ، وأن أحدتهم هذا الحديث ، فقال : هكذا سمعت سهلاً يقول ؟ قال : فقلت نعم ، قال : أنا أشهد على أبي سعيد الخدري ، لسمعه يربد على اللفظ المذكور . فيقول : لهم من أمي ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فأقول : سحقاً سحقاً لمن يدّل بعدي (٢) .

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، من المتنق عليه في الحديث الستين ، من مسند عبد الله بن عامر ، عنه قال : ألا إنه سيُجاء برجال من أمي ، فيؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول : يا رب أصحابي ؟ فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فأقول كما قال بعد الصالح : وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم ، فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم ، وأنت على كل شيء شهيد ، إن تعدّهم فإنهم عبادك . قال : فيقال لي : لهم لم يرالوا مرتدين على أعقابهم مدّ فارقتهم (٣) .

وفي الجمع بين الصحيحين للحميدي ، في الحديث الحادي والثلاثين بعد المائة ، من المتنق عليه من مسند أنس بن مالك ، قال : إن أبي (ص) قال : ليردن عليّ الخوص رجالٌ من صحبي حتى إذا رأيتهم ورفعوا إليّ رؤوسهم احتجبوا ، فلاقول : أي رب أصحابي ؟ فيقال لي : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك (٤) .

(١) و (٢) وفي صحيح البخاري ج ٩ ص ٥٨ ومسند أحمد ج ٣ ص ٢٨ من أبي سعيد الخدري

(٣) و (٤) صحيح البخاري ج ٨ ص ١٣٦ و ١٥٠ وصحيح مسلم ج ٤ ص ٦٥

وفي الجمع بين الصحيحين أبصاً ، في الحديث السابع والستين بعد المائتين ، من المتفق عليه من مسند أبي هريرة من عدة طرق ، قال : قال النبي ( ص ) - يينا أنا قائم إذا رمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل بيني وبينهم ، فقال : هلموا ، فقلت : إلى أين ؟ قال : إلى النار والله ، قلت : ما شأنهم ؟ قال : إنهم ارتدوا بعدك على أديارهم القهقري ، فلا أراه يخص منهم إلاّ مثل حمل النعم (١) .

وروي نحو ذلك ، من عدة طرق في مسند أسماء بنت أبي بكر ، ومن عدة طرق في مسند أم سلمة ، ومن عدة طرق في مسند سعيد بن المسيّب ، كل ذلك في الجمع بين الصحيحين (٢)

وفي الجمع بين الصحيحين أيضاً ، في مسند عبد الله بن مسعود ، قال : قال رسول الله ( ص ) . أنا مرفئكم على الخوص ، وليرفعني إني رجاء منكم حتى إذا هويت لأناولهم احتلجوا دوبي . فأقول أي رب أصحابي ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك (٣) .

وروي نحو ذلك في مسند حذيفة بن اليمان ، في الحديث السابع من المتفق عليه .

وفي الجمع بين الصحيحين للحميدي ، في مسند أبي الدرداء في الحديث الأول من صحيح البخاري ، قالت أم الدرداء . دخل عليّ أبو الدرداء ، وهو مُعَصَّب ، فقلت : ما عُصَبُكَ ؟ فقال : والله ما أعرف من أمة محمد ( ص ) شيئاً إلاّ أنهم يصنعون جميعاً (٤)

(١) التاج الجامع للأصول ج ٥ ص ٦١ ، وصحيح البخاري ج ٨ ص ١٤٩

(٢) صحيح مسلم ج ٤ ص ٦١ وصحيح البخاري ج ٨ ص ١٥٠

(٣) وفي مسند أحمد ج ٦ ص ٣٥١ وفي مسند أسماء بنت أبي بكر ، وفي مسند أم سلمة ج ٦ ص ٢٩٠ و٢٩٧ وصحيح مسلم ج ٤ ص ٦٣ بتفاوت يسير .

(٤) وفي مسند أحمد ج ٥ ص ١٩٥ وج ٦ ص ٤٤٣

وفي الجمع بين الصحيحين ، في الحديث الأول من صحيح اسحاري .  
 من مسند أنس بن مالك ، عن الزهري . قال . دحيت على أنس بن مالك  
 دمشق ، وهو يبكي فقلت . ما يبكيك ؟ قال . لا أعرف شيئاً مما أدركت .  
 إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد صُيِّتَ (١)

وفي حديث آخر ما أعرف شيئاً مما كان على عهد رسول الله ( ص )  
 قيل : الصلاة ؟ قال . أليس قد صيغتم ما صيغتم فيها (٢)

وفي الجمع بين الصحيحين ، في مسند أنس بن مالك ، وأبي عامر  
 أن النبي ( ص ) قال : أول دينكم نوة ورحمة ، ثم مُلك ورحمة ، ثم  
 مُلك حربية . ثم مُلك عَص . يستحل فيه الحرّ والحرة (٣)

وفي الجمع بين الصحيحين . في الحديث السادس بعد ثلاثمائة ، من  
 المتفق عليه من مسند أبي هريرة ، عن أبي ( ص ) . قال . مثني كمثل  
 رجل قد استوقد ناراً فلما أصابت ما حوله . جاء متهاوت النيران من  
 الدواب إلى سار . يضر فيها . وجعل يحجرهن . ويعليه . فيقحم فيها .  
 قال . وذلك مثلي ومثلكم . أنا آخذ تحرككم هلموا عن النار ، فتعسوبي .  
 فتقحمون فيها (٤)

وفي الجمع بين الصحيحين . في الحديث العاشر من مسند ثوان مولى  
 رسول الله ( ص ) . وإنما أخاف على أمتي الأئمة المصلين . وإداه وقع  
 عليهم السيف لا يرفع عنهم إلى يوم القيامة . فلا تقوم الساعة حتى يذبح  
 حي من أمتي بالشركيين ، وحتى يعد الثمان من أمتي الأوثان (٥)

(١) وقريب منه . رواه البخاري في صحيحه ج ١ ص ١٥٧ عن أم القرد . عن أبي القرد .

(٢) ورواه أحمد في المسند .

(٣) ورواه في تاريخ خلفه أبي يحيى ص ٩ وبهاية اللذة لاس الأثير ج ٣ ص ٣٥٣ بتفاوت يسير .

وأحمد بن حنبل في المسند ج ١ ص ٤٥٦

(٤) ورواه أحمد في المسند ج ٢ ص ٢٤٤

(٥) ورواه أحمد في المسند ج ٥ ص ٢٧٨ والنسوي في مصابيح الش ج ٢ ص ١٢٦



وفي الجمع بين الصحيحين ، في الحديث التاسع والأربعين ، من أفراد  
 اسحاري ، من مسند أبي هريرة ، أنه قال ، قال رسول الله ( ص ) .  
 لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمي ما أخذ النول شرّاً بشر ، ودراعاً بذراع ،  
 فقبل يا رسول الله ، كنفارس ولروم<sup>٢</sup> قال ، ومن الناس إلا أولئك (١) .

وفي الجمع بين الصحيحين ، في حديث الحادي والعشرين من المتن  
 عليه من مسند أبي سعيد الخدري ، قال ، قال رسول الله ( ص ) ، لتتغن  
 سن من قبكم شرّاً بشر ودراعاً بذراع ، حتى لو دحوا جحر صب  
 لتغنموهم ، قال يا رسول الله ، لليهود ولصاري<sup>٣</sup> قال ، من (٢) .

وروى الهوي ، في كتاب المصباح ، في حديث طويل في صفة  
 الخوص ، قال قال رسول الله أنا فرصكم على الخوص ، من مرّ عليّ  
 شرب ، ومن شرب لم يطمأئداً ، وليردن سيّ أفوام أعرفهم ويعرفوني ،  
 ثم يحال بيني وبينهم ، فأقول ، بهم مني ، عيان ، لئلا تنري ما أحدثوا  
 بعدك فأقول سحفاً سحفاً لمن غير عدي (٣)

### للصحابة في القرآن ومثالب أخرى

وقد تضمن لكتاب العرير وقوع أكثر انكاسر مهم ، وهو الفرار من  
 الزحف ، فقال تعالى ، ويوم حُشِر ، دأعجتكم كثر نكم فلم تُع عنكم  
 شيئاً ، وصاقت عليكم الأرض بما رحبت ، ثم ولّيت مُدبرين (٤) .

وكانوا أكثر من عشرة آلاف نفر ، فم يتخلف معه إلا سعة أنفس :  
 عليّ بن أبي طالب ، والعباس ، وابصل ابنه ، وربيعة ، وأبو سفيان ابنه

(١) ورواه أحمد في المستدرج ٢ ص ٢٢٩

(٢) ورواه أحمد في مسند ٢ ص ٨٩ ، ومسنم في الصحيح ج ٢ ص ٢٢٠ وسنن ابن ماجه

ج ٢ ص ١٣٢٢

(٣) مصابيح ستة ج ٢ ص ١٥٢ ، وصحيح مسلم ج ٤ ص ٩١ وصحيح البخاري ج ٨ ص ١٥٠

(٤) التوبة : ٢٥

الحارث بن عبد المطلب . وأسامة بن زيد . وعبيدة بن أم أيمن . وأسامة  
الداقون إلى الأعداء للقتل ، ولم يحشوا النار ولا العار . وآثروا الحياة الدنيا  
الغانية . على دار البقاء ، ولم يستحيوا من الله تعالى ، ولا من نبيهم ( ص ) ؛  
وهو يشاهدهم عياناً (١) .

وقال تعالى « وإذا رأوا تجارة أو طواً انفصروا إليها وتركوك قائماً » (٢)  
رووا أنهم كانوا إذا سمعوا بوصول تجارة تركوا الصلاة معه . واخياء معه .  
ومراقبة الله تعالى . وكذا في الملهو (٣) .

ومن كان في زمانه معه هذه المشاة . كيف يستعد منه مخالفته بعد موته  
وغيبته عنهم بالكلية ؟ .

وقال تعالى . « ومنهم من يلزمك في الصدقات » (٤) اتهموا رسول الله  
( ص ) وهم من أصحابه .

وقال الحميدي في الجمع بين الصحيحين . في مسند أس بن مالك في  
الحديث الحادي عشر من المتفق عليه أن أساً من الأنصار قالوا يوم  
حُبْر . حيث أفاء الله على رسوله من أموال هوزن ما أفاء ، وطبق  
رسول الله ( ص ) يعطي رجلاً من فريش المائة من الإبل فقالوا : يعمر الله  
لرسول الله . يعطي قريباً . ويترك . وسبوا ما تقطر من دماهم (٥)

وقال الحميدي في هذا الحديث . عن أس أن الأنصار قالت إذا  
كانت شدة فمحن ندعى وتُعطي العائم غيرنا

(١) أنظر . التفسير الكبير ج ١٦ ص ٢١ ، وتفسير لأبوسبيح ١٠ ص ٦٦ ، والدر المنثور  
ج ٣ ص ٢٢٢

(٢) البقرة : ١١

(٣) راجع تفسير التحرير ج ٤ ص ٢٨٨ وروح المعاني ج ٢٨ ص ٩١

(٤) التوبة ٥٨

(٥) راجع صحيح البخاري ج ٤ ص ١١٤ ، وتفسير الحازن ج ٢ ص ٢٥٠ وفي الدر المنثور  
ج ٣ ص ٢٥٠ يعطى آخر

قال بن شهاب : فحدث رسول الله ( ص ) بذلك ، فعرفهم في حديث أنه فعل ذلك تأليفاً لمن أعطاه .

ثم يقول في رواية الزهري . عن أنس أن النبي ( ص ) قال للأبصار : إنكم ستحلون عدي أثرة شديدة . فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله عني الخوض ، قال أنس : فلم نصبر (١) .

### قضية الإفك

وروى مسلم في الصحيح . في حديث عائشة عن قضية الإفك ، قالت : قام رسول الله ( ص ) على المنبر ، فاستعذر من عبد الله بن أبي بن سلول ، قالت : قال رسول الله ( ص ) على المنبر . يا معشر المسلمين من بعدني من رحل قد تبع أذه في أهل بيتي . هو الله . ما علمت على أهلي إلا خيراً ، وقد ذكر رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً . وما كان يدخل على أهلي إلا معي . فقام سعد بن معاذ فقال أنا أعذرك منه يا رسول الله ، إن كان من الأوس صرباً عقه . وإن كان من جواذ الخرج أمرتنا فقتلنا أمرك ، قالت : فقام سعد بن عذرة . وهو سيد الخرج . وكان رجلاً صالحاً . ولكن احتمته الحمية . فقال لسعد بن معاذ كذبت لعمر الله لا تقتله ، ولا تقدر على قتله . فقام أسيد بن حصير . وهو بن عم سعد بن معاذ فقال . كذبت لعمر الله لنفسه . فأبكت مفاق نجاد عن المنافقين . فثار الحيين الأوس والخرج حتى هموا أن يقتلوا . ورسول الله ( ص ) قائم على المنبر . فلم يرل رسول الله ( ص ) بعظهم حتى مكثوا وسكت (٢)

فليستر لعاقل المقلد في هذه الأحاديث المتفق على صحتها عندهم . كيف نلوعوا العاية في تبيين ذكر الأبصار وفصائحهم . ورداءة صحتهم سيئهم في حياته . وقلّة احترامهم له . وترك الموافقة ؟ وكيف أحوجه الأمر إلى قطع الخطية . ومعوه من اتألم من المناق مع عبد الله بن أبي بن سلول .

(١) ورواه في البخاري ج ٤ ص ١١٤ و ٢٠٠ . وصحيح مسلم ج ٢ ص ٤٣٠

(٢) صحيح البخاري ج ٤ ص ١٥١

ولم يتمكن من الانتصار من رجل واحد . حيث كان هم عرص فامد في  
 معه . وخافوه . واحتشوه عليه . وقنصر على الإمساك<sup>٢</sup> فكيف يكون  
 حال أهله بعده مع هؤلاء القوم ؟ .

وروى الحميدي في مسند أبي هريرة في صحيح مسلم أن النبي (ص)  
 لما فتح مكة . وقتل جماعة من أهلها . فحاء أبو سفيان بن الحارث بن هاشم ،  
 فقال يا رسول الله أيدت حصره قريش . فلا قريش بعد اليوم ، فقال :  
 من دخل دار أبي سفيان فهو آمن . ومن أغلق سلاحه فهو آمن . ومن أغلق  
 ناله فهو آمن . فقلت الأنصار بعضهم لبعض أما الرجل فأذكره رعة في  
 ثمرته . ورأفه بعشرته . وفي رواية أخرى فقد أحدثه رافة بعشيرته .  
 ورعه في قريته (١) .

فلقنصر العاص هل نحو . أو حس من الأنصار مثل هذا . ثم في  
 حق لسي (ص) ؟

وروى الحميدي في مجمع بين الصحيحين . في مسند عائشة من  
 متفق عليه أن سي (ص) قال : عائشة بولاً فومث حديثو عهد  
 بنجارية وفي رواية حديثو عهد بكعب . وفي رواية حديثو عهد بشرك ،  
 وأحاف أن شكر قلوبهم لأمرت ناسب فهدم . فأدخبت فيه ما أخرج منه .  
 ولزقته بالأرض . وجعلت له دأ شراً . وأدعرت<sup>٣</sup> فبعت به أسس  
 إبراهيم (٢) .

فانصر بها المنصف كعب يروون في صحيح أحمد حديثه أن سي  
 (ص) كان ينقي قومه عائشة . وهم من أعين المهاجرين والصحابة . من  
 أن يواطئهم في هذه الكعبة . ويصلح بينها<sup>٤</sup> فكيف لا يحصل الاحتلال  
 عنه في أهل بيته فتنبت آباءهم وأقاربهم ؟

(١) روح المعاني : ج ٤ ص ٣٩ ، صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٠

(٢) رواه أحمد في المسند ج ٦ ص ١٦٨ ، ١٨٠ ، ٢٢٩

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، في مسند عائشة عن عبد الله  
ابن عمرو بن العاص ، في الحديث الحادي عشر من أفراد مسلم ، قال :  
إن رسول الله ( ص ) قال إذا فتحت عليكم خرائن فارس والروم أي  
قوم أتم ؟ قال عبد الرحمن بن عوف : يكن كما أمرنا الله . فقال رسول الله  
( ص ) : أو غير ذلك . تتابعون . ثم تتخاصمون ، ثم تتدابرون ، ثم  
تتخاصمون وفي روايه . ثم تطلقون في مساكن المهاجرين ، فتحملون  
بعضهم على رقاب بعض . وهذا دم مه ( ص ) لأصحابه (١)

وفي الجمع بين الصحيحين ، في مسند المسيب بن حزن بن أبي وهب ،  
من أفراد البخاري أن سعيد بن المسيب حدث : أن حده حزن قدم على  
اسمي ( ص ) . فقال ما اسمك قال اسمي حزن ، قال . بن أنت  
سهل . قال ما أذكر اسماً سماه أبي ، وفي رواية قلت . لا أعبر  
اسماً سماه أبي . قال ابن مسيب فما رآك فيها الحروقة بعد (٢) .

وهذه مخالفة طهره من أصحابي لسي ( ص ) فيما لا بصره . بل فيما  
سمعه فكيف لا يخالفونه بعد فيما يسمعون ؟

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، من المتنق عليه من مسند  
أبي هريره . أن رسول الله ( ص ) قال والذي نفسي بيده ، لقد هممت  
أن أمر نخطب فيحطب . ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها . ثم أمر رجلاً فيؤم  
الناس . ثم أحالف إلى رجاء وأحرق عليهم بيوتهم . والذي نفسي بيده .  
لو يعلم أحدكم أنه يحرق عرقاً سمياً ، وحرراً نراً لشهد العشاء . وهذا دم  
من لسي ( ص ) لجماعة من أصحابه حيث لم يحصروا الصلاة جماعة معه (٣)

(١) ورواه ابن ماجه في مسند ج ٢ ص ١٣٢٤ . رقم الحديث ٣٩٩٦

(٢) ورواه أيضاً في الإصانة ج ١ ص ٣٢٥ وفي هامش الاستيعاب ص ٣٨٦ وفي التاج الجامع  
للأصول ج ٥ ص ٢٧٥ وقال روات البخاري . وأحمد . وأبو داود

(٣) ورواه في مسند كبر السن ج ٣ ص ٣٤٢ في هامش المسند وفي التاج الجامع للأصول ج ١  
ص ٢٤٩ بتفاوت يسير . وقال روات الحمه

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . في مسند حديثه من أبيه .  
 عن زيد بن زيد . قال : كنا عند حديثه فقام رجل لو أدركت رسول الله  
 ( ص ) فالتفت معه فأنست : « فقام حديثه أنت كنت تفعل ذلك » لقد رأيتنا  
 مع رسول الله ( ص ) ليلة لأحرب . وأحدثنا ربيع شديدة وقر . فقال  
 رسول الله ( ص ) : « لا رجل يأتيني غير القوم . جعله الله معي يوم القيامة .  
 فمكثنا فلم يحرك ما أحد . ثم قرأ : « لا رجل يأتيني غير القوم . جعله الله  
 معي يوم القيامة » فمكثنا . فلم يحرك ما أحد . ثم قرأ : « لا رجل يأتيني  
 غير القوم . جعله الله معي يوم القيامة » فمكثنا فلم يحرك ما أحد . فقال  
 قم يا حديثه فأتنا حراهم . فلم نجد . فذهبوا في دعي دعي أبي القوم  
 قال : اذهب فأتني حراهم ولا تدرهم . فمكثنا من عنده جعل  
 كأنما مشي في حمار حتى نيتهم . فأتنا في سبعين نكفي طهره دالر .  
 فوضعف سهم في كبد الخوس . فأتنا في أمه . فذكرت قول رسول الله  
 ( ص ) : « لا تدرهم . » فمكثنا لأصنعه فرجع ونا مشي في مثل  
 حمار . فمكثنا في حماره غير القوم . وفرس . وفرس . فمكثنا رسول  
 الله ( ص ) من فضل عده كات عليه دعي فمكثنا في أمه . فأتنا في  
 نصحت . قال : فمكثنا يوم .

وهذا يدل على جهل في مره ، ولا بأس من عن مقدسه . وقوله رسول  
 الله . « لا تدرهم . » فمكثنا في حماره . فمكثنا في حماره . فكيف  
 يستبعد منهم المحالفة بعد موته ؟ .

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين من أفراد البخاري . من  
 مسند من عمره . فمكثنا رسول الله ( ص ) . فمكثنا في حماره .  
 فدعاهم إلى إسلام . فلم حسه . فمكثنا في حماره . فمكثنا في حماره .  
 صلات صلات . فمكثنا حماره . فمكثنا في حماره . فمكثنا في حماره .

( ) وروى مسند في صحيحه ٢٧ ص ٦٥ ورجحنا في صحيحه ٢٧ ص ٦٥

حتى إذا كان يومٌ أمر خالد أن يقتل كل واحد منّا أسيره . فقلت  
 والله لا أقتل أسيري . ولا يقتل واحد من أصحابي أسيره حتى قدمنا على  
 رسول الله ( ص ) . فذكر له ذلك ، فرفع يديه . وقال اللهم إني أبرأ  
 إليك مما صنع خالد ... مرتين ( ١ ) .

ولو كان ما فعله خالد صواباً . لم يترك الرسول ( ص ) منه . وإذا كان  
 خالد قد حالفه في حياته . وحانه في أمره . فكيف نه ونعيه بعده ؟ .  
 وروى أحمد بن حنبل في مسنده . من عدة طرق أن رسول الله ( ص )  
 بعث براءة مع أبي بكر إلى أهل مكة . فيما بلغ دا الخبيثة دعاء علياً ( ع ) .  
 فقال أدرك أبا بكر ، فحث لحفته فحده لكتاب منه . وادّهب به إلى  
 أهل مكة . واقرأ عليهم . قال فلحقته بالحفنة . فأحدث الكتاب منه .

( ١ ) و . واه في الحج الجامع للأصول ج ٤ ص ٤٤١ وقد واه بخاري وتاريخ طبرستان ج ٢  
 ص ٩٧ وتاريخ الكامل ج ٢ ص ١٧٣ وسيرة الخليفة ج ٣ ص ١٩٧ . وفيه ثم دعا  
 رسول الله ( ص ) علي بن أبي طالب ، فقتل ما علي . أخرج إني هؤلاء اليوم ، فظهر في  
 أمرهم . وأدخل أمر الحفنة تحت قدميك . فخرج علي حتى جاءهم . وبه ما قد بعث به  
 رسول الله ( ص ) . فودى لهم فداء . وما أصاب من الأموال . حتى أنه بيديهم سمعة  
 تكذب . حتى إذا لم يبق شيء من دم ولا مال ولا وده بقيت معه نفسه من حاله . فقال لهم .  
 علي حين فرغ منه . من بقي دم أو مال أو مؤذكم ؟ قالوا لا . قال فربي أعطيتكم  
 هذه البقية من هذا المال أحبباً رسول الله ( ص ) . ثم رجع إليه ( ص ) فأنشده شعره .  
 قال أصيب وأصيب . ثم دم رسول الله ( ص ) . فاستعمل بضلة وثمناً شهراً بيديه حتى  
 أنه يرى ما تحت سكيه يقول « اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد من ولدي » ثلاث  
 مرات .

وروى الصدوق في الأمالي ص ١٧٢ عن أبي جعفر الباقر عليه السلام ( رضى الله عنه ) قال  
 لما رجع النبي ( ص ) قال ما علي . أخبرني ما أصاب ؟ فقال رسول الله ، عذب  
 فأعطيت لكل دم دية ، ولكل جريح غرة ، ولكل من دنا . وفصدت معي فصلة فأعطيتهم  
 ألبسة كلابهم . وحينئذ راعاه . وفصدت معي فصلة . فأعطيتهم بروعة ثيابهم . وفرغ  
 منيائهم . وفصدت معي فصلة . فأعطيتهم لما يمشون . وما لا يمشون . وفصدت معي فصلة  
 فأعطيتهم بيضاً صواباً . فقال رسول الله ( ص ) يا علي أعطيتهم بغير صوابي ؟ رضي  
 الله عنه يا علي . بما أنت مسي بمرله فاروق من موسى . إلا أنه لا شيء بعدي

مراجع أبو بكر إلى النبي (ص) . فقال يا رسول الله . رب في شيء ؟  
قال لا . ولكن حزين حزين فقال لا يؤذي عمتك إلا أنت . أو  
رجل منك (١) .

ونحوه روى البخاري في صحيحه .

وفي الجمع بين الصحاح الستة . عن أنس بن داود . والترمذي . عن  
عبد الله بن عباس أن النبي (ص) دعا أبا بكر . وأمره أن يباذي في  
موسم براءة . ثم أوقفه علياً . فبأبى بكر في بعض الطريق . إذ سمع  
رعاة ناقه رسول الله (ص) اعصاء . فقام أبو بكر فرعاً . وطمأن أنه حدث  
أمر . فدفع إليه علي كتاب رسول الله (ص) . فبه . علياً يباذي هؤلاء  
الكلمات . فإنه لا يطلع علي إلا رجل من أهل بيته . فاصطفا . فقام علي  
أبام التشرية يباذي دمة الله ورسوله رتبة من كل مشرك . فسيحوا في  
الأرض أربعة أشهر . ولا يحسن بعد العام مشرك . ولا يصوف ناليت  
بعد اليوم عريان . ولا يدخل أخيه إلا نفس مؤمنة (٢)

ورواه الثعبي في تفسير براءة . وروى أبو بكر رجع إلى رسول الله  
(ص) فقال رب في شيء ؟ قال لا . ولكن لا يستع علي عيري .  
أو رجل مني (٣)

فمن لا يصلح لأداء آيات سيرة بعده . كيف يسحق التعظيم المفرط  
في العاية . وتقدمه على من عرله وكان هو المؤذي ؟ ولكن صدق الله العظيم  
" إياها لا نعصى الأبصار ولكن نعصى القلوب لني في الصدور " (٤)

فسيطر العاقل في هذه القصة . ويعلم أن الله تعالى لو م يرد إظهار فضيله

(١) في المستدج ٣ ص ٢٨٢ وراجع ما تقدم في الماشر .

(٢) في البخاري ج ٦ ص ٨١ ورواه في روح المعاني ج ١٠ ص ٤٠ شواهد التشرية ج ١ ص ٢٣٩

(٣) ورواه أيضاً : الطبري في تفسيره ج ١٠ ص ٤٠ .

(٤) الحج : ٤٦



مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ، وأن أبا بكر يسعى أن يتابعه . لما رده عن طريقه بعد خروجه من المدينة ، على أعين الخلاق ، وكان يسعى من الخروج في أول الخيل ، بحيث لا يعلم أحد انخراط مرسته . لكن لم يأمره بالرد إلا بعد تورطه في المسير أبداً ، لأنه سبق في عنقه تعالى تقصير أكثر الأمة بعد النبي ( ص ) ، ففعل في هذه القصبة ما فعل ليكون حجة له تعالى عليهم يوم العرض بين يديه .

وكذلك في قصة حير . فإهم ردوا في صحيح أخبارهم أن النبي ( ص ) أعطى أن بكر الرية . فرجع منهراً . ثم أعطاها عمر . فرجع منهراً . فقال ( ص ) : « لأعطين الرية رجلاً يحبه الله ورسوله ، ويحب الله ورسوله ، كثرار غير مرار » . ثم أعطاه لعلي ( ع ) (١)

وقصد بذلك إظهار فضله . وحط مرنة لآخرين . لأنه قد ثبت نص القرآن العظيم أنه : « ما ينطق عن ملهى إن هو إلا وحي يوحى » (٢) . فوجب أن يكون دفع الراية إليهما بقول الله تعالى ، ولا شك في أنه تعالى عالم بالأمشياء في الأزل فيكون عاداً مهرب هدين . فلولا إرادة إظهار فضل علي ( ع ) لكان في نقاء الأمر أوحى تسليم الراية إليه

ثم إن النبي ( ص ) وضعه بما وضعه . وهو يشعر باختصاصه تلك الأوصاف . وكيف لا يكون ؟ ومحبة الله تعالى تدل على إرادة لقائه ، وأمير المؤمنين عليه السلام لم يصر . قد صدأ بذلك لقاء ربه تعالى ، فيكون محباً له تعالى .

### تألم علي ( ع ) من الصحابة

وقد روى بن عذرته من الجمهور أن أمير المؤمنين كان يتألم من الصحابة كثيراً في عدة مواطن ، وعلى رؤوس المنابر ، وقال في بعض خطبه

(١) راجع ما تقدم في اعاش وراجع أيضاً سائب ابن الغزالي ص ١٧٦ فقد رواه بإسناد وطرق متعددة .

(٢) الحم ٢ و ٣

عما لله عما سلف . من الرحلان . وفهم الثالث كالغرب . همه بطنه  
 وبه لو قُصَّ حذاه وقُصَّ رأسه لكان حياً به . نظروا فإن أنكرتم  
 فأكبروا . وإن عرفتم فاعرفوا . ألا إن أرباب عترتي . وأصناف رومتي  
 أحلم الناس صغراً . وأعظمهم كبراً . ألا وإننا نحن أهل البيت . من علم  
 الله علمنا . وبحكم الله حكمنا . من قول صادق سمعنا . فإن تنعموا  
 آثار نهندوا بضائنا . معارايه الحق . من تبعنا نكفو . ومن تأخر  
 عنها عرق . ألا وإن عزة كل مؤمن . وبنا نفتح رقة الدل من أعماهم .  
 وبنا فتح الله وبنا حتم (١) .

ونقل الحسن بن عبد الله بن مسعود بن العسكري من أهل أنسة .  
 في كتاب معاني الأخبار . بإساده إلى بن عباس . قال ذكرنا الخلاف  
 عند أمير المؤمنين ( ع ) . فقال والله . لقد تفتتها فلا ( إن أبي  
 فحافة ) . وإله لينعم أن محبتي منها محل الفطك من الرحي . يحذر  
 عبي السيل . ولا يرقى إليّ الصير . فسدلت دوماً ثوباً . وطوبت عني  
 كشحاً . وصفت أرتأي بين أن تصور بيد حذاء . أو تصير على طحيفة  
 عمياء . بثبت فيها الصير . ويهرم فيها كبر . وكذبح فيها قلب مؤمن  
 حتى يلقى ربه . ورأيت أن الصير على هذا أحسن . فصرت وفي العين  
 قدي . وفي خلق شحى . ترى نرائني بها . حتى مضى لأول نسيه  
 فأتى إلى فلا ( بن الخطاب ) بعده . ( ثم تكمل بقول الأعشى )

شأن ما يومي على كؤورها ويوم حان أحي حار  
 وب عجباً يسا هو مستقبل في حياته . يد عفاها لآخر عد وفاته .  
 لشدة ما تشطر صرعها . فصيرها في حوره حشاء . بعلط كذلّمها .  
 ويخش مس . ويكثر العثار فيها . والاعتدار منها . فصاحبها كراكم  
 اصغره . إن أشق لها حرم . وإن أسدس لها تفحتم . فمي الناس لعمر الله .

(١) رواه في كتابه العقد الفريد ج ٢ ص ١١٤

مخبط وشماس ، وتلون واعتراض ، فصرت على طول المدة ، وشدة المحنة  
حتى إذا مضى بسببه ، جعلها في جماعة رعم أبي أحدهم ، يا الله ،  
وللشورى ، متى اعترض الريب في مع الأمور منهم ، حتى صرت أقول  
على هذه الطائر ، لكي أسمعك إذا أصوا ، وطرت إذا صاروا ، فصلى  
رحل منهم لضعفه ، وما بال آخر لصهره ، مع من وهن  
بأن قد ثابث لقوم ، فأجأ حصيه ، بين نفيه ، ومُنعته . وقام  
معه سوا أبيه ، يحصون مال الله حصمة لإبل ستة أرباع ، إلى أن انتكث  
قتله ، وأحمر عليه عمله ، وكنت به نطفته ، فمراعي إلا ولأس كعوف  
الصبع إلي ، يثالون علي من كل جانب ، حتى لقد وطئني حسدن ، وشق  
عظمي محتمين حولي كريضه لعم ، فلما بهت بالأمر ، بكثت طائفة ،  
ومرقت أخرى ، وفقد آخرون ، كأنهم لم يسمعو كلام الله حيث يقول  
« تلك لدار الآخرة جعلها لدين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ،  
والعاقبة للمتقين » (١) .

بلى والله ، لقد سمعوها ووعوها ، وبكهم حَبِيتَ الدنيا في أعينهم ،  
وراقهم برحها ، أُنْ وَلَدِي فَنَزَّ الحنة ، وبرأ السمعة ، لولا حضور  
الحاصر ، وقيام الحجة بوجود الناصر ، وما أحب الله على العباد ، أن  
لا يقاتلوا على كبطه ظالم ، ولا سبب مظلوم ، لأُثْبِتَ حِلَّتْها على عارها ،  
وسقِيت آجرها بكأس ثوبا ، ولأُعَيِّنَ دياركم هذه أرض عدي من عطفة  
عَسْر (٢) ١

(١) الفصص ٨٣

(٢) قال ابن أبي الحديد في شرح صحيح التلخيص ج ١ ص ٦٩ قد وجدت أن كثيراً من هذه الخطبة

في مصنف شيخنا أبي القاسم النجفي ، إمام الهدى دين من المعركة ، وكان في دولة المقدس ،

من أن يحق مرضي مدة طويته إلى آخر ما ذكر

ودكرها عديني في مجمع لأشعث ، ومن مظهر الإفرنجي المصري ، في سائر العرب ج ١٢

ص ٥٢ ، وأمر ابن جرير في القاموس ج ٣ ص ٢٥٩ ، وابن الأثير الحرزي

وهذا يدل بصرحه على تألم أمير المؤمنين . وتطلعه من هؤلاء  
 الصحابة . وأن المستحق للحلافة هو . وأهم معبود عنها . ومن المجتمع  
 ادعائه الكذب . وقد شهد الله له بالظهرة وإدخال الرحمن عنه . وجعله  
 ولياً لنا في قوله تعالى « إنما وليكم الله ورسوله . وأدين أميراً » (١) .  
 الآية . وأمر النبي (ص) بالاستعانة به في لدعاء « الماهلة » . فوجب أن  
 يكون مُحَقَّقاً في أقواله

وروي أنه اتصل به أن الناس قالوا ما ناله لم يبارح أنا بكر . وعمر .  
 وعثمان . كما نارح طلحة والزبير . فخرج مرتدياً . ثم دى بالصلاة  
 جامعة . فاجتمع أصحابه قام حصياً . فحمد الله . وثني عليه . ثم قال  
 يا معشر الناس . نلعي أن قوماً قالوا ما ناله لم يبارح أنا بكر . وعمر .  
 وعثمان . كما نارح طلحة . والزبير . وعائشة . وإن لي في سعة من لأسياء  
 أسوه

فلأولهم : نوح . قال الله تعالى « إني معبود فانتصر » (٢)

فإن قستم ما كان معلوناً . كدنتم القرآن . وإن كان ذلك كذلك  
 فعلي أعز .

والثاني : إبراهيم خليل الرحمن . حيث يقول « وأعتزلكم وما  
 تدعون من دون الله » (٣)

---

في نهاية المصحح ٢ ص ٤٩٠ . ووجدت بخط قدم . عنه كتابه الزبير أبي الحسن علي بن  
 الصراف ، المتوفى (٣١٢) كذا في شرح أبيه . ورواه محمد عنه في شرحه هج سلافة  
 ح ١ ص ٣٠ والدكتور صمعي تصحيح في شرحه على الهج ص ٤٨ وسدس بن الخوري في  
 تذكرة الخواص ، وغيرهم من أعلام القوم .

(١) المائدة ٥٥

(٢) القمر ١٠

(٣) مريم ٤٨

فإن قنتم . به اعترلهم من غير مكروه . فقد كسرتهم . وإن قلتم :  
رأى مكروهاً منهم فاعترلهم . فالوصي أعذر

والثالث : من حالته موطء ذقن لقومه « لو أن لي بكم قوة » (١)  
فإن قنتم . به لم يكن بهم قوة فاعترلهم فالوصي أعذر

ويوسف : إذ قال « رب اسجنني أحب إلي مما يدعونني إليه » (٢)  
فإن قنتم . إنه دُعي إلى ما سخط الله عز وجل فاختار السجن .  
فالوصي أعذر

وموسى بن عمران : إذ يقول « فمررت بكم لآحقكم ، فوهب  
لي ربي حكماً ، وحجتي من المرسلين » (٣)

فإن قنتم : إنه مرث منهم خوفاً . فالوصي أعذر

وهارون : إذ قال « يا ابن أمي ، إن أهرم استضعفوني ، وكادوا  
يقتلونني ، فلا تُشمت بي الأعداء . ولا تجوبي مع القوم الظالمين » (٤)

فإن قلتم : إنهم استضعفوه . وشرفوه على قننه . فالوصي أعذر

ومحمد (ص) : « هرب إلى لعلار . فإن قنتم . به هرب من غير  
خوف أخوه . فقد كدثتم . وإن قلتم . بهم أخوة فلم ينفعه إلا الهرب .  
فالوصي أعذر !

فقال أسس جميعاً صدق أمير المؤمنين (٥)

وروى ابن المعرلي الشافعي . في كتاب « مناقب » . بمساده قال

(١) هود ٨٠

(٢) يوسف ٣٣

(٣) الشعراء : ٢١

(٤) الأعراف ١٥٠

(٥) كما روه أبو منصور الطبرسي في كتابه الاحتجاج ج ١ ص ٢٧٩

قال رسول الله (ص) لعلي بن أبي طالب : إن الأمة ستعبد بك بعدي (١)  
ومن كتب « الحاقب » ، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه  
الحافظ ، من الجمهور . بإسناده . إلى ابن عسقلان قال : حرجت أن ،  
والسي (ص) . وعلي . مرأيت حديقة . ففتت . ما أحسن هذه يا رسول  
الله (ص) ؟ فقال : حديقته في الجنة أحسن منها . ثم مررت بحديقة فقال  
علي : ما أحسن هذه يا رسول الله ؟ قال : حتى مردنا مع حديقته . فقال  
حديقته في الجنة أحسن منها . ثم صرت يده على رأسه . وحينئذ . وبكى .  
حتى علا نكافه . قال علي (ع) : ما يسكبك يا رسول الله ؟ قال :  
صعش في صدور قوم لا يسدوها لك حتى ينقضوني (٢)

فإذا كان عماؤهم قد رووا هذه الروايات ، لم يحل أن  
يصدقوا ، فيجب العدول عنهم ، وإما أن يكذبوا . فلا يجوز التعويل على  
شيء من رواياتهم الشبهة

وقد روى الحافظ محمد بن موسى الشيرازي . في كتابه الذي استخرجه  
من التفسير الاثني عشر . أبي يوسف يعقوب بن سليمان ، وتفسير ابن  
جريح ، وتفسير مقاتل بن سليمان . وتفسير وكيع بن جراح . وتفسير  
يوسف بن موسى الفطال . وتفسير قتادة . وتفسير سليمان . وتفسير أبي  
عبد الله القاسم بن سلام . وتفسير علي بن حرب لطائفي . وتفسير السدي .  
وتفسير مجاهد . وتفسير مقاتل بن حيان . وتفسير أبي صالح ، وكلهم من  
الحنابلة ، عن أنس بن مالك قال : كما حلوساً عند رسول الله (ص) .

- 
- (١) ورواه أيضاً بن أبي الحديد في شرح النسخ ج ٢ ص ١٨ والمصنف الهندي في كثر العمال  
ج ٦ ص ١٥٧ في كتاب الفضائل وأحمد بن عبد العزيز الحواري في كتاب السيرة  
(٢) ورواه أبو يوسف النخعي في كتاب الكدبة كدبة النخب ، والمطيب في تاريخ  
ممدوح ١٢ ص ٣٩٧ عنه عن أبي عبد الله الهندي (وثقه من حبر في هديب التهذيب .  
والدهشي في ميراث الاعتدال) . واقتفي في كثر العمال ج ٦ ص ٢٠٨ وقال آخره  
البراز ، وأبو يعقوب

فقد أكرما رحلاً يصتني . ويصوم . ويركي . فقال له رسول الله ( ص )  
 لا أعرفه . فقلنا : يا رسول الله . إنه يعدد الله . ويسبحه . ويقبضه .  
 ويوحده . فقال رسول الله ( ص ) لا أعرفه .

فبأنس في ذكر الرحل يد طلع علينا . فقلنا هوذا مضى إليه رسول  
 الله ( ص ) . وقال لأبي بكر : حد سبعتي هذا وامض إلى هد الرحل ،  
 وصرع عنقه ، فإنه أول من يأتيه من حرب الشيطان ، فدخل أبو بكر  
 المسجد ، فرآه ركعاً . فقال : والله . لا أقتنه فإن رسول الله ( ص ) نهانا  
 عن قتال المصلين . فخرج إلى رسول الله ( ص ) فقال : يا رسول الله .  
 إني رأيت بصلتي ، فقال رسول الله ( ص ) : احسن فست تصاحبه .

قم يا عمر ، وخذ سيفي من أبي بكر . وادخل المسجد . واضرب  
 عنقه . قال عمر : فأحدثت لسيف من أبي بكر . ودحيت المسجد .  
 فرأيت الرحل ساجداً . فقلت : والله . لا أقتله . فقد استأمنه من هو خير  
 مني ، فخرجت إلى رسول الله ( ص ) . فقلت : يا رسول الله . إني رأيت  
 الرحل ساجداً . فمد يدي إلى عمر . فقلت : فقلت تصاحبه .

قم يا علي . فمات أنت قتله . إن وحدته وقتله . فمات إن قتله لم يقع  
 بين أمتي اختلاف أبداً . قال علي : فأحدثت السيف . ودحيت المسجد فم أراه .  
 فخرجت إلى رسول الله ( ص ) . فقلت : يا رسول الله . ما رأته . فقال  
 يا أبا الحسن . إن أمه موسى افترقت لإحدى وسبعين فرقة . فرقة ناحية  
 والناقور في النار . وإن أمه عيسى افترقت اثنتين وسبعين فرقة . فرقة ناحية  
 والناقور في النار . وإن أمتي ستفرق على ثلاث وسبعين فرقة . فرقة ناحية  
 والناقور في النار . فقلت : يا رسول الله . وما الناحية ؟ فقال : المتمسك بما  
 أنت وأصحابك عليه . فأمر الله في ذلك ، ثاني عصمه <sup>(١)</sup> بقول هد  
 أول من يظهر من أصحاب الدع واصلالات

قال ابن عباس : والله ما قتل ذلك الرجل إلا أمير المؤمنين ( ع ) يوم  
 « صفين » ، ثم قال : له في الدي حرى لقتل ، ويدينه يوم القيمة عذاب  
 الحريق ، بقتاله علي بن أبي طالب عبه السلام (١)

فليطرق العاقل : إلى ما تضمنه هذا الحديث المشهور . المقول من أن أبا  
 بكر وعمر لم يقتلا أمر النبي ( ص ) ، ولم يقتلا قوله ، واعتبرا بأنه يصلي ،  
 ويسجد ، ولم يعصيا : أن النبي ( ص ) أعرف بما هو عليه منهما ، ولو لم  
 يكن مستحقاً للقتل لم يأمر الله نبيه بذلك . وكيف ظهر إكبار النبي ( ص )  
 على أبي بكر ، بقوله : « لست بصاحبه » ، وامتنع عمر من قتله ، ومع  
 ذلك ، فإن النبي ( ص ) حكم بأنه لو قتل لم يقع بين أمته اختلاف أبداً ،  
 وكرر الأمر بقتله ثلاث مرات عقب الإكبار على الشيخين ، وحكم ( ص )  
 بأن أمته ستفرق ثلاثاً وسبعين فرقة ، اثنتان وسبعون منها في النار ، وأصل  
 هذا بقاء ذلك الرجل ، الذي أمر النبي ( ص ) الشيخين بقتله . فلم يقتلاه ،  
 وكيف يبرز للعامة تقليد من يخالف أمر الرسول ( ص ) ؟

## قول عمر : إن النبي ليهجر

وهذا كما روى مسلم في صحيحه (٢) . والحميدي في مسند عبد الله بن

(١) وروى أحمد في مسنده عن أبي سعيد ج ٣ ص ١٥ ، وابن عبد ربه في العقد الجديد ج ١ ص ٣٠٥  
 وابن حجر في الإصابة ج ١ ص ٨٤ ، إلا أن في حديث لعصف واحد أن النبي ( ص )  
 أمر كلا من أبي بكر ، وعمر ، وعلياً بقتله

وفي حديث ابن عبد ربه عن حماد بن أبي أسيد ( ص ) قال : أياكم يقوم بقتله  
 وقد ابن حجر . ولغة دي الندة طرق كثيرة جداً ، استوعبها محمد بن قدامة في كتاب  
 الخوارج ( إسناده حسن ) ، وكذلك في كتابه « مناقب الأئمة » ، شهد ابن عبد محمد بن قدامة  
 أحدهما من مرسل حسن ، وذكر شيئاً بالنقص ، وآخر من طريق سلسلة من بكرة ،  
 عن أبيه ، عن محمد بن قدامة . وذكرها إمامكم في المستدرک ، ولم يسم الرجل فيها

(٢) وقد أسلفنا ما هو تحقيق في سند ومن ذلك الحديث ، فراجع . وذكره مصنفها في  
 ما جاء في عمر بن الخطاب ، وأعادته ثانياً ، لما فيه من نظم بالنصحة . من حيث موافقتهم  
 له في شتم النبي ( ص ) ، ورد أمره ، ومن حيث تأييدهم له . وراجع مسند ج ١



عبس ، قال . « لما احتصر السي ( ص ) وفي يته رجل ، منهم عمر بن الخطاب . فقار السي ( ص ) « هلموا أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده » . فقار عمر بن الخطاب . قد عب عليه النوح ، وإن ارحل ليتهجر ، حسكم كتاب لله . وفي رواية ابن عمر . إن السي ليتهجر ، قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين فاحتف بحصرون عبد السي ( ص ) ، فعصهم بقول القول ، قاله السي ( ص ) . وعصهم بقول . القول ما قاه عمر . فلما أكثروا المعط . والاختلاف . قال السي ( ص ) . « قوموا عني . ولا يسعي عيدي التصريح »

وكان عبد الله بن عباس يسكي حتى نزل دموعه الخصى . ويقول يوم الخميس ، وما يوم الخميس وكان يقول الرربة كل الرربة ما كان بين رسول الله ( ص ) وبين كتابه .

فيطر العاقل ، ما تضمنه هذا الحديث . من سوء أدب الجماعة في حق نبهم . وقد قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت السي » . ولا تحمروا له . يقول « (١) . الآية . ثم أنه صلى الله عليه وآله لما أراد إرشادهم . وحضور الألفة بينهم ، حيث لا تقع بينهم العداوة والبغضاء . معه عمر من ذلك . وصدة عنه . ومع هذا لم يقتصر على مخالفة حتى شمه . وقال إنه يهدي . والله يقول « وما يطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى » (٢) .

وبالخصوص مثل هذا الكتاب الذي للصلوات

وكيف يحسن مع عظمة رسول الله ( ص ) ، وأمر الله تعالى الخلق بتوقيره ، وتعظيمه . وبطاعته في أوامره ، وبواهيه أن يقول به بعض أنواعه . إنه يهدي ، مقابلاً في وجهه بذلك .

(١) المبررات : ٢

(٢) التكم : ٢ و ٣

وفي الجمع بين الصحيحين . من مسند حابر بن عبد الله . قال « دعا رسول الله ( ص ) عند موته . فأراد أن يكتب لهم كتاباً لا يصلون بعده أبداً . فكثر اللفظ . ونكتهم عمر . فرفضها رسول الله ( ص ) (١)

وكيف يسوع لعمر مع رسول الله ( ص ) من كتبه ما يبتدئون به في يوم القيامة . فإن كان هذا الحديث صحيحاً عن عمر وجب ترك القبول منه . وإلا لم يتحرر لهم بماده إليه . وحرّم عليهم التعويل على كتبهم هذه

### نواذر الأثر في علم عمر

وفي الجمع بين الصحيحين . من مسند أبي هريرة . من أفراد مسلم . قال كتب رسول الله ( ص ) . ومع أبو بكر . وعمر . في نهر . فقام رسول الله ( ص ) من بين أظهرنا فأطفا عيب . حتى خشينا أن يقطع دوننا . وخرجنا فقمنا . وكنت أوب من فرع . فحرجت أتعني رسول الله ( ص ) حتى أثبت حائطاً للأبصار لبني السحر . فدُرّت به من أحد له باباً . فلم أحده . فإذا ربيع . أي جدول . يدخل في حوف حائط . من شر حرجية . فاحتضرت كما يحتضر الثعلب . فدخلت على رسول الله ( ص ) فقال أبو هريرة « قلت نعم يا رسول الله . فقال : ما شأنك ؟ قلت : كنت بين أظهرنا . فقامت وأطفا علينا . فخشينا أن تفتطم دوننا فخرجنا . ففككت أول من فرع . فأثبت هذا الحائط فاحتضرت كما يحتضر الثعلب . وهؤلاء الناس ورائي . فقال يا أبا هريرة وأعطاني بعلبه . فقال اذهب ببعلتي هاتين . فمن لقيت من وراء هذا الحائط . يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه . فشجرة بالحمة . فكان أول من لقيت عمر . فقال ما هذان البعلان يا أبا هريرة ؟ قلت . بعلان رسول الله ( ص ) يعني بهما من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه فشجرة بالحمة . قال فصرف

(١) ورواه أحمد في مسنده ج ٣ ص ٣٤

عمر بن ثديني حررت لاسني . فقال ارجع يا أُن هريرة ، فرجعت  
 إلى رسول الله ( ص ) . فأجهشت بالكاه . وركبي عمر ، فاذا هو على  
 ثري . فقال رسول الله ، ما مث يا أُن هريرة ، قلت لقيت عمر ،  
 فأحرته دلدني بعشي به . فصرت بين ثديني صرنة حررت لاسني ، وقال :  
 ارجع . فقال له رسول الله ( ص ) يا عمر ، ما حدثت على ما صنعت ،  
 فقال يا رسول الله ، نأني أبت وأمي ، أنعت أُن هريرة بعليث من لقي  
 بشهد أن لا إله إلا الله مستبهاً بها قلبه بشره بأخيه <sup>١</sup> قال رسول الله ( ص ) :  
 نعم . قال فلا تفعل ، فإني أخشى أن يتكل الناس عليها . فحلّهم يعملون ،  
 فقال رسول الله ( ص ) : خلّهم <sup>(١)</sup> .

وهذا رد من عمر على رسول الله ( ص ) ، وإدانة لرسول الله ( ص ) .  
 حيث صرّب أُن هريرة حتى فقد على سته ، ورجع إلى رسول الله ( ص )  
 دكياً شاكياً

مع أنه لو كان شريكاً في الرسالة ، تحسّس منه وفوق مثل هذا في  
 حقّ أتباع رسول الله ( ص ) .

مع أنه كان يملكه مع نبي هريرة من أداء الرسالة على وجه أبقى .  
 والطف . فبسع عرصه معصماً لرسول الله ( ص )

مع أن رسول الله ( ص ) قال له ذلك وحي من الله تعالى . لهوله  
 « وما ينطق عن اهوى »

ولأن هذا جزء آخر مني . لا يحسمه إلا الله تعالى

لأنه صمد على الله تعالى . ولأنه حاكم في الحق

مع أن رسول الله ( ص ) فيما رواه الحميداني في الجمع بين الصحيحين .

(١) رواه مسلم في صحيحه - ١ ص ٢٨ في رد من ثديني به ردّه - وهو غير شاذ فيه دخل  
 له وحرم على النار

في مسند أبي در . قال ( ص ) : « أتاني جبرئيل فشرني أنه من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » (١)

وفي رواية : « لم يخل النار » (٢) .

فهذا صحيح عندهم . فكيف استبحر عمر الرد على رسول الله (ص) ؟  
وفيه ، في مسند عمار بن مالك ، متفق عليه ، قال . ان السي ( ص )  
قال : « ان الله تعالى قد حرّم النار على من قال : لا إله إلا الله ، يستعي  
بذلك وجهه » (٣) .

وإذا كان السي ( ص ) قال ذلك . في عدة مواضع ، كيف استبحر  
عمر فعل ما فعله بأبي هريرة ؟ ..

وقد روى عبد الله بن عباس ، وحضر . وسهل بن حنيف ، وأبو  
وائل ، وإسحق بن عمار . وأبو علي الحارثي . وأبو مسلم الأصفهاني .  
ويوسف ، والشمسي . والطبري . والواقدي . والزهري . والبخاري .  
والحميدي في الجمع بين الصحيحين . في مسند المسور بن مخرمة ، في حديث  
ابن الصلح بين سهيل بن عمرو ، وبين السي ( ص ) بخديبه . يقول فيه عمر  
ابن الخطاب

فأتيت السي ( ص ) فقلت له : « أتيت نبي الله حقاً » قال . بلى .  
قلت : « ألسا على الحق . وعدونا على الناطل » قال . بلى . فقلت : « فليم  
نُعطي لدية في دينا » قال . بلى . فقلت : « ولست أعصيه . وهو  
فاصري . قلت : « أوليس كنت حدثنا أناساً في البيت . ويطوف به »  
قال . بلى . فأحضرناك أنا فأتيتهم » قلت : لا . قال : « فليت آتية .  
ومطوف به »

---

(١) روه مسلم في الصحيح ج ١ ص ٤٢ و ترمذي في الصحيح ج ١ ص ٥  
(٢) و (٣) أقرب . وجاز في مصنفه رويات كثيرة . نظر في الصحيح ج ١ ص ٤٥ و صحيح  
مسلم ج ١ ص ٢٦ و ٤٢ و التاج جامع لأصول ج ١ ص ٢٤ . كتاب الإيمان

قال عمر : تأييتُ أن بكر . فقلت : يا أبا بكر . أليس هذا سيِّئ الله  
 حقاً ؟ قال : بلى . قلت : ألسا على الحق . وعدونا على لاطل ؟ قال :  
 بلى . قلت : فبم نعصى بديهة في دين الله ؟ قال : أيها الرجل . إنه  
 رسول الله . وليس بعصي ربه . وهو ناصره . فاستمك بعزره فوالله إنه على  
 الحق . قلت : أليس كان يحدثنا أن سأنى البيت ونطوف به ؟ قال :  
 فأحرك أهلك تأتمه لعاء ؟ قلت : لا . قال : فإنت آتبه ومطوف به (١)

وراد الشعبي في تفسيره سورة القنح . وغيره من لرواة . أن عمر  
 بن الخطاب قال : ما شككتُ منذ أسلمت إلا يومئذ (٢)

وهذا الحديث يدل على تشكيك عمر . ولإنكاره على سيِّئ ( ص )  
 فيما فعله بأمر الله تعالى . ثم رجوعه إلى أنبي بكر حتى أحبه بالصحيح  
 وكيف استجار عمر أن يوضح لسيِّئ ( ص ) . ويقول به . عقيب قوله  
 « إني رسول الله ولست أعصيه » وهو بامري « . ولست كنت يحدث  
 أناساً في البيت ، ونطوف به ؟ » .

وفي الجمع بين الصحيحين ، في مسند عائشة . من منق على صحته  
 أن عائشة قالت : أعم رسول الله ( ص ) بأعشاء حتى دأه عمر بالصلاة .  
 نام النساء والصبيان ، فخرج رسول الله ( ص ) . ووقد . وما كان لكم  
 أن تتلرو رسول الله ( ص ) على الصلاة . وذلك حين صاح عمر بن  
 الخطاب (٣) .

وقد قال الله تعالى : لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي . ولا  
 ينهروا له بالقول كقهر بعضكم لبعض . أن تحبط أعمالكم . وأنتم

(١) ورواه في مسند المشورح : ص ٧٩ وبمسند الحارث : ج ١ ص ١٢٨ . والنسخ الجامع للصواب  
 ج ٤ ص ٣٣٦

(٢) وهكذا في مسند مشورح : ج ٢ ص ٧٦ وبمسند الحارث : ج ٤ ص ١٤٨ . وفي صحيح أبي داود : ص ٢٤

(٣) صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤١ . صحيح البخاري ج ١ ص ١٤١

لا تشعرون (١) ، فجعل ذلك محطاً للعمل ، وقال : إن الذين يبدونك من وراء الحجرات ، أكثرهم لا يعقلون ، ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان غير ألهم (٢) .

وفي الجمع بين الصحيحين للحميدي ، في مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب . أنه ما توفي عبد الله بن أنس بن سبوك . جاء ابنه عبد الله إلى رسول الله ( ص ) ، فسأله . أن يصلي عليه . فقام رسول الله ( ص ) ليصلي عليه . وهم عند . فأحد ثوب رسول الله ( ص ) . فقال يا رسول الله ( ص ) أتصلي عليه وقد هك ذلك أن تصلي عليه ؟ فقال رسول الله ( ص ) : إنما حترني الله تعالى . قال : ستعثر لهم . أولاً تستعثرهم . إن تستعثرهم سبعين مرة (٣) . وسأريد على لسعين . قال إنه مافق ؟ فصلى عليه رسول الله ( ص ) (٤) وهذا رد على لسي ( ص )

وفي الجمع بين الصحيحين . من مسند عائشة . قالت ( كان أرواح رسول الله ( ص ) يخرج ليلاً إلى بيل فيسئل المصانع ، فحرجت سودة بنت معه ، فرآها عمر وهو في المحسن . فقال عرفتك يا سودة فزلت آية الحجاب عقب ذلك ) (٥)

وهو يدل على سوء أدب عمر . حيث كشف سر روحه لسي ( ص ) ، ودن عليه أعين الناس وأحجبها . وما قصدت عروجه ليلاً إلا الاستتار

(١) و(٢) أخرجه ١ و ٢

أبو . وهو رد على . أنه أرسل في أنس بن مالك وعمر ، منهم البخاري في صحيحه ج ٦ ص ٧١ ، السويدي في ٤ مشهور ج ٦ ص ٨٤ وسبوك في ١ وصف في التاج الجامع للأصول ج ٤ ص ٢٣٩ وقال . وهو أنس بن . والبرقي . وسفي في تفسيره في مثل تفسيره ج ٤ ص ١٦ . و ٢ لوس في نفسه ج ٢٦ ص ١٢٣

(٣) التوبة : ٨٠

(٤) صحيح البخاري ج ٢ ص ٩٢ . وفي ديب . بكره من جده عز المصنفين . وبيان الكهن في التقيص . من أبواب الخائز ، وج ٦ ص ٨٥

(٥) صحيح البخاري ج ١ ص ٤٨ وصحيح مسلم ج ٢ ص ٦

عن أعيان الناس . وصيانة نفسها . وأني ضرورة إلى تحجيلها ، حتى أوجب ذلك نزول آية الحجاب .

وفي الجمع بين الصحيحين . في مسند حابر بن عبد الله . من المتفق عليه . قال حابر بن أنس قتل يوم أحد شهيداً . فاشتد اعرماء في حقوقهم ، فأثبت رسول الله ( ص ) . وكنته . فسأله أن يفسوا ثمرة حائطي . ويحلوا أنبي . فم يوافقو . فم يعطهم رسول الله ( ص ) ثمرة حائطي . ولم يكسره هم . ولكن قال سأعلو عليكم . فعدا علينا رسول الله ( ص ) حين أصبح . فطاف في اسحل . ودعا في ثمرها بالبركة . فجدتها ، فقصيتهم حقوقهم . ونفي ل من ثمرها نفية . ثم حثت إلى رسول الله ( ص ) فأحرته بذلك . فقال رسول الله ( ص ) لعمر . وهو جالس . اسمع يا عمر . فقال عمر . إن لم يكن قد علم أنك رسول الله . فوالله إنك رسول الله ( ص ) ( ١ ) .

وهذا يدل على أن النبي ( ص ) سبى . الرأى فيه . ولهذا أمره بالسمع . وأحب عمر . إن لم يكن عندما أنك رسول الله فذلك رسول الله ( ص ) وفي الجمع بين الصحيحين . في مسند أنس بن مالك . قال . إن رسول الله ( ص ) شاور حين بلغه إقمان أنبي سمعان . قال فتكلم أبو بكر . فأعرض عنه . ثم تكلم عمر . فأعرض عنه ( ٢ )

وهذا يدل على سقوط مرئتهما عنده . وقد طهر بذلك كذب من اعترف بهما في ترك القتال دبر بأهما . كانا أو أحدهما في العريش ( ٣ ) . يستصفي .

---

( ١ ) ورواه البخاري في الصحيح ج ٣ ص ١٩٩ . في كتاب الحية  
( ٢ ) مسند أحمد ج ٣ ص ٢١٩ و ٢٢٠ . وصحيح مسلم ج ٣ ص ١٥٩ والنسخ الجامع للأصول ج ٤ ص ٢٠٨

( ٣ ) أقول . لم يؤثر عن الشعبي قبل الإسلام وبعد مشهد بدر على عروستهما ، ولم يوجد في معاذي النبي مع كثرتها وشهودها فيها موقفاً يشهد لها بالشفاعة ، أو دفعة تحلها لها الذكر في التاريخ . أو خطوه قصيرة في سادين تلك الحروب . مغرب عن شيء من هذا ، غير

برأيهما ، فمن لا يسمع قوهما في ابتداء الحال . كيف يستيرهما حل  
الحرب ؟

وقد اعترض أبو هاشم الحناني ، فقال أيجوز أن يخالف السي (ص)  
فيما يأمره ؟ .

ثم أحاب ، فقال : أما ما كان على طريق الوحي ، فليس يجوز مخالفته  
على وجه من الوجوه ، وأما ما كان على طريق الرأي ، فسيله سبيل الأئمة ،  
في أنه لا يجوز أن يخالف ذلك حال حياته ، ويجوز بعد وفاته ، والدليل على  
ذلك : أنه أمر أسامة بن زيد أن يفرح بأصحابه في الوجه الذي بعثه فيه ،  
فأقام أسامة ، وقال . لم أكن لأسأل عنك الركان ، وكذلك أبو بكر ،  
استرح عمر ، وكان لأبي بكر استرجاع عمر (١)

وهذا قول تنحيز مخالفة السي (ص) ، والله تعالى قد أمر بطاعته ،  
وحرّم مخالفته ، ثم كيف يجيب بحوار المخالفة بعد الموت لا حال الحياة ،  
ويستدل عليه بعمل أسامة وأبي بكر وعمر ؟ ومخالفتهم كانت في حياة  
الرسول (ص) ، ولهذا قال أسامة لم أكن لأسأل عنك الركان ، وهذا  
يدل على المخالفة في الحياة ، وبعد الموت ، فأبى وقت يجب القبول منه ؟  
وكيف يجوز لمؤلاء القوم : أن يستدلوا على جواز مخالفة الرسول (ص)  
بعمل أسامة ، وأبي بكر ، وعمر ؟ (٢)

---

ما كان في واقعة غير ، من قرارهما عن مصادقة مذهب اليهودي ، على ما أخرجه الطبراني ،  
والرار ، كما في مجمع الروايات ج ٩ ص ١٢٤ ، والقاضي عبد الإجمي في المواقف ، وأقره  
شراحه كما في شرحه ج ٣ ص ٢٧٦ ، وابن المديني في المصاب في ١٨١ وابن أبي الحديد  
في شرحه عن نهج البلاغة .

(١) يرى غير واحد من أهل السير والتاريخ والحديث تخلف أبي بكر ، وعمر ، وغيرهما  
عن حيث أسامة ، مع أمر السي (ص) لهم بالانترام بحيشه ، ولعن من تخلف عنه  
(٢) راجع مع دقة النظر ، وحرية الفكر المثل والنحل ج ١ ص ٢٢ ، وشرح نهج البلاغة  
لابن أبي الحديد ج ٢ ص ٢٠ ، والسير الحنفية ج ٣ ص ٢٠٧ وتاريخ الخميس ج ٢ ص ١٥٤ ،  
وتاريخ الكمل ج ٢ ص ٢١٥ وغيرهما من كتب التاريخ والحديث .



وفي الجمع بين الصحيحين قال : قال السي ( ص ) . رأيتني دخلت الجنة فإذا أنا بالرميصاء ، امرأة أبي طلحة سمعت حقة ، فقلت من هذا ؟ قال . هذا بلال . رأيت قصرأ ثنائه حارية ، فقلت : لمن هذا ؟ فقال . لعمر بن الخطاب ، فأردت أن أدخله فأطرد إليه ، فذكرت غيرك فوثيت مُدبراً ، فكى عمر . وقص . عيث أعار بأرسول الله ؟ (١)

وكيف يجوز أن يرووا مثل هذا الخبر . وأي عقل يدل على أن الرميمصاء ، وبلالاً يدخلان الجنة قبل السي ( ص ) . ثم قوله . ذكرت غيرك ، يعطي أن عمر كان يعتقد حوار وقوع الفاحشة من النبي ( ص ) في الجنة

وفي الجمع بين الصحيحين . أن عمر قال ( يوم مات رسول الله ) : ما مات محمد ، ولا يموت حتى يكون آخر ما (٢)

وهيه عن عائشة ، من أفراد البخاري . أن رسول الله ( ص ) مات وأبو بكر ( السنع ) ، يعني بالعالية ، فقام عمر يقول : والله ما مات رسول الله ، قالت . وقال عمر : ما كان يقع في نفسي إلا ذاك . وليعنه الله ، فليقطعن أيدي قوم وأرحلهم . فجاء أبو بكر ، فكشف عن وجه رسول الله ( ص ) ، وعرفه أنه قد مات (٣) .

وقد روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين : اعتذار عمر عن ذلك من أفراد البخاري ، عن أنس : أنه سمع خطبة عمر بن الخطاب الأخيرة ، حين جلس على منبر رسول الله ( ص ) ، وذلك في الغد من يوم توفي رسول الله ( ص ) ، فتشهد وأبو بكر صامت لا يتكلم ، وقال عمر فإني قلت لكم أمس مقالة ما كانت في كتاب أنزله الله ، ولا في عهد

(١) ورواه ابن الأثير في آمد العابة ج ٥ ص ٤٦٠ والإصابة ج ٤ ص ٣٠٨

(٢) (٣) شرح صحيح البلاء لابن أبي الحديد ج ١ ص ١٢٨ و ١٢٩ وصحيح البخاري ج ٦

ص ١٧ وتاريخ الخميس ج ٢ ص ١٢٤

عهدہ و رسول اللہ (ص) . ولكن أرحمنا بعيش حتى نموتنا (۱)

وهذا اعتراف منه صريح . بأنه تعمّد قتل ما ليس في كتاب الله .  
ولا في سنة النبي ( ص ) . وأنه كان محطاً فيه . ثم اعتذر بأنه رجا أن  
يعيش لشي ( ص ) في زمانه ويدّر . وكل هذا اضطراب ١٩

وفي الجمع بين الصحيحين ، في مسند أبي هريرة . قال كان  
رسول الله ( ص ) يقرأ في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بغيره .  
يعني قام رمضان ابتدأ واحساناً بغيره ما تقدم من ذنبه وما تأخره ( ٢ )  
فتوفي رسول الله ( ص ) وأمر على ذلك . ثم كان الأمر على ذلك في  
خلافة أبي بكر . وصدر من خلافة عمر ( ٣ )

ثم روى حميد بن الحجاج في الصحيحين ، في مسند أبي هريرة عن  
ابن عمر رضي الله عنه . قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« من أحب إليَّ رجل فليحبني » . ثم قرأ : « قل يا أيها الذين آمنوا أحبوا إلى ربكم ما يحبون » .

فان لم تحرك معه ليد آخرى . والناس يصلون صلاة فانهم  
فان عمر بدعة . ويعتد بدعة هده . والي يامون عنها افضل من  
لي بقومون . يريد آخر ميل . وكان الناس يقومون اوله (١)  
فتبطل العادل ويتصف من يحل لأحد أن يتدع بدعة . ويستحبها

(١) ورواه ابن الأثير في التاريخ الكامل ج ٢ ص ٢١٩

(٢) صحيح بخاري ج ١٧ و ٢٠ ص ٤٤ ومصباح سنه ٩٢٠ و صحيح مسلم ج ١ ص ٢٩٢

(۳) اسحاق طبع الاسودج ۲ ص ۹۲ و... درجہ جمع + تصحیح سے ج ۱ ص ۹۱  
و تصحیح مسلم ج ۱ ص ۱۹۲

(٤) وفي التاج ج ٢ ص ٦٥ وقال - زواه السقاري

وقد روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين في مسند حذرس عن عبد الله قال قال رسول الله (ص) . كل بدعة ضلالة (١) ويقول عند إتيانها بدعة ، ونعت البدعة ، وبأمر هـ . ويبحث عليها

وكيف استبحر لبعده أن يأمر بما لم يأمر الله ولا نبيه هـ ؟ أثره أعمى منهما مصلحة العدد ؟ معاد الله تعالى ، أو أن السي (ص) كتبه ؟ يعود لله هـ ، أو أن المسلمين في زمان السي (ص) . وأني بكر ، أهملوا ؟ وقد قال السي (ص) « من أحدث في ديننا ما ليس منه فهو رد » (٢)

ورواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، في مسند أنس بن مالك ، قال كان رسول الله (ص) يصلي في رمضان ، فحنت وقمت إلى حننه ، وخذ رجل آخر فقام أيضاً حتى كاد رهطاً . فلما أحس السي (ص) ما خلعه جعل يتحور في الصلاة . ثم دخل رحله . فجعل يصلي صلاة لا يصلّيها عدنا ، قال فقل له حين أصبحنا : فطيت لنا الليلة ؟ فقد نعم ، وذلك الذي جعلني على الذي صنعت (٣)

فإذا كان السي (ص) امتنع أن يكون إماماً في جامعة رمضان ، ومع من الاجتماع فيها ، فكيف حار لعمر أن يحلفه ؟ ومع هذا يشهد على نفسه أنه بدعة ابتدعه ، ومع ذلك يستمر أكثر المسلمين عليه ، ويهملون ما فعله النبي (ص) ، وأبو بكر ...

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، عن سلمة بن الأكوع ، وجابر ، قالا : كنا في حيش ، فأتانا رسول الله (ص) قال : « قد أذن

(١) ورواه البهقي في المصابيح ج ١ ص ١١ و ١٤ وابن أبي الحديد في شرح النهج ج ٣ ص ١٨٧ والحاكم في المستدرک ج ١ ص ٩٧

(٢) تجد هذا المعنى عدة روايات في المستدرک . مراجع ج ١ ص ٩٦ و ٩٧

(٣) وقريب منه ما رواه مسلم ، مستنداً عن عائشة . في صحيحه ج ١ ص ٢٩٣ والبيهقي في المصابيح ج ١ ص ٩٤ عن زيد بن ثابت

لكم أن تستمتعوا ، يعني متعة النساء (١)

وعنه ، في مسند عبد الله بن مسعود : كما بعرو مع رسول الله ( ص )  
ليس معاً نساء ، فقلنا : ألا نستخصي ؟ فهناك عن ذلك ، ثم رخص لنا أن  
ننكح المرأة نالثوب إلى أحل . ثم قرأ عبد الله : « يا أيها الذين آمنوا لا تعزّموا  
طيبات ما أحل الله لكم » (٢) .

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، في مسند أبي موسى  
الأشعري . عن إبراهيم بن أبي موسى . أن أباة كان يفتي بالمتعة ، فقل  
به رجل : رويدك ببعض وثيائك ، فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين  
في السك ، فليته بعد ذلك ، فسأله ، فقال عمر : قد علمت أن النبي  
قد فعله وأصحابه ، ولكن كرهت . أن يطلوا معرّسين بين الأراك ، ثم  
يروحوها في الحج تغطر رؤوسهم (٣)

وفي الجمع بين الصحيحين ، في مسند عمران بن الحصين ، في متعة  
الحج (٤) ، وقد تقدم لعمران بن الحصين حديث في متعة النساء أيضاً (٥) ،  
قال : أنزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى (٦) ، وفعلناها مع رسول الله (ص) ،  
ولم يترّل قرآن يحرّمها ، ولم ينه عنها رسول الله ( ص ) حتى مات ،  
وقال رجل برأيه ما شاء .

---

(١) ورواه منصور بن نايف ، في التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٢٤

(٢) صحيح مسلم ج ٢ ص ٦٢٢ والبخاري ج ٨ ص ١٦ وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ١٥٤  
والآية في سورة المائدة : ٨٧

(٣) وقال الأمامي : أخرجه مسلم في صحيحه ج ١ ص ١٧٢ وابن ماجه في سنه ج ٢ ص ٢٢٩  
وأحمد في مسنده ج ١ ص ٥٠ والبيهقي في سنه ج ٥ ص ٢٠ والسنائي في سنه ج ٥ ص ١٥٣  
ويوجد في تفسير الوصول ج ١ ص ٢٨٨ وشرح الموطأ للزرقاني .

(٤) كما في صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٤٠ والبخاري ج ٦ ص ٤٢ ، والتاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٢٤  
(٥) انظر ما تقدم في الخامس .

(٦) قال الله تبارك وتعالى . « فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن مريضة » النساء : ٢٤

قال البخاري ومسلم في صحيحيهما - إنه عمر (١)

وهذا تصريح بأن عمر قد عيّر شرع الله . وشرعة نبيه في المتعتين ،  
وعمل فيهما برأيه . وقال الله تعالى : ذكّ بأهم كرهه ما أنزل الله .  
فأحبط أعمامهم ، (٢) ، وإن كنت هذه الروايات صحيحة عندهم ، فقد  
ارتكب عمر كبيرة ، وإن كانت كاذبة فكيف يصححونها ، ويجعلونها  
من الصحاح ؟

وفي الجمع بين الصحيحين للحميدي ، من عدة طرق ، منها : في  
مسند عبد الله بن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ( ص ) .  
وأني بكر ، وستين من خلافة عمر الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب  
إن الناس قد استعجبوا في أمر كنت لهم فيه أناة فلو أمضيّاه عليهم .  
فأمضيّاه عليهم (٣) .

فتنظر العاقل : هل كان يجوز لعمر مخالفة الله ورسوله ، حيث حمل  
الثلاث واحدة ، ويجعلها هو ثلاثاً ؟

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، في مسند عمار بن ياسر .  
قال : إن رجلاً أتى عمر فقال - إني أحست فلم أحدهم ، فقال لا تنصل ،  
فقال عمار : ألا تذكر يا عمر ، إني أنا وأنت في سريّة فأحسنا ، فلم نجد  
ماء ، فأما أنت فلم تنصل ، وأما أنا فتمعكت بالتراب وصليت . فقال  
رسول الله ( ص ) : إنا بكعبك أن نصرب بيدك الأرص ، ثم تمسح بهما  
وجهك ، وكعبك ، فقال عمر : اتق الله يا عمار . فقال إني شئت م

---

(١) كما في تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٢٢ ، وفتح الباري ج ٤ ص ٢٢٩ وإرشاد الباري  
للفطاني ج ٤ ص ١٩٩

(٢) عهد : ٩

(٣) صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٧٢ ومسندك الحاكم ج ٢ ص ١٩٦ والبر المنثور ج ١ ص ٢٧٩  
وأحكام القرآن للعنبر ج ١ ص ٣٨٨

أحدث به ، فقال عمر : نوليك ما توليت (١) .

وهذا يدل على عدم معرفة عمر بظاهر الأحكام ، وقد ورد به القرآن العزيز في قوله تعالى : « فلم تجلبوا ماء ، فتيمموا صعيداً طيباً » ، في موضعين (٢) .

ومع ذلك فإنه عاشر النبي ( ص ) ولصحابة ، مدة حياة النبي ( ص ) ، ومدة أبي بكر أيضاً ، وحيي عنه هذا الحكم الظاهر للعوام .

أملاً بمرق العاقل بين هذا وبين من قال في حقه رسول الله ( ص ) : « أقضاكم علي » (٣) ، وقال تعالى : « ومن عنده علم الكتاب » (٤) ، « وتعيها أدب وافية » (٥) .

وقال هو : « سلوبي عن طرق السماء ، فابي أحرر بها من طرق الأرض ، سلوني قبل أن تفقدوني (٦) » ، والله لو شئت لي الوسادة لحكمت بين أهل التوراة تنوراتهم ، وبين أهل الإنجيل لإبجيلهم ، وبين أهل الزبور برورهم ، وبين أهل الفرقان بمرقاتهم (٧) .

---

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ١٢٨ وسند أحمد ج ٤ ص ٣١٩ و ٣٦٥ وسنن أبي داود ج ١ ص ٥٩ و ٦١ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ٢٠٠

(٢) النساء : ٤٣ والمائدة : ٦

(٣) هذا الحديث متواتر عند أهل الحديث ، والتفسير ، والتاريخ . راجع . صحيح البخاري ج ٦ ص ٢٣ وطبقات ابن سعد ج ٢ ق ٢ ص ١٠٢ والرياض النيرة ج ٢ ص ١٩٨ والاستيعاب هـ مش لإصابة ج ١ ص ٨ ج ٢ ص ٣٨ فقد روي عن عمر من وجوه أنه قال : أقضافا علي بن أبي طالب .

(٤) الرعد : ٤٣

(٥) المائدة : ١٢ ، أقول : نزول هاتين الآيتين في علي ( ع ) ، وكونه : من عنده علم الكتاب ودا الأدب الوافية ورد في روايات كثيرة . وهو ثابت عند أعظم القوم في كتبهم ، وقد أسلفنا فيما سبق حلة منها .

(٦) الاستيعاب ج ٣ ص ٤٠ و ٤٢ وأمد العاية ج ٤ ص ٢٢ ودخائر المعقبين ص ٨٣

(٧) يديع المودة ص ٧٢ وتذكرة الخواص لسيط بن الخوري ص ٢٠

وروى مسلم في صحيحه ، بإسناده عن سيمان بن ربيعة ، قال قال عمر بن الخطاب قسم رسول الله (ص) قسماً ، فقلت والله يا رسول الله لعير هؤلاء أحق به منهم . قال : منهم خير وبي أن سألوني بالفحش ، أو يبخّلوني فلست يباخل (١) .

وهذه معارضة لرسول الله (ص) . وهو لعاف بمصالح العباد ، ومن يستحق العطاء والمنع .

وروى مسلم في صحيحه ، بإسناده عن أنبي موسى الأشعري ، قال دخل عمر على حفصة ، وأسماء عندها . فقال حين رأى أسماء من هذه ؟ قالت : أسماء بنت عُميس . قال عمر : أخشيه هذه ، لحرية هذه ؟ فقالت أسماء : نعم . فقد عمر سيقاكم بهجرة . فحين أحق رسول الله (ص) مكم . فعصت . وقلت : كذبت يا عمر . كلاً والله ، كنتم مع رسول الله (ص) يطعم خائكم ، وسعط خديكم . وكن في دار أرض السعداء المعصاء في الحشة ، وذلك في الله ورسوله . وإيم الله . لأطعم طعاماً ، ولا أشرب شراباً حتى أذكر ما قلت لرسول الله (ص) ، ونحن كنا مؤدي ونحاف . وسأذكر ذلك لرسول الله (ص) . وأسأله والله لا أكذب ، ولا أربع ، ولا أزيد على ذلك

قال فلما جاء النبي (ص) قالت : يا نبي الله (ص) . يا عمر قال كذا وكذا ؟ فقال رسول الله (ص) : ليس بأحق بي مكم . فيه ولأصحابه هجرة واحدة ، ولكم أتم أهل البينة هجرة (٢)

(١) صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢٨ ، وفي كبر مع ج ٤ ص ٤٢ عن جرير ، وابن جرير . والبخاري ، عن ابن عمر ، في قضية أخرى .

(٢) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٥٢ ، ورواه سعد بن في صحيحه وفي كتاب بخاري ، ابن جرير ج ٥ ص ١٧٤

وهذا نص من السي (ص) في تخطيطه ، وتفضيل هجرة المرأة على  
 هجرته ، وأنها أحق برسول الله (ص) ، ليس لهذه المرأة الخلافة فلا تكون له .  
 وروى بن عدي ربه في كتاب « العقد المفيد » (١) ، في حديث  
 استعمل عمر بن الخطاب لعمر بن لعاص في بعض ولايته ، فقال عمرو  
 بن لعاص قبح الله رجلاً عَمِلَ فيه عمرو بن لعاص لعمر بن الخطاب ،  
 والله إني لأعرف الخطاب يحمل على رأسه حرمة من خطب ، وعلى رأس  
 به مثلي ، ومن ثمَّ لا تسمي مصحة » .

وهذا يدل على احتياط مرتته ، ومروءة أبيه عند عمرو بن العاص ،  
فكيف استنجدوا ترك بني هاشم ، وهم منوكة أهلية والإسلام .

وفيه قال: خرج عمر بن الخطاب ، ويده على المعلقة بن الحارود ، فلقبته  
امراه من قريش ، فمالت له يا عمر فوقف به ، فذلت به فك تعرك  
مرة عُميراً ، ثم صرت من بعد عُمير عمر ، ثم صرت من بعد عمر أمير  
المؤمنين ، فأتى الله يا بن الخطاب . وانظر في أمور الناس ( المسلمين ) ،  
فإنه من خاف الوعيد قرب عليه البعيد ، ومن خاف الموت حشني الموت (٢)

وقد روى أبو المنذر ، هشام بن محمد بن إسحاق الكوفي ، وهو من  
رجال السنة في كتابه ، والمثل في قول : كانت صُهاك أمة حبشية ،  
هشام بن عبد مناف ، فوقع عليها ثعلب بن هاشم ، ثم وقع عليها عبد العزى  
بن رياح ، فحانت ثعلب بن عبد عمر بن الخطاطب (٢٣)

١٤٦٩ هـ مصر، مسجد بح ساحة مسجد، خميس، ص ١٥٨، رقم ١٤٦٩ هـ وفي هامشه الاختصاص ص ٢٩٩.

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٢ ، باب التواضع .

[illegible]



مثل هذا القول ، ولا تعرضوا له ، وعلماؤهم يروونه ، وهذا من جملة قلة الإنصاف ، فإن الشيعة أقصى ما يقولون : أنه أخذ الإمامة ، وهي حق لأمر المؤمنين عليه السلام وعصيه ذلك . وهذا عايشهم قد نقل عنه ما ترى ، فأهملوا ، واشتغلوا بدم الشيعة .

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . قال : إن عمر أمر في أمر أن لا يراد في مهور النساء على عدد ذكره ، فذكرته امرأة من جانب المسجد بقول الله تعالى : « وآتيتهم إحداهن قطاراً » فلا تأخذوا منه شيئاً (١) ، فقد . كل أحد أعلم من عمر حتى النساء (٢) !

فتشيطر العاقل المصنف : هل يجوز لمن وصف نفسه بغاية الجهل ، وقلة المعرفة أن يحمل رئيساً على الجميع ، وكلهم أفصل منه على ما شهد به على نفسه ..

وفي الجمع بين الصحيحين للحميدي : أن عمر أمر برجم امرأة ولدت لستة أشهر ، فذكره علي ( ع ) قول الله تعالى « وحملهُ ومِصَالُهُ ثلاثون شهراً » (٣) ، مع قوله تعالى . « لوالدات برصعن أولادهن حولين كاملين » (٤) ، فرجع عمر عن الأمر برجمها (٥) .

وهذا يدل على إقدامه على قتل النصوص المحترمة ، وفعل ما يتضمن القذف .

صوف ورمب حوتاً . نولاهما في طريق فرأها عشرين بغيره مرميه في طريق فأخذها ورتاها وسأها حتمية  
فلم يصب . آه . خطاب يوم فرعب وخطب من حاسم فأكبها يده صارت بغير من خطابه (انتهى) .

وهذا من الأثر في الباقية في كلمة «ميرطش» كذا عمر في الحاشية ميرطشاً وهو السامي بين البائع والشري  
شبه الدلال (١) النساء ٢٠

(٢) تفسير الكشاف ج ١ ص ٢٥٧ وشرح صحيح البخاري لقمطلاني ج ٨ ص ٥٧ وتفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٦٧ والبر المنثور ج ٢ ص ١٢٢ وكنت المالاً ، وتفسير السمعاني ج ١ ص ٣٦١ وغيرهم من الأعلام . (٣) الأحقاف ١٥

(٤) البقرة : ٢٣٣

(٥) كثر الصادح ج ٢ ص ٩٦ من عدة من الحفاظ ، وص ٢٢٨ من غير واحد من أئمة الحديث ، وندب المنثور ج ١ ص ٢٨٨ وفي ذخائر العقبى ص ٨٢ والرياس النشرة ج ٤ ص ١٩١ والاحتجاب هامش الإصابة ج ٢ ص ٣٩ قال عمر : ( نولاهما هلك عمر )

وروى أحمد بن حنبل في مسنده أن عمر بن الخطاب أراد أن يرحم  
 محبوبة ، فقال له عليّ ما بك ذلك . أم سمعت رسول الله ( ص ) يقول :  
 « رُفِعَ لِقَلْبِي عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنْ نِسَائِهِ حَتَّى يَسْتَيْقِصَ ، وَعَنْ الْمُحَنُونِ حَتَّى يَمُوتَ ،  
 وَبَعْلٍ ، وَعَنْ لَظْفٍ حَتَّى يَخْتَلِمَ » ١٠ فقرأ عمر عليها الرحم (١)

وذكر ابن حنبل . عن سعيد بن المسيب . قال كان عمر يتعود  
 من معصلة ليس لها أبو الحسن . يعني عبداً (٢)

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين أن عمر م يرم ما يجد  
 شرب الخمر

وروى أنه عتبر ستة نيه ( ص ) به (٣)

وبه أنه سأله أنا وفي ما كان يقرأ رسول الله ( ص ) في صلاة العيد؟  
 وسأله أنا وقد ألبسني ما كان يقرأ رسول الله ( ص ) في الأصحى .  
 والفطر (٤) ٩ .

وهذا من قبه المعرفة بأطهر الأشياء . التي هي الصلاة الجهرية

وفي الجمع بين الصحيحين أن أبا موسى استأذن على عمر بن الخطاب  
 ثلاثاً . فلم يأذن له . فأنصرف . فقب عمه . ما حملك على ما صنعت ؟ قال .

(١) ورواه الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٥٩ وج ٢ ص ٢٢٧ والطبري في ذخائر المقبي ص ٨١  
 أقول وفي حاشية شرح الترمذ عن الجامع الصغير ج ٢ ص ١١٧ ومصبح الطلام للسياطي  
 ج ٢ ص ٥٩ وتذكره الخواص ص ٥٧ عن ما في العبير ج ٦ ص ١٠٢ قال عمر ( يولا  
 علي هلك عمر ) -

(٢) كما في أمه العبد ج ٤ ص ٢٢ والإصابة ج ٢ ص ٥٠٩ ولاستبج ج ٣ ص ٣٩ و ذخائر  
 المقبي ص ٨٢ والرياض النيرة ج ٢ ص ١٩٧

(٣) مستدرک الحاكم ج ٤ ص ٣٧٥ وكنز العمال ج ٣ ص ١٠١ وموطأ الإمام مالك ص ١٨٦  
 في كتاب الأثرية ، والبحري في كتاب الخلود ..

(٤) صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ والفتح للآصول ج ١ ص ٣٠٢ وصح ابن ماجه ج ١  
 ص ١٨٨ وموطأ مالك ج ١ ص ١٨٤

كما نؤمن به . قال . لتَقِمَنَّ على هذه بَيْتَةٍ ، وَلاَ فَعْلٌ بِكَ . فشهد له  
أبو سعيد البخاري بذلك . عن أبي ( ص ) . فقال عمر . حَتَّى عَلَيَّ هَذَا  
من أمر رسول الله ( ص ) . فَنَافِي عَنِ الصَّفَقِ بِالْأَسْوَاقِ (١)

وهذا أمرٌ ظاهر . قد حَتَّى عَمَهُ ، فكيف الحَنِي ؟

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، في مسند عمر من الخطب .  
قال قال رسول الله ( ص ) : إِذَا قَالَ الْمُؤَدُّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ فَقَالَ  
أَحَدُكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَالَ  
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ : أَشْهَدُ  
أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . ثُمَّ قَالَ : حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ ، قَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ  
إِلَّا بِاللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : حَيٌّ عَلَى عِلَاحٍ . قَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .  
ثُمَّ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ قَالَ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . من قلعه دخل الجنة (٢)

فهذه روايته ، ورواه بعد موت أبي ( ص ) الصلاة خير من الصوم

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، في حديث أبي محذورة  
سمرة بن معبرة . لما علمه الأذان : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ  
إِلَّا اللَّهُ مرتين . أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مرتين . حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ مرتين .  
حَيٌّ عَلَى الصَّلَاحِ مرتين . اللَّهُ أَكْبَرُ . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (٣)

وقال الشافعي في كتاب الأُمِّ أَكْبَرُهُ فِي الْأَذَانِ (الصلاة خير من الصوم) .  
لأن أبا محذورة لم يذكره (٤)

(١) صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٤٩ روح المعاني للأصول ج ٥ ص ٢٣٨ والسيوط الحاشية ج ٢

ص ٩٨ وقال : رواه الأربعة . وصحيح البخاري ج ٨ ص ٩٧

(٢) و (٣) صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٢ ومصابيح السنة ج ١ ص ٣٢ و ٣٣

(٤) أقول : قال ابن رشد في كتابه : مدينة المنجد ج ١ ص ٨٣ ( بعد نص لأقوال في فصول

الأذان ) وسحقين المرص في عهده . واحتفظوا في قول المؤددين في صلاة نصيب ( الصلاة -

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . في مسند أبي موسى الأشعري ، قال : قال أبو عامر بن أبي موسى . قال لي عبد الله بن عمر :

- خير من النوم) هل يقال فيها أم لا ؟ فذهب الجمهور إلى أنه يقال فيها ذلك ، وقال آخرون إنه لا يقال ، لأنه ليس من الأدان المنون ، وبه قال الشافعي ، وسبب اختلافهم ، اختلافهم من قول ذلك في زمان النبي ( ص ) أو إعادته في زمان عمر . وانظر تفصيل اختلافهم أيضاً السيرة الخليفة ج ٢ ص ٩٧

وأخرج مالك في كتابه ( الموطأ ) ج ١ ص ٩٣ أن المزدج جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح ، فوجده نائماً فقال الصلاة خير من النوم ، فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح .

وقال الزرقاني ، عند بلوغه إلى هذا الحديث هذا البلاغ أخرجه الدارقطني في السنن ، من طريق وكيع في مصنفه ، عن الصوري ، عن مافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، وقال : أخرج عن سفيان ، عن محمد بن حنبل ، عن مافع عن ابن عمر ، عن عمر ، أنه قد تلى مؤذنه إذا بقيت على الملاح في الفجر فقل ( الصلاة خير من النوم ) . ورواه في كثير العمال عن الدارقطني ، وابن ماجة ، والبيهقي ، عن ابن عمر ، أقول ومنه عن ابن أبي شيبة من حديث هشام بن عروة .

وفي كثير العمال أيضاً عن عبد الرزاق ، عن ابن جريح ، قال أخبرني حسن بن مسلم أن رجلاً سأله طويلاً متى قول ( الصلاة خير من النوم ) ؟ فقال أما أحب لم تقل عن عهد رسول الله ( ص )

ثم إنه كما روي الأدان ( الصلاة خير من النوم ) ، بنفسه ، ومن الإقامة ( حي على خير العمل ) قال القوشجي ، وهو من أعلام متكلمي الأشاعرة ، في أوامر مبحث الإمامة ، من شرح التحرير ص ٤٠٨ . محمد المبر وقاد أيها الناس ، ثلاث كن عن عهد رسول الله أنا أمي عيسى ، وأخوه علي ، وأما علي ، وهي متعة النساء ، ومتعة الطبع ، وهي على خير العمل . ثم اعتبر عنه بعدما أرسله إرسل المسلمات ، بأن محامده المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس يبدع .

أقول هذا الاعتدال في الحقيقة طمس في الخليفة ، لأنه حمل رسول الله ( ص ) وهمر مجتهدين ، وسوء لصبر محامدة نسبي ( ص ) . ومنه لا يفتي أثر لم رسالة ، بن ولا البربوية ، لأن النبي ( ص ) لا يفتي عن الهوى . ولا هو إلا وحكي بوحى ، لا حيد في الأحكام ، فليبره أن يكون الله تعالى مجتهداً . وعمر مجتهداً . في صفاته ، وله تصويب لله وتحطته ، مع علمهم بقول عمر ، فتدبر جيداً

هـن مدني ما قات شي لأيت ، قات لا . قات قات شي . لأيت  
يا أبا موسى . هـن سرش ، سلام مع سار لله (ص) . و هـن حركه مع  
و جهاد مع . و عيشه كنه مع . سرش كني حيل عيشه بعد . و كيون مع  
كثافاً ، سرش ، قات شي لا . لله . قد حركه بعد . سار لله (ص) .  
و صلب . و صلب . و صلب حركه كني . و سب على لله . سرش كني  
و بت لير حركه ، قات شي كني . و سب على لله . سرش كني . و بت  
شأ ذلك سرش . كني شي ، حركه مع . و حركه مع كني . سرش كني

و هـن كات جميع بين الصحيحين ، من مسلمة عبدالله بن عباس : أنه  
ما صلب غير . حركه سرش . فقال ابن عباس : ولا كل ذلك .  
و هـن كات كات . سرش . و سرش . و سرش . و سرش . و سرش .

و هـن كات سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .  
سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .

و هـن كات سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .  
سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .

قال أبو العرج الأصماني في كتابه : سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .  
سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .  
سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .  
سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .  
سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .

و هـن كات سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .  
سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .

و هـن كات سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .  
سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .  
سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .

و هـن كات سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .  
سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش . سرش .

أصحابك . والله . لو أن لي طيلاع الأرض دهاً لا فتيتُ به من عذاب الله عز وجل قل أن أراه (١) .

وهذا اعتراف منه حال الاحتصار . بأنه وقع منه ما يستوجب به المؤاخاة في حق بني هاشم . وأنه تمتي أن يقتدي بملء الأرض دهاً من عذاب الله ، لأجل ما جرى منه في حقهم .

وفي الجمع بين الصحيحين . عن ابن عمر . في رواية سالم عنه ، قال دحيت على حفصة . فقالت : أعيب أن أدك عمر مستحلف ؟ فقلت ما كان ليفعل قالت إنه فاعل . قال : فحيث أن أكثمه في ذلك . فسكت حتى عدوب . ومكثمه . وكنت كأنك أحمل بيمني حلاً . حتى رجعت فحدثت عبيه . فألني عن حال الناس . وأن أحمره . فان ثم قلت سمعت أسس يقولون مقالته . فأبى أن أقولها لك . وعموا أنك غير مستحلف . وأنه لو كان رعي عمي أو رعي إبل . ثم جاء وتركها لرئت أنه قد صبيغ . فرعاية الناس أشد . قال : هو افقه قولي . فوضع رأسه ساعه . ثم رفعه إلى فقال : إن الله يحفظ دمه . ويهيئ لئن لا أستحلف . فإن رسول الله (ص) لم يستحلف . وإن أستحلف فإن أنا بكر قد استحلف . فقال : والله . ما هو إلا أن ذكر رسول الله (ص) وأنا بكر . فقلت : ويكن لعدول برسوم الله (ص) أحداً . وإبه عمر مستحلف (٢)

وهذا يدل على اعتراف عبد الله بن عمر بما تشهد به العقوب . من أن متوثنى لأمر الناس بد تركهم غير وصية يكون قد صبيغ ثورهم ، وقد شهد على رسول الله (ص) أنه قنص وم يستحلف . وصبيغ الناس ، وأن عمر وافق ابنه . ثم عدل عنه .

١٠٠ في نسخة ب . ص ١٦ وفي المستدرج ٢ ص ٩٢ وتلخيصه قدسبي . وتاريخ

عبد الله بن عمر

١٢ صحبه المستدرج ٢ ص ٩٢

ونقل بن عديده في كتاب «العقد الفريد» (١) . أن معاوية قال  
 لأبن حصين أحمرني . ما لدي شئت أمر بسمنين وجماعتهم . وفرق  
 ملاءهم . وحالف بينهم ٢ فقال قتل عثمان . قال ما صنعت شيئاً .  
 قال فمسير علي إليك قال . صعب شيئاً . قال فمسير فضيحة .  
 والزبير . وعائشة . وقتال علي بهم . قال ما صعب شيئاً قال  
 ما عندي غير هذا يا أمير المؤمنين . قال فأن أحمرني به لم يشئت بين  
 سمنين ولا فرق فهوهم إلا الشورى التي جعل عمر في سته .

(ثم فمسير معاوية ذلك في آخر الحديث) فقال ما يكن من سته رجل  
 إلا راحها نفسه . وراح له لقومه . فتنقلب إلى ذلك أنفسهم . وبو أن  
 عمر متحلف كما استخلف أبو بكر ما كان في ذلك اختلاف

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . في مسند عمر من خطابه  
 أن ما بكر في ذلك . يعني يوم الجمعة . وبن يعرف العرب هذا الأمر  
 بالألف الحكي من قرش . ثم قال عمر يوم الشورى . بعد دم كل واحد  
 منهم بما يكرهه . «لو كان سالم موسى أبي حذيفة حياً ما تدخلني فيه  
 الشكوك» (٢) .

وبالإجماع أن سالم لم يكن قرشياً (٣) . وقد ذكر المحافظ في كتاب  
 «أهنا»

(١) ج ٣ ص ٧٥

(٢) مسند أحمد ج ١ ص ٢٠ ، وإسيعات من إسناده ج ٢ ص ٧١ . و«الكامل» ج ٣ ص ٢٤  
 وتاريخ الطبري ج ٥ ص ٣٤ وكثير القائل ج ٦ ص ٢٤٨

(٣) أقول بن سالم موسى أبي حذيفة لم يكن قرشياً ، بل كان من أهل فارس من مسعمر  
 (راجع أسد الغابة ج ٢ ص ٢٤٥ ومقتدرك الحاكم ج ٣ ص ٢٢٥ ، والإستيعاب ج ٢  
 ص ٧٠ وفيه أيضاً قيل إنه من عجم الفرس من كرمه) . وقد تواتر عن النبي (ص)  
 أن علاه في قرش . جمع : الصمغ اللثة ، والملائكة ، وغيرها من الكتب المنعقدة .

## نسب طلحة

وقد ذكر أبو بكر بن محمد بن سائب الكوفي . من عماء  
 حمويه . أن من حمزة معالي ودوت أرباب . صفة سب الخصمي .  
 وكانت ك . به نكحة . و استصعب نسي سفيان . فوقع عليها أبو سفيان .  
 ونزوحها عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم . فحاجت  
 طلحة سبيد لله سنة شهر . وحتصم أبو سفيان وعبيد الله في طلحة . فجعلوا  
 أمرهما إلى صعبة . فألحقته بعبيد الله . فقبل لها : كيف تركت أبا سفيان ؟  
 فقالت : يد عبيد الله طلقة . ويد أبي سفيان نكرة . و هو . ومن كان  
 يلعب به . ويتحدث أبو طلحة (١) .

فمن حل هذه محاسمه مع هؤلاء لعلي عليه سلام  
 و هو نص . من كان لعب به . ويتحل . فقال أبو عثمان . فكان  
 يصرب بالدعوف .

## رد يزيد على ابن عمر

من بلاد و . من قبل حسين كتب عبد الله بن عمر إلى يزيد  
 بن معاوية . ما بعد . فقد عصمت امرأة رحلت المصيبة . وحدث في  
 الإسلام حدث عظيم . ولا يوم . كيوم قتل الحسين .

فكتب إليه يزيد : أما بعد ، بأحق . هذا حنا إلى بيوت محددة . وفرش ممهدة .  
 ووسادة مصفدة . ففانثنا عنها فإن يكن الحق لنا فمن حقنا فأنك . وإل كان الحق لعيرنا .  
 فأنت أول من س . هذا . واستأثر بالحق على أهله (٢) .

(١) شار إلى ذلك ، وأبو م . قبل فيه من شعر . ابن أبي الحديد في شرح الصحيح ١ ص ٧٥  
 (٢) و هو يظهر وهذا أمر ضروري وسد في بركة كل من ولا يمتاح اليانه أي من يريد وعيره وان كان قوله مؤيداً  
 المطلوب فالحسن (ع) لم يقتل لأبواب الأوس ولد كان له صبي من فريده في بيته



مناوأة فاطمة وغصب فذك

[illegible]

و جمع ناموں اَلف بقیس مں اَنعَمَہ . و ناطرو . و اَذی حَنجہ ی .  
د دل لک ای اَنعویس مں ولدہ . و رذہ عَمہ (۱۳)

وذكر أبو هلال العسكري . في كتابه أحبار الأوائل « أن أول  
من رد فداك على أولاد طاعة عمر بن عبد العزيز . وكان معاوية قد صعد  
مروان بن الحكم . وعمر بن عثمان . ويريد الله الثلاث . ثم عصمت .  
فردّها عليهم الساج . ثم عصمت وردّها عليهم مملكتي . ثم عصمت .  
فردّها عليهم المؤمن .

بول حليم و صواء  
نصير مد + خلد  
شیرت بن  
رأيتكم

(۱) الإسراء - ۲۶

(٢) وفي السيرة الخلفية ج ٢ ص ٢٦٢ عن ابن الحوزي: «شرح بسم ج: ص ١٠١»

(٣) وفي . ربح اليقوي ج ٣ ص ٢٠٢ ومعجم اللذان كذا في نسخة ود:

ثم قال . أعني أنا هلال . ثم عصيت . فردّها عليهم الوثائق . ثم  
عصيت . فردّها عليهم المعتمد . ثم عصيت . فردّها عليهم المعتصد .  
ثم عصيت . فردّها عليهم الراسي (١)

مع أن أنا نكر أعطى حابر بن عبدالله عصية ادّعاءه على رسول الله (ص)  
من غير نيّة ، وحصر حابر بن عبد الله . وذكر أن السي (ص) وعده  
أن يبخّش له ثلاث حثّيات من مال البحرين . فأعطاه ذلك ولم يطالبه ببيّنة (٢)  
مع أن العيدة لا يجب الوفاء بها .

والهبة للولد مع التصرف توجب لتملكك . فأقل المراتب أنه بحري  
فاطمة بجراه

وقد روى سعد الحافظ ، ابن مردويه بإساده إلى أبي سعيد الخدري .  
قال . لما رلت . وآت دا القرني حقه . دعا رسول الله (ص) فاطمة ،  
فأعطاهما فذلك (٣)

وقد روى صابر الأئمة أحط حوارزم . موفق بن أحمد المكي ، قال  
وما سمعت في المعاريد . بإسادي عن ابن عباس قل : قال رسول الله (ص)  
يا عليّ ، إن الله روجك فاطمة ، وحمل صداقها الأرض . فمن مشى عليها  
مفضاً لها مشى حراماً (٤)

قال عمود الحوارزمي في العائق . قد ثبت . أن فاطمة صادقة .  
وأنها من أهل الجنة . فكيف يجوز الشك في دعواها فذلك والعوائق ؟ وكيف  
يقال : إنها أرادت ظلم جميع الخلق . وأصرت على ذلك إلى الوفاة ؟

(١) وفي شرح البح لا بن أبي الحديد ج ٤ ص ٨١ ووفاء الوي . بأحد دار المصطفى ج ٢ ص ١٦٠

(٢) رواه أحمد في المستدج ٣ ص ٣٠٧

(٣) من عهد مدينة سمرقند - سريخ ص ٣٣٨ مجمع جوده ج ٧ ص ٤٩ ميرزا لاعد . ج ٢ ص ٢٢٨

مستحب كماله - ص ٢٢٨ عهد حربي ج ١٥ ص ٢٠٠ سيوطي ل . د . شرو وشمي في تفسيره

(٤) روه جماعة من الأعلام . ومنهم العلامة السيد علي الهدائي في مودة القريبي ص ٩٢ (٥)

لاهور . عل ما في إسناد الحق - ١٠ ص ٢٩٩

فأجاب : بأن كونه طعمة صادقة في دعواه . وأنها من أهل الجنة لا يوجب العمل بما تدعيه إلا بالبيّنة .. قال : وأصحابنا يقولون : لا يكون حالها أعنى من حال سيّهم . محمد ( ص ) ، ولو ادّعى محمد ( ص ) مالا على دمّي ، وحكم حاكم . ما كان للحاكم أن ينحكم له إلا بالبيّنة ، وإن كان نيّاً ، ومن أهل الجنة (١) .

وهذا من أغرب الأشياء ، بل إنه ليس مستبعد عندهم ، حيث حوِّزوا الكذب على سيّهم . يعود الله من هذه الأقوال

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين : أن سيّ صهيب ، موالي بني جدعان ، ادّعى بيتين وحجيرة ، أن رسول الله ( ص ) أعطى ذلك صهيباً ، فقال مروان : من يشهد لكم على ذلك ؟ قالوا : ابن عمر يشهد ، ففرض لهم مروان بشهادته (٢) .

وفي صحيح البخاري . أن طعمة أرسلت إلى أبي بكر ، وسأته ميراثاً من رسول الله ( ص ) ، مما أفاء الله عليه بالمدينة ، من هديك . وما بقي من خمسين خيبر ، فقال أبو بكر : إن رسول الله ( ص ) قال : لا نورث ، ما تركناه صدقة ، وإنما يأكل آل محمد من هذا المال ، وإني والله لا أغبّر شيئاً من صدقة رسول الله ( ص ) عن حالها التي كانت عليه وأبى أن يدفع إلى طعمة منها شيئاً .

فوجدت فاطمة على أبي بكر ، فهجرته ، فلم تتكلم معه حتى

(١) أقول : هذا بهيمة ما ادعوه في ذلك المقام ، ولكن هذا الاستدلال ساقط من رأسه ، لأن صادقة ، وعصها عصب الله تعالى ورضاها رضي الله ، لا سيما إذا تثبت عدمها ما هو حلال ما أرسل الله ( ما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى ) حيث قال أصحابنا يقولون لا يكون إنج ..

والموالي : قرية في آخر المدينة ، كما في النهاية ، ووفاء الوفاء ج ٢ ص ٢٤١

(٢) صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٠٤ أقول ليس المقصود هو الاستدلال بعن مروان ومعد ، بل بإفراد ابن عمر ، وغيره له على غيره .

توفيت . وعاشت بعد نبي ( ص ) سنة شهر . فمما توفيت دونها علي  
ليلاً . وم يرد بها أني بكر وصتي عليه علي عليه السلام (١)

ودكره نصاً في موضع آخر عليه . وهذا الحديث قد اشتمل على  
شئ ردة

فيها : مخالفة نبي ( ص ) أمر به تعالى في قوله « وأبذر عشيرتني  
لأقرب » (٢) . فكيف م سبر وصمة وعلياً . واهناس . واخس .  
واخس . هذا الحكم . ولا ينسعه أحد من نبي هشيم . ولا من أرواحه .  
ولا أحد من خلق الله تعالى ؟ .

وروي حميد بن زياد في جمع بين صحيحين : فاطمة . والعباس أتيا  
بكر . يلتصقان ميراثهما من رسول الله ( ص ) . وهما حينئذ بطمان  
أرضه من فلك ، وسهم خير (٣) .

وفيه أن أرواح النبي ( ص ) حين توفي رسول الله ( ص ) أردت  
أن يغتن عثمان بن أبي بكر سألته ميراثي (٤)

ومها : به هؤلاء بن الجمل . وفيه معرفة بالأحكام . مع ملازمتهم  
رسول الله ( ص ) . ولرب الوحي في مسالكهم . ويعلمون سره وحظه .

وروي الخلف ابن مردويه . بإساده بن عائشة . ودكرت كلام  
وصمة عليها السلام لأبي بكر . وقالت في آخره . « وأنتم ترعمون أن  
لا يرث ل . أفحكم الجاهلية تبعون . إني لا أرث أبي ، يا ابن أبي  
قحافة . أفي كتاب الله أن ترث أمك . ولا أرث أبي . لقد حثت شيئاً

(١) صحيح البخاري ج ٥ ص ١٧٦ وح ٢ ص ١٨٥ وصحيح مسلم ج ٢ ص ١٤٢

(٢) الشعراء : ٢١٤

(٣) التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٦٢ . وقال رواها الخصة

(٤) صحيح مسلم ج ٥ ص ١٥٢ والموطأ ج ٢ ص ٢٥٦ وشرح المندب ص ٤٢ ومعجم البلدان

في كلمة فلك ، والداية والجماعة ج ٤ ص ٢٠٢ كما في مكاتيب الرسول ج ٢ ص ٥٩٧

فرياً . فدوتكتها مرحولة مخطومة . تنفك يوم حشرك ونشرك ،  
 معكم احكمم الله ولعريم محمد . والموعد القيامة . وعد الساعة بحشر  
 المصلوب (١)

ومها : أنه يرم عدم شفقة اسي (ص) على أهله ، وأقاربه ، وخواصه ،  
 فلا يعلمهم : أنهم لا يستحقون ميراثه . ويعرف أن بكر وحده ، حتى  
 يعلبوا ما لا يستحقون ويطلبوا حقوق جميع المسلمين . مع أنه عظيم الشفقة  
 على الأباعد . حتى قال الله تعالى في حقه : فعلك ناحع نفسك على آثارهم  
 ان لم يؤمنوا (٢) . وولا تذهب نفسك عنهم حسرات (٣) .

ومنها : أن أن بكر حلف أن لا يعير ما كان على عهد رسول الله (ص) .  
 وقد روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . كان أبو بكر يقسم  
 الخمس . نحو قسم السي (ص) ، غير أنه لم يكن يعطي قرنة رسول الله  
 (ص) ، كما كان رسول الله (ص) يعطيهم (٤)

وهذا تعير مع أنه حلف أن لا يعير . فكلم لا يعير مع فاطمة عليها  
 السلام ، ويقضي فيها بعض حقوق بيثا (ص) ٥

وروى في الجمع بين الصحيحين . قال كتب عبد الله بن عباس إلى  
 نجدة بن عامر الحروري . في جواب كتابه . وكنت تسألني عن الخمس  
 لمن هو ؟ وأما أقول هو ل . وأني عيبت قومك ذلك (٥)

ومنها : أن أما بكر أعصت فاطمة (ع) . وأنها هجرته وصاحبه ستة

(١) ودواء في شرح البيج ج ٤ ص ٧٩

(٢) الكهف : ٦ (٣) دبر ٨

(٤) ودواء بن أبي حمزة في شرح البيج ج ٤ ص ٨٦ وخصص في أحكام القرآن ج ٣ ص ١٠١  
 وغيرهما من أعلام القوم .

(٥) أحكام نفاة الحصص ج ٣ ص ٦٣ وتفسير الطبري ج ١ ص ١ و٦

أشهر حتى ماتت . وأوصت أن لا يصليا عليها . ( ١ )

وقد روى مسلم في صحيحه قول رسول الله ( ص ) « إنما فاطمة بصعة مني ، يؤذي ما آداها » . في موضعين ( ٢ )

وروى البخاري في صحيحه ( ٣ ) « أن رسول الله ( ص ) قال « فاطمة بصعة مني ، فمن أعصها فقد أعصني »

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين هذين الحديثين

وروى صاحب الجمع بين الصحاح السنة « أن رسول الله ( ص ) قال : « فاطمة بصعة مني ، فمن أعصها فقد أعصني »

وثمة قال فاطمة سيدة نساء العالمين . أو سيدة نساء هذه الأمة ، فقالت :  
وإن مريم بنت عمران . وآسية امرأة فرعون ؟ فقال مريم سيدة نساء  
عالمها وآسية سيدة نساء عالمها » ( ٤ ) .

وفي صحيح البخاري ، عن عائشة . أن محمداً ( ص ) قال . « يا فاطمة ،

---

( ١ ) هذا سائر منهم ، ومن جملة مصادر ذلك . صحيح البخاري ج ٥ ص ١٧٧ ومستم ج ٢  
ص ١٤٢ ومستدرک الحاكم ج ٢ ص ١٦٢

وقال الواقدي ، كتب في السيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٦١ ثبت عندها . أن علياً كرم الله  
وجهه دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها ، ومعه العباس ، والفصل ، ولم يمشوا بها  
أحدًا وذكر ذلك خير هؤلاء من أعظم القوم .

( ٢ ) ج ٤ ص ١٢٥ ومستدرک الحاكم ج ١ ص ١٤٩ والتبصير الكبير ج ٢٧ ص ١٦٦ وج ٢٩  
ص ١٢٦ والصواعق ص ١١٤ بطريق أحمد ، والترمذي ، والحاكم .

( ٣ ) ج ٥ ص ٣٦ ، وأنتاج الخانع للأصول ج ٣ ص ٢٥٣ وخصائص الثاني ص ٣٥ وكنز  
العمال ج ٦ ص ٢٢٠ وفيه القدير ج ٤ ص ٤٢١ وقال استدال السهيبي به عن فضيلتها على  
الشيخين

( ٤ ) كما في دوائر القسبي ص ٤٣ وقال . أخرجه أبو عمر ، والحافظ أبو القاسم الدمشقي ،  
وحبيه الأوليه ج ٢ ص ٤٢ ومشكل الآثار ج ١ ص ٥ وراد في آخره ولا يقتضيه إلا ما نقل

ألا ترصين أن تكوني سيّدة نساء المؤمنين وسيّدة نساء هذه الأمة ؟ (١) »  
 وروى الشعبي في تفسيره : « إني سمّيتها مريم » (٢) . أن رسول الله  
 ( ص ) قال : « من آذى فاطمة أو أعصها فقد آذى أناها وأعضه » (٣)  
 وقال الله تعالى : « إن الدين يؤدّون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا  
 والآخرة » (٤)

ثم يشهدون ويصحّحون أن ثابكر أعصها وآداها . وهجرت إلى  
 أن ماتت .

فإما أن تكون هذه الأحاديث عندهم باطلة ، فيزعم كذبهم في شهادتهم  
 بصحتها .

أو يطعنون في انقرآن العرير ، وهو كفر  
 ويسبون أنا نكر إلى ما لا يحسن ولا يجوز  
 على أن عمر ذكر عن عليّ والعباس ذلك

(١) مستدرّك الحاكم ج ٢ ص ١٥٦ ، وصحيح مسلم ج ٤ ص ١٢٠ ، والناجح الجامع للأصول ج ٢  
 ص ٣٥٤ وقاب : رواء مسلم ، والترمذي ، وسخاري ، ومسنّد أحمد ج ٦ ص ٢٨٢  
 وأسد الغابة ج ٥ ص ٥٢٢ وخصائص النائي ص ٣٤

(٢) آل عمران : ٣٩

(٣) وقال رسول الله ( ص ) فاطمة : « والله يفضي بعصيتك » ويرى في مرصدة ، ومستدرّك  
 الحاكم ج ٢ ص ١٥٢ وأسد الغابة ج ٥ ص ٥٢٢ ، والإمداد ج ٤ ص ٣٧٨ وتهذيب  
 التهذيب ج ١٢ ص ٤٤١ ودخائر العقبى ص ٣٩ ومرآة الأعدال ج ٢ ص ٧٢ ( ط مطبعة  
 السعادة سنة ١٢٢٥ ) وكنز العمال ج ٦ ص ٢١٩ وج ٧ ص ١١١

أقول : وذلك يكشف عن أنها صنّعت الله عليها ، لا برضى إلا بما فيه مرصدة حولي  
 سيّدها ، ولا تعصب إلا لما يعصبه ، حتى أنها لو رصيت أو عصيت لأمر منج ، فإن هذا  
 جهة شرعية تدخله في الراجحات ، أو تحمله من المنكرهات . فلي تحدّثها في أي من  
 برصا والعصب وجهة نفسية ، أو صفة شهوية . وذلك معنى بعصية ونهية . كما  
 قال الله تعالى : « بما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ، يظهركم تطهيرا »

(٤) الأحزاب : ٥٧

روى البخاري . ومسلم في صحيحيهما . وقال عمر للعباس : وعلي .  
 فلما توفي رسول الله ( ص ) قال أبو بكر ثأري رسول الله ( ص ) .  
 فحدثت تطيب ميراثك من ابن أختك . ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها .  
 فقال أبو بكر قال رسول الله ( ص ) ما نورث ما تركناه صدقة .  
 فرأيتماه كاذباً . ثأماً . عاذراً . حدثاً والله يعلم به لصديق . دار .  
 راشد . تبع الحق . ثم توفي ثم بكر . فعلت أئولي رسول الله ( ص ) .  
 وولي أبي بكر . فرأيتهم كاذباً . ثأماً . عاذراً . حدثاً والله يعلم  
 أبي لصديق . دار . راشد . تبع الحق . فوليتهم . ثم حثيتي أنت وهذا .  
 وأنتم جميع . وأمركم واحد . ففقتهم دفعها إليهما ( ١ )

فلننظر اذ قد ادى هذا الحادث في كتبهم الصحيحه . كيف  
يجوز لاسي تكرارهم اذ في سوان الله (ص) . وكذا عمر . مع  
ابن رسول الله (ص) . وقد جعلهم من حمله رعا سامية . (٢)

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

[illegible]

۲۹۱ ۲۹۰ ۲۸۹ ۲۸۸ ۲۸۷ ۲۸۶ ۲۸۵ ۲۸۴ ۲۸۳ ۲۸۲ ۲۸۱ ۲۸۰ ۲۷۹ ۲۷۸ ۲۷۷ ۲۷۶ ۲۷۵ ۲۷۴ ۲۷۳ ۲۷۲ ۲۷۱ ۲۷۰ ۲۶۹ ۲۶۸ ۲۶۷ ۲۶۶ ۲۶۵ ۲۶۴ ۲۶۳ ۲۶۲ ۲۶۱ ۲۶۰ ۲۵۹ ۲۵۸ ۲۵۷ ۲۵۶ ۲۵۵ ۲۵۴ ۲۵۳ ۲۵۲ ۲۵۱ ۲۵۰ ۲۴۹ ۲۴۸ ۲۴۷ ۲۴۶ ۲۴۵ ۲۴۴ ۲۴۳ ۲۴۲ ۲۴۱ ۲۴۰ ۲۳۹ ۲۳۸ ۲۳۷ ۲۳۶ ۲۳۵ ۲۳۴ ۲۳۳ ۲۳۲ ۲۳۱ ۲۳۰ ۲۲۹ ۲۲۸ ۲۲۷ ۲۲۶ ۲۲۵ ۲۲۴ ۲۲۳ ۲۲۲ ۲۲۱ ۲۲۰ ۲۱۹ ۲۱۸ ۲۱۷ ۲۱۶ ۲۱۵ ۲۱۴ ۲۱۳ ۲۱۲ ۲۱۱ ۲۱۰ ۲۰۹ ۲۰۸ ۲۰۷ ۲۰۶ ۲۰۵ ۲۰۴ ۲۰۳ ۲۰۲ ۲۰۱ ۲۰۰ ۱۹۹ ۱۹۸ ۱۹۷ ۱۹۶ ۱۹۵ ۱۹۴ ۱۹۳ ۱۹۲ ۱۹۱ ۱۹۰ ۱۸۹ ۱۸۸ ۱۸۷ ۱۸۶ ۱۸۵ ۱۸۴ ۱۸۳ ۱۸۲ ۱۸۱ ۱۸۰ ۱۷۹ ۱۷۸ ۱۷۷ ۱۷۶ ۱۷۵ ۱۷۴ ۱۷۳ ۱۷۲ ۱۷۱ ۱۷۰ ۱۶۹ ۱۶۸ ۱۶۷ ۱۶۶ ۱۶۵ ۱۶۴ ۱۶۳ ۱۶۲ ۱۶۱ ۱۶۰ ۱۵۹ ۱۵۸ ۱۵۷ ۱۵۶ ۱۵۵ ۱۵۴ ۱۵۳ ۱۵۲ ۱۵۱ ۱۵۰ ۱۴۹ ۱۴۸ ۱۴۷ ۱۴۶ ۱۴۵ ۱۴۴ ۱۴۳ ۱۴۲ ۱۴۱ ۱۴۰ ۱۳۹ ۱۳۸ ۱۳۷ ۱۳۶ ۱۳۵ ۱۳۴ ۱۳۳ ۱۳۲ ۱۳۱ ۱۳۰ ۱۲۹ ۱۲۸ ۱۲۷ ۱۲۶ ۱۲۵ ۱۲۴ ۱۲۳ ۱۲۲ ۱۲۱ ۱۲۰ ۱۱۹ ۱۱۸ ۱۱۷ ۱۱۶ ۱۱۵ ۱۱۴ ۱۱۳ ۱۱۲ ۱۱۱ ۱۱۰ ۱۰۹ ۱۰۸ ۱۰۷ ۱۰۶ ۱۰۵ ۱۰۴ ۱۰۳ ۱۰۲ ۱۰۱ ۱۰۰ ۹۹ ۹۸ ۹۷ ۹۶ ۹۵ ۹۴ ۹۳ ۹۲ ۹۱ ۹۰ ۸۹ ۸۸ ۸۷ ۸۶ ۸۵ ۸۴ ۸۳ ۸۲ ۸۱ ۸۰ ۷۹ ۷۸ ۷۷ ۷۶ ۷۵ ۷۴ ۷۳ ۷۲ ۷۱ ۷۰ ۶۹ ۶۸ ۶۷ ۶۶ ۶۵ ۶۴ ۶۳ ۶۲ ۶۱ ۶۰ ۵۹ ۵۸ ۵۷ ۵۶ ۵۵ ۵۴ ۵۳ ۵۲ ۵۱ ۵۰ ۴۹ ۴۸ ۴۷ ۴۶ ۴۵ ۴۴ ۴۳ ۴۲ ۴۱ ۴۰ ۳۹ ۳۸ ۳۷ ۳۶ ۳۵ ۳۴ ۳۳ ۳۲ ۳۱ ۳۰ ۲۹ ۲۸ ۲۷ ۲۶ ۲۵ ۲۴ ۲۳ ۲۲ ۲۱ ۲۰ ۱۹ ۱۸ ۱۷ ۱۶ ۱۵ ۱۴ ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱ ۰

٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠



وكيف استحضر عمر بن الخطاب عن النبي (ص) نقوله للعباس : تطب  
ميراثك من أس حديث . مع أن الله تعالى كان يحاط به بصعاقبه . مثل  
« يا أيها الرسول . يا أيها النبي . يا أيها المزمحل . يا أيها المدثر » . ونادى  
غيره من الأنبياء بأسمائهم . وهـ بذكره باسمه « لا في أربعة موطن . شهد له  
فيها بالرسالة . لضرورة تخصيصه وتعيينه بالأسم . كقوله تعالى « وما  
محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل . (١) وهـ ما كان محمد أحد من  
رحلكم . ولكن رسول الله . وحدثه النبي (٢) . « رسول يأتي من بعدني  
سمه أحمد » (٣) . و « محمد رسول الله . ولدين معه » (٤) . ثم إن الله  
تعالى قال : « لا تجمعوا دعاء الرسول بيسمكم كدعاء بعضكم بعضاً » (٥) .

ثم استحضر عمر عن النبي . مع عظم شأنها . وشرف مرتبتها . نقوله  
لأمير المؤمنين عليه السلام . ويطلب ميراث امرئته

ثم إنه وصف اعتقاد علي والعباس في حقه . وحق أبي بكر . بأنهما  
كاذبان ، آثمان ، غادران ، خائنان .

فإن كان اعتقاده بهما حقاً . وكان قوهما ( يعني علي والعباس )  
صدقاً . لزم نظري الهم إلى أبي بكر وعمر . وأنهما لا يصلحان للحلافة

ورسل المصنف . وهذا لا يختلف فيه أحد . فراجع ما شئت من نكت المشقة على هذا  
كطبقات من سعد . وتاريخ الطبري . وس الأثر في الكمل ج ٢ ص ٢١٥ وتاريخ  
الغمام ج ٢ ص ٥٤ . واستخرجت منه ج ٣ ص ٢٠٧ وفي حاشيتها سيرة ربي دخلان  
ج ٢ ص ٢٣٩

ثم تناهوا لها . فلم يترجوا . مع ما وعدوا ورؤوا من انصوص الصريحة في وجوب  
إسراهم كقوله (ص) « جهروا جيش أسامة . لن قد من عطف عنه » المن والجل

ج ١ ص ٢٢

(١) آل عمران : ١٤٤

(٢) الأحزاب : ٤٠

(٣) الصف : ٦١

(٤) الفتح : ٢٩

(٥) النور : ٦٣

وإن لم يكن كذلك لزم أن يكون قد قال عليهما شيئاً وزوراً . إن كان اعتقاده مخطئاً .

وإن كان مصيباً لزم تصرف الدم إلى عليٍّ والعباس . حيث اعتقدا في أبي بكر وعمر ما ليس فيهما . فكيف استصلحوه للإمامة ، مع أن الله تعالى قد نزهه عن الكذب . وقول الزور

مع أن البخاري . ومسلماً ذكر ، في صحيحيهما ، أن قول عمر هذا لعليٍّ والعباس محض مائل بن أوس . وعثمان . وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير . وسعد ، ولم يعتد أمير المؤمنين والعباس عن هذا الاعتقاد الذي ذكره عمر . ولا أحد من الخصمين اعتد لأبي بكر وعمر :

### دراسات حول عائشة

في عهد النبي (ص) وبعده

ادّعاؤها بحجرتها :

روى الحميدي بن الصريحين أن النبي (ص) أراد أن يشتري موضع المسجد من بني نجار . فوهبه له . وكان فيه نخل ، وفور المشركين ، فقلع النخل ، وحرّث القبور (١) . وقد قال الله تعالى : لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم (٢)

ومن اعلموه . أن عائشة لم يكن لها ولا لأبيها دار بالمدينة . ولا أثرها . ولا بيت ولا أثره لواحد من أقارب . وادّعت حنجرة أسكنها فيها رسول الله (ص) فسكنها أبوها إليها . ولم يفعل كما فعل عاتمة عليها السلام (٣)

---

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ١٩٥ وعامة المأثور شرح نتائج الجمع للأصول ج ١ ص ٢٤٢ وقيل رواه أبو داود والشيخان .

(٢) الأحزاب : ٥٣

(٣) أقول : أوردنا من الكتب معروفة غير تقدم دعاء أرواح النبي (ص) معراث ، إلا .

وخرجت عائشة في قتل أمير المؤمنين ( ح ) ، ومعلوم أنها عاصية بذلك ( ١ ) .

أما أولاً : فلأن الله قد سهاها عن آخره ح . وأمرها بالاستقرار في

عائشة ، وهي تغرب من بيوت ، وممن عن ذلك : عائشة ، بعد ذلك ، وتسلم أسير يكر  
حجرتها ، تكشف عن مدى حرص بيوت ، بين أسير  
والاستدلال ، فتم به تعدي ، وغرب في بيوتك .

مردود يعونه في الحفلات : « د عرجوه من بيوتهم ، وفلوه » ولا تدعوا بيوت  
النبي » ، فم يرد الله تعالى راحة بيوت أسير ، لا من حيث أسير ، لا من حيث  
أسير ، بل من حيث ، وعنده ( ص ) من على من هو راحة ، ثم فعل عن  
أحد ، كما صرح بذلك من بي حديه في شرح صحيح ج ٤ ص ١٨٨ فم يكن دعاء عائشة  
للبيوت إلا عن سبيل لإزالة ، وذلك يدل على خلاف حديث أسير : « نحن مدثر لأسير  
لا نورث ، ما تركه صدقه » ، كما ذكر ذلك صريحاً فكن عائشة عاصية ، ذلك الكهـم بين  
في مجرد سكتي ، من في ( جرد جميع أحكامك ) ، كدس عائشة أسير ، وساحة في سب  
سبي ( ص ) بعد رده ، ولا يدب سببين جمعاً ، كسبها عن دس حسن فحش ( ع )  
عند حده ( ص ) ، وقد ساد رأكبه عن فعل وحوادث أسير ، كما في تاريخ  
اليعقوبي ج ٢ ص ٢١٤ وشرح الصحيح ج ٤ ص ١٨٨ ، ١٨٩

ويؤيد هذا أن دعوها لإرث صحبته ، فهي إما يكون ملكة للبع من أسير ، ويجازر  
ذلك بقدر فقط ، وبأن يكون بغير أمهات المؤمنين ، ولصته الصديقه ، فيكون  
بصرفها في الكن تصرفاً غير بيا ، كما فهم ذلك من الأمة من عاص ، لما رأها كنه على  
بغل ، وحوطها بنو أمية ، وعروان ، فقال لها :

تعلقت بعلت ولو عشت نفسك لك سبع من أسير وبكل نفسك  
( دلائل الصدي ج ٤ ص ١٢١ ) وقد كان عما ، دعة ( ع ) يشعلون في فدك ، كما ذكره  
أهل السير ، والتاريخ ، والحديث .

( ١ ) قال ابن أبي الحديد في شرح الصحيح ج ١ ص ٤ : « ما أصعب حمل ، فهم عند أصحاب  
ذلكون كنهم إلا عائشة ، وطعنه ، والزمير ، فبهم قدوا ، وبولا ليوه لحكم لم بأسر ،  
إصرارهم على النبي .

أقول : لم يثبت عند أحد من المسلمين بوبتهم ، وقنه فهم يعني حق لأعداء ، وروايت  
في باب لإماره وعلاقة ، كما في صحيح مسلم ، والحدابي ، وعم هذا يدل على أن  
الخروج عن الإمام حرام ، ودعته جماعة السبي ، وعنده عصب ، قسبي ( ص )  
والصبيان لرسول الله صاوق للخروج عن صراط الحق .



المؤمنين عليه السلام بالخلافة أسدت القتل إليه . وطالته دمه ، لضعفها وعداوتها معه . ثم مع ذلك نفعها خلق عظيم . وساعدها عليه جماعة كثيرة ألوفاً مصاعمة . وعاظمة عبيها السلام لما جاءت نطالب بحق إرثها . الذي حقه الله لها في كتابه العزيز . وكانت مُحِقَّة في م يتابعها مخلوق . وم يساعدها بشر !<sup>(١)</sup>

ثم إنما جعلت بيت رسول الله ( ص ) مصره لأبيها . ولعمر . وهما أحبيب عن النبي ( ص ) . فإن كان هذا البيت ميراثاً . فمن الواجب استئذان جميع الورثة . وإن كان صدقةً للمسلمين . فيجب استئذان المسلمين كافة . وإن كان مُلْك عائشة . كذاهم ما تقدم . مع أنه لم يكن لها بيت . ولا مسكن . ولا دار في المدينة

وقد روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين أن رسول الله ( ص ) قال : « ما بيني وبين مري روضة من رياض الجنة »<sup>(٢)</sup>

وقد روى الطبري في تاريخه . أن النبي ( ص ) قال : « إذا عسلموني وكفتموني . فمعهوني على مري في بيت على شعيرة مري »<sup>(٣)</sup>

وقد روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . عن عائشة قالت ما عرت على أحد من أبناء النبي ( ص ) ما عرت على حبيبته . وما رأيتها قط . ولكن كان يكرّر ذكرها . ويرى دمع الشاه . ثم يضعها حصصاً . ويضعها إلى أصدقاء حبيبته . فرمما قلت له : كأن لم يكن في الدنيا امرأه إلا حبيبته ؟ فيقول : إنها كانت لي . وب منها ولد<sup>(٤)</sup>

ح ٥ ص ٧٩ كان أعداء عثمان يسمونه بشدة . ربه حديث عائشة : « اقتلوا عثمان . قتل الله عثمان » . تعني عثمان

(١) ورواه أحمد في المستدرج ٣ ص ٤

(٢) مسند كثر العمال ٤ ص ٣١٤ في هامش مسند أحمد . وصحيح مسلم ح ٣ ص ٥

(٣) صحيح بخاري ح ٥ ص ١٨ وصحيح مسلم ح ٣ ص ٩

وأجمع المسلمون على أن خديجة من أهل حنة . وعائشة قالت أمير المؤمنين عليه السلام بعد الإجماع على إمامته . وقتلت بسبها نحواً من ستة عشر ألف صحابي وغيره من المسلمين (١)

وأفشت مرّة رسول الله ( ص ) كما حكاه الله تعالى (٢)

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . أن عمر حبيبة أثبت بها شد عليها بذلك (٣) .

ونقل العراقي سوء صحتها لرسول الله ( ص ) فقال إن أباها أن بكر دخل يوماً على النبي ( ص ) . وقد وقع منها في حق النبي ( ص ) أمرٌ مكروه . فكلعه النبي ( ص ) أن يسمع ما جرى . ويدخل بينهما . فقال له رسول الله ( ص ) تتكلمين أو أتكلمن ؟ فقالت لا تكلم ولا تقل إلا حقاً (٤) .

فسيطر لعائل إلى هذه الحوادث . وهل كان عنده إلا الحق ؟ وبسط في الفرق بين خديجة وعائشة .

وقد أكرر الملاحظ ، من أهل السنة في كتاب « الإيضاف » غاية الإنكار على من يسوي عائشة بخديجة ، أو يفصلها عليها

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . أن ابن الزبير دخل على عائشة في مرضها . فقالت له : « إني قاتلت فلاناً » . وسُمّت المقاتيل برجل قاتنته عليه . وقالت . « لوددت أبي كنت سيئاً مسياً » (٥)

---

(١) تاريخ الحبيب ج ٢ ص ٢٧٧ وفي تاريخ العمري ج ٢ ص ١٧٢ أنه قتل في ذلك اليوم ثمانون ألفاً

(٢) ذكره المعرون في أول سورة النجم . وروى البحاري في الصحيح . في كتاب الطلاق ، وفي صحيح مسلم ، في كتاب الرضاع .

(٣) ذكره البحاري في الصحيح ، والدارقطني في تفسيره ج ٤ ص ٣٠٦

(٤) رواه العراقي في إحياء العلوم ، وقرره الفصل في المقام

(٥) ورواه ابن الأثير في النهاية ج ٥ ص ٥٠ وأحمد في مسنده .

ومنه عن عائشة أن النبي (ص) كان يمشي عند ريب بيت حشش ،  
 فيشرب عنده عسلاً ، فألبت أن وحفصة أن أيتنا متى دخل عليها رسول  
 الله (ص) فتقن . إني أخدمك ربيع معافير . فدخل على إحداهما فقالت  
 له ذلك . فقال بل شربت عسلاً عند ريب بيت حشش ، ولن أعود  
 له . فزلت « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » ؟ إلى قوله « إن  
 تتوبا إلى الله » لعائشة وحفصة « فقد صحت قلوبكما » . « وإد امرء النبي  
 إلى بعض أرواحه حديثاً » لقوله بل شربت عسلاً (١)

قال البخاري في صحيحه (٢) . وقال إبراهيم بن موسى عن هشام  
 « بل أعود له وقد حلفت فلا تخبري بذلك أحداً »

وهذا يدل على نقصها في النهاية .

ومنه : « أن عائشة حدثت أن عبد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء  
 أعطته . والله لئن انتهيت عائشة . أو لأحجرن عليها » (٣) ولم يذكر عليه أحد .

وهذا يدل على ارتكابها ما ليس بسائغ .

ومنه : عن ابن عباس قال لو كنت قرأها أو أدخل عليها لأنتبتها حتى  
 تشاهي (٤) .

وهذا يدل على استحقاتها المجران .

ومنه . عن نافع . عن ابن عمر . قال قدم النبي (ص) حطباً ،  
 فأشار إلى مسكن عائشة ، وقال ها هنا ائمة . ثلاثاً ، من حيث يقطع

(١) آيات في سورة التحريم . رواه الحميدي ذكره المعمر بن الوليد والمحدثون في كتبهم  
 من صحيح البخاري ج ٦ ص ١٧٥ ، والناسخ جامع لأصول ج ٤ ص ٢٦٦ وقال  
 رواه الثلاثة .

(٢) صحيح البخاري ج ٧ ص ٧٦ ، الناسخ جامع لأصول ج ٤ ص ٢٦٦

(٣) رواه في كتاب الأدب ج ٨ ص ٢٤

(٤) رواه أحمد في مسنده وأقر به بعض في المعاد . و«عص عنه

## قرنُ الشيطان (١) .

وفيه قال حرج النسي ( ص ) من بيت عائشة ، فقال رأس الكفر من هاهنا . من حيث يطلع قرنُ الشيطان (٢) .

## إيضاح خرافة الجبر

أفلا يظن العاقل نعم الانصاف . ويحسب التقيد . واتساع الهوى . والاستناد إلى اتساع الدنيا . ويطلب الخلاص من الله تعالى . ويعلم أنه محاسب عدلاً على الأقل والكثير . والعنيل والنفير . فكيف يترك اعتماده . ويتوهم أنه يترك سدى ؟ أو يعتمد بأن الله تعالى قدّر هذه المعصية وقصدها ، فلا يتمكن من دفعها . فيرى نفسه قولاً لا فعلاً . فإنه لا ينكر صدور الفعل من الإنسان إلا مكاره حاشد للحق . أو مريض العسل . بحيث لا يقدر على تحصيل شيء البتة .

ولو كان الأمر كما توهموه . لكان الله تعالى قد أرسل الرسل إلى نفسه . وأرسل الكتب على نفسه . فكل وعد ووعد جاء به يكون متوجهاً إلى نفسه . لأنه إذا لم يكن فاعل سوى الله تعالى . فإن من أرسل الأنبياء . وعلى من أنزل الكتب . ولم يهدّد ووعد وتوعد . ومن أمر ونهى .

ومن أعجب الأشياء وأعربها . أنهم يعجرون عن إدراك استناد أمعهم إليهم . مع أنه معلوم للصبيان ، والمجاهدين ، والهاشم ، وبقدرون على تصديق الأنبياء . والعلم بصحة نبوة كل مرسل . مع استناد الفساد . والصلال . والتليس . وتصديق الكذابين ، وإطهار المعجرات على أيدي المبطلين إلى الله تعالى .

(١) روه في كتاب الجهاد . باب ما جاء في نبوت أرواح النسي ( ص ) ج ٤ ص ٩٨ والفتح الجامع للأصول ج ٥ ص ٣١٠ وقال . وه الشيعان ، والترميدي

(٢) الفاح الجامع للأصول ج ٥ ص ٣١١ وقال . رواه ستم



وحينئذ لا يفتى عمن ولا طئ بشيء من الاعتقادات الثثة ، ويرتفع  
الحزم بالشرائع ، والثواب والعقاب ، وهذا كفر محض

قال انخوار رمي : حكى قاضي القصاة . عن أبي عبي الحناني أن  
المعبر كافر ، ومن شك في كفره فهو كافر . ومن شك في كفر من شك  
في كفره ، فهو كافر ! !

وكيف لا يكون كذلك ، وأهل عدهم ما تقدم ، وأنه يجوز أن يجمع  
الله الأنبياء ، والمرسل ، وعباده الصالحين في أسفل درك الجحيم ، يعدنهم  
دائماً ، ويحللن الكفار والمنافقين ، وإنيس وجوده في آخره ولعيم ألد  
الآلدين ٢

وقد كان لهم في دم غير الله مشع ، وفيمن عداه مفسع ، وهلاك حكى  
الله اعتدار الكفار في الآخرة ، بأنك خلقت من الكفر ، والعصيان . بل  
اعترفوا بصور ادب عنهم ، وقالوا : « رب أخرجنا بعمل صالحاً غير  
الذي كنا بعمل » (١) ، « ربنا أخرجنا منها ، فإن عذبنا فإن عذابك عذبنا » (٢) .  
« حتى إذا جاء أحدهم الموت قال : رب ارجعوني لعسلي أعمل صالحاً  
فيما تركت » (٣) ، « أن تقول نفس يا حسرتنا على ما فرطت في حب الله » (٤) .  
« ربنا إن أضعنا سددت وكزأنا ، فأصلبنا السبيل » (٥) . « ربنا آتهم  
صعفين من العذاب ، وانهم لعنا كبراً » (٦) ، « ربنا أربنا اللذين أصلحنا  
من الجن والإنس ، يجعلهما تحت قدمينا وما أضرب إلا المحرمون » (٧) .

ثم إن الشيعون اعترف بأنه استعواهم ، وشهد الله تعالى بذلك ، فحكى  
عن الشيطان : « إن الله وعدكم وعد الحق . ووعدتكم فأخلفنكم ، وما  
كان لي عليكم من سلطان . إلا أن دعوتكم فاستجتم بي . فلا تنوموني

(١) فاطر ٣٧ (٤) برمر ٥٦

(٥) و(٦) الأحزاب : ٩٧ و ٩٨

(٧) فصل ٢٩

(١) فاطر ٣٧

(٢) المؤمن ٥٧

(٣) المؤمن ٩٩ ١٠

ولوموا أنفسكم (١) . وقال تعالى : « الشيطان سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ » (٢) .  
مردوا شهادة الله تعالى . واعترف الشيطان ، ونزَّهوه . وأوقعوا الله في  
اللوم والذم .

وروى الحميدي في المجمع بين الصحيحين . قال : قدم على رسول الله  
( ص ) سَيِّ . فإذا امرأة من السبي تسمى ، إذ وجدت صبيّاً في السبي ،  
فأخذته فألزقته بطنها فأرضعته . فقال رسول الله ( ص ) : أترون هذه  
المرأة طارحة ولدها في النار ؟ قل لا والله . قال . الله أرحم بعباده من  
هذه المرأة بولدها (٣) .

وفيه . أن السَيِّ ( ص ) قال : إن لله مائة رحمة ، أنزل منها رحمة  
واحدة . بين الإنس والجن ، والبهائم ، والحوام . فيها يتعاطفون ، وبها  
يتراحمون ، وبها يعطف لوحش على ولدها . فأحسَّ الله تسعاً وتسعين رحمة  
يرحم بها عباده يوم القيامة (٤) .

وفيه عن رسول الله ( ص ) . قال : إن الله يقول يوم القيامة : يا ابن  
آدم ، مرصتُ فلم تُعديني قال . يا رب ، كيف أعُودك ، وأنت رب  
العالمين ؟ قال . أما علمت أن فلاناً مرص من فلم تُعده ؟ أما علمت أنك لو  
عُدته لوحدتني عبده ؟ يا ابن آدم ، استطعمتُك فلم تُطعمني ، قال : يا رب ،  
كيف أطعمتُك ، وأنت رب العالمين ؟ قال : إنه استطعمك عبدي فلان  
فلم تُطعمه . أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي ؟ يا ابن آدم ،  
مستقيتُك فلم تسقي . قال . يا رب ، كيف أسقيك ، وأنت رب العالمين ؟  
قال : استسقاك عبدي فلان . فلم تسقه . أما علمت أنك لو سقيته لوحدت  
ذلك عندي ؟ (٥) .

(١) إبراهيم : ٢٢

(٢) التاج الخانع للأصول ج ٥ ص ١٥٧ وقال رواه الشيخان .

(٣) وفي البخاري ، كتاب الأدب ج ٨ ص ٩ وفي التاج الخانع للأصول ج ٥ ص ١٥٦

(٤) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٨١

وفيه ٠ عن ابن مسعود ، قال : « سمعت رسول الله ( ص ) يقول :  
 الله أفرحُ بتوبة عبده المؤمن من رجلٍ برل في أرضٍ دويةٍ مُهلكةٍ ، ففقد  
 رحلته ، فظنّها حتّى اشتدّ عليه الحرّ والعطش . ما شاء الله تعالى . قال :  
 أرحعُ إلى مكاني الذي كنتُ فيه . فأبام حتّى أموت . فوضع رأسه على  
 ساعده ليموت ، فاستيقظ ، فوجد رحلته عنده . عليها راده وشرابه .  
 فأنه أشدّ فرحاً بتوبة عبده المؤمن من هذا براحلته وراده » (١) .

وقد صرح الله تعالى في كتابه ، في عدة مواضع ، برحمته وإحسانه ،  
 وتفصله ، وكيف يتحقق ذلك من يخلق الكفر في العبد ويعدّه عليه ، ويخلق  
 الطاعة في العبد ، ويعاقه أبصاً عليها

هذه حال أصولهم الدينية . لبي يديور الله تعالى ٢ ، فيجب على  
 العاقل : أن ينظر في نفسه هل يجوز المصير إلى شيء منها ؟ وهل يجوز  
 له القول ببعضها ؟ .

---

(١) صحيح مسلم ج ٤ ص ٢٤٧ والحار ي ج ٢ ص ٨٤ والنتاج التامع للأصول ج ٥ ص ١٥٠

## المسألة السادسة

### في المعاد

إن الحشر في المعاد هو هذا اللبن المشهود

هذا أصل عظيم ، وإثباته من أركان الدين ، وحاحده كافر بالإجماع ، ومن لا يثبت المعاد البدني ، ولا الثواب ، والعقاب ، وأحوال الآخرة فإنه كافر إجماعاً .

ولا خلاف بين أهل الملل في إمكانه ، لأن الله تعالى قادر على كل مقدر ، ولا شك في أن إيجاد الجسم بعد عدمه ممكن ، وقد نص الله تعالى عليه في قوله : « أوليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم ؟ » بلى وهو الخلاق العليم (١) ، وقال تعالى : « من يحيي العظام وهي رميم ، قل : يحييها الذي أنشأها أول مرة ، وهو بكل خلق عليم » (٢) .

والقرآن مملوء من ذكر المعاد ، وإن اختلفوا في كيفية الإعادة والإعدام ، وتماصيل ذلك ذكرناها في كتبنا الكلامية ، لكن البحث هاهنا عن شيء واحد ، وهو أن القول بإثبات المعاد البدني ، الذي هو أصل الدين وركنه ، إنما يتم على مذهب الإمامية .

(١) و (٢) يس : ٧٨ و ٧٩ و ٨١

أما عني مذهب أهل السنة ، فلا . لأن الطريق إلى إثباته ليس إلا<sup>١</sup> السمع<sup>(١)</sup> ، فإن العقل إنما يدل على إمكانه ، لا على وقوعه ، وقد يمتنع أن لعلم بصحة السمع وصدقه إنما يتم على قواعد الإمامية ، القائلين بامتناع وقوع انقيص من الله تعالى . لأنه إذا حار أن نجبرنا بالكذب . أو يجبر عما لا يريده . ولا يقصده . فحيث يمتنع الاستدلال بأخباره تعالى على إثبات المعاد اندي . والشك في ذلك كثر فلا يمكنهم حيثئذ الحزم بالإسلام الشك<sup>٢</sup> يعود بالله من هذه المقالات التي توجب الشك في الإسلام<sup>٣</sup> .

### استحقاق الثواب والعقاب

وسعت الأشاعرة من استحقاق الثواب على الطاعة . والعقاب على المعصية<sup>(٢)</sup> ، وخالفوا في ذلك نص القرآن ، وهو قوله تعالى : « ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : « اليوم تُحْرَى كل نفس بما كسبت »<sup>(٤)</sup> . « اليوم تجزون ما كنتم تعملون »<sup>(٥)</sup> ، وهل حزاء الإحسان إلا الإحسان<sup>(٦)</sup> ، والقرآن مملوء من ذلك . وحالفوا أيضاً المعقول ، وهو قسح التكليف المشتمل على المشقة من غير عيوض ، لأن الله تعالى عني عن ذلك . ولولا العقاب لزم الإغراء بالقبيح ، لأن لنا ميلاً إليه ، فلولا الزجر بالعقاب لزم الإغراء به ، والإغراء بالقبيح قبيح .

ولأنه لطف ، إذ مع العلم يرتدع المكلف من فعل المعصية ، وقد ثبت وجوب اللطف .

(١) و(٢) انظر الملل والنحل لشهرستاني ج ١ ص ٤٢ و ٩٤ نجد فيه مقالة الإشاعة ، وشرح

المقائد الفنازاني .

(٣) الزلزال ٧ و ٨

(٤) غافر . ١٧

(٥) الباقية : ٢٨ (٦) الرحمن : ٦٠

فَتَلَيِّظُ الْعَاقِلُ ، وَيُصِفُ مِنْ نَفْسِهِ . وَيَعْتَبِرُ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ الَّتِي هِيَ  
أَصُولُ الدِّينِ ، وَعَلَيْهَا تَتَنَبَّأُ الْقَوَاعِدُ الْإِسْلَامِيَّةُ ، هَلْ يَجُوزُ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا ؟  
وَهَلْ يَرْضَى الْعَاقِلُ لِقَاءَ اللَّهِ صَحَابَهُ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ طَائِمٌ ، خَالِقٌ لِلشَّرِّ ، مَكْلُوفٌ  
عَمَّا لَا يَطَاقُ ، قَاهِرٌ لِلْعَبْدِ ، مَكْذُوبٌ لَمَّا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْعَرِيرُ ، مِنْ قَوْلِهِ  
تَعَالَى : « لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا » (١) « وَمَا رَيْتَ نَطْلَأَ لِّلْعَبِيدِ » (٢) ،  
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ ؟ ...

وَمَا وَجَّهَ اعْتِدَارَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ (ص) ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ ،  
فِي اعْتِقَادِهِ أَنَّهُمْ غَيْرُ مَعْصُومِينَ ؟ . وَأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْخَطَأُ وَالْعِلْطُ ، وَالسَّهْوُ ،  
وَالْمَعْصِيَةُ ؟

وَأَنَّ النَّسِيَّ ( ص ) وَقَعَ مِنْهُ فِي صَلَاتِهِ ، حَيْثُ قَالَ : تِلْكَ الْغَرَائِبُ  
الْعُلَا ، مِنْهَا الشَّفَاعَةُ تُرْتَجَى ؟ !

وَأَنَّهُ بَالٍ قَائِمًا !!

وَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَذَبَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ ، فَإِنْ ارْتَضَى لِنَفْسِهِ ذَلِكَ ،  
كَمَا خَزِبَ أَوْ عَارَأَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا ، وَآخِرًا ، وَظَاهِرًا ، وَبَاطِنًا

## المسألة السابعة

# فيما يتعلق بأصول الفقه

## وفيه فصول

الأول : في التكليف ، وفيه مباحث :

الأول : في الحكم .

مذهب الإمامية فيه هو الوجوب ، أو الدب ، أو الإباحة ، أو الكراهة ، أو التحريم المستند إلى صفة يقع الفعل عليها توجب أحدها .

وقالت الأشاعرة : « حكم الله تعالى خطائه المتعلق بأفعال المكلفين ، بالافتضاء ، أو التخيير (١) .

فلزم التناقض ، والقول بالمحال .

أما التناقض ، فلأن الحكم حادث لثقله بالمكلف الحادث

ولأنه يصدق ، حلت المرأة والجارية بعد أن لم تكن . وحرمت بعد أن لم تكن .

ولأنه معتل بأفعال المكلف ، كالطلاق والبيع وغيرهما

---

(١) المستصفى ج ١ ص ٤٢ وحاشية العلامة الشافعي على من جمع الخومع ، مع تقرير الشرييني

ويتعلق بتجدد الأوقات ، فيقال : إذا زالت الشمس ، أو غربت وحدث الصلاة ، وقبلها لم تكن واجبة .

والخضاب كلام الله تعالى ، وكلامه قديم عندهم فيكون الحكم قديماً وحادثاً ، وهو تناقض .

وأما المدخل . فلأن الحكم أمر يرجع إلى الفعل وصفاته . فيقال : هذا واجب . أو حرم . أو مباح . إلى غير ذلك ، وكلام الله تعالى صفة قائمة بذاته عندهم ، وعدنا أنه عبارة عن حروف وأصوات قائمة بالأحسام . لا مدخل للأفعال في حياها فيها .

الثاني : في الواجب الموسع .

العقل ، والنقل متطابقان على وقوعه .

أما النقل . فقولُه تعالى : « أقم لصلاة لدُلوك الشمس إلى غروب الليل » (١)

وأما العقل ، فإنه ممكن . لعدم استحالة أن يوحى الله تعالى فعلاً في وقت يفصل عنه . ويتحيز العبد في إيقاعه في أي حروء شاء من ذلك الوقت . ثم إذا لم يقعه إلا في الأخير يصبق عليه حيثنذ ، ولا امتناع في ذلك ، بل يجب تتعدر صسط وقت الصلاة . فإنه يمتنع أن يفعل العبد الصلاة في وقت لا يفصل عنها . إما دلالة إليه ، أو إلى غيره .

فالقول بالتوسع الوقت أمر ضروري ، في نظر الشارع

وقال بعض المحققين إنه يجب الفعل في أول الوقت . فإن أحرز الوقت صار قضاء (٢) .

وقال بعض الحنفية إنه يجب في آخره . فإن قدمه كان فعلاً (٣) .

(١) الإسراء . ٧٨

(٢) (٣) المنصوح ص ٤٤ و ٤٥ . وشرح بعض جمع خومع ح ص ١٩٠ وذكرها الفصل في المقام



والقرآن يكذب ثقوب هؤلاء . لأنه تعالى أوجب الصلاة في الزمان  
المحضور بين لدلوك وانسحق . فتحصيل الوجوب بأول الوقت أو تأخره  
ترجيح من غير مرجح ، وهو محل

### الثالث : في الواجب على الكفاية .

دهت الإمامية ، ومن تابعهم من الجمهور إلى أن الواجب على الكفاية  
وجب على الجميع . بمعنى أنه إذا فعله البعض سقط عن لائق . لأن  
المقصود بشارع تخصيصه ، كالجهاد الذي قصد الشارع به حراسة المسلمين .  
فإن حصل بالعص سقط الواجب عن الآخرين ، وإن لم يفعله أحد أئمة  
الجميع

وقال بعض السلف إنه واجب على واحد غير معين (١)

وهذا باطل بالضرورة . فإن قصبه لواحد وحكمة الله إذا فعل استحق  
فاعله الثواب ، وإذا ترك استحق تاركه العقاب . وإثابة واحد غير معين .  
وعقابه واحد غير معين غير ممكن . فلا يتحقق الوجوب حينئذ ، وقد  
عرض ثبوته

### الرابع : في الواجب المجبر

دهت الإمامية إلى إمكانية ، والعقل دل عليه ، والسمع دال على وقوعه ،  
فإنه غير مستبعد في الحكم بإيجاب شيء من ثلاث . على معنى أنه إذا فعل  
واحداً منها حرج عن العهدة ، ولا يجوز له الإخلال بالجميع ، ولا يجب  
عليه فعل الجميع ، والسمع دل عليه بقوله تعالى : « فعدة من صيام »  
أو صدقة ، أو نكاح (٢) ، أوجب أحدها لا بعيه ، وحرّم ترك الجميع ،  
وقال تعالى : « فكفارتها إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون

(١) حاشية البستاني ج ١ ص ١٨٤ وجميع المراجع ج ١ ص ١٨٢

(٢) البقرة ١٩٦

أهليكم ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقعة » (١) ، ولم يوجب أحدهما إلا بعينه .

ووافقهم على ذلك بعض الجمهور .

وقال : بعضهم : الجميع واجب .

وقال آخرون منهم : الواجب ما يفعله المكلف .

وقال آخرون منهم : الواجب واحدٌ معيّن ، ويسقط به وبالأحر (٢) .

والكل باطل .

أما الأول : فالإجماع على خلافه ، إذ المفتضي للثواب فعل أحدهما ، فلا يكون الباقي واجباً ، وأنه يُنافي التخيير حيثئذ . وإيجاب الجميع يستلزم عدم الخروج عن العهدة إلاّ بفعله ، فكيف التخيير حيثئذ ؟ .

وأما الثاني : فلاستلزامه اختلاف المكلفين فيه ، مع أن الإجماع واقع على تساوي جميع المكلفين فيه ، فلا ينافي التكليف . ولأن الوجوب سابق على الفعل ، فلا تتحقق بعده ، وإلاّ دار .

وأما الثالث : فلأن الثلاثة متساوية في أصالة الوجوب ، وليس البعض بالتسوية والآخر بالأصالة أولى ، بالإجماع . وأن المسقط للوجوب مساوٍ للواجب ، فيكون واجباً .

الخامس : في وجوب ما لا يتم الواجب إلاّ به .

ذهب الإمامية وبعض الجمهور إليه ، وإلاّ لزم تكليف ما لا يطاق ، أو خروج الواجب المطلق عن كونه واجباً ، لأن المقدمة لو لم تكن واجبة حاز تركها ، على تقدير التترك ، إن كان التكليف بالعمل باقياً لزم تكليف ما لا يطاق ، لامتناع وقوع الفعل حال عدم شرطه ، وإن لم يجب سقط الوجوب ، محرح الواجب المطلق عن كونه واجباً .

(١) الثانية . ٨٩

(٢) جمع الخواص ج ١ ص ١٧٥ والمستصحب ج ١ ص ٤٣

ودهب جماعة من الجمهور إلى أنه غير واجب (١) ، فلزمهم ما قدّمناه ، وأن لا يجب التوصل إلى الواجب . مع الإجماع على وجوب التوصل إلى الواجب .

السادس : في متاع الوحوب والحرمه .

دهت الإمامية ، ومن تابعهم من الجمهور إلى امتناع أن يكون الشيء واحداً وحراماً من جهة واحدة ، وإلاّ يرم التكليف بالقيضين ، وهو محال . وحالف في ذلك أبو هاشم ، حيث حرّم القعود على من دخل دار غيره غصباً ، وحرّم الخروج أيضاً (٢) . فلم الجمع بين الصديين ، وهو محال بالضرورة .

وحالف الكشي من الجمهور أيضاً ، فجوّز أن يكون الشيء الواحد واحداً وحراماً معاً . كالزنا ، والواط ، وغيرهما (٣) وهو ضروري البطلان أيضاً .

وكذلك يمنع أن يكون الشيء الواجب واجباً من جهة ، وحراماً من جهة أخرى ، مع تلازم الجهة ، فلم تذهب الإمامية إلى صحة الصلاة في الدار المعصوبة

وحالف فيه الجمهور إلاّ من شذ ، وجعلوها واحدة وحراماً (٤) . ولزمهم ما قدّمناه من التكليف باحتتماع القيصين

السابع : في أن الكفار مخاطبون بالشرائع

دهت الإمامية وجماعة من الجمهور إلى أن الكفار مخاطبون بالشرائع أصولها وفروعها ، رأيتهم مخاطبون بالإيمان

(١) جمع الخواص ج ١ ص ١٩٢ والمستصحب ج ١ ص ٤٦ و ٥٧

(٢) و (٣) و (٤) المستصحب ج ١ ص ٥٠ و ٥١ و ٥٧ . وجمع الخواص ج ١ ص ١٧٢

و ٢٠٢ و ٢٠٣

وردها شو حبيبة إلى أنهم مخاطبون بالإيمان لا غير . وأهم غير مكلفين  
شيء من الشرائع أصولها ، وعروها (١)

وقد خالف في ذلك العقل والنقل :

أما العقل : فلأن المفتصي لو حوب التكليف هو الزجر عن فعل القبيح ،  
والنعت على فعل الطاعات ، واشتماله على اللطف ثابت في حق الكافر . كما  
هو ثابت في حق المسلم . فيجب اشتراكهما في المعول

وأما النقل : فعوله تعالى « وويل للمشركين ، الذين لا يؤتوا الزكاة » (٢)  
وقوله تعالى « فلا صدق ولا صلي » ولكن كذب وتولي » (٣) . وقوله  
تعالى « ما سئلكم في سقر » قالوا لم نك من المصلين ، وم نك نطعم  
المسكين ، وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكف يوم الدين » (٤) ، وقال  
تعالى : « ومن يعمل ذلك يلق أثاماً » (٥) . وأشر إلى ما تقدم من الشرك  
وقتل النفس ، والزنا

ولأنه لو كان حصول الشرط الشرعي شرطاً في التكليف ، لم يجب  
الصلاة على المحدث ، ولا قبل النية . ولا أكر قبل الله ، ولا الاثم قبل  
الهمزة

وذلك معلوم البطلان بالإجماع .

ورم أيضاً أن لا يعصي أحد ، ولا يعق . لأن التكليف مشروط  
بالإرادة ، والفاسق والعاصي لا يربدان الطاعة . فلا يكونان مكلفين سهماً ،  
فيستفي الفسق والعصيان والكفر . وهو ناطل بالإجماع

(١) جمع المواضع ج ١ ص ٢١٢ والمستصم ج ١ ص ٥٨ وقضله الفضل في المقدم

(٢) فصلت : ٦ - ٧

(٣) القيامة : ١٣

(٤) المائدة : ٤٢ إلى ٤٦

(٥) الفرقان : ٦٨

الثامن : في انقطاع التكليف حال الخلوث . وتقديمهم عليه .

دهبت الإمامية . ومن وافقها من المعتزلة . إلى أن التكليف بالفعل منقطع حال حدوثه . لأنه حينئذ يكون واجباً . ولأنه حالة الحصول ، ولو كان مكلفاً به حينئذ لزم لتكليف . بتحصيل الحاصل . وهو محال .

وأما تقدمه على الفعل . فشيء دهبت إليه الإمامية . والمعتزلة أيضاً . لأنه إما يكون مكلفاً حال القدرة . وهي متقدمة على الفعل . وإلا لزم انقضاءه على الواجب . وتحصيل الحاصل . والكل محال .

ولأنه لو لم يكن مكلفاً هل الفعل لم يتحقق العصبان . لأن حال العصيان لا طاعة . فلا تكليف به عندهم . ولا عصيان . وهو باطل بالإجماع . والأشاعرة حالوا جميع العقلاء في المسألتين ، فقالوا في الأولى إن التكليف ينقطع حال الفعل ، وقالوا في الثانية : إن لتكليف لا يتقدم على الفعل (١) ، ولزمهم ما تقدم من المحال .

التاسع : في امتناع التكليف بالمحال .

دهبت الإمامية . ومن تابعهم من المعتزلة إلى امتناعه .

ويدبر عليه العقل . والحق . أم الفعل ، فلاه فيبيع . ولأنه يؤدي إلى عدم التكليف ، لأنه إذا حار التكليف بالمحال ، حار أن يكلف العبد الفعل وأن يكلفه الترك . فلا يكون مكلفاً بالفعل . وغير ذلك من الأدلة . وقد سبق .

وأما المنقول : فقوله تعالى « لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها » (٢) ، إلى غير ذلك من آيات الكثيرة . وقد سبق جميع ذلك

(١) المستصحب ج ١ ص ٥٥ والفصل لابن حرم ج ٢ ص ٢٢ و ٢٥

(٢) الملاق : ٧

وحالفت الأشاعرة المفعول والمفعول في ذلك . وقالوا : إن التكليف  
 بأجمعها تكليف بالمحال . وما لا يطاق (١) . لأن كل ثابت في الواقع سواء  
 كان طاعة . أو معصية . أو شركاً . أو ضللاً ، إلى غير ذلك ، فإنه من  
 عبثه تعالى . ولا يمكن اجتماع القادرين على الفعل الواحد ، مع أنه تعالى  
 كلف العبد . فيكون مكلماً بفعل نفسه . وهو محال ، فيكون قد كلف  
 المحال .

وهل يرصى عاقل لنفسه اختيار ذلك . والمصير إليه ، فإنه يلزم منه  
 تكذيب الله تعالى . وهو كفر . ونقايما بحث التكليف قد سفت .

## الفصل الثاني : في الأدلة . وفيه مباحث

### « التمسك بالقرآن » :

#### الأول : في الكتاب العزيز .

إنما يصح التمسك بالكتاب عند الإمامية . ومن تبعهم من المعتزلة .  
 ولا يتأني على مذهب الأشاعرة ، لأن الكلام عندهم قائم بذات الله  
 تعالى . وهذا الكتاب حكاية عنه (٢) . وحواراً وقروح المعاسد منه تعالى (٣) ،  
 فلا يمكنهم الحكم بصدق هذا القرآن  
 ثم على مذهب الإمامية . والمعتزلة فإن المسئلة منه محال ، فلا يتأني  
 منه ذلك .

وعندنا أن الكلام هو الحروف والأصوات القائمة بالأجسام . ويمتنع  
 أن يد الله تعالى بها ما ليس طاهراً منها إلا مع قرينة تدل عليه

(١) جمع الخوامع ، وفي حاشيته للباني ج ١ ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، والمعصية ج ١ ص ٥٥

وشرح المقالة لفتازاني ص ١٠٩ وفي حاشيته لكنتلي ص ١١٢

(٢) و(٣) الملل والنحل لثهرستاني ج ١ ص ٩٥ و٩٦ والمقالة التي ص ١٠٥ وشرح المقالة

لفتازاني ص ١٠٩ و ٨٩

وانفتحت الإمامية وطائفة كثيرة من الجمهور على أن البسمة آية من كل سورة .

وخالف في ذلك أبو حنيفة <sup>عليه</sup> من القرآن ، ولا يقرؤها في صلاته . واحتج بالشاذ للمقول آحاداً . ونسك به (١) . مع أنه خطأ ، لأن الناقل له ينقله حديثاً عن رسول الله ( ص ) . وإنما يقله قرأناً ، والقرآن هو المتواتر فعيره ليس منه .

### التمسك بالاجماع

الثاني الإجماع . إجماع أهل المدينة ليس حجة . لأن المواضع لا تدخل لها في الصدق والكذب . وإنما المعتر العدالة وعدمها فيهما وقال مالك : إنه حجة (٢) .

وهو خطأ ، للعلم الضروري بأن الدفاع لا مدخل لها في تصديق الرجال وقد قال الله تعالى : « ومن أهل المدينة مردوا على النفاق » (٣) . وقال تعالى . « فما للذين كفروا قبلك مهطعين . عن اليمين وعن الشمال عرين » (٤) . « ومنهم من يلمزك في الصدقات » (٥) . إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وقوع الذنب منهم

وأما إجماع العترة . فإنه حق خلافاً للجمهور ، وإن الله تعالى أذهب عنهم الرجس وطهرهم . فقال : « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً » (٦) . فأكد بلفظ إنما ، وبالإلام ،

(١) تفسير الخازن ج ١ ص ١٤ وأحكام القرآن للبصاص ج ١ ص ٩ و ١٢ و ١٣ وبداية

المجتهد ج ١ ص ٩٧

(٢) المستصفى ج ١ ص ١١٨

(٣) التوبة : ١٠١

(٤) الماعز : ٢٧

(٥) التوبة : ٥٨

(٦) الأحراب : ٢٣

وبالاختصاص على صيغة النداء . ونقوله ( يطهركم ) . ونقوله .  
( تطهيرا ) .

وما أعرب هؤلاء . حيث لم يحملوا الإجماع من برأه الله تعالى من الخطأ  
والزلل . وقول المحشر . وحله رذةً للشيء ( ص ) في استجابة دعائه  
يوم « الماهلة » . وحصة بالأحوه . وغير ذلك من المصائل الحمة حجة

وقد روى صاحب الجمع بين الصحاح استة أن قوله تعالى « كسر  
آمن بالله . وابيوم الآخر . وحاهد في سبيل الله » . إلى قوله . « إن الله عنده  
أحر عظيم » (١) . برن في حق علي (٢)

وفي الجمع بين الصحيحين قوله ( ص ) . « أنت مني عملة هارون من  
موسى ، إلا أنه لا نبي بعلي » (٣) .

ولا شك أن قول هارون حجة . وكذا قول من ساواه في المنزلة

وفي مسند أحمد بن حنبل . قال رسول الله ( ص ) . « إني دافع الراية  
ب . حل بجنة الله ورسوله (١) . ويحب الله ورسوله . لا يرجع حتى  
يفتح الله عليه » .

وإلى يصح محته له مع انتهاء المعصية منه

وقال النبي ( ص ) « الصديقون ثلاثة . حبيب المحار . وهو مؤمن  
ب . بأسير . وحزقيل مؤمن آل فرعون . وعلي بن أبي طالب وهو  
أفضلهم » (٤) .

(١) التوبة : ١٩

(٢) تفسير الحارث . وفي هامشه تفسير — ص ٢ ج ٢ ص ٢٢٣ والدر المنثور ج ٢ ص ٢١٨

وشواهد التنزيل ج ١ ص ٢٤٤

(٣) و(٤) أقول هذا الحديث متواتر عندهم . وروىهما أحمد في مسنده ج ١ ص ١٧١

و ١٧٣ و ١٧٥ وغيره من أعظم لقوه

(٥) الصواعق المحرقة ص ٧٥ والدر المنثور ج ٥ ص ٢٦٢ وقال أخرجه أبو داود . وأبو



وكيف يكون صديقاً ، ولا يُسْتَحْتَجُّ بقوله ٥ هذا من أعرب الأشياء .

وقوله ( ص ) في حر الظئر : ٥ اللهم انتني نأحباً أساس إليك ، يا أكمل معي ، ٥ فجاء عبي ( ع ) ( ١ ) ، مروى في الجمع بين لصحاح السنة !

ومن كتب الخوارزمي ، عن عبد الله بن العباس ، قال : كما مع رسول الله ( ص ) ، فإذا فاطمة عليها السلام قد أقست نمكي ، فقال رسول الله ( ص ) : ما يبكيك ؟ قالت ، يا أنت ، إن الحسن والحسين قد عبرا أو ذهبا مد اليوم ، وقد طلبتهما ولا أدري أين هما . وإن عيباً يمشي إلى الدالية منذ خمسة أيام يسقي السنان ، وإني طلبتهما في مراكب فما أحسست لهما أثراً

وإذا أبو بكر ، فقال : قم يا أنا بكر فاطمة قرة عيني ، ثم قال قم يا عمر ، فاطلبهما ، قم يا سلمان ، وأنا در ، يا فلان ، وب فلان . قال : فأحصبنا على رسول الله ( ص ) ساعة نعتهم في طسهم ، وحثهم . مرجعوا ولم يصيبوهما ، فاعتم النبي ( ص ) عماً شديداً ، ووقف على باب المسجد ، وهو يقول : ٥ اللهم بحق إبراهيم خليلك ، وبحق آدم صديقك ، إن كنا قرة عيني وثمرة مؤادي أحداً نجراً أو برأ فاحفظهما . وسلمهما . قال فإذا جبرئيل عليه السلام قد هبط ، فقال : يا رسول الله . إن الله يُقرئك السلام ، ويقول لك لا تخرج ، ولا تعتم ، انصبتا فاصلان في الدنيا ، فاصلان في الآخرة . وهما في الجنة ، وقد وكنت بهما منكراً يحفظهما إذا ناما . وإذا قاما ، ففرح رسول الله ( ص ) ، ومضى جبرئيل عن عييه ، وميكائيل عن شماله ، والمسلمون حوله . حتى دخل حظيرة بني النجار ، فسلم على الملك الموكل بهما ، ثم حثا النبي ( ص ) على ركبته ،

- معيم ، وابن عاكر ، والديلمي عن أبي بعل ودخائر المعنى ص ٥٦ والرياض النضرة

ح ٢ ص ١٥٣ وفيص القدير ح ٤ ص ٢٣٨ والتفسير الكبير ح ٢٧ ص ٥٧

( ١ ) وهذا الحديث من المتواترات عند مسلمين . وقد أسلفنا حلة من مصادر

فإذا احسن معاينتي للحسين وهما نائمان . وذلك الملك قد جعل حياجه تحتها . والآخر فوقهما . وعلى كل واحد دراعة من شعر . أو صوف . والمداد على شفتيهما فمارال السي ( ص ) بينهما حتى استيقظا فحمل اسي ( ص ) الحسن . وحمل جرثيل الحسين ( ع ) وخرج السي ( ص ) من الخطيرة .

وقال ابن عباس : وحدهما الحسن على عيسى البسي ( ص ) . والحسين على شماله . وهو يقلهما . ويقول . « من أحكما فقد أحب الله ورسوله . ومن أعصكما فقد أنعصر رسول الله » . فقال أبو بكر يا رسول الله . أعطني أحدهما أحمله . فقال السي ( ص ) بعنم الحسولة . ونعم المطية تحتها فلما صار إلى باب الخطيرة لقيه عمر بن الخطاب . فقال له مثل مقالة أبي بكر . مرد عنه رسول الله ( ص ) مثل ما رد على أبي بكر . فرأيا الحسين متنسأ ثوب رسول الله ( ص ) . ووحداه يد السي ( ص ) على رأسه . فدخل السي ( ص ) المسجد . فقال لأشرف اليوم أبي هذين كما شرفهم الله تعالى . وقال يا بلال . هم على الدس . فإدى بهم . فاحتضروا . فقال السي ( ص ) لأصحابه

معشر أصحابي . ثلثوا عن نبيكم محمد ( ص ) بأه قات ألا أدلكم على خير الناس حداً وحدة<sup>٩</sup> قالوا . بلى يا رسول الله قال : عبيكم بالحسن والحسين . فإن حداً هما رسول الله . وحدهما حديجة بنت حويلد سيدة نساء أهل الجنة ..

يا معشر الناس . هل أدلكم على خير الناس أمأ وأباً<sup>١٠</sup> قالوا . بلى يا رسول الله ( ص ) قال عبيكم بالحسن والحسين . فإن أباهما علي بن أبي طالب ( ع ) . وهو خير منهما . يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله . ذو المنعة والمنقة في الإسلام . وأمهما قاطمة الزهراء بنت رسول الله ( ص ) . سيدة نساء أهل الجنة ..

معشر الناس ، ألا أدلكم على خير الناس عمّاً وعمّة ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : عليكم بالحسن والحسين ، فإن عمّتهما جعفر ذو الخناطين يطير بهما في الجنة مع الملائكة ، وعمّتهما أم هانئ بنت أبي طالب .

معشر الناس ، ألا أدلكم على خير الناس خلاً وخالة ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : عليكم بالحسن والحسين ، فإن خالهما القاسم بن محمد ، وخالتهما زينب بنت رسول الله ( ص ) .

معشر الناس ، أعلمكم أن جدّهما في الجنة ، وحدثتهما في الجنة . وأبوهما وأمهما في الجنة ، وعمّتهما وعمّتهما في الجنة ، وخالهما وخالتهما في الجنة ، ومن أحبّ انّي هدين ، وأباهما ، وأمهما ، فهو معاً غداً في الجنة . ومن أبغضهما ، فهو في النار ، وإن من كرامتهما على الله أن سماهما في التوراة : شُراً وشُيراً ( ١ ) .

### حديث المناشدة

روى الخوارزمي ، وجماعة الجمهور ، واشتهر بينهم ، حديث « المناشدة » عن عامر بن واثلة ، قال : كنا مع عليّ ( ع ) يوم الشورى ، وسمعته يقول : لأحتجنّ بما لا يستطيع عريبيكم ، ولا عجميكم بغير ذلك ، ثم قال : فأنشدكم الله أيها النعم جميعاً أفبكم أحدٌ وحدّ الله قبلي ؟ قالوا : اللهم لا .

قال : فأنشدكم بالله ، هل فيكم أحد له أخ مثل أخي جعفر في الجنة ، مع الملائكة عبري ؟ قالوا : اللهم لا .

( ١ ) سابق الخوارزمي ص ١٩١ ورواه ابن حنبل في درر المنقب ، ورواه بصائر يسر يوسف بن أحمد البضوري في نور القيس ص ٢٥١ حل ما في الإحقاق ج ١٠ ص ٧٢٢

قال فأشهدكم بالله . هل فيكم أحد له عمِّي حمزة أسد الله وأسد  
رسوله . سدا الشهداء عيري ؟ قالوا اللهم لا .

قال فأشهدكم بالله . هل فيكم أحد له روحه مثل روحي فاطمة بنت  
محمد . سيدة نساء أهل الجنة عيري ؟ قالوا اللهم لا .

قال فأشهدكم بالله . هل فيكم أحد له شيطان مثل شيطاني الحسن  
والحسين . سيدي شباب أهل الجنة عيري ؟ قالوا اللهم لا .

قال فأشهدكم بالله . هل فيكم أحد نأحي رسول الله ( ص ) عشر  
مرات بقدره بين يدي بجواه صدقة ؟ قالوا اللهم لا .

قال فأشهدكم بالله . هل فيكم أحد قال له رسول الله ( ص )  
« من كنت مولاه فعلي مولاه » اللهم وإن من والاه وعاد من عاداه .  
ليسمع الشاهد منكم العائب عيري ؟ قالوا اللهم لا .

قال . فأشهدكم بالله . هل فيكم أحد قال له رسول الله ( ص )  
« اللهم انتني بأحب الناس إليّ وإني . وأشهدهم حقاً لك . وحقاً لي .  
بأكل معي من هذا الطائر » . فثأه فأكل معه عيري ؟ قالوا اللهم لا .

قال فأشهدكم بالله . هل فيكم أحد قال له رسول الله ( ص )  
« لأعطين امرأة عداً رجلاً يحب الله ورسوله . وينعم الله ورسوله . لا يرجع  
حتى يفتح الله على يديه » . إدا رجح عيري مهراً عيري ؟ قالوا اللهم لا .

قال فأشهدكم بالله . هل فيكم أحد قال فيه رسول الله ( ص ) ليبي  
وليعنة « لتتهن أو لأتعلن إليكم رجلاً كقصي صاعته كقطاعي . ومعصيته  
كمعصيتي . يقتلكم دليفاً عيري ؟ قالوا اللهم لا .

قال فأشهدكم بالله . هل فيكم أحد قال له رسول الله ( ص ) « كذب  
من رعم أنه يُحبي ويُبغض هذا » عيري ؟ قالوا اللهم لا .

قال فأشهدكم بالله . هل فيكم أحد سلمه عليه في ساعه واحده ثلاثه

آلاف من الملائكة ، فيهم جبرئيل . وميكائيل . وإسرافيل ، حيث جثت  
نالماء إلى رسول الله من القليب عبري ؟ قالوا . اللهم لا .

قال : فأشدكم بالله . هل فيكم أحد قال له جبرئيل . « هذه هي  
ابواسة » . فقال رسول الله ( ص ) « إنه سي وأنا منه » . فقال جبرئيل  
« وأنا منكما » عبري ؟ قالوا : اللهم لا .

قال . فأشدكم بالله . هل فيكم أحد يودي فيه من السماء « لاسيف  
إلا دو انقار ولا فتى إلا عي » عبري ؟ قالوا . اللهم لا

قال . فأشدكم بالله . هل فيكم أحد يقتل الكافرين . والقاسطين ،  
والدارقين . على لسان النسي ( ص ) عبري ؟ قالوا . اللهم لا

قال . فأشدكم بالله . هل فيكم أحد قال له رسول الله ( ص )  
« إني فانت على نزيل القرآن ، وتفتن أنت على تأويل القرآن » عبري ؟  
قالوا : اللهم لا .

قال . فأشدكم بالله . هل فيكم أحد ردت عليه الشمس حتى صنتي  
العصر في وقتها عبري ؟ قالوا . اللهم لا

قال : فأشدكم بالله . هل فيكم أحد أمره رسول الله ( ص ) بأن  
بأحد مرة من أبي بكر . فقال له أبو بكر يا رسول الله أرسل في شيء ؟  
فقد له : « إنه لا يؤذي عي إلا علي » عبري ؟ قالوا . اللهم لا

قال . فأشدكم بالله . هل فيكم أحد قال له رسول الله ( ص )  
« أنت مني عمرة هارون من موسى إلا أنه لا سي تعدي » عبري ؟ قالوا  
اللهم لا

قال . فأشدكم بالله . هل فيكم أحد قال له رسول الله ( ص )  
« لا يحبب إلا مؤمن . ولا يعصك إلا كافر » عبري ؟ قالوا . اللهم لا  
قال . فأشدكم بالله . أتعلمون أنه أمر سيد أنبياءكم وفتح ناسي .

فقلتم في ذلك ، فقال رسول الله ( ص ) : « ما أنا سددت أبوابكم ، ولا أنا فتحت بابي ، بل الله سدَّ أبوابكم . وفتح بابي » غيري ؟ قالوا : اللهم لا . قال : فأشدكم بالله ، أنعلمون أنه ناجاني يوم الطائف دون الناس ، فأطال ذلك ، فقلتم : نأجاء دوننا فقال : « ما أنا انتجيت به إلى الله انتجاء » غيري ؟ قالوا : اللهم نعم .

قال : فأشدكم بالله ، أنعلمون أن رسول الله ( ص ) قال : « الحق مع علي » ، وعليُّ مع الحق . يزول الحق مع عليٍّ حيث رآه ؟ قالوا : اللهم نعم

قال : فأشدكم بالله ، أنعلمون أن رسول الله ( ص ) قال : « لا يبي تاركٌ فيكم الثقلين » كتاب الله وعترتي ، لن تضلوا ما استمسكتم بهما ، ولن يفرقا حتى يردا عليَّ الخوض » ؟ قالوا : اللهم نعم .

قال : فأشدكم بالله ، هل فيكم أحد وقى رسول الله ( ص ) نفسه من المشركين ، فاضطجع مضطجعه غيري ؟ قالوا : اللهم لا

قال : فأشدكم بالله ، هل فيكم أحد بارر عمرو بن عبدود ، حيث دعاكم إلى البراز غيري ؟ قالوا : اللهم لا .

قال : فأشدكم بالله ، هل فيكم أحد أنزل الله فيه آية التطهير ، حيث يقول : « إنما يريد الله ليذهب عنكم الرِّحس أهل البيت ويظهركم تطهيراً » غيري ؟ قالوا : اللهم لا .

قال : فأشدكم بالله ، هل فيكم أحد قال له رسول الله ( ص ) : « أنت سيد العرب » غيري ؟ قالوا : اللهم لا .

قال : فأشدكم بالله ، هل فيكم أحد قال له رسول الله ( ص ) : « ما سألت الله شيئاً إلا سألته لك مثله » غيري ؟ قالوا : اللهم لا . (١) .

(١) من جملة رواية حديث المغنمة يوم الثوري أحبط خوارجهم في المناقب ص ٢١٧ والإمام الحموي في تراجم السطحي باب (٨٥) وابن المأزني في المناقب ص ١١٢ وابن أبي الحديد -

ونقل الثعلبي في تفسير قوله تعالى : «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ» (١) ،  
عن ابن عباس . قال : لما نزلت هذه الآية ضرب رسول الله ( ص ) يده  
على صدره . وقال : أنا التنبيه . وأومى إلى صدر علي . وقال : أنت  
الهادي ، يا علي . لك يهتدي المهتلون (٢)

وروى ابن مردويه . وهو الثقة عند الجمهور ، بإسناده إلى حذيفة بن  
أبيمان ، قال : قال رسول الله ( ص ) : «عليٌّ خير البشر ، فمن أسى  
فقد كفر» (٣)

وروى أحمد بن حنبل في مسنده . عن حنبل بن عبد الله . قال : قال  
رسول الله ( ص ) ذات يوم بعرفات . وعليٌّ تجاهه . فأومأ إليّ وإلى عليٍّ  
فأقبلنا نحوه . وهو يقول : ادنُ مني يا عليٍّ . فدننا منه . فقال : يا علي .  
حلفتُ أنا وأنت من شجرة ، أنا أصلها . وأنت فرعها . والحسن والحسين  
أغصانها . فمن نعتق بعضهما أدخله الله الجنة (٤)

في شرح البحج ج ٢ ص ٦١ وقال : نحن نذكر في هذا الموضع ما استمدس في الروايات من  
متشدته أصحباب الثوري ، وأخرجه ابن حاتم الشامي في الدر العظيم ، بطريق حافظ ابن  
مردويه ، وأخرجه حافظ الكبير الدارقطني . ويعمل عنه بعض مصنفين في خبر في  
الصواعق المعرقة ص ٧٥ وذكر شطراً منها ابن عبد البر في الاستيعاب ج ٣ ص ٣٥ هامش  
لإسناده . وذكر مصولاً صاحب الذهبي في ميراث الأئمة ج ١ ص ٤٤١ ر بن حجر في لسان  
المير ج ٢ ص ١٥٦ و ١٥٧ والحافظ الكشي الشافعي في كفاية الطالب ص ٣٨٦

(١) الزعم ٧

(٢) الدر المنثور ج ٤ ص ٤٥ وقال : أخرجه ابن جرير ، وابن مردويه ، وأبو نعيم في المعرفة ،  
والديلمي ، وابن عساكر ، وابن سببر ، ويعقوب روج مصنف ج ١٣ ص ٩٧ ويعقوب

الطبري ج ١٣ ص ٧٢ والتبصير الكبير ج ١٩ ص ١٤ وكثير التمدل ج ٦ ص ١٥٧  
(٣) كنوز الحقائق ص ٩٨ (ط يولاق مصر) . ونهذب التهذيب ج ٩ ص ٤١٩ وكثير التمدل

ج ٦ ص ١٥٩ ومتن كبر العمال المطبوع في همدان ص ٣٥  
(٤) ورواه ابن العربي في الحاقب ص ٩٠ و ٤٠ وفي ميراث الأئمة قدسي ج ٣ ص ٤١ وفي

لسان جرير ج ٤ ص ١٤٤ والخموسي في الفرائد . وسماني كفاية الطالب ص ٩١  
وفي كفاية الطالب ص ٣١٨

وفيه عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ( ص ) . « إني قد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي . الثقيلين ، وأحدهما أكثر من الآخر : كتاب الله . حلل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترني أهل بيته . ألا إلهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الخوص (١) .

ونحوه رواه مسلم في صحيحه ، وصاحب كتاب الستين . وصحيح الترمذي

وروى الزمخشري بإسناده إلى رسول الله ( ص ) قال : قال النبي ( ص ) : « فاطمة سحرة قلبي ، وأنها ثمرة فؤادي ، وبمئها نور بصري ، وأئمة من ولدها أماني ، وحبل ممدود بيني وبين خلقه . من اعتصم به نجا ، ومن تخلف عنهم هلك (٢) .

وهذه بصوص صريحة في وجوب التمسك بأقوالهم ، والمصير إلى فتاويهم .

وفي مسند أحمد بن حنبل قال : قال رسول الله ( ص ) . « النجوم أمان لأهل السماء ، فإذا ذهبوا ذهبوا ، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض . فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض (٣) .

والأحاديث في ذلك أكثر من أن تحصى وتعد ، وبلغت مبلغ التواتر

فكيف لا يكون إجماع هؤلاء الصادقين حجة ؟؟؟

(١) ورواه ربيعة دحلان في سيرته ، هامش الحلية ج ١ ص ٢٣١ والقنطوري في يابج المودة ٢٨

(٢) رد الزمخشري في سابقه مطبوعة ص ٢١٣ وأبو الفوارس في الأربيع ص ١٤ كما في إحقاق الحق ج ٤ ص ٢٨٨ وح ٩ ص ١٩٨ والقنطوري في يابج المودة ص ٨٢ ص الحموي ، بسنده عن أمير المؤمنين ( ع ) .

(٣) ورواه في دوائر العقبي ص ١٧ والخصوين في الموائد ، عن أبي سعيد الخدري ، كما في يابج المودة ص ١٩ و ٢٠ و ١٩١ وقال : أخرجه المالك ، عن جابر بن عبد الله ، وأبي موسى الأشعري ، وابن عباس .



## البحث الثالث في الخبر

وهو إما متواتر ، أو آحاد .

أما المتواتر : فإنه يعيد العلم بالضرورة ، فلما تجد العوام يحرمون حراماً ضرورياً ، لا يحتجون فيه إلى الاستدلال بنحو محمد ( ص ) ، ووجود نقرات وغيره

وقد ذهب قوم من الجمهور إلى أن العلم به نظري (١) وهو خطأ . وإلا لزم توقف الحزم على ذلك الدليل . ومن المعلوم بالضرورة علمه .

ولا يختص المتواتر في عدد ، لعدم انحصاره معه .  
وقال بعض الجمهور يحصل التواتر بقول خمسة  
وقال بعضهم بقول اثني عشر  
وقال بعضهم : أربعون .  
وقال آخرون : سبعون (٢) .  
والصحيح خلاف ذلك كله . فقد لا تحصل العلم مع الأربعين . وقد يحصل مع الأقل .  
وأما الآحاد ، فإنه يفيد الظن .

وقال بعض الجمهور (٣) إنه يفيد العلم لا باعتباره انضمام قرائن إليه ، وهو مذهب أحمد بن حنبل . وقال ويُطرد في كل خبر (٤)  
والضرورة قاصية بطلانه . لأدائه في تناقص المعلوم عند حصار اثنين

(١) المستقصى ج ١ ص ٨٨ و ٩٣ و جمع الجوامع ج ١ ص ٢٢

(٢) جمع الجوامع ج ١ ص ١٢٠

(٣) و (٤) جمع الجوامع ، وفي حاشيته الثاني ج ٢ ص ١٣٠

ولا تقبل رواية انفاسق لقوله تعالى : « إن جاءكم فاسق ساء فتية » (١) .  
أوجب الثيبين عند إخبار الفاسق .

وإذا كان شرائط القبول انتهاء الفسق ، وثبوت العدالة ، ثم يقبل رواية  
مجهول الحال ، لأن الجهل بالشرط يستترم الجهل بالمشروط  
وقال أبو حنيفة : تقبل روايته (٢) .  
وهو خطأ ، لما تقدم

### البحث الرابع في الأمر والنهي

ذهب الإمامية ، وجماعة ممن وافقهم إلى أن الأمر يقتضي الإجراء .  
فإذا قال له : صلّ عند الزوال ركعتين ، فصلاًهما حرج عن عهدة التكليف  
وقال جماعة من السنة : إنه لا يخرج ، بل يبقى مكلفاً (٣) .  
وهو خطأ ، لأنه إما أن يكون مكلفاً بما قد كان قد فعله بعينه ، فيلزم  
تحصيل الحاصل .

مع أنه لا دليل على إيجاب إعادة غير ما فعله ، إذ الأمر إنما يقتضي إيقاع  
الفعل ، وقد حصل .

وإما أن يكون مكلفاً بغيره . فلا يكون أمر الأول مساوياً لصلاة  
ركعتين ، بل الأريد ، وهو خلاف التقدير

والأمر بالنهي يستلزم النهي عن صده . فإذا وجب صلاة ركعتين ،  
وحقيقة الوجوب هو الإذن في الفعل . والمنع من الترك ، فهو حقيقة مركبة  
يستلزم وجودها وجود جبرأياها . فلا يتحقق الوجوب إلا مع النهي عن الصد  
وقال بعض أهل السنة إنه لا يستلزم وهو خطأ . وقال الآخرون  
مهم : إنه نفس الأمر (٤) وهو غلط . للفرق الضروري بين قول

(١) المبررات : ٦ (٢) وقد قرره الفصل في المقدم .

(٣) و(٤) المتصفح ج ٢ ص ٥ وجمع الخواص ج ١ ص ٣٨٢

افعل ، وقولنا . لا تترك ..

والنهي عن الشيء لا بد على صحته شرعاً ، لأن النبي ( ص ) الحائض عن الصلاة والصوم

### البحث الخامس في التحصيل

ذهبت الإمامية ، ومن وافقهم ، وجماعة : إلى أن الاستثناء لا يجب أن يكون الباقي أكثر من الخارج .

ونعالف فيه جماعة من السنة (١) .

وهو خطأ ، لأنه يخالف نص القرآن ، قال الله تعالى : « إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين » (٢) ، ثم قال تعالى في موضع آخر : « قال : فبِعِزَّتِكَ لأعوينهم أجمعين ، إلا عبادك المخلصين » (٣) أكثر من صاحبه وهو محال ؟

وذهبت الإمامية ، ومن تبعهم إلى أن الاستثناء من النفي إثبات .

وقال أبو حنيفة : لا تكون إثباتاً (٤) .

وقد خالف في ذلك الإجماع ، وقول النبي ( ص ) ! .

أما الإجماع ، فلا بد على أن قولنا لا إله إلا الله توحيد ، وكافي فيه .

وأما قول النبي ( ص ) فلا بد على أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم ،

(١) المتصفى ج ٢ ص ٣٧

(٢) ص : ٨٣

(٣) الحبر : ٤٢

(٤) جمع الجوامع ، وشرحه ، وفي هامشه حاشيته البتاني ج ٢ ص ١٥

وذرارهم (١) . ولو لم يكف هذا القول في التوحيد لم يكن موحياً للعصمة  
 وذهب الإمامية . ومن تابعهم إلى أن الكتاب قد يخصص بمثله .  
 كقوله تعالى « والمحصات من الدين أتوا الكتاب من قبلكم » (٢) .  
 مع قوله تعالى « ولا تتكفروا المشركات حتى يؤمن » (٣)  
 قال بعض الجمهور : لا يجوز (٤) .

والقرآن يكذبهم

وذهب الإمامية . وجماعة تابعوهم إلى أن مذهب الصحابي ليس  
 مخصصاً . لأن العبرة إنما هي في كلام الله تعالى . وكلام الرسول ( ص )  
 والصحابي ليس من أحدهما . وقوله ليس حجة . ولو كان حياً ولو قد  
 ذهب إلى شيء ظالمناه بالحجة . ولم يحز لنا تقليده . فإذا كان قوله حياً  
 حالياً عن المعارضة ليس حجة كيف يكون قوله بعد موته مع معارضة  
 كلام الله تعالى حجة ؟

وقالت الحنفية ، والحنابلة . إنه مخصص (٥) . وهو خطأ . لما تقدم  
 وذهب الإمامية . ومن تابعهم إلى أن العادة غير مخصصة للعموم .  
 كما قالوا . حرمت الربا في جميع الطعام . وعادتهم تناول الر . فإنه  
 لا يخصص عموم التحريم للربا في كل الطعام . لأن العبرة إنما هي بلفظ  
 الرسول ( ص ) . أو بلفظ الكتاب العزيز . وهو الحاكم على العادة . فلا  
 يجوز أن يكون العادة حاكمة عليه .

وحالف الحنفية فيه . وقالوا . إن العادة حاكمة على الشرع (٦) .

(١) رواه في التاج الجامع للأصول ج ٤ ص ٣٦٤ وقال . رواه الحنفية .

(٢) الآية .

(٣) البقرة : ٢٢٩

(٤) جمع الخوارج ج ٢ ص ٢٦

(٥) و (٦) المستصحب ج ٢ ص ٢٩ وجمع المراجع ج ٢ ص ٣٣

ودهمت الإمامية . ومن تابعهم . إلى أن حُكِمَ الخاص إذا وافق حكم العام لم يكن مخصصاً . كما إذا قال في التعم ركاة ، ثم قال : في التعم ركاة . لأن ثبوت الحكم في الأفراد المعنوية يستلزم ثبوته في هذا الفرد المعين . فإذا نص على ثبوته فيه لم يكن منافياً له بالضرورة . وحالف أبو ثور هاهنا ، وقال : إنه يكون مخصصاً (١) . وهو خطأ ، لما بيناه .

### البحث السادس في البيان

دهمت الإمامية إلى أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، كما إذا قال . إعتدني بالقراءة بعد الطلاق . لا يعرفها ما أراد بالقراءة ثم يطلق . ولا يعرف المراد ، لأنه يبرم منه تكليف ما لا يطاق . وخالفت الأشاعرة فيه (٢) . بناءً منهم على حوار التكليف بالمحال . بل كل التكاليف عندهم كذلك . وقد سلف .

دهمت الإمامية أيضاً . ومن تابعهم إلى أنه لا يجوز تأخيرها إلى وقت الحاجة ، إذا كان ظاهره يدل على خلاف المراد منه . وإلا لزم الإغراء بالجهل ، والإغراء بالجهل قبيح ، وخالفت الأشاعرة فيه (٣) ، بناءً على نفى الحسن والقبح العقليتين ... وقد سبق البحث فيه .

### للبحث السابع في النسخ

ذهبت الإمامية . ومن تابعهم من المعتزلة . إلى أنه لا يجوز نسخ الشيء قبل وقته . لأن الفعل في ذلك الوقت إن كان مصلحة استحالة نسخه . وإن كان معسدة استحالة الأمر به أولاً .. ولأنه يلزم النداء

(١) أشار إلى ذلك في المنصفي ج ٢ ص ٢٨

(٢) و (٣) المنصفي ج ١ ص ١٥٤ وراجع أيضاً المحامشي على ما ذكره مؤلفنا في المسألة الثالثة في بحث إثبات الحسن والقبح العقليتين .

وذهبت الأشاعرة إلى جوازه (١) .

واعجب أنهم ينسبون البداء (٢) إلى طائفة من أهل الحديث ، وهم القائلون به في الحقيقة . لأنه لا معنى للبداء إلاّ الأمر بالشيء الواحد ، في الوقت الواحد ، على الوجه الواحد ، والنهي عنه في ذلك الوقت ، على ذلك الوجه ...

ودعت الإمامية ، ومن وافقهم من المعتزلة ، إلى أنه يمتنع أن يُنسح الإحار عن الشيء بالإحار بنقيضه ، إذا كان مدلول الحار لا يتغير ، لأنه يكون كذباً ، والكذب قبيح ، ويمتنع أن يكلف الله تعالى بالقبيح .

وحالفت الأشاعرة في ذلك (٣) ، بناء على أصلهم الفاسد ، من عدم القول بالحسن والقبح العقليين .

دعت الإمامية ، إلى امتناع نسخ وجوب معرفته تعالى ، وامتناع نسخ تحريم الكفر والظلم ، وعبره من الواجبات ، والقباح العقليين .

وحالفت الأشاعرة في ذلك (٤) ، بناء على أصلهم الفاسد ، من نسي الحسن والقبح العقليين .

### البحث الثامن في القياس

دعت الإمامية ، وجماعة تابعوهم عليه : إلى أنه يمتنع العمل بالقياس ، لدلالة العقل والسمع :

أما العقل : فإنه ارتكاب لطريق لا يؤمنُ معه الخطأ ، فيكون قبيحاً .

ولأن منى شرعا على الفرق بين المتماثلات ، كإيجاب الغسل بالماء دون

(١) جمع الجوامع ج ٢ ص ٧٧ ، والمستصطفى ج ١ ص ٧٢

(٢) كما قال القرطبي في المستصطفى ج ١ ص ٧٧

(٣) جمع الجوامع ، وشرح ج ٢ ص ٨٥

(٤) المستصطفى ج ١ ص ٧٩

لبول . وكلاهما من أحد لعيبين . وعسل يور الصبيّة ونصح بول النصي .  
وقطع سارق القليل . دون عاصب الكثير . وحد القذف بالزنا دون الكفر .  
وتحرّيم صوم أول شوال . وإيجاب صوم آخر رمضان . وعنى الجمع بين  
المختلفات . كيجاب لوضوء من الأحداث المحتنفة . وإيجاب الكفارة  
في الظهار والإفطار . ونسائي لعدي ولخطأ في وجوبهما . ووجوب  
القتل بالزنا والرودة .

وإذا كان كذلك امتنع العمل بالقياس . الذي يسىء على شراك  
الشيئين في الحكم . لاشتراكهما في الوصف

ولأنه يؤدي إلى الاختلاف . فإن كل واحد من المجتهدين قد يستطع  
عنه غير علم الآخر . فتختلف أحكام الله تعالى . وتضطرب . ولا يبقى  
لها صابط . وقد قال الله تعالى . « ولو كن من عند غير الله لوجدوا فيه  
اختلافاً كثيراً » (١)

وأما السمع : فقوله تعالى « إن تشعرون إلاّ لظن » وما نهوى الأنفس (٢)  
« إن تشعرون إلاّ انظ إن لظن لا يغني من الحق شيئاً » (٣) . « وذلكم طمّكم  
الذي طمّتم بربكم ردّاكم . فأصحتم من الخسرين » (٤) . « ولا تقف  
ما ليس لك به علم » (٥) . « وأن تقربوا على الله ما لا تعلمون » (٦)  
وقد أجمع أهل بيت عليهم السلام على منع من العمل بالقياس . ودم  
العامل به .

ودكره جماعة من الصحابة . قال أمير المؤمنين عليه السلام « لو كان  
لبين بالقياس . لكان المصحح على ظن الخلف أو من طاهره » (٧)

(١) الباء : ٢٤

(٢) الأعراف : ٢٣

(٣) النجم : ٢٣ ، ٢٨

(٤) فصلت : ٢٣

(٥) المنتهى ج ٢ ص ٦٠ ورواه عن عثمان في نتائج الخاتم للأصول ج ١ ص ١٠٦ وأعلام

الموقنين ج ١ ص ٥٨

وقال أبو بكر : « أي سماء تطلني ، وأي أرض تغلني إذا قلت برأي » (١)

وقال عمر بن الخطاب : « إياكم وأصحاب الرأي ، فهم أعداء السنن » . أعينهم الأحاديث أن يحفظوها ، فقالوا بالرأي ، فضوا وأصلوا (٢) .  
وقال ابن عباس : « إن الله تعالى قد لبس (ص) » وأن احكم بينهم بما أمر الله . ولا تتعأ أهواءهم » (٣) . وم يقل بما رأيت . ولو حمل لأحدكم أن يحكم برأيه جعل ذلك لرسول الله (ص)

وقال : « وإياكم والمقييس . فما عسيت الشمس إلا بالمقييس » (٤) .  
وروي الخطيب في تاريخه . وابن شبرويه لذيبي قال : إن السني (ص) قال : « ستغرق أمتي على بصع وسبعين فرقة . سطمتها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور . فيجرمون الحلال . ويحللون الحرام » (٥) .

وكتب عمر بن شريح القاضي . وهو بانه . حكم ما في كتاب الله . فإن لم تجد فاحكم بما أجمع عليه أهل لعله . وإن لم تجد فلا عليك لا تفصي (٦) .  
وسمى عن العمل بالقياس . عند الرحمن بن عوف ، وعند الله بن عمر . ومسروق بن سيرين . وأبو سلمة بن عبد الله . وابن مسعود . ومسروق ابن الأجدع (٧) .

(١) أعلام الموقعين ج ١ ص ٥٣

(٢) المستمعي ج ٢ ص ٦٠ وروى عنه أيضاً روادب أخر . في دم أهل الرأي والقباس . كما في منتخب كثر العمال ، في هامش مستد أحمد ج ١ ص ١٠٥

(٣) ثلاثة ١٩

(٤) مستمعي ج ٢ ص ٦٠ ونحوه روى في أعلام الموقعين ج ١ ص ٥٩ عن ابن عباس ، في دم العمل بالقياس .

(٥) وروى الحاكم في مستدر . وابن قيم خوارزمي في أعلام الموقعين ج ١ ص ٥٣

(٦) در مشهور ج ٦ ص ٣١٦ ونفسه في شرح ج ٤ ص ١٣٨٠ ونفسه ابن كثير ج ١ ص ٦٠ و٦١ وصححه

(٧) مستمعي ج ٢ ص ٦١ وأعلام الموقعين ج ١ ص ٥٩ . بي ٦٠



ولو كان القيس مشروعاً دُحفي عى هؤلاء . لأنه من الأحوال  
العظيمة ، وما يعم به البلوى .

### البحث التاسع في الاستحسان :

دهت الإمامية ، وجماعة تابعوهم ، إلى المع من العمل بالاستحسان ،  
وخالف فيه الحنفية (١) .

وهو خطأ . لأن الأحكام حجة على العقلاء . والمصالح التي هي عليها  
حجة أيضاً ، وربما كان الشيء مصلحة عند الله . ويحمى عما وجه المصلحة  
فيه . كعدد الركعات ، ومقادير الحدود ، وغير ذلك .

مع أن القون بذلك تقديم بين يدي الله ورسوله ، وقد قال الله تعالى :  
« لا تقلنوا بين يدي الله ورسوله » (٢) .

وحكمٌ بغير ما أنزل الله ، وقد قال الله تعالى : « ومن لم يحكم بما  
أنزل الله ، فأولئك هم الكافرون » (٣) ، وأكد ذلك في آية أخرى بقوله :  
« ومن لم يحكم بما أنزل الله ، فأولئك هم الظالمون » (٤) ، وأكدهما بآية  
ثالثة ، فقال : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون » (٥) ،  
كل ذلك لعلمه تعالى بخروج عباده عن طاعته ، وعدم امتثال أمره .

### البحث العاشر في الاجتهاد

دهت الإمامية ، وجماعة تابعوهم ، إلى أن السبي ( ص ) لم يكن  
متعبداً بالاجتهاد في شيء من الأحكام ، خلافاً للجمهور (٦) ، لقوله

(١) الملل والنحل للشهرستاني ج ١ ص ٢٠٧ وجع الجوامع ج ٢ ص ٢٠٢

(٢) المبررات : ١

(٣) و(٤) و(٥) المائدة : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧

(٦) المصمى ج ٢ ص ١٠٤ وقرره الفضل في المقام .

تعالى ١٠ « فاحكم بينهم بما أنزل الله » (١) . « ومن لم يحكم بما أنزل الله ، فأولئك هم الكافرون » (٢) . « وما يطق عن الهوى إله هو إلاّ وحيّ يوحى » (٣) قل « ما يكون لي أن أدّله من تلقاء نفسي . إن أتبع إلاّ ما يوحى إليّ » (٤)

ولأنه لو كان مجتهداً في الأحكام بخلاف لما مخالفته . للإجماع على أن حكم الاجتهاد لا يعيد علماً قطعياً . ومخالفته حرام بالإجماع .

وإن الاجتهاد قد يخطئ . والخطأ من السيّ ( ص ) عدنا محال ، على ما تقدّم من العصمة ، خلافاً لهم .

ولأنه لو كان متعبداً بالاجتهاد ، لَمَّا أُحْزِرَ الأُخُوْبَةُ عن المسائل الواردة عليه حتّى يأتيه الوحي ، لأنه تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وهو محال .

ولأنه لو كان متعبداً بالاجتهاد لزم أن يكون مرتكباً للحرام . والثاني باطل ، فالقصد مثله .

وبيان الملازمة . أن الاجتهاد يعيد الظن . والوحي يعيد القطع ، والقادر على الدليل القطعي يحرم عليه الرجوع إلى الظن بالإجماع .

ولأنه لو كان متعبداً بالاجتهاد لنقل ، لأنه من أحكام الشريعة . ومن الأدلة العامة .

ولأنه لو كان متعبداً بالاجتهاد ينقل اجتهاده في كثير من المسائل ، والثاني باطل ، فالقصد مثله .

ودهبت الإمامية : إلى كون المصيب في الفروع واحداً وأن الله تعالى

(١) و(٢) الثالثة : ٤٨ ، ٤٩

(٣) النجم : ٣ ، ٤

(٤) يوسف : ١٥

في كل مسألة حكماً معيّناً . وله عليه دليل . إما قطعي ، أو ظني . وأن  
المقصر في اجتهداه عن تحصيل ذلك الدليل آثم .  
وخالف فيه جماعة .

واضطرب كلام الفقهاء الأربعة : أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ،  
وأحمد ، فتارة قالوا : بالتصويب لكل مجتهد ، وتارة قالوا كقولنا : إن  
الأحكام تابعة للمصالح (١) ، والوجوه التي تقع عليها ، وذلك لا يكون  
إلاّ واحداً .

ولأنه لو كان كل مجتهد مصيباً لزم اجتماع النقيضين . لأن المجتهد إذا  
غلب على ظنه : أن الحكم هو الحل ، فهو قطع بأنه مصيب . لزم منه القطع  
بالمظنون .

وللإجماع من لصحة على إطلاق لمط الخطأ في الاجتهاد  
وقال أبو بكر في الكلاله : «ي ساقول فيها رأي . من بك صواباً  
فمن الله ، وإن بك خطأ فمني . ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان منه» (٢) .  
وقد عمر لكاتبه : اكتب هذا ما رأي عمر . فإن كان خطأ فمه .  
وإن كان صواباً فمن الله (٣) :

وردت عليه امرأة في المعالاة بالمهور . إذ قال : لا تعاونوا في مهور  
سائكم . فقالت امرأة . أتتبع قولك ثم قول الله . وآتيتم إحداهن  
قسطاً (٤) (٥) فقال : امرأة أصابت وأميرٌ أخطأ (٥)

(١) العقائد للسفي ، وشرحه للفتراي من ١١٨٨ ، واستقصى ج ٢ من ١١٨٨ وأحكام القرآن  
لجصاص ج ٤ من ٢٠٤ وذكره في شرح الضدي .

(٢) تفسير الخبز ج ١ من ٣٥٥ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٦ من ٢٢٢ ومن مداري ج ٢ من ٣٦٥

(٣) أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ج ١ من ٥٥ وفيه روايت عن عمر في ده نقياس والعن  
بالرأي ، وقال : أسانيد هذه الآثار عن عمر في غاية الصحة .

(٤) النساء : ٢٥

(٥) تفسير الخبز ، وفي دلائل السفي ج ١ من ٣٠ وله في مهور ج ٢ من ١٣٣

وتحطئة ابن عباس جماعة في قوهم بالعول . وقال من ذهني دهنه ،  
 إن الله لم يجعل في ما واحد نصفاً ونصفاً وثلاثاً . هـن نصفان بالمال ،  
 وأين موضع الثلث (١) .

وأيضاً . الدليلان إن تساوي تساقطا ، وإلاّ وحب الراحح  
 والإجماع على شرعية المناظرة ، فلو لم يكن تبيين الصواب مطلوباً  
 للشارع لم يكن كذلك .  
 ولأن المحتهد طالب ، فلا بد من مطلوب .

ولأنه يلزم اجتماع الفيضين . لأن الشافعي إذا احتتهد وقال لزوجه  
 الخفية المحتتدة . أنت نائس . ثم لو راحمها فإنها تكون حراماً بالنظر إليها ،  
 وحلالاً بالنظر إلى الزوج . فإنها حرام بالنظر إلى احتتهادها ، وحلال بالنظر  
 إلى احتتهاده (٢) . وكذا لو تزوّجها بغير وليّ ، ثم تزوّجها آخر بوليّ (٣)

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٩١ والدر المختار ج ٢ ص ١٢٧ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٢  
 (٢) أقول من مروع هذه المسألة إذا اعتقت الأمة وهي في عدة الطلاق ، فهل تنتقل إلى مدة  
 الحرة أم لا ؟ قال أبو حنيفة تنتقل في الطلاق الرحيمي ، دون اليائس ، وقال الشافعي  
 تنتقل في الوجهين معاً ( راجع بداية المجتهد ج ١ ص ٧٨ ) فهل الزوج الشافعي الرجوع ،  
 وعلى الروضة الخفية حرام  
 (٣) سيأتي في فصل الكاح .

# المسألة الثامنة

## فيما يتعلق بالفقه

### وفيه فصول :

#### الفصل الأول . في الطهارة

١ - دعت الإمامية . إلى أنه لا يجوز الوضوء بسيد لشعر

وقال أبو حنيفة . إنه يجوز إذا كان مضموحاً (١)

وهو يخاف ما دس عليه القرآن ، حيث قال الله تعالى « ويرسل من السماء ماء ليطهركم به » (٢) . « وأتراب من السماء ماء طهوراً » (٣)

٢ - دعت الإمامية إلى أنه يجوز التطهير بماء مطلق طاهر . وإن تغير شيء من أوصافه بالأحجام الطاهرة . كقبيل الرعمران ويسير لعود وقال الشافعي : إنه لا يجوز (٤) .

وهو مخالف لعموم القرآن .

ولنخرج العظيم . إذ لا يملك الماء عن الخلط اليسير بواسطة أثره . أو الطحلب . وأي فارق بين اللارم وغيره

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٥ وأحكام القرآن للمصنف ج ٢ ص ٣١٠

(٢) الأنفال : ١١

(٣) الفرقان : ٤٨

(٤) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٠ قال علي مطهر عند ذلك : وشافعي

٣ - ذهب الإمامية إلى أن جلد الميتة لا يطهر بالدبغ . سواء كان  
مأكولاً اللحم أو لا ، وسواء كان ظاهراً أبيض أو لا .

وقال الشافعي يطهر ما كان ظاهراً في حياته ، وهو ما عدا الكلب  
والخنزير (١) .

وقال أبو حنيفة . يطهر الجميع إلاّ عند الخنزير (٢) .

وقال داود : يطهر الجميع (٣) .

والكل مخالف لعموم قوله تعالى « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميتة » (٤) ، وتحريم  
العين يستلزم تحريم وحوه الانتفاعات بأسرها ، منها الخلد

وإذا نُسِت . فلا يجوز بيعها عند الإمامية

وعند الشافعي يجوز بيعها بعد الدبغ (٥)

وقال أبو حنيفة ، والليث بن سعد : يجوز قبل الدبغ وبعده (٦) .

وكلاهما مخالف لنص القرآن على ما تقدم

٤ - ذهب الإمامية إلى أن الكلب لا يقع عليه الذكاة ، وأن حذوه  
لا يطهر بالدبغ ، سواء دُكِّي أو مات

وقال أبو حنيفة : إنه يقع عليه الذكاة ، ويطهر حذوه بالدبغ مُدْكِيً  
وميتاً (٧) .

٥ - ذهب الإمامية : إلى وحوث البية في جميع الطهارات من الحدث

وقال أبو حنيفة : لا يجب في المائة .

---

(١) و(٢) و(٣) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٢٦ و ٢٧ وبداية المنتبه ج ١ ص ٦٢

(٤) المائدة : ٩٦

(٥) و(٦) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ١١٥ والفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٢٣١

(٧) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٢٦ وأحكام القرآن ج ١ ص ١٥ ، وبداية المنتبه ج ١ ص ٦٢

وقال الأوزاعي : لا يجب مطلقاً (١) .

وقد حالفنا القرآن العزيز ، حيث قال : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » (٢) أي لأحسن الصلاة ، وقال تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » (٣) .

وخالفنا السنة المتواترة ، وهو قوله ( ص ) : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » (٤) .

ويلزمهما أن يكون الخنثب الثام ، والمعصى عليه ، والغافل ، إذا رمي في الماء ، والمحدث كذلك ، إلا أن يكونا طاهرين ، وأن يدخلوا في الصلاة بمثل هذه الطهارة ، وهو غير معقول .

٦ - ذهب الإمامية : إلى استحباب غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ، من النوم مرة .

وأوجبہ داود مطلقاً .

وأوجبہ أحمد بن حنبل في نوم الليل ، دون النهار (٥) .

وخالفنا في ذلك قوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم »

وقد قال المعسرون : إذا قمتم من النوم (٦) . فلو كان غسل اليدين واجباً لذكره الله تعالى .

٧ - ذهب الإمامية : إلى وجوب مسح الرأس ، وعدم إجزاء الغسل عنه

وقال الفقهاء الأربعة . يُجْزِي الغسل (٧) .

---

(١) أحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢٤ وبداية المجتهد ج ١ ص ٦

(٢) المائدة : ٦

(٣) البينة : ٥

(٤) التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٥٠ وأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢٧ وبداية المجتهد ج ١ ص ٦

(٥) بداية المجتهد ج ١ ص ٧

(٦) ذكر ذلك الخازن ، والسعي في تفسيرهما ج ١ ص ٤٦٩ والآلوسي في تفسيره ج ٦ ص ٦٢

(٧) الفقه حل الملهب ج ١ ص ٦١ و٦٢

وقد حالفوا في ذلك كتاب الله تعالى ، حيث فرق بين الأعضاء ،  
وحمل الرأس مسموحاً ، فالنسوية بينهما مخالف لنص القرآن

٨ - ذهبت الإمامية إلى أنه لا يجوز المسح على العمامة .

وقال الثوري ، والأوداعي ، وأحمد ، وإسحاق بأنه يجوز (١) .

وحالفوا في ذلك نص القرآن ، حيث قال : « وامسحوا برؤوسكم » ،  
أوجب الله تعالى إلصاف المسح بالرأس .

٩ - ذهبت الإمامية إلى وجوب مسح الحنبل ، وأنه لا يجري الفصل  
فيهما ، وبه قال جماعة من الصحابة ، والتابعين ، كابن عباس ، وعكرمة ،  
وأنس ، وأبي العالية ، والشعبي (٢) .

وقال لقهاء الأربعة : العرس هو العسل (٣)

وقد حالفوا في ذلك نص القرآن ، حيث قال : « وامسحوا برؤوسكم » ،  
وَأَرْتُمْكُمْ

١٠ - ذهبت الإمامية إلى وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء ،  
وبه قال علي بن أبي حمزة ، والمؤمنين عليه السلام ، وابن عباس ، وقتادة ، وأبو  
عبيدة ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق .

وقال أبو حنيفة : إنه غير واجب ، وبه قال مالك (٤) .

وقد حالف في ذلك نص القرآن ، حيث ابتدأ بالفصل ، وحمل نهايته  
اليابس ، وثم عصف بالمسح ، وحمل نهايته الكمين (٥)

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ١٠

(٢) و (٣) بداية المجتهد ج ١ ص ١١ و ١٢ وأحكام القرآن لمصالح ج ٢ ص ٣٤٥ و ٣٤٧

والفقه على المذاهب ج ١ ص ٥٤ والدر المنثور ج ٢ ص ٢٦٢ والتفسير الكبير ج ١١ ص ٦١

(٤) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٦١ و ٦٢ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٣

(٥) قال تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة ، فاعلموا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكمين » المائدة ٦



١١ دهمت الإمامية إلى أنه لا يجوز المسح على الخفين ، إلا  
في حال الضرورة

وخلف في ذلك الفقهاء الأربعة ، وحوروه (١)

وهو مخلف لنص الكتاب العزيز . حيث قال « وأرحلکم » .  
عطفاً على الرؤوس . فأوجب الله تعالى إلصاق المسح بالرجلين ، والمسح  
على الخفين ليس ماسحاً على الرجلين ..

١٢ دهمت الإمامية إلى وجوب الاستحشاء من البول . والعائظ

وقال أبو حنيفة : إنه ليس بواجب (٢) .

وقد حالف امتواثر من الأحبار الدانة على أن انسي ( ص ) فعله ، ودوام  
عليه ، ولم يسقط تركه التتة . ولا أنه ( ص ) صلى قبله ، ولا أحد من  
اصحابه قبل أن يعسر مخرج حدث البول أو العائظ مع فعلهما

١٣ - دهمت الإمامية إلى أن اليوم نافض للصوء مطلقاً

وقال الشافعي . إذا نام مصطحماً . أو مستلقياً . أو مسدداً انتقص  
وصوءه .

وقد مالک . وأوراعي . وأحمد . وإسحاق . أنه إن كثر نقص  
الصوء ، وإن قل لم ينقض .

وقال أبو حنيفة . لا وصوء من النوم إلا على من نام مصطحماً ، أو  
متوركاً فأما من نام قشماً . أو راکعاً . أو ساجداً ، أو قاعداً ، سواء  
كان في الصلاة ، أو غيرها ، فلا وصوء عليه (٣)

وقد حالوا في ذلك نص الكتاب العزيز . حيث قال . « إدا قمتم إلى

(١) بداية مجتهد ج ١ ص ١٤ وأحكام القرآن ج ٢ ص ٢٤٨ والعقد على المذاهب لأرنست ج ١ ص ١٣٥

(٢) العقد على مذاهب لأرنست ج ١ ص ٩٠ وفي بداية ج ١ ص ٥٨ ر ر عن مالك أيضاً

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٨٠ و ٨١

الصلاة ، قال المقسرون : من التوم (١) ، وأطلقوا .

١٤ - ذهبت الإمامية : إلى أن الرجل إذا أنزل بعد الغسل ، وجب عليه الغسل ، سواء كان قبل البول أو بعده  
وقال مالك : لا غُسل عليه .

وقال أبو حنيفة : إن كان قبل البول ، فعليه الغسل ، وإن كان بعده فلا غُسل عليه (٢) .

وقد حالما في ذلك نص القرآن ، حيث قال : « وإن كنتم حنْباً فاطهروا » (٣) .

وخالف المتواتر من قوله (ص) : « إنما الماء من الماء » (٤) .

١٥ - ذهبت الإمامية . إلى أنه إذا أنزل من غير شهوة وجب عليه الغسل .

وقال أبو حنيفة : لا يجب (٥) .

وقد حالف في ذلك عموم الكتاب ، واستتة

١٦ - ذهبت الإمامية إلى أنه لا عرة بوصوء الكافر . ولا غسله حالة الكفر .

وقال أبو حنيفة : إنهما معتبران (٦) .

---

(١) راجع تفسير الخازن . وفي هامش السعي ح ١ ص ٤٦٩ وروح المعاني ح ٦ ص ٦٢ والدر الثور ح ٢ ص ٢١٢ وقال الشيخ مسعود علي ناصف في التاج الجامع للأصول ح ١ ص ٩٧ روى أبو داود ، وابن ماجه ، عن علي ، عن النبي (ص) قال : « وكذا السهو العيان . فمن تام فليتوضأ » .

(٢) الفقه على المذاهب ج ١ ص ١٠٨ (٣) المائدة : ٦

(٤) التفسير الكبير ج ٦ ص ١٦٤ وبداية المجتهد ج ١ ص ٣٧ وصحيح مسلم ج ١ ص ٣١

(٥) الفقه على المذاهب ج ١ ص ١٠٨ وفي ١٠٩ روى ذلك عن المالكية أيضاً ، كما في بداية المجتهد ج ١ ص ٣٧

(٦) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٢

وقد خالف بذلك نص الكتاب والسنة ، حيث قال تعالى : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » (١) ، وهو لا يتحقق في حق الكافر . وقال (ص) : « إنما الأعمال بالنيات » (٢) ، وهو لا يتحقق في طرف الكافر .

١٧ - ذهبت الإمامية . إلى أن التيمم إنما يصح بالتراب ، ولا يجوز بالمعادن ، ولا بالكحل ، ولا الملح ، والثلج ، والشجر .

وقال أبو حنيفة : يجوز بجميع ذلك .. وبه قال مالك (٣)

وقد خالفا في ذلك القرآن ، حيث قال . « فتييموا صعيداً طيباً » (٤) . والصعيد : التراب الصاعد على وجه الأرض .

١٨ - ذهبت الإمامية . إلى أنه إذا أدخل بشيء مما يجب مسحُه في التيمم ، بطل تيممه عمداً كان أو سهواً .

وقال أبو حنيفة : إن ترك أقل من الدرهم لم يجب شيء (٥) .

وخالف في ذلك الكتاب ، حيث قال : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » .

١٩ - ذهبت الإمامية . إلى أن طلب الماء واجب .

وقال أبو حنيفة : لا يجب (٦) .

وقد خالف في ذلك نص الكتاب ، حيث قال الله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » ، ثم قال : « فإن لم تجدوا ماء فتيمموا » ، فشرط فيه عدم وجدان الماء ، وإنما يصح مع الطلب والفقد .

(١) البينة : ٦

(٢) أنظر إلى ما تقدم في الماخذ ص ٤١١ .

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٥٥ وأحكام القرآن ج ١ ص ٣٨٩

(٤) المائدة : ٦

(٥) العنق على المذهب ج ١ ص ١٦٢ وأحكام القرآن ج ٢ ص ٣٩١

(٦) بداية المجتهد ج ١ ص ٥٢ والعنق على المذهب ج ١ ص ١٥٥

٢٠ دعت الإمامية - إلى أن المتيمم إذا حيل بينه وبين الماء ، بأن يكون في شر ، ولا آلة معه ، أو حيل بينه وبينه ، فإن يصلّي بالتيمم ، ولا إعادة عليه .

وقال الشافعي : يعيد .

وهو أحد الروايتين عن أبي حنيفة - والآخر - إنه يصبر ولا يتيمم . ولا يصلّي (١)

وقد حالف في ذلك نص القرآن ، حيث قال : « فإن لم تجدوا ماء فتيمموا » . وإذا فعل المأمور به حرج عن العهدة

٢١ دعت الإمامية - إلى أن عادم الماء إذا وجد ثوباً أو لُتد سرج ، وعليهما تراب يفضّه ، ويتيمم به ، ولو لم يجد إلاّ الوحل يصع يديه فيه ، ثم يفركه - ويتيمم به .

وقال أبو حنيفة - تحرم عليه الصلاة (٢)

وقد حالف القرآن العزيز . حيث قال : « فإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » ، وهذا واجد للصعيد .

٢٢ - دعت الإمامية : إلى أن الكلب نجس العين ، وأنسؤر ، واللعب

وقال مالك : الجميع طاهر (٣) .

(١) أحكام القرآن ج ٢ ص ٢٨ و ٢٨١ وقال في الفتاوى على المذاهب ج ١ ص ١٦٧ قالوا : لما نكح أن عاتق الطهورين في الصلاة تسقط عنه مماساً ، كما عن لمحتد فلا يصلّي ، ولا يقصّي .

أقول هذا محض لا ورو متواتراً في قضاء ما فات من الصلاة

(٢) كما اعترف به الفضل في المقام ، مع إصراره عن جوابه إلى فتوى الشافعي في هذه المسألة

(٣) الفتاوى على المذاهب ج ١ ص ١١ والمصنف في من ظهور التصاديق ، ذهب إليه مالك ،

من القوي بظهادة الكلب ، وأبو حنيفة ما دام حياً ، وبين ما رواه عن صحيح مسلم ،

عن النبي (ص) : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليقره » ، ثم ينسله سبع مرات أقول

رواه غيره من الصحاح والسنن .

وحالف في ذلك اسمة المتواترة . أنه ( ص ) امتنع من دحون بيت فيه كلب (١) .

٢٣ دعت الإمامية : إلى أن الماء الكثير لا ينحس إلا بالتغيير ، وعسوا بالكثير ما بلغ كُثْرًا . وهو ألف ومثارطن بالعراقي

وقال أبو حنيفة حد الكثير ما لا يتحرك أحد طرفيه بحركة الآخر (٢) .

وقد حالف في ذلك مقتضى الشرع . وهو كون الأحكام موطئة . مصوطة ، معروفة . متعاهدة

وآخره قاتلة للشدة واضعف . فلا يجوز استند الأحكام في الطهارة والتجاسة إليها ، لعدم انطباقها .

ويبرم منه التكيف بما لا يطاق . إذ معرفة ما ينحس مما لم ينحس غير ممكن بالنظر إلى الحركة المختلفة .

ويزعم على ذلك أن يكون الماء الواحد ينحس . ولا يقل التغيير باختلاف وضعه ، وهو معلوم البطلان .

٢٤ - دعت الإمامية إلى امتناع التحري في الإنايين . إذا كان أحدهما نجسًا ، واشتبه بصاحبه . بل أوحوا احتسابهما معاً وكذا في الثوبين إذا كان أحدهما نجسًا . بل يصلّي في أحدهما على الأفراد . سواء كان عدد لظاهر من الأواني أكثر أو لا . وكذا في ثوب

وقد أبو حنيفة يجوز التحري في الثوبين مطلقاً . وفي الأواني إذا كان عدد الطاهر أكثر .

(١) صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٣١ وصحيح البخاري ج ٣ ص ٢١

(٢) ندوة لمحمد ج ١ ص ١٨ (٣) مجموع شيوخ ج ١ ص ١٨١ ، الديباج لمذهب ج ٢ ص ١٦٢

وجور الشافعي التحري في الأواني مطلقاً ، وفي لثياب<sup>(١)</sup>

وخالفوا المفقول في ذلك . لأن العقل قاص ومشاغ ترجيح أحد المتساويين  
غير مرجح . والضرورة شاهدة بذلك . وعلى هذه القاعدة تُبنى أكثر  
القواعد الإسلامية ، والتحري ترجيح أحد المتساويين من غير مرجح ،  
فيكون باطلاً .

ومن العجب : أن الشافعية أخطوا إلا من شذ عن التحجير بين استعمال  
الظاهر يتيقن لو كان معه . وبين التحري في الأناجين المشتبهين ، ولم  
يوجبوا استعمال كل واحد منهما (٢) .

٢٥ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا أصاب الأرض بول ، وحف  
بالشمس ، طهرت ، وحر التيمم بها ، والصلاة عليها .

وقال أبو حنيفة إنها تظهر ، ويجوز الصلاة ، لا التيمم (٣) .

وقد حالف في ذلك القرآن . فهو قوله تعالى « فَيَتِمُّوا صَعِيداً طَيِّباً » ،  
والصعيد . التراب . والطيب الطاهر وقد وافق على الطهارة

٢٦ ذهبت الإمامية . إلى أن مباشرة الخائص مما بين السرة إلى  
الركبة مباح ، عدا الفرج .

وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : إنه محرم (٤) .

وقد حالف في ذلك كتاب الله تعالى . حيث قال : « فَأَتُوا حُرَّتْكُمْ

---

(١) نرسب للبازك ج ١ ص ٣٥٨ ، ديباح المذهب ج ٢ ص ١٦٦ ، نعي ج ١ ص ٦٣

(٢) الفردوق ج ١ ص ١٠٢ والأكم ج ١ ص ٧٧ وفي هامشه مختصر الدرر ج ١ ص ٩٢ وإحياء  
العلوم لقرطبي ج ٢ ص ١٠١ وذكره الفصل في المقام ، والووي في الروضة

(٣) لهداية ج ١ ص ٢١ والعقود على المذهب ج ١ ص ١٥٢ والعنبري ص ١١

(٤) الفقه على المذهب ج ١ ص ١٣٤

أنتى شتم « (١) . وحصل التحريم للفرج . فقال . « فاعتزلوا النساء في الحيض » (٢) . أي موضع الحيض .

٢٧ دعت الإمامية إلى أنه يجب في الصلاة تطهارة البدن والثوب . إلا من الدم . غير الدماء الثلاثة : الحيض . والاستحاضة . ولعاس . فإنه يجوز أن يصلي . وعليه أقل من الدرهم البعطي . وأما غيره من الحاسات فإنه غير معفو عنه .

وقد أبو حنيفة . سواء في اعتبار الدرهم (٣)

وقد خالف عموم قوله تعالى : « وبأنتك مضهر » (٤)

٢٨ ذهب لإمامية إلى بحسنه مي . وأنه لا يُجزي فيه الفرك باباً .

وقال أبو حنيفة : يُجزي فيه الفرك .

وقد الشعبي إنه طاهر (٥)

وخالف في ذلك أمر النبي (ص) بعلمه . وإيجاب غسل جميع البدن .

٢٩ دعت الإمامية إلى أنه إذا صنتي على ساط أحد طرفيه نجس . والآخر طاهر . وصلاته على الطاهر تصح صلاته

وهل أبو حنيفة إذا كان لسانه على سرير . تحرك لسانه حركه

---

(١) و(٢) البقرة ٢٢٣

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٦٤ والعنف على المذهب ج ١ ص ١٨

(٤) البقرة ٤٢

(٥) بداية المجتهد ج ١ ص ٦٤ والعنف على المذهب ج ١ ص ١٣

المصلي لم تصح صلاته (١) .

وقد حالف في ذلك مقتضى العقل والنقل .

أما النقل ، فلأنه مأمور بأن يصلي في ثوب طاهر ، على موضع طاهر .  
وقد امتثل ، فيخرج عن العهدة .

وأما العقل ، فلأنه أيّ تعلق للصلاة بذلك المكان الذي لا يحل فيه الجلوس ،  
وأيّ فرق في الفعل بين أن يتحرك حركته أو لا

وكذا إذا صلى ، وعلى رأسه طرف عمامه طاهر ، ونظرف الآح  
بجس ، وهو موضوع على الأرض ، فإن صلاته صحيحة

وقال أبو حنيفة : إن تحرك حركته بطلت

وقال الشافعي : تظل بكل حال (٢) .

وكذا إذا شد كلاً على ، وطرف الحبل معه . صحت صلاته

وكذا إذا شد الحبل في سفينة ، فيها نجاسة

وقال الشافعي : في الكذب ، إن كان واقفاً على الحبل صحت صلاته ،  
وإن كان حاملاً ، بطرفه بطلت صلاته

ومهم من فرق بين أن يكون لكب صغيراً أو كبيراً ، فقال : إن كان  
كبيراً صحت صلاته ، وإن كان صغيراً بطلت (٣)

وكل هذه أدل على أنه لا دليل عليها . من عقل ، ولا نقل .

## الثاني : في للصلاة وفيه مسائل

١ دعت الإمامية إلى أن الإعماء إذا استوعب الوقت سقطت  
الصلاة ، أداء وقضاء .

---

(١) و (٢) و (٣) قد أقر هذه المسائل الفصل في المقام ، ورواه القاضي عياض في «نور» عن  
الشيخ ، وشرحه بلاصاري ، والروضة للبرقي ، وعن معاصر الاسدي ، في حاشية  
شرح الوقاية .



وقال أحمد بن حنبل - يجب القضاء مطلقاً  
وقال أبو حنيفة : إن أغني عليه في خمس صلوات وحب قضاؤها ،  
وإن أغني عليه في ست لم يجب (١) .  
وقد حالفنا في ذلك المعقول والمنقول .  
أما المقول ، فهو خبر احتوائه بين الإمامية ، وأهل السنة : «رفع  
القلم عن ثلاثة» (٢) .  
وأما المعقول ، فما تقدم من أن من شرائط التكليف : المهتم ، والمعنى  
عليه غير فاهم .  
وأن القضاء تابع للأداء ، فإن سقط الأداء كان القضاء ساقطاً  
٢ ذهبت الإمامية - إلى أن تقديم الصلاة في أول وقتها أفضل ، إلا  
المتنفل ، ومريد انتظار الإمام ، والمغرب في المردلة .  
وقد أبو حنيفة . يستحب الإسفار في الصبح ، وتأخير الظهر والجمعة (٣) .  
وقد خالف في ذلك أمر الله تعالى في قوله : «سارعوا إلى مفرة من  
ربكم» (٤) ، «فاسبقوا الخبرات» (٥) ، وقول النبي (ص) : « الصلاة  
في أول الوقت رضوان الله ، وفي آخره عفو الله » (٦) .  
والمعقول ، فإن المكلف في معرض الحدثان . فتقديم المريضة أولى ،  
لما يحدث من تطرق الحوادث .  
ولأنه مأمور في أول الوقت إجماعاً ، والاحتياط التقديم ، لأن جماعة

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٧٨ والفتاوى على المذهب ج ١ ص ٤٨٨

(٢) التاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٥٠

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٧٦ والفتاوى على المذهب ج ١ ص ١٨٥ و ٢٧٥

(٤) آل عمران : ١٣٣

(٥) مدونة ٤٨

(٦) التاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٤٦ ، وقال : رواه الترمذي .

ذهبوا إلى أن الأمر الصور . فيحرج به عن العهدية يتبين . بخلاف التأخير .

٣ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا انتقل على الراحلة لم يلزمه أن يتوجه إلى جهة سيرها .

وقال الشافعي إباح لم يستقل القنطرة ، ولا جهة سيرها بطلت صلاته (١) .

وقد حالف بذلك كتاب الله تعالى . حيث يقول : « أَيْمَنَّا تَوَلَّوْا فَوَجْهَ اللَّهِ » (٢) .

وقد نص الصادق عليه السلام (٣) في الوافل خاصة .

وحالف المعقول أيضاً . لأن جهة السير غير مقصودة في الاستيصال ، لمساواته غيره . بل ربما يكون غيره أولى بأن يكون ميّامناً ، ويكون جهة السير مستديراً .

٤ - ذهبت الإمامية إلى أنه يجوز صلاة العريضة على الراحلة مع الضرورة

وقد حالف في ذلك الفقهاء الأربعة (٤) .

وقد حالفوا في ذلك كتاب الله تعالى . حيث يقول : « مَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ » (٥) . وقال « يَرِيدُ اللَّهُ لِيُكَفِّرَ عَنْكُمُ السُّيُوءَ وَلَا يَجِدَ عَلَيْكُمْ الْعُسْرَ » (٦) . وقال « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا رَخَاءً وَسَهْلاً » (٧) . « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا آتَاهَا » (٨) .

---

(١) الفقه على المذاهب ج ١ ص ١٧٢ والأحكام ج ١ ص ٨٢ ومختصر التنقيح الاثني عشرية بلا بوسي ص ٢١٤

(٢) البقرة ١١٥

(٣) رسائل الشافعي ج ٣ ص ١٣٩

(٤) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٣٧

(٥) المائدة ٧٨

(٦) و(٧) البقرة ١٨٥ ، ٢٨٦

(٨) الطلاق ٧

وخالفوا بذلك العقل . حيث دس على أن التكليف بما لا يطاق محال .  
وترك الصلاة مع القدرة عليها محال .

وحالفوا فعل رسول الله ( ص ) . فإنه صلى الفريضة على الراحلة  
في يوم مطر (١) .

٥ دعت الإمامية إلى أنه يجب تكبيرة الافتتاح بصيغة « الله أكبر » .  
وقال أبو حنيفة : يعتقد لكل اسم من أسماء الله تعالى على وجه التعظيم ،  
مثل : الله عظيم ، ومثل : الله حبيب ، وشبهه (٢) .

وقد حالف في ذلك فعل النبي ( ص ) . فإنه كثر كذلك . وقال :  
« صلوا كما رأيتموني أصني » (٣) . وحالف في ذلك قوله المشهور .  
تحريمها التكبير (٤)

٦ دعت الإمامية إلى أنه يجب التكبير بالعربية . فإن لم يُحسن  
وحب عليه التعليم . إلى أن يصيقل الوقت . ثم يكسر كما يُحسن  
وقال أبو حنيفة : يحرز التكبير بغير العربية (٥) .

وقد حالف في ذلك فعل النبي ( ص ) . فإنه كثر بالعربية . وقال  
« صلوا كما رأيتموني أصني » . وقوله : « تحريمها التكبير » . وغير  
العربية لا معنى تكبيراً

٧ دعت الإمامية إلى استحباب التعمد قبل القراءة في الركعة الأولى .  
وقال مالك : لا يستحب ، ولا يتمّ في مكتوبة (٦) .

---

(١) كما روى أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد في كتبهم .

(٢) بداية المجتهد ، ص ٩٦ والفقه على المذاهب ج ١ ص ٢٢٠

(٣) بداية المجتهد ، ص ٩٥

(٤) التاج الخاضع للأصول ج ١ ص ١٧٥ و ١٨١ و بداية المجتهد ج ١ ص ٩٥

(٥) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٢٢٤ و بداية المجتهد ج ١ ص ٩٠

(٦) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٢٥٦

وخالف في ذلك قوله تعالى : « فإذا قرأت القرآن ، فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم » (١)

ومعنى رسول الله ( ص ) . فإنه كان يقول قبل القراءة : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » (٢) .

٨ - دعت الإمامية إلى وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة . وقال أبو حنيفة . نحزي آية واحدة ، ونعصُ آية من غيرها (٣) . وقد خالف بذلك قوله ( ص ) المتواتر عند الجميع « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ، وقال « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » (٤)

٩ - دعت الإمامية . إلى أن تسم الله الرحمن الرحيم « آية من كل سورة .

وخالف في ذلك أبو حنيفة ، ومالك . حتى أن مالكا كره قراءتها في الصلاة (٥) .

وخالف في ذلك العلم الضروري المتواتر . أنها آية . وأيضاً عن رسول الله ( ص ) . إلى قوله : « يستعين » خمس آيات . (٦)

١٠ - دعت الإمامية إلى أن قول ( آمين ) يُسطل الصلاة .

وخالف في ذلك الفقهاء الأربعة (٧)

---

(١) الحل : ٩٨

(٢) لتاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٨٤ وقد . رواه أصحاب نس ، ومسنم

(٣) بداية المجتهد ص ٩٨ والهداية ج ١ ص ٣١ والفتا على المذهب ج ١ ص ٢٢٩

(٤) الهداية ج ١ ص ١٣ ومصابيح السنة ج ١ ص ٤٢ والتاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٧٧ وقال : رواه أصحاب السنن .

(٥) الفتا على المذهب ج ١ ص ٢٥٧

(٦) آيات الأحكام للجصاص ج ١ ص ٩ وتفسير الخازن ج ١ ص ١٤ وروح المعاني ج ١

ص ٢٧ - ٤٠ والدر المنثور ج ١ ص ٧

(٧) الفتا على المذهب ج ١ ص ٢٥٠

وقد خالفوا بذلك قول السبي (ص) المشهور بين الناس . « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » (١). وقول « آمين » من كلامهم . ١١ . ذهبت لإمامية : إلى وجوب القراءة في الركعتين الأخيرتين . أو التسبيح بالمأثور ، وهو : « سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » .

وم يوجب أبو حنيفة القراءة ، ولا التسبيح ، بل حوّر السكوت فيهما ، وفي ثلاثة المغرب (٢) .

وهو مخالف لعلم السبي (ص) ، لأنه قرأ في الأخيرتين الحمد وحدها (٣) .

١٢ — ذهبت الإمامية : إلى وجوب القراءة بالعربية

وقال أبو حنيفة . يجوز أن يقرأ بعض آية من أي موضع شاء من القرآن ، بالعربية وغيرها بأي لغة شاء (٤) ، وقد خالف بذلك قوله تعالى : « نزلنا قرآناً عربياً » (٥) . « إن أنزلناه قرآناً عربياً » (٦) ، « فانظرىء بغيرها لا يكون قارئاً بالقرآن » .

١٣ — ذهبت لإمامية إلى وجوب الطمأنينة في الركوع ، ولا انحاء بحيث تصل يده إلى ركبتيه .

وقد أبو حنيفة . لا تجب الطمأنينة (٧)

(١) مصابيح السج ١ ص ٤٩ وهداية المجتهد ١ ص ٩٢ وفتح الخافع للأصوات ج ١ ص ١٥٩ وقال : رواه مسلم ، وأبو داود ، وأحمد .

(٢) بداية المجتهد ج ١ ص ٩٨ وهداية ج ١ ص ٣٤ و ٣٥ وفتح على المذهب ج ١ ص ٢٣٨

(٣) مصابيح السنة ج ١ ص ٤٢ ومصباح مسلم ج ١ ص ١٧٠

(٤) التفسير الكبير ج ١ ص ٣٠٩ و ٣١٣ وهداية ج ١ ص ٣٠ وفتح ج ١ ص ٢٢٤

(٥) الشعراء : ١٩٥

(٦) يوسف : ٢

(٧) الفقه على المذهب ج ١ ص ١٣٤ وهداية للمجتهد ج ١ ص ١٠٥ وهداية ج ١ ص ٢٢

وقد خالف في ذلك فيعل السي (ص) فإنه ركع و صمأ كما قلناه .  
وقال : « صلوا كما رأيتموني أصي »

١٤ - دعت الإمامية . إلى وحوب الذكر في الركوع والسجود  
وقال أبو حنيفة ، ومالك . والشافعي . لا تحب . حتى قال مالك  
لا أعرف الذكر في السجود (١) .

وقد خالف في ذلك فيعل السي (ص) . وقوله فإنه فعل (٢) . وقال  
لا تزل : « مسح باسم ربك العظيم » (٣) . اجعلوها في ركوعكم . ود  
نزل . « مسح اسم ربك الأعلى » (٤) . قال . اجعلوها في سجودكم (٥)  
١٥ - دعت الإمامية إلى أنه يجب رفع الرأس من الركوع . والطمأنينة  
في الانتصاب . وخالف أبو حنيفة فيهما (٦)

وقد خالف في ذلك فيعل السي (ص) . وقد فعله (ص) (٧)  
١٦ - دعت الإمامية إلى وحوب وضع الحبهة على الأرض في السجود  
وقال أبو حنيفة إن شاء وضع حفته . وإن شاء وضع أنفه (٨)  
وقد خالف فيه قول السي (ص) . فإنه أمر أن يسجد على سبع  
يديه . وركبتيه . وأطراف أصابعه . وحيثه (٩)

---

(١) العنق على المذهب ج ١ ص ٢٤٢ و ٢٦ وهداية ج ١ ص ٢٢

(٢) التاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٩٠ و ١٩٢

(٣) الواقعة : ٨٤

(٤) الأعلى : ١

(٥) التاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٩٢ ومصابيح السجدة ج ١ ص ٤٥ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٠٠

(٦) الهداية ج ١ ص ٢٢ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٠٥ والعنق على المذهب ج ١ ص ٢٣٤

(٧) بداية المجتهد ج ١ ص ١٠٥ . والتاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٧٥ وقال رواه

الحسن ، ومصابيح السنة ج ١ ص ٣٩ وصحيح مسلم ج ١ ص ١٨٥

(٨) بداية المجتهد ج ١ ص ١٠٨

(٩) صحيح مسلم ج ١ ص ١٨٣ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٠٨

١٧ - ذهبت الإمامية : إلى وحب وضع اليدين ، والركبتين ، وإيهامي القلمين في السجود على الأرض .

وقال أبو حنيفة ، والشافعي : إنه يستحب (١)  
وقد خالف بذلك فيل السي ( ص ) ، وقوله ، وقد سبق .  
وقال أيضاً : إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراء ، وجهه ، وكفاه  
وركبتاه ، وقلماه (٢) .

١٨ - ذهبت الإمامية . إلى مع السجود على بطنه .  
وقال أبو حنيفة : يجوز أن يسجد على كفه (٣) .  
وقد خالف في ذلك فيل النبي ( ص ) ، وقوله ، وهو : لا تتم  
صلاة أحدكم ، ( إلى أن قال ) . ثم يسجد ممكناً جبهته إلى الأرض ،  
حتى يطمئن مفاصله (٤) .

١٩ - ذهبت الإمامية : إلى وحب الطمأنينة في السجود ، والاعتدال  
منه ، والطمأنينة فيه .

وقال أبو حنيفة : لا تجب الطمأنينة في السجود ، ولا يجب رفع الرأس  
منه إلا بقدر ما يدخل السيف بين جبهته والأرض ، وفي رواية لا يجب  
الرفع مطلقاً ، بل لو حصر تحت جبهته حفرة ، فحط جبهته إليها ، أجزأ  
عن السجود الثاني ، وإن لم يرفع رأسه (٥)

وقد خالف في ذلك فيل النبي ( ص ) ، وقوله لمن علمه الصلاة .  
ثم ارفع رأسك حتى تطمئن حالاً (٦)

(١) إهداية ج ١ ص ٣٣ والعقود عن المذاهب ج ١ ص ٢١٢ و ٢٦١

(٢) آيات الأحكام للجصاص ج ٣ ص ٢٠٩

(٣) العقود عن المذاهب ج ١ ص ٢٢٣

(٤) كتاب الأم للشافعي ج ١ ص ٩٩

(٥) إهداية ج ١ ص ٣٣ وقد أقر به الفصل في المقام أيضاً

(٦) ندية العهد ج ١ ص ٩٩ ونج مجمع المصنف ج ١ ص ١٧٤ وهو روى عنه

٢٠ - ذهب الإمامية : إلى استحباب الجلوس بعد الرفع من السجدة الثانية ، في الأولى ، والثالثة .

ومنع أبو حنيفة من استحبابها (١) .

وقد خالف في ذلك فعل رسول الله ( ص ) روى أبو قلابة ، قال جاء مالك بن الحويرث إلى مسجدنا ، فقال : والله ، إني لأصلي وما أريد الصلاة ، ولكني أريد أن أرىكم كيف رأيت النبي ( ص ) يصلي ، قال . فقم في الركعة الأولى حين رفع رأسه من السجدة الأخيرة ، ثم قام ، واعتمد على الأرض (٢) .

٢١ - ذهب الإمامية : إلى وجوب التشهد الأول ، والصلاة على النبي ( ص ) .

خلافاً للشافعي ، وأبي حنيفة (٣) ، فقد خالفا في ذلك فعل النبي ( ص ) (٤)

٢٢ - ذهب الإمامية : إلى وجوب التشهد الأخير ، والصلاة على النبي ( ص ) والجلوس فيه مطمئناً بقدره

وقال مالك : لا يجبان .

وقال أبو حنيفة : لا يجب الجلوس دون التشهد (٥)

وقد خالفا فعل النبي ( ص ) . . وقال ابن مسعود : أخذ رسول الله ( ص ) بيدي . وعلمني التشهد ، وقال : إذا قلت هذا ، وقضيت هذا ،

---

(١) الهداية ج ١ ص ٣٣ والعقود على المذهب ج ١ ص ٢٤٣

(٢) صحيح البخاري ج ١ ص ١٩٨ ومسلم أحمد ج ٢ ص ٤٣٦ والتاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٩٥ وقال : رواه الخمسة ، إلا مسلم .

(٣) كتاب الأم ج ١ ص ١٠٢ والعقود على المذهب ج ١ ص ٢٤٣ و٢٦٦ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٠٦

(٤) بداية المجتهد ج ١ ص ١٠١ ومصباح السنة ج ١ ص ٤٦ وصحيح مسلم ج ١ ص ١٥١ و١٥٢

(٥) العقود على المذهب ج ١ ص ٢٣٥ و٢٣٦ و٢٦٦ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٠٦



فقد قصبت صلاتك (١) .

٢٣ - دعت الإمامية : إلى أن الخروج يحصل لإكمال الصلاة على النسي وآله . والتسليم لا غير .

وقال أبو حنيفة . يخرج بالتسليم ، أو بالكلام ، أو بخروج الريح (٢) .

وما أفتح ، مذهب المؤدّي إلى الخروج من الصلاة بالريح . لكن مثل الصلاة التي شرعها بصلح الخروج منها بمثل ما قاله ، فإنه ذهب إلى حوار أن يصلي الإنسان في الدار المعصومة (٣) . على جلد كلب ، لا بساً حلد كلب ، ويده قطعة من لحم كلب ، لأنه يقبل الدكاة عنده (٤) ، ثم يتوضأ بسبيل التمر المعصوب (٥) . فيعسل رجليه أولاً ، ثم ينتهي إلى غسل الوجه . عكس ما ورد في القرآن (٦) . ثم يقوم وعليه نجاسة ، ثم يكبّر بالفارسية ، ويقرأ بالفارسية (٧) . « مدهامتن » لا غير . ثم يطأ طيء رأسه يسيراً حدّاً ، غير داكراً (٨) ، ثم يهوي إلى السجود من غير رفع ، ثم يخفض يسيراً لينزل جبهته وأنفه فيها . من غير ذكر . ولا طمأنينة ، ولا رفع منهما ، ثم يهض إلى الثانية . فيعمل مثل ذلك . ثم يبعد من غير تشهد قدره (٩) ، ثم يخرج بالريح (١٠)

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ١٠٧ والباح لجميع الأصول ج ١ ص ١٩٦ والموطأ ج ١ ص ١١٣

(٢) والعقود على مذهب ج ١ ص ٢٣٧ و٢٧١ وبداية المجتهد ج ١ ص ٩١

(٣) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٢٦

(٤) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٥ والعقود على المذاهب ج ١ ص ٥٢ و٥٣

(٥) العقود على المذاهب ج ١ ص ٦٣ وأحكام القرآن للمصنف ج ٢ ص ٢٦٠

(٦) التفسير الكبير ج ١ ص ٣١٩ (أهداية ج ١ ص ٢٠)

(٨) العقود على المذاهب ج ١ ص ٢٣١ و٢٦٠ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٠٢

(٩) أهداية ج ١ ص ٢٣ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٠ و١٠٨ وانفقه على المذاهب ج ١ ص ٢٤٣

(١٠) العقود على المذاهب ج ١ ص ٢٣٧ -

وقال ابن حنبل في رد المحتار ج ١ ص ٢٦٦ (مصر) « ذكره إمام الحرمين أبو المعالي  
خويسي في كونه » معيث خنوري ختير عن « أن سلطان محمود سكت كبري كان -

فهل يحلّ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر . قبول هذه الصلاة . وكونها  
مأموراً بها ؟

٢٤ - ذهب الإمامية إلى أن تعدد الكلام مُطلَب وإن كان بمصداقته  
كقوله لإمامه : قد سهوت.

خلافاً لماثت فإنه حوَّره إذا كان متعلقاً لمصلحة الصلاة (١) :

- على مذهب أبي حنيفة ، وكان موقفاً يعلم الحديث . وكانوا يسمعون الحديث من الشيوخ  
بين يديه ، وهو يسمع . وكان يستعير الأحاديث ، فوجد أكثر من موافقاً لمذهب الشافعي  
( روى ) ، فوقع في حله حكمه فجمع الفتاوى من يعرض في مرو ، والنسب مهم الكلام  
في ترجيح المذهبين على الآخر . فوقع الاتفاق على أن يصنوا بين يديه ركعتين على مذهب  
الشافعي . ومن مذهب أبي حنيفة ، سبغ فيه المصنط ، ويعبرك . ويحارب ما هو  
أحسب ، فحصل اتفاق المروزي يظهره نفسه . وشرايط معتبرة من الطهارة والسَّوَرَة ،  
واستقبال القبلة ، وأنى بالأركان والفتاب ، والنسب ، والآداب والعرائض على وجوه  
الكتمان والسماء . وقال هذه صلاة لا يجوز الإمام الشافعي دوماً

ثم حصل ركعتين على ما يجوز أبو حنيفة . فحصل حله كتب مدوِّعاً ، ثم لطخ ربه بالحنافية .  
وتوصياً بسند النمر . وكان في صحيح النصف في عقاره ، وأجمع الدارس . وخصوص  
وكان وصوِّفه سخياً سخياً ، ثم استعمل نقله ، وأحرم بالصلاة من غير سعة في الوضوء ،  
وكثر بالفتاوى . ثم مرَّ أنه يدرسه ( دوركد : سير ) ، ثم يعرض لفتن كغيره  
الديك من غير فصل : ومن غير ركوع ، وشهد ، وشرط . وقال أيها سلطان هذه  
صلاة أبي حنيفة ، فعلى المصنط لو لم يكن هذه الصلاة صلاة أبي حنيفة فبذلك ،  
لأن مثل هذه الصلاة لا يجوزها فو دين

فإنكر حنيفة أن تكون هذه صلاة صلاة أبي حنيفة ، فامر القدر بإحصاء كتب أبي  
حنيفة ، وأمر سلطان نصرانياً كتاباً يعرض المذهبين جميعاً ، فوجدت الصلاة على مذهب  
أبي حنيفة . على ما حكمه المصنط ، فأمَرَ من سلطان ، وملك مذهب الشافعي

نقول : صحيح كتاب وفيات الأعيان ، وحققه محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشئ العلوم  
دينية والفريه بالجامع الأزهر . ومعه نسخة ، من غير تكرار في نظم الأوبى مطبوع  
مطبعة السعادة سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

(١) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٢٩٩ وندوة المصنف ج ١ ص ٩٣

وقد حالف في ذلك قول السي ( ص ) : « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها كلام للناس » (١)

٢٥ - ذهبت الإمامية : إلى أن من سبقه بول ، أو عائط ، أو ربيع في صلاته بطلت .

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : يتبني على صلاته (٢) .  
وقد خالفوا في ذلك المعقول ، حيث جمعوا بين الضدين ، وهما الحدث ، والصلاة

وبو سبقه الحدث ، فخرج لبُعيد الوضوء ، فقاء ، أو أحدث متممداً ، قال الشافعي . إنه يسي (٣) ، وهذا أعرب من الأول

٢٦ - ذهبت الإمامية : إلى أن من قدير على القيام ، وعجز عن الركوع يجب أن يقوم في صلاته ، ولا يسقط عنه بعجزه عن الركوع وقال أبو حنيفة . هو مخير بين أن يصلي قائماً ، أو قاعداً (٤) .

وقد حالف بذلك قوله تعالى . « وقوموا لله قانتين » (٥)  
وحالف الإجماع الدال على وجوب القيام على القادر ، وكيف يسقط عنه فعل بعجزه عن غيره ٦

٢٧ - ذهبت الإمامية . إلى استحباب سجدة الشكر وقال مالك : إنه مكروه .

وقال أبو حنيفة : إنها ليست مشروعة (٦)

---

(١) مصدح الف ح ١ ص ٤٩ والناح الجامع للأصول ح ١ ص ١٥٩ وقال . رواه مسلم ، وأبو داود ، وأحمد

(٢) و (٣) إهداه ح ١ ص ٣٩ وكتاب الأم ح ١ ص ١٨٣

(٤) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٤٩٩

(٥) البقرة : ٢٨٣

(٦) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٤٧٠

وقد حالما في ذلك العقل . والنقل :

أما العقل ، فلأن الاعتراف بنعمة الله تعالى ، وشكره واجب ، وأبوع أنواع الشكر وضع الحجة على الأرض ، تدليلاً لله تعالى ، واستكانة رتضراً إليه .

وأما النقل ، فقوله تعالى : « واشكروا لي ولا تكفروا » (١) ، وقاس : « إن شكرتم لأزيدنكم » (٢) ، وأعظم مراتب الشكر السجود .

وكان رسول الله ( ص ) إذا جاء شيء يسره حرّاً ساجداً شكراً لله (٣) ، وقال عبد الرحمن بن عوف : سجد رسول الله ( ص ) وأطال السجود . قلنا له : سجدت فأطلت السجود ، قال : نعم ، أناني جبرتين ، فقال : من صلتى عليك مرة صلتى الله له عشر مرات ، فحررت شكراً لله (٤) ، ولما أنبئي برأس أبي جهل سجد خمس سجود شكراً لله (٥) ، وروى أبو داود في صحيحه عن أبي بكر قال : إن أسي ( ص ) إذا جاءه أمر يسره أو يسوءه ، حرّاً ساجداً شكراً لله تعالى (٦) ، وروى في الجمع بين الصحيحين . أن رسول الله ( ص ) يقول : ما من عبد ( مسلم ) يسجد لله سجدة إلاّ رفعه تعالى بها درجة . وحطّ عنه خطيئة (٧) .

وروي . أن النسيّ ( ص ) رار فاطمة يوماً ، فصعدت له عصيدة من تمر ، ثم قدمتها بين يديه ، فأكل هو وعبيّ . وفاطمة ، والחסان ، فلما

(١) البقرة : ١٥٢

(٢) إبراهيم : ٧

(٣) مصابيح السنة ج ١ ص ٧٤ والناج الجامع للأصول ج ١ ص ٢٢٥

(٤) ورواه أحمد في مسنده ج ١ ص ١٩١ عن عبد الرحمن ، وفي إنتاج الجامع للأصول بطبع آخر ، واستدل به الأسقرقسي في الإيضاح ، على مذهب الشافعي

(٥) السيرة الحلبية ج ٢ ص ١٧٢ وفي هامشها سيرة ربي دحلان ج ١ ص ٣٩٢

(٦) ورواه ابن حزم في المحلى ، والأسقرقسي في الإيضاح

(٧) مسند أحمد ج ٥ ص ٢٧٦ وفي صحيح مسلم ج ١ ص ١٨٣ ومصابيح السنة ج ١ ص ٤٦ بلفظ الخطب .

فرع النبي ( ص ) من الأكل محد . و طاك . ثم بكى في سحوده ، ثم  
صحك ، ثم جلس ، فقال له أمير المؤمنين ( عليه السلام ) : يا رسول الله  
لِمَ سجدت . وكيت . وصحكت ؟ فقال صلى الله عليه وآله : إني لما  
رأيتكم محتجين سررت بذلك . فجدت لله تعالى شكراً . فسط جبرئيل .  
وأنا ساجد . فقال أنت سررت باحتماع أهلك ؟ ففت . نعم . فقال .  
إني مشجرك بما يجري لهم :

١ . فاضمه ( عيها اسلام ) تطلتم . وتغصب حقها ، وهي أول  
من يهتك . وأمير المؤمنين ( عليه السلام ) يظلم . ويؤخذ حقه .  
ويغصبه . ويقتل ولدك الحسن . يقتل بعد أن يؤخذ حقه بالسم .  
وولدك الحسين يظلم . ويقتل . ولا يدعه إلا العرباء . فكيت ، ثم قال .  
٢ . من رار ولدك الحسين ( عليه السلام ) كتب له بكل خطوة مائة حسنة .  
ورفع عنه مائة سيئة . فصحكت فرحاً بذلك (١) والأخبار في ذلك متواترة  
وكذلك لتعمير عيها مستحب عند الإمامية

وخالف الفقهاء في ذلك .

وقد خافوا فيه ما رواه جراح بن مسهم ( الظاهر هو . مسلم بن  
الحجاج ) في صحيحه . عن أنس هريرة . قال . قال أبو جهل هل  
يعمر محمد وجهه بن أظهركم ؟ فليل له . نعم . فقال . واللات والعزى ،  
لئن رأيتك يفعل ذلك لأعلن رقتك . ولأعقرن وجهه نائراب . فراه يفعل  
ذلك فأراد أن يفعل ما عزم عليه . فحالت الملائكة بيه وببيه (٢)

٢٨ - ذهب الإمامية . إلى أنه لا يقطع الصلاة ما يمر بين يدي المصلي :

(١) كما اعترف بذلك الفصل في المقام .

(٢) ورواه ابن الأثير في النهاية ج ٣ ص ٣٦٢

وقال أحمد . يقطعها الكلب الأسود . والمرأة والحمار . إذا احتاروا عليه (١) .

وقد خالف في ذلك قول السي ( ص ) المتواتر « لا يقطع لصلاة شيء ، وادروا ما استطعتم ، فإنه هو الشيطان » (٢) .

٢٩ دعت الإمامية . إلى أن المرنء إذا فاته شيء من الصلاة . أو الصوم . أو الزكاة . أو حجّ حال ردّته . أو حال إسلامه . وجب عليه قصاؤه .

وقال أبو حيفة . ومالك لا يجب قصاء شيء من ذلك (٣)

وقد خالف في ذلك المعقول والمنقول

أما المعقول . فلأنه لو لم يجب القصاص . لكان ذلك دريعة وتوصلاً إلى ترك العبادات بالكتابة . لأن المسلم إذا ترك جميع العبادات طول عمره . وإذا حصره بموت ارتدّ . وبسقط عنه جميع ما تقدّم . وذلك أعظم أنواع الفساد

وأما المنقول . فقوله ( ص ) من نام عن صلاة . أو نسيها فليصلها إذا ذكرها (٤) . وهو عام .

وهرص أيضاً شخصاً نام عن صلاته . أو نسيها قبل ردّته . ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام . ثم ذكرها . فإنه بمقتضى هذا الحديث يجب عليه قصاؤها . وإذا وجب قصاؤها هنا . وجب قصاء جميع العبادات لعدم الفائل بالعرف

(١) ندبة المتبحر ١ من ١٤١ . وعدة المنثور شرح التاج لملاح الأصول ، ج ١ من ١٧٤ . والفتاوى الكبرى لابن تيمية ج ٤ من ٢٢٣

(٢) التاج جامع للاصول ج ١ من ٨٤ . وقال . رواه أبو ذرر . ومالك . والدارقطني

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ من ٤٨٨

(٤) ندبة محتج ج ١ من ١٤٣ . وصحبت كمر العباد ج ٣ من ٢٢٤

٣٠ - ذهبت الإمامية . إلى أن من لا يُحسن القراءة . وقد ضاق عليه الوقت عن التعلم ، يكرّر ويحمد الله تعالى ، ويسحبه نقل قراءته .

وقال أبو حنيفة يقوم ساكناً من غير ذكر (١)

وقد خالف في ذلك العقل ، والنقل .

أما العقل . من الذكر أسبب لقراءة من اسكوت .

وأما النقل . فقوله ( ص ) المشهور . « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فیتوصاً كما أمره الله تعالى ، فإن كان معه شيء من قرآن فيقرأه . وإن لم يكن معه شيء من القرآن . فليحمد الله تعالى وليكثره » (٢) . والأمر يقتضي الوجوب .

٣١ - ذهبت الإمامية . في بطلان الوضوء بالماء المعصوب

وخالف في ذلك جميع الفقهاء فيه (٣) وقد حالوا في ذلك العقل والنقل

أما العقل ، فلقبح التصرف في مال الغير بغير إذنه عقلاً ، والقبح لا يقع مأموراً به ، والوضوء مأمور به . فهذا ليس وضوءاً معتبراً في نظر الشرع ، فيبقى في عبثة التكليف .

وأما النقل . فالتواتر من الشرع المظهر من على تحريم التصرف في مال الغير بغير إذنه ، والحرام لا يقع عبثاً . قال رسول الله ( ص ) . « لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه » (٤) . وقال ( ص ) . « من انتهت به فليس مت » (٥) ، وقال « ولا بهت بهت يرفع الناس إليه فيها أنصارهم حين ينتهبها فهو مؤمن » (٦) .

(١) التفسير الكبير ج ١ ص ٢١٨ وأوسع به حريري في الفقه عن المذهب الأربعة

ج ١ ص ٢٢٠

(٢) التفسير الكبير ج ١ ص ٢١٨ وأسد القادة ج ٢ ص ١٧٨ وكتاب الأم ج ١ ص ٨٩

(٣) الفقه حل المقاهي الأربعة ج ١ ص ٥٢ و ٥٣

(٤) و (٥) مصابيح السنة ج ١ ص ١١

(٦) التاج للجامع بالأصول ج ٢ ص ٢٢٨ وقال روضة الشيعين

٣٢ - ذهبت الإمامية : إلى أنه يجوز للجنب الاحتياز في المساجد ،  
عدا المسجلين . « المسجد الحرام ، ومسجد السي ( ص ) » .

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، لا يجوز (١) . وقد خلافاً بنص القرآن ، وهو  
قوله تعالى . « ولا حساً إلا غاري سبيل » (٢) .

٣٣ - ذهبت الإمامية : إلى أنه لا يجوز للمشركين دخول مسجد من  
المساجد ، لا بإذن ولا بغيره .

وقال أبو حنيفة يجوز أن يدخلوا جميع المساجد بالإذن .

وقال الشافعي يجوز أيضاً إلا في المسجد الحرام (٣)

وقد حاننا في ذلك النص ، قال الله تعالى « إنما أشركون نجس ،  
فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا » (٤) ، علل عدم قربانهم بانحصار  
أحوالهم ، وصغارتهم ، ودوائهم في العجاسة ، ولا خلاف في تجنب المساجد  
كلها عن النجاسات بأجمعها .

والعجب . أن أبا حنيفة مع المؤمنين من دخول الحُتُب المسجدة ، وقد  
سوّعه الله تعالى في كتابه العزيز ، وحَوَّرَ للمُشْرِك الدخول ، وقد منع الله  
تعالى منه ؟ وهل هذا إلا تحريم ما أحلّه الله ؟ وتحليل ما حرّمه بنص القرآن ؟؟

٣٤ - ذهبت الإمامية إلى أنه لا يحرم قضاء الفرائض في شيء من  
الأوقات

وقال أبو حنيفة ، نحرّم في أوقات الخمسة (٥)

(١) آيات الأحكام للجصاص ج ٢ ص ٢٠٣ ، وبداية المسند ج ١ ص ٢٧ وتلقه على اذهاب  
ج ١ ص ١٢١ و ١٢٣

(٢) البقرة ٤٣

(٣) آيات الأحكام ج ٣ ص ٨٨ وتفسير الدرر ج ٢ ص ٢٢٨ والتفسير الكبير ج ١٦ ص ٢٦

(٤) التوبة : ٢٨

(٥) بداية المجتهد ج ١ ص ٨١



وقد خاف في ذلك العقل ، والنقل .

أما العقل : فلأن بعض هذه لأوقات صابح للأداء ، فيكون صاحباً للقضاء ، مساواته إياه ، وبمسيرة إلى فعل لطاعة ، والمسرعة إليها ، وإنشاء الأداة ، وإسقاط ما شعها أمر مطلوب للشارع ، فإن الإنسان في معرض الأحداث ، وربما أدركه موت قبل القضاء ، فيكون مؤاخذاً وأما النقل : فعموم قوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل (١) .

وقول النبي (ص) « من بقي يومه عليها ، فليصمها ، إذا ذكره » (٢) وقد « يا بني عبد مناف ، من ولي منكم من أمر الله شيئاً ، فلا يمنعه أحد طاف بهذا البيت ، وصلى أي وقت شاء من ليل أو نهار » (٣) ٣٥ دعت الإمامية إلى أن القنوت مستحب ، وبحله بعد القراءة قبل الركوع

وقال أبو حنيفة : إنه بدعة .

وقال الشافعي : يحبه بعد الركوع (٤)

وقد حالفنا ما رواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين . أن النبي (ص) قمت في صلاة العداة ، بعد القراءة ، وقبل الركوع (٥)

٣٦- دعت الإمامية إلى أن القنوت مستحب ، وليس واجباً

وقال أبو حنيفة : إنه فرض (٦) .

---

(١) الإسراء : ٧٨

(٢) مصابيح الشهاب ١ ص ٣١ والتاج للجمع للأصول ج ١ ص ١٤٧ ومصباح البحاري ج ١ ص ٤٦

(٣) مسند أحمد ج ٤ ص ٨٠ وفي هامشه مستحب كثر العمال ج ٢ ص ٣٥٠ عن مسند لا وغيره

(٤) الفقه على مذهب ج ٣ ص ٣٣٧ وندوة المجد ج ١ ص ١٠٢

(٥) مستحب كثر العمال في هامش المستدج ج ٢ ص ١٢٩

(٦) ندوة المجد ج ١ ص ٦٠ وجمعه على مذهب ج ١ ص ٣٣٠ . مع ترجمة حساس من

في معارف ابن قتيبة ص ٢٢٠ وتلخيص التهذيب ج ٢ ص ٩

وقال حماد بن زيد قلت لأبي حيفة كنه الصلاة ؟ قال خمس ، قلت : قالوا تر عرض ؟ قال : لا أدري .

وقد حالف في ذلك المتواتر معلوم من دين سي ( ص ) أن الصلاة خمس - جاء أغرابي إلى السي ( ص ) . فسأله عن الإسلام ؟ فقال خمس صلوات في اليوم وليلة . قال هل علي غيرها ؟ قال لا . إلا أن تتطوع ثم سأله عن الصدقة ؟ فقال أركاء . قال هل علي غيرها ؟ قال لا . إلا أن تتطوع ثم سأله عن الصوم ؟ فقال شهر رمضان . فقال هل علي غيرها ؟ فقال لا . إلا أن تتطوع فأدبر الركن . وهو يقور والله . لا أريد على هذا . ولا أنقص منه . فقال لسي ( ص ) أفلح إن صدق ( ١ ) .

٣٦ ذهب الإمامة إلى أن صلاة الصلحى مدعة

وعار جمع لفقهاء الأربعة - إنها مستحقة ( ٢ )

وقد حالف في ذلك سنة رسول الله ( ص ) . روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . عن مروان العجلي . قال قلت لأبي عمر نصلي الصلحى ؟ قال لا . قلت فأنكر ؟ قال لا . قلت فالسي ( ص ) ؟ قال : لا إنخاله ( ٣ ) .

وروى الحميدي في مسند عائشه . قالت إن السي ( ص ) ما صلى صلاة الصلحى ( ٤ ) .

وفيه عن عبد الله بن عمر . أنه قال في صلاة الصلحى مدعة

( ١ ) إنتاج الجمع للأصول ج ١ ص ٣٣ وقال روى عنه إلا لزمدي

( ٢ ) العنق على المذهب ج ١ ص ٣٧٢

( ٣ ) ورواه السي في صحيحه ج ٢ ص ٦٠ وأحمد في مسنده ج ٢ ص ٢٣ و ٢٤

( ٤ ) ورواه أحمد في مسنده ج ٦ ص ٣٠ وموطأ مالك ج ١ ص ١٦٧

بدعة (١) .

وروى أحمد بن حنبل في مسنده ، أن أبا بشير الأصبهاني ، وأبا سعيد  
ابن نافع رأيا رجلاً يصلّي صلاة لصحي ، فعانا ذلك عليّ ، وبهاه عنها (٢) .

٣٨ - دعت الإمامية : إلى أنه لا يجوز أن يأنتم قائم بقاعد .

وجوزّه الشافعي ، وأبو حنيفة (٣) .

وقال أحمد . إذا صلى الإمام قاعداً ، صلتوا خلفه قعوداً ، مع القدرة  
على القيام (٤) .

وحالوا في ذلك المعقول والمنقول

فأما المنقول : فلأن القاعد أنقص ، ومُحِلُّ ركن بالقعود .

وأما المنقول : فنقول أسي ( ص ) ، لا يؤمن أحد بعدني قاعداً  
بقيام (٥)

ومن العجيب . أن أحمد أسقط فرض القيام ، وهو ركن واجب بالمتبعة  
في القعود ، مع القدرة على القيام (٦)

وكيف يترك فرض لأجل التقل .

٣٩ - دعت الإمامية : إلى أنه لا يجوز إمامة الفاسق ، ولا المخالف في  
الاعتقاد ، ولا المذبح ، سواء كفر بدعته أو لا . وقال الشافعي : أكره  
إمامة الفاسق ، والمطهر للدع . وإن صُنّي حلقه حار ، وقُسم أصحابه  
المختلفون في المذاهب إلى أقسام

---

(١) و (٢) مسند أحمد ج ٢ ص ١٢٩ وح ٥ ص ٢١٦ وقال أحمد السيوطي في تنوير  
الحوالك ج ١ ص ١٦٧ وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : حدث  
أحمد أنه رأى أسي ( ص ) يصلي الفسخ - إلا أم هاني

(٣) و (٤) كتاب الأم ج ١ ص ١٥١ ومبدية المجتهد ج ١ ص ١١٩

(٥) رواه الأذرقطلي والبيهقي

(٦) ذكره العيني في المقام .

قسم لا يكفرون . ولا يفسقون . وهم المختلفون في الصروع . كأصحاب  
أنبي حيفة . ومالك . وهؤلاء لا يكفرون الاثتمام بهم (١)

وقسم يكفرون ، وهم المعتزلة . فلا يجوز الاثتمام بهم (٢) .

وقسم يفسقون ، ولا يكفرون ، وهم الذين يسبون السلف . وحكم  
هؤلاء حكم من يفسق بالربا ، وشرب الخمر ، والمواط ، وغير ذلك .  
وهؤلاء يجوز الاثتمام بهم على الكراهة ، سواء أدمس عليها ولم يتب أو لا (٣)  
وهذا قال الفقهاء الأربعة إلا مالكاً (٤)

وقد حالفوا القرآن . حيث قال الله تعالى : « ولا تركبوا إلى الدين ظموا  
فتمسككم النار » (٥) . وأي ركون أعظم من الاثتمام في الصلاة التي هي  
عمود الدين . وقال الله تعالى : « إن جاءكم فاسق ساء فتبوا » (٦) .  
أوجب التثبت عند إختاره . ومن حملته الطهارة التي هي شرط للصلاة

٤٠ ذهب الإمامية - إلى أن الطريق ليس حائلاً بين الإمام والمأموم ،  
وإن بعد حائل يمنع من الاثتمام . إلا للمرأة

وقال أبو حيفة الطريق حائل يمنع من الاثتمام . إلا مع اتصال  
الصفوف . وكذا الماء حائل . والحداد ليس حائل . محذور أن يأتيه الإنسان  
في داره بإمام في المسجد . وبينهما حداد المسجد ، والدار (٧)

وهو من أعزب الأشياء وأعجبها . وتكذيب الحيس

---

(١) و (٢) كتاب الأئم ج ١ ص ١٤٥ و ١٤٧ و ١٤٨ والمعه على المذهب ج ١ ص ٤١٤ وأصروف  
به الفضل في المقام .

(٣) و (٤) الأئم ج ١ ص ١٤٧ و ١٤٩ والمعه على المذهب ج ١ ص ٤٢٩ والهندي ج ١ ص ٣٧  
وبداية المجتهد ج ١ ص ١١٣ والفصل لابن حزم ج ٤ ص ١٧٦

(٥) هود ١١٣

(٦) الحشرات ٦

(٧) ذكره الفصل في انقام . وعد ابن قدامة . بحلي في لمى ، على ما رواه السيد في إحقاق الحق .

٤١ - دعت الإمامية . إلى تحريم القصر في الصلاة في سفر المعصية .

وقال أبو حنيفة ، ومالك : يجوز (١) .

وهو مخالف للمعقول . والمعهود من قواعد الشريعة ، فإن القصر رخصة ، والرخص لا تناط بالمعاصي .

٤٢ دعت الإمامية . إلى وجوب لقصر في سفر انطاعة

وقال الشافعي هو دخیار بین القصر والإتمام (٢) .

وقد حلف في ذلك قوله تعالى . « من كان منكم مريضاً ، أو على سفر ، فعدة من أيام أحر » (٣) ، أوجب الأيام لأحر . فيحرم الصوم الأصل . وكل من أوجب القصر في الصوم أوجبه في الصلاة

وقال عمران بن حصين . حلفت مع السي ( ص ) ، وكان يصلي ركعتين ، حتى ذهب . وكذلك أبو بكر ، وعمر حتى ذهبا (٤)

وقال ابن عباس : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في السفر ركعتين (٥) .

وعن عائشة ، قالت - فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقبرت صلاة لسفر ، ويريد في صلاة القصر (٦)

وهو عمر . صلاة الصبح ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة السفر ركعتان ، تمام العمر ، قصر على لسان نبيكم (٧) .

(١) الهدية ج ١ ص ٥٧ والفتا عن المذهب ج ١ ص ١٧٥

(٢) بداية المجتهد ج ١ ص ١٣٠ وكتاب الأم ج ١ ص ١٥٩ وتفسير الكبر ج ٧ ص ١٨

(٣) البقرة : ١٨٤

(٤) مسند أحمد ج ٤ ص ٤٣٠ و٤٣١ و٤٤٠ وفي هامشه من كتب كثر الصلاة ج ٣ ص ٢٢٧

عن ابن عباس . التزم في السفر ، كما قصر في الحضر . وروى الذهلي عن ابن عمر

صلاة السفر ركعتان ، من ترك السنة فقد كفر .

(٥) صحيح مسلم ج ١ ص ٢٦٥ وكتب كثر الصلاة في هامش المستدج ٣ ص ٢٢٩

(٦) صحيح مسلم ج ١ ص ٢٦٥

(٧) مسند أحمد ج ١ ص ٣٧

٤٣ - دهمت الإمامية . إلى وحوب القصر في الصوم على المسافر طاعة  
وقال الفقهاء الأربعة : إن شاء صام . وإن شاء أفطر (١) .

وقد جالوا في ذلك النص ، قال الله تعالى . « فمن كان منكم مريضاً  
أو على سفر ، فعبدته من أيام أخر » (٢) ، وهو ينافي حوار الصوم إجماعاً .  
وروى الحميدي . في الجمع بين الصحيحين أن النبي ( ص ) حرج  
من المدينة ، ومعه عشرة آلاف ، وذلك على رأس ثمان سنين من مقدمه  
للمدينة ، فسار ، ومن معه من المسلمين إلى مكة ، يصوم ويصومون ، حتى  
بلغ النكديّة أفطر . وأفطر الناس ، وهو ما بين عثمان وقبيل (٣)

وفيه : عن ابن عباس . قال حرج النبي ( ص ) ، والناس مختلفون ،  
فصائم ومفطر ، فما استوى على راحلته دعا ماء . فوضعه على راحلته ،  
حتى رآه الناس ، ثم شرب ، وشرب الناس معه في رمضان (٤)

وفيه . عن حابر بن عبد الله . أن النبي ( ص ) حرج عام الفتح إلى  
مكة في رمضان . فصام حتى بلغ كراع النعيم . فصام الناس ، ثم دعا بقدح  
من ماء ، فرفعه حتى نظر الناس ، ثم شرب . فقيل له بعد ذلك . إن بعض  
الناس قد صام . فقال : أولئك العصاة ، أولئك العصاة (٥) . وهذا  
نص في تحريم الصوم .

---

(١) بداية المصباح ج ٥ ص ٧٦ والتصغير الكبير ج ٥ ص ٧٦ ونقحه على أذهاب ج ١ ص ٤٧١

(٢) البقرة : ١٨٤

(٣) صحيح البخاري ج ٢ ص ٤٢ والموطأ ج ١ ص ٢٧٥ والجامع لأصول ج ٢ ص ٧٤  
ومست أحمد ج ١ ص ٢١٩ و ٣٢٤

(٤) ورواه أحمد في مستدرك ج ٣ ص ٢٢٩ عن حابر ، وفي هامشه متعب كبر الصدق ، عن ابن  
عباس ص ٢٤٤ بلفظ آخر .

(٥) صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٦٥ وبداية المصباح ج ١ ص ٢٠٧ وكتاب اختلاف الحديث ص ٤٩٢  
المطبوع في آخر الأم الثاني .

وقال ( ص ) . ليس من الير الصيام في السفر (١) .

وقال ( ص ) : انصائم في اسفر كالمفطر في الحضر (٢) .

٤٤ - ذهبت الإمامية إلى أن المسافر لا يتعير فرضه بالافتداء بالمقيم خلافاً للفقهاء الأربعة (٣) .

وقد حاشوا عموم القرآن (٤) . لئلا عني وجوب التفصير في المسافر ، لأن الزيادة كالقصاص في الإطمان ، وكما لا يتعير فرض الحاضر إذا صلى خلف المسافر ، وكذا العكس .

٤٥ - ذهبت لإمامية . إلى أن من فاتته صلاته في السفر ، فإنه يقصها في الحضر قصرأ . وكذا يقصها في اسفر قصرأ ، سواء كان ذلك السفر أو غيره .

فقال الشافعي ، وأحمد عليه الإتمام فيها (٥) .  
وقد حاشوا قول النبي ( ص ) من ناء عن صلاة أو سبها فبصلها إذا ذكرها (٦) . وصلاة الحضر غير صلاة السفر

٤٦ - ذهبت لإمامية . إلى أن من صلى في لسية : وتمكث من القيام فيها ، وجب عليه أن يصلّي قائماً .

وقال أبو حنيفة - هو بالخيار بين لصلاة قائماً وحالاً (٧)

---

(١) ندوة المستند ج ١ ص ٢٠٦ ونسج الخدم للأصول - ٢ ص ٧٥ وقال رواء الخمسة ،

ومسند أحمد ج ٣ ص ٢٩٩ ٣١٧٠

(٢) أحكام شرآ للصم ص ج ص ٢١٤ وتدر الشرح ص ١٩١ وصحب كبر العباد

في هامش المسد ج ٣ ص ٣٤٢

(٣) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٤٧٧

(٤) قول تعالى « وإذا ضربتم في الأرض ، فليس عليكم جناح أن تقصروا » - ١٠١

(٥) بقاء على المذاهب ج ١ ص ٩٢ والأمج ج ١ ص ١٤٥

(٦) راجع ما تقدم في الهامش ص ٣٤١

(٧) المهج ج ١ ص ٥٤ وراجع أيضاً المحل لابن حزم .

وقد حالف في ذلك النصوص الدالة على وجوب القيام . وثي سب يقتضي حوار الجلوس مع القنطرة<sup>٩</sup> وثي فرق بين الستية وغيره<sup>١٠</sup>

٤٧ ذهبت الإمامية<sup>١١</sup> إلى أن المعاصي سفره كالتحارج لقطع الطريق . أو للسعاية في قتل مسلم . أو لطلب لا يجوز . وشبهه . لا يجوز له التخصير في الصلاة . ولا في الصوم

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه . والثوري . والأوراعي لا فرق بين سفر الطاعة والمعصية<sup>(١)</sup> وقد حائزوا المعقول والمنقول اما المعقول : فلأن لقصر رحصة . فلا يباط بالمعاصي

وأما المنقول : فقوله تعالى ه من اضطر غير ناع ولا عادي<sup>(٢)</sup> . حرم على العادي الرحصة . والقصر كذلك

٤٨ ذهبت الإمامية إلى حوار الجمع بين الطهريين . والعشائين . سفرأ وحصر<sup>٣</sup> . من غير عدد . في وقت الأولى والثانية وقال الشافعي كل من حار له التخصير حار له الجمع<sup>(٤)</sup> وبه قال مالك ، وأحمد ، وإسحاق<sup>(٥)</sup> .

وقال أبو حنيفة لا يجوز الجمع بين لأجل سفر . ولكن يجوز الجمع بينهما في السك . فكل من أحرم بالجمع قبل الروا من يوم عرفة فإذا رالت جمع الطهريين . وجمع بين العشائين محرمة<sup>(٦)</sup> وقد حائزوا بذلك قوله تعالى ه أقم الصلاة لدنوك الشمس إلى غسق الليل<sup>(٧)</sup> .

(١) الهدى ج ١ ص ٥٧ روضة المحتد ج ١ ص ١٣٢ ، تنقيح على مدارج ص ١٧٤ و ٥٧٤

(٢) البقرة : ١٧٣

(٣) و (٤) و (٥) بداية المحتد ج ١ ص ١٣٤ ، تنقيح على المدارج ج ١ ص ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧

(٦) الإسراء : ٧٨



ومد رواده الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، قال : صلى رسول الله  
( ص ) الظهر والعصر جمعاً ، والمغرب والعشاء جمعاً ، من غير خوف ولا  
سفر (١) .

وقال ابن عباس : أراد أن لا يُحرج أُمته  
وفي صحيح مسلم : من غير خوف ولا مطر (٢)  
٤٩ دعت الإمامية : إلى وجوب تقديم الظهر على العصر حالة الجمع .  
وجوز الشافعي : البدأة بالعصر (٣) .  
وقد حالف في ذلك الإجماع ، ومن السي ( ص ) ، وأمر الله تعالى  
من وجوب تقديم الظهر على العصر .

٥٠ - دعت الإمامية : إلى أن المقيم في بلدة لتجارة ، أو طلب علم  
وغير ذلك ، إذا نوى مقدم عشرة أيام يعقد به الجمعة  
وخالف المالكية ، والشافعية فيه (٤) وقد حالفوا بوجوب صلاة الجمعة .  
٥١ - دعت الإمامية : إلى وجوب الجمعة على أهل لسواد . كوجوبها  
على أهل المدن .

وقال أبو حنيفة : لا الجمعة لأهل اسواد (٥)  
وحالف في ذلك القرآن . حيث قال : إذا نودي للصلاة من يوم  
الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله (٦) .

(١) و (٢) رواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٢٧١ بأسناد متعددة ، والموطأ ج ١ ص ١٦٠ وشرحه :  
توبير الخواك السبعطي ، والتاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٤٨ و ٢٩٨ ومسند  
أحمد ج ١ ص ٢١٧ و ٣٦٠ وفي هامشه تمتد كسر العبد ج ٣ ص ٢٣٠ بأسناد متعددة .  
(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ١٣٥

(٤) الفقه على مذهب ج ١ ص ٣٨٠ و ٣٨٨ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٢٥  
(٥) اهتدى ج ١ ص ٥٧ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٢٩ والفقه على المذاهب ج ١ ص ٢٧٩  
وأحكام القرآن ج ١ ص ٤٤٥

(٦) الجمعة ٩

٥٢ - ذهب الإمامية : إلى وجوب الجمعة على من نُعد عن البلد ، على رأس فرسخين وما دون ، فإن كان فيهم العدد وحسب عليهم الحضور ، أو الصلاة عندهم ، وإن كان أقل من العدد وحسب عليهم الحضور ، وكذا إن كانوا على أقل من فرسخ .

وقال أبو حنيفة : إن كان خارج البلد لا يجب عليه الحضور ، إذا كانوا أقل من العدد ، وإن كانوا على قُرب (١) . قال محمد : قلت لأبي حنيفة : يجب الجمعة على أهل الزورة الكوفة ؟ قال : لا ، وبين الزورة والكوفة الخندق ، وهي قرية قرب الكوفة .

وقال الشافعي : لا يجب الحضور ، إلا إذا كانوا في مكان يسمعون الأذان (٢) .

وقد خالفوا في ذلك القرآن ، وهو قوله : « فاسمعوا لذكر الله » .

٥٣ - ذهب الإمامية : إلى وجوب الجمعة على خمسة نفر ، أحدهم الإمام .

وقال الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق : لا يجب على أقل من أربعين (٣) وقد خالفوا في ذلك عموم القرآن

٥٤ - ذهب الإمامية : إلى أن العدد شرط في الانتداء ، لا في الاستدانة ، فلو انفصوا بعد التكبير أتمها جمعة وخالفوا فيه الفقهاء الأربعة (٤) .

وقد حاكموا بذلك نص القرآن ، وقول النبي ( ص ) : الصلاة على ما افتتحت عليه .

---

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ١٢٩ والفقهاء على المذهب ج ١ ص ٣٧٨ و ٣٨١ والمندى ج ١ ص ٥٧

(٢) الفقهاء على المذهب ج ١ ص ٣٨٣ والأمم ج ١ ص ١٧٠ ومختصر المزني ص ١٣٠

(٣) الفقهاء على المذهب ج ١ ص ٣٨٨ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٢٤ والأمم ج ١ ص ١٦٩

(٤) الأمم ج ١ ص ١٧٠ والفقهاء على المذهب ج ١ ص ٣٨٨

٥٥ - دعت الإمامية . إلى أن بقاء الوقت ليس شرطاً في الجمعة ،  
فمن حرج الوقت قبل الفراغ منها أتم الجمعة .

وقال أبو حنيفة ، والشافعي : إنه شرط (١) .

وقد حالها بذلك كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ( ص ) (٢) .

٥٦ دعت الإمامية إلى أن الوجب الجمعة . من صلى الظهر  
فلا تصح ، ووجب عليه فعلها ، إن أدرك الجمعة ، وإلا أعاد الظهر

وقال أبو حنيفة : ومن صلى الظهر أحزاه (٣)

وخالف في ذلك القرآن (٤) .

٥٧ - دعت الإمامية . إلى تحريم السفر بعد الزوال ، قبل صلاة الجمعة .

وخالف فيه الحنيفة ، فحذروا السفر قبلها (٥)

وقد خالف في ذلك القرآن (٦) .

٥٨ دعت الإمامية إلى وجوب القيام حول الخطبة . وقال أبو

حنيفة : لا يجب (٧) .

وقد خالف قوم السني ( ص ) ، وفعله ، لأنه لم يحط إلا قائماً ،

وقال : « صلوا كما رأيتموني أصلي »

---

(١) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٣٧٦

(٢) فإن تبدل « فسموا إلى ذكر الله » وقال رسول الله ( ص ) « من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب مائة سنة ولا يدرى » . رواه الشافعي ، وقال ( ص )  
« الجمعة حق واجب على كل مسلم » .

(٣) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٤٠٦

(٤) لأنه خلاف السعي المأمور به في الآية الكريمة آية ٩ من سورة الجمعة .

(٥) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٤٠٠ وتفسير الخازن ج ٤ ص ٤٨٨

(٦) وهو خلاف المأمور به في الآية للشرقة .

(٧) الهداية ج ١ ص ٥٨

ولأنها بدل عن الركعة فتساويها عن الحكم (١) .

٥٩ - ذهبت الإمامية إلى وجوب أربعة أشياء في الخطبة . الحمد لله ، والثناء عليه ، والصلاة على النبي وآله عليهم السلام ، والوعظ ، وقراءة شيء من القرآن .

وقال أبو حنيفة ، يجب في الخطبة كلمة واحدة . الحمد لله ، والله أكبر ، وسبحان الله ، ولا إله إلا الله ، أو غير ذلك (٢) .

وقد حالف في ذلك فعل النبي (ص) ، وفعل لصحابة بأسره (٣) .

٦٠ - ذهبت الإمامية إلى استحباب أن يقرأ في الأولى مع الحمد الجمعة ، وفي الثانية المنافقين .

وقال أبو حنيفة ليس في القرآن شيء معيّن ، يقرأ ما شاء (٤) .

وقد حالف في ذلك فعل النبي (ص) ، فقد روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، قال . إن النبي (ص) كان يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة والمنافقين ، وكذا في مسند أحمد (٥) .

٦١ - ذهبت الإمامية إلى أن الجمعة يجب إدراك ركعة لا بدوها .

وقال عمر بن الخطاب إن لم يدرك الخطبتين ، والركعتين معاً لم يدرك الجمعة ، وإن كان غصاء ، وطاوس ، ومجاهد .

وقال أبو حنيفة يدركها بإدراك الميسر ، ولو بسجود السهو بعد التسليم (٦) .

---

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ١٢٥ والتاج الجامع للاصول ج ١ ص ٢٨٢ وقال رواه الجمعة ، ومتنخب كثر المال ج ٣ ص ٢٩٤ .

(٢) امدادية ج ١ ص ٥٨ والفتاوى على المذهب ج ١ ص ٣٩٠ .

(٣) التاج الجامع للاصول ج ١ ص ٢٨٦ .

(٤) بداية المجتهد ج ١ ص ١٢٨ (٥) جامع للاصول ج ١ ص ٢٨٥ ومسند أحمد ج ١ ص ٣٢٩ .

(٦) لمداية ج ١ ص ٥٩ والفتاوى على المذهب ج ١ ص ٤٠٣ .

وقد حالفوا في ذلك نص رسول الله (ص) . وهو قوله (ص) « من أدرك من الصلاة ركعة (مع الإمام) فقد أدرك لصلاة » (١) . عن عدم إدراكها بعدم إدراك الركعة . وعدم اشتراط الأثر .

٦٢ ذهب الإمامية إلى أن من لا يجب عليه الجمعة ، لا يحرم عليه البيع ، كالعبد .

وقال مالك . يحرم (٢) . وقد حالف بذلك عموم القرآن . وهو قوله تعالى « أحسن الله البيع » (٣) . ويفتضي التحريم هو الصلاة . كما قال الله تعالى « فاسعوا إلى ذكر الله وادروا البيع » (٤) . ليس ثباتاً في حقه .  
٦٣ ذهب الإمامية إلى تسريع صلاة شدة الخوف بحسب الإمكان .

ماشياً وراءكم . وقال أبو حنيفة لا يجوز أن يصلي ماشياً . بل يؤخر الصلاة حتى يقضي القتال (٥) .

وقد حالف قوله تعالى « من حتم مرحالاً أو ركباناً » (٦) .  
٦٤ ذهب الإمامية إلى أن الجمعة يجوز فعلها في الصحراء مطلقاً . وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا في نفس المصر ، أو في موضع يصلي فيه العبد (٧) .

وقال مالك . لا تصح حمله إلا في الجامع (٨) . وقد حالفنا عموم

(١) لموطأ ج ١ ص ١٢٧ ومتنب ذكر المال ج ٣ ص ٢٥٥ عن سلم ، وأحمد بن حنبل ،

والناج الجامع للأصول ج ١ ص ٢٦٠

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٤٤٨ وذكره الفصل في المذهب

(٣) البقرة ٢٧٥

(٤) الجمعة ٩

(٥) التفسير الكبير ج ٦ ص ١٥٤ وتفسير الخازن ج ١ ص ١٨٧

(٦) البقرة ٢٢٩

(٧) و (٨) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٣٨٧ والنهاية ج ١ ص ٥٧

## القرآن (١) .

وقد ظهر من هذه المسائل للعاقل المنصف ، أن الإمامية أكثر إيماناً للجمعة من الجمهور . ومع ذلك يشهدون عليهم تركها . حيث إنهم لم يحجروا الانضمام بالغاسق . ومرتكب لكناثر . والمحالف في العقيدة الصحيحة (٢) . وأهم لا يحجرون الزيادة في الخطبة التي حطها لسي (ص) . وأصحابه . والتابعون (٣) ، إلى زمن المصور (٤)

٦٥ دعت الإمامية إلى وجوب صلاة العيد على من يجب عليه صلاة الجمعة

وقال الفقهاء إلا أنا حبيفة . إنها مستحبة (٥)

وقد حاولوا في ذلك قوله تعالى « قد أفلح من تركني » وذكر اسم ربّه صلى (٦) . أراد صلاة العيد ، وهو يدعي على عدم الفلاح تركها وحاصلها مداومة السي (ص) عليها (٧)

٦٦ دعت الإمامية إلى وجوب صلاة الكسوف

وقال الفقهاء الأربعة : إنها سنة (٨) .

وقد حاولوا في ذلك قول السي (ص) ، لما كسفت الشمس والقمر آيات من آيات الله ، لا ينكسف لموت أحد . ولا لحياته ، فإذا رأيتوهما .

(١) وهو قوله تعالى « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ، فاسمعوا لى ذكر الله »

(٢) انظر ما تقدم .

(٣) التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٢٨٢

(٤) راجع تاريخ الخلفاء ص ٢٦٣ والفتاوى على المذهب ج ١ ص ٣٩٤ وراودا في زمن المصور الدعاء للولاء . وذكر مصنفه

(٥) الفتاوى على المذهب ج ١ ص ٣٤٤

(٦) الأعلى ٥٠١٤

(٧) الهداية ج ١ ص ٦٠

(٨) سنة مستحبة ص ١٦٠ والفتاوى على المذهب الأربعة ج ١ ص ٣٦٢

مصلوا وادعوا . حتى يكشف ما بكم (١) .

٦٧ - دعت الإمامية . إلى استحباب صلاة الامتناء .

وقال أبو حنيفة . لا صلاة لها (٢)

وقد خالف بذلك فعل السي ( ص )

وروى أبو هريرة قال . حرج رمول الله ( ص ) يوماً يستقي .  
مصلتي بنا ركعتين (٣) .

وروى ابن عباس أنه صلى ركعتين كما صلت في العيد (٤)

وفعل ذلك أبو بكر . وعمر (٥)

٦٨ - دعت الإمامية . إلى أن السنة تطيح القور . وانه قال الشافعي .  
وأصحابه (٦) . إلا أنهم قالوا . المنحب التطيح لكن لا صار شعار  
الرافضة عد لنا عنه إلى التسليم . قاله العراقي

وهل يحل لمن يؤمن بالله وليوم الآخر أن يعبر الشرع لأجل عمل  
بعض المسلمين به ؟ .

وهلاً تركوا الصلاة . لأن الرافضة يفعلونها ؟

٦٩ - دعت الإمامية . إلى أن الشهيد يصلّي عليه

---

(١) سند أحمد ج ٤ ص ٢٤٤ وصحيح البخاري ج ٢ ص ١٠ وصحيح مسلم ج ١ ص ١٩٤  
وموطأ مالك ج ١ ص ١٧٠

(٢) بداية المجتهد ج ١ ص ١٧٠ والعنف على المذهب ج ١ ص ٣٥٩ و٣٦٠

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ١٧٠ وصحيح البخاري ج ٢ ص ٢٢ و٢٧

(٤) و (٥) منتخب كبر العمال ج ٢ ص ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ المجتهد ج ١ ص ٧٠

(٦) العنف على المذهب ج ١ ص ٥٣٥ وما ذهب إليه بعضهم ( أعني قول الفقهاء الثلاثة ) ولم

دليلهم ما قاله العراقي ( لأنه مخالف لقول السي ( ص ) وصله . راجع التاج الجامع

للأصول ج ١ ص ٣٧١ وصحيح مسلم ج ٢ ص ٣٨٤ سنداً له عن علي بن أبي طالب ،

ومصابيح نسخة ج ١ ص ٨٣ وغيرها من الكتب المعتبرة عند القوم .

وقال الشافعي . ومالك . وأحمد . لا يصلّي عليه (١)  
وهو مخالف لفعل النبي (ص) . لأنه صلّي على حمرة . وعلى شهداء  
أحد (٢)

٧٠ ذهبت الإمامية . إلى أن النبي حلف الحارّة ، أو عن أحد  
جانيها أفضل .

وقال الشافعي . ومالك . وأحمد . المشي قدّامها أفضل (٣) .  
وقد خالفوا في ذلك النص . فإن المستحب هو التشيع  
وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . قال أمرنا رسول الله  
(ص) باتّباع الجنازة (٤) .

٧١ - ذهبت الإمامية إلى أن القيام شرط في صلاة الحارّة  
وقال أبو حنيفة يجوز الصلاة قاعداً مع القنبرة (٥) .  
وقد خالف فعل النبي (ص) . والصحابة . والتابعين من بعدهم .  
فإن أحداً لم يصل قاعداً (٦) .

٧٢ ذهبت الإمامية إلى وجوب التكبير حساً (٧)  
وخالف فيه الفقهاء الأربعة وقد خالفوا في ذلك فعل النبي (ص) .  
وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . قال . كان يزيد بن أرقم

(١) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠

(٢) تاريخ الكامل ج ٢ ص ١١٢ وتاريخ الخليل ج ١ ص ٤٤٢ وسيرة الخليفة ج ٢ ص ٢٤٨  
وفي مناقبها سيرة زيني دستان ص ٥٥

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ١٨٥ والفقه على المذاهب ج ١ ص ٥٣٢

(٤) التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٢٦٧ ومسند أحمد ج ٤ ص ٢٨٧

(٥) وقد ذكر ذلك في موطأ أبي حنيفة ، مرجع

(٦) بداية المجتهد ج ١ ص ١٨٨ وتاج الجامع للأصول ج ١ ص ٢٦٢

(٧) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٥١٩



يكبر على جائزاً أربعاً ، وأنه كثر على خاترة حمساً ، فسأله . فقال .  
كان رسول الله ( ص ) يكبرها (١) .

وكبر أمير المؤمنين علي ( ع ) على سهيل بن حنيف خمساً (٢)  
وروى الخطيب في تاريخه . وابن شيرويه الديلمي : أن النبي ( ص )  
كان يصلّي على أميت خمس تكبيرات (٣) .

٧٣ - دعت الإمامية إلى استحباب وضع الحريدتين في الكفن .  
وخالف فيه الفقهاء الأربعة (٤)

روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين . عن النبي ( ص ) : أنه  
مرّ بقبرين بعدئذ . فقال : لهما تبعان ، وما بعدئذ في قبر ، أما  
أحدهما فكان لا يترّ من لبول . وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة .  
ثم أحد جريدة رطبة . فشقها نصيب . ثم عرر في كل قبر واحدة .  
فقالوا يا رسول الله . ليم صحت هذا ؟ فقال : لعله أن يخفف عنهما  
ما لم ييسا (٥)

وفي حديث سفيان الثوري ، قال : إن رسول الله ( ص ) قال للأَنْصار  
حصروا أصحابكم . فما أقل المحصرين يوم لقيامة ، قالوا : وما التحصير ؟  
قال : جريدتان حصراوا ، يوصعان من أصل اليدين إلى الترقوة (٦) .

(١) بداية المصنف ج ١ ص ١٨٦ رواه عن صحيح مسلم .

(٢) الإصابة ج ٢ ص ٨٧

(٣) وروى في تهذيب صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٧٨ ومنهجه كثر الفاعل ج ٦ ص ٢٥٢ عن يونس

(٤) انظر الفقه على المذهب ج ١ ص ٥٣٤ حكم دفن الميت ، وما يتعلق به .

(٥) صحيح البخاري ج ٢ ص ١١٤ وما . وأوسى يريده الأسلمي أن يحمل في قعر جريدتان ،

والغاري الكري لابن تيمية ج ٥ ص ٤٤٧ راجع الأصول ج ١ ص ٤٤٩

(٦) الفقه على المذهب ج ١ ص ٩٨

## الفصل الثالث : في الزكاة وفيه مسائل :

١ - ذهب الإمامية إلى أن لإبل إذا رادت على مائة وعشرين ،  
هي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة

وقال أبو حنيفة يستألف الفريضة في كل خمس شاة ، مع الحقتين  
إلى مائة وخمسين وأربعين ، ففيها حقان ، وست مَحَاض ، وفي مائة  
وخمسين ، ثلاث حقان ، ثم تُستألف الفريضة بالغنم إلى مائة وأربع  
وسبعين ، وفي مائة وخمسين وسبعين ثلاث حقان وست مَحَاض ، وفي مائة  
وست وثمانين حقان وست لبون ، وفي مائة وست وتسعين أربع حقان إلى  
مائتين ، ثم يعمل في كل خمس ما عمل في الخمسين التي بعد المائة وخمسين ،  
إلى أن ينتهي إلى الحقن . فإذا انتهى إليها انتقل إلى أربع حقان مع بنت  
مَحَاض ، ثم بنت لبون ، ثم حقة وعلى هذا إذا

وقد خالف نصر رسول الله ( ص ) في الصحاح ، عن أنس ، وإذا  
رادت على العشرين ومائة ، هي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين  
حقة (١)

٢ - ذهب الإمامية إلى نحرير ذلك بين إخراج الحقان ، وبات اللبون  
في مائتين ونحوها .

وقال أبو حنيفة يجب الحقان لا غير (٢)  
وهو مخالف للنقل ، لأن السي ( ص ) حبر بينهما ، وإيجاب أحدهما  
عيناً مخالفة .

٣ - ذهب الإمامية إلى وجوب الأداء مع حَوْلان الحول

(١) مصابيح ج ١ ص ٨٧ ، والموطأ ج ١ ص ٢٥٠ ، نتائج الجمع للأصول ج ٢ ص ١٢

وقال روه احمد لا مسلم

(٢) ألفقه حل الغناب ج ١ ص ٥٩٨

وقال أبو حنيفة : لا يجب إلا بالمطالبة (١) ، ولا مطالبة عنده في الأموال الباطنة .

وقد خالف في ذلك قول الله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » (٢) .

٤ - ذهب الإمامية . إلى أنه لا يجب على الميراث شراء الصحيحة .

وقال مالك : يجب (٣) . . وقد خالف في ذلك قول رسول الله (ص) « إياك وكرائم أموالهم » (٤) ، فإذا نهى عن أخذ الكريمة مع وجوده ، فالنهي عن أخذ الصحيحة مع عدمها أولى

٥ - ذهب الإمامية إلى أن الزكاة يجب في العين

وقال الشافعي : يجب في الدمة (٥) . وقد خالف قول النبي (ص) ، حيث قال . فإذا بلغت حملاً ففيتها شاة (إلى قوله) فإذا نعت حملاً وعشرين ففيتها بنت متحاص . وقال في الفرس : إذا نعت ثلاثين ففيتها تبيع أو تبيعة ، وقال وفي أربعين شاة ، شاة (٦)

٦ - ذهب الإمامية : إلى أن من غير ماله أو بعضه (نقصه) ، حتى لا يؤخذ منه الزكاة أخذت منه الصدقة لا غير

وقال مالك ، وأحمد . تؤخذ منه لزكاة ، ويؤخذ بصف ماله (٧) .

---

(١) أقول قد ذكره الحنفية في المطولات مراجع ومفصله لحريري في كمد على مذهب ح ١ ص ٤٩١

(٢) البقرة : ٤٣ وغيرها من الآيات .

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٣٩ وتعبقة التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٢

(٤) رواء البخاري في صحيحه ج ٢ ص ١٤٠ سقط آخر

(٥) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٢٩ والتفسير الكبير ج ١٦ ص ١٧٨

(٦) متحجب كنز العمال هامش المست ج ٢ ص ٤٩٤ و ٤٩٥ واهداية ج ١ ص ٧٠ والموطأ

ج ١ ص ٢٥١

(٧) ذكره الفصل في المقام مع الترجيح ، والطحاوي في مشكل الآثار ، على ما رواه السيد في إحقاق الحق

وقد حالفا في ذلك قول السيِّ ( ص ) . « ليس في الما حق سوى الزكاة » (١) .

٧ ذهبت الإمامية . إلى أن الزكاة لا يجب على لطفل ، والمجنون وقال الشافعي . يجب (٢) وقد خالف في ذلك قول السيِّ ( ص ) . « رُفِعَ القلمُ عن ثلاثة . عن الصبي حتى يبلغ . وعن النائم حتى يستيقظ . وعن المجنون حتى يُفَيَّق » (٣) .

٨ — ذهبت الإمامية . إلى أن الفضة إنما يجب فيها الزكاة إذا بلغ صاهيه مائتي درهم

وقال أبو حنيفة لو كانت معشوشة بأقل من النصف وجبت ، ولو كانت عليه ديباً مائتا درهم حالصة . فأعطى ما هي المعشوشة بأقل من النصف ، ولو حة برئت ذمته (٤) .

وقد حالف في ذلك التص . وهو قوله ( ص ) : « على اليد ما أحدث حتى تؤدِّي » (٥) . وإنما أحد درهم خالصة . فكيف يُحري عنها المعشوشة ما دون من النصف ؟ .

وقال ( ص ) فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (٦) . والمعشوش ليس ورقاً .

٩ ذهبت الإمامية . إلى أن الزبوف لا يُحري عن الخالصة .

---

(١) التفسير الكبير ج ١ ص ٢١٤

(٢) الهداية ج ١ ص ٦٨ وفي بداية المصنف ج ١ ص ٢٢٥ قال ذهب إلى ذلك مالك ، والثوري ، وأحمد ، وغيرهم .

(٣) متعب كثر المال ج ٢ ص ٢٥٢ عن الصحاح والمسيد

(٤) الهداية ج ١ ص ٧٤ وج ٢ ص ٥٩ وج ٣ ص ٦٢

(٥) مسند أحمد ج ٥ ص ١٢ و ١٣ والتاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٢٣

(٦) التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٨ وصحيح مسلم ج ٢ ص ٢٨٩

وقال أبو حنيفة : يجري (١) وقد حالف قوله (ص) : في الرقة ربع العشر (٢) .

١٠ ذهبت الإمامية : إلى أنه ليس في الزائد عن المائتين شيء ، حتى يبلغ أربعين ففيها درهم .

وقال الفقهاء إلا أنا حنيفة ما راد عن المائتين فيه ربع العشر (٣) .  
وقد حالف في ذلك قول رسول الله (ص) . هاتوا صدقة الرقة ، من كل أربعين درهماً ، درهماً (٤) .

١١ - ذهبت الإمامية : إلى أنه لا يجب الزكاة في الحبل .

وقال أبو حنيفة يجب (٥) . وحالف في ذلك قول رسول الله (ص) : عفوت عن الحبل والرقيق (٦)

١٢ - ذهبت الإمامية : إلى أنه لا يُصم الذهب إلى الفضة ، لو نقص كل منهما عن التصليب ،

وقال أبو حنيفة ، ومالك يصم (٧) وقد حالف في ذلك قوله (ص) : ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون عشرين مثقالاً من الذهب صدقة (٨) .

١٣ - ذهبت الإمامية . إلى اعتبار الحول في جميع البصائب .

---

(١) وقال الفصول في عدم . وإبراهيم عبد النبي حنيفة في حكم الحالف

(٢) التاج ادمع للأصول ج ٢ ص ١٨ وقال رواء البحاري ، أبو داود ، والسائي

(٣) و (٤) بداية المحتد ج ١ ص ٢٣٥ والتاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٨ و ١٩

(٥) الهداية ج ١ ص ٧١

(٦) بداية المحتد ج ١ ص ٢٣٥

(٧) بداية المحتد ج ١ ص ٢٣٥

(٨) الهداية ج ١ ص ٧٣ ومنتخب كنز العمال ج ٢ ص ٢٩٥

وقال أبو حنيفة يكفي وجوده في طرفيه (١) ، فلو ملك أربعين شاة سائمة ، ثم هلكت إلا واحدة ، ثم مضى عليها أحد عشر إلّا لحظة ، ثم ملك تمام النصاب ، أخرج زكاة الكل

وقد خالف في ذلك قول السبي (ص) : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » (٢) ، وهذا لم يحل عليه الحول ، بل بعضه .

١٤ - دعت الإمامية إلى أنه لا ركاة في الحل . محرماً كان أو محللاً .  
وقال أبو حنيفة ، والشافعي : فيهما الزكاة (٣) .. وقد خالفا بذلك قول السبي (ص) . لا ركاة في الحل (٤)

١٥ - دعت الإمامية إلى وجوب الزكاة على المديون .  
وقال أبو حنيفة : لا يجب (٥) وقد خالف عموم القرآن ، قال الله تعالى . « خذ من أموالهم صدقة » (٦)

وعموم قوله : في خمس من الإبل شاة (٧)  
١٦ - دعت الإمامية : إلى أنه يُكره للإنسان أن يملك ما يصدق اختياراً ، ويصح البيع لو وقع .  
وقال مالك : لا يصح ! (٨) ..

١٧ - دعت الإمامية إلى وجوب الخمس في كل ما يغنم بالحرب وغيره .

- 
- (١) الفقه على مذهب ح ١ ص ٥٩٢ و تنج الجامع للأصول ح ٢ ص ١٦ .  
(٢) بداية المجتهد ح ١ ص ٢٤٦ ومنتخب كثر العمال ح ٢ ص ٤٩٨  
(٣) أحكام القرآن للعص ص ح ٣ ص ١٠٧ والفقه على المذاهب ح ١ ص ٦٠٢  
(٤) الموطأ ح ١ ص ٢٤٥ وأحكام القرآن ح ٣ ص ١٠٧ ومختصر المربي ح ١ ص ٤٩  
(٥) هداية ح ١ ص ٦٨ والفقه على المذاهب ح ١ ص ٦٠٢ وبداية المجتهد ح ١ ص ٢٢٦  
(٦) براءة ١٠٣  
(٧) منتخب كثر العمال ح ٢ ص ٤٩٥ عن الصحيح والسري  
(٨) الموطأ ح ٢ ص ٢٢٤ .

وقال الفقهاء الأربعة لا يجب إلا في غنائم دار الحرب (١).

وقد حالوا في ذلك قوله تعالى . وواعلموا أنما غنمتم من شيء ،  
فإن لله خمسته (٢)

(١) الهداية ج ٢ ص ١٠٥ والتصريح الكبير ج ١٥ ص ١٦٥ وروح الباني ج ١٠ ص ١ إلى ٥  
(٢) الأفعال ٤١

أقول قال بن مطور في دار الحرب . وضمن الفور مالم شيء من غير مشقة ، وعم  
الشيء عملاً . ودر به . وسره . هذا المعنى في القاموس ، وتنج العروس ، وقل الراصد ، في  
المعردات . المصيبة . من العم ، ثم استعمل في كل مظهر به ، من جهة العدو ، وغيرهم .  
وثبت في محله أن شأن البرول لا يكون محصياً بموم الآية ، محصين حكم الآية بمورده ،  
وهو غنائم دار الحرب دعاء بلا دليل ، ومحال لمقول النبي (ص) . في تركار الخمس ،  
قيل وما تركار يارسول الله ؟ قال . الذهب والفضة الذي حنته الله في لأرض يوم  
حلب . واه النبي في ص ٤ ج ١ ص ١٥٢ وأحمد بن حنبل في مسنده ج ١ ص ٣١٤ وشمس  
في مسنده ص ٣٧٠

وقل في القاموس ج ٢ ص ١٨٣ تركار هو ما ذكره الله تعالى في المعادن ، ودين  
أهل الجاهلية ، وقطع الذهب ونقصة من المعدن ، وهكذا قال ابن الأثير في النهاية ج ٢ ص ٢٥٨  
بتفصيل ، وروى عن مسند أحمد ، وروى الشافعي في مسنده ص ٣٧٠ عن ابن عباس  
أنه سئل عن السر فقد . إن كان فيه شيء ، فيه الخمس ، وقال رسول الله (ص)  
إن لكم مطوب لأرض ، وسهوها ، وتلاخ الأودية . وطهورها ، على أن ترعوا ساقها ،  
وتشربوا منها ، على أن تؤدوا الخمس . رواه الشيخ أحمد في كبر المعدل ج ٢ ص ٦٥  
وكتب رسول الله (ص) . عند يوم مسروق بن وثن إلى حصرتة . بسم الله الرحمن  
الرحيم من محمد رسول الله (ص) . إلى أقبال من حصرتة . بإقام نصلاه ، وإيتاء  
الزكاة ، والصدقة على التبيمة ، ولصاحبها التبيمة ، وفي الميوب خمس (راجع أسد الغدة  
ج ٣ ص ٣٨ وج ٤ ص ٣٥٤ والإصابة ج ٢ ص ٢٠٨ وفي المعتمد الفريد ج ٢ ص ٤٨ كتب  
(ص) . إلى وائل بن حجر الخصرمي . وفي سيوب الخمس . وأشار إلى ذلك في لاسيما  
هناش لإصابة ج ٢ ص ٦٤٢ وروى في السيرة النبوية ، وقال في القاموس ج ١  
ص ٨٦ السيب المطاء ، ويعرف ، وسيوب تركار . يقال : وجد فلان سيباً أي  
تركراً ، وفي السيب الخمس

فعل هذا معجم المطاء ، لمطاته بمعنى وإحصائه ، بسفاده من معناه النعوي ، ويشمل كل  
ما يحميه الإنسان من رجوع الكعب ، وغنائم دار الحرب ، وقد ثبت أيضاً أن المصيبة -

١٨ . ذهبت الإمامية : إلى أنه إذا كان العبد بين شريكين وجب عليهما فطرته بالخصص ، ولو كان بين ألف نفسٍ عبدٌ بالشركة ، أو كان بين اثنين ألفٌ عبدٍ بالشركة ، وحتت العطرة على الجميع .

وقال أبو حنيفة : تسقط بالشركة (١) ، وكذا لو كان بعض العبد حرّاً ، وجب على مولاه بقتل نصيبه .

وقال أبو حنيفة : لا فطرة هنا (٢) .

وقد خالف عموم الأمر بالإخراج عن بعد من غير حجه (٣)

١٩ . ذهبت الإمامية : إلى أن الزكاة المأبىة وللدبّة لا يسقط بموت من وجبت عليه قبل أدائها ، مع تمكنه .

وقال أبو حنيفة : تسقط (٤) وقد خالف الغفل ولقل

قال الله تعالى : « حُدّ من أموالهم صدقةٌ تطهّرهم وتركّيبهم بها » ، وقال رسول الله ( ص ) : « قد بن الله أحق أن يُقضى » (٥)

ولأنه دين وجب في دمه . فلا يسقط بالموت كالأحسني

---

تعلق عن ما ذكره لإسناد ، وظهر به من وجوه الكتب ، ومنها در الحرب . وهذا المعنى في الحقيقة . ليه الإمامية ، قبحاً لأئمة أهل البيت عنهم السلام

فائدة : السنة بين الشيعة ، والأندلس عموم من وجه ، لا فرق الأندلس في الأراضي الموات ونحوها ، تمام سنة أحد ، وفتراق الشيعة فيما يستمده الإسناد من مكاسبه ، في ليس دفلاً ، ويختص في عتق دار الحرب . والسنة بين الشيعة والشيعة ، عموم مطلق ، لأن الشيعة هو حاصل للمسلمين من أموال الكفار ، من غير حرب ولا جهاد ، وهذا قسم خاص من الشيعة يسمى شيئاً ، وحكم عليه بحكم خاص في الكتب العربية ، وهكذا السنة بين الشيعة والأندلس .

(١) و(٢) الهداية ج ١ ص ٨٣ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٥٥

(٣) التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٥

(٤) أحكام القرآن ج ٢ ص ٩٧

(٥) منتخب كثر العمال ج ٢ ص ٣٨٢



## الفصل الرابع . في الصوم

### وفيه مسائل :

١ - دهمت الإمامية : إلى أنه إذا خرج من بين أسنانه ما يمكنه التحرز منه ، ويمكنه أن يرميه ، فابتلعه عامداً كان عليه القضاء والكفارة

وقال أبو حنيفة ، لا شيء عليه (١) . . وقد حالف في ذلك النص الدال على وجوب القضاء والكفارة على الأكل (٢) ، وهذا منه

٢ - دهمت الإمامية : إلى أن الغبر العليط ، من الدقيق ، ولتعض ، وغيرهما إذا وصل إلى الخلق منعداً وحب عليه القضاء والكفارة.

وقال الفقهاء الأربعة لا يجب (٣) وقد حالفوا في ذلك النص الدال على الكفارة بالإمطار (٤) .

٣ - دهمت الإمامية . إلى أنه إذا شك في لمحر ، فأكل ، ونقي عليه شكه لم يلزمه القضاء .

وقال مالك بيزمه القضاء (٥) . وقد حالف في ذلك قوله تعالى :  
﴿ كنوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ (٦) ، وهذا لم يتبين .

٤ - دهمت الإمامية إلى أن انكفارة لا تسقط القضاء

---

(١) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٥٦٥ وآب الأحكام ج ١ ص ١٩٠ وقال . قال أصحابنا ومالك ، والشافعي : لا قضاء عليه .

(٢) كقولهم تعالى : « كلوا واشربوا » حتى يتبين لكم الخيط . ١٨٧ الآية يبره

(٣) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٥٦٦ و ٥٦٨ ومختصر المزني ص ٥٧

(٤) انظر الموطأ ج ١ ص ٢٧٧ وصحيح مسلم ج ٢ ص ٤٦٣

(٥) كما قال أبو حنيفة ، على ما في الهداية ج ١ ص ٩٣ وآب الأحكام ج ١ ص ٢٣٠

(٦) البقرة - ١٨٧

وقال الشافعي تسقط (١) والله تعالى قد أوجه مع العذر المباح .  
ككيف مع السبب الفاسد ؟ .

٥ - دعت الإمامية ، إلى أن من أكل أو شرب ناسياً لا يفطر  
وقال مالك : يفطر ، ويجب عليه القضاء (٢) . وقد خالف في ذلك  
قوله ( ص ) : رُفِعَ عن أمتي الخطأ ، والسيئ ، وما استُكْرِهوا عليه (٣)  
وقوله ( ص ) : من صام ، ثم نسي ، فأكل أو شرب ، فليتم صومه .  
ولا قضاء عليه ، والله أطعمه وسقاه (٤)

٦ - دعت الإمامية إلى أنه إذا وطئ في كل يوم من رمضان وحب  
عليه على كل يوم كفارة . سواء كفر عن اليوم السابق أو لا  
وقال أبو حنيفة لا يجب إلا كفارة واحدة ، ولو جامع الشهر كله (٥)  
وقد خالف في ذلك العقل والنقل :

أما العقل : فلأن اليوم السابق واللاحق متساويان في وجوب صومهما ،  
وتحريم الجماع بهما ، والاحترام من كل الوجه . فأبي فارق بينهما في  
إيجاب الكفارة . وأي مدخل للسق في عدم إيجاب الكفارة ، بل قد كان  
أولى بزيادة التكبير ، والعقوبة بالمعاودة في العقوبة ، وهتك الصوم .  
وأما النقل : فعموم قوله ( ص ) : من جامع في نهار رمضان فعليه الكفارة (٦) .

٧ - دعت الإمامية إلى أن الأكل والشرب في نهار رمضان لم يجب  
عليه الصوم عاماً بل يوجب القضاء والكفارة

---

(١) الأم ج ٢ ص ١٠٠ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢١١ وذكره ابن عساة احتيل في كتابه المصنف .  
(٢) الموطأ ج ١ ص ٢٨٣ والنهاية ص ١٨٧  
(٣) آيات الأحكام ج ١ ص ١٧ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢١٢  
(٤) التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٨٧  
(٥) بداية المجتهد ج ١ ص ٢١٤ والفتاوى على المذهب ج ١ ص ٥٨١  
(٦) ويلاحظ آخر في مسند أحمد ج ٢ ص ٢٨١ ، كتاب جامع للأصول ج ٢ ص ٦٧ وهو يخصه

وقال الشافعي : لا يوجب الكفارة (١) .

وقد خالف في ذلك العقل ، والنقل :

أما العقل : فلأن أداء الصوم مع الجماع أشق من أدائه مع الأكل والشرب ، ولتعم . والتلدد ، فكان يجب الكفارة هما أولى ، ولأن لكل ممطر وهاتك الصوم . وماف له . فأبي فرق بينهما ؟

وأما النقل : فأمره (ص) لمن أفطر في رمضان بالعتق ، أو الصوم . أو الإطعام ، (٢) مع عدم السؤال عن التحصيل

٨ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا نذر صوم يوم بعينه وحسب عليه . ولا يجوز له تقديمه .

وقال أبو حنيفة يجوز (٣) وقد خالف في ذلك العقل والنقل

أما العقل : فلأن دمه مشعولة بما نذر . فلا يخرج عن العهدة إلا به .

وأما النقل : فالمصوص لدالة على وجوب الإبقاء بالنذر (٤)

ولا يصدق على من قدّم الصوم أنه قد وفى ما نذره .

٩ - ذهبت الإمامية : إلى أنه إذا شهد هلال شوال وحسب عليه الإفطار .

وقال مالك . وأحمد لا يجوز له الإفطار (٥) . وقد خالف في ذلك

المصوص لدالة على تحريم صوم العيد . وإي يكون العيد عيداً بهلال ،

وقد ثبت عنه مشاهدة ، وقد (ص) صوموا لرؤيته . وافطروا

لرؤيته (٦)

(١) الأم ج ٢ ص ١٠٠ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢١١

(٢) انظر صحيح مسلم ج ٢ ص ١٨ ومند (٥) ثامي ص ٣٧٣

(٣) الهداية ج ١ ص ٩٤ والفتاوى على المذهب ج ٢ ص ١٤٦

(٤) آيات الأحكام ج ٢ ص ٢٥٦ والهداية ج ١ ص ٩٤

(٥) بداية المجتهد ج ١ ص ١٩٧

(٦) صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٣

ومن العجب إيجاب فطره عندهما لو ثبت عند حاكم فاسق . بشهادة  
مستورين يعرف هو فسقهما ، وأنه يحرم صومه يحرم إبطاره ، ويجب صومه لو شاهده  
عياناً ، وعلم الهلال بالضرورة !!

١٠ - ذهبت الإمامية . إلى أنه إذا وطئ في نهار شاهد هلال رمضان  
في ليثته وحله وجب عليه الكفارة .

وقال أبو حنيفة : لا يجب (١) . وقد حالف في ذلك النصوص الدالة على  
إيجاب الكفارة بإفطار رمضان ، وهذا رمضان عنده بالضرورة . ويلزمه  
المالم مالكاً ، وأحمد ، في الصورة الأولى ، من ترجيح حكم الفاسق ،  
بشهادة فاسقين على الإحساس .

١١ - ذهبت الإمامية إلى أنه لو نذر صوم يوم العيدين لم يعقد نذره .  
ولا يجب قضاؤه .

وقال أبو حنيفة : يعقد . فإن صامه أحراً . وإلا قضاؤه (٢) وقد  
خالف في ذلك العقل ، والنقل :

أما العقل : فلأن صومهما محرم لإجماع أهل الإسلام . والمحرّم  
لا يصح قرنة إلى الله تعالى . ولا يعقد النذر إلا في طاعة . لأن المطلوب  
منه التمرّب . فكيف يفعل التمرّب إليه ما يكرهه ويحرّمه .

وأما النقل : فلأن السي ( ص ) سى عن صوم هذين ليومين (٣) .

١٢ - ذهبت الإمامية إلى أنه لا يجوز نفاذ النذري ، صام أيام

لتشريق عتي

وقال الشافعي : يجوز .. وبه قال مالك (٤) .

(١) الهداية ج ١ ص ٨٦

(٢) الهداية ج ١ ص ٩٤ والفقه على المذاهب ج ٢ ص ١٤٥

(٣) الهداية ج ١ ص ٩٤ والتاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٨٥ والموطأ ج ١ ص ٢٨٠

(٤) كتاب الام ج ٢ ص ١٠٢ وهداية المحدث ج ١ ص ٢١٧ . التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٨٥

وقد حالها في ذلك لهي عن السي ( ص ) . فإنه نهي عن صيام ستة أيام يوم المطر . ويوم الأضحى ، وأيام التشريق . واليوم الذي يُشكّ قيه (١) .

وروى أنس . أن السي ( ص ) نهي عن صيام خمسة أيام في السنة يوم المطر . ويوم اسحر . وثلاثة أيام التشريق (٢)

١٣ - ذهب الإمامية إلى أن المحبون إذا أفاء بعد فوات شيء من أيام رمضان لم يجب عليه قضاؤه .

وقال أبو حنيفة إذا بقي من الشهر جزء واحد . ونهى فيه . وحسب عليه قضاء جميع الشهر (٣) .

وقد خالف في ذلك العقل ، والنقل :

أما العقل : فإن التكليف موصوف بالعمل . وهو غير ثابت . والقضاء تابع لوجوب الأداء .

وأما النقل : فعوله ( ص ) رفع لقلم عن ثلاثة عن محبون حتى يُصيق (٤) .

١٤ - ذهب الإمامية إلى أنه لا يصح الاعتكاف إلا بصوم

وقال الشافعي يصح بدونه (٥) وقد حالف في ذلك قوله ( ص ) لا اعتكاف إلا بصوم (٦) .

---

(١) النسخ الجامع للأصول ج ٢ ص ٨٥ وسجد كرم المصاح ج ٣ ص ٢٤٧

(٢) منتخب كثر المال ج ٣ ص ٢٤٧

(٣) الهداية ج ١ ص ٩٢

(٤) منتخب كرم المال ج ٢ ص ٢٥٣ وروى عن الصحيح والسري

(٥) مختصر المروني ص ٦٠ وآيات الأحكام ج ١ ص ٢٤٥ ومدينة المنهج ج ١ ص ٢٢٢

والتفسير الكبير ج ٥ ص ١١٤

(٦) النسخ الجامع للأصول ج ٢ ص ١٠٤ وقال روى أبو داود . والسائي . ومصباح

الفتا ج ١ ص ١٠١

١٥ - ذهب الإمامية إلى أنه إذا أدن بروحته أو أمته في بدر  
الاعتكاف . فبدرنا انعقد ، ولم يتجزأ له معهما

وقال أبو حيفة : نه مع الأمة . دون الزوجة

وقال الشافعي . له معهما (١) . وقد حالها في ذلك العقل . والنقل

أما العقل : فلا نه دار على تحريم المع من الإتيان بالواحد

وأما النقل : فابصوصل الدله على وحبوب الإيلاء بالندر الصحيح (٢) .  
وقد انعقد نلرهما بإذنه إجماعاً .

١٦ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا بدر أن يعتكف في شهر رمضان  
فبانه قصاه . فإن آخر إلى رمضان آخر . فاعتكف فيه آخر أه .

وقال أبو حيفة : يجب عبه فصاؤه ولا يحور في رمضان الثاني (٣)

وهو خلاف المعصوم . لتساوي الشهرين . وبأقي لشهور بالشهور  
أيضاً . مع أن مدده القيس . ووحوب لعمل نه . وبقي تماثل أشد من  
التماثل هنا ؟ .

١٧ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا بدر أن يعتكف في أحد المساجد  
الأربعة . وجب عليه الإتيان والوفاء به .

وقال الشافعي : إن كان في المسجد خروء فكذلك . وإلا حار أن  
يعتكف حيث شاء (٤)

---

(١) الأم ح ٢ ص ١٠٨

(٢) كموله بدر . ويوفوا بدره . ومولوه ( ص ) من بدر أن يتطوع لله فليطعه  
( الفقه على المذاهب ج ٢ ص ١٣٩ )

(٣) ذكره الفصل في الفقه . رخص

(٤) وذكره الفصل في الفقه . وراجع أيضاً نه وشمي

وقد حالف المتواتر (١) من وجوب الوفاء بالنذر في الطاعة .

١٨ - ذهب الإمامية . إلى أن المعتكف إذا ارتدَّ بطل عتقائه  
وقال الشافعي . لا يبطل (٢) .. وقد حالف القرآن العزيز . وهو قوله  
تعالى : « لن أشركت لبيحظن عملك » ولتكوس من الخاسرين (٣) .

## الفصل الخامس : في الحج

### وفيه مسائل :

١ - ذهب الإمامية : إلى أن الإسلام ليس شرطاً في وجوب الحج .

وقال الشافعي : إنه شرط (٤) .

وقد حالف عموم قوله تعالى « ولله على الناس حج البيت (٥) »  
و « آمنوا بالحج والعمرة لله » (٦) .

٢ - ذهب الإمامية : إلى أن القادر على المشي إذا لم يجد الزاد والراحلة

لا يجب عليه الحج .

وقال مالك . يجب . ويكفي في القدرة على الزاد مسألة الناس (٧)

وقد حالف في ذلك القرآن العزيز . قال الله تعالى « ولله على الناس  
حج البيت من استطاع إليه سبيلاً »

وروى علي ( أمير المؤمنين عليه السلام ) . وابن عمر . وابن عباس .

---

(١) ومن بعده . التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٠٢ وعلام بفتح ح ١ ص ٣٨٩

(٢) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٥٨٧ ورواه عن الحنابلة أيضاً .

(٣) الزمر : ٦٥

(٤) الأم ج ٢ ص ١١٠ وقال في الفقه عن المذاهب ج ١ ص ٦٣٢ فأما شروط وجوبه

فمبدأ الإسلام عند الثلاثة ، وحالف المالكية ، إلى آخر ما قال .

(٥) آل عمران : ٩٧

(٦) البقرة : ١٩٦

(٧) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٥٧ والفقه على المذاهب ج ١ ص ٦٣٤

و ابن مسعود ، وعمر بن شعيب . عن أبيه عن حده . وجابر بن عبد الله .  
وعائشه ، وأنس . عن السي (ص) أنه قال : الاستطاعة . الزاد والراحة  
لما مثل عنهما (١) .

٣ - دعت الإمامية إلى أن الأعمى إذا وجد الزاد والراحة لنفسه ،  
ولم يقوده ، وجب عليه الحج .  
وقال أبو حنيفة لا يجب (٢)  
وقد حالف في ذلك قوله تعالى : « والله على لئس حيج البيت ، من  
استطاع إليه سبيلا » .

٤ - دعت الإمامية إلى وجوب الحج عن الميت ، إذا استقر عليه ،  
وترك مالا ، وكذا الزكاة ، والكفارة ، وحزاء الصيد .  
وقال أبو حنيفة . يسقط الجميع (٣)  
وقد حالف في ذلك المعفون ، والمنقول

أما المعقول : فهو أن دتمته مشعولة ناهج ، والدئس الذي هو الزكاة ،  
والكفارة ، والحراء ، فيجب أن يُقضى عنه كالدئس .  
وأما المنقول : فحجر الخثعمية (٤) وهو متواتر

٥ - دعت الإمامية إلى وجوب العمرة .  
وقال مالك ، وأبو حنيفة . إنها مستحبة (٥)  
وقد حالف في ذلك القرآن . والسنة قال الله تعالى : « وأنتموا الحج  
والعمرة لله »

---

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٥٨

(٢) الهدية ج ١ ص ٩٧ والفتا على المذهب ج ١ ص ٦٣٣

(٣) آيات الأحكام ج ٢ ص ٩٧ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٥٨

(٤) التاج المجمع للأصول ج ٢ ص ١١٠ وآيات الأحكام ج ٢ ص ٩٨ ومسنن الشافعي ص ٣٧٤  
وغيرها من الكتب المتبعة عنهم .

(٥) الفتا على المذهب ج ١ ص ٩٨٤ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٠



وقال السي (ص) : خُجج ولعمرة فريصتان لا يصرك بأيهما دأت (١).  
وقالت عائشة . يا رسول الله . على النساء جهاد ؟ قال نعم . جهاد  
لا قتل فيه . الخج . والعمره (٢) . فأخبر أن عليهن جهاداً . وفسرها  
بالحج والعمره ، فثبت أنها واجبة .

٦ - ذهبت الإمامية : أن التمتع أفصل من الفيران والإفراد .  
وقال مالك الإفراد أفصل . وقال أبو حنيفة : الفيران أفصل (٣) .  
وقد حالما قول السي (ص) : لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت  
لم أسق الهدى . وجعلتها عمرة (٤) . تأسعه على هوان العمرة يدل على  
أفضليته .

٧ - ذهبت الإمامية إلى أن التمرد إذا دخل مكة حار له أن يفسح  
حججه ، ويجعلها عمرة ، ويتمتع .  
وحالف الفقهاء الأربعة (٥)

وقد حالما في ذلك قول السي (ص) : من لم يسق هدياً فليحج .  
وليجعلها عمرة (٦) .

ولا يفسح قول السي (ص) بقول عمر (٧)

(١) التفسير الكبير ج ٥ ص ١١١ والدر المنثور ج ١ ص ٢٠٩ وقال أخرجه الحاكم من  
ريدين ثمان ، وآيات لأحكام ج ١ ص ٢٦٦

(٢) الدر المنثور ج ١ ص ٢١٠ وقال : أخرجه ابن أبي شيبة ، وابن أبي داود في المصنف ،  
وابن خزيمة ، والتفسير الكبير ج ٥ ص ١٤١

(٣) الهداية ج ١ ص ١١٠

(٤) صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٢٢ و ٥٣٠ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٧١ ومنه كثر العمال  
ج ٢ ص ٣٣٤ ومسنن الشافعي ص ٣٧٥

(٥) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٦٨٨ والنج الجليل للأصول ج ٢ ص ١٢٢

(٦) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٦٩ ومنه كثر العمال ج ٢ ص ٢٢٤

(٧) روى سعد بن الحارث . وأعمد أعلام القوم أن عمر من الخطاب نهى بكل حرية، وكل

## ٨ - ذهب الإمامية : إلى أن نية التمتع شرط فيه

وقال الشافعي . ليست شرطاً (١) . . وقد خالف ذلك قول الله تعالى :  
 « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين » (٢)  
 وقول السي ( ص ) إنما الأعمال بالنيات . وإنما لكل امرئ ما نوى (٣)

٩ ذهب الإمامية . إلى أن التمتع إذا أحرم ناسخ ، وجب عليه  
 الدم ، واستقر ،

وقال مالك . لا يجب حتى يرمي جمرة العقبة (٤)

وقد خالف في ذلك قول الله . وقول السي ( ص ) ، قال الله تعالى :

- صرح عن ثمة الحج ، وصحة النساء ، مع كونهما كانتا معمولاً بهما في زمن الرسول ،  
 إلى أن مات ، وزمن أبي بكر ، ومدة من خلافته هو .

وبين هذا إلا محامدة الكذب والسب ، والاحتياط في مقابل النص ، كتب صرح به عمران  
 ابن حصين بقوله . برئت آية المتعة في كتاب الله ، وأمرنا به رسول الله ( ص ) ، ثم لم  
 نزل آية تسمح آية متعة المحج ، ولم نه عنها رسول الله ( ص ) حتى مات ، قال رجل برأيه  
 بعد ما شاء ، يصي عمر ! .

وقد أطلت عدة من الصحابة محامتهم هذه السنة الرديئة ( راجع مسند أحمد بن حنبل ) ج ٥  
 ص ١٤٣ وسائر مجلداته ، وأموذجاً ج ١ ص ٣١٧ والألم الشافعي ج ٧ ص ٢١٤ والصحاح ،  
 والرس ، وحاشي الكتب المعتزة عنهم )

وقيل لعبد الله بن عمر . فإن أدركت ما يسهى عنها ؟ فقال ، ويلك ، إن كان أبي يسهى عنها  
 وقد عهد رسول الله ( ص ) ، وأمر به ، أقبول أبي أعف ، أم تأمر رسول الله ( ص ) ؟  
 ثم عبي . وقد أحله الله . وعهد به رسول الله ( ص ) أمر رسول الله ( ص ) أحق أن يتبعوا  
 منه . أو غير ؟ ( رجع تصحيح القرطبي ج ٢ ص ٣٦٥ وسنن البيهقي ج ٥ ص ٢١  
 ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٥ )

(١) الأم ج ٢ ص ١٢٧

(٢) البقرة ٥

(٣) الشرح الجامع للأصول ج ١ ص ١٧٥ ودار . رواد الحنفية ، لا لأبداً داود

(٤) التفسير الكبير ج ٥ ص ١٥٢ والفتاوى على المصنف ج ١ ص ٦٩٨ وبدانة المتعبد ج ١ ص ٣٠٥

« فمن تمتع بالعمرة إلى الحج . فما استيسر من الهدي » (١) . وقال البيهقي (ص) : « فإذا أهل بالحج فليهد . ومن لم يكن معه هدي فليصم ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع إلى أهله » (٢)

١٠ ذهبت الإمامية . إلى أن صوم السعة إنما يجوز إذا رجع إلى أهله . أو يصبر بقدر مسير الناس إلى أهله . أو يمضي عليه شهر . وقال أبو حنيفة : لا يجب . بل متى فرغ من أفعال الحج حار له الصوم (٣) .

وقد حالف في ذلك قوله تعالى . « وسعة إذا رحتم » (٤)

١١ ذهبت الإمامية . إلى أنه لا يجوز الإحرام قبل الميقات

وقال أبو حنيفة . والثاقبي . الأفضل أن يحرم قبله (٥)

وقد خالفا في ذلك فعل البيهقي (ص) . فإنه أحرم من الميقات . ولو كان الإحرام قبله . أفضل لما عدل عنه . وقال حنوا عني ماسككم (٦) .

١٢ ذهبت الإمامية : إلى أن الطواف من شرطه الطهارة . فلو طاف المحدث . أو المحتب . لم يعتد به .

وقال أبو حنيفة . إن أقام بمكة أعاد . وإن رجع إلى بلده حتره بشاة إن كان محدثاً . وسدنة إن كان حياً (٧)

---

(١) البقرة : ١٩٦

(٢) صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٤٢ والدر المشور ج ١ ص ٢١٢ و ٢١٦ عن عدة من حفاظ الحديث

(٣) تفسير الحازن ج ١ ص ١٢٦ واهداه ج ١ ص ١١٢

(٤) البقرة : ١٩٦

(٥) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٢ واهداه ج ١ ص ٩٨

(٦) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٧٥ ومسند أحمد ج ٣ ص ٣١٨ و ٢٨٣ ومصابيح السنة ج ١ ص ١٢٩

(٧) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٢٥٧ واهداه ج ١ ص ١١٩

وقد خالف فعل رسول الله ( ص ) ، فإنه توصاً لما أراد الطواف ،  
وقال : خلّوا عني مناسككم .

وقال ( ص ) : الطواف بالبيت صلاة ، إن الله أحد فيه الطوق (١) .

١٣ ذهبت الإمامية ، إلى أنه إذا طاف مسكوماً ، وهو أن يجعل  
البيت على يمينه بطل .

وقال أبو حنيفة : إن أقام مكة أعداد ، وإن رجع إلى أهله جتره يدم (٢) .

وقد خالف فعل السي ( ص ) ، فإنه طاف مستقيماً (٣) ، وقال :  
خلّوا عني مناسككم .

١٤ - ذهبت الإمامية ، إلى وجوب ركعتي الطواف

وقال لشافعي : إماما غير واحتسب (٤)

وقد خالف قول الله تعالى : وانحلبوا من مقام إبراهيم مصلين (٥) .

والأمر للوجوب ، وفعل السي ( ص ) ، فإنه صلاًهما (٦) ، وقد قال :  
خلّوا عني مناسككم .

١٥ - ذهبت الإمامية ، إلى أن الإمام يحطّ يوم عرفة قبل الأداء .

وقال أبو حنيفة بعده (٧) وقد خالف في ذلك فعل السي ( ص ) .

فإن حابر روى ، أنه ( ص ) حطّ الناس ، ثم أدّ بلال (٨)

---

(١) منتخب كنز العمال ج ٢ ص ٣٤٩ والتاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٣١

(٢) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٦٥٧

(٣) مصابيح السنة ج ١ ص ١٦٦ والتاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٢٧

(٤) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٦٥٦ . (٥) البقرة : ١٢٥

(٦) التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٣١ وقال : رواه الترمذي ، وأحمد ، ومسلم

(٧) التاج الجامع للأصول ج ١ ص ١٣٣ وقال : رواه السائي ، والترمذي ، وصححه

(٨) منتخب كنز العمال ج ٢ ص ٣٥٩ والتاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٥٣ وقال : روه

مسلم ، وأبو داود .

١٦ - ذهبت الإمامية : إلى أن أهل مكة إذا صلوا خلف الإمام المسافر بعرفة لا يقصّرون ، إلّا مع بعد المسافة .

وقال مالك : يقصّرون . وإن قربت لمسافة ، مع أنه ذهب إلى أن التقصير (١) ، إنما يجوز في أربعة برّود

وقد حلف النصوص الدالة على الإتمام ، إلّا مع السر (٢) .

١٧ - ذهبت الإمامية . إلى أن نطق عرفة ليس من الموقف وقال مالك . بسجريه (٣) . وقد خالف قون البيهقي (ص) : عرفة كلها موقف ، وارتفعوا عن وادي عرفة (٤)

١٨ - ذهبت الإمامية : إلى أنه يجوز أن يجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان واحد ، وإقامتين .

وقال أبو حنيفة : بأذان واحد ، وإقامة واحدة

وقال مالك : أذانين وإقامتين (٥) .

وقد حالفاً فعل السيوطي (ص) . قال حابر . جمع رسول الله (ص) بين المغرب والعشاء الآخرة بالمزدلفة ، بأذان ، وإقامتين ، لم يسبح بينهما شيئاً (٦) .

١٩ - ذهبت الإمامية : إلى أن المبيت بالمزدلفة ركن ، من تركه عمداً بطل حجه .

---

(١) الموطأ ج ١ ص ٣٥٥ و ٣٥٦

(٢) قد أسعنا عدة من الأدلة مراجع .

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٥٢ والفتاوى على المصباح ج ١ ص ٦٦١

(٤) الهداية ج ١ ص ١٠٤ ومتنخب كنز العمال ج ٢ ص ٣٥٩ وفي الدر المنثور ج ١ ص ٢٢٤

عرفة كلها موقف إلا عرفة .

(٥) الفتاوى على المذهب ج ١ ص ٦٦٤

(٦) صحيح البخاري ج ٢ ص ١٩٢ والنتائج الخاضعة للأصول ج ٢ ص ١٥٧ والدر المنثور ج ١

حلفاً للمعتها الأربعة (١)

وقد حالفوا فعل النسي ( ص ) ، فإنه فعله . وقال . « خذوا عني مناسككم » ، فتاركه ناق على عهدة الأمر  
وقوله ( ص ) : « من ترك الميت بالمزدلفة فلا حج له » (٢) .

٢٠ ذهبت الإمامية : إلى وجوب الرمي بالحصى ، وما كان من جنسه ، كالبرام ، ولا يجوز بغيره .

وقال أبو حنيفة : يجوز بالطين ، والمدر ، والكحل ، والزربخ (٣) .  
وقال أهل الطاهر : يجوز بكل شيء ، حتى العصفور الميت (٤) .  
وقد خالفا فعل النسي ( ص ) ، فإنه ( ص ) جمع الحصى ، وقال :  
نأشال هؤلاء فارموا (٥) .

وقال ( ص ) . أيها الناس عليكم محصى الخذف (٦) .

٢١ - ذهبت الإمامية . إلى استحباب أن يخطب الإمام يوم النحر بمنى بعد الظهر .

وقال أبو حنيفة لا يخطب (٦) . وحالف في ذلك فعل النسي ( ص ) ، فإنه خطب فيه (٧) .

٢٢ - ذهبت الإمامية . إلى جوار استحباب بحج .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، فإن فعل كانت باطلة ، ويقع الحج عن

---

(١) التفسير الكبير ج ٥ ص ١٧٨ والعقود على المذاهب ج ١ ص ٦٦٤ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٨٢

(٢) أنول : هذا الحديث متحد المعاد مع ما رواه عروة بن مرس ، المظن على صحته عند

أهل السنة ( راجع : مسند أحمد ج ٤ ص ٢٦١ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٨٢

(٣) الهداية ج ١ ص ١٠٦

(٤) وقد أعرض الفصل في المقام عن جوابه .

(٥) مصابيح السنة ج ١ ص ١٢٩

(٦) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٦٦٩

(٧) التاج الحامض للأصول ج ٢ ص ١٤٧ ومصابيح السنة ج ١ ص ١٢١

الأجبر ، ويكون للعسائر ثواب النفقة ، ويجب عليه رد ما فضل (١)

وقد خالف في ذلك المعقول . والمنقول :

أما المعقول : فإن الحج واجب عليه ، فلا يسقط بالموت

وأما المنقول : فما روي عن ابن عباس : أن النبي ( ص ) : « رأى

رحلاً يقول : لبيك عن شربة ، فقال . ويحس ، من شربة ؟ قال .

أح لي ، أو صديق . فقال ( ص ) : « حج عن نفسك ، ثم حج عن شربة » (٢) .

وسألت امرأة من خثعم رسول الله ( ص ) في مريضة الله على عباده

في الحج ، أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يشتمسك على راحلته .

فهل ترى أن أحج عنه ؟ فقال ( ص ) : نعم ، فقالت : فهل ينفعه ذلك ؟

فقال : نعم ، أما لو كان على أبيك دين أتقصيه عنه ؟ قالت : نعم ، فقال .

فأحجني عن أبيك (٣) ، فأجار لها البينة ، فمطل مع أبي حبيبة ، وحكم

بأنه ينفعه ، وعنده منعة ، وثواب المنعة ، رشبه بالدَّين

٢٣ - دعت الإمامية . إلى تحريم لحم الصيد على المحرم مطلقاً .

وقال الشافعي إذا لم يكن فيه أثر من مشاركته . أو دلالة . أو إعطاء

سلاح القتل ، أو الصيد لأجله . فحلال .

وقال أبو حنيفة : يحرم ما صاده وما صيده بغير إيعائه ، وإشارته

حل له (٤) .

وقد خالفا في ذلك قوله تعالى . « وحرم عليكم صيد البر ما دمتم

حرماً » (٥) . وأجمع المسلمون على إرادة الصيد

(١) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٧٠٨

(٢) أعلام الموقعين ج ٤ ص ٣٠٠ وقال ذكره الشافعي ، وأحمد ، وبداية المتجدد ج ١ ص ٢٥٨

(٣) منتخب كبر العمال ج ٢ ص ٢٨٣ والناج الجامع لأصول ج ٢ ص ١١٠ وأعلام الموقعين

ج ٤ ص ٣٠٠

(٤) تفسير الخازن ج ١ ص ٥٢٩ وفيه نسب ذلك إلى الفقهاء الأربعة .

(٥) المائدة : ٩٦

٢٤ - ذهبت الإمامية إلى أن المحرم إذا قتل صبيّاً مملوكاً لعيره ،  
جراؤه لله تعالى ، والقيمة للمالكة

وقال مالك : لا يجب الجزاء بقتل المملوك (١)

وقد حالف قوله تعالى : « من قتل مسلماً متعمداً فجاءه مثل ما قتل  
من النعم » (٢) .

٢٥ - ذهبت الإمامية ، إلى أنه لا يجوز للمختصر أن يتحلل إلاّ  
بالتدني .

وقال مالك : لا تدني عليه (٣) . وقد حالف قول الله تعالى : « فإن  
أحصرتهم فما استيسر من الدني » (٤) ، وقول السيّد (ص) ، في رواية  
حاضر ، قال : لا بالخديبية مع رسول الله (ص) السدنة عن سبعة ،  
والبقرة عن سبعة (٥) .

٢٦ - ذهبت الإمامية ، إلى أنه إذا أحضره العدو يجوز أن يدبح تدنيه  
مكانه ، ويستحب بعثه إلى مكة . أو مي

وقال أبو حنيفة : لا يجوز تحريمه إلاّ في الحرم . فبعثه ، ويقدر مدة  
يغلب على طه وصوله (٦) .

وقد حالف في ذلك قول السيّد (ص) . حيث صدّه المشركون  
بالخديبية . فحر ، وتحلل مكانه (٧) والخديبية من الحيل

٢٧ - ذهبت الإمامية ، إلى أنه يجوز للمتمتع التحلل مع الصدّ بالعدو .

---

(١) وقد ذكره فصل من دور جد في المقام ، ويظهر أيضاً من الفتا على المذهب ج ١ ص ٦٨٠  
(٢) مدّة ٩٥

(٣) الفتا على المذهب ج ١ ص ٧٠٤ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٨٧

(٤) البقرة : ١٩٩

(٥) مست أحمد ج ٢ ص ٢٩٣ و ٣١٦ وكامل ابن الأثير ج ٢ ص ١٢٩

(٦) انقعه عن المذهب ج ١ ص ٧٠١ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٨٧ والتفسير الكبير ج ٤ ص ١٤٩

(٧) تاريخ الكامل ج ٢ ص ١٣٩ وبداية المجتهد ج ١ ص ٢٨٧ والتفسير الكبير ج ٥ ص ١٤٩ و ١٥٠



وقال مالك لا يجوز (١) وقد حالف عموم الآية ، وقول السي (ص) بالحديبية .

٢٨ دعت الإمامية • إلى أن المحصر يمرض ، يجوز له التحلل ، إلا أنه لا تحل له النساء حتى يطوف طوافهن في القبل ، أو يأمر من يطوف عنه .

وقال مالك ، وإشاعبي . وأحمد (٢) . ليس له التحلل ، بل ينفي على إحرامه أبدأ . فإن فاته الحج تحل بعمره

وقد حالفوا في ذلك قوله تعالى • « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي » ، وهو عام ، في حصر المرحض ، والعنق ، وقول السي (ص) من كسر ، أو عرج ، فقد حل . وعليه حجة أخرى (٣)

٢٩ دعت الإمامية إلى أنه يجوز للمحرم الاشتراط

وقال مالك ، وأحمد الشرط لا يفيد شيئاً ، ولا يتعلق به التحلل . وقال أبو حنيفة له التحلل من غير شرط ، فإن شرط سقط عنه الهدي (٤) .

وقد حالفوا قول السي (ص) بصباغة ست الزبير ، أحرمي ، واشترطي أن تحنّي حيث حنّيت . لما شككت في مرضي ، وأنها تريد الحج (٥)  
٣٠ - دعت الإمامية إلى أنه يسر للروح مع امرأة من حجة الإسلام .

---

(١) الفقه على المذاهب ج ١ ص ٧٠٤

(٢) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٨٨ وأهنية ج . ص ١٣٠ وفعه على ذهب ج ١ ص ٧١٢ و٧٠٥ والموطأ ج ١ ص ٣٤٧ والتفسير الكبير ج ٥ ص ١٤٦

(٣) ندية المجتهد ج ١ ص ٢٨٨ ومسند أحمد ج ٣ ص ٤٥٠ وأحكام القرآن ج ١ ص ٢٧٩

(٤) آيات الأحكام ج ١ ص ٢٧٥

(٥) الإصابة ج ٤ ص ٢٥٢ وذكره ابن عبد البر في تهذيبه في الاستعاب ، وآيات الأحكام ج ١

ص ٢٧٥

وقال الشافعي له ذلك (١) . وقد خالف قول الله تعالى ، وقول النبي ( ص ) : « ولله على الناس حج البيت (٢) ، وروى أبو هريرة ، عن النبي ( ص ) : لا تمنعوا إمام الله مساجد الله (٣) .

٣١ - ذهب الإمامية : إلى أن وجود المحرم ليس شرطاً في وجوب الحج على النساء ، ولا لأدائه ، بل يكفي الأمان من المكروه .  
وقال الشافعي ، المحرم شرط في الأداء ، أو ساء ثقات أقله واحدة .  
وقال مالك : لا يكفي الواحدة .  
وقال أبو حنيفة ، المحرم شرط في الوجوب (٤) .  
وقد خالفوا قول الله تعالى ، « ولله على الناس حج البيت » .

٣٢ - ذهب الإمامية : إلى استحباب تقليد هدي السياق ، وإشعاره ، وإن كان من البُدن .  
ومنع أبو حنيفة من الإشعار ، وقال إنه مثله (٥) .  
وقد خالف فعل رسول الله ( ص ) ، فإنه ( ص ) باشر ذلك بدي الحليفة ، ثم أهل بالحج (٦) .  
٣٣ - ذهب الإمامية : إلى استحباب تقليد النعم .  
ومنع أبو حنيفة ، ومالك منه (٧) .

- 
- (١) الأم ج ٢ ص ١١٧ والختاية ج ١ ص ٩٧  
(٢) آل عمران : ٩٧  
(٣) التاج الخامع للأصول ج ١ ص ٢٣٦ وقول رواه الشيخان ، وأبو داود .  
(٤) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٦٠ وأهديات ج ١ ص ٩٧  
(٥) أهديات ج ١ ص ١١٠ وتفسير الخازن ج ١ ص ٤٦٠  
(٦) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٠٤ والتاج الخامع للأصول ج ٢ ص ١٦٩ من البخاري ، وأبي داود ، وأحمد ، والترمذي  
(٧) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٠٤ والمحل لابن حزم .

وقد حاربا في ذلك مع رسول الله (ص) . قالت عائشة إن رسول الله (ص) أهدي غنماً فقلده . (١)

٣٤ دعت الإمامية إلى أنه إذا رمى المَحِيل صيداً قوائمه في الخل ، ورأسه في الحرم . من الخل فأصيب رأسه ، فعليه الجزء .  
وقال أبو حنيفة : لا حراء عليه (٢) . وهو يخالف لعموم الأمر بأداء الجزاء فيما يهلكه في الحرم .

### الفصل السادس . في البيع وفيه مسائل :

١ - دعت لإمامية . إلى أنه يجب ذكر الجنس في الغائب ، فلو قال . بعثت ما في كُمي . أو الصدوق ، أو ابدي في البصرة ، من غير ذكر الجنس م يصح

قال أبو حنيفة : يصح ذلك كله (٣) .

وقد خالف في ذلك نهي النبي (ص) عن العرر (٤) .

٢ دعت الإمامية : إلى أن المشتري إذا رأى الموصوف المشترط . لم يكن له الخيار .

وقال الشافعي : له الخيار (٥) .

وقد خالف مقتضى العقل ، فإن البيع مباح عنده ، والشرط قد حصص ، فأى معنى لثبوت الخيار هنا ؟ ولو ثبت لثبت في البيع الحاضر

---

(١) التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ١٦٩ وقال . رواه أحمد

(٢) وقد ذكره الفصل في المقام ، ولكنه حاول التوجيه والتأويل

(٣) المقنع عن مدافع ج ٢ ص ٢١٧ وهدية ج ٢ ص ١٧ وبداية المجتهد ج ٢ ص ١٢٩

(٤) مصابيح السنة ج ٢ ص ٧ ومتعب كبر العدل ج ٢ ص ٢٢٩ ، وصحيح مسلم ج ٣ ص ١٢

والموطأ ج ٢ ص ١٥٧

(٥) كتاب الأم ج ٣ ص ٤ ، وأشار إلى ذلك في بداية المجتهد ج ٢ ص ١٢٩ وذكره الفضل في

المقام مع محاولة تأويله

٣ - ذهبت الإمامية إلى ثبوت الخيار للمشايخين مادام في المحسن

وقال أبو حنيفة ، ومالك لا خيار هنا (١)

وقد حالوا قول النبي (ص) المتبايعان لكل واحد منهما على صاحبه الخيار ، ما لم يفترقا (٢) .

٤ - ذهبت الإمامية إلى حوار حيدر انشروط حسب ما يتمتان عليه

وقال مالك . يجوز بغير الحاجة . فيجوز في الثوب ونحوه ، يوماً (أو يومين) لا أريد ، وإذا كان قريه ، وما لا يتلف إلا في مدة حر الشهر والشهران .

وقال أبو حنيفة ، والشافعي . لا يجوز الزيادة على ثلاثة أيام (٣)

وقد حالوا في ذلك عموم قوله تعالى : « وأحل الله البيع » (٤)

وقوله (ص) . « أنؤمنوا عند شروطهم » (٥)

٥ - ذهبت الإمامية : إلى جواز أن يبيع شيئاً . ويشترط ما هو شائع .

وقال أبو حنيفة . والشافعي : يبطلان معاً (٦) .

وقد حالوا الآية والخبر السابقين على هذا الخبر

٦ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا تبايعا بهراً . وشرط الخيار إلى الليل .

انقطع نسحوه الليل ، وإن تعاقدوا بيلاً وشرطه إلى النهار . انقطع بطوع العجز الثاني

وقال أبو حنيفة إن كان البيع بهراً فكما قلنا . وإن كان بيلاً لم

---

(١) العتق على المذهب ج ٢ ص ١٧٣ هدية ج ٢ ص ١٧ و لو طأ ج ٢ ص ١٦١

(٢) الهداية ج ١ ص ١٧ و تنقيح المحاسن للأصول ج ٢ ص ٢٠٢ والأم ج ٣ ص ٤ و لو طأ ج ٢ ص ١٦١

(٣) بداية المصنف ج ٢ ص ١٧٤ و نفعه على المذهب ج ٢ ص ١٧٨ و ١٧٩

(٤) النقرة ٢٧٤

(٥) بداية المصنف ج ٢ ص ٢٤٨

(٦) الهداية ج ٢ ص ٢١ وبداية المصنف ج ٢ ص ٧٧ و الأم ج ٣ ص ٨

ينقطع بوجود النهار . وكان الخيار ناقياً إلى غروب الشمس . وإن قال إلى الزوال ، وإلى وقت العصر ، اتصل إلى الليل (١)

وقد خالف في ذلك العقل ، والنقل .

فإن الشرط وقع إلى النهار ، مساوياً الليل ، لعدم الفارق (٢)

والنبي ( ص ) قال : المؤمنون عند شروطهم .

٧ - ذهب الإمامية . إلى أنه إذا شرط الخيار لأجنبي صح .

وقال أبو حنيفة . يكون الخيار مشتركاً بينه وبين الأجنبي (٣)

وقد خالف في ذلك العقل . فإن الشرط إنما يتناول الأجنبي . وإثبات

حق للمشترط لا وجه له . ولا دليل عليه التتمة

٨ - ذهب الإمامية إلى أن العرس تمام يجر العادة مثله يشت للمعصون .

وقال أبو حنيفة ، والشافعي . لا يشت (٤) . وقد حالفا في ذلك قول

السي ( ص ) ، حيث نهي عن تلقي الركبان ، فمن تقاها فصاحبها بالخيار ،

إذا دخل السوق (٥) . وإنما يكون له الخيار له مع العرس

٩ - ذهب لإمامية إلى أن الأثمان تتعين ، فإذا بع بدراهم وشرط

تعيها تعينت

وقال أبو حنيفة لا يتعين وله أن يدفع غيرها (٦)

وقد خالف في ذلك العقل ، والنقل

---

(١) وقد ذكره الغضن في المقام مع محاربة تأويله .

(٢) ولأنه شرط الخيار بوقت معين ، لكون العادة عاصلة بين ما قبلها وما بعدها ، واستعمال

( ص ) ليس إلا لتعيين العدة حقيقة ، فعول أبي حنيفة لا يساعده شيء .

(٣) الفقه على المذاهب ج ٢ ص ١٧٧ وبداية المجتهد ج ١ ص ١٧٧

(٤) تنوير الأحوال ج ٢ ص ١٧١ المطبوع في هامش الموطأ ، والفقه على المذاهب ج ٢ ص ٢٨٥

(٥) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٣٨ ومتحد كثر العمال ج ٢ ص ٢٢٤ رواه عن مسند أحمد وغيره ،

ومصابيح السنة ج ٢ ص ٦

(٦) الهداية ج ٢ ص ١٧

أما العقل . فلا أن البيع إنما وقع على عين شخصية . والانتقال إلى غيرها يكون تعدياً . ومصادلة تعبير ربح المالك . وإنه عين العصب ولعدوان . وأي فرق بين الثمن وغيره . ولو عاوضه على ثوب معين . فدفع مساويه . م . يمكن له الإلزام بالقبول

وأيضاً يلزمه كون الثمن هو المثلّس بعينه . لأنه إذا اشترى دراهم بـ ١٠ دراهم كان للمشتري أن يدفع عين الدراهم التي دفعها الساع إليه ثماً عنها . وهو محال .

وأما العقل . فقوله تعدي . لا تأكلوا أموالكم بيسكم بالباطل . إلا أن تكون نخارة عن نرامس بيسكم (١) . ولترابصي إنما وقع عن هذه العين . فعوضها يكون أكلاً بالباطل

١٠ ذهبت الإمامية إلى أنه يجوز بيع الخطئة في مسنها

وقال الشافعي لا يجوز . وكذا الحنفي . والبر . واساقلا في قشره الأحصر (٢)

وقد حلف عموم قوله تعدي . وأحل الله البيع . وحرم الربا (٣) . وقول لسي ( ص ) . وهو أنه نهي عن بيع العيب حتى يسود . وعن بيع عيب حتى يشتد . وعن بيع السبل حتى يبصر (٤)

١١ ذهبت الإمامية . إلى أن التصرية تدليس . بشت له الخيار بين الرد والإمساك .

(١) الساء : ٢٩

(٢) لغة على المداخ ج ٢ ص ٣٩٥ والأم ج ٢ ص ٥٣ و لصاوى الكرى لابن قيمية ج ٣ ص ٤١٩

(٣) البقرة ٢٧٥

(٤) سحب كرم المال ج ٢ ص ٢٢٥ والتأنيح الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٠٧ وصحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ وتحد قسماً منه في سنن الشافعي ص ٣٨٦ و ٣٨٧

وقال أبو حيفة : لا خيار له (١) . وهو مخالف لقوله (ص) : من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار على ثلاثة أيام ، إن شاء أمسكها ، وإن شاء ردها وصاعاً من سمراء (٢) .

وقوله (ص) : من انتاع محممة فهو بالخيار ثلاثة أيام ، فإن ردها ردّها معها مثلها ، أو مثل لبنها قمحاً (٣) .

١٢ - ذهب الإمامية : إلى أنه إذا نما المبيع بعد القصر ، ثم ظهر عيب سابق كان للمشتري رد الأصل . دون السماء

وقال مالك : يرد الولد مع الأم ، ولا تُرد الثمرة .

وقال أبو حيفة : يسقط رد الأصل تابع (٤) .

وقد خالفا في ذلك قوله (ص) : « الخراج بالصمان » (٥) ، ولم يفرق بين لكسب ، والولد ، والثمره

١٣ - ذهب الإمامية . إلى أن المشتري فيحيوان الحامل ، إذا وُجد به عيب بعد الوضع سابقاً على العقد ، كان له ارد ، ويرد الولد .

وقال الشافعي : لا يرد (٦) . وهو مضاف للشرع ، لأن لرد إنما هو للمبيع كله ، والجنسل من حملته ، فيجب رده كجره المبيع .

١٤ - ذهب الإمامية : إلى أنه إذا وطئ المشتري الحارثية ، ثم وُجد بها عيباً لم يملك ردها ، بل له الأرض .

(١) بداية لمجه ج ٢ ص ١٤٦ والفتا على المذهب ج ٢ ص ٢٠٢

(٢) بداية لمجه ج ٢ ص ١٤٦ والفتح الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٠٣

(٣) الأم ج ٢ ص ٩٨ ومتص كسر العاص ج ٢ ص ٢٢٢ رد ٠ عن عدة من الأعلام

(٤) الفتا على المذهب ج ٢ ص ٣٠٦ وبداية المجه ج ٢ ص ١٥٢ ومن أبي داود ج ٢ ص ٢٧١

(٥) الفتح الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٠٤ وبداية المجه ج ٢ ص ١٤٦

(٦) مختصر المزني ص ٨٣

وقال الشافعي : يردّها . ولا شيء عليه إن كانت ثيباً (١)

وقد خالف في ذلك إجماع الصحابة . لأهم افرقوا قسمين . قال بعضهم ليس به الرد . وقال الناقور : له الرد . مع دفع مهر نسائها (٢) . فالرد محمداً . قول ثالث . حارفي للإجماع .

١٥ ذهبت الإمامية . إلى أنه إذا أحدث عيب في يد البائع . كان للمشتري الرد والإمسك . فإن تصاحا على دفع الأثر من حار

وقال الشافعي لا يجوز (٣) . وقد خالف في ذلك قول النبي (ص) :  
الصلح حائر بين المسلمين إلا . حرّم حلالاً . أو حلت حراماً (٤)

١٦ ذهبت الإمامية . إلى أن العبد لا يملك شيئاً . وأن ماله لمولاه .  
وقال الشافعي يملك ما يملكه مولاه .

وقال مالك يملك . وإن لم يملكه مولاه (٥)

وقد خالف في ذلك قوله تعالى : صرنا الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء « (٦) . وقال تعالى : صرنا لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم من ما ملكناكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم « (٧)

١٧ ذهبت الإمامية إلى أن الاثنين إذا اشترى عبداً صفقة . ثم عاب

---

(١) و (٢) مسند كثر العدل ج ٢ ص ٢٢٥ و لام ج ٣ ص ١٨ و ج ٧ ص ٩٦ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٥٢

(٣) بدنه مجتهد ج ٢ ص ١٥١ و ١٥٩ و مختصر عربي ص ٨٢ و الفقه على مذهب ج ٢ ص ٢١٢

(٤) بدنه المجتهد ج ٢ ص ٢٤٠ و الهدية ج ٣ ص ٤١ و من أس ما ج ٢ ص ٧٨٨

(٥) بدنه المجتهد ج ٢ ص ٥٩ و رتب الأحكام ج ٣ ص ١٨٧ و لام ج ٥ ص ٧٤ والموطأ ج ٢ ص ١٢

(٦) التحل : ٧٥

(٧) الردم : ٢٨



أحدهما قبل القبض ، وقبل دفع الثمن . كان للحاصر قبض نصيبه خاصة . ويعطي ما يخصه من الثمن ، وله أن يعطي كل الثمن ، نصفه عنه . ونصفه عن شريكه ، وإذا فعل ، فليس له قبض نصيب شريكه ، وليس له الرجوع على شريكه بما أدّاه عنه من الثمن .

وخالف أبو حنيفة في مسائل الثلاث . فقال : ليس للحاصر أن ينصرف بقص نصيبه من أسبع . وإذا اجتمع الثمن كان له قبض جميع العدد . وإذا حصر العائث كان للحاصر أن يرجع إليه عما قضى عنه من الثمن (١)

وقد حالف في مسائل الثلاث القراء عبد الفقيه المشهورة بين الأمة ، فإن المالك له أن يتصرف في حقه كيف ما شاء ، ونصفه من يد غيره ، وإذا تبرع إنسان بدفع نصيب العائث لم يكن له قبض حق العائث ، لأن التسبب في مال الغير بغير إذنه ممنوع منه عقلاً . فإذا أدّى عنه دية بغير إذنه . فقد تبرع بدّاءه عنه ، فكيف يرجع عليه ؟

١٨ - ذهب الإمامية إن أن الشراء لهاسد لا يملك ناقص . ولا يبعد عتقه لو كان عبداً أو أمة . ولا يصح شيء من تصرفه ببيع ، أمانة ، أو غيرهما .

وقال أبو حنيفة . يملك ناقص . ويصح تصرفه فيها (٢) . وهو خلاف قوله تعالى : لا تأكلوا أموالكم بيسكم بالباطل . إلا أن تكون تحرة عن تراص بيسكم (٣) وهي عن الأكل بالباطل . والفساد ، فكيف يملك به ؟

١٩ - ذهب الإمامية : إلى حوار بيع دود القر ، والحمل ، المعلوم بالمشاهدة ، إذا حس بعد مشاهدته بحيث لا يمكنه الطيران .

(١) الهدية ج ٣ ص ٥٩

(٢) الهدية ج ٣ ص ٣٢ والعقود ج ٢ ص ٢٢٠

(٣) الهدية ج ٣ ص ٢٩

وقال أبو حنيفة لا يجوز بيعها (١) . وقد حالف العقل . والعقل .  
أما العقل . فلأنها من متعته . معصية . مقدور على تسليمه ، فصحت  
المعاوضة عليه كغيره .

وأما العقل . فقوله تعالى : « أحل الله البيع »

٢٠ دعت الإمامية : إلى أنه لا يجوز للمسلم بيع الخمر ، ولا شراؤها  
مباشرة : ولا بوكالة الذمي .

وقال أبو حنيفة يجوز أن يوكّل ذمياً في بيعها وشراؤها (٢)

وقد حالف قول الله تعالى : « إنما الخمر والميسر . والأصاب .  
والأرلام رجسٌ من عمل الشيطان . فاحسوه » (٣)

وما روي عن أبي (ص) : « حرّم التحرّرة في الخمر (٤) »

وقال : إن الذي حرّم شربها حرّم بيعها .

ورب عليه حنبل . فقال : « ما محمد (ص) . إن الله لعن الخمر ،  
وعاصرها . ومعتصرها . وحاملها ، والمحمولة إليه ، وشاربها ، ونايعها ،  
ومُتاعها ، وما فيها (٥) »

٢١ دعت لإمامة إلى أن للكافر لا يصح أن يشتري مسلماً ،  
ولا ينعقد البيع .

وقال أبو حنيفة ينعقد (٦) . وقد حالف قوله تعالى : « ولن يجعل الله

(١) الهداية ج ٣ ص ٢٢ ، ٢٤

(٢) الهداية ج ٢ ص ٢٢ و ٢٦ ، والفتاوى على المذهب ج ٢ ص ٢٢٤

(٣) البقرة ٩٠

(٤) من أبي داود ج ٣ ص ٢٨٠ وتفسير الخازن ج ١ ص ١٥٩ وقد روي في الدر المنثور في  
تفسير الآية وروايات تبلغ حد التواتر .

(٥) منتخب كبر العمال ج ٢ ص ٤١٩ و ٤٢٢ ، أنه لشور ج ٣ ص ٣٢٢ وتفسير الحداد ج ١  
ص ١٥٧ وسند أحمد ج ١ ص ٣١٦

(٦) رواه صاحب كتاب الخواري كبر . من نسخة الشريعة لمراجع

للكافرين على المؤمنين ميلاً» (١) .

٢٢ - ذهب الإمامية . إلى حوار لسلف في المعدوم . إذا كان عام الوجود وقت الخبث .

وقال أبو حنيفة . لا يجوز . إلا أن يكون حسبه موجوداً في حين المعتقد ، والمحل . وما بينهما (٢) .

وقد خالف عموم قوله تعالى «حل الله البيع»

وقوله (ص) : «من أسلف في عمر فليألف في كبل معلوم ، وورث معلوم ، وأجل معلوم» (٣) .

وأقرهم على ما كانوا عليه من السلف في الثمرتين ، ومعلوم ، فقطعه في خلال هذه المدة .

ولأن الحق لا يتعيس في الوجود . ولا في التحدد قبل المدة فلا معنى لاشطاط وجوده .

٢٣ - ذهب الإمامية إلى أنه إذ شرط أحلاً ، فلا بد أن يكون معيماً فلا يجوز إلى الحصاد . والحداد

وقال مالك يجوز (١) وقد خالف في ذلك قول لسي (ص) «وأجل معلوم» .

وقال ابن عباس قال رسول الله (ص) لا تدعوا إلى الحصاد ، ولا الدوايس . ولكن إلى شهر معلوم (٥) .

(١) الساء : ١٤١

(٢) المداية ج ٣ ص ٥٣

(٣) صدر حديث قدم لسي (ص) لمدة . وهم يسمون في الثمار ، السنة ، والشتين . ( راجع سي سباني ج ٧ ص ٢٩٠ وصحيح مسلم ج ٣ ص ٤٩ وإنتاج الجمع للأصول

ج ٢ ص ٢١٥ (٤) بداية المصنف ج ٢ ص ١٢٠

(٥) روله حمد عن ابن عباس في مسنده وعن أبي هريرة ج ٢ ص ٣٧٦ والسيوطي في جمع النعمان

٢٤ - ذهبت الإمامية إلى أن الإقالة ليست بيعاً

وقال مالك : هي بيع مطلقاً .

وقال أبو حنيفة . إنها مسح في حق المتعدين . بيع في حق غيرهما (١)

وقد حالها قوله . ومن أقار نادماً في بيع أقاله الله نفسه يوم القيامة (٢)

ورقالة نفسه هي العمى والتَّرك . فيكون إقالة البيع كذلك

ولأنها لو كانت بيعاً لوجب أن تكون إلى المتابعين ، من نقصان الثمن

وربافته ، والتأجيل والتعجيل ، وليس في الإقالة ذلك إجماعاً .

ولأنها لو كانت بيعاً لم تصح في السلم ، لأن البيع فيه لا يجوز قبل القبض

ولأن الإجماع واقع على أنه لو باع عديراً ، فمات أحدهما صححت

الإقالة . فلو كانت بيعاً بطلت . لظلال بيع الميت

٢٥ - ذهبت الإمامية : إلى أنه لم يخالف إمام أهل السوق . بزيادة

سعر أو نقصانه ، لم يُعترض له .

وقال مالك . تبعى له . إما أن تباع بسعر السوق ، أو تنزل (٣)

وقد خالف الموقوف ، والمتقول :

لأنه مالك ، فله البيع كيف شاء .

وقال الله تعالى : « إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ بينكم » (٤)

ونهى النبي ﷺ عن التسعير (٥) .

---

(١) الهدية ج ٣ ص ٤٠ والموطأ ج ٢ ص ١٤٥

(٢) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٤١ و سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٧٤

(٣) الموطأ ج ٢ ص ١٧٠ والتهاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٠٤

(٤) النساء : ٢٩

(٥) سنن السائني ج ٧ ص ٢٥٥ (ط بيروت) ومنعجب كثر العمال ج ٢ ص ٢٣٧ و سنن ابن ماجه

ج ٢ ص ٧١٢

## الفصل السابع : في الحجر وتوابعه

### وفيه مسائل :

- ١ - ذهب الإمامية : إلى أن استدامة القبض ليست شرطاً في الرهن .  
وقال أبو حنيفة . إن شرطه (١) . . وقد خالف قوله ( ص ) : « الرهن محلوبٌ ومركوبٌ » (٢) ، وليس ذلك للمرتين إجماعاً . فيكون للرهن
- ٢ - ذهب الإمامية . إلى أنه إذا جعل لرهن على يد عدل لم يكن له بيعه إلاّ ضمن المثل حالاً . ويكون من نقد البد إذا اطلق له لإذن .  
وقال أبو حنيفة يجوز له بيعه بأقل من ثمن مثله ، وبالنسيئة حتى قد .  
لو وكتله في بيع صبعة تماوي مائة ألف دينار ، فاعها بمرهم نسيئة إلى ثلاثين سنة ، كان جائزاً (٣) .

وهو خلاف المعقول ، والمنقول :

لأن لعقل دس على فتح إصرار الغير

والنفس دس عليه ، وهو قوله ( ص ) . لا صرر ولا صيرار في الإسلام (٤) .

٣ - ذهب الإمامية إلى أن الرهن غير مصحون في يد المرفس

وقال أبو حنيفة . إنه مصحون (٥) . وقد خالف قوله ( ص ) :  
« لا يعلّق الراهن الرهن لصاحبه ، له عُسْمُه ، وعليه عُرْمُه » (٦) ، ومعنى

(١) آيات الأحكام ج ١ ص ٥٢٣ والهداية ج ٤ ص ٩٤ وفي نهضة مجتهد ج ٢ ص ٢٣١ ، وروى عن مالك أيضاً .

(٢) آيات الأحكام ج ١ ص ٥٢٢ ومس من حاجة ج ٢ ص ٨١٦

(٣) بداية مجتهد ج ٢ ص ٢٣٢ ، والهداية ج ٤ ص ٩٥ وذكره نقض في مقدمه

(٤) روى ابن الأثير في النهاية ، ومس من حاجة ج ٢ ص ٧٨٤ ومسند أحمد ج ٥ ص ٣٢٧

(٥) بداية مجتهد ج ٢ ص ٢٣٢ والهداية ج ٤ ص ٩٢ و٩٧

(٦) مسند الشافعي ص ٣٨٩ ومس من حاجة ج ٢ ص ٨١٦ ، ومصابيح السق ج ٢ ص ٨ واستعجب

كثير المسائل ج ٢ ص ٤٨٧

لا يغلق : أي لا يملكه المرتهن .

وقال ( ص ) : « اخراج بالصمان » (١) ، وخراج للراهن إجماعاً .

٤ - ذهبت الإمامية إلى أن منفعة الرهن للراهن ، مثل سكنى الدار ، وخدمة العبد ، وركوب الدابة ، ورياسة الأرض ، والثمار ، والصوف ، والولد ، واللبين .

وقال أبو حنيفة : منفعة الرهن المتصل لا يحصل للراهن ولا المرتهن ، وإنما المتصل يدخل في الرهن .

وقال مالك : يدخل الولد . ولا يدخل الثمرة ، لأن الولد مسة الأصل بخلاف الثمرة (٢) .

وقد خالفوا في ذلك العقل ، والنقل

أما العقل : فإنه يمنع من تعطيل المنع المدخلة

وأما النقل ، فقوله ( ص ) : « الرهن ، كوث ومحبوب »

وقوله ( ص ) : « له غنمه وعبيده غرمة »

٥ - ذهبت الإمامية إلى سماع البيعة على الإعسار

وقال مالك : لا يجوز ، وإن كان الشهود من أهل الخبرة (٣)

وقد حالف مقتضى قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة عطية إلى

ميسرة » (٤) ، وإنما يحكم بالإعسار بالشهادة كعبه من الحقوق

---

(١) متن ابن ماجة ج ٢ ص ٧٥٤

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٣١ والنفق على المداين ج ٢ ص ٣٣٢ ، ٣٣٥

(٣) وقد أرواح - دفع إليه مالك ، فصل بين روزهان في دين هذه المسألة ، وراجع أيضاً

أحكام القرآن ج ١ ص ٤٧٥

(٤) البقرة : ٢٨٠

٦ دعت الإمامية : إلى أنه إذا ثبت إعساره حكم به الحاكم في الحال وأطلقه .

قال أبو حنيفة . ببحر شهرين (١) . وقد خالف قوله تعالى : « دو عسرة فنفطرة إلى ميسرة » .

٧ دعت الإمامية . إلى أنه إذا ثبت إعساره وجب نحيته . ولا يجوز للفرماء ملازمته .

وقال أبو حنيفة يجوز لهم ملازمته . فيمشون معه . ولا يمحونه من التكسب . فإذا رجع إلى بيته . فإن أذ لهم السحول معه دخلوا . وإن لم يأذن لهم محوه من دخوله . ويبتوه خراجاً معهم (٢)

وقد خالف قوله تعالى « وإن كان ذو عسرة . فطيرة إلى ميسرة » . وقول النبي ( ص ) « حللوا ما وحدتم . وليس لكم إلا ذلك » (٣)

٨ - دعت الإمامية . إلى أن لإببات دليل على حق المسلمين . والمشركون .

وقال أبو حنيفة ليس دليلاً فيهما

وقال الشافعي إنه دليل في المشركين خاصة (٤)

وقد خالفوا المعقول . والمثقول :

فإن سعد بن معاذ حكم في بني قريظة قتل مقاتليهم . وسبي ذراريهم . وأمر بكشف مؤثرهم . فمن أنت فيس المقاتلة . ومن لم تست فمن اللراوي . فصوله النبي (٥)

(١) و (٢) آيات الأحكام ج ١ ص ٤٧٤ و ٤٧٥ و هديه ج ٣ ص ٢٠٩ و بديع المجتهد ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٨٩ و مستدرك كرم المصابيح ج ٢ ص ٢٤٣ و رواه عن عدة من الصحاح والسنن .

(٤) تفسير الخازن ج ١ ص ٣٤٦ و روح المعاني ج ٤ ص ١٨٢ و ١٨٣ .

(٥) تفسير الخازن ج ١ ص ٢٤٦ و مسند أحمد ج ٤ ص ٣١٠ و ٣٨٣ و ج ٥ ص ٣١١ .

٩ دعت الإمامية : إلى أنه إذا بلغ غير رشيد لم يدفع إليه ماله .  
وإن طعن في السن .

قال أبو حنيفة إذا بلغ حصاً وعشرين سنة راب حُجِّرَ على كل  
حال ، ولو تصرف في ماله قبل بلوغ خمس وعشرين سنة ، صح تصرفه  
بالباع والشراء ، والإقرار (١) .

وقد خالف قوله تعالى : « فإن آمنتم معهم رُشداً ، فادفعوا إليهم  
أموالهم » (٢) ، وقوله : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » (٣)  
ثم ما يقتضي للتخصيص خمس وعشرين سنة ٤

١٠ - دعت الإمامية : إلى أنه إذا نعت المرأة رشيدة دفع إليها ماله ،  
إن لم يكن لها روح . وليس لروحها - لو كان معها - اعتراض .

وقال مالك : إن لم يكن لها روح لم يدفع إليها ماله ، وإن كان لها روح  
دفع إليها ماله ، لكن لا يجوز لها أن تصرف فيه إلا بدن زوجها (٤) .

وقد خالف قوله تعالى : « فإن آمنتم معهم رُشداً فادفعوا إليهم أموالهم »  
والعجب أنه أعطى اسمه . ومع الرشيد

١١ - دعت الإمامية : إلى أن انصبي إذا بلغ رشيداً يدفع إليه ماله ،  
ثم إن نذر وصيغ في المعصية حُجِّرَ عليه .

وقال أبو حنيفة لا يُحجِّرَ عليه . وتصرفه بعد في ماله (٥) .

وهو خلاف قوله تعالى : « فإن كان لسي عليه الحق سببها . أو

(١) التفسير الكبير ج ٩ ص ١٨٩ ، آيات الأحكام ج ١ ص ٢٨٩

(٢) البقرة ٢٨٣

(٣) النساء ٥

(٤) تفسير الخازن ج ١ ص ٣٤٦

(٥) العنق على المذهب ج ٢ ص ٣٦٩ وبديهة المصنف ج ٣ ص ٢٢٤ وهداه ج ٢ ص ٢٠٥

والتفسير الكبير ج ٩ ص ١٨٩



صحيحاً . أي صعباً أو كبيراً . « ولا يستطيع أن يُمِلَّ هو » (١) ، أي معيوباً على عقده . وقوله تعالى « لا تؤتوا السفهاء أموالكم » ، وقال تعالى « إن المدثرين كانوا إخوان الشياطين » (٢) ، دمَّ المدثر ، فوجب المنع منه ، وإنما يمتنع بالمنع من التصرف .

وقال ( ص ) « قصوا على أئدي سفهائكم » (٣) .

١٢ دعت الإمامية إلى حوار الصلح على الإقرار والإنكار ، وقال الشافعي لا يجوز على الإنكار (١) .

وقد حالف قوته تعالى « واصلحُ خير » (٥) . وقوله ( ص ) « اصلح حائر بين المسلمين » (٦) ، وهو عدم فيهما .

١٣ دعت الإمامية إلى أن لحائط المشترك بين اثنين ، ليس لأحدهما إدخار حصة حميقة فيها لا يصر فيه إلا ب إذن صاحبه .

وقال مالك . يجوز (٧) . وهو مخالف قوله ( ص ) : لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه (٨) .

١٤ دعت لإمامية : إلى أنه لا يجب على الشريك إجابة شريكه إلى عماره المشترك من حائط ودولاب ، وغير ذلك

وقال الشافعي ، ومالك : يجب . ويجوز عليه (٩) . وقد حالف العقل ، والنقل :

(١) بفترة ٢٨٢ (٢) لإسره . ٢٧ (٣) جامع لصريح ١ ص ١٢ كور لحدود ج ١ ص ١٢٢ .

(٤) الأم الشافعي ج ٣ ص ٢٢١ ومختصر المزني ص ١٠٦

(٥) النساء : ١٢٨

(٦) مختصر عربي . عن شافعي ص ١٠٥ وفتح الجامع لأصول ج ٢ ص ٢٢١ وقال : رواه الترمذي ، وأبو داود ، والبيهقي .

(٧) عقده على المذهب ج ٣ ص ٢١ (٨) تفسير الكبير ج ١٠ ص ٢٢٢

(٩) الفقه على المذهب ج ٢ ص ٦٩ و ٧٠ وبيان الأحكام .

إن الإنسان لا يجب عليه عمارة ملكه ، ولا ملك غيره ، فبأي وجه  
يجب عليه العمارة .

وقال ( ص ) . « الناس ملطون على أمواهم » .

١٥ - ذهب الإمامية : إلى أن الضمان ناقل الدين ، وإن المضمون  
عه بريء .

وقال اعقهاء الأربعة : لا يبرأ (١) . وقد خالفوا قول النبي ( ص ) لعلي  
( ع ) ، لما ضمن اللرهمتين عن الميت : « جزاك الله عن الإسلام خيراً ،  
وفك رهانك كما فككت رهان أخيك » (٢) ، فدل على انتقال الدين من  
ذمة الميت .

وقال لأبي قتادة . لما ضمن الدينارين هما عليك ، والميت منهما  
بريء . قال : نعم (٣) . فدل على ذمة المضمون عه .

١٦ - ذهب الإمامية إلى أن ضمان المتبرع لا يرجع به

وقال مالك ، وأحمد : يرجع به عليه . وحالهما في ذلك قوله ( ص ) :  
« والميت منهما بريء » .

ولو كان الدين باقياً لم يبق فائدة في الضمان عن الميت .

١٧ - ذهب الإمامية . إلى جوار ضمان مال الحمال بعد الفعل .

وقال الشافعي : لا يجوز (٤) . وقد خالف في ذلك قوله تعالى : « ولمن

---

(١) الأم الشافعي ج ٣ ص ٢٢٩ و ٢٣٠ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٤٨ والفقهاء على المذهب ج ٣  
ص ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٤٥ و ٢٤٧

(٢) مسند أحمد ج ٥ ص ٣٠٤ و ٣١١ وفي أحلام المؤمنين ج ٢ ص ٤٢٠ قال : رواه الشافعي  
بإسناد صحيح .

(٣) للفقهاء على المذهب ج ٣ ص ٢٢٧ و ٢٤٧ وصححه ابن روبرهان في دليل هذه المسألة .

(٤) لأن الشافعي لا يرى الحاماة صحيحة في أحد أقواله ، حتى قال بالضمن فيها ، راجع .  
بداية المجتهد ج ٢ ص ١٩٦

حاء به حصن بعير ، وأن به رعيم (١)

وقوله (ص) «الرعيم عارم» (٢) وهو عام .

١٨ - دعت الإمامية . إلى أن الموكل يطالب بثمن ما باعه وكيه .

رمع أبو حيفة مه . وهو مخالف للمعقول . والمنقول

لدلالة العن على نسب لإسناد على استحلاص ما يملكه من يد الغير .

وقل (ص) «أساس مستظون على أموالهم» (٣) .

١٩ - دعت الإمامية . إلى أن إطلاق الوكالة بالبيع يقتضي البيع نقداً ،

نقد البلد ، بثمن المثبت .

وقال أبو حيفة : لا يقتضي ذلك . بل للوكيل أن يبيع ما يساوي مائة

ألف بلرهم واحد إلى ألف سنة (٤) .

وقد خالف في ذلك العقل ، والنقل :

فإن الإنسان إنما يرصى على نقل ملكه بموص . إذا كان الموص

مساوياً للملك .

وقال السي (ص) . لا صرر ولا صرار في الإسلام (٥) .

٢٠ - دعت الإمامية إلى أنه لا يصح إبراء الوكيل من دون إذن

الموكل .

وقال أبو حيفة به يجوز (٦) . . وقد خالف لبعض . واسفل

---

(١) يوسف ٧٢

(٢) التعبير الكبير ج ١٨ ص ١٨٠ والتاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٢٨

(٣) الفقه على المذاهب ج ٣ ص ١٩٢

(٤) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٥٤ وأوصحه الفصل في ريد هذه المسألة . مرجع

(٥) وقد تقدم مناقشة من مصادره ، فراجع إلى ص ٤٨٩ .

(٦) وفصل الفصل وهذا يصح عند أبي حيفة ، فله إبراءه . وليس هذا تصريحاً في ما العير

بغير إيدنه ، فراجع ، وأضحك على استدلاله .

هذان الإجراء تصرف في مال الغير بغير إذنه . فيكون قبيحاً باطلاً .

ولأن الإبراء تابعٌ لنفسك ، وهو مضي عن الوكيل .

وقال الله تعالى : « لا تأكلوا أموالكم بيسكم بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراض » (١) .

٢١ - ذهب الإمامية إلى أنه إذا وكتبه في شراء ، فاشترى ، وقع للموكل .

وقال أبو حنيفة يقع الوكيل . ثم يتم إلى الموكل (٢)

وقد حالف العقب ، واسفل

من العقل بقتضي استصحاب الملك حتى يُربطه سبب ناقل . فهو دخل في ملك الوكيل لا يقتصر إلى ناقل .

٢٢ - دعت الإمامية إلى أنه إذا وكل مسلم دميّاً في شراء الخمر ، لم يصح لو كانه ، فور اشاع الدمى له لم يصح انبيع

وقال أبو حبيبة يصح التوكيل ، ويصح البيع ، وعنده أن المسلم لا يملك الخمر إذا تولى الشراء بنفسه ، ولا يصح ذلك ، ويملكه شراء وكيله الذمى (٣) .

وقد حالف في ذلك نقل المتواتر من القرآن ، واسمه

قوله تعالى : « إنما الحمر » إلى أن قال : « رجسٌ من عمل الشيطان فاحسوه » (٤) . وهو مستقرم تحريم أنواع التصرفات وقال (ص) : « إن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمته » (٥)

$$r_n = \frac{1}{n} \quad (1)$$

(٢) الهداية ج ٣ ص ١٠١ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٥٤

(۲) الفقه على المذاهب ۲: ص ۲۲۸ وح ۳ ص ۱۶۱ و اهد به ج ۲ ص ۳۲ و ۳۶

$$q = \frac{1}{2} \ln \left( \frac{1}{1} \right)$$

(۵) منتخب کٹر الفضل ج ۲ ص ۳۲ - رو ۵ ص ۱ احمد و ۱ رو ۲ ص ۱ ابن ماجہ ص ۱۱۲

ولعن رسول الله (ص) في الخمر عشرة . من حُمِلَها البائع (١) .  
ولا فرق بين الوكيل والموكل .

٢٣ - ذهب الإمامية . إلى أنه لو وُكِّلَ في بيع فاسد لم يملك البيع  
الصحيح

وقال أبو حنيفة . بملك الصحيح (٢).

وقد خالف في ذلك مفتضى العقل . والنقل .

إن الوكالة إنما تَصَحَّتْ الفاسد والصحيح لم يوكِّلْ فيه . وكما لا يجوز  
أن يبيع مال الأحمسي . كذا ليس لهذا الوكيل بيع هذا المال لأنه أحمسي فيه .  
حيث لم يتناوله عقد الوكالة .

وقال الله تعالى : «إلا أن تكون تجارة» عن تراص (٣)

٢٤ - ذهب الإمامية : إلى أنه لا يصح توكيل الصبي . فلو عقد عن  
غيره لم يقع .

وقال أبو حنيفة . يصح أن يكون وكيلاً إذا كان يعقل ما تقول (١)  
وقد خالف قوله (ص) «رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى  
يحتلم» (٥) . ورفع القلم يستلزم أن لا يكون لكلامه حكم .

٢٥ - ذهب الإمامية . إلى أنه إذا قال له عدي أكثر من مال فلان .  
ألزم بقدر مال فلان . وزيادة ما قال .

---

(١) الدر المختور ج ٢ ص ٣٢٢ وتفسير المحرر ج ١ ص ١٥٧ ومتعب كنز العمال ج ٢ ص ٢٣٣

(٢) أقول . كما ذكره الفصل من أن أبا حنيفة لا يرى تفاوتاً بين الصحيح والفاسد في  
ترتب الأثر . فيتكلف في مسألة الوكالة ما ذكره (راجع الهدية ج ٢ ص ٣٦) .

(٣) النساء : ٢٩

(٤) اهداية ج ٣ ص ١٠٠ والعقود على المذهب ج ٣ ص ١٦٨

(٥) انظر إلى ما سبق هنا .

وقال الشامي : لا يجب الزيادة (١) .

وقد حالف قوله ( ص ) . « إقرار العقلاء على أنفسهم جائز » (٢) ،  
فقد أقرّ بالأكثر ، فلا يقع لاغياً .

٢٦ دعت الإمامية : إلى أنه إذا قال له عليّ ألف درهم . وألف  
عبد ، رجع في تفسير الألف إليه .

وقال أبو حنيفة يرجع في تفسير الألف إليه . إن كان من المعطوف  
إليه . من غير التكيل والمورد . وإن كان منهما كان المعطوف تفسيراً .  
مثل الدرهم . فإنه يقتضي أن يكون ألف درهم (٣)

وقد حالف في ذلك استعمار العقل والعرف . ولغة . فإنهم عطفوا  
المحاليف . والمماثل . وم يفرقوا بين التكيل والمورد وغيرهما . فأي  
وجه يخالف هو بينهما ؟ .

٢٧ دعت الإمامية إلى أنه يصح إقرار مريض بالارث

وقال أبو حنيفة ومالك . وأحمد لا يصح (٤)

وقد حالفوا قوله تعالى « كوني قراءين بالمسط » . شهادة لله وبنو  
على أنفسكم (٥) . فالشهادة على النفس لإقرار . وهو عدم

وحالفوا المعقول أيضاً . فإن الإنسان قد يستدين من ورثته . ولا  
محلّص لبراءة دفته إلا بالإقرار فهو لم يكن مسموعاً لم يكن خلاص دفته .  
ولأن الأصل في الإسلام العدالة . وفي حذر المسئمة المصدق

(١) مجموعة في مجلس ومستند . وسائل ج ٣ ص ٤٨ وسقط حري منه ج ٣ ص ١٩ وج ٤ ص ٢٥٦

و ٢٦٢ و ٢٦٥ وج ٦ ص ٣٩٩ (٢) زاد الشامي ج ٢ ص ٢٣٦ و ٢٣٨

(٣) قال ابن عباس . رواه عن أبي حنيفة صحيح . وراجع : الهداية ج ٣ ص ١٣٣

(٤) الهداية ج ٣ ص ٣٨ وقد عارض هذا الإقرار بفتح عد الشامي . ولا يصح عدمه

(٥) ١٣٤

٢٨ - ذهبت الإمامية إلى أن العمد لا يُقبل إقراره بما يوجب الحد ولا القصاص .

وخالف فيه الفقهاء الأربعة (١) . وقد حالفوا في ذلك العقل . والنقل .

فإن إقرار العقل إنما يُقبل في حق نفسه . لا في حق غيره .

وقال ( ص ) : إقرار العقلاء على أنفسهم جائز (٢) وهو يدل على مفهومه على أن إقرارهم على غيرهم غير جائز . وهذا إقرار العمد إنما هو في حق المولى .

٢٩ - ذهبت الإمامية : إلى أنه إذا قال يوم السبت : لفلان عليّ درهم ، ثم قال يوم الأحد : لفلان عليّ درهم لزمه درهم واحد . وقال أبو حنيفة : يدرمه ثلث (٣) وهو خلاف الموقوف . من أصابة البراءة .

والمعارف والمتداول بين الناس من تكرار الإقرار بالشيء الواحد وعدم تكليف المقرّنه جمع الشهود في محض واحد .

### الفصل الثامن : في الودعة وتوابعها

وفيه مسائل :

١ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا أودع الودعي لودعة من غير عذر . كان صاماً

وقال مالك : إن أودع روحته لم يصم . وإن أودع غيرها صم .

(١) الأم ج ٣ ص ٢٢٩ والتهذيب ج ٣ ص ١٢٢

(٢) ورواه الفصل في المقام ، واستدل إليه فيما قال

(٣) نعم كذا - هذا به ج ٣ ص ١٢٢ وكتاب نكاح في ديوانه

وقال أبو حيفة : إن أودعها عند من يعوله م يصم . وإن أودعها عند غيره ضمن (١) .

وقد حالف قوله تعالى : « يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » (٢) .  
وقال السي ( ص ) : أد الأمانة إلى من ائتمك (٣) .

٢ - ذهب الإمامية : إلى أنه إذا استودع حيواناً وحب عليه سقيته وعلفه ، ورجع به إلى المالك .

وقال أبو حيفة . لا يجب العلف ولا السقي (٤) . وقد حالف قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » .  
وقوله « على اليد ما أخذت حتى تؤدي » (٥)

٣ - ذهب الإمامية إلى أنه إذا خلط الودعة بماله خلطاً لا يتميز ، صم

وقال مالك : إن خلطها بأذن صم . وإن شئت لا يصم (٦) .  
وقد حالف في ذلك النصوص الدالة على الصمان مع التمدي ، وهو ما متعدد قطعاً .

٤ - ذهب الإمامية إلى أنه إذا أئق البزاهم والدباير المودعة عنده ، ثم ردّ عوضها مكانها لم يرل الصمان .

وقال أبو حيفة . يرول (٧) . وقد حالف النصوص الدالة على الصمان ، والاستصحاب .

---

(١) بداية المحتج ج ٢ ص ٢٦٦ والعقود على المذهب ج ٣ ص ٢٥٣ و ٢٥٩ والهداية ج ٣ ص ١٥٨

(٢) النساء : ٥٨

(٣) النج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٢٤ وفان رواد أبو داود ، والترمذي

(٤) الهداية ج ٣ ص ١٣٤ وأوصفه الفصل في دين هذه المسألة ، فراجع

(٥) التفسير الكبير ج ١٠ ص ١٤٠ والهداية ج ٤ ص ١٠

(٦) و (٧) العقود على المذهب ج ٣ ص ٢٥٥ و ٢٥٨ والهداية ج ٣ ص ١٥٨



٥ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا تعدى في الوديعة ، وأخرجها من الخير ، واتسع بها ، ثم ردها إلى الخبز لم يرل الضمان ، وكذا العارية المضمونة مع التعدي .

وقد أبو حنيفة : يراً (١) وقد تقدم بيان العلق

٦ - ذهبت الإمامية إلى أن الحدية على حمار القاصي كالحاية على حمار الشوكي .

وقد مالك إذا قطع دب حمار القاصي ضمن كمال قيمته . وإذا قطع دب حمار الشوكي ، ضمن الأرض (٢)  
وقد خالف المعقول ، والمنقول :

قال الله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتلوا عليه مثل ما اعتدى عليكم » (٣) ، « وحرائر سبنة سيئة مثلها » (٤)  
ولأن القيسم تختلف باختلاف الأعيان . لا باختلاف الملاك

٧ - ذهبت الإمامية إلى أن المدفع تضمن بالعصب . كزراعة الأرض ، وسكنى الدار .

---

(١) الهداية ج ٢ ص ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦٣ وهداية لمختار ج ٢ ص ٢٦٥

(٢) قال صاحب كتاب « البيوع » ، في كتاب العصب منه - ومنعه ( أي مذهب مالك ) في قطع دب حمار القاصي تمام القيمة . لأن فيه وهماً في الدين ، ولأنه أئلف عليه عرضه ، لأنه لا يركبه غالباً ، انتهى .

أقول ما ذكره من الوهم في الدين ، وهتك حرمة نقاصي دمه يوجب العقوبة الزائدة لو كان القاطع قاصداً للوهي والهلك ، وإذا لم يكن شيء من ذلك ، بأن وقع الخسار في مرعته ونحو ذلك ، فلا ، وأما تلاف عرض الركوب من ذلك الخسار بخصوصه ، فسهل جداً إذ لا يبقى القاصي بمجرد ذلك راحلاً في مدة عمره . لإمكان تحصيل غرض الركوب ببيع ذلك وشراء غيره .

(٣) البقرة : ١٩٤

(٤) الشورى : ٤٠

وقال أبو حنيفة . لا يضم . فإن عصب أوصاً فزرعها بيده فلا أجره عليه . فإن نقصت الأرض فالأرض . وإلا فلا . وقال أيضاً لو أحررها الغاصب ملك الأجرة دون المالك (١) .

وقد خالف العقل ، والنقل :

فإن العقل قاص نفّس التصرف في مال الغير ، وعدم إناسه فيجب العوض .

وقال تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » ، « وجراة سيئة سيئة مثلها » .

٨ ذهبت الإمامية إلى أن المقوص بالبيع الفاسد لا يملك بالعقد ولا بالقصص

وقال أبو حنيفة . يملك بالقصص (٢) . وقد خالف العقل ، والنقل . فإن الفاسد وجوده في السببية كالعلم .

وقال الله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بيسكم بالباطل »

٩ - ذهبت الإمامية : إلى أنه إذا عصب حارية حاملاً ضمن الولد . كالأم .

وقال أبو حنيفة : لا يضمن الولد بل الأم خاصة (٣)

وقد خالف العقل . والنقل

(١) الهداية ج ٤ ص ١٠ و ١١ و ١٦ و بداية مسند ج ٢ ص ٢٦٩

وسم ما قاله ابن حرم ، في كذبه الفقه من أن ما ذهب إليه أبو حنيفة في هذه المسألة من عجنات الذهب ، لأن الغاصب إذا حال بين صاحبه ، وبين عين ماله ، حال بينه وبين منفعته . فخصه ، ورمه أداء ما منه في حقه بأمر رسول الله ( ص ) أن يعطي كل ذي حق حقه ، وكراه منعه من حقه . فعرض على ماله إعطاء حقه .

(٢) العقد على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ٢٢٤ ، والهداية ج ٢ ص ٣١

(٣) الهداية ج ٢ ص ١٤

فإن العقل قاضٍ بوجوب لعوض عن الظلم .

وقال تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .

وقال ( ص ) : « على اليد ما أخذت حتى تؤدى »

١٠ ذهبت الإمامية إلى أن السارق يجب عليه لقطع والغرم  
وقال أبو حنيفة لا يجتمعان . بل يجب أحدهما ، فإن عَرم لم يُقطع ،  
وإن قُطع لم يُعَرم (١) .

وقد خالف العقل ، والنقل :

قال الله تعالى : « السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٢) :

وقال السي ( ص ) : « على اليد ما أخذت حتى تؤدى »

١١ - ذهبت الإمامية : إلى إمكان غصب العقار ويضمن .

وقال أبو حنيفة : لا يتحقق ، ولا ينص (٣) وقد خالف العقل ،  
والنقل .

قال تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »  
والعقل دلٌّ على وجوب الانتصاف ، والتحقيق يمكن بالاستيلاء ،  
ومع المالك منه كبيره .

١٢ ذهبت الإمامية : إلى أن العاصب إذا صَنَعَ الثوب كان له أجر  
صنعه ، وعليه أرش نقص الثوب .

وقال أبو حنيفة إن صنع الأبيض بغير لسواد نجس المالك بين دفع

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٧٧ والتعريف الكبير ج ١١ ص ٢٢٦

(٢) مائدة ٤٠

(٣) الهداية ج ٤ ص ١٠ وبداية المجتهد ج ٣ ص ٢٦٥

الثوب إليه . ومطالته بقيته أبيض . وبين أحد ثوبه ودفع قيمة صفة إليه ، وإن كان قد صبغه بالسواد تحبّر المالك بين دفع الثوب ، ومطالته بقيته أبيض . وأخذ الثوب مصوغاً ولا شيء عليه (١)

وقد خالف العقل ، والنقل :

فإن العقل قاصٍ بوجوب المقاصة ، وإنما يتم بما قلناه ، لا بدفع الثوب وإلزامه بقيته .

وكذا النقل . لأن السّي ( ص ) قال : « الناس مطلعون على أموالهم » فكان للعاصب أخذ صفة . وللمالك أحد ثوبه .

والعقل مانع من أخذ كل واحد منهما مال صاحبه

ثم أي فرق بين السواد ، وغيره من الألوان ؟ .

١٣ - ذهب الإمامية : إلى أن العاصب لا يملك الغصب بتغيير الصفة

وقال أبو حنيفة : إذا عيبرها تعبيراً أزال به الاسم والمنفعة المقصودة ففعله ملكها ، ولو دخل ليص دار رجل فوجد فيها دابة ، وطعاماً ، ورحى ، فطحن ذلك الطعام على تلك الرحى ، تلك الدابة ملك الدقيق . وكان للسارق دفع المالك عن الطحن ، وقتاله عليه ... فإن قتل اللص المالك فهو هدر . وإن قتل المالك اللص ضمه (٢)

وهو خلاف العقل ، والنقل : قال تعالى « لا تأكلوا أموالكم بيسكم

(١) الهداية ج ٤ ص ١٤ و ١٣

(٢) الهداية ج ٤ ص ١١ وذكره الفصل في المقام ، وحاول توجيهه ، ويكفي في شذذه ما قاله ابن حزم في كتابه

وقال ابن رشد ، في بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٧١ وقال أبو حنيفة ، والثوري . لا يصح قيمته على كل حال ، وعدة من لم ير الضمان القيس عن من قصد رجلاً فأراد قتله ، فدام المقصود عن نفسه ، فقتل في المدافعة القاصد المتعدي . إنه ليس عليه قود

بالباطل . . وقال ( ص ) : على اليد ما أخذت حتى تؤدّي ، وقال ( ص ) :  
لا يحل مال امرئ إلاّ عن طيب نفس منه (١)

١٤ - ذهب الإمامية : إلى أنه إذا غصب خشفة ، قبض عليها وجب  
عليه ردّها على مالكيها ، وإن اعتقر إلى تخريب ما بناه على جداره .

وقال أبو حنيفة . إن كان قد بنى عليها حاصّة ردّها ، وإن كان البناء  
مع طرفها ، ولا يمكنه ردّها إلاّ رفع هذا لم يلزم الرد (٢) .

وقد حالف المنقول ، والمعقول على ما تقدم

وقال ( ص ) : . ولا يأخذ أحدكم متاع أخيه جدّاً ، ولا لأعياً ،  
من أخذ شيئاً فليردّها (٣) .

١٥ - ذهب الإمامية : إلى أنه إذا حلّ دابة ، أو فتح قفص الطائر ،  
فلذهب عقيب ذلك ضمن .

وقال أبو حنيفة : لا بصص (٤) . . وقد حالف العقل ، والنقل :  
لأنه ذهب بسببه ، فهو متعدّ .

وقال الله تعالى . : من اعتدى عليكم ، فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى  
عليكم .

١٦ - ذهب الإمامية : إلى أنه إذا حنى العصب على العصب الذي  
فيه الربا ، مثل سنك النراهم ، وبلّ الطعام ، وحب عليه ردّه على المالك ،  
وأرشه .

وقال أبو حنيفة : يتحيز المالك بين ردّه على الغاصب ، والمطالبة

---

(١) روه مفر الدين الرازي في التصدير الكبير ج ١٠ ص ٢٣٢

(٢) الهداية ج ٤ ص ١٢

(٣) منتخب كنز العمال ج ٤ ص ٩٠ ورواه عن أبي داود ، وأحمد ، وابن ماجه

(٤) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٦٥ و ٢٧١

بالدال ، وبين الإمساك محاماً بغير أرش (١)

وقد خالف قوله تعالى : « فمن اعتدى عبيكم فاعتسوا عليه بمثل ما اعتدى عبيكم » ، « وحرأ سيئة سيئة »  
والعقل الدال على عدم التسليط على الغير بغير موجب ، وبأي وجه  
يتسلط المالك على العاصب بأخذ الدال ؟

١٧ — ذهب الإمامية : إلى أنه إذا عصب حارية ، فأنت بولد مملوك ،  
ونقصت قيمتها بالولادة ، فعليه ردها ، ورد ولدها وأرش النقص .  
وقال أبو حنيفة : يجر الولد نقص الوالدة ، إن ساوها ، أو زاد  
ولو نقص ضمن النقصان (٢) .

وقد خالف المعقول والمقول على ما تقدم

١٨ — ذهب الإمامية : إلى أنه إذا عصب من كل واحد ألفاً ، ومرجهما .  
فإن ألقين مشتركة بين المالكين ، ولا ينقض إن العاصب  
وقال أبو حنيفة : تنقل ، ولكن مهما بدل ألفه . جاء على أن العاصب  
يملك بالتعير (٣) د  
وقد تقدم بطلانه

١٩ — ذهب الإمامية إلى أنه ليس للعامل ما في القراض أن يبيع بالدين .  
وقال أبو حنيفة : له ذلك (٤)  
وقد خالف قول السني ( ص ) لا ضرر ولا ضرار في الإسلام (٥)

(١) رواء الفضل في كتابه ، والهداية ج ٤ ص ١٢

(٢) الهداية ج ٤ ص ١٥

(٣) الهداية ج ٤ ص ١١ وقد الفصل في كتابه وما يش من أمسي حبيبه فقد بناء على أن التعير  
ملك عتله .

(٤) بداية المحند ج ٢ ص ٢٠٢

(٥) انظر ما سبق منا .

## الفصل التاسع : في الاجارات وتوابعها

وفيه مسائل :

١ - دعت الإمامية : إلى أنه إذا استأجر دابة إلى موضع يوصل إليه ، ونجاوره إلى آخر ، فإنه يضمن الأجرة المسماة إلى ذلك الموضع ، وأجرة المثل في الزيادة التي تعدى فيها .

وقال أبو حنيفة : لا يلزمه أجرة الزيادة التي تعدى فيها (١)

وقد خالف العقل ، والنقل :

قال الله تعالى : « جراء سيئة سيئة مثلها » (٢)

وقال (ص) : على اليد ما أخذت حتى تؤدّي . والعقل أوجب القصاص .

٢ - دعت الإمامية : إلى أنه يجوز الاستئجار إلى أي وقت شاء .

وقال الشافعي : لا يجوز أكثر من سنة ، وله قوب آخر إلى ثلاثين سنة (٣)

وقد خالف قوله تعالى : « على أن تأجرني ثماني حجج » .

ودلالة العقل الدال على الجواز .

٣ - دعت الإمامية . إلى أنه يجوز أن يستأجر رجلاً لبيع له شيئاً

بعينه ، ويشتره ، وإحارة الدفاتر ما لم يكن فيها كسر

وقال أبو حنيفة : لا يجوز ذلك (٤) .

وقد خالف العقل الدال على أصالة الحوار .

٤ - دعت الإمامية : إلى أنه يجوز أن يستأجر داراً على أن يتخذها

---

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٩٢ والأم القاسمي ج ٤ ص ٣٢ وج ٧ ص ١٢٩

(٢) الشورى ٤٠

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٨٢

(٤) وقد أعض الفصل في المقام عنه بالتليم لثولنا ، وكأنه جملة من المسلمات عن أبي حنيفة .

مسجداً يصلّي فيه ، ولا يجوز أن يستأجرها ليتحدّها مأخوراً ، أو يبيع فيها خمرأ ، أو يتخذها كنيسة أو بيت نار .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز في الأول ، ويجوز في الثاني ، ولكن يعمل غير ذلك (١)

وقد خالف العقل حيث مع من الاستئجار للطاعة ، وجوز في صورة الاستئجار للمعصية .

٥ - ذهبت الإمامية : إلى أنه إذا استأجر رجلاً لينقل له الخمر إلى موضع بعينه للشرب لم يجز .

وقال أبو حنيفة : يجوز (٢) وقد خالف السي (ص) ، حيث لعن ناقلها (٣) .

٦ - ذهبت الإمامية إلى حوار المساقاة

وقال أبو حنيفة : لا يجوز (٤) وقد خالف في ذلك فعل النسي (ص) .  
لأنه عامل أهل خبر بشرط ما يخرج من ثمرة وررع .  
وجماعة الصحابة والتابعين على ذلك (٥)

٧ - ذهبت الإمامية : إلى أنه يجوز اختلاف الحصة ، بالنسبة إلى الثمار المختلفة .

وقال مالك : بحسب التساوي في الكل (٦) .  
وقد خالف العقل الدال على أصالة الحوار

---

(١) أقول إن العمل به تصديق قول أبي حنيفة ، شرع في توجيه ذلك بما لا ينفع .

(٢) كما ذكر الحنفية في كتبهم المطولة ، فراجع .

(٣) منتخب كنز العمال ج ٣ ص ٢٣٣

(٤) التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٣٢ وتصير الحازن ج ٤ ص ٦٤

(٥) منتخب كنز العمال ج ٤ ص ١٣١ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٥٧

(٦) ذكره الفضل في المقدم ، وراجع أيضاً كتب المالكية .



وقوله ( ص ) : المؤمنون عند شروطهم (١) .

٨ - ذهب الإمامية : إلى أنه يجوز أن يشترط العمل : أن يعمل معه غلام ربّ الحبل ، سواء كان العلام موسوماً بعمل هذا الحائط أو لا .  
وقال مالك : لا يجوز إلاّ إذا كان العلام موسوماً بالعمل فيه (٢) .

وقد خالف العقل ، والنقل :

فإن العقل يدّ على أصالة الجوار . وعدم الفرق

والنقل ، قوله ( ص ) : المؤمنون عند شروطهم

٩ . ذهب الإمامية : إلى أنه يجوز المزارعة بالنّصف ، أو الثلث ،  
وغيرهما .

وقال أبو حنيفة ، ومالك لا يجوز (٣) .

وقد دخل العقل الدالّ على أصالة الجوار .

والنقل ، وهو أن السيّ ( ص ) عامل أهل حبير بشرط ما يخرج من  
تمر أو زرع .

وروى ابن عباس . أن السيّ ( ص ) دفع خبير : زرعها ، وتختها  
إلى أهلها مقاسمة على النّصف (٤) .

١٠ ذهب الإمامية : إلى أنه يصح إجارة الأرض بالطعام .

وقال مالك : لا يجوز (٥) . وقد خالف العقل الدالّ على أصالة الجوار

وقوله تعالى . « أو فوا بالعقود » (٦) .

---

(١) رواه ابن رشد في بداية المجتهد .

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٠٠ والموطأ ج ٢ ص ١٧٧

(٣) الهداية ج ٤ ص ٤٠ والفتاوى على المذهب ج ٣ ص ٣ و ٤

(٤) تاريخ الكمل ج ٢ ص ١٥٠ وتفسير الحازن ج ٤ ص ١٦٤

(٥) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٨٤ والموطأ ج ٢ ص ١٩٢

(٦) المائدة : ١

١١ - دهمت الإمامية . إلى أنه يجوز إجارة أرضه . ليزرع الطعام كالخنطة .

وقال الفقهاء الأربعة إذا عيّن الطعام بطل (١) .  
وقد خالفوا العقل الدالّ على الجواز .  
وقوله تعالى : « أو فوا بالعقود » .

### الفصل للعاشر : في الهبات وتوابعها وفيه مسائل :

١ - دهمت الإمامية . إلى أن القبض يلوّن إذن الواهب يكون قاصداً .

وقال أبو حنيفة : إن قَصَصه في المجلس صحّ (٢)  
وقد خالف العقل الدالّ على التسوية

٢ - دهمت الإمامية : إلى صححة هبة المشاع

وقال أبو حنيفة لا يجوز . إلا أن يحكم الحاكم فيما يقسم (٣)  
وقد خالف العقل الدالّ على الحوار والتسوية .

وقال النسي ( ص ) للوارث - ربن ، وأرّجح ، والرجحان هبة مشاع

٣ - دهمت الإمامية إلى لزوم الوقف بالعقد . والإقصاص

وقال أبو حنيفة : لا يبرم . إلا أن يحكم الحاكم (٤) .

وقد خالف قوله ( ص ) حسن الأصل . وسبيل الثمرة . وإجماع  
الصحابه . وعملهم عليه (٥)

---

(١) الموطأ ج ٢ ص ١٩٢ وبداية المجتهد ج ٢ ص ١٨٤

(٢) الهداية ج ٣ ص ١٦٤ والفتا على المذاهب ج ٣ ص ٢٩٦

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٧٦ والهداية ج ٣ ص ١٦٤ والفتا على المذاهب ج ٣ ص ٢٩٥

(٤) الهداية ج ٣ ص ١١

(٥) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٠١ والألم الشامي ج ٤ ص ٥٨

٤ دعت الإمامية - إلى أنه يصح الوقف على نبي هاشم ، ونبي نعيم .

وقد اشاعني لا يجوز لعدم حصرهم (١)

وقد خالف الإجماع الداع على حوار لوقف على الفقراء والمساكين

٥ دعت الإمامية إلى أنه إذا بنى مسجداً أو مقبرة ، وأذن للناس في الصلاة ، وأدهن ، ولم يقل . إنه وقف أو وقفه لم يزل ملكه عنه .

وقال أبو حنيفة . إذا صلت ، ودهنوا زال ملكه (٢)

وقد حالف العقل الداع على أصالة نفع المثلث

وقوله ( ص ) لا يخل مال مريض إلا عن طيب نفس منه (٣)

الفصل الحادي عشر - في الموارث وتوابعها

وفيه مسائل .

١ دعت الإمامية في توريث خمسة عشر أولاد لسات ، وأولاد الأخوات ، وأولاد الإخوة من الأم . وبنات الإخوة من الأب . ولعممة ، وأولادهم . ولخات ، وأولادهم . وأخوة . وأولادهم . وأعم . أحو الأب للأم . وأولادهم . وبنات العم . وأولادهم . وأحد أم الأم . وأحد أم . وأم . وأولادهم . على الترتيب المذكور في تصانيفهم (٤) ولا يرث مع

(١) رَوَاهُ أَبُو يُونُسَ فِي الرُّوسَةِ ، عَلَى مَا رَوَاهُ نَسِيبٌ فِي إِحْفَاقِ حَقِّ أَقْوَالِ قَالِ الْعَلَامَةِ فِي التَّذَكُّرَةِ ج ٢ ص ٤٤٥ : وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ .

(٢) اِبْتِدَاءُ ج ٢ ص ١٥ و ١٦

(٣) التَّعْصِمُ الْكَبِيرُ ج ١٠ ص ٢٢٢

(٤) أَقُولُ : أَسْبَابُ الْإِرْثِ ثَلَاثَةٌ : سَبَبٌ ، وَنَسَبٌ ، فَالنَّسَبُ : هُوَ الْإِتِّصَالُ بِالْوِلَادَةِ بِانْتِهَاءِ أَحَدِهِمَا إِلَى آخَرٍ ، كَالْأَبِ وَالْأُمِّ ، أَوْ بَنِيهِمَا ، إِلَى ثَلَاثٍ مَعَ صَدَقِ اسْمُ السَّبَبِ عَرَفًا عَلَى الْوَحْدَةِ الشَّرْعِيِّ ، وَهُوَ ثَلَاثُ مَرَاتِبٍ ، لَا يَرِثُ أَحَدٌ مِنْ مَرَاتِبِهَا الثَّانِيَةَ ، مَعَ وَجُودِ وَاحِدٍ مِنَ الْمَرَاتِبِ السَّبْعَةِ خَالِ مِنْ مَوَارِثِ الْأَوَّلَى . الْإِبْنُ دُونَ أَبَانِهِمْ ، وَالْأَوْلَادُ دُونَ نَزْلِهِمْ ، وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَوَّلَى ، أَوْ أَحَدُهُمَا وَإِنْ نَزَلُوا ذَكَورًا وَإِنَاثًا ، .

واحد مولى نعمة ، ويحجب بعضهم بعضاً على توريث ذكرره في كتبهم (١) .

وعليه جماعة من الصحابة ، والتابعين .

وقال أبو حنيفة : إن ذوي الأرحام يرثون ، إلا أنه يقدم المولى .  
ومن يأخذ بالرد عليهم ، فلو مات وترك بنتاً وعمة ، فالمل للبنت ، نصمه  
بالفرس ، والآحر بالرد . كما يقول نحن ، إلا أنهم يقدمون المولى على  
ذوي الأرحام ، ويوافقوننا في أن من يأخذ بالرد أولى من أولي الأرحام ،  
ويقولون : إذا لم يكن هناك مولى ، ولا يرث بالفرس ولا بالرد ، كان  
لذوي الأرحام ، فخالفونا في توريث المولى معهم ، والناقي وفاق (٢) .

وقال الشافعي . إنهم لا يرثون ، ولا يحجبون ، وإن كان للميت قرابة  
فالمل له ، وإن كان مولى كان له . وإن لم يكن مولى ولا قرابة فميراثه  
لميت المال (٣) .

وقد خالفا في ذلك قوله تعالى : ويوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل  
حظ الأنثيين (٤) . وولد الست ولد . للإجماع على أن عيسى ولد

---

- والأجداد والجدات فصاعداً الكافة الأعمام والأخوات من الأبوين ، أو أحدهما وإن  
هلوا وأولادهم ، ذكوراً وإناثاً ، وإن نزلوا .

والسب هو الزوجية ، وولاء العممة ، والزوجية تجمع جميع انوارث من السب والسبب  
والولاء لا يجمع السب أبداً ، وهو عبارة عن ولاء الإعتاق ، وصان الحرير . والإمامة  
(١) والحجب قارة يكون عن أصل الإرث ، كمسب القريب الميت في كل مرتبة ، والصبغة  
أما إذا اجتمع في مرتبة واحدة طبقت بمسب الأقرب إلى الميت من هو بعيد منه ، فانسبه  
فيه ، وكمسب المرتبة السابقة الثانية من المراتب الثلاث وقارة يكون عن بعض الفرص  
والإرث ، كمسب ولد الميت الزوج ، أو الزوجة عن نصيب الأعلى إلى الأسفل .  
وكمسب الولد من الأبوين عما راد عن السلس ، على تفصيل حققه فقهاء الشيعة ، رصوب  
الله تعالى عليهم .

(٢) بداية المسند ج ٢ ص ٣٠٣

(٣) كتاب الأم للشافعي ج ٤ ص ٧٦ وقال العنصل في دين هذه المسألة عند الشافعي : أن  
التوريث بالولاء مقدم على التوريث بالرحم .

(٤) النساء : ١١

آدم (١) .

وقال رسول الله ( ص ) : « ابائي هذان سيّدَا شباب أهل الجنة » (٢)

وقال : « لا تُررموا علي ابني ، فتركته حتى قضى بولته » (٣) ، أي لا تقطعوا عليه ، وقد كان الحسن ( ع ) بال في حجره ، فأرادوا أخذه ، فقال ذلك .

وقال ( ص ) : « ابني هذا سيّد يُصلح الله به بين فئتين من المسلمين » (٤) ، عني به الحسن ( ع ) .

وقال الله تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض » (٥) . وقال

---

(١) أقول : تفق فقهاء أهل السنة على تخصيص قول الله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الأولاد الصليبيون من لابن ، والبيت ، وعقب الأبناء ، دون عقب البنات » (راجع : تفسير الخازن ، وفي حديثه تفسير النعماني ج ٣ ص ٢٤٩ وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٧٤ والتفسير الكبير ج ٩ ص ٢٠٢ وروح المعاني ج ٤ ص ١٩٢) وقال ابن كثير في تفسيره ج ٢ ص ١٥٥ : « قالوا : إذا أعطى الرجل بنيه ، أو وقف عليهم ، فإنه يختص بذلك بنوه لصلبه ، وبنو بنيه ، واحتجوا بقول الشاعر :  
سوما بنسبو أبنائك ، وبنائك  
سوما أبناء الرجال الأبناء »

فلا احتجوا بعدم شمول أحكام الأولاد في المروءة وغيرها بوليد بنت الرجل هذه الشعر ، الذي لا يعرف قائله ، كما قال البهزادي في غرر الأدب ج ١ ص ٣٠٠ ليس إلا لدخالة السياسة في دين الله ، سبحانه البهم ما أضرهم على هذا الرأي - السياسي - في دين الله !! . ما قيمة قول شاعر مجهول في قبائل قنوق الله هر وجبل في الآية المذكورة ، وآية المباهلة . ولكن ذلك كله ليس إلا لإخراج الحسين عليهما السلام عن بنوة رسول الله ( ص ) ، وقد نص الله تعالى في قوله : « وأبنائنا وأبنائكم » أجمعاً ابني النبي الأقدس ، وقد سمي الله تعالى في الآية (٨٤ و ٨٥ من سورة الأنعام) أسباط نوح ذرية له وليث الذرية إلا وند الرجل كما في القاموس ج ٢ ص ٣٥ مد عيسى من ذريته ، وهو ابن بنت مريم

(٢) منتخب كثر العمال ج ٥ ص ١٠٥ والروص الأثر ص ١٩٩ ( ط مصر ) وإصابة ج ١ ص ٣٢٩

(٣) مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٨٥ ورواه الطبري في الأوسط .

(٤) مسند أحمد ج ٥ ص ٤٤ و٥١ وصحيح البخاري كتاب الصلح ، وبه الخليفة ، وأسد الغابة ج ٢ ص ١١ والإصابة ج ١ ص ٣٣٠

(٥) الأنفال : ٥٧

تعالى . « للرحان نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » (١) . ولم يفرّق بين الرحان والنساء

وقال ( ص ) : « والخال وارث من لا وارث له » (٢)

وروى أبو هريرة : « إن النبي ( ص ) : « ورث الخال » (٣) ، والأخبار في ذلك كثيرة .

٢ - ذهب الإمامية ، إلى أن الأم يُرد عليها ، وكذا البنت .

وقال الشافعي : « للبنت النصف » ، والباقي لبيت المال (٤)

وقد خالف قوله تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .

وقول النبي ( ص ) : « نكحوا امرأة ثلاث موارث عشيقها ، ولقيطها ، وولدها » (٥) .

وحمل ولد الملاعة لأمه . وحمل لسي ( ص ) : « وولد الملاعة أمه وأبوه وأمه » (٦) ، فجعلها كالأبوين .

٣ - ذهب الإمامية ، إلى أن المسلم يرث الكافر ، خلافاً للمفقهة الأربعة (٧) .

وقد حالفوا في ذلك عموم قوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم »

---

(١) الب ، ٦

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٨٤ ومس ابن ماجه ج ٢ ص ٩١٤

(٣) وفي مستحب كثر المال ج ٤ ص ٢١٦ فان كان علي وأصحابه ، دام يحدوا د سهم أعطوا العراية . أعطوا بنت النيب المال كله ، والحد كله

(٤) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٥ والأم لشافعي

(٥) تنج الحنم للأصول ج ٢ ص ٢٦٠ ومس ابن ماجه ج ٢ ص ٩١٦ وصحيح السنة ج ٢ ص ١٦

(٦) وفي مس أبي داود ج ١ ص ١٢٥ وحمل رسول الله ( ص ) مراث ابن الملاعة لأمه ، ولورثتها من بعدها .

(٧) تعبير الحديث ج ١ ص ٣٥ وندبه لمجد ج ٢ ص ٢٩٥ والتفسير الكبير ج ٩ ص ٢٠٩

وقوله (ص) : « الإسلام يعلو ولا يُعلَى عليه » (١) .

وقوله (ص) : « الإسلام يريد ولا يقص » (٢) .

٤ - ذهبت الإمامية إلى أنه لا ميراث بالتعصيب ، بل إنما يورثون  
بالعرض المسمى ، أو القرابة ، أو السبب من الزوجية والولاء  
قال الجمهور : يرث بالتعصيب (٣) .

وقد خالفوا قوله تعالى : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً » (٤) ، فذكر سبحانه . أن للنساء نصيباً مما ترك الوالدان والأقربون  
كما للرجال .

وقد خبر - عن زيد بن ثابت - من قصاء الجاهلية أن يورث الرجال  
دون النساء (٥) .

وقال الله تعالى : « أولو لأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » (٦)  
وإنما أراد الأقرب والأقرب إجماعاً ، والست أقرب من ابن لعم ، والعم .  
وأيضاً يرهم . أن يكون ولد الصلب أضعف سبباً من ابن ابن  
العم ، كما لو ترك بناً وثمانية وعشرين بنتاً للاث ستمين من ثنتين ،  
ولكل بنت سهم . ولو ترك عوص الولد ابن من عم ، لكان ابن من العم  
عشرة من ثنتين ، والباقي للبنات .

٥ - ذهبت الإمامية : إلى بطلان القول .

---

(١) و(٢) النسخ جامع لأصول ج ٢ ص ٢٥٢ و عمدة الكبير ج ٩ ص ٢٠٩ ومسحوب كمر

المعادل ج ١ ص ٥٦

(٣) تفسير الخازن ج ١ ص ٢٥٠ ونبذة معجم ج ٢ ص ٢٨٤ وأحكام القرآن ج ٢ ص ٧٨

(٤) النساء : ٧

(٥) و قريب منه ما رواه ابن أبي حاتم . عن سعيد بن جبير . كما في الدر المنثور ج ٢ ص ١٢٣

و نه اعترف الخصاص في أحكام القرآن ج ٢ ص ٧٩

(٦) الأنفال : ٧٩

وخالف فيه الفقهاء الأربعة (١) .

وقد خالفوا العقل ، والنقل :

وقال ابن عباس : سبحانه الذي أحصى رمل عالج عدداً ، جعل في المال نصفاً ، ونصفاً ، وثُلثاً ؟ ذهب التَّصَفُّان لابن البث . فقيل له : مَنْ أولُ من أعال القرائض ؟ .

فقال : عمر بن الخطاب ، قيل له : هلاًَّ أشرت إليه ؟ .

قال : هيئته (٢)

٦ - ذهبت الإمامية . إلى جوار الوصية للوارث .

وخالف فيه الفقهاء الأربعة (٣) .

وقد خالفوا كتاب الله ، حيث يقول : « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ » (٤) ، وقد نص في أنبأ أنه نوع من البر ، والأقارب أولى من الأناعد ، كما قال ( ص ) : « ابدأ بمن تمول » (٥) . وفيه صلة الرحم بالمأمور بها ، وقال تعالى : « فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَمَّا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ » (٦) .

ولأن الوارث قد يستحق التفصيل إما بسبب شدة فاقته وفقره ، أو

---

(١) أحكام الفرق ج ٢ ص ٩٠ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٢

(٢) منتخب كنز العمال ج ٤ ص ٢٠٧ و ٢١٤ وأحكام القرآن ج ٢ ص ٩٠ وهذا متوافر عن ابن عباس ، في « كتب الحديث » .

أقول أول من أعال القرائض عمر بن الخطاب ، ولم يكن في زمن النبي ( ص ) إلى أن مات من ذلك حين ولا أثر . ( راجع تاريخ الخلفاء ص ١٣٧ وأحكام القرآن ج ٢ ص ٩١ والمستدرک ج ٤ ص ٣٤٠ والسنة الكبرى ج ٦ ص ٣٥٣ وكنز العمال ج ٦ ص ٧ )

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٨٠ والناج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٦٦

(٤) البقرة ١٨٠

(٥) النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ٣٢١

(٦) البقرة ١٨١



بسبب كثرة عياله دون غيره ، أو بسبب فضله وعلمه ، وقلة صعيه في الأمور الدنيوية ، فتناسب العقل التفضيل ، ولا يمكن إلاً بالوصية .

ولأنه كما جاز التفضيل حال الحياة كذا يجوز بعد الممات

٧ - ذهب الإمامية : إلى أنه إذا أوصى لأقاربه ، يدفع إلى من يُعرف بين الناس أنه قريبه .

وقال أبو حنيفة : يُعطى ذوي الرحم المحرم خاصة ، ولا يدخل فيه من ليس بمحرم كبنّي العم .

وقال مالك : هذه وصية للوارث من الأقارب لا غير (١) .

وقد حالف العرف في ذلك من غير دليل

٨ - ذهب الإمامية : إلى أنه لا يصح الوصية للميت

وقال مالك : يصح ويكون للورثة (٢) .

وهو خلاف العقل الدان على امتناع صحة ملكية الميت ، وأن تملك واحد بعينه لا يكون تملكاً لغيره .

٩ - ذهب الإمامية : إلى أن ، تركه النبي ( ص ) ينتقل إلى ورثته

وخالف الفقهاء الأربعة ، وقالوا : ينتقل صدقة إلى غير ورثته (٣) .

---

(١) الهداية ج ٤ ص ١٨٤ والمقنن على المذاهب ج ٣ ص ٣٣٦ و ٣٤٠

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٨٠ والمقنن على المذاهب ج ٣ ص ٣٢١

(٣) قال الآلوسي في تفسيره ج ٤ ص ١٩٤ : التخصيص بخبر الواحد لمهمات القرآن جائز على الصحيح ، والاستحاج على عدم جواز التخصيص بخبر غير صحيح عنه بأن خبر إنما رد خبر آية تيسر ، تردده في صدقتها وكذبها

أقول : تردد أبي بكر في حديثه يظهر من وجوه :

الأول : اعتراجه بأن الوارث يرث النبي ( ص ) أهله ، في حديث أبي الطمیل .

الثاني : دفعه آية رسول الله ( ص ) ، ودابته ، وحذاءه إلى علي ميراناً

الثالث : تردده في مصرعه بقوله . « فلما ولّيت رأيت أن أردّه عن المسلمين » . فهو يرى

هنا أنه موكلول إلى رأي الخليفة راجع : كنز العمال ج ٢ ص ١٢٩ رقم ٢٢٦ ، وشرح -

وقد حالفوا كتاب الله تعالى في قوله : « يوصيكم الله في أولادكم » ، وهو عام ، وقوله : « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » الآية ، عام أيضاً .

و ، رواه أبو بكر من قوله : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » ، غير صحيح ، لقوله تعالى : « وورث سليمان داود » (١) ، وقال تعالى : « حكاية عن زكريا » « يترني ويترث من آل يعقوب » (٢) ، وقوله تعالى : « وإني حئت المتوالي من ورائي » (٣) ، وقول فاطمة : « أترث أناك ولا أترث أبي » ؟ (٤) .

(الصح ج ٤ ص ٨١) ولكن قوله : « إني معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » ، يرى أنه محصور بهم من دون أن يشركهم غيرهم (كمه الصالح ج ٣ ص ١٢٤ رقم ٢٢٢) ، وهو رأي ثالث بينه بقوله سمعت رسول الله (ص) يقول : « إني هي طعمة أطمعها الله ، فداست كاست بين المسلمين » من دون أن يبيد ذلك بطرأ عليه راجع (كتاب السقفة لأبي بكر الخواري ، وشرح الصح ج ٤ ص ٨١) ثم هناك اعتراض في حديث أبي الطفيل : بأن أهله يرثونه (ص) ، فهذا التفسير منه في أنصرف يدل على أن الكدات نساء ، وألا حلاق يوجب التفسير أصف يرى ذلك دواء أرواح النبي (ص) ، لا عائشة ميراث ، كما في (البداية لابن كثير ج ٤ ص ٢١٢) وهذا صريح يأمر لم يسم من النبي (ص) بل بعد وفاته إلى عشرة أيام .

الراجع : كما قال ابن المظفر ، به بعد الإحصاء من سند ، « هو في قوله ما تركناه صدقة نصيب على الرجال » فيقتضي ذلك أن ما تركه النبي (ص) على وجه الصدقة ، لا يورث عنه ، ومن لا يخفى هذا (راجع سوبر الحو لك ج ٣ ص ١٥٥) وغيرها من أدلة ضعف خبر أبي بكر .

(١) النمل : ١٦

(٢) و (٣) عروج : ٦ و ١٩

أقول : قد عثر على من «علام الغنوم» ، بدلالة هذه الآيات على الميراث ، منهم : الزمخشري في الكشاف ، وربييع الأبرار ، والتعسي في عرث من مجلس ص ٤٠٠ والمظفر الرازي في التفسير الكبير ج ٩ ص ٢١ وغيرها من الأعظم

(٤) شرح الصح ج ٤ ص ٧٩ و ٩٢ وأبو بكر الخواري في كتاب السقفة ، وبلغات السماء ص ١٤ و «علام النساء ج ٢ ص ٢٠٨

وفها : إلى أن قالت فاطمة (عليها السلام) : « ثم أنتم الآن ترعون أن لا يرث لي ، أصحكم -

ثم لما تنازع عبيّ والعاس في بغة لرسول الله (ص) ، ولامته ،  
وسيمه حكم أبو بكر بذلك لعليّ أيضاً من جهة الميراث (١) ، ولو كانت  
روايته صحيحة لما حكم بذلك ، بل كانت لجميع المسلمين المستحقين للصدقة .  
ولأنما قصد أمير المؤمنين ( عليه السلام ) بالمرافقة إليه في ذلك مع العاس  
ليظهر خطأ من حكم بهذه الرواية (٢)

١٠ - ذهبت الإمامية : إلى أن الأمير إذا أخذ بعد تفصي الحرب ،  
بتخيّر الإمام فيه بين المن ، والعينه ، والاسترقاق .

وقال أبو حنيفة : يتخيّر بين القتل والاسترقاق لا غير (٣)

وقد خالف قوله تعالى : « ولما مآ مآ بعد ووما فداء » (٤) .

وقال ( ص ) في أسارى بدر : لو كان مطعم بن عدي حياً ، وكلمني  
في هؤلاء السي لأطفتهم له (٥) .

وبعث السي ( ص ) سرية إلى قتل محمد . فأسرو رجلاً يقال له ثمامة بن

الخالصة نيمون ، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون . ربما معاشر المسلمين ، إثر  
إرث أبي ؟ أبه أن ترمث يا ابن أبي قحافة أبك ، ولا إرث لي ، فقد جثت شيئاً مريراً ،  
عنونكها مخلومة مرحوبة ، تنفك يوم حشرك ، فعم حكيمه ف ، والزعيم محمد ، والموصد  
القيمة ، وعند الداعة يحمر المبطون

(١) كتاب القيفه الجوهرى ، كما في شرح النهج ج ٤ ص ٧٩

(٢) أقول أخرج الواقدي في الطبقات ج ٢ ص ٢١٥ كلاماً يعني ( ع ) ، يعرف منه قيمة هذا  
الحديث ، قال قد حدثت قصة إلى أبي بكر تطلب ميراثاً ، ووجه العاس من عند المطلب  
يطب ميراثه ، وجاء معها علي ، فقال أبو بكر قد رسول الله لا يرث ما تركه  
صدقة ، وما كان السي يمين فمي ، فقال علي ورث سليمان داود ، وقال زكريا يرثي  
ويرث من آل يعقوب ، فقال أبو بكر هو هكذا . وأنت وافته تنبم مثل ما أعلم ، فقال  
علي على هذا كتاب الله يطلق ؟ فكانوا ، وبصرموا ( مكانيب الرسول ج ٢ ص ٢٩٧ )

(٣) الهداية ج ٢ ص ١٠٥ وتفسير الخازن ج ٤ ص ١٤٢

(٤) محمد : ٤

(٥) رد الوائدي . كما في شرح النهج ج ٣ ص ٢٥٤

أثال الحنفي سيد ثمامة ، فأثروا به ، وشدوه على سارية من سوارى المسجد ، فمرّ به النبي ( ص ) ، فقال : ما عندك يا ثمامة ؟ فقال : إن قتلت قتلت دا دم ، وإن مننت مننت على شاكر ، وإن أردت مالاّ فسلّ تعط ما شئت ؟ فتركه ، ولم يقل شيئاً ، فمرّ به اليوم الثاني فقال مثل ذلك ، فمرّ به اليوم الثالث ، وقال مثل ذلك ، ولم يقل شيئاً ، ثم قال : أطلقوا ثمامة ، فأطلقوه ، فمر واعتسل ، وجاء وأسلم ، وكتب إلى قومه فجاؤوا مسلمين (١) ، وهذا نص في جوار المنّ .

ووقع أبو غرة الحمصي في الأسر يوم بلر . فقال يا محمد إني ذو عيلة فامنّ عليّ ؟ فمسّ عليه على أن لا يعود إلى القتال ، فمرّ إلى مكة . وقال : إني سخرت بمحمد . وعاد إلى القتال يوم أحد ، فدعا رسول الله ( ص ) ألاّ يقلت ، فوقع في الأسر ، فقال : إني ذو عيلة فامنّ عليّ ؟ فقال ( ص ) : آمنّ عليك حتى ترجع إلى مكة وتقول في نادي قريش : سخرت بمحمد مرتين ، لا يُلْع المؤمن من جُحر مرتين ، فقتله بيده ، ونادى ( ص ) : رجلاً رحلتين ، ونادى يوم بلر جماعة من قريش على مال (٢) .

١١ - ذهبت الإمامية : إلى أن سهم ذي القربى من الخمس لا يسقط بموت النبي ( ص ) .

وقال أبو حنيفة . يسقط (٣) . وقد حالف مقتضى قوله تعالى : ولذي القربى (٤) ، أضاف بلام التمليك ، وعطف بواو التشريك

١٢ - ذهبت الإمامية : إلى أنه لا يجوز إعطاء اليهود ركاة الفطرة والكفارة .

(١) أسد الغابة ج ١ ص ٢٤٦ والإصابة وفي هامشها الاستيعاب ج ١ ص ٢٠٢

(٢) السيرة الحلبية ج ٢ ص ٢٠٠ وفي هامشها سيرة زبي دحلان ج ١ ص ٢١٤

(٣) اهداية ج ٢ ص ١١٠ وأحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٦٢

(٤) الأنفال : ٤١

وقال أبو حنيفة : يجوز (١) . . وقد خالف قوله تعالى : « لا تجددوا قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حادَّ الله ورسوله » (٢) .

١٣ . ذهب الإمامية : إلى أنه إذا دفع الزكاة من ظاهره الإسلام فإن كافراً ، أو من ظاهره الحرية فإن عبداً ، ومن ظاهره أنه ليس من عند المطلب فإن أنه منهم ، لم يجب عليه شيء .

وقال أبو حنيفة : عليه الضمان (٣) .

ووافقنا على أنه إذا دفع إلى من ظاهره الفقر فإن غنياً لم يضمن ، ولا فرق بين الموضوعين .

ولأنه امثل ، وخرج عن المأهدة .

## الفصل الثاني عشر : في النكاح

وفيه مسائل :

١ - ذهب الإمامية : إلى أنه إذا توامر ( تأمر ) الزوجان الكتمان لم يبطل النكاح .

وقال مالك : يبطل ، وإن حصرت الشهود (٤) .

وهو مخالف لقوله تعالى : « أوعدوا بالعقود » (٥) ، « فأنكحوا ما طاب لكم » (٦) .

٢ - ذهب الإمامية : إلى أنه لا ينعقد النكاح بقط البيع ، ولا التملك .

---

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٥٦

(٢) المجادلة : ٢٢

(٣) الهداية ج ١ ص ٨١ وذكره الفضل في ذيل هذه المسألة .

(٤) بداية المجتهد ج ٢ ص ١٤

(٥) المائدة : ١

(٦) النساء : ٣

ولا الهبة ، ولا الصدقة ، ولا العارية ، ولا الأجرة ، فلو قال : بعْتُكِهَا ،  
أو ملكْتُكِهَا ، أو وهبتها لم يصح ، سواء ذكر المهر أو لا

وقال أبو حنيفة : يجوز كل ذلك .

وقال مالك : إن ذكر المهر ، فقال : بعْتُكِهَا ، أو ملكْتُكِهَا على مهر  
كذا صح ، وإلا فلا (١) .

وقد خالفوا قوله تعالى : « وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي » ، إن  
أراد النبي أن يشكِّحها خالصة لك من دون المؤمنين » (٢)

٣ - ذهب الإمامية - إلى أن العمة والخالة إذا رضيت بعقدت الأخت  
أو بنت الأخت صح .

وخالف الفقهاء الأربعة فيه (٣) .

وقد خالفوا قوله تعالى : « وأحلَّ لكم ما وراء ذلكم » (٤) ، وقوله  
تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » (٥) .

٤ - ذهب الإمامية : إلى تحريم البنت المحلوقة من الرُّنَا على الأب ،  
والأخ ، والعم ، والحال ، وكذا باقي المحرّمات المؤد بالنسب .

وقال الشافعي : يجوز ذلك كله ، فيجوز أن ينكح الرجل بنته من الرُّنَا ،  
وأمه ، وأخته ، وعمته ، وحالته ، وكل من حرّم الله تعالى في كتابه ،  
وكذا من يجمع له فيه سب التحريم ، أو أسانه كأُم هي أخت ، أو بنت  
هي بنت ، أو عمة هي خالة (٦) .

---

(١) العتق على المذهب ج ٤ ص ٢٤ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٤

(٢) الأحزاب : ٥٠

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٤ وهداية ج ١ ص ١٣٩ (٤) النساء : ٢٤

(٥) النساء : ٤

(٦) كتاب الأم للشافعي ج ٥ ص ٢٥ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩ ومن أشتار الرمضاني تفسير كشاف ج ٤ ص ٣١٠

عان قلت شافياً قالوا بأنني بيع نكاح نسب وهو النكاح المحرم

وهذا بعينه مذهب المحوس . نعوذ بالله تعالى من المصير إلى ذلك .  
وقد قال الله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ » (١) ،  
وهذه الصفات الحقيقية ، لا تتغير بتغير الشرائع والأديان .

ومنع إحقاقهم بالأنساب في الميراث وغيره من الحقوق الشرعية ،  
لا يحرحهم عن الصفات الحقيقية ، ولهذا يضاف إليه ، فيقال : ابنته ،  
أو أمه ، أو أخته من الرضا ، وليس هذا التقييد موحاً للمجازية ، كما في  
قول أخته من السب ليعصلها عن أخت لرُصاع .

ولأن التحريم شامل لمن يصدق عليه هذه الألفاظ حقيقة أو مجازاً ،  
فإن البعدة داخلة تحت الأم مجازاً ، وكذا بت النسب . ولا خلاف في  
تحريمهما بهذه الآية

٥ - دعت الإمامية . إلى أنه إذا صرح للمعتدة بالكاح فعل محرماً ،  
وإذا خرجت من العدة حار له نكاحها

وقد ماتت . لا يجوز ، ويصح الكاح بينهما (٢)

وقد حالف قوله تعالى : « أَجِلٌ لَكُمْ مَا وَدَّكُمْ » فأنكحوا  
ما طاب لكم .

٦ - دعت الإمامية . إلى أنه إذا أسلم على أكثر من أربع كتابيات  
اختار منهن أربعاً ، ترتب عقده عليهن أولاً ولو كن وثيات وأسلمن  
معه فكذا ذلك .

وقال أبو حنيفة . يبطل نكاح الجميع . مع عدم ترتب العقد . ومعه  
يصح الأربع الأول خاصة (٣) .

(١) النساء : ٢٢

(٢) موطأ مالك ج ٢ ص ٦٢ وأرورده الفصل في مقام الاستدلال عند هذه المسألة

(٣) بداية المتبذل ج ٢ ص ٤٠ والنتائج الجامعة للأصول ج ٢ ص ٣٥٥

وقد خالف قول النبي (ص) لفيلان بن سلمة الثقفي لما أسلم على عشرة ، فقال له السي (ص) : اختر منهن أربعاً وهرق سائرهن (١) .

٧ - ذهب الإمامية : إلى أن أنكحة الكفار حائزة  
وقال مالك : إنها باطلة (٢) .

وقد خالف قوله تعالى : « وأمرأته حمالة الحطب » (٣)  
وأقر النبي (ص) أبا سفيان لما أسلم قبيل زوجته هند ، ثم أسلمت  
على نكاح (٤) ، ولو كان فاسداً لم يقرهما ، وكذا غيرهما ، ولم يأمر  
أحداً بتجديد النكاح .

٨ - ذهب الإمامية : إلى إباحة نكاح المتعة .  
وخالف الفقهاء الأربعة (٥) .

وقد خالفوا القرآن ، والإجماع ، والسنة النبوية .

أما القرآن فقوله تعالى : « فما استمتعتم به منهن فأنوهن أجورهن »  
مريضة (٦) ، وهو حقيقة في المتعة .

---

(١) مختصر المربي ص ١٧١ والناسخ المصنف للأصول ج ٢ ص ٢٥٥ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ٢٢٨  
(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٤١ وموطأ ج ٢ ص ٧٦ والفتاوى على المذهب ج ٤ ص ٢٠٨  
(٣) المد : ٤

(٤) أسد الغابة ج ٥ ص ٦٦٢ والاستيعاب هامش الإصاية ج ٥ ص ١٢١ .

(٥) وهذا اتفقد عندهم ، مرجع تصديقهم في هذا الباب

(٦) الب : ٢٤

أقول : إن الغناء فيه لإفادة تصريح النوع من الكل ، وهذا النوع من التصريح شائع في القرآن ،  
مراجع الآية ١٤٨ و ١٩٦ من سورة البقرة وغيرهما من الآيات ، وقوله ( ما ) موصولة ،  
وصلته الفعل الذي بعده ، والياء في ( به ) لتعديده ، والصير راجع إلى الموصول ، وتذكيره  
ناعتار لعدم الموصول ، وصير الجمع في ( منهن ) راجع إلى النساء ، غير المصدر اللاتني  
سبق ذكرهن في الآية السابقة .

وما قيل في معنى الاستمتاع المذكور في الآية بأنه بمعنى لا تعداد ، وهو مذهب الجمهور ،  
مشوه لسر لا التحفظ على شأن الخليفة ، لأن المتعين حمل الاستمتاع المذكور في الآية على -



وأيضاً قرأ ابن عباس : إلى أجل مسمى (١) .

وأما الإحصاء ، فلا خلاف في إياحقتها . واستمرت الإباحة مدة نبوة النبي ( ص ) ، وخلافة أبي بكر . وكثيراً من خلافة عمر . ثم صعد المنبر وقال : أيها الناس ، متعتان كانتا على عهد رسول الله ( ص ) ، وأنا أنهي عنهما وأعاقب عليهما (٢) .

- نكح لثمة ، معروفته جد الاسم عد رسول الآية ، وكون هذا النكاح دائراً بينهم ، مبسوطاً به عليهم برهة من الزمان ، بإحصاء الأمة ، وإطباق الأخبار ، كما ذكرنا . أنه كما مبسوطاً به في عصر النبي ( ص ) ، وأبي بكر ، وبرهة من خلافة عمر (راجع صحيح مسلم ج ١ ص ٦٢٢ ومحمد أحمد ج ٢ ص ٣٨٠ وكتر المال ج ٨ ص ٢٩٤) وإن كان بمناه اللعوي فهو لا يلزم الحراء المترتب عليه ، أمي قوله : «فأنوهن أجورهن» فإن المهر بإحصاء الأمة ، ونص القرآن يجب بمجرد العقد ولا يتوقف على نفس التمتع ، ولا عن طيبه . فمعنى الآية هو الاستمتاع (بوع حسان من أنواع النكاح الكل) بأعيان النساء في مقابل الأجر .

وما قيل بأن الآية قد سمت فإي هو حفظ شأن الحبيبة ، ولكنه هو نفسه يكر هذا بأشد بيان ، بقوله كانت على عهد رسول الله ( ص ) ، وأما أنهي عنهما ، وأعاقب عليهما . متعة طبع ، وصحة النساء ، وهذا الخبر من لطيفة متواتر في كتب أهل السنة ، وعني من الإشارة إلى مصادره .. وفي تاريخ ابن حنبل قال : حل عهد رسول الله ( ص ) ، وحل عهد أبي بكر

(١) أحكام الفرائد ج ٢ ص ١٤٨ ونسب بكر ج ٧ ص ٢٠٥ ونسب للكشاف ج ١ ص ٥١٩ ، والنسب الكبير ج ١ ص ٥١ .

(٢) وهذا الهيم من عمر قد توتر في كتب الحديث ، والتصغير والتاريخ ، وليس إلا من مصاديق البدعة ، وإدخال ما ليس من الدين في الدين ، وتعرف قيمة هذا النبي ، بما ورد من النبي ( ص ) ، وهي أمير المؤمنين ( ع ) ، وابن عباس ، ومالك بن أنس . قال رسول الله ( ص ) : « من لا يعرف حق علي فهو واحد من الثلاثة إما أنه الرائية ، أو حبيته أمه من غير طهر ، أو منافق » ( ينابيع المودة ص ٢٥٢ ومناقب محمد صالح الترمذي ص ٢٠٣ ط محشي )

وروى أبو محمد مشد بن عبيد الله الخنفي في كتابه «الفرق المصرفة» ص ٢٧ ط أنقرة مستنداً عن الشعبي ، قال - سمعت مالك بن أنس يقول : ما كنا نعرف الرجل لغير أبيه إلا بمعه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، ورواه الحموي في عرائد السطين ، مستنداً عن مالك ، عن أبي زناد ، قال - قالت الأنصار : كنا نعرف الرجل لغير أبيه ببغضه -

وأما السنة ، فإنه ( ص ) روي عنه متواتراً : أنه رخص الصحابة في  
المتعة ، واستمتعوا في زمانه (١) .

وأيضاً أفق بإباحتها أمير المؤمنين عليّ ( عليه السلام ) وابن مسعود ،  
وجابر بن عبد الله ، وسلمة الأكوخ ، وابن عباس ، والمغيرة بن شعبة ،  
ومعاوية بن أبي سفيان ، وابن جريح ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وعطاء  
وابن عمر ، وغيرهم (٢) .

٩ - ذهبت الإمامية : إلى أن النكاح الفاسد لا يحلّل الزوجة المطلقة  
ثلاثاً .

وقال الشافعي : إنه يحلّل (٣) .

وقد خالف قوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
روحاً غيره » (٤) ، والنكاح هو المعتد في نظر الشرع لاستحالة أن يأمر بالباطل .

١٠ - ذهبت الإمامية : إلى أن المهر ما تراعى عليه الزوجان قل  
أو كثير .

وقال مالك : إنه يقدر فيه القطع وهو ثلاثة دراهم

---

- علي بن أبي طالب ، وقال نقله من خط الحافظ أبي بكر البيهقي .

وقال علي ( ع ) . « ولولا أن عمر بن الخطاب عن المتعة ما زلنا لا شقي » ، تفسير الطبري ج ٥  
ص ٩ والدردر المشهور ج ٢ ص ١٤٠ بمدة طرق والتفسير الكبير ج ١٠ ص ٥٠ وكثير المسال  
ج ٨ ص ٢٩٤ وقال ابن عباس « ما كانت المتعة إلا رحمة من الله رحم بها أمة محمد ،  
ولولا به لا أحتاج إلى الزنا إلا شفا » . أحكام القرآن ج ٢ ص ١٤٧ وبداية المجتهد ج ٢  
ص ٤٨ والنهاية لابن الأثير ج ٢ ص ٤٨٨

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٦٢٣ وسند أحمد ج ٢ ص ٩٥ وج ٤ ص ٢٥٢ والسق الكبير  
ج ٤ ص ٢٤٤ وغيره .

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٨ والتفسير الكبير ج ١٠ ص ٥١ وسند أحمد ج ٢ ص ٩٥

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٨ و٧٢ والعقود على المذاهب ج ٤ ص ١١٧

(٤) البقرة : ٢٣٠

وقال أبو حنيفة : يقدَّر بعشرة دراهم ، فإن عقد على أقلّ من عشرة وجبت العشرة (١) .

وقد خالفنا قول الله تعالى : « فإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ، وقد فرضتم لهن فريضة ، فنصف ما فرضتم » (٢) ، وهو عام .

وعند أبي حنيفة لو سمى حصة وجب لها كمال ما فرض لا نصفه (٣) .

وقول النبي ( ص ) : « أدُّوا العَلَّاقِ » ، قيل يا رسول الله ، وما العَلَّاقُ ؟ قال ما تراصى عليه الأهلون (٤) ، وقد يحصل التراصى بغيرهم .

وقال ( ص ) : « من استحلّ ندرهمين فقد استحلّ » (٥) .

وقال ( ص ) : « لا جناح على امرئ أن يُصدِّق امرأة ، قليلاً كان أو كثيراً » (٦) .

وروج امرأة على تعليم القرآن ، بعد أن طلب من الروح حائناً من حديد ، فلم يقدر عليه (٧) .

١١ - ذهبت الإمامية : إلى أن الموصنة إذا طلقها قبل الفرس والدحول يجب لها المنعة .

وقال مالك لا يجب (٧) .. وقد خالف قوله تعالى : « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن ، أو نفرصوهن فريضة » ، وتمسوهن على الموسع قدره ، وعلى المتقصر قدره ، متاعاً بالمعروف حقاً على

---

(١) الهداية ج ١ ص ١٤٨ والموطأ ج ٢ ص ٦٥ وبداية المجتهد ج ٢ ص ١٥

(٢) البقرة : ٢٣٧

(٣) الهداية ج ١ ص ١٤٨

(٤) النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ٢٨٦

(٥) الدر المنثور ج ٢ ص ١٢٠

(٦) مصابيح الفج ج ٢ ص ٢٢ ومسد أحمد ج ٥ ص ٣٣٦ ومسد الشافعي ص ٢٢٥

(٧) الهداية ج ١ ص ١٤٨ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٨٠

المحسنين (١) أمره بالتمتع ، وهو للوجوب ، وفصل بين المومر والمُعسر ،  
 قلو لم يكن واجباً لما فصل بينهما ، لصدق التطوع ، ولا فصل بينهما فيها  
 وقوله : حقاً على المحسنين . والحق . الثالث ، وعلى : للوجوب ،  
 وقال تعالى : « المطلقات متاعٌ للمعروف حقاً على المتقين » (٢) .

١٢ - ذهب الإمامية : أنه إذا تزوج امرأة ، ودخل ، ثم خافها ،  
 فليزوجها فكأحسها في العدة ، فإذا تزوجها بمهر ، فإن دخل استقر المهر ،  
 وإن طلق قبل التحول ، فلها النصف .

وقال أبو حنيفة : يجب الجميع (٣)

وقد خالف قوله تعالى : « فصف ما فرضتم » (٤)

١٣ - ذهب الإمامية : إلى أن الوليمة مستحبة ليست واجبة ، وإجادة  
 الدعاء إليها مستحبة خير واجب ، وكذا الأكل .

وأوجب الشافعي الجميع (٥) وقد خالف براءة الذمة .

وقوله ( ص ) : ليس في المال حق سوى الزكاة (٦)

لفصل الثالث عشر : في الطلاق وتوابعه

وفيه مسائل :

١ - ذهب الإمامية : إلى أن الطلاق محرم ، وهو أن يطلق المدحون  
 بها الحاصر معها الخائل حال حيضها ، أو في طهر قد جامعها فيه ، فإنه لا يقع

(١) و(٢) البقرة ٢٣٦ و ٢٤١

(٣) الهداية ج ٢ ص ٢٣

(٤) البقرة ٢٣٧

(٥) التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٣٠٢ والأم ج ٥ ص ١٨١ ورواه النووي في كتابه الروضة .

(٦) رواه ابن ماجة في سنه ج ١ ص ٥٧٠ رقم الحديث ١٧٨٩

وحالف فيه عقهاء الأربعة (١)

وقد حالفوا قوله تعالى « فصفوه من عدتكم » (٢) . أي ليس عدتكم . فهو يدل على تحريم الطلاق في غير الضهر . فيكون منهيّاً عنه . والنهي يدل على الفساد .

وطلق ابن عمر مرثه ثلاثاً . وهي حائض فأمر النبي (ص) أن يراجعها . فقال عبدالله « قد طلقها عليّ ولم يرد شيئا » (٣)

وفي رواية عن ابن عمر طلقها وهي حائض . فقال (ص) « هكذا أمر ربي . إنما استأنت تسلم بها الظهر . فطقتها في كل قرء تطليقة » (٤) .

٢ - ذهبت الإمامية على أنه إذا طلقها ثلاثاً لمعد واحد . مثل أن تقول : طلقتك ثلاثاً ، فإنه يقع واحدة .

وهل شافعي . وأحمد يقع الثلاث وليس محترماً

وقال أبو حنيفة ومالك يكون محرماً . ويقع الثلاث (٥)

وقد حالفوا قوله تعالى « طلاق مرتان » (٦)

وسألت عمر لسي (ص) لو طلقها ثلاثاً . فقال « عصب ربي » (٧) .

---

(١) لحدته ج ١ ص ٦٧ وج ٢ ص ٢ ولفظه على ما ذهب إليه ج ٣ ص ٣٠ و ٣١٢ و ٣٠٧ و لحدته عصب ج ٢ ص ٥٢

(٢) الطلاق : ١

(٣) روى أحمد بن حنبل ، ومالك ، و شافعي . كذا في مسند كبر . عصب ج ٣ ص ٤٨٣ .

والموطأ ج ٢ ص ٩٦

(٤) بقدر روح المعاني ج ٢٨ ص ١٠٥

(٥) بداهة المحقق ج ٢ ص ٥٠ وأحكام الفروع ج ٣ ص ٢٥٤ ولفظه على ما ذهب إليه ج ٤ ص ٢٩٧

و ٣٤٢ وفتح الجامع بالمشهور ج ٢ ص ٢٤٠

(٦) البقرة ٢٢٩

(٧) وفي أعلام هولاء ج ٢ ص ٣٤٩ « سألت عمر (ص) عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ،

فعام غضبان ، ثم قال : أيلب كتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ .

وهو يدل على تحريمه ، فيكون منهيًا عنه .

وروى ابن عباس، قال: كان الطلاق على عهد رسول الله، وفي بكر، وصدر من خلافة عمر ثلاث واحدة. فصار عمر ابن عباس قد ستمحنو في كل لهم فيه ثابة، فلو أمصسا عليهم، وأمصاه عليهم، فأبرمهم لثبت<sup>١</sup>.

وقال ابن عباس طلق ركافة من عند يريد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد. فحزن عليها حزناً شديداً . فسأله رسول الله ( ص ) كيف طلقتهما ؟ قال . طلقتهما ثلاثاً في مجلس واحد فقال ( ص ) إنما تلك واحدة . فأرجعهما إن شئت . فراجعهما (٢) .

٣ ذهبت الإمامية إلى أن الإشهاد في الطلاق واجب . وشرط فيه وقال الفقهاء ( لأربعة ) ليس شرطاً . ولا واحداً (٣) .

وهذا حاله قوله تعالى : وأنشهدوا ذوي عدل منكم (١) ، ولا يجوز حملُه على الرجعة . لأن التفرق أقرب . حيث قال « أو فارفوهن بمعروف » (٥) يعني اطلاق

ولأن لا شاهد على الرجعة غير واجب . ولا هو شرط في صحتها . فهو شرط في إقناع الطلاق . فوجب حملُه عليه

---

(١) و(٢) اللغة عن عدها - ٢ ص ٢٤ و ٢٥ ح جامع لأصول ح ٢ ص ٣٣٩ و ٣٤٠ و بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٠

قال الشيخ منصور علي دافع في كتابه ناسخ فمعي حديثين أحدهما في عهد النبي ( ص ) ، وأُسي بكر . وصدر من خلافة عمر . كانت طلاق ثلاثاً ( بلفظ واحد ) واحدة فقط . وحمله عمر ثلاثاً جمع أصحبه . وشاهد في ذلك ما تقدم . فأبصاه عليهم أي حكم بحمله ثلاثاً ، فصار إجماعاً من الصحابة .

أقول . هذا الاعتراف يدل بأن الطلاقات الثلاث يلفظ واحد يمكن في كتاب . ولا في سنة . بل هو إجماع ما ليس من الدين في الدين ، من قبل الحنفية

(٣) روح المعاني ج ٢ ص ١٨ ، أحكام القرآن ج ٣ ص ٥٤ ؛ والفسر الكبير ج ٣ ص ٣٤ (٤) و(٥) الطلاق : ٢

٤ - دعت الإمامية إلى أن طلاق المكره باطل ، وكذا عقده ،  
وسائر العقود .

وقال أبو حنيفة : يقع طلاقه ، وعقده ، وكل عقد يلحقه فسخ وما  
لا يلحقه فسخ كالبيع ، والصحيح ، فإنه يقع موقوفاً ، يصح أن أحارها وإلا  
بطلت (١) .

وقد حالف قوله ( ص ) : « رفع عن أمي الخطأ ، وليسان ، وما  
استكرهوا عليه » (٢) .

وقال ( ص ) : « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » (٣) وإغلاق .  
الإكراه .

٥ - دعت الإمامية إلى أنه لا يجوز منعمان الحيل المحترمة ، وأن  
يواصل بها إلى المباح .

وقال أبو حنيفة : يجوز (٤) .

قال ابن المبارك : شكت امرأة إلى أبي حنيفة زوجها ، وآثرت فراقه ؟  
فقال لها : ارتدّي ، ويزول النكاح .

وقال لروح امرأة : قل أنتها شهوة من نكاح روحك يصح  
وقال لنصر بن شميل : في كتاب الحيل . ثلاثمائة وعشرون مسألة  
كلتها كُفّر ، يعني من استباح ذلك كُفّر (٥) .

---

(١) إهداية ج ١ ص ١٦٧ وج ٢ ص ٤١

(٢) وقد ذكرنا مصادره فيما سبق مراراً .

(٣) و (٤) أعلام الموقعين ج ٤ ص ١٦ وج ٤ ص ٥٠

(٥) وقال يوسف بن أسباط : رد أبو حنيفة على رسول الله ( ص ) أن يصانه حديث أو أكثر  
وكـ محمد بن شعاع أبو عبد الله ، فقيه أهل العراق يمتثل في بعض الحديث عن رسول الله  
( ص ) ، وده ، بصرة لأسى حنيفة ، ورأيه

عن علي بن حريز قال : قدمت على ابن المبارك ، فقال له رجل : إن رجساً كثيراً عدداً  
في مسألة فقد أهدى قال أبو حنيفة : وقال الآخر : قال رسول الله ( ص ) فقال أمي

وقد حالوا سقلى . فإن لله تعالى عقاب من حلت حيلة محظورة عموية  
شديدة . حتى أنه تعالى مسح من فعله قرودة وحارير . حيث إن لله حرّم على  
نبي إسرائيل صيد السمك . فوضعوا أسماك يوم الجمعة . فدخل السمك  
يوم السبت . فأخذوا السمك يوم الأحد . فقال الله تعالى « فلما عتّوا  
عمتْ نُفُوسُهُمْ عَنْهُ فَلَمَّا هُمْ كُونُوا قَرْدَةً حَاسِبِينَ » (١)

وقال السيّد (ص) « لعن الله لبيهم » حرّمت عليهم اشحوم .  
فماعوها وأكلوا أثمها » (٢) .

وبما نظر محمد بن الحسن الشيباني إلى هذا قال بسعيّ أن لا يتوصّل إلى  
إباحة المعاصي . ثم نقص هذا القول . فقال « لو أن رجلاً حصر عدد  
الحاكم . وادّعى أن فلانة زوجته . وهو يعلم أنه كاذب . وشهد به بذلك  
شاهدان روراً . وهما يعلمان ذلك . فحكم الحاكم له . هل حلت له  
طاهر أو ناطقاً

وقالوا بوضاً « لو أن رجلاً تزوج امرأة حميمة . فرغب فيها أحسي  
قبل دخول زوجها . فأبى هذا الأحسي فدعاها زوجته . وأن زوجها  
طلقها قبل الدخول . وتزوج بها . وشهد به بذلك شاهد رور . وحكم  
الحاكم بذلك بعد حكمه . وحرّمت على الأول طاهر أو ناطقاً . وحرّمت  
للمحتاج طاهر أو ناطقاً . هذا مذهبهم لا يختلف الحقيقة فيه (٣)

---

لبارء أعدل ، فدعا عليه . فقال كمر ، كمر ، كمر . فبكى كمر . وبكى محمد  
الكوفي ، وأما « من » ٩ فت « برويتك عن أبي حمزة » « من » أسعف الله من  
رويانى عن أبي حمزة ( رجع ربيع بعدد ج ٥ من ٢٥١ وح ١٣ من ٤ : ٤ ) وذكر  
خطيب في تاريخه أيضاً ج ١٢ من ٢٧٩ استأية أبي حنيفة من الكفر عن جمع كثير .  
وله كتاب أخرى فراجع

(١) الأعراف : ١٦٦

(٢) النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ٤٤٩

(٣) كما وقد ذكر فضل بن روهبان في كتابه في المقام « تدعى عنه » حجة عن ذلك . وروى  
ابن القيم العديد من موارد حيلهم في كتابه : أعلام الموقعين ج ٤ ص ١٦ و ٤٣ و ٤٤



٦ دهمت الإمامية إلى أن اعتبر عدد انطلاق بالروحة ، إن كانت حرة فطلاقها ثلاث ، وإن كانت تحت عدد . وإن كانت أمة فطلاقها اثنتان ، وإن كانت تحت حر .

وقال الشافعي الاعتبار بالروح إن كان حراً فثلاث طلاقات ، وإن كان مملوكاً فطلقتان (١) .

وقد حاتف قوله تعالى : « انطلق مرتد » فإمسك بمعروف . أو تسريح بإحسان » . فحصل خروج الطلقة الثالثة . وهذه الآية وردت في حرة لقوله تعالى « فلا جناح عليهما فيما عقبت به » (٢) والحرة هي التي تمتدي . دون الأمة . فإنها لا تحمل شيئاً

وقالت عائشة السبي ( ص ) قال : طلاق الأمة طلفتان ، وعدها حيضتان (٣) . إن رخصت أتب عمر من الخطأ في خلافته ، وسألاه عن طلاق الأمة ، فسميع ما يقول فسر إلى أمير المؤمنين علي ( عليه السلام ) وكان حاضراً . فأشار إليه بإصبعه فقال له : اثنتان فأحرهما عمر بملك . فقال أحدهما إن سألك . فقلت له . ورخصت منه ؟ فقال : ويلك أتدري من هذا ؟ هذا علي بن أبي طالب (٤)

٧ - دهمت الإمامية . إلى أنه إذا كانت الأخلاق ملتزمة بين الزوجين ، والحال عامرة . فدللت له شيئاً على طلاقها لم يحل له أحده

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٥١ والألم ج ٥ ص ٢٤٤

(٢) البقرة : ٢٢٩

(٣) إنتاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٤١ وقال : رواه أبو داود ، والترمذي ، وصححه ابن حبان ج ١ ص ٦٧٢

(٤) كنز العمال ج ٦ ص ١٥٦ ومبه أخرجه بدلي ، عن ابن عمر ، والرياض النيرة ج ٢ ص ٢٢٦ ورواه ابن عساکر في تاريخه ، والدارقطني كما في كتابه الطالب ص ٢٩٩ وغيرهم من أعلام القوم .

وحالف أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي (١)

وقد حالفوا قوله تعالى « ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً ، إلا أن يخاصها أن لا يقيما حدود الله » (٢) . وقال تعالى « فإن حصم أن لا يقيما حدود الله . فلا جناح عليهما فيما اقتدت به » (٣)

٨ - دهمت الإمامية . إلى أنه لا يصح الطلاق قبل النكاح . فهو فإن كل امرأة طالق . كان باطلاً . ولا اعتار به . ولو تزوج لم تطلق وقال أبو حنيفة : يصح . فإذا تزوج امرأة طلفت (٤)

وقد حالف قول النسي ( ص ) « لا طلاق قبل النكاح » (٥)

وقال ( ص ) « لا طلاق فيما لا يملك . ولا بيع ولا عتق وما لا يملك » (٦) .

ولأن الطلاق إرالة قيد النكاح . وإنما يتحقق بعده لا قبله

٩ - دهمت الإمامية . إلى أنه لا يصح طلاق الولي عن له عليه ولاية . لا بعوض ولا بغيره .

وقال مالك : يصح بعوض (٧) .

وقد حالف قوله ( ص ) « لطلاق لمن أخذ بالحق » (٨)

١٠ - دهمت الإمامية . إلى أنه بشرط في مدة الإبلاء زيادة من أربعة أشهر

---

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٠ والموطأ ج ٢ ص ٨٨ وتفسير الكرخ ج ٦ ص ١٠٢ وتفسير

الخان ج ١ ص ١٠

(٢) و (٣) البقرة : ٢٢٩

(٤) بداية المجتهد ج ٢ ص ٦٩ والهداية ج ١ ص ١٨٢

(٥) و (٦) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٦٦٠ والهداية ج ١ ص ١٨٢ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٦٩

(٧) بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٦

(٨) أعلام الموقعين ج ٤ ص ٣٥١

وقال أبو حنيفة : يجوز أربعة أشهر (١) .

وقد حالف قوله تعالى « الذين يُؤُولون من سائهم تربص أربعة أشهر » (٢) ، فجعل مدة التربص أربعة أشهر

١١ دعت الإمامية : إلى أنه لا يقع الطلاق بمجرد خروج مدة التربص ، بل إذا انقضت طالته المحاكم بالثقة ، أو الطلاق ، فمحل المطالبة بالثقة أو الطلاق بعد المدة

وقال أبو حنيفة محل المطالبة في المدة ، فإن حُرِحت طَلقت بالخروج ثانياً (٣) .

وقد حالف قوله تعالى « الذين يُؤُولون من سائهم تربص أربعة أشهر ، فإن عاؤوا فإن الله غفور رحيم » وإن عزموا الطلاق ، فإن الله سميع عليم » (٤) ، أضاف المدة إلى المولى بلام التمليط ، فإذا كانت حقاً له لم يكن حقاً لغيره ، كالدَّيْنِ مؤجل ليس لصاحبه المطالبة في الأجل .

وعقَّبَ التربص بالثقة بعد التعقيب ، وقال : « فإن فاءوا » أي جامعاً ، وأصافه إلى المولى ، وقال : « فإن عزموا الطلاق » فإن الله سميع عليم » ، أصافه إليهم أيضاً ، فوجب أن يقع الطلاق بعمله كالثقة والحفظة لا يجعلونه بعمله ، بل بانقضاء المدة (٥)

ولأنه تعالى وصف نفسه بالعمران والرحمة مع الفتنة ، وهو وإن لم يكن مأثوماً لكنه في صورة المتقصر إلى لعمران . حيث هتكت حرمة الإثم ، فلما كان في صورة من يُعَقَّر له وصف الله تعالى نفسه بالعمران ، ولما ذكر

(١) الفتحة عن المدايب ج ٤ ص ٤٦٢ وبدانة مجتهد ج ٢ ص ٨٤

(٢) البقرة : ٢٢٦

(٣) أحكام القرآن ج ١ ص ٣٩٠ والهداية ج ٢ ص ٩

(٤) البقرة : ٢٢٦ و ٢٢٧

(٥) أحكام القرآن ج ١ ص ٣٩٠ والهداية ج ٢ ص ٩

الطلاق وصف به بالسميع . لأن الطلاق يُسمع ولو جمعاً بانقضاء المدة ،  
لم يكن هناك ما يُسمع .

١٢ دهمت الإمامية إلى أن الروح . إلى ما طُل بعد مدة الترمص ،  
ودافع لم يطلّق عنه السلطان . بل يُجبر على أحد الأمرين . إما الرجوع .  
أو الطلاق .

وقال الشافعي : يطلّق عنه (١) .

وقد حالف قوله تعالى . « وإن عزموا الطلاق » . جعل العزم على  
الطلاق إليه .

وقول السي ( ص ) : الطلاق من أحد بالسبق (٢) .

١٣ - دهمت الإمامية : إلى أنه لا يقع الطّهار قبل الترويع .  
وقال أبو حنيفة ، ومالك : يصح (٣) .

وقد حالف قوله تعالى : « والذين يُظاهرون من نسائهم » (٤) .

١٤ - دهمت الإمامية إلى أنه يجب إطعام ستين مسكيناً في الطّهار ،  
ولا يُجزئ في واحد ستين يوماً .

وقال أبو حنيفة : يُجزئ (٥) .

وقد حالف قوله تعالى : « إطعام ستين مسكيناً » (٦) ، اعتبر العدد .

١٥ دهمت الإمامية إلى أنه لا يجوز إعطاء الكفّارة للكافر

وقال أبو حنيفة : يُجزئ (٧) .

---

(١) الفقه على المذاهب ج ٤ ص ٤٤٤ والأم ج ٥ ص ١٧١

(٢) منتخب كثر العمال ج ٣ ص ٤٧٩

(٣) الفقه على المذاهب ج ٤ ص ٤٩٣ والموطأ ج ٢ ص ٨٥ وروح المعاني ج ٢٨ ص ١٠

(٤) المجادلة : ٢

(٥) الهداية ج ٢ ص ١٧ والتفسير الكبير ج ٢ ص ٧٦

(٦) المجادلة : ٤

(٧) بداية المجتهد ج ١ ص ٢٢٩ وتفسير الدرر ج ١ ص ٥٢٣

وقد خالف قوله تعالى . « لا تجرد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر ،  
يوادُّون من حادَّ الله ورسوله » (١) .

١٦ - ذهبت الإمامية : إلى أنه إذا أطعم اثنين ما يجب من الطعام  
أجرأه .

وقال الشافعي : يجب أن يمسكهم ، ولا يُحرِّي الإطعام (٢) .

وقد خالف قوله تعالى . « إطعام سجين مسكياً »

١٧ - ذهبت الإمامية : إلى إحراء الخبر

وقال الشافعي . يجب الحب (٣)

وقد خالف قوله تعالى « إطعام ستين » وهو بصرف إلى الجز

١٨ - ذهبت الإمامية : إلى أنه إذا أطعم حمساً وكسا حمساً لم يجره

وقال مالك : يجزيه .

وقال أبو حنيفة . إن أطعم حمساً ، وكسا حمساً بقيمة إطعام خمس

لم يُجزه ، وإن كسا حمساً ، وأطعم حمساً بقيمة كموة خمس أجرأه (٤)

وقد خالفوا قوله تعالى « فإطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون

أهلكم أو كسوتهم » (٥) . حبر بين الشينين لا عبر

١٩ - ذهبت الإمامية . إلى أن الزوجه إذا امتعت من النعان حُدَّت .

وقال أبو حنيفة : تُحبس حتى تلاعق (٦) .

وقد خالف قوله تعالى « ويلنأ عنها لعدب » أن تشهد أربع

(١) المجادلة : ٢٢

(٢) الهداية ج ٢ ص ١٧ والتعريف الكبير ج ١٢ ص ٧٥

(٣) الأم ج ٧ ص ٦٤ ومختصر المرقسي

(٤) أحكام القرآن ج ٢ ص ٤٥٩ ولعل لابن حزم

(٥) المائدة : ٨٩

(٦) الهداية ج ٢ ص ١٨ ، وتفسير الخازن ج ٣ ص ٣٣٨ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٩٩

شهادات بالله ، (١) ، دل على أن المرأة تدرأ عنها العذاب ببيعائها ، والعذاب  
الحد لقوله تعالى : « وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » (٢) ، « وعليهن  
نصف ما على المحصنات من العذاب » (٣) .

ولأنها قد تكون كاذبة ، فيكون اللعان حراماً ، فلا يجوز إلزامها بفعله .  
٢٠ - ذهب الإمامية : إلى أنه إذا نقص بعض اللعان لم يعتد به ،  
وإن حكم به حاكم .

وقال أبو حنيفة : إن حكم بها حاكم نفذ إن ترك الأقل (٤) .  
وقد خالف قوله تعالى : « شهادة أحدهم أربع شهادات بالله » (٥) .  
وفعل النبي ( ص ) . فإنه كذلك فعل (٦) .

٢١ - ذهب الإمامية : إلى وجوب الترتيب في اللعان ، يبدأ أولاً  
بليعان الرجل ، ثم يعقّب بليعان المرأة . فإن خالف بطل اللعان ، وإن  
حكم به حاكم لم يتفد .

وقال أبو حنيفة ، ومالك : على عدم وجوب الترتيب ، وقالوا : إن  
حكم الحاكم اعتدّ به (٧) .

وقد خالفوا قوله تعالى : « شهادة أحدهم » ، عتّب اللعان بشهادة

---

(١) و(٢) النور : ٢ و ٨

(٣) النساء : ٢٥

(٤) تفسير الخازن ج ٣ ص ٣٣٩ والتفسير الكبير ج ٢٤ ص ١٧١

(٥) النور : ٦

(٦) روى الخصاص في أحكام القرآن ج ٣ ص ٢٧٠ موارد من عمل النبي ( ص ) وذكر ذلك  
الفضل في المقام مستدلاً بفعله ( ص ) .

(٧) العتق على المذاهب ج ٥ ص ١٠٥ والتفسير الكبير ج ٢٤ ص ١٧١

وقال الفضل في المقام : ووجه ما ذهب إليه أبو حنيفة ، أن حكم الحاكم محلل ، ومحرّم .  
وقال الآلوسي في تفسيره ج ٩ ص ٩٨ ويشمر ظاهر الآية بتقدم لعان الزوج ، وهو  
المأثور في السنة ، علو بدأ القاضي بأمره فلاحظ قبله ، فقد أخطأ السنة

لرحل ، ثم قال : « ويدراً عنها العذاب » . يعني الحدّ الواجب ، يلعان الرجل . أو الحس عند أبي حيفة الواجب بيلعائه . وإنما يكون بلعان لرحل

٢٢ دعت لإممية . إلى أنه يعتبر في إلحاق الأولاد وإمكانه الوطي ، ولا يكفي قدرة الرجل وتمكينه .

وقال أبو حيفة المعتز قسوته من الوطي . دون إمكانه .

وحكى الشافعي عنه ثلاث مسائل . الأولى . إذا بكح وحل امرأته بحضرة لقاصي . وطبقها في الحال ثلاثاً ، وانجس واحد ، ولم يحكم بها ، ثم أنت بولد من العقد ستة أشهر . فإنه يلحقه . وإن علم أنها لا يمكن وطؤها بعد العقد ، ولا يمكن بيعها سبعاً

الثانية لو تزوج مشركي تمريية . ثم أنت بولد من حين لعقد ستة أشهر ، فإنه يلحقه . وإن علم أنها لا يمكن وطؤها بعد العقد بحال ، بل لو خلق عليه وعلى الأب بيت ولم يتعارقا ليلاً وسهراً مدة خمس سنين ، ثم سافر إلى بلد الزوجة ، فوجد جماعة من السسل من تلك امرأة من الأولاد ، وأولاد الأولاد ، فإنهم بأجمعهم يلحقون بذلك الرجل (١)

الثالثة . إذا تزوج رجل امرأة ، فعاب عنها ، وانقطع حره ، فقبل لامرأته . إنه قد مات فاعتدت ، وانقصت عدتها ، وتزوجت بآخر ، وأولدها أولاداً ، ثم عاب ، وحصر الأول . فإن هؤلاء الأولاد كلهم للأول ، ولا شيء للثاني (١) .

وقد خالف الضرورة في ذلك .

---

(١) قال المصنف في المقام : ووجه ما ذهب إليه أبو حيفة أن الإقدار والتكليف من الوطي ،

ولا يشرع إلى الإمكان

أقول : نجد أشباه هذه مسائل في كتاب طهارة ج ٢ ص ٢٦ وج ٣ ص ١٢٩ و ١٣٩

وغيره من كتب الجمعية فراجع

٢٣ - ذهب الإمامية : إلى أن الكافرة تحت الكافر ، إذا مات عنها وجبت عليها العدة

وقال أبو حنيفة : لا عدة عليها (١) .

وقد خالف في ذلك قول الله تعالى : « الَّذِينَ يُتَوَقَّاتُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَرْوَاحَهُمْ » (٢) .

٢٤ - ذهب الإمامية إلى أن أكثر مدة الحمل سنة

وقال الشافعي : أكثره أربع سنين (١)

وقال مالك : خمس سنين (٢)

وقال أبو حنيفة : ستان (٣) .

وقد حالوا الحسَّ والوحدان . فإن هذا لم يُنقل . ولا شوهه . ولو كان معتبراً لوقع . ولو نادراً ولم ينقل .

٢٥ - ذهب الإمامية إلى أن الرضعة والرضعتين لا تُشتر الحرمه

وقال أبو حنيفة : الرضعة الواحدة ولو كانت فطرة تُشتر الحرمه (١)

وقد خالف في ذلك قوله (ص) : « الرضاع ما أسيت لحلم . وشدة العظم » (٢) .

وقوله (ص) : « لا تحرم امصة وامصتان . ولا الرضعة ولا الرضعتان » (٣)

وعن عائشة : كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات تُحرمن (٤) .

---

(١) الهداية ج ٢ ص ٢٤

(٢) الفقه على المذاهب ج ٤ ص ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤

(٣) التفسير الكبير ج ١٠ ص ٣٠ وتفسير حازن ج ١ ص ٢٦٣ وأحكام القرآن ج ٢ ص ١٢٤

(٤) فتح الباع للأئمة ج ٣ ص ٢٩١ ومنتخب كبر النعمان ج ٢ ص ٤٨٣ ورواه أبو داود في سننه .

(١) مصابيح السنة ج ٢ ص ٢١ وصحيح مسلم ج ٢ ص ٦٥٦

(٢) منتخب كبر النعمان ج ٢ ص ٤٨٦ ومصباح السنة ج ٢ ص ٢١ وصحيح مسلم ج ٢ ص ٦٥٧



٢٦ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا قال شي هو أكثر منه سنة : إن هذا النبي من نسب أو النبي من الرضا ع يعتد به وقال أبو حنيفة يُقْتَلُ حتى أنه لو كان عبداً له عتق عليه ، ولو أقر ابن خمس عشر سنة بأن ابن مائة سنة ولده ، وأن بنت مائة سنة ابنته ، وكذا مملوكين له قيل بقراره عتقاً عنه (١) وهذا تكذيب للضرورة .

٢٧ - ذهبت لإمامية إلى أنه يجب للمنفعة على الأم مع حاجتها وفقرها . وقال مالك لا يجب أن يُسَلَقَ عليها (٢) وقد خالف فوفيه تعالى ، وصاحبهما في ادب ، هروفاً (٣) . وسئل النبي (ص) من أقر ؟ قال أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال : أمك ، قال : ثم من ؟ قال أمك (٤) فجعله في الرابعة .

٢٨ - ذهبت لإمامية إلى أن الصفة على الروحة لا يسقط بمضي الزمان وقال أبو حنيفة . يسقط (٥) وقد خالف العقل والنقل : لأن الكذب في الدعة لا يسقط إلا بسب موجب له . ومضي الزمان غير سبب كالدين .

(١) بداية مجتهد ج ٢ ص ٣١٢ والنهاية ج ٢ ص ٣٩ وقال بعض في المقام ووجه ما ذهب إليه أبو حنيفة أنه يؤخذ بإقراره وكان له دعوى عدم الإمكان ، فإذا ترك لم يترك مؤجدة أقول : هذا الوجه هو أحسن بيان لما ذهب إليه أبو حنيفة (٢) أقول : إن بعض في المقام بعد الاعتراض بما ذهب إليه مالك بدون توجيه ، ومن أراد التفصيل فليراجع المطولات من كتب المالكية .

(٣) لقمان ١٥

(٤) سنن ابن ماجة ج ٢ ص ١٢٠٦ ولتاج الجامع للأصول ج ٥ ص ٤ وقال رواه الشيخان

(٥) الهداية ج ٢ ص ٣١

وإليه تعالى أمر بالإتفاق .

والعجب أنه قال لو سلف روحته نفقة شهر . ثم مات . أو طلقها  
بائناً يجب عليها ردُّ باقي الأيام (١) فأثرت لها النفقة بغير موجب ،  
وإسقاطها مع الموجب .

### الفصل الرابع عشر : في اللجنايات وتوابعها وفيه مسائل :

١ - ذهب الإمامية . إلى أن الحرُّ يُقتل ناعرة إن أراد أوليائها  
نصف الدية عليه .

وقال الجمهور . لا يرد عليه شيء (٢)

وقد حالوا قوله تعالى . « والأنتى بالأكثى » (٣) . دلَّ بمفهومه على أن  
الذكر لا يُقتل بالأكثى

٢ - ذهب الإمامية إلى أنه لا يقتل المسمم بالسمي  
وقال أبو حنيفة : يُقتل (٤) .

وقد حالف قوله تعالى . « ولن يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً » .  
« لا يستوي أصحابُ أسار وأصحابُ الحنة » (٥) وقال ( ص ) « لا يُقتل  
مؤمن بكافر . ولا ذو عهدة في عهدة » (٦)

(١) الفقه على المذاهب ج ٤ ص ٥٧٢

(٢) الفقه على المذاهب ج ٥ ص ٢٨٧ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٢٥ وفيه من المندر وغيره  
من ذكر الخلاف حكى أنه إجماع . لا ما حكى من علي بن الصماعة ، وعن عثمان البستي  
أنه إذا قتل الرجل ناعرة كان على أوليائه المرأة نصف الدية . ولكن دليله قوي ، بقوله  
تعالى . « الأنتى بالأكثى »

(٣) البقرة ١٧٨

(٤) بداية مجتهد ج ٢ ص ٣٣٤ وحقه على أحد مذاهب ج ٥ ص ٢٨١

(٥) النساء ١٤١ و عشر ٣

(٦) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٨٨ ومسند أحمد ج ٦ ص ١٣٣ ونسبه لخازن ج ١ ص ١١٦



وقد خالف قوله تعالى « النفس بالنفس » وقوله « الحر بالحر »  
وقوله تعالى « ومن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً » (١)

٦ - دعت الإمامية إلى أنه إذا قتل في غير الحرم . أو قطع . ثم  
التجأ إلى الحرم لم يُقتل . ولم يقطع فيه . بل يُصَيَّق عليه في الطعام والمشرب  
حتى يخرج . فيقاد بالمقتول

وقال الشعبي يستقاد منه في النفس وفي الصوف معاً (٢)

وقد خالف قوله تعالى « ومن دحه كان آمناً » (٣) . وقوله « أوام  
يُروا أنّا جعلناه حرمّاً آمناً » (٤) .

وقوله ( ص ) « أعني الناس عني الله تعالى القاتل غير قاتله في الحرم .  
والقاتل يدحس الحدية » (٥) . فقوله ( ص ) « القاتل في الحرم . يعني قود  
الآن القتل مستنداً داخل تحت قوله القاتل غير قاتله

٧ - دعت الإمامية إلى أن في الأذن الدية

وقال مالك : حكومة (٦) .

وقد خالف قول السي ( ص ) ( كما في كتاب عمرو بن حرم )  
وفي الأذنين الدية (٧)

---

- ووجه ما ذهب إليه أبو حنيفة أن بعض من لا يسمع في المشرك لعدم إمكان تحقق العمد  
في بعض . وشبه هذا الاستدلال ما ذكره الفخر الرازي في تفسيره ج ١ ص ٣٢٩

(١) الإبراء ٣٣

(٢) تفسير الطبري ج ١ ص ٢٧٦ والتفسير الكبير ج ١ ص ٥

(٣) آل عمران : ٩٧

(٤) المائدة ٦٧

(٥) أحكام القرآن ج ٢ ص ٢٢

(٦) الفقه على مذهب ج ٥ ص ٣٤٢ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٥٢

(٧) أقول أفني شيئاً من ذلك لو ذكر « وعسر » ومآثر الصلابة . كما في مسند كثر  
العمال ج ٦ ص ٥٤ و ٥٥

٨ ذهب لإماميه أن نه إذا خفي على نفسه خطأ كانت هسراً  
وقال أحمد لو قطع يد نفسه كان له مطالبة العاقبة بدينه (١).  
وقد حذف لإجماع . واعتل الدار عني أصالة البراءة . وأن الحاشية  
لا يوجب أخذ مال الخاني .

٩ ذهب لإماميه أن نه لا يجب ادية بقتل لدمي . حلقاً  
للأربعة (٢).

وقد خالفوا العقل في أصالة البراءة .  
وكتاب الله حيث قال وإن كان من قوم عدو لكم . وهو مؤمن  
فتمحيص ربه (٣).

١٠ ذهب الإماميه أن نه إذا قتل سبي في يدي الكفار . وهو  
مؤمن وجب فيه ادية والكفارة . سواء قصده بعبه أو لم يقصده  
وقال أبو حنيفة : لا ضمان عليه .

وقال شافعي أن قصده بعبه الكفارة وبدينه . وإن لم يقصده فعليه  
الكفارة دون ادية (٤).

وقد حذف قوله تعالى ومن قبل مؤمناً خطأ فتمحيص ربه مؤمناً .  
ودية مسلمة إلى أهله (٥).

وقوله (ص) . وفي نفس مدته من الإبل (٦).

١١ ذهب لإماميه أن نه لا يخلى إذا لم يكن غار روح . وشكرت

(١) كما أشار الفضل في المقام إلى وجه ما ذهب إليه .

(٢) نفس ج ١ ص ١٣ و عشر الكفر ج ١٠ ص ٢٢٩ وآلاء الرحمن ج ١ ص ١٠٣

(٣) " ٩٣

(٤) الأم ج ٦ ص ٣٥ والهداية ج ٢ ص ١١٤

(٥) النساء ٩٣

(٦) التاج المجمع للأصول ج ٣ ص ١٥

أن يكون حمئياً من ر. ، فإنها لا تحدد

وقال مالك : عليها الحد (١) .

وقد خالف العقل ، وهو أصالة البراءة .

وصحة تصرف المسلم .

وأصالة عدم الزنا .

والنقل . قوله ( ح ) إدروا ، العلل بالشهات (٢)

١٢ ذهب الإمامية إلى أنه إذا شترى ذات محرم . كأمه .

وأخته . وعمته . وحالته بس . أو رصاعاً . فوطأها مع العلم بالتحريم كان عليه الحد .

وقال أبو حنيفة لا حدّ عليه (٣)

وقد خالف قوله تعالى « الزانية والزاني فاحصوا » (٤) . وهذا راجع .

١٣ ذهب لإمامية إلى أنه إذا شهد عليه أربعة علل بالزنا .

وجب عليه الحد . سواء صدقهم أو كذبهم

وقال أبو حنيفة . لا صدقهم سقط عنه الحد وإن كذبهم حدّ

وقد خالف العقل ، والنقل :

إن الحد إذا وجب بالبيّنة والتكذيب كز مع التصديق أو لا . فتراب

الخجعة

والعمل إذاً على وجوب الحد بشهادت الأربعة

(١) الموطأ ج ٢ ص ١٥ والفتا على المذاهب ج ٥ ص ٩٥

(٢) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦٢ والنهاية لابن الأثير ج ٢ ص ٩٠

(٣) الفتا على المذاهب ج ٥ ص ٩٨

(٤) النور : ٢

(٥) وقد فصل في المقدم في وجه ذهب إليه أبو حنيفة . لا عدم إثباته من عدم إثباته .  
بعد بعداً ط

١٤ - ذهبت الإمامية إلى أن النواط بالإيقاب يوجب القتل .

وقال أبو حنيفة ليس فيه حد . بل يعرّر (١) .

وقد حالف قول النسي ( ص ) من عمل عمل قوم لوط . فاقتلوا  
الفاعل والمفعول (٢) .

ولأنه رد . بل هو أفحش أبو عه .

١٥ ذهبت الإمامية إلى أن الإحادة للوطي باطلة . فإذا استأحر  
امرأة لوطي . فوطأها مع العلم بالتحريم وحب عليه الحد . وكذا لو  
استأحرت امرأة ليربي بها غيرها .

وهان أبو حنيفة لا يثبت في الصورتين (٣)

وقد حالف قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا » (٤)

١٦ - ذهبت الإمامية : إلى أنه إذا عقد على أمه . وأخته . وبنته  
نسأ . أو رضاعاً . أو إحدى باقي المحرمات هل التأيد . علماً بالتحريم  
والسب . فإنه لا يعيد إسقاط الحد بالوطي .

وهان أبو حنيفة يُسقط . لأن لعقد نفسه شبهة (٥)

وقد حالف قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا »

١٧ ذهبت الإمامية إلى أنه إذا تكامل شهود الزنا أربعة . وشهدوه  
عند الحاكم . ثم عانوا أو ماتوا حكم الحاكم بشهادتهم ووجب الحد .  
وقال أبو حنيفة لا يجوز الحكم بشهادتهم (٦) .

(١) الفقه على المذاهب ج ٥ ص ١٤١ والتفسير الكبير ج ٢٢ ص ١٣٢

(٢) التفسير الكبير ج ٢٣ ص ١٣٢ ومصابيح نسخة ج ٢ ص ٤٠ وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٥٩

(٣) أحكام القرآن ج ٢ ص ١٤٦ ورواه على بن عاصم ج ٥ ص ٩٦

(٤) البور ٢

(٥) الهداية ج ٢ ص ٧٩ والفقه على المذاهب ج ٥ ص ٩٨

(٦) الفقه على المذاهب ج ٥ ص ٧٥

وقد حالف قوله تعالى : «الزينة وأثر يبي وحلوه» .

١٨ دهمت الإمامية من استحباب تقريظ شهود في لزوم بعد اجتماعهم للإقامة .

وقال أبو حنيفة : إذا شهدوا في مجلس واحد ثبت الحد . وإن شهدوا في مجلسين فهم قدوة يُحدّثون . والمجلس عنده مجلس الحاكم ، فإن جلس الحاكم سُكره ولم يضم إلى عروب فهو مجلس واحد . وإن شهد اثنين فيه سُكره ثبت شبهة ثبت الحد . لو جلس لحظه ، ونصرف وعاد فهما مجلسان (١) .

وقد حالف قوله تعالى : «ثم لم يأتوا بأربعة شهداء» (٢) .  
ولأن الواحد إذا شهد لم يكن قدوة ، وإلا لم ينصر شاهداً بإصافته شهادة غيره إليه . فإذا ثبت أنه لم يكن قدوة كان شاهداً . وإذا كان شاهداً لم ينصر قدوة بتأخير شهادة غيره من مجلس إلى مجلس آخر .

١٩ دهمت الإمامية إلى أنه إذا شهد أربعة ، ثم رجع واحد منهم لم يُحد الثلاثة الباقية

وقال أبو حنيفة : يُحدّثون (٣) .

وقد خالف العقل . وهو أصالة البرائة .

وهو له تعالى : «ثم لم يأتوا بأربعة شهداء» . وهذا قد أتى . ورجوع واحد لا يؤثر فيما ثبت .

والعجب أن أبا حنيفة قال لو شهد أربعة لرحم شهود عليه . ثم رجع واحد . وقال نعمدت قتله لم يحك القود (٤) .

(١) الصغير الكبير ج ٢ ص ٥٨ . وفتح على نه ج ٥ ص ٧١ و ٢١٩

(٢) التور ٤

(٣) الفقه على المذاهب ج ٥ ص ٧١ والهداية ج ٢ ص ٨٦

(٤) كذا ذكره المحقق في عدم . وشرع بوجوبه . وهو إليه أبو حنيفة



وقد خالف الصن والعقل

قال الله تعالى « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً » (١)  
وقال أيضاً « لو شهد ثمان أنه ربنا بالضرورة . وشهد آخر أن أنه ربنا  
بالكوفة لم يحب عبيهم حراً » . ولا على المشهود عليه (٢)  
وقد خالف قوله تعالى « ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » . وهؤلاء لم يأتوا  
بأربعة شهداء ، لأن كل اثنين يشهدان على فعل غير الفعل الذي شهد الآخر  
عليه .

وقال : لو شهد كل واحد من الأربعة أنه ربنا في زاوية ليست غير  
أروى التي شهد بها أصحابه حديثاً به استحساناً لا قياساً (٣).  
وقد خالف بعض . لأن كل فعل يشهد به واحد مصادف يشهد به  
أصحابه . فم يشهد الأربعة على فعل واحد .

وقال أبو حنيفة أيضاً « لو شهدوا ربنا فقدم لم نحدث » (٤) .  
وقد خالف قوله تعالى « الراية وراي فاحذروا » (٥) .  
وقال أبو حنيفة « الإسلام شرط في الإحصان » (٦) .  
وهو خلاف عموم قوله ( ص ) « حذروا عني » . قد جعل الله من  
سبيلنا ، الكفر بالسكر حديثاً مائة . وتعريب عام . ولشيت بالشيت  
حديثاً مائة لا الرجم » .

ورحم رسول الله ( ص ) يهوديت رب (٧)

(١) الإمراء : ٣٣

(٢) . الفقه على المذاهب ج ٥ ص ٦٢ وهدية ج ٢ ص ٧٩

(٣) الفقه على المذاهب ج ٥ ص ٧٢ ونداية مجلد ج ٢ ص ٣٦٧

(٤) الفقه على المذاهب ج ٥ ص ٧٣ والهداية ج ٢ ص ٧٨

(٥) النور ٢

(٦) الفقه على المذاهب ج ٥ ص ٥٨

(٧) التصحيح الكبير ج ٢٣ ص ١٣٥ وأحكام القرآن ج ٣ ص ٢٥٧

وقال أبو حنيفة : لا يُرجم يهودي (١) .

٢٠ - دعت الإمامية . إلى وجوب القلع بسرقة ما هو ممكن النقا  
كالأثمان ، والحبوب ، والثياب . وما لا يمكن نقاؤه كالمواكح . والرطب .  
والبطيخ ، واللحم الطري .

وقد أنو حبيفة لا يجب القلع ، إلا فيما يمكن نقاؤه (٢)  
وقد خالف عموم قوله تعالى « السارق والسارقة فاقطعوا » (٣) .  
وقال أيضاً لا قطع فيما كان أصله الإباحة . كالصبيود كنها .  
والخوارج بأسرها . المعلّمة وغيرها . والخشب جميعه إلا ما يعمل منه  
آنية ، كالخمان ، والأنوب . فيكون في معونه انقطع إلا الساج . فإن  
فيه القلع . وإن لم يكن معمولاً . وكل ما يعمل من الطين من انحراف .  
والفخار . والقدر وغيرها لا قطع فيه . وكذا كل المعدن . كالمسح .  
والكحل . والزربخ . والغير . والنقط . والموميا إلا الذهب والعصه .  
والياقوت ، والصيرورج . فإن فيه انقطع (٤)

وقد حالف قوله تعالى . « السارق والسارقة فاقطعوا »

٢١ - دعت الإمامية إلى أنه إذا سرق كُتب عليه . أو الأدب .  
أو المصاحف . وجب القلع مع تبوع المصاف  
وقال أبو حنيفة لا قطع (٥) . وقد حالف قوله تعالى « والسارق  
والسارقة » .

وقال أيضاً . إذا سرق ما يجب فيه القلع مع ما لا يجب فيه لم يقطع (٦) .

(١) آلاء الرحمن ج ١٨ ص ٦١ وأحكام القرآن ج ٣ ص ٢٥٨

(٢) الفتاوى عن المذهب ج ٥ ص ١٧٢ والهداية ج ٢ ص ٨٩

(٣) المائدة : ٣٨

(٤) الهداية ج ٢ ص ٨٩ و ٩٠ وأحكام القرآن ج ٢ ص ٤٢٤

(٥) الفتاوى عن المذهب ج ٥ ص ١٧٦ والهداية ج ٢ ص ٨٩

(٦) وقد فصل في المقام وكل ما نقل عن مذهب أبي حنيفة في هذا الفصل مسائل مذكورة  
في كتب الحنفية

وقد خالف الآية .

وقال أيضاً : إذا نَف مُعِير البيت ، وسرق مال المستعير لم يقطع .

وهو خلاف الآية .

وقال أيضاً : لا يقطع الصيف إذا سرق مال المُصَيِّف ، وإذا كان محرزاً عليه بقفل أو علق .

وهو خلاف الآية .

وقال أيضاً : إذا سرق اعد ، فإن كان آثماً لم يقطع . وإن لم يكن آثماً قُطِع .

وقد خالف الآية .

وقال أيضاً : لا يقطع النَّبَاش .

وقد خالف الآية .

وقال أيضاً : إذا لم يكن له يسار أو كانت يسارُهُ بقصة إصبعين أو إبهاماً لم يقطع .

وقد خالف الآية .

وقال أيضاً : إذا سرق عبداً فقطع ، ثم سرقها بعبها ثانية لم يقطع ، سواء سرقها من الملك أو غيره ، إلا في مسألة واحدة ، وهي : أنه لو سرق عرلاً فقطع ، ونُسِح ، فسرقه ثوباً يقطع ثانياً .

وقد خالف الآية .

وقال أيضاً : سرق فقطع لم يحرم العين المسروقة ، إن كانت قافلة ، وإن كانت ناقية ردّها : إذا سرق حديدأً عمله كوزاً ، ثم قُطِع ، فإنه لا يردُّ الكور . لأنه كالعين الأخرى ، ولو كانت السرقة ثوباً ، فصحه أسود فقطع لم يرد الثوب ، لأن السواد جعله كالمستهلك ، وإن صغره أحمر كان عليه لأن الحمرة لا تجعله كالمستهلك

وقد خالف الآيه . لأنه قال لا أجمع بين القُطْع والعُرء . فإن  
عُرء لم يُقْطع ، وإن قُطْع لم يُعُرء  
والقرآن دال على القُطْع مطلقاً .  
وقال أيضاً إذا سرق أحد الزوجين من صاحبه . مع لإحراقه  
لم يُقْطع .

وقد خالف الكتاب العزيز  
وقال أيضاً . كل شخصين بينهما رَحِمٌ مُحَرَّمٌ دال . فالقُطْع  
ساقط بينهما .  
وهو خلاف القرآن .  
وقال أيضاً إذا سرق عوداً أو طسوراً . وعبه جلبيته . قيمته النصاب  
لم يجب القُطْع  
وهو خلاف القرآن .

وإذا ترك الحمل الأحمال في مكان . وانصرف في حاجة . وكان  
على الأحمال راملة بما فيها . فإن أخذ اللص الراملة بما فيها لم يُقْطع  
وإن شق الراملة ، وأخذ المتاع من حوفها . فعليه القُطْع  
وهو خلاف الإجماع . لأن الحر معتبر  
وقال أيضاً إذا قصده رجل . فدفعه . فقتل بالدفع . فإن كان  
دليفاً أو نائفاً ليلاً فلا ضمان ، وإن كان بالثقل نهاراً فعليه الضمان (١)  
وقد خالف العقل الدال على وجوب الدفاع عن النفس . والنقص  
الدال عليه .

٢٢ ذهبت الإمامية . إلى أن كل من وحب عليه حد من جنود الله

---

(١) لقد قال الفصل في المقدم وكل ما يدل على مدح أبي حنيفة في هذا الفصل ، فمما قيل مذكورة  
في كتب الحنفية ، وبمذهبها أجمع في الهداية ج ٢ ص ٨٩ و ٩١ و ٩٨ و بذات المصنف ج ٢ ص ٣٧٢  
والفقه على المذاهب ج ٥ ص ١٧١ وما بعدها ، وآداب الأحكام ج ٢ ص ٢١٤ وغيرها من  
الكتب المعتمدة .

تعالى من شرب خمر . أو رقا . وسرقة من غير المحاربين . ثم تاب قبل قيام  
اليُسنة عليه ، فإنه يسقط .

وقال الشافعي : لا يسقط (١) .

وقد خالف قوله تعالى « فمن تاب من بعد ظلمه وأصبح ، فإن الله  
يتوب عنه » إن الله عفو رحيم (٢)  
وقوله ( ص ) « التوبة تحب ما قبلها » (٣)

٢٣ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا احتسب القذف . وحدث الزنا .  
وحدث السرقة . ووحوب قطع اليد . والرجل بالمحاربة ، وأخذ المال فيها  
والقود استوفى منه الحدود أجمع ، ثم يُقتل  
وقد أنو حبيمة : تسقط كلها . ويُقتل (٤)  
وقد خالف الآيات الدالة على هذه العفوات

وقال أيضاً الخمر إذا اشتد ، وأسكر ، وأند ، وحب أخذ شره ،  
وإن لم يربد لم يحب وإن شتد وأسكر (٥)

وقد خالف لإجماع علماء فقهنا على تحريم الخمر . ولا يحب أخذ نه  
وقد : عصير النعب إذا طُح ، فإن ذهب ثلثاه فهو حلال . ولا حد  
حتى يُسكر ، وإن ذهب أقل من الثلثين ، فهو حرام ولا حد حتى يُسكر ،  
وما يعمل من التمر ولزيب إن طُح فهو السد ، وهو حلال حتى يُسكر .  
وإن لم يُطح فهو حرام ، ولا حد حتى يُسكر . وما عمل من عبر هاتين  
الشجرتين : الكرم ، والحل مثل العسل ، والشعير ، والحظلة ، والسرة .  
فكله مباح . ولا حد فيه . وإن أسكر (٦)

(١) لأحمد ج ٦ ص ١٦٥ وقد الفصل في إجماع مذهب شافعي لا يسقط الحد بالتوبة

(٢) المائدة : ٣٩

(٣) راجع منتخب كثر العمال ج ٢ ص ٢٤٢

(٤) تفسير الحازم ج ١ ص ٤٩٣ والعقود على نذهب ج ٥ ص ٤١٥

(٥) و(٦) العقود على المذاهب ج ٥ ص ١٨ وأصبح بطلان ذهب به لمحنة ٢٢ و ٢٥

وقد خالف قول النبي\* (ص) « إن من العنب حمراً . وإن من التمر حمراً ، وإن من العسل حمراً . وإن من الشعير حمراً » (١) .

وقال (ص) : « كل مُسكرٍ حرام » (٢) .

وقال (ص) : « كلُّ مُسكرٍ حمر ، وكلُّ حمر حرام » (٣)

وقال أبو حيفة : إذا أتلف أهل الردة أنفساً ، وأموالاً لم يضمنوا (٤)

وهو خلاف قوله تعالى : « النفس بالنفس » (٥) « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » (٦) .

وقال : إن المشركين إذا قهروا المسلمين ، وأحدوا أموالهم ملكوها بالقهر ، فإن عاد المسمون وعموها ، فإن وحد صاحب العين عليه قبل القسمة أخذها بغير شيء ، وإن أخذها بعد القسمة أخذها بالقيمة ، ولو أسلم الكافر على تلك العين كان أحق بها من صاحبها (٧) .

---

- وذكر الفصل في المقام وجه ما ارتكبه أبو حيفة في مسائل المسكرات ، وراجع أيضاً بداية المجتهد ج ١ ص ٣٨٢ واهدأ ج ٤ ص ٨٠ و ٨٢

(١) وروى ابن حبان في سنه ج ٢ ص ١١٢١ قال (ص) : « إن من الحطة حمراً ، ومن الشعير حمراً ، ومن الزبيب حمراً ، ومن التمر حمراً ، ومن العسل حمراً »

(٢) التاج الجامع للأصول ج ٣ ص ١٤٢ و ١٤٣ وقال : رواه أصحاب السنن

(٣) بداية المجتهد رواه عن مسلم ، وقال : فهذا حديث صحيح ، والتاج الجامع للأصول ج ٣ ص ١٤٢

(٤) راجع تفسير روح المعاني للألوسي ج ٩ ص ١٨٣ في تفسير قوله تعالى « قل الذين كفروا : إن ينهوا يعمهون فما قد صنع »

(٥) المائدة - ٤٥

(٦) البقرة - ١٩٣

(٧) وعلل ذلك الفصل في المقام بأن الكفار إذا نقلوا أموال المسلمين إلى بلاد الكفر يملكون تلك الأموال ، لأن العصاة ارتفعت عنها بالنقل إلى بلاد الكفر . وذكر ابن رشد في بداية المجتهد ج ١ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ أقوالهم .

أقول : هذا التعليل مما يضطركم الشكل .

وقد خالف قوله تعالى : « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » (١) .

وقوله ( ص ) : « لا يحل مال امرئ مسلم إلاً عن طيب نفس منه » (٢)

وهو يحل لأحد : أن يقلد من يستريح أموال المسلمين على المشركين بالقهر . ويجعلها ملكاً لهم ؟ ويصبرون بواسطة القتال المحرم عليهم مالكين ؟ وأحق بالملك من أربابه المسلمين ؟ مع أن المسلم لا يملك مال المسلم بالقهر والغلبة . فكيف يملكه الكافر ؟ فإنه حيث يكون أكرم على الله تعالى من المسلم ، حيث ملكه أموال لمسلمين إذا قاتلهم . ولم يجعل ذلك للمسلم فكيف الله من يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجعل مثل هذا القاتل واسطة بينه وبين الله تعالى . ويحتج به عليه في الآخرة . ويعتذر عند الله تعالى بأنني قلدت مثل هذا الرجل في هذه الفتوى المعلوم بطلانها لكل أحد .

وقال أبو حيفة : إذا أسلم الحربى ، وله ما في يده المشاهدة أحرره ، فأما أمواله العائنة عنه . أو الأرض ، والعقار وغيرهما مما لا ينقل ولا يحول ، فإنه لا يحرره . بل يجوز للمسلمين أخذه . وإذا أسلم وله حتمل لم ينقل بعد لم يعصمه . بل يجوز استرقاقه مع الأم . إذا انفصل ، ولو انفصل لم يجز استرقاقه (٣) .

وقد خالف قوله ( ص ) : « أميرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلاً بحق الإسلام » (٤)

وقال أبو حيفة : إذا سبي الروحانيان الحربيان وميكا لم يفسخ النكاح (٥)

(١) بقره ١٨٨

(٢) انظر ما تقدم من

(٣) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٢٣ والهداية ج ٢ ص ١٠٧

(٤) هدية ج ٢ ص ١٠١ ورواه ابن ماجة في سننه ج ٢ ص ١٢٩٥ بأسد

(٥) أحكام القرآن ج ٢ ص ١٣٧ والصبر الكبير ج ١ ص ٤١

وقد خالف قوله تعالى «والمحصنات من النساء إلا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» (١)  
حرم الزوجان ، واستثنى من ذلك مَلَكَ اليمين

ولأن سب برون آية دلّ عليه . روى أبو سعيد الخدري . قال .  
بعث رسول الله (ص) سرية قبيل الأوطاس ، فعموا نساء فتأتهم ناس من  
وطيهر لأجل أزواجهن . فنزل قوله تعالى . «والمحصنات من النساء إلا  
ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» (٢) . برلت في بيان المروحات إذا سُبْنَ ومَلَكَتْ  
وقال أبو حنيفة : يجوز أخذ الحرية من عتاد الأوثان من العتق دون  
العرب .

وقال مالك . يجوز أخذها من جميع الكفار . وإلا من مشركي  
قريش (٣) .

وقد خالفنا قوله تعالى «اقتنوا مشركين حيث وحدتموهم» فإذا  
لقيمهم الذين كفروا فضرَب الرقاب» (٤) . من غير سب . ثم قال  
«فَاتْلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ» إلى قوله «من الذين أوتوا الكتاب حتى  
يُعْطُوا الحرية» (٥) . فخص أهل الكتاب بالحرية دون غيرهم

## الفصل الخامس عشر : في الصيد وتوابعه وفيه مسائل :

١ دعت الإمامية إلى أنه إذا ترك لتسمية عمداً عند الذبح لم  
يحل أكله

وقال الشافعي : يجوز (٦) .

(١) و(٢) النساء ٢٤ ، وتفسير الخازن ج ١ ص ٣٩٥ . روح المعاني ج ٥ ص ٣

(٣) إهداية ج ٢ ص ١١٨ و ١١٩

(٤) و(٥) التوبة : ٥ و ٢٨

(٦) الأم ج ٢ ص ٢٢٤ وتفسير كبير ج ١٣ ص ١٦٨ . وتفسير الخازن ج ٢ ص ٥١ وبداية  
المعجب ج ١ ص ٣٦٤



وقد حلف فونه تعالى « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » (١) .  
وهذا نص .

٢ - ذهب الإمامية إلى أنه لا يجوز «كل ما صاده شيء من الخوارج  
إلا بعد توكيته  
وقب أنو حيفة - ومالك - والشافعي - يجوز بجميع ذلك - إذا أمكن  
تعليمه

وقرأ أحمد - يجوز بجميع - إلا الكتب الأسود الهيم (٢)  
وقد حلفوا فونه تعالى « وما علمتم من الخوارج مكرسين » (٣) .  
٣ - ذهب لإماميه إلى أنه لا يحل «كل اسمك إلا إذا مات  
حتف ألقه .

وقال مالك لا يحل حتى يقطع رأسه (٤)  
وقد حلف قوله ( ص ) « أحببت لكم ميتان ودمان ، فابيتان  
السمك والخرد » (٥) .

٤ - ذهب لإمامية إلى استحباب الصلوة على النبي ( ص ) وأن  
يقول اللهم تقبل مني هذه الذبيحة (٦)  
وقب أنو حيفة « يكره ذلك كله (٧)

(١) الأنعام : ١١٩

(٢) نقله عن نهج ج ٢ ص ٣٠ ولتعمير الكبير ج ١١ ص ١٤٤ وأحكام القرآن ج ٢ ص ٢١٤  
وموطأ ج ٢ ص ٤١

(٣) المائدة : ٤

(٤) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٥٩ والتعظيم الكبير ج ٥ ص ١٧

(٥) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٣ و الترمذ ج ٢ ص ٢٢٣ والتعظيم الكبير ج ٥ ص ١٧

(٦) ترجمه نه كربين للشوكاني ص ٦٦ وق « أخرجه مسلم ، ومعه ومن أنه محمد ( ص )

(٧) ذكره الفصل في مقام ، وفي اللغة عن المذهب ج ١ ص ٧٢٦ عن الحنفية . « أما ذكر اسم الله

بغير مقروءة مدحاً ، فهو بدعة لا يجوز . »

وقد خالف عموم قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً » (١) ، وقوله « ورفعنا لك ذكرك » (٢) . أي لا أذكرك ، إلا تذكر معي ؟ .

وروي أن جرثوم ( ع ) قال للنسي ( ص ) : إن الله تعالى يقرب من صلتى عليك مرة صليت بها عشراً (٣) أو قال على ديبحتة بسم الله . اللهم قتل من محمد وآل محمد ، ومن أمة محمد ( ص ) (٤) .

٥ . ذهبت الإمامية : إلى أن من اضطرب إلى الميتة لا يجوز له الشيع منها . وقال مالك : يجوز (٥) .

وقد خالف قوله تعالى « ومن اضطرب » (٦) . وهذا غير مصطر إليه

### الفصل السادس عشر : في الأيمان وتوابعه وفيه مسائل<sup>٣</sup>:

١ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا حلف لا أكلت طيباً ولا لست ناعماً لم ينعقد

وقال أبو حنيفة : المقام عليها طاعة ولا رجم (٧)

وقد خالف قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل »

(١) الأحزاب : ٥٦ .

(٢) ألم شرح : ٤

(٣) مسند أحمد ج ١ ص ١٩١ ورواه الشوكاني في نفعه الداكيري ناسد

(٤) تحفة الداكيري ص ١٦٦ وقال أحمد بن أحمد . وأبو داود

(٥) . رواه معمر الدين الرزوي في تمصده الكبير ج ٤ ص ٢٤

(٦) البقرة : ١٧٢

(٧) الهداية ج ٢ ص ٥٩

الله لكم « (١) . وقوله تعالى « وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً ،  
 واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون » (٢) « قل من حرم ربة الله لبي أخرج  
 لعباده . واطيبت من الرزق » (٣) . وقوله تعالى : « يا أيها النبي ليم ذُحرم  
 ما أحلَّ الله لك » (٤) .

٢ - ذهب الإمامية . إلى أنه إذا قال أسألك الله ، وأقسم عليك  
 بالله لم يكن يمياً . وإن أراد به اليمين

وقال الشافعي . إذا أراد به اليمين صدرت يمياً ، واعتقدت على فعل  
 العبر . فإن أقام العبر عليها لم يحث . وإن حالف حث الحالف . ولزمته  
 الكفارة .

وقال أحمد الكفارة على المحدث دون الحالف (٥)

وقد حالفنا العقل لئلا على خاصة البراءة . وعلى عدم تعق يمين العبر  
 مع غيرها . فإن الناس يختار في معيه .

ذهب الإمامية إلى أن لغو اليمين أن ينسق لسانه إليها . من غير أن  
 يعتقد نفسه كأنه إذا أراد أن يقول بلى والله . فسق على لسانه إلى قوله  
 لا والله ، ولا يجب بها كفارة .

وقال أبو حنيفة : يجب (٦) .

وقد حالف قوله تعالى « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم » (٧)

(١) و (٢) منه ٨٧ و ٨٨

(٣) الأعراف : ٣٢

(٤) التحريم

(٥) العلقه على المذاهب ج ٢ ص ٧٦

(٦) الهداية ج ٢ ص ٥٤ والفقهاء على المذاهب ج ٢ ص ٥٩

(٧) البقرة ٢٢٥

٤ - ذهبت الإمامية إلى أنه لا يُجزي في الكوفة الخُف .  
ولا القنسوة .

وقال لشافعي . يُجزي (١)

وقد حالف قوله تعالى . « أو كسوتهم » (٢) . ولا يقال من أعطى غيره  
قنسوة : إنه كساه ، وكذا الخف .

٥ ذهبت الإمامية إلى أنه إذا قال لا سكنتُ هذه الدار . حيث  
أقل مدة بعد اليمين

وقال مالك لا يَحْث . إلا إذا أقام يوماً وليلة (٣) .

وقد حالف العُرف في ذلك . ولأن مسيئته على العُرف اللعوي .  
أو العُرف الاصطلاحي . أو الشرعي . والكل مع

٦ - ذهبت الإمامية إلى أنه إذا حلف لا سكنتُ هذه الدار . وهم  
فيها . فانتقل نفسه نزل في يمينه . وهم يثقل الدار والعيان

وقال مالك السكني نفسه . والعيان . دون المال

وقال أبو حنيفة نفسه . والعيان . والمال (٤)

وقد حالف قوله تعالى . ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير  
مسكونة . فيها متاع لكم (٥) . أخرج بأن من ترك متاع وخرج عنها .  
فهي غير مسكونة .

---

(١) روه عن الشافعي بن حزم ٤ والخصاص في أحكام القرآن ج ٢ ص ٤٦١

وقد حالف الشافعية بأنهم في ذلك (راجع نفعه على المذهب ج ٢ ص ٨٣)

(٢) المائدة : ٨٩

(٣) وأخبر بذلك محصل في المذهب . و عنه عن المذهب ج ٢ ص ٣

(٤) العنقه عن المذهب ج ٢ ص ١٠٠ . هذا ج ٢ ص ٥٨ وذكره محصل في المذهب

(٥) التور ٣٩

وعند أبي حنيفة . إنه مكروه (١) . وقال الله تعالى : « ربنا إني  
أسكت من دريتي نود غير ذي روع » (٢) . أسكن زوجته وولده في  
مكرك . فقال أسكتهم . وإن لم يكن بكأ معهم . وقول : أسكت ولم  
يكن هو معهم . ثبت أنه ساكن في مكان آخر . وإن كان عياله وولده  
في غير ذلك المكان .

٦ ذهب الإمامية إلى أنه لو حلف لا يدخل دراً فصعد سطحها  
م تحب

وقال أبو حنيفة : يبحث (٣) .

وقد حلف العرف . لا يدخل مثل هذا . صعد السطح . ولم يدخل السار  
لأن السطح حار كالحائط . ولو وقف على الحائط لم يبحث  
ولأنه لو حلف لا يدخل بيتاً . فدخل غرفة فوقه لم يبحث . ولسطح كدالك  
٨ ذهب الإمامية إلى أنه إذا حلف لا يشم ورداً . فشم دهنه  
لم يبحث .

قال أبو حنيفة : يبحث .

وقد حلف العرف . لأن يدهن لا يسمي ورداً  
وقول : إذا حلف لا ضرب زوجته . فعصتها . أو تنف شعرها بحث .  
وهو خلاف العرف .  
وقال لو حلف لا تأكل ذماً لم يبحث تأكل النجم مشوي والمطوح .  
وقد حلف العرف . وقول : إني (ص) سيد الأدم لنجم  
وقال لو حلف أن يمشي إلى مسجد النبي (ص) . أو المسجد الأقصى .

(١) الهداية ج ٢ ص ٥٨

(٢) إبراهيم : ٢٧

(٣) الهداية ج ٢ ص ٥٧ والمقنع على المذهب ج ٢ ص ١٠٩

أو قنور الأئمة عليهم السلام ، يجب عليه الوفاء به (١) .

وقد حالف قوله تعالى : « يوفون بالعمر » (٢) .

وقال : « إذا نذر أن يصوم يوم الفطر انعقد نذره » . ويصوم يوماً غير يوم  
الفطر ، فإن صامه عن نذر صحيح . وأحرأه عن نذره (٣)  
وقد حالف لإجماع على أن الصوم يوم العيد معصية . ولا نذر في  
معصية (٤) .

### الفصل السابع عشر : في القصاص وتوابعه وفيه مسائل :

١ - ذهب الإمامية إلى أنه لا يجوز أن يتولى القصاص العامي  
وقال أبو حنيفة : يجوز (٥) .

وقد حالف قوله تعالى : « ومن م حكم على أنزل الله فأولئك هم  
الظالمون » (٦) ، والعمي إذا حكم بالتقليد حكم بغير ما أنزل الله  
٢ - ذهب الإمامية إلى أنه لا يجوز أن يتولى امرؤه القصاص  
وقال أبو حنيفة : يجوز (٧) .

وقد حالف قوله (ص) : « أحرؤهن من حيث أحرهن لله تعالى » .  
ومن ولائها القصاص قدّمها وأحرّ رُحاناً (٨) .

---

(١) وما روي في هذه المسألة عن أبي حنيفة ، ذكره الفصل في المقام ، عرفت به . وذكر  
في الفتاوى على المذهب ج ٢ ص ١٤٥ والمهذبة ج ٢ ص ٦٩

(٢) الإسراء : ٧

(٣) الفتاوى على المذهب ج ٢ ص ١٤٥ وبدية المجتهد ج ٣ ص ٣٤٣

(٤) وقد ذكرنا فيما سبق حجة من مصادره ، وراجع أيضاً بدية المجتهد ج ١ ص ٢٤٣

(٥) بدية المجتهد ج ٢ ص ٣٨٤ والمهذبة ج ٢ ص ٧٤ (٦) المائدة : ٤٤

(٧) بدية المجتهد ج ٢ ص ٣٨٤ والمهذبة ج ٢ ص ٧٨

(٨) وقد عرفت الفصل في المقام دلالة الحديث عن تنزيل من ربه الرحمن ، في حصة  
الأحوال ، ومنها منصب القصاص .

ولأن سماع صوته حرام

ولأنه يُعَدُّ منه لافتان . وهو يَمْنَعُ لِقضاء .

وقال أبو حنيفة : إذا أخطأ القاضي فحكم به بخلاف الكتاب واستأثر به بِنقص حكمه (١)

وقد حُذِرَ قوله تعالى : ومن لم يحكم به أثرت الله فأولئك هم الكافرون (٢) .

وقال (ص) : « من دخل في دين ما ليس منه فهو رد » .

وقال (ص) : « ردُّوا جهالات بني السن » وهذه جهالة .

مع أن أبا حنيفة بنقص قوله . لأنه قال : لم يحكم بخلاف بيع ما ترك التسمية على دينه عامداً بنقص حكمه . لأنه حكم بخلاف بيع ميتة (٣)

٣ . ذهب الإمامية إلى أن القاضي إذا حكم بغيره

وهو المقتضى لأربعة لا يعصي به . إلا أن أبا حنيفة هو ابن عزم بذلك في موضع ولأنه قبل التولية . أو بعدها حكم . وابن عزم في غير موضع ولأنه قبل التولية أو بعدها بنقص (٤)

وقد حانوا بذلك قول الله تعالى : وحكم بين الناس بالحق (٥) ، وقوله : « فإن حكمت وحكمتم بينهم بالقسط » (٦)

ولأن لشهادته ثبوت الظن . والمعنى يقيني . فيكون لعين به أولى

وأيضاً يبرأ إما من الحاكم . وإما من الأحكام . لأن لكل واحد صلتاً بروحته ثلاثاً عشرة أحكام . ثم حشد لطلاق كمال القول قوله مع

(١) بداية المجتهد ج ٣ ص ٧٤ وبدنه المجتهد ج ٢ ص ٣٨٥ (٢) المائدة ٤٤

(٣) قال القاضي رحمه الله : ذهب به أبو حنيفة إلى أن حكمه عليه لا يعمل بالنقص وقد سجد جداً أنون قد اعترف من الكتاب العبد .

(٤) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٢ و ٣٩٣ - (٥) ص : ٢٦

(٦) المائدة ٤٢

عليه . فإن حكم بغير علمه . واستحلف لزواج . وسلمها إليه فسق .  
لأنها عليه حرام . وإن لم يحكم وقف الحكم وهكذا إذا أعتق أو عصب  
بخصرته ، ثم جحد .

ولأنه لو شهد عبده عدلان خلاف ما يعلمه إن عمل بها كان حكماً  
بالناص ، وإن عمل بما يعلمه ثبت انصوب .

٤ - دعت الإمامية إلى أن حكم الحاكم تبع لشهادة الشاهدين ،  
فإن كان صادقاً كان حكمه صحيحاً ظاهراً أو باطناً . وإن كان كاذباً  
كان حكمه صحيحاً ظاهراً . باطلاً باطناً . سواء كان في عقد . أو رفع  
عقد ، أو فسخ عقد أو لا .

وقال أبو حنيفة إن حكم بعقد أو رفعه . أو فسحه وقع حكماً  
صحيحاً باطناً وظاهراً . منه في إثبات العقد إذا ادعى زوجته امرأة .  
فأنكرت . فأقام شاهدين يشهدان بالروحية حكم بها له . حلت له باطناً  
وظاهراً . وإن كان هذا روج نكح منه بذلك . وحرمت عليه . وحلت  
للمحكوم له . ومنه في رفع العقد إذا ادعت أن زوجها طلقها ثلاثاً .  
وأقامت شاهدين . فحكم بذلك نكح منه باطناً وظاهراً . وحلت لكل  
واحد من الشاهدين أن يتزوج بها . وإن كان يعلمان أنها شهدا بالزور  
ومنه بالفسخ لإقالة (١) .

وقال في النسب . لو ادعى أن هذه بنته . فشهد له بذلك شاهدا زور .  
فحكم الحاكم بذلك حكم شوت النسب ظاهراً وناصاً . وصار محرماً  
لها ويتوارثان (٢) .

---

(١) و (٢) وقد عرفت مداركه المصنف عن أبي حنيفة فصل بن زور . المقام ، وعرف  
به أيضاً في مسألة خاصة من فصل الطلاق ، مراجع ، وقال في هذه ج ٣ ص ٩٦ قال  
أبو حنيفة رحمه الله ( شهد زور أشهر في السوق ، ولا أعززه ) فمن أراد التعيين  
عليه بالطولات من كتب الحنفية .



وقد حالف في ذلك قوله تعالى : « وَاسْتَحْصَسْتُ مِنَ الْيَمِينِ سَبْعًا » (١) ، وأراد بالحصصات : زوجات الغير ، فحرّمهن عليها إلاّ  
ملك اليمين سبياً واسترقاقاً ، وأبو حنيفة أحجهن لنا بحكم ناطل

وقال تعالى : « إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » (٢)  
وحكم إذا طلقها لا تحل له إلاّ بعد روح ، وأبو حنيفة قال : إذا حصد  
الطلاق حلّت له (٣)

وأيضاً قوله تعالى : « فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ » ،  
دلت على أنها حلال له ما لم يطقها ، وأبو حنيفة يقول : إذا قصي له بزوجته  
غيره حرّمت على الزوجة زوجها بغير طلاق منه ، وأدّعت عليه أنه  
طلقها ، وأقامت بذلك شاهدي روح حرّمت عليه ، وما طلقاً (٤) .

وقال (ص) أنا بشر مثلكم ، وإلّا لكانتم تحتصمون إليّ ولعل بعضكم  
أخفى من حاجته من بعض فأقصي له على نحو ما أسمع منه فمن قصيت له  
شيء من حق أحبه ، فلا بأحده . وإنما أقطع له قطعة من النار (٥) .

فلا يجوز للعلمي أن يتعامل ويتعمى عن مثل هذه المسائل ، ويقول :  
إن هذا فيه عظيم ، وإني طول عسري أقلّده ، وكذا آثني وجماعة كثيرة  
من الناس ، فكيف أحالف الجماعة الكثيرة ؟ فإن هذا عندنا لا يقبله الله منه  
في الآخرة ، ولا يسمعه الله تعالى .

وقال أبو حنيفة : إذا قُذِفَ وجُلِدَ أحدٌ لم تقبل شهادته أبداً ، ولو  
تاب ألف توبة ، ولو لم يجلد قُبلت شهادته ، فذهب إلى أن القذف محرمه

(١) النساء ٢٤

(٢) البقرة ٢٢٠

(٣) وقد أيد الفصل في مقام ما رواه مؤلف ، وذكره وأشابهه أبو حامد الغزالي في كتابه المحوّن

(٤) وقد تقدم ذكره ، وأخبر بذلك أيضاً الفصل في المقام

(٥) متبع كرم المبالح ٢ ص ٢٠١ والموطأ ج ٢ ص ١٩٧ ومصابيح السنة ج ٢ ص ٤٤

لا تردّ به الشهادة . بل لا يخلد وبعد ايجد لا يقبل شهادته (١) . وإن تاب

وقد حالف قوله تعالى « والذين يرمون المُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَخُذُوا مِنْ ثَمَانِينَ فَتْلَهُ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا . وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » (٢) . علق على ائدف لخلد وردّ الشهادة . وم يعلق ردّ الشهادة على ايجد بل عطفها عليه . ثم قال « إِنْ لَدَيْنَا مِنْ بَدَلٍ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْبَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (٣) والاستثناء يرجع إلى الخُصَلِّ المعطوف بعضها إلى بعض . لا تُحددها في الحكم . ولأنه تعالى قال « وَأَصْلَحُوا » . شرط مع التوبة إصلاح العمل . فلا يكون الاستثناء عا' إلى الفسق الأقرب لروايه بمجرد التوبة . وإصلاح العمل إنما يشترط في قبول الشهادة . فوجب عود الاستثناء إليه . لأنّ السبي ( ص ) قال قوله تعالى « إِنْ لَدَيْنَا مِنْ بَدَلٍ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْبَحُوا » (٤) توبته إكفائه نفسه . فإذا تاب قُبِلَت شهادته . وهو نص . لأنّ ادّعى من قبول الشهادة الفسق إذا التوق لصدقه إنما يحصل بعدمه . فلا معنى لردّ الشهادة بعد عدمه

وقال أبو حنيفة لو شهد عبد الحاكم عدلان . فعما قبل الحكم بشهادتهما يثبت الحكم . سواء كان المشهود به مما يحتاج إلى امشاهدة أو لا (٥)

وقد حالف قوله تعالى « وَأَشْهَدُوا دُورِي عَدَدَ مَكْمٍ » (٦) . وغيره من النصوص .

وقال أبو حنيفة يقبل شهادة أهل الدّمة على أمثاهم . وإن احتجفت ميلّتهم كاليهود على النصارى (٧) .

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٨٦ والهداية ج ٣ ص ٨٩

(٢) و (٣) البور : ٤ و ٥

(٤) آل عمران : ٨٩

(٥) الهداية ج ٣ ص ٨٩

(٦) الطلاق : ٢

(٧) الهداية ج ٣ ص ٩٠ و ٩١ ومختصر الوقاية ص ٢١١

وقد خالف قوله تعالى « إن جاءكم فاسق ساء فتبينوا » (١) . أمر بالتبين عند محيء الفاسق . والكافر فاسق .

وقال . إذا حكم بشهادة عدلين في الظاهر . ثم تبين أنهما كانا فاسقين قبل الحكم لم ينقص حكمه (٢)

وقد خالف قوله تعالى : « إن جاءكم فاسق ساء فتبينوا » .

ولأن الشرع أوجب الحكم بشهادة لعدل . فإذا ظهر أنه غير عدل لو بقي حاكماً لكان حاكماً بغير شرع

ولأن ردّ شهادته الفاسق مُحجم عليه قطعي فوجب نقص الحكم له .

وقال أبو حنيفة . يُقبل شهادة الخصم على خصمه (٣) .

وقد خالف قول أبي (ص) « لا يُقبل شهادة الحائش ولا الخائنة ، ولا الزاني ولا الزانية ، ولا ذي عَمَرٍ على أخيه . ودو لعمر من كان في نفسه حمد أو بعض . وأمر متديباً فسادى لا يُقبل شهادة خصم . ولا ظنين ، والعدو منهم » (٤) .

ولأن الماط في قبول الشهادة حصون طس الحاكم بصدق المدّعي باعتبارها ، ومع العداوة لا يثبت الطس

وقال أبو حنيفة . الفسق الذي يُردّ به الشهادة ما لم يكن على وجه الدّين كالزنا والسرقة ، أمّا من يتدين به ويعتقده مذهباً ، فلا يُردّ شهادته ، كأهل الدّمة فسقوا على سبيل التدريس ، وكذا أهل المي موجب أن لا يرد شهادتهم (٥) .

(١) المبررات ٦٠ .

(٢) الهداية ج ٣ ص ٩٨٨ .

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٨٧ ورواه ابن الخياط في مختصره ، والعبد الإيجي في شرحه

(٤) مصابيح نسخة ج ٢ ص ٥٥ وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ٧٩٢

(٥) الهداية ج ٣ ص ٩٠ ومختصر الوقاية ص ٢١٢

وقد خالف قوله تعالى « إن جاءكم فاسق ساء فتيونا » ( ١ )

وقال أبو حنيفة . ومالك . الملع بالشرط غير حرام لكن تردّ به الشهادة .

وقال الشافعي مكروه وليس بحرام ولا تردّ به الشهادة ( ٢ )

وقد حلّوا قول أبي حنيفة ( ص ) . حيث أتى عن اللعب بالشرط  
ومرّ علي ( ع ) بقوم يلعبون بالشرط . فقال « يأتي على الناس  
زمان يلعبون بها . ولا يلعب بها إلا كل حمار . والحمار من النار . يعني  
الشرط » ( ٣ ) .

ومرّ يقوم يلعبون بالشرط فقال « هذه التماثيل التي أنتم لها  
عاكفون » . شتمها بالأصنام المعبودة

وقال اللاعب بالشرط من « أكذب حلق الله تعالى بقول . مات  
وما مات ( ٤ ) .

وقال أبو حنيفة . لا يصق شارب التبيد المطبوع ولا غيره . ولا  
أحد . ولا أردّ شهادته ( ٥ ) .

وهو خلاف ما تقدّم من تحريم السيد

دهست الإمامية إلى تحريم اللعب بالشرط . وردّ الشهادة به

وقال الشافعي ليس بحرام . ولا يردّ به الشهادة ( ٦ )

---

( ١ ) الحجرات : ٢

( ٢ ) الهداية ج ٢ ص ٩٠ و الأم ج ٦ ص ٢٠٨ وح ٨ ص ٣١٠ ومختصر الوقاية ص ٢١٢

( ٣ ) و ( ٤ ) مختصر كبر العبد ج ٦ ص ١٧٥ أقول وقد روي فيه عن أبي ( ص ) . وعلي  
( ع ) روايات في السبي عن اللعب بها .

( ٥ ) لأن من مدّح أبي حنيفة حوز استعمال السيد ، ولذا نوسل العسل في مقام التوجيه التأويل

( ٦ ) الأم ج ٦ ص ٢٠٨

وقد حالف قول رسول الله ( ص ) : « من لعب بالنرد . فقد عصي الله ورسوله » (١)

وقال ( ص ) : « من لعب بالنرد شير . فكأنه غمس يده في لحم الخنزير ودمه » (٢) .

وقال لشافعي . ومالك : اعماء ليس بحرام . ولا يمسق دعله . ولا يردّ شهادته (٣) .

وقد خالف قوله تعالى . « واجتنبوا قول الزور » (٤) وقال محمد بن الحنفية : قول الزور : الغناء (٥) .

وقال الله تعالى : « ومن الناس من يشترى نهو الحديث » (٦)

وقال ابن عباس . وابن مسعود . إنه اعماء (٧) . وقال ( ص ) :  
الغناء يُنبِت الفسق في القلب كما يُبِت الماء الفس (٨)

ونهى السي ( ص ) عن بيع المغنّيات وشرائهن . والتجارة فيهن .  
وأكل ثمنهن . وشمهن حرام (٩)

---

(١) التاج الجامع للأصول ج ٥ ص ٢٨٧ وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٢٣٨  
(٢) سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٢٣٨ والتاج الجامع للأصول ج ٥ ص ٢٨٧ وقال رواه أبو داود ، ومسلم .

(٣) الأم ج ٦ ص ٢٠٩

(٤) الملح ٣٠

(٥) وفي مجمع البيان ج ٧ ص ٧٢ وفي مسند أحمد بن حنبل رواه عن الإمام الصادق ( ع )

(٦) لقمان ٩

(٧) الدر المنثور ج ٥ ص ١٥٩ وتعمير الحارث ، وفي هامشه بسقي ج ٣ ص ٤٦٨

(٨) التاج الجامع للأصول ج ٥ ص ٢٨٦ وقال رواه أبو داود ، وسنن أبي الدنيا ، ومسند بكر الصديق ج ٦ ص ٧٥

(٩) التاج الجامع للأصول ج ٥ ص ٢٨٧ وقال رواه الرمذي . والإمام أحمد : ومثحب

كثر المال ج ٦ ص ١٧٦ والدر المنثور ج ٥ ص ١٥٩

وقال مالك : كل من حذَّ في معصية لا أقبل شهادته بعد توبته وعدائه (١)  
وقد خالف قوله تعالى . « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » (٢).  
وقال مالك : لا أقبل شهادة البندوي على الحضري إلا في الجراح (٣)  
وقد خالف الآية .

وقال مالك : إذا شهد صبي ، أو عبد\* . أو كافر\* عند الحاكم فردَّت  
شهادتهم ، ثم نلح الصبي\* . وأعتق العبد\* . وأسلم الكافر\* . ثم أعادوها  
لم يقبل (٤) .  
وقد خالف الآية .

وقال مالك : شهادة المحبتي . وهو الذي يحفيه صاحب الدين عن  
المقر به ، ثم يجادل المقر في الحديث ، فيقبر ويسمعه المخفي لا تقبل (٥) .  
وقد خالف الآية .

دهبت الإمامية : إلى أنه إذا شهد على أصل شاهد واحد ، وعلى الأصل  
الثاني آخر لم يقبل . وقال أحمد : يقبل (٦) .  
وهو خلاف الإجماع .  
ولأن كل أصل لم يثبت بشهادته .

دهبت الإمامية . إلى أنه إذا ادَّعى زوجة امرأة فأنكرت ، ولم يكن  
له بيعة كان عليها اليمين .

(١) الفروق ج ٤ ص ٧١ ورواه عن أحمد بن حنبل أيضاً ، وتهذيب الفروق ج ٤ ص ١١٤  
المطبوع في هاشم الفروق .

(٢) البقرة : ٢٨٢

(٣) و(٤) الفروق ج ٧ ص ٧١ وتهذيب الفروق ج ٤ ص ١١٤ وبدية المجتهد ج ٢ ص ٣٨٨

(٥) وقال الفصل في مقام إباحة شهادة ولا غناء أن أمثال هذا الاجتهاد مما لا يرضى  
به العقبة .

(٦) ذكره الفصل في مقام ، ونوس في الرد بالتوجيه والتأويل

وقال أبو حيفة : لا يمين عليها (١) .

وقد حلف قوله ( ص ) . « اليئة على الله عي » واليمين على المدعى عليه (٢) .

وقال أبو حيفة : إذا وطئ اثنان امرأة في طهر واحد وطياً يلحق به النسب ، وأنت نه لمدة يمكن أن يكون لكن واحد منهما يلحق بهما معاً .  
ونقل الطحاوي عنه أنه يحقه نائين ، ولا يلحقه ثلاثة  
وحكى ابن كرحي ، والرازي ، وغيرهما عنه : أنه لو ادّعاها مائة أب  
الحقه بهم .

ثم قال أبو حيفة . لو كان لرجل أمتان فحدث ولده ، فقالت كل  
واحدة منهما : هو ابني من سيدي . ألحق بالأمتين معاً (٣)  
وهذا خلاف لعقوب ، ويقول للعلم الضروري بأن الولد الواحد  
لم يولد من أمهات شتى ، ولا من آباء شتى  
وقال الله تعالى « يا أيها الناس ، إنا خلقناكم من ذكر وأنثى » (٤) .  
وقال أبو حيفة : الكثرة للعاسده لأرمة (٥)  
وهو خلاف الأصل الدال على أصالة نقاء المثلث ، السالم عن معارضة  
المنزيل .

وقال أبو حيفة : إذا كانت عده . ومات وحلف اثنين . فأمرأه  
أحدهما من نصيه أو أعتقه لا يصح الإبراء ولا العتق (٦)

(١) وقد أشر إليه الفصل ، من أراد التحقيق فليراجع كتب حنفية

(٢) انج جامع للأصول ج ٣ ص ٦١ وقيل ، رواه الترمذي

(٣) لمدة ج ٢ ص ٥٣ وهذا أيضاً ، اعترف به الفصل في المقام ، ومالك بالتوجيه

(٤) المجبرات ١ : ١٣ (٥) بدايه المجتهد ج ٢ ص ٣١٤ .

(٦) الهداية ج ٢ ص ١٨٦ و ١٩٧

وهو خلاف قوله ( ص ) : « الناس مُلَطَّون على أموالهم »

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : إذا كان عبد بين اثنين ، فكاتب أحدهما على نصيبه بعير إذن شريكه ثم يصح (١)

وقد خالفوا قوله تعالى : « فكاتبوهم إن علمتم » (٢)

وقوله ( ص ) : « الناس مُلَطَّون على أموالهم » .

وقال الشافعي : إذا كان عبد بين اثنين ، لأحدهما النشأ ، وللآخر الثلث ، فكاتباه بمائتين على التسوية . لم يصح حتى يتفاوتا على أسسة (٣) .

وقد خالف العمومات . ولعدم التقدير في المال بل لكل أحد أن يكاتب عبده بما شاء ، فكذا بعضه .

فهذه الأحكام الشرعية ، التي خالف فيها الجمهور القرآن والسنة . بعضٌ من كلٍّ ، ومن أراد الاستقصاء فعليه نكت لفظه . فإنه يطرأ على أكثر من هذا ، وإنما اقتصرنا على هذا طلباً للاختصار

ولأن المطلوب بيان أنه لا يجوز للعمي أن يملك أمثاله هؤلاء . بل من يكون معصوماً . لا يجوز عليه الخطأ . ولا الزلل . وهو حاصل بذلك

---

(١) الهداية ج ٢ ص ١٩٢ وبدية المجتهد ج ٢ ص ٣١٦

(٢) النور ٣٣

(٣) الأم للشافعي ج ٨ ص ٤١

تمت هذه التقيقة ، وتصحيح الكتاب ، والحمد لله على كنهه . وفيها من العوائد ما لا ينسى عنه أبداً ، ومن راجعها علم أنها كذلك ، وفي اختتام أبهى إلى الله تعالى أن يقض أعمالنا ، ومنه وحده عز وجل أطلب المكافأة والجزاء ، وهو حسا ونعم الوكيل ، كما وأسأله تعالى مكافأة من شحش وأعسى ، مع الشكر والتقدير لهم سيدنا الفقيه العظيم ، آية الله العظمى صاحب المسند والمصنف المورث . وكان الفراغ من التعليق ، والتصحيح ليلة الجمعة السابع والعشرين من جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ بقم أقل خدمة الدين الإسلامي ، وسنة المذهب الإمامي ، عسى الله حسبي الآموني ، والحمد لله أولاً وآخراً . وحصل الله على محمد وآله وسلم



فَيُحَدِّثُ مِنْ يَوْمِ نَالَهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَيَعْرِفُ أَنَّهُ مَسْئُولٌ غَدًا عَنْ  
 عَمَلِهِ ، وَاعْتِقَادِهِ ، مِنْ اتِّسَاعِ دَوَى الْأَهْوَاءِ ، وَالانْقِيَادِ إِلَى تَقْلِيدِ الْأَجْدَادِ  
 وَالْآبَاءِ ، وَلَا يُتَدَخَّلُ بِنَفْسِهِ فِي رَمَرَةِ الْأَشْقِيَاءِ ، فَإِنَّ الرُّؤْسَاءَ مِنْهُمْ أَعْتَلَوْا  
 مَا اعْتَقَدُوهُ مِنَ الْعَمَائِدِ الْمَاطِلَةِ مِنْهُمْ ، طُلُأًا لِلْمَسَافِعِ الدِّيَوِيَّةِ ، وَأَهْمَلُوا مِنَ  
 الْآخِرَةِ ، وَطَلَبُوا لِمَاجِدَةِ ، وَرَفَضُوا الْآجِلَةَ ، فَعُودَ نَالَهُ تَعَالَى مِنْ مُرَلٍّ  
 الْأَقْدَامِ .

وَمَا أوردناه في هذا لكتاب كفاية لمن له أدبى تحصيل ، فكيف من  
 يستغنى عن كثير التسمية بالقليل ، والله اعلم بالصواب ، والمآب .

وَصَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا ، وَنَبِيِّنَا ، وَهَادِيِنَا ، وَمَهْدِيِنَا مُحَمَّدٍ انصطفى ،  
 وَعَلَى ابْنِ عَمِّهِ وَوَصِيِّهِ ، وَعَتَرَتِهِ السَّجَبَاءِ ، صَلَاةٌ يَنْقُدُ أَوَّلَهَا ، وَلَا  
 يَمُدُّ آخِرَهَا ، تُقْصِمُ بِهَا طُغُيُورُ الْخَاحِدِينَ ، وَيُرْعَمُ بِهَا أَنْوْفُ الْمُبْطِلِينَ ،  
 جَعَلَ اللَّهُ وَدَّكُمْ مِنَ الدِّينِ لَاحِقُونَ عَلَيْهِمُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ

## مصادر موضوعات الكتاب :

### ومرجع التعليقات عليه :

- إرشاد لساري في شرح صحيح البخاري      شهاب الدين أحمد بن محمد  
القسطلاني
- الشفاء ( ط العثمانية )      القاضي عياض المغربي اليحصبي .
- الإمامة والسياسة ( ط مطبعة مصطفى      أبي محمد عبد الله بن مسلم بن  
الحلي وأولاده بمصر ١٣٨٨ هـ ١٩٦٩ م )      قتيبة الرازي المتوفى ( ٢٧٠ هـ )
- أرجح المطالب ( ط لاهور )      أبي عبد الله الرازي
- إسعاد الراغبين ( ط في هامش نور      الشيخ محمد الصبان مصري .
- الأبصار بمصر ) .
- الإمامة في أصول الديانة ( ط حيدر آباد      أبي الحسن علي بن إسماعيل  
دكن في ضمن الرسائل السبعة في العقائد )      الأشعري قدوة الأشاعرة المتوفى  
( ٣٢٤ ) هـ .
- إحياء العلوم ( ط بيروت ومصر ) .      أبي حامد محمد بن محمد العراقي  
المتوفى ( ٥٠٥ ) هـ .
- أحكام الأوقاف ( ط القاهرة ) .      القاضي أبي بكر أحمد بن عمر  
الشيبياني .
- الإتحاف في حب الأشراف ( ط الأدبية بمصر )      الشيخ عبد الله بن محمد بن عمر  
أعلام النساء ( ط دمشق )      ابن الرواحي الشافعي

الأثوار في كشف الأسرار .

أسرار التوحيد .

أضواء على السنة المحمدية ( ط دار

المعارف بمصر الطبعة الثالثة ) .

أعلام النساء ( ط دمشق ) .

الإمام علي ( ع ) .

الأغانى

أسد العادة في معرفة الصحابة ( ط مصر

سنة ١٢٨٠ ) .

إصابة في تمييز الصحابة ( ط مطبعة

لسعده مصر )

الاستيعاب في معرفة الأصحاب ( ط في

هامش الإصابة ) .

أسباب البرول للواحدى ( ط مصطفى

حلي وأولاده مصر الطبعة الأولى )

أحكام القرآن ( ط الأوقاف الإسلامية

سنة ١٣٣٥ ) .

أنساب الأشراف ( ط مصر ) .

إتقان في علوم القرآن ( ط بيروت )

الاكلیل للسيوطي ( ط مصر )

الأم ( ط مصر وبيروت ) .

آيات الاحكام

الشيخ روريان البقلي

الشيخ محمود أبو رية المصري .

الأستاذ عمر رضا كحالة .

عبد الفتاح عبد المقصود .

لأبي فرج الأصمهاني .

عز الدين علي بن محمد المعروف

باس الأثير

أحمد بن علي المعروف بابن حجر

العسقلاني المتوفى ( ٨٥٢ ) .

ابن عبد البر النمري القرطبي

المتوفى ( ٤٦٣ ) .

أبي الحسن علي بن أحمد المعروف

بالواحدى .

أبي بكر أحمد بن علي الرازي

الخصاص .

أحمد بن يحيى بن جابر اللانري .

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

المتوفى ( ٩١١ ) .

أبي عداة محمد بن إدريس

الشافعي المتوفى ( ٢٠٤ ) .

أعلام الموقعين ( ط بيروت ) .  
محمد بن أبي بكر . الشهير بابن  
قيم الخوري المتوفى ( ٧٥١ )

اطال نهج الباطل وإهمان كشف الباطل  
( ط في مصر إحقاق الحق ) .  
فصل بن رورس ( وقد عرنا  
عه وعن كتابه بالفصل ) .

اختلاف الحديث ( ط في آخر كتاب الأم ) الإمام الشافعي .  
الأربعين لأبي الفوارس ( مخطوط ) أبو محمد بن أبي الفوارس .  
أبني المطالب ( ط مصطفى الحلبي عصر ) الشيخ محمد بن أسيد درويش  
الحوت البيروتي .

أقرب الموارد . سعيد الخوري اللبناني .

بداية المحتهد ( ط مكتبة الحاجي المأخوذة القاضي أبو الوليد بن رشد  
عن السحرة المولوية )  
انقرضي الأندلسي

البداية والنهاية ( ط مصر وحيدرآباد دكن ) عماد الدين بن كثير الدمشقي .  
بحر النافذ ( مخطوط ) جمال الدين محمد بن أحمد .

الحفني الموصلي المتوفى ( ٦٨٠ ) .

البيان في أخبار صاحب الزمان ( ط العراق ) أبي عبد الله الكشي الشافعي  
تلاعات النساء ( ط العراق ) .  
أحمد بن أبي طاهر البغدادي  
المتوفى ( ٢٨٠ ) .

تفسير الخازن ( ط مصر في دار الكتب  
العربية الكبرى )  
علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم  
البغدادي المعروف بالخازن

تفسير مدرك التبريل وحقائق التأويل ( ط  
في هامش الخازن )  
أبو التركات عبد الله بن أحمد بن  
محمود أسمي

التفسير الكبير . مفتيح العيب ( ط المظعة )  
عبد الله محمد بن عمر المعروف  
البيهة المصرية )

تفسير اسر اسثور ( اطعنه ايميه مصر )  
حلال الدين ليوطي المتوفى ( ٩١١ )  
تفسير الخدمع لأحكام القرآن القرطبي  
عبد الله محمد بن أحمد بن أبي  
( ط لقاهرة )

تفسير جامع اسيان للصربي ( ط المظعة )  
عبد الله محمد بن أحمد بن  
اممية والمظعة ايميه سنة ١٣٢٣ مصر )  
تفسير المنار ( ط مصر )

تفسير أنور اشرين ( ط مصطفى )  
عبد الله محمد بن أحمد بن  
محمود بن عمر بن محمد بن  
( ٥٢٨ )

تفسير انكشاف ( ط مصطفى )  
محمد سنة ١٣٥٤ )

تفسير لقرآن العظيم لاس كثير ( ط  
مصطفى محمد )

تفسير فتح القدير للشوكاني ( ط مصطفى )  
عبد الله محمد بن أحمد بن  
اليحاني .

تفسير ابيساووري ( ط في هامش تفسير  
لطري بيمية مصر )

تفسير الثعني ( نقل عنه بواسطة )  
شهاب الدين لبيد محمود آل لوسي

تفسير روح معاني ( ط المبريه مصر )  
البغدادي المتوفى ( ١٢٧٠ ) .

تفسير لوامع التبريل ( ط لاهور )  
سيد أبو القاسم اللاهوري .

تفسير الططاوى (ط مصر)

ابن حيان انفرادي الأندلسي .

تفسير لبحر محيط (ط مطبعة لمادة مصر).

تفسير معجم التبريل (مطبوع مباحث تفسير للعلامة المعوي الشافعي .  
الحارث ط مصر )

تذكرة الخوص ( ط شعراى )

سعد ابن الخوري .

التمهيد ( ص دار المنكر مصر )

نقضي أبو بكر النافلاي

تجسس مشترك ( ص جلد آند دكر في أبي عبدالله شمس الدين محمد  
صحن مشترك للحاكم )  
الدهي

تطهير الحاد ( ص مصر في دمشق

أحمد بن حجر الهيثمي المكي

الصواعق المحرقة ) .

المتوفى ( ٨٩٩ ) .

تجهيز خيش ( مخطوط )

مولي حسن بن مولوي أم الله

الدهوي

تهذيب تهذيب ( ص جلد آند دكر

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

الطبعة الأولى ) .

المتوفى ( ٧٥٢ ) .

توير الخوالك في شرح موطأ مالك ( ص

حلال الدين عبد الرحمن السيوطي

بيروت ) .

ترغيب لعاد في طريق برشد ( ص تبجي )

الشيخ أحمد فقهي أوري

الكح الجامع للأصوب ( لشره يمكنه

لشيخ مصور عني ناصف من

الإسلامية لصاحبها الخراج ياص شيخ )

من عماء الأهر .

تاح العروس ( ط مصر )

لسيد محمد مرتضى الريدي

تخمة انداكريين ( ص بيروت سان )

الفاصي محمد الشوكاني ليماني .

تاريخ الأمم والملوك ( ص مطبعة الاستمارة

أبي جعفر محمد بن حرير

بالقاهرة ) .

الطري .

تاريخ ابيعقوبي ( ط لعراق ) . أحمد بن أبي يعقوب المتوفى ( ٢٩٢ )

تاريخ انكاس ( ص بيروت در الكتب  
لعربي ) .  
معروف ناس الأثير الحرري  
المتوفى ( ٦٣٠ ) .

تاريخ الخفاء ( ط مصطفى محمد مصر  
الطبعة الأولى ) .  
حلال لدين عبد الرحمن  
البيوطي .

تاريخ بغداد ( ط مطبعة السعادة مصر )  
الخطيب أبي بكر أحمد بعددي

تاريخ آف محمد ( ص ) ط تبرير اير ل  
اندصي هون بحث أهدي عثمان .

تاريخ دمشق ( ط عنه دلواسطه )  
علي بن حسن بن هبة الله بن  
عساكر اللمشقي .

تاريخ مروح اذهب ( ص بيروت )  
أبي الحسن علي بن الحسين  
المعودي المتوفى ( ٢٤٦ ) .

تاريخ الحميس ( ط مطبعة الوهية مصر سنة ١٢٨٣ )

جمع الجوامع ( ط

حامع لأصول ( ط مصر لصعه ، جديدة والديعة )

الجمع بين لصحبين  
أبي عبد محمد بن أبي نصر  
الحميدي .

الجمع بين اصحاب  
أبي الحسن ررين العبددي  
السرقلبي .

خواهر العفدين .  
اسيد نور الدين علي بن عبد الله  
المهودي .

حياة الأوباء .  
أبي نعيم أحمد بن عبد الله  
الأصفهاني .

حاشية الكسنتي على شرح العقائد للسني مصممي الكسنتي، الشوفي (٩٠١)  
( ط العثمانية سنة ١٣٢٠ ) .

حاشية البتاني على جمع الجوامع .

حصائص مولانا أمير المؤمنين ( ع ) ( ص  
مطبعة لتقدمه اعلميه بمصر سنة ١٣١٩ )  
في سداد انساني المتوفى (٣٠٣)

اخصائص الكري ( ط حيدر آباد دكن )  
حفظ الشام ( ط بيروت )

حلالا ادين عبد الرحمن لسيوطي

دلائل لسوة ( ط حيدر آباد دكن )  
محمد كرد علي

نبي نعيم أحمد بن عبد الله  
الأصفهاني .

ديوان ابن الفارض .

دلائل لسوة  
در اسمطين ( مصممه المعصية )

نبي بكر أحمد بن الحسن البهني  
حمام الدين محمد بن يوسف  
الزندي الحنفي المتوفى (٧٥٠) .

دخائر العنسى ( ط مكتبة العنسى بالقاهرة  
سنة ١٣٥٦ ) .  
عبد الدين أحمد بن عبد الله  
الشافعي الطبري .

لرياض القصره ( ط مطبعة الاتحاد المصري  
الطبعة الأولى ) ( ط محمد أمين الحنفي بمصر )

عبد الله بن الطبري

رشفة لصادي ( ط مصر )  
روص الارهر  
الحصري

ربيع الأثرار ( محطوط )  
سبب الدرمي ( ط مطبعة الاعتدال بدمشق  
سنة ١٣٤٩ )  
محمود بن عمر حذر الله لرحمته

أنبي محمد عبد الرحمن الدارمي



- سنن ابن ماجة ( ط مطبعة القاري في  
دهلي ، ط بيروت ) .
- أبي عبد الله محمد بن يزيد بن  
ماجة القزويني .
- سنن الترمذي ( ط مطبعة بولاق سنة  
١٣٢٠ ، وط بيروت )
- محمد بن عيسى الترمذي .
- سنن أبي داود ( ط مطبعة الكستلية سنة  
١٢٨٠ ، وط بيروت )
- أبي داود سليمان الأشعث بن  
اسحاق السجستاني
- سنن السائي ( ط مطبعة الميمنية بمصر سنة  
١٢٨٠ ، وط بيروت )
- أحمد بن شعيب السائي
- سنن الكرى ( ط حيدر آباد دكن )
- أبي بكر أحمد بن الحسين بن  
علي البيهقي .
- السيرة النبوية المعروفة بالخفية ( ط مطبعة  
الهيئة سنة ١٣٢٠ ) .
- علي بن برهان الدين الحبي  
الشافعي .
- السيرة النبوية ( المصنوع في هامش السيرة  
الحلبية ) .
- السيد أحمد زيني دحلان مفتي  
الشافعية بمكة .
- لسيرة النبوية المعروفة بالسيرة لابن  
هشام ( ط مصر ) .
- أبي محمد عبد الملك بن هشام  
الخميري البصري .
- سبعة المرجان للبلجرامي .
- انشرح المؤيد ( ط مصر ) .
- الشيخ يوسف السايي البيروتي .
- شرح انفاصد
- سعد الدين مسعود بن عمر  
الفتازاني المتوفي ( ٧٩١ ) .
- شرح العقائد ( ط العشمانية سنة ١٣١٦ )
- سعد الدين التتاربي
- شرح مسلم للنووي في هامش إرشاد الساري

- شرح نهج البلاغة ( ط بيروت )  
 شرح نهج البلاغة لانس أنسي الحدد ( ط  
 المطبعة الميمية بمصر ) .
- شرح قصوص الحكم للقيصري .  
 شرح كلشن واز للدهيجي .  
 شواهد التزويل ( ط بيروت )
- عبد الله بن عبدالله بن أحمد  
 المعروف بالحاكم المحسكاني .  
 أنسي سعيد
- شرح السوة تصانعه دلو اسطة  
 شرح التحرير ( ط إيران )  
 الفصل القرشحي من أعظم  
 متكلمي الأشاعرة .
- شرح المحلى على جمع الجوامع .  
 الصوغق المحرقه ( ط مطبعة الميمية  
 بمصر سنة ١٣١٢ ) .
- أحمد بن حجر هبتي المكي  
 الشافعي .  
 صحيح مسلم ( ط مطبعة مصطفى حسني  
 وأولاده بمصر سنة ١٣٤٨ في شهر ربيع الثاني  
 البساورى )
- أنسي عبدالله محمد بن إسماعيل  
 البخاري .  
 صحيح البخاري ( ط مطوعات محمد  
 علي صحيح وأولاده بمصر ) .
- بصر بن مراحم بن سيار المقرئ  
 التميمي .  
 صفين ( ط القاهرة )
- أنسي عبدالله محمد بن سعد بن  
 منيع المشهور بابن سعد .  
 الطقات الكبرى ( ط لندن ، وط دار  
 صادر ) .
- أشيع محمد المالكي المصري  
 للمحافظ الثعلبي .  
 الطقات مالكة ( ط القاهرة ) .  
 عرائس المجالس .

العقد العريد ( ط العامرة لشرقية بمصر سنة ١٣١٦ )

العقائد الإسلامية ( ط مصر ) . السيد سابق

علي ومناؤه ( ط مطبوعات الجاح الجاح لكتور نوري جعفر بالقاهرة ودار العلم للطباعة ١٣٩٦م ١٩٧٦م )

العقائد ( ط العثمانية سنة ١٣١٦ )

أبي حمص عمر بن محمد بن

إسماعيل السمرقندي الحنفي النسفي

الفرق المتفرقة ( ط أنقرة ) . أبي محمد عثمان بن عبد الله الحنفي

الفضائل ( نقلنا عنه بالواسطة ) . أحمد بن حنبل إمام الجماعة

فتوح البلدان ( ط مصر ) أبي الحسن أحمد بن يحيى بن

جابر اللاذري .

الفصول المهمة ( المطبوع في العراق ) الشيخ نور الدين علي بن الصباغ

المالكي .

العصل في الملل والأهواء والنحل ( . علي بن أحمد بن حرم الطاهري

دار المعرفة بيروت ) .

التأوى الكرى ( ط بيروت ) أحمد بن تيمية المعروف بابن تيمية .

فتح الملك العلي ( ط مصر ) السيد أحمد بن محمد بن الصديق

المغربي .

عيس القدير ( ط مصر سنة ١٣٥٦ ) عبد الرؤوف الماوي

مردوس الأخبار ( نقلنا عنه بالواسطة ) . ابن شيرويه لديلمي

الفقه الأكبر لأبي حنيفة ( ط القاهرة )

فتح الباري في شرح صحيح البخاري شهاب الدين أبي العصل . ابن

( ط مصر ) . حجر العفلاوي .

المروق ( ط دار لطبعة بيروت ) شهاب الدين الصاحي الق أف .

عبد الرحمن الحريري .

عبد القادر العدادي

شيخ الإسلام الحموي

محمد الدين محمد بن يعقوب

الفيروزي آبادي

علي بن حسام الدين المتقي الهندي .

عبد الرؤوف المناوي

عبد الرؤوف المناوي .

أبو عبدالله محمد بن يوسف

الكننجي الشافعي .

جلال الدين السيوطي

جلال الدين محمد بن مكرم بن

مسطور المصري .

ابن حجر العسقلاني

أبي داود لطفاً المتوفى (٢٤٠)

أحمد بن حنبل إمام الحنابلة

محمد بن إدريس الشافعي .

حسين بن مسعود العوي الشافعي .

أبي عبدالله محمد بن عبد الله

الحاكم النيسابوري .

الفقه على المذاهب الأربعة ( ط المكنة

التجارية الكبرى مصر ) .

الفرق بين الفرق ( ط مصر )

فرائد السمطين

قاموس المحيط ( ط مصر )

القياس في شرح الإسلامى لاس تيميه (طاهرة)

كثر العماد ( ط حيدر آباد دكن )

الكواكب النورية ( ط الأزهر مصر )

كنوز الحقائق ( ط اسلامبول سنة ١٢٨٥ )

كفاية الطالب ( ط العراق )

كثر الحقائق

كتاب النقول في أسباب النزول ( نقلنا

عنه بواسطة دلائل الصدق )

لسان العرب

لسان الميزان ( ط حيدر آباد دكن )

مسند الطيالسي ( ط حيدر آباد دكن )

مسند أحمد ( ط مطبعة الميمنية مصر

سنة ١٣١٣ ) .

مسند الشافعي ( ط دار المعرفة بيروت

في آخر كتاب الأم )

مصابيح السنة ( ط بولاق مصر سنة ١٢٩٤ )

معرفة علوم الحديث ( ط مصر )

مبسوط

مجموعة الرسائل ( ط بيروت )

إبن تيمية .

مناقب العارفين أفلأكي

مختصر الوقاية في مسائل الهداية ( ط لثركية )

عيد الله بن سعودناج الشريعة

المعارف ( ط مصر سنة ١٣٥٣ ) .

أبي محمد عبدالله بن مسلم بن

قتيبة الدينوري

ميزان الاعتدال ( ط دار إحياء الكتب

أبي عبدالله محمد بن أحمد بن

عثمان الذهبي .

العربية ، عيسى الهابي الحلبي وشركاؤه )

محمد بن عبد الكريم الشهرستاني

الملل والنحل ( ط مصر سنة ١٣٨١ ) .

المتوفى ( ٥٤٨ ) .

مع الأنبياء في القرآن الكريم ( ط بيروت )

عفيف عبد الفتاح طيارة من

العلماء المعاصرين .

المستقصى ( ط المكتبة التجارية الكبرى

أبي حامد محمد بن محمد الغزالي .

بمصر الطبعة الأولى )

مشكل الآثار ( ط حيدرآباد دكن سنة

أبي جعفر أحمد بن محمد المصري

الحنفي الطحاوي .

سنة ١٣٣٣ ) .

مجمع الزوائد ( ط مصر سنة ١٣٥٢ ) .

نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي .

مستدرک الصحيحين ( ط حيدرآباد دكن )

أبي عبدالله محمد بن عبدالله

المعروف بالحاكم النيسابوري .

مدارج السوء ( المطبوع بالهند ) .

عبد الحق سيف الدين ادهلوي .

مطالب السؤل ( ط إيران ) .

كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي

المواقف ( ط إسلامول )

القاضي عصف الدين الإيجي .

ما نزل من القرآن .

أبي نعيم الأصبهاني

مشوي ( ط إيران ) .

معجم البلدان ( ط مصر )

مقاتل الماتيج ( ط مطبعة الميمنة بمصر سنة ١٣٠٩ ) .

مكاتيب الرسول ( ط بيروت دار المهاجر )

الموطأ ( ط مكتبة الثقافة بيروت )

مودة القرسي ( ط لاهور ) .

مقاتل الطالبير

مقتل الحسين ( ط بيروت )

مختصر التحفة الاثني عشرية ( ط

استامبول سنة ١٣٩٦ ) .

منتخب كثر العمال ( المطبوع في هامش .

مسند أحمد ، ط مصر ) .

المناف ( ط تبريز )

المناف ( ط عملي ، مطبعة محمدية )

المناف ( مخطوط )

المناف ( نقلنا عنه بالواسطة ، مخطوط )

المناف ( ط طهران )

المناف ( نقلنا عنه بالواسطة ) .

مذهب أهل البيت ( ع )

منعة ( ط القاهرة

مختصر المرتني المطبوع في هامش كتاب الام

حلال الدين المشوي المولوي

ياقوت الحموي .

علي بن سلطان محمد القاري .

العلامة علي بن حسين علي الأحمدي .

مالك بن أنس إمام المالكية

السيد عبي الهمداني .

أبي العرج لأموي الرواني الأصمعي .

أبي المؤيد الموفق بن أحمد

الخوارزمي

السيد محمود شكري الآلوسي

حسام الدين المتقي الهندي .

أبي المؤيد أخطب الخوارزمي .

مير محمد صالح الكشفي الترمذي .

حار الله الزمخشري

أحمد بن حنبل إمام الحنابلة

علي بن محمد الجلابي الشافعي

المعروف بابن المغازلي .

الحافظ ابن مردويه

العلامة المجاهد الشيخ محمد مرعي

الأمين الأنطاكي .

للاستاذ فكيكي

- المحلى ( نقضا عنه بالواسطة ) .  
 نور الأنصار ( ط مصر ) .  
 نهاية اللغة ( ط المكتبة الإسلامية بباصر  
 الشيخ ) .  
 نفحات الأنس .  
 نهاية العقول في دراية الأصول ( مخطوط ) فخر الدين لراري صاحب  
 التفسير الكبير .  
 نهج البلاغة .  
 مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي  
 طالب عليه السلام .  
 الهداية شرح بداية المبتدي ( ط مطبعة  
 الحلبي وأولاده بمصر )  
 الهدية السنية ( نقل عنه بواسطة كشف  
 عبد الطيف حميد محمد بن  
 عبد الوهاب .  
 وفیات الأعيان  
 وفاء الوفاء ( ط مصر )  
 لبسمهودي  
 يابيع المودة ( ط إسلامبول الطبعة الأولى  
 لشبح سيمان اخمني النقشدي  
 سنة ١٣٠٢ ) .  
 يديع لأحكام ( نقلنا عنه بالواسطة )  
 الشيخ أبي عبد لزكي الإسفرائيني

أقول . لقد اعتمدت في عدة من مصادر موضوعات الكتاب . ومراجع  
 التعليقات عليه . على تعليقات بعض هامة تضم فصيحة لأستاذ الفقيه آية الله  
 العظمى السيد شهاب الدين المرعشي النجفي دام طه ...

مها . إرشاد الساري . أرجح المطالب . الإمام علي ( ع ) لعبد الفتاح  
 عبد المقصود ، أنساب الأشراف . الأربعين لأبي العوارس . أسنى المطالب ،

بحر المناقب ، تفسير فتح القدير للشوكاني . تفسير لوامع التتزيل ، تفسير  
 الحر المحط ، تفسير معالم التتزيل ، تجهيز الحيش . اجمع بين الصّحاح ،  
 دلائل النبوة لأبي نعيم ، ديوان ابن الفارض ، دلائل النبوة للسيهقي ،  
 ربيع الأبرار ، السنن الكبرى ، السيرة النبوية لابن هشام . سحرة المرجان ،  
 اشرف المؤيد ، شرح مسلم للنووي ، شرح فصوص الحكم ، كتاب  
 الفضائل لأحمد بن حنبل ، الفقه الأكبر لأبي حنيفة ، الكواكب الدرية ،  
 مسند الطيالسي ، معرقة علوم الحديث ، مدارج النبوة ، المناقب للزمخشري ،  
 المناقب لأحمد بن حنبل . مناقب الكشفي للترمذي . عرائس المجالس ،  
 نهاية العقول في دراية الأصول ، وغيرها قد ذكرناها في تعييفاتنا حسبما تقدم

وقد اعتمدت أيضاً : على الكتاب الشريف . « فضائل الخمسة من  
 الصّحاح الستة » ، من مؤلفات سيدنا آية الله السيد مرتضى الحسيني الفيروز  
 آبادي دام طله ، في عدة من المصادر ، منها صحيح الترمذي ، الرياض  
 البصرة ، فتح الباري . من لدن دارمي ، مبص القدير ، مرقاة المفاتيح

مرحومنا من رحمه ربّنا ربّ العزة التوفيق والتأييد من الله تعالى هما ولأمثالهما .  
 لنشر فضائل أئمة أهل البيت عليهم الصلاة والسلام . وهو الموفق للحير  
 والسعادة .



## ومن مصادر كتب الشيعة التي راجعناها في مطوي الكتاب وتعليقاته

|  |  |
|--|--|
| أصول لكافي   | ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني  |
| الأمالي .  | الشيخ الصدوق .   |
| الإمام الصادق ومذاهب الأربعة   | أسد حيدر   |
| إحفاق الحق ( طبعة القديمة سنة ١٢٧٣ .<br>ولطبعة الجديدة مع تعليقاته وملحقته<br>لآية الله المرعشي النجفي دام طله ) | اعاضي السيد نور الله الحسيني<br>المرعشي الشهيد في بلاد الهند<br>سنة ١٠١٩ |
| تفسير الأنوار ( الطبعة الجديدة )   | اعلامه محمد ناقر المحلبي .   |
| تفسير روح الحنن الشهير بتفسير<br>أبي الفتوح الرازي .   | لشيخ أبي الفتوح الرازي .   |
| تفسير مجمع البيان  | لشيخ أبي علي الفصل بن الحسن<br>الطبرسي .                                 |
| تفسير نور الثقلين  | الشيخ عبد علي بن حمزة العروسي<br>الحويزي .                               |
| تفسير البرهان .  |  |

عقاب الأعمال وثواب الأعمال

الشيخ الصدوق

عصل الشرائع .

الشيخ الصدوق .

تفسير مصابيح الأنوار في حل مشكلات  
الأخبار

السيد عبدالله شبر صاحب  
التفسير .

# فهرست المطالب



## الفهرست:

صفحة

الموضوع

٥

ترجمة المؤلف

## ١ - المسألة الاولى:

المحسوسات اصل الاعتقادات

وفيه مباحث:

٣٩

البحث الاول: في الادراك

٤٠

البحث الثاني شرائط لرؤية

٤١

البحث لثالث: في وحوث الرؤية عند حصول شروطها

٤٢

البحث الرابع: في امتناع الادراك مع فقد الشرط

٤٤

البحث الخامس: الوجود ليس علة تامة في رؤية

٤٥

البحث السادس: هل يحصل الادراك لمعي في المدرك

٤٦

البحث السابع: انه تعالى لا يرى

## ٢ - المسألة الثانية:

في الشطروفي لمسألة مبحث

- ٤٩ المبحث الأول - انعم والتبحة واحب بعد لمعتين  
٥٠ المبحث الثاني - الشطرواحب ما عمن لا بالسمع  
٥١ المبحث الثالث - المعرفة واجبة بالعقل

## ٣ - المسألة الثالثة:

في صفاته تعالى وفيها مباحث

- ٥٣ المبحث الأول - لله تعالى فادى على كل مقدور  
٥٤ المبحث الثاني - الله تعالى مخالف لغيره بذاته  
٥٥ المبحث الثالث - انه تعالى ليس بجسم  
٥٦ المبحث الرابع - انه تعالى ليس في جهة  
٥٧ المبحث الخامس - انه تعالى لا يتحد بغيره  
٥٨ المبحث السادس - انه تعالى لا يجل في غيره  
٥٩ المبحث الرابع - حقيقة الكلام  
٦٠ كلامه تعالى متعدد  
٦١ حدوث الكلام  
٦٣ استلزام الامر للارادة ولبهي لنكراهه  
٦٣ كلامه تعالى صدق  
٦٥ انشاء ليس - ندأ على له -  
٦٧ انه تعالى باق لذاته  
٦٨ يصح انشاء على لاحده  
٦٨ البقاء يصح على الاعراض  
٧١ لعدم و حدوث عبرتين

|     |                                       |
|-----|---------------------------------------|
| ٧٢  | نقل الخلاف في مسائل العدل             |
| ٧٩  | ترجيح حد للمفسر                       |
| ٨٢  | اثبات الحس والفسح انفسين              |
| ٨٥  | ان الله تعالى لا يعمل لمصلحة          |
| ٨٩  | انه تعالى يعمل بعرض وحكمة             |
| ٩٤  | انه تعالى يرد الطغاة، ويكره العصي     |
| ٩٦  | وجوب الرضا بالتقضاء                   |
| ٩٨  | انه تعالى لا يعاقب على عهده           |
| ٩٩  | امتناع تكليفه لا لظن                  |
| ١٠٠ | اراده سي (ص) موقفة لارادة الله        |
| ١٠١ | اين وعلوب                             |
| ١٠٢ | مكانه مخبريه بضرورة العقل             |
| ١٠٣ | لزم خبره كإلزام الحكماء لضرورة        |
| ١٠٣ | يبرم خبره فصح شكله                    |
| ١٠٤ | يبرم الخبرية كونه تعالى طاهر          |
| ١٠٥ | خبره مدعوى بضرورة امره                |
| ١٠٥ | لايات اني سمعتم مني في لعمري          |
| ١٠٦ | لايات اني مدحهم يومئذ وانه في الكافر  |
| ١٠٧ | لايات اني سمعتم مني عن شيء فعدوا لعدو |
| ١٠٧ | لايات اني نوح ما دعي كفرهم وعصاهم     |
| ١٠٩ | لايات مدية على اسخيري لافعال استكسبه  |
| ١٠٩ | لايات اني هم امرهم دون الافعال        |
| ١١٠ | لايات اني حجت به مدعيهم على الاستدانة |
| ١١٠ | لايات مدية على عراف لانه باعدهم       |
| ١١١ | لايات انه مدية على عراف الكفار وعصاه  |

|     |   |
|-----|---|
| ١١٢ | الآلات الدابة على محركاتها في لائحة                 |
| ١١٣ | مخالفة الحرية لمحككم الضروري                        |
| ١١٣ | مخالفة الحرية لاجماع الامبياء                       |
| ١١٤ | مخالفة حرية لاجماع الامم                            |
| ١١٥ | يلزم الحرية انظم والعبث في افعاله تعالى             |
| ١١٦ | يلزم حرية السعة والجهل في افعاله تعالى              |
| ١١٦ | يلزم مخالفة الضرورة                                 |
| ١١٦ | يلزم الحرية كونه تعالى صرحا اشطرا                   |
| ١١٧ | يلزم الحرية مخالفة العقل والنقل                     |
| ١١٧ | يلزم الحرية كونه تعالى قدما حائرا                   |
| ١١٨ | لزم حرية بالالزم بالاحمال                           |
| ١١٩ | يلزم الحرية كونه تعالى جاهلا أو عتيا                |
| ١١٩ | يلزمهم نسبة انظم اليه تعالى                         |
| ١٢٠ | يلزم حرية مخالفة للقرآن والسنة وسائر الاحكام والعقل |
| ١٢١ | شبهة الاشاعة في الحر                                |
| ١٢٢ | اجواب عن شبهة الاشاعة                               |
| ١٢٥ | في ابطال الكسب                                      |
| ١٢٩ | اقدرة متقدمة على العمل                              |
| ١٣٠ | اقدرة صالحة للمضلين                                 |
| ١٣١ | الاتسان مريد لإفعاله                                |
| ١٣٢ | امنولد من العمل من حمة افعالا                       |
| ١٣٣ | التكليف سابق على العمل                              |
| ١٣٤ | شروط التكليف  |
| ١٣٧ | اعوص لآلام  |



#### ٤ - المسألة الرابعة:

في السورة وفيها ما بحث

- ١٣٩ المبحث الأول: نبوة محمد «ص»  
 ١٤٢ المبحث الثاني: عصمة الانبياء  
 ١٥٨ المبحث الثالث: برهنة سي «ص» عن دسمة الآماء وعهر الأمهات

#### ٥ - المسألة الخامسة:

في الامامة وفيها ما بحث

- ١٦٤ المبحث الاول: وجوب عصمة الامام  
 ١٦٨ اسبحث لثاني. في الامام يجب ان يكون افضل من رعيته  
 ١٦٨ المبحث الثالث: طريق تعيين الامام  
 ١٧١ المبحث الرابع: تعيين امامة علي «ع» بسبل العقر  
 ١٧٢ تعيين امامة علي «ع» بالقراآن  
 ١٧٢ ١ - نزول آية «انما وليكم الله» في علي «ع»  
 ١٧٢ ٢ - مروية آية - سبع في علي «ع»  
 ١٧٣ ٣ - مروية آية - تسهي في علي «ع»  
 ١٧٥ ٤ - مروية آية المودة في علي «ع»  
 ١٧٦ ٥ - مروية آية من شري معه  
 ١٧٧ ٦ - مروية آية - سهه  
 ١٧٩ ٧ - مروية آية فتقى آدم  
 ١٧٩ ٨ - مروية آية ابي جعفر  
 ١٨٠ ٩ - مروية آية لؤد  
 ١٨٠ ١٠ - مروية آية هادي  
 ١٨١ ١١ - مروية آية اسول

|     |                                     |
|-----|-------------------------------------|
| ١٨١ | ١٢ - مروب آية: لمن انقوت            |
| ١٨١ | ١٣ - مروب آية: المسابقة             |
| ١٨٢ | ١٤ - مروب آية: سقاية الحاج          |
| ١٨٢ | ١٥ - مروب آية: المناجاة             |
| ١٨٣ | ١٦ - مروب آية: على ما دعيت لاسم     |
| ١٨٣ | ١٧ - مروب آية: لادن الوعدة          |
| ١٨٤ | ١٨ - مروب آية: هل اتي               |
| ١٨٥ | ١٩ - مروب آية: اصدق                 |
| ١٨٥ | ٢٠ - مروب آية: النصر                |
| ١٨٥ | ٢١ - مروب آية: من معك               |
| ١٨٦ | ٢٢ - مروب آية: ينجيهم ويخونهم       |
| ١٨٦ | ٢٣ - مروب آية: ليعتقون              |
| ١٨٧ | ٢٤ - مروب آية: الذين يهتفون         |
| ١٨٧ | ٢٥ - مروب آية: الصلاة على النبي «ص» |
| ١٨٨ | ٢٦ - مروب آية: مرج البحرين          |
| ١٨٨ | ٢٧ - مروب آية: علم الكتاب           |
| ١٨٩ | ٢٨ - مروب آية: يوم لا يخزي          |
| ١٨٩ | ٢٩ - مروب آية: حراسية               |
| ١٩٠ | ٣٠ - مروب آية: هو اندي خلق          |
| ١٩٠ | ٣١ - مروب آية: لصدقين، واراكم       |
| ١٩١ | ٣٢ - مروب آية: احوناً على من        |
| ١٩١ | ٣٣ - مروب آية: الميثاق              |
| ١٩١ | ٣٤ - مروب آية: صالح المؤمنين        |
| ١٩٢ | ٣٥ - مروب آية: لا كمال              |
| ١٩٢ | ٣٦ - مروب آية: لحج                  |

|     |                                       |
|-----|---------------------------------------|
| ١٩٣ | ٣٧ - برول سورة. اعاديات               |
| ١٩٤ | ٣٨ - برول آية: قل كان مؤمناً          |
| ١٩٥ | ٣٩ - برول آية: الشاهد                 |
| ١٩٥ | ٤٠ - برول آية: الاستواء على لسوق      |
| ١٩٥ | ٤١ - برول آية: يسقى بما في واحد       |
| ١٩٦ | ٤٢ - برول آية: من المؤمنين رجال       |
| ١٩٦ | ٤٣ - برول آية: ثم ورثنا الكتاب        |
| ١٩٦ | ٤٤ - برول آية: الاساع                 |
| ١٩٧ | ٤٥ - برول آية: من العالم              |
| ١٩٧ | ٤٦ - برول آية: حسب نفس                |
| ١٩٧ | ٤٧ - برول آية: مشقة النبي             |
| ١٩٨ | ٤٨ - برول آية: صاحب لفظة              |
| ١٩٨ | ٤٩ - برول آية: دم من كذب النبي لى علي |
| ١٩٨ | ٥٠ - برول آية: استوكل عليه تعالى      |
| ١٩٩ | ٥١ - برول آية: كفنته تعالى            |
| ١٩٩ | ٥٢ - برول آية: لسان اصديق             |
| ١٩٩ | ٥٣ - برول سورة: العصر                 |
| ١٩٩ | ٥٤ - برول آية: التواصي بالصبر         |
| ٢٠٠ | ٥٥ - برول آية: الساعون                |
| ٢٠٠ | ٥٦ - برول آية: انشاده                 |
| ٢٠٠ | ٥٧ - برول آية: من معك لهم حصى         |
| ٢٠٠ | ٥٨ - برول آية: من جاء بهيمة           |
| ٢٠١ | ٥٩ - برول آية: تتأذين                 |
| ٢٠١ | ٦٠ - برول آية: اندعوه ليولايه         |
| ٢٠١ | ٦١ - برول آية: في معبد صديق           |

|     |  |
|-----|--|
| ٢٠٢ | ٦٢ - مِوَل آيَة: كَوْن عَلِي شَيْئاً نَعِيْسِي               |
| ٢٠٢ | ٦٣ - مِوَل آيَة: اَلَامَة اَلْهَادِيَة                       |
| ٢٠٢ | ٦٤ - مِوَل آيَة: مِوَل اَمِّ رَافِعاً                        |
| ٢٠٣ | ٦٥ - مِوَل آيَة: مِوَل اَمِّ اَلْمَوْصِي                     |
| ٢٠٣ | ٦٦ - مِوَل آيَة: اَوَّلُو لَارْحَام                          |
| ٢٠٣ | ٦٧ - مِوَل آيَة: اَلْبِيْشَارَة                              |
| ٢٠٣ | ٦٨ - مِوَل آيَة: اَلْاِطْعَمَة                               |
| ٢٠٤ | ٦٩ - مِوَل آيَة: اَلْاِدَاك فِي يَوْم اَلْحَيِّج اَلْاَكْبَر |
| ٢٠٣ | ٧٠ - مِوَل آيَة: حَسَن دُوب                                  |
| ٢٠٥ | ٧١ - مِوَل آيَة: اَلْاِسْتِقَام                              |
| ٢٠٥ | ٧٢ - مِوَل آيَة: اَلْاَمْر بِالْعَدْل                        |
| ٢٠٥ | ٧٣ - مِوَل آيَة: سَلَام عَلٰى اَبْنِ يَاسِي                  |
| ٢٠٦ | ٧٤ - مِوَل آيَة: مِوَل اَمِّ كَبِيْرَة                       |
| ٢٠٦ | ٧٥ - مِوَل آيَة: اَلْاِحْوَة                                 |
| ٢٠٧ | ٧٦ - مِوَل آيَة: لَبِيْظْ هَم لَكْهَار                       |
| ٢٠٧ | ٧٧ - مِوَل آيَة: اَمِّ بِحَسَدُو                             |
| ٢٠٧ | ٧٨ - مِوَل آيَة: اَسْوَر                                     |
| ٢٠٨ | ٧٩ - مِوَل آيَة: وَلَا تَقْتُلُوْا                           |
| ٢٠٨ | ٨٠ - مِوَل آيَة: وَعَدَ اللّٰهُ لِمَوْصِي                    |
| ٢٠٩ | ٨١ - مِوَل آيَة: اَلْاِسْتِرْحَاج                            |
| ٢٠٩ | ٨٢ - مِوَل كِرَانَمِ اَنْقِرَآن فِي عَلِي                    |
| ٢١٠ | ٨٣ - مِوَل آيَة: سَوَال اَهْلِ الدَّكْر                      |
| ٢١١ | ٨٤ - مِوَل آيَة: عَمِّ بِنَاء لَوْن                          |
| ٢١٢ | تَعْيِيْن اِمَامَة عَلِي «ع» بِاسْمَة                        |
| ٢١٣ | حَدِيْث اَلْخِلَافَة   |

|     |                                   |
|-----|-----------------------------------|
| ٢١٣ | حديث انوصية                       |
| ٢١٤ | حديث: من احب اصحابك               |
| ٢١٤ | حديث: لكن بي وصي ووارث            |
| ٢١٤ | حديث قراءة سورة براءة             |
| ٢١٥ | حديث: لسانه                       |
| ٢١٥ | حديث: المبالغة                    |
| ٢١٦ | حديث: سورة                        |
| ٢١٦ | حديث: اني رافع الراية غداً        |
| ٢١٧ | حديث: مرر الإيمان                 |
| ٢١٧ | حديث: سد الأبواب إلا بابه         |
| ٢١٧ | حديث: مؤاخاة                      |
| ٢١٨ | حديث: ان علياً مني                |
| ٢١٩ | حديث: إن فيك مثلاً من عيسى        |
| ٢١٩ | حديث: لا يتحدث إلا مؤمن           |
| ٢٢٠ | حديث: خاصص النعل                  |
| ٢٢١ | حديث: لطائر                       |
| ٢٢١ | حديث: أن مدينة نعم                |
| ٢٢٢ | حديث: الأيدى                      |
| ٢٢٢ | حديث: ترويح علي                   |
| ٢٢٢ | حديث: احسن ب ب مراب               |
| ٢٢٣ | حديث: كسر الاصنام ورد الشمس وغيره |
| ٢٢٤ | حديث: حق مع علي                   |
| ٢٢٥ | حديث: التعليل                     |
| ٢٢٨ | حديث: انكساء                      |
| ٢٢٩ | حديث: الامان                      |

|     |   |
|-----|---|
| ٢٣٠ | حديث: اثنا عشر خليفة  |
|     | لبحث الخامس: في بعض فضائله التي تقتضي وجوب مامة امير المؤمنين |
| ٢٣١ | عليه السلام   |
| ٢٣٢ | حل ولادته   |
| ٢٣٤ | القسم الاول من فضائله: النعابة الاول الاعاد                   |
| ٢٣٥ | لثاني عده عليه السلام   |
| ٢٣٧ | مصدر العلوم كلها علي عليه السلام                              |
| ٢٣٩ | رجوع الصحابة اتي علي «ع»                                      |
| ٢٤١ | الثالث: الاحبار بالقياس                                       |
| ٢٤٤ | اربع شجاعة عده سلام   |
| ٢٤٥ | السادس: كرمه عليه السلام                                      |
| ٢٤٦ | السبع: سخاؤه، وحسن خلقه، وحسنه                                |
| ٢٤٧ | قسم الثاني: فضائله البديعة                                    |
| ٢٤٧ | لاول: في العبادة  |
| ٢٤٨ | ثاني: في الجهاد   |
| ٢٥٢ | القسم الثالث في فضائله الخارجية                               |
| ٢٥٢ | الاول: في نفسه  |
| ٢٥٤ | اثنى في روحه وولده  |
| ٢٥٩ | الثالث: في محبته  |
| ٢٦١ | لرابع في انه صاحب الخوص، والبر، وانصراط ولاد                  |
| ٢٦٢ | مخاض في كتب القوم من المطاع                                   |
|     | المطلب الاول: في الطاعن التي رواها السنة في أي ذكر.           |
| ٢٦٢ | مها تسمية ابي بكر بخليفة رسول الله «ص»                        |
| ٢٦٣ | امو بكر في جيش اسمه   |

|     |                              |
|-----|------------------------------|
| ٢٦٤ | وإن له شيطاناً يعتربه        |
| ٢٦٤ | بيعة أبي بكر عنته            |
| ٢٦٤ | هو أبي بكر قبلولي            |
| ٢٦٥ | كون أبي بكر ثكأ في خلافه     |
| ٢٦٥ | من تمتياته عند موته          |
| ٢٦٥ | بوكر لم يؤل شيئاً من الأعمال |
| ٢٦٥ | منه فاطمة أرثها              |
| ٢٧١ | صلى إحرق بيت على «ع»         |

### المطلب لثاني، في لقعدن التي نفعها سنة عن عمر من الخطاب

مها قوبه «ان رسول الله ليخسر» لما طلب في حال مرضه دواءً

|     |  |
|-----|--|
| ٢٧٣ | وكنتما                                 |
| ٢٧٥ | ابجاء سنة في بكر وقصه بيت سورة الاحراق |
| ٢٧٦ | نكاهه موت اسي «ص»                      |
| ٢٧٧ | لولا علي هلك عمر                       |
| ٢٧٧ | سنة من افعاله في شهر                   |
| ٢٧٨ | قصه نسور عمر على جماعة                 |
| ٢٧٩ | عطبات الخليفة من بيت                   |
| ٢٨٠ | نصبه حدد عن عبدة من شعبه               |
| ٢٨٠ | مدرقت عمر في الاحكام                   |
| ٢٨١ | نحرم عمر سنة الصاء                     |
| ٢٨٤ | نحرم عمر سنة الحج                      |
| ٢٨٥ | هبة لشورى                              |
| ٢٨٨ | نحرمات عمر                             |

|     |   |
|-----|---|
| ٢٩٠ | المطلب الثالث: في المطاعن التي رواها الجمهور عن عثمان |
| ٢٩٠ | مها ان ولّى امراسم من لا يصلح لذلك                    |
| ٢٩١ | ايواؤه الحكم بن أبي العاص                             |
| ٢٩٣ | عطية عثمان لإقرانه                                    |
| ٢٩٤ | ما جاء عن المسلمين وصره الصدقة في عروجه               |
| ٢٩٥ | موقف عثمان مع امر مسعود                               |
| ٢٩٦ | نظرة في مواقف عثمان مع عمار                           |
| ٢٩٨ | في عثمان اباً ذر إلى الريلة                           |
| ٣٠١ | تعطين عثمان احد على امر عمر                           |
| ٣٠٢ | براعة الصحابة من عثمان يوم الدار                      |
| ٣٠٢ | عثمان يستهزئ بالشرع                                   |
| ٣٠٤ | جرأته على رسول الله «ص»                               |
| ٣٠٥ | اراد عثمان ان يتهود                                   |

|     |  |
|-----|--|
| ٣٠٦ | المطلب الرابع: في مطاعن معاوية                     |
|     | ماروه جمهور في حق معاوية                           |
| ٣٠٦ | مها معاوية واصحابه هم الصلة بالبيعة                |
| ٣٠٧ | نسب معاوية واستحقاقه لمراد                         |
| ٣٠٨ | دعاء النبي «ص» على معاوية                          |
| ٣٠٩ | ان معاوية طعن في خلافة عمر                         |
| ٣٠٩ | عن النبي «ص» معاوية                                |
| ٣١٠ | سب معاوية عساً «ع»                                 |
| ٣١١ | مناجج اخرى من نسب معاوية وانسابه وهم الشجرة ملعونة |

|     |  |
|-----|--|
| ٣١٤ | المطلب الخامس: فيما رواه الجمهور في حق الصحابة |
|-----|--|



|     |                                       |
|-----|---------------------------------------|
| ٣١٤ | مارووه في مطاعن لصحابة                |
| ٣١٧ | الصحابة في القرآن                     |
| ٣٢٥ | تأم عبي «ع» من لصحابة                 |
| ٣٣٢ | قول عمر: ان البني ليبحر               |
| ٣٣٤ | بواذر الاثري علم عمر                  |
| ٣٥٦ | سب طلحة                               |
| ٣٥٦ | ردة يزيد على ابن عمر                  |
| ٣٥٧ | مدواة دامة وعصب فذك                   |
| ٣٦٦ | درست حول عائشة في عهد النبي «ص» وبعده |
| ٣٦٦ | ذمها محرتها                           |
| ٣٧٢ | اصح حرافة الحمر                       |

## ٦ - المسألة السادسة:

### في المعاد

|     |  |
|-----|--|
| ٣٧٦ | ان الحشر في المعاد هو لهذا البدن المشهود |
| ٣٧٧ | ستحقاق ثواب واعتقاد                      |

## ٧ - المسألة السابعة:

### فيما يتعلق باصول الفقه وفيه فصول

|     |   |
|-----|---|
|     | لفصل الاول في تكليف، وفيه مباحث         |
| ٣٧٩ | الاول: في حكم                           |
| ٣٨٠ | الثاني: في الواجب المومع                |
| ٣٨١ | الثالث: في الواجب على الكفاية           |
| ٣٨١ | الرابع: في الواجب لمخير                 |
| ٣٨٢ | الخامس: في وجوب ما لا يتم الواجب إلا به |

|     |  |
|-----|--|
| ٣٨٣ | السادس: في امتناع الوجوب والحرمة                   |
| ٣٨٣ | السابع: في ان الكفار يحاطون بالشرائع               |
| ٣٨٥ | الثامن: في انقطاع التكليف حال الحدوث، وتقدمهم عليه |
| ٣٨٥ | التاسع: في امتناع التكليف بالغال                   |
|     | الفصل الثاني: في الأدلة، وفيه مباحث:               |
| ٣٨٦ | البحث الأول: في كتاب العرير                        |
| ٣٨٧ | البحث الثاني: الاحكام                              |
| ٣٩١ | حديث المناذلة                                      |
| ٣٩٧ | البحث الثالث: في الحر                              |
| ٣٩٨ | البحث الرابع: في الامر والنهي                      |
| ٣٩٩ | البحث الخامس: في تخصيص                             |
| ٤٠١ | البحث السادس: في البيان                            |
| ٤٠١ | البحث السابع: في النسخ                             |
| ٤٠٢ | البحث الثامن: في اقباس                             |
| ٤٠٥ | البحث التاسع: في الاستحسان                         |
| ٤٠٥ | البحث العاشر: في الاحتياط                          |

## ٨ - المسألة الثامنة:

فيما يتعلق بالفقه وفيه فصول

|     |                                     |
|-----|-------------------------------------|
| ٤٠٩ | المجلد الاول: في الطهارة            |
| ٤٢٠ | الفصل الثاني: في الصلاة وفيه مسائل  |
| ٤٥٤ | المجلد الثالث: في الزكاة وفيه مسائل |
| ٤٦١ | الفصل الرابع: في الصوم وفيه مسائل   |
| ٤٦٧ | المجلد الخامس: في الحج وفيه مسائل   |
| ٤٧٩ | الفصل السادس: في البيع وفيه مسائل   |

|     |  |
|-----|--|
| ٤٨٩ | الفصل السابع: في الحروب ونوعه وفيه مسائل                       |
| ٤٩٩ | الفصل الثامن: في لودنة ونوعه وفيه مسائل                        |
| ٥٠٧ | الفصل التاسع: في لاجارات ونوعه وفيه مسائل                      |
| ٥١٠ | الفصل العاشر: في لهابات ونوعه وفيه مسائل                       |
| ٥١١ | الفصل الحادي عشر: في المواريت ونوعه وفيه مسائل                 |
| ٥٢١ | الفصل الثاني عشر: في البكرح وفيه مسائل                         |
| ٥٢٨ | الفصل الثالث عشر: في بطلاق ونوعه وفيه مسائل                    |
| ٥٤٢ | الفصل الرابع عشر: في الخديت ونوعه وفيه مسائل                   |
| ٥٥٦ | الفصل الخامس عشر: في لصدوب ونوعه وفيه مسائل                    |
| ٥٥٨ | الفصل السادس عشر: في الامام ونوعه وفيه مسائل                   |
| ٥٦٢ | الفصل السابع عشر: في نقصاء ونوعه وفيه مسائل                    |
| ٥٧٤ | مصادر موضوعات الكتب ومرجع لتعقيقات عنه                         |
| ٥٨٩ | ومن مصادر كتب الشيعة اني رجعها المحقق في مفاوى الكتب وتعليقاته |
| ٥٩١ | المهرست لموضوعي لمطال  |

وأيضاً يشهد له أسطره في معنى الرسول والسي ووعده معقولاً لآرسل ويثبت في آيات كثيرة من القرآن الكريم  
فراحمه، ففحص من ذكره ان الرسول وني هذا لشخص الي ورسول من حيث حد نوحى وكيفية،  
وان كونه مرسلًا ومبعوث فهو مرئيه متاخره عن ذلك وهي مرحلة التمتع ونشأه والاندادى بعد حكامه  
عن عيسى من مريم «اني عبده اني نكاح وحملتي بي» مريم ٢٠ ان عيسى (ع) من حكمه في عهد  
كان نبأ وجمعه من على حلقه ولم يكن مرسلًا فلاحه من تكليف من قدس مقام النبوة والرسول ومقام  
الارسل والبعث

فاد لاحظ هذا التكتك من بعض بطهران ان منطق لاسيه في كلامه بعدى «اود ارسلنا من قبلك من  
رسول ولاسي لا د عيسى بن سبطان في ميثه» ما هو فعل رسل لا رسول ولاسي في لآيه الكريمة  
ومرحله الارسل هو اصلاح من بالانذار والانه ربي سون حيث تهم يديه والاحسانية، وماهي هي  
والارسل لا يسمى فلاح عومه ورحومهم عن عيهده وعلاهم

والله بسطان في امسه، هو مان يوسس في عيوب انجس فخرنا من بوه وعوهم على عداونه فبيع لله  
ماطق شيطان من عيوب نوس فلا عيهده، ولا عيسى به عيوب انجس والمسدس كي قال تعالى  
«ان عبادي ليسوا بي عبيد سبطان لا من سبط من نبوس» حجر ٤٢، لم يحكم الله انهم، والله علم  
حكم (٥٢) جعل مينو شيطانه من عيسى في فلوهم مرضي والده سبه فلوهم و ان عيسى في سدى (٥٣)  
ويضع يدين فوق راسه نه عن من ريد فلوهم به فحبته نه فلوهم وال الله دار الذين آمنوا الى صراط  
مستقيم» فتح ٥٥ بان عيسى «وجهه من اتصالا وعبود وسامه نكمر والقطار الذين مريض ان يجمعهم  
كالانعام حتى د من مع هل نكمر وعباد» وثلك كذاهم بل هم من وثلك هم بطاؤون» الاعراف  
١٧٩.

وأيضاً ان أنه النبي هي آيه ٥٢ من سورة فتح التي هي مديله لا بدق في آيه رب بعد فخر بعد  
منج، وحمل نصبه لفرمى بي روروه كسب بعد بعثه بعض من وسطين قبل شجرة لا بعد  
فانده ان الانبياء يحدون نوحى وعصونه ويسرو- كلاء لله من عبده انقدره لمصه من لله العبر حكم  
فما هو حسن بمصهم انجس كي د الله بعدى «وكذلك احيد بلك روجاً من امره ما كست يدري  
فل نكنا ولا الامان ونكنا حله بورا يفتي به من ساء من عباد وثلك يفتي على صراط مستقيم»  
الشورى ٥٢ فبعد عيسى من هذه انقدره لمصه من عيهده سدى الروح ومصه الله هل نسب (ع) في  
الاحاديث الواردة في مصهره ومواد حرى (الروح القدس) بعد الروح بسدهم ويوسفهم بالخيراب  
وبعدهم عند يوحنا النص في الروح الانبييه من نكنا نكنا ولده صي عدا او سهواً وخطاً وعن  
كلها يوجب نصاً في الروح الانساني مع القرآن الكريم.

وقد عمد انجاري في مصبه ج ١ من ٢٣١ ص ٢٤١ هذا بعنوان (كان سي) نام عيه ولايام فله وروى  
فيه النبي (ص) د عيه ولايه فله وكنت سار الانبياء (ع) نام عيه ولايام فلوهم وروى احمد  
حنبل في مسنده في موارد منها ج ١ من ٢٢٠ والله اعادي.







PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 015244104

1518000